



الخروج عن الشريعة

عند

أبي محمد المقدسي وأتباعه

دراسة تحليلية نقدية



مركز نقاء للبحوث والدراسات

الخُرُوجُ عَنِ الشَّرِيعَةِ
عِنْدَ
أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيِّ وَأَتْبَاعِهِ
دراسة تحليلية نقدية

مركز نقاء للبحوث والدراسات

الطبعة الأولى

1438 هـ / 2017 م

حقوق الطبع والنشر غير محفوظة

فلا مانع من نشر هذا الكتاب أو طباعته أو الاستفادة منه بأي وسيلةٍ

بشرط عدم الإخلال بالمادة العلمية...

أما المراجع التي استفاد المركز منها فهي محفوظة لأصحابها

وإننا نناشد أهل العلم ومراكز البحوث: الاهتمام بهذا الكتاب ونشره وترجمته من دون الإخلال بالمادة العلمية مع وضع تعليقاتهم على ما يخالف رؤيتهم.

« إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ »

[هود88]

وكان قدوتنا صلى الله عليه وسلم إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بقوله:

« اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ , وَمِيكَائِيلَ , وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ , عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ، اللَّهُمَّ اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ , إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »

رواه مسلم

التعريف بمركز نَقَاء للبحوث والدراسات

مركزٌ بحثيٌّ غير ربحي، مستقلٌّ تماماً فلا يتبع لأي جهة أو منظمة أو حزب أو غير ذلك، منهجُه الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، فلا يؤمن بكل الأسماء المبتدعة التي أُطلقت على مناهج الجماعات المعاصرة والتي فرقت الأمة (سلفي جهادي، سلفي علمي، مدخلي، جامي، سروري، حركي....).

أهداف المركز:

تنقية العقل الشرعي والفكري من الغلو في التكفير، وبناء خطابٍ إسلاميٍّ معتدلٍ نابعٍ من محكمات الشريعة مع المرونة في المساحات الاجتهادية لإظهار نقاء الإسلام الحق.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين... وبعد:

فإن الحلال ما حلَّله الله ورسوله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله، والدين ما شرَّعه الله ورسوله، فليس لأحدٍ من المشايخ والملوك والعلماء والأمراء والمعلمين وسائر الخلق خروجٌ عن ذلك¹، لأن هذا من فعل المشركين² الذين قال الله فيهم: {أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21].

وإنَّ حُرمةَ المسلم -دمه وماله- أصلٌ عظيمٌ من أصول الإسلام، فهو مما عُلِمَ من الدين بالضرورة، وتواترت به الأدلة من الكتاب والسنة، وأجمع عليه العلماء، فحُرمة المسلم أعظم عند الله من حُرمة الكعبة، فعن عبد الله بن عمر قال³: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ وَيَقُولُ مَا أَطْيَبُكَ وَأَطْيَبَ رِيحِكَ مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكَ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لِحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكَ مَالِهِ وَدَمِهِ».

بل إنَّ حُرمةَ دم المسلم أعظم عند الله من زوال الدنيا، فقد ورد في الحديث عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال⁴: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق ولو أن أهل سماواته وأهل أرضه اشتروا في دم مؤمن لأدخلهم الله النار».

¹ مجموع الفتاوى 24/28

² مجموع الفتاوى 345/29

³ صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم 2441

⁴ صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم 2438

فليس لأحد كائناً من كان أن يُكفّر مسلماً بغير حقٍّ ويُخرجه من الدين ويستبيح دمه وماله، وإلا كان مستحلاً لما حرّمه الله ورسوله، وهو أسوأ ممن استحل الخمر والزنا، فلو قلنا هذا حلالٌ وهذا حرامٌ بغير علم، أهون مما إذا قلنا: هذا كافر وهذا مسلم بغير علم - كما بيّن ذلك ابن عثيمين رحمه الله⁵، لأنّ التكفير حكمٌ شرعيٌّ، مردّه إلى الله ورسوله، ويثبت بالأدلة الشرعية⁶، ويترتب عليه أمور عظيمة.

وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة ذمّه للخوارج الذين يكفّرون المسلمين؛ فيستحلّون دماءهم وأموالهم؛ ويتقرّبون إلى الله بذلك؛ فيوجبون هذا الفعل الشنيع أو يستحبونه. ومما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج قوله: {يحقّر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم. يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل}. وفي رواية {لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد} وفي رواية: {شر قتلى تحت أديم السماء. خير قتلى من قتلوه}.

وهذه النصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج قد أدخل فيها العلماء لفظاً أو معنى من كان في معناهم من أهل الأهواء الخارجين عن شريعة⁷ رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة المسلمين؛ والنبي صلى الله عليه وسلم إنما ذكر الخوارج الحزبية لأنهم أول صنف من أهل البدع خرجوا بعده؛ بل أولهم خرج في حياته، فذكرهم لقرّبهم من زمانه⁸. فالخروج عن الشريعة قد يكون خروجاً كلياً بالارتداد عن الدين، وقد يكون خروجاً جزئياً عن أحد أصول الشريعة⁹.

⁵ لقاء الباب المفتوح 11/87

⁶ مجموع الفتاوى 78/17، بغية المرئاد لابن تيمية 345/1، بيان من هيئة كبار العلماء في جلسته المنعقدة بالطائف ابتداء من تاريخ 2 / 4 / 1419هـ

⁷ خرج يخرج، خروجاً، فهو خارج، والمفعول مخروج إليه، خرج عن المؤلف: أتى بالشيء الغريب، وخرج عن الإجماع: خالف رأي الجماعة - خرج عن القياس: شدّ، خرج عن القانون: أجرم، تجاوز وتخطّاه ... (معجم اللغة العربية المعاصرة 625/1)

فالخروج عن الشريعة: تجاوزها وتخطيها، والمقصود هنا هو الخروج عن أصول الشريعة الاعتقادية والعملية المجمع عليها .

⁸ هذا النص بتمامه من قول ابن تيمية في مجموع الفتاوى 476/28

⁹ شرح نواقض الإسلام - د. صالح الفوزان - 180 ، وللشيخ الفوزان في هذا المرجع كلام مهم عن معنى الخروج عن الشريعة فليراجع.

فالخوارج خارجون عن الشريعة، وكل من كان في معناهم فهو خارج عن الشريعة بنسبٍ متفاوتةٍ، وإنَّ الوصف الجامع للخوارج والذي جاءت به أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم هو: تكفيرُ المسلمين بغير حقٍّ، واستحلالُ دمائهم بذلك¹⁰، والتعبدُ لله بذلك. بالإضافة إلى بعض الصفات الأخرى كسوءِ الفهم لنصوص القرآن والسنة، والطيشِ والسّفه، وحادثةِ الأسنان، مع الغرورِ والتعالي.

وهذا التكفير له صورٌ كثيرةٌ: كتكفير مرتكب الكبيرة، أو التكفير بما ليس بذنب أصلاً، أو التكفير بالظن والشبهات والأمور المحتملة، أو بالأمور التي يسوغ فيها الخلاف والاجتهاد، أو دون التحقق من توفر الشروط وانتفاء الموانع¹¹.

ومن سماتِ الخوارج أنهم يذبحون المسلمين ويستبيحون الحرمات بتأويلات فاسدة غير سائغة، ولا يرون أنهم ارتكبوا أمراً محظوراً، بل على العكس هو أمرٌ مشروعٌ يَرجون به ثواب الله. وبهذا التأويل المنحرف تنحرفُ بوصلة هؤلاء القوم من كونهم مجاهدين في سبيل الله، إلى قتلِ معتدين ينحرون إخوانهم، وينهبون أموالهم، ويعتدون على ممتلكاتهم، ويبالعون -وهم مرتاحو الضمير- في انتهاك الحرمات والموبقات! فلا ينفع معهم جميع الأحاديث وأقوال أهل العلم التي تُحذر من التكفير¹²؛ لأنهم لا يرون أساساً أنهم قد وقعوا في أمرٍ يستحق التّصح أو الوعظ¹³!

ومن شعار الخوارج أنهم يوالون ويعادون على أقوالهم ومناهجهم المبتدعة، ويُقاتلون الناس ليلزمهم بها، ولذلك فقد أدخلهم العلماء في قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21] -كما بيّن ذلك ابن تيمية رحمه الله¹⁴ حيث قال: «مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ، إِحْدَاثُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَإِلْزَامُ النَّاسِ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُوَالَاةُ عَلَيْهِ وَالْمُعَادَاةُ عَلَى تَرْكِهِ،

¹⁰ شبهات تنظيم الدولة الإسلامية وأنصاره والرد عليها - د. عماد الدين خيتي ص32

¹¹ شبهات تنظيم الدولة الإسلامية وأنصاره والرد عليها - د. عماد الدين خيتي ص32

¹² شرح الطحاوية ت الأرنؤوط 432/2 ، الاقتصاد في الاعتقاد أبو حامد الغزالي 133 ، مجموع الفتاوى 466/12 ، غياث الأمم في التياث الظلم - أبو المعالي الجويني - 186 ، الشفا بتعريف حقوق المصطفى 596/2

¹³ انظر التأول في إباحة الدماء - د. فهد العجلان - 11

¹⁴ الفتاوى الكبرى لابن تيمية 339/6 ، وسوف نتحدث عن هذا الأمر بالتفصيل خلال هذا الكتاب، على سبيل المثال: الدليل العاشر من الفصل الأول، والفصل الثالث ص173 وما بعدها ، فقد وضّحنا لماذا وصفهم ابن تيمية بالمشرّعين لما لم يأذن به الله من الدين ومشابهة المشركين، وفي الوقت ذاته لم يُكفّرهم، فقد استقرّ عند الغلاة والخوارج في عصرنا أن للتشريع معنىً واحداً وهو الكفر البواح الذي لا عذر فيه.

كَمَا ابْتَدَعَتْ الْخَوَارِجُ رَأْيَهَا، وَالزَّمَتْ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ. فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرَكَ بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُزْتَدِينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسَيَّلِمَةِ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21] .».

فهذا قولٌ عظيمٌ من هذا الإمام الجليل في هؤلاء الخوارج الذين أوجبوا على الناس التزام أقوالهم ومناهجهم المنحرفة؛ فكيف لو رأى الخوارج في عصرنا الذين يفعلون كلَّ ماسبق تحت دعوى الجهاد، ويرفعون شعارات تطبيق الشريعة والولاء والبراء والكفر بالطاغوت، حتى اغترَّ بهم كثيرٌ من الناس، فكانوا بحقِّ خنجرٍ مسموماً في جسد الأمة.

وإن أئمة الخوارج والغلاة المعاصرين حين يتكلمون في موضوع التكفير، فإنهم يُدبِّجون كلامهم بنصوص شرعية ويستأنسون بكلامٍ لأئمة الإسلام، وهذا ما يوحى للقارئ أنه يقرأ ويسمع لمن أتقن كلام الأئمة المحققين وأن الحجة معه. والحقيقة أنهم يستخدمون النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم في غير موضعها، إذ إن العبرة في بناء الأحكام ليس بكثرة الأدلة ما لم تكن صحيحة الدلالة. وإنَّ من أهمِّ صفات أهل الأهواء أنهم متناقضون في أقوالهم، ولا يهتمون بالأمانة العلمية في النقل، ويحرِّفون كلام العلماء بما يوافق منهجهم؛ فيقتطعون من النصوص ويتلاعبون بالمنقول من كلام الأئمة الكبار والعلماء الفحول من أجل نُصرة باطلهم؛ وهذا ليس من الأمانة العلمية في شيء، وإنما يدل هذا الصنيع على المكر في الانتصار إلى الرأي بسبيلٍ غير مشروعٍ، تطبيقاً للقاعدة الماسونية (الغاية تبرر الوسيلة)؛، وهذه الصفة الذميمة تكفي في إسقاط صاحبها والتحذير منه.

وفي مقدمة هؤلاء الأئمة الخارجين عن الشريعة: أبو محمد المقدسي، فهو من أبرز هؤلاء الذين ينسبون أنفسهم لأهل العلم، حيث وصل غلوه وغلَوُ أتباعه إلى حدٍّ لا يطاق. وقد قُمنّا باستقراء كتبه ومقالاته، فثبتَ لدينا بالأدلة القاطعة أنه خارجٌ عن أصلٍ عظيم من أصول الشريعة؛ فجميع الصفات التي ذكرناها عن الخوارج وأهل الأهواء موجودةٌ عنده منذ أن كان حديث السنّ —أي عندما ألف كتابه ملة إبراهيم—، فهو جاهلٌ بالواقع والشرع معاً، يُحرِّف كلام العلماء بما يوافق منهجه، ويكفر بغير مكفر وبالظنون والشبهات، ولم يكن ذلك خطأً عارضاً ناتجاً عن اجتهاد، بل

هو منهجٌ قد سار عليه في مصنفاته، وحثَّ أتباعه عليه. ولذلك تجده كثيراً ينفي تهمة الغلو ومنهج الخوارج عن نفسه¹⁵.

لقد استوقفنا هذا الأمر كثيراً وارتأينا -بعد استشارة الله عزّ وجلّ- البدء بهذا الطريق الشائك الصعب، طريق فضح المقدسي وطائفته، لأننا نحارب فكراً خارجياً فلا يتحقق الخلاص منه إلا بالفكر؛ باستعراض أدلته وتمحيصها ومناقشتها نقاشاً علمياً. وعليه فقد جمعنا في هذا الكتاب دراسةً لفكر المقدسي، مع تحليلٍ لأقواله، في أهم المسائل التي خرج فيها عن الشريعة، وأضفنا إليها بعض أقوال أتباعه من الكتب التي قدّم لها المقدسي ليكون هذا الكتاب رداً على كل ذلك المنهج الخارجي، والله الموفق.

لماذا اخترنا كتابات أبي محمد المقدسي:

من المعلوم أن أهم مُنظري السلفية الجهادية في هذا العصر -الذين تأخذ منهم جماعات الغلو- هم: سيد إمام، وأبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو بصير الطرطوسي، وعدد من دعاة الدعوة النجدية كعلي الخضير، وناصر الفهد.

فسيّد إمام من أهم المنظرين لكن قد صدرت منه تراجمات أو مراجعات، والطرطوسي تبرأ من السلفية الجهادية -أما كتاباته فما زالت موجودة-، وأبو قتادة الفلسطيني ظهر خروجه عن الشريعة منذ حرب الجزائر وما قدّمه فيها من جرائم فادحة.

أما علي الخضير وناصر الفهد وغيرهم من أتباع الدعوة النجدية فليس لهم ذلك الزخم الإرشادي لدى تيار السلفية الجهادية، لكن عندهم عدد من التأصيلات العلمية التي تستفيد منها تلك الجماعة.

أما المقدسي فله مكانة خاصة مختلفة عن بقية المنظرين لعدة أسباب: فهو يتميز بغزارة التأليف، فله الكثير من الكتب والمقالات، وله موقع على الانترنت باسم "منبر التوحيد والجهاد" جمع فيه الكثير من كتابات التيار الجهادي، بالإضافة إلى قسم خاص بالفتاوى.

¹⁵ انظر مثلاً: هذه عقيدتنا 29، الثلاثينية 332، حوار بين عساكر الشرك وعساكر التوحيد، ج 3 ص 3

ويمتاز أسلوبه بالشدّة والكثير من التسفيه والتجهيل للمخالف، سبق به ابن حزم الظاهري - رحمه الله -. وكتاباتهِ تمسّ واقع المسلمين بشكل مباشر، وتنتهج التكفير منطلقاً لها في القتال واستباحة الدماء. بالإضافة إلى حشد الكثير من كلام العلماء ليؤيد ما يذهب إليه، ومن أهمهم أئمة الدعوة النجدية، فهو ينسب نفسه للدعوة النجدية التي أصبحت بدورها مطيّة للغلاة والخوارج في هذا العصر ليفتنوا المسلمين.

فأبو محمد المقدسي يُعتبر من أوائل من استثمر كتابات الدعوة النجدية وسخّرها لخدمة أفكاره في تكفير الحكومات، فقد استفاد من أقوالهم عن شرك القبور ليحوّله نحو الحكومات التي لا تحكم بالشريعة - والحكم بالشريعة هنا مرتبط بفهم المقدسي لمعنى التشريع والحكم بالشريعة -. وللأسف فقد استقطبت كتاباته الكثير من الشباب المتحمسين، وكانت كتاباته ذخيرةً لأهل الغلو ليزدادوا غلوًا، وقد ذكر المقدسي في أكثر من موضع أنه رغم قلة علمه فقد تجرأ واقتحم أبواباً لم يقتحمها العلماء الجهابذة الكبار - كما سنبين خلال الكتاب -.

وبسبب قلة علمه وتجرئه على دين الله، فقد ظهر في كتاباته غلو كثير كان سبباً في إفساد عقول كثير من المسلمين، ولا نبالغ لو قلنا بأن أغلب جماعات الغلو وأتباع السلفية الجهادية في وقتنا هذا قد أخذت من كتاباته، فبمتابعتنا للكثير من كتبهم ومقالاتهم تبين لنا أن غالبها مرجعيته أبو محمد المقدسي.

وبالرغم من خطورة كتاباته على عقول الشباب فإنها لم تأخذ ما تستحقه من النقد، وزاد الطين بلةً أن كثيراً ممن انتقده قد تجنّى عليه وهذا ما سبب زيادة ثقة أتباعه به، وإن معظم الردود عليه لم تكشف تلبيسه على الناس.

هذا كله جعل من المقدسي العمود الأقوى والأصلب من أعمد التيار الجهادي، ورسّخ فكرةً عند أتباعه بأن المقدسي شخص لا يمكن انتقاده.

كل ذلك دفعنا لاختيار المقدسي، وانتقاد كتاباته وأفكاره التي كانت سبباً رئيسياً في هذا الشتات والتكفير والتبديع، ولقد وجدنا له أقوالاً يشيب لها الرأس، فإذا بهذه الأقوال تكون أصولاً

في التيار الجهادي، كجواز تكفير الحكومات للمبتدئين ممن عنده أصل التوحيد، ومقولة "أخوة المنهج"، واستعداد العالم، ولا يفتي قاعد لمجاهد.

وقد التزمنا العدل في بحثنا من نقل أقواله وأفكاره وتقييمها، عملاً بقوله تعالى « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا » الأنعام 152

ووجدنا أنفسنا مضطرين للخوض في واقع بعض الحكومات التي انتقدها المقدسي، لأن معظم كتابات المقدسي تمس واقع الحكومات - وإن كان فهمه خاطئاً في كثير منها-، ولذا فإننا نؤكد أن الدفاع عن الدول وحكوماتها ليس مقصوداً لذاته في هذا البحث، بل يأتي بحسب ما تقتضيه درجة الرد على أفكار المقدسي، فالدول تستطيع اختيار فريق خاص بها مهمته متابعة الغلو وانتقاده.

ونتوجه هنا بالنصيحة للمقدسي بنفس النصيحة التي ينصح بها غيره (فتوبوا إلى الله وأصلحوا فالرب يقبل توبة الندمان.. وحذار.. أن تأخذكم العزة بالإثم.. وتستكبروا عن قبول النصيح إذا جاءكم من غير الحزب أو الجماعة.) من مقالته "لهفي على الإسلام".

فُتِبْ إلى الله يا أبا محمد المقدسي، وتوبوا إلى الله أيها الأتباع، وأقلعوا عن الغلو الذي أنتم فيه، وعودوا إلى جماعة المسلمين.

الدراسات السابقة المشابهة:

لم يأخذ غلو المقدسي حقه من الدراسة رغم أهميته، فأغلب الدراسات عن المقدسي ركزت على دراسة حياة المقدسي وسلوكياته، والتعمق في مسائل الولاء والبراء مع مناقشة علمية مقتضبة لبعض المسائل الأخرى التي خاض فيها المقدسي. وبعض الدراسات استخدمت نفس أسلوب المقدسي في التجني على المخالف. ونحن حاولنا الاستفادة من الجميع بلا استثناء، فأخذنا ما وجدناه صحيحاً.

فمن الدراسات الموجهة لانتقاد المقدسي:

أولاً: كتاب "أبو محمد المقدسي بين الغلو والتعلم" لمركز ثبات، 351 صفحة، وهو جيدٌ في بابه. لكن من المآخذ على الكتاب، أن أكثر من نصفه لم يتطرق لانتقاد حقيقي للمقدسي، حيث كان عبارة عن مداخل تأسيسية وخاتمة، ودراسة لسيرة المقدسي وسلوكياته كغلوه مع العلماء وبذاءة اللسان وغير ذلك. أما النقد الفعلي للمقدسي فقد استغرق 100 صفحة، تحدث فيه الكاتب عن الأمانة العلمية عند المقدسي، وجهالاته العلمية وتأصيلاته الباطلة، وتناقضاته العلمية. وهي بالإجمال جيدة لكنها لم تناقش إلا بعض شبهات المقدسي المهمة وبشكل مقتضب، وكذلك فإني لا أوافق على عددٍ مما قرره الكاتب. ورغم ذلك فقد استفدنا منه قدر المستطاع.

ثانياً: مقالة للشيخ محمد براء ياسين بعنوان "حقيقة التوحيد عند أبي محمد المقدسي عرض ونقض -المشاركة في المجالس النيابية نموذجاً"، وهي على صغرها لكن فيها ما لا يوجد في غيرها.

ثالثاً: كتاب "كواشف العنيد" للشيخ عبدالعزيز الريس وعدة كتب أخرى مشابهة لنفس التيار والذي يطلقون عليه تيار المدخلية والجامية، فهذا الكتاب -وإن كان موجهاً لانتقاد المقدسي- لكنه يحتوي على عدة مغالطات علمية ومنهجية، وخاصة في مسائل التشريع والحكم بغير ما أنزل الله، ولا يخلو الأمر من وجود مسائل أصابوا فيها. بالإضافة أن تلك الدراسات كانت موجهة بالدرجة الأولى للدفاع عن السعودية، مما جعل تيار المقدسي يُضخم هذه المسألة ويُسقط أصحابها بسبب ذلك، وبسبب انتمائهم لتيار المداخلة إجمالاً.

وكان الأولى بالمقدسي وتياره أن يأخذوا ما في تلك الكتب من حقٍّ ويردّوا الباطل، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم عندما أخذ الحق من الشيطان وفي الوقت ذاته وصفه بالكذوب.

رابعاً: كتاب "الردّ على كتب مشبوهة" للدكتور محمد بازمول، وهو كتاب للردّ على كتاب الكواشف الجليلة، وكتاب ملة إبراهيم، للمقدسي. والكتاب من الناحية العلمية أفضل من كتاب كواشف العنيد للرئيس، لكنه أيضاً يدور في فلك تيار الرئيس.

خامساً: كتاب "شُبّه الغلاة في تكفير العلماء والولاة والجيش عرض ونقض" للشيخ عصام العويد، وهو كتاب جيّد في بابه، لكنه غير موجه لانتقاد المقدسي بشكل خاص، ومن الناحية العلمية فقد ناقش المسائل بشكل أفضل من الكتب السابقة، لكنّه غير كافٍ للردّ على المقدسي وتياره.

سادساً: رسالة ماجستير للشيخ ابراهيم العايد بعنوان "التكفير عند جماعات العنف المعاصرة" من طباعة مركز نماء، وهو غير موجه لانتقاد المقدسي بشكل خاص، لكنني وجدتُ فيه بعض المناقشات الممتازة، وإن كنت أخالفه في عددٍ من المسائل.

سابعاً: أوسع الدراسات هو ماكتبه مركز بصيرة للبحوث والدراسات الفكرية¹⁶، وهو عبارة عن مركز أنشأه الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية وولي العهد، بهدف إعداد البحوث والدراسات للرد على أهل الغلو، يحتوي الفريق العلمي للمركز على علماء أجلاء كالدكتور ناصر العقل¹⁷، ود.عابد السفياي¹⁸، وفي لجنة التحكيم : د.صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية، ود.صالح بن عبدالله بن حميد¹⁹.

وقد صدر عن المركز أول كتاب، والذي من أهدافه -كما يقولون-: كشف الشبهات التي استند عليها منظرو الغلو في المملكة العربية السعودية وتفنيدها، و إيجاد مرجع علمي للإجابة عن الشبهات التي يروج لها الغلاة.

ويمتاز هذا الإصدار بالترتيب والتأصيل العلمي والردود التي لم توجد في غيره، وهذا الإصدار ليس مخصصاً للرد على المقدسي ولكنهم اعتمدوا على كتاباته في عدة أبواب.

وتبقى سلبية هذا المركز بالنسبة للسلفية الجهادية أنه تابع للحكومة السعودية، لذا فإننا نعتقد أنه لن يجد آذاناً صاغية من تيار السلفية الجهادية، حتى لو كان كل ماكتبوه صحيحاً، فالهوى غالبٌ عليهم والله المستعان.

¹⁶ موقعه على الانترنت (<http://www.baserh.com>)

¹⁷ أ.د.ناصر عبدالكريم العقل ، أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض

¹⁸ وهو صاحب الكتاب النافع "الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية"

¹⁹ د.صالح بن عبدالله بن حميد ، مستشار في الديوان الملكي ، وهو ابن الشيخ عبدالله بن حميد الذي انتقد نظام العمل القديم.

منهجية البحث:

يهدف هذا البحث إلى إثبات خروج المقدسي عن الشريعة ومشابته للخوارج وأهل الأهواء، ولتحقيق هذا الهدف فقد بدأنا البحث بفصلٍ يحتوي الأدلة العملية الواقعية التي تثبت خارجية المقدسي، ثم أتبعناه بمظاهر الغلو في أهمّ المسائل التي كُفّر بسببها المسلمين بغير حقٍّ، وخرج عن شريعة الله إلى شريعة الخوارج وهي: التشريع وتحكيم القوانين الوضعية، والتحاكم إلى الطاغوت، والعلاقات الدولية، وأحكام الأمان، والطوائف الممتنعة. وقد ربّنا البحث بحسب أقوال المقدسي وشبهاته، فنذكر المسألة الرئيسية التي سنناقشها من غلوّ المقدسي، ثم نُفرّع عنها ما يندرج تحتها من فروع.

ولم نذكر سيرة المقدسي لأن الكتاب موجّه بالدرجة الأولى لأنصار المقدسي وأتباعه والمخدوعين فيه، فلا حاجة لسيرته، وكذلك فإننا لم نركّز كثيراً على سلوكياته، بل قمنا بجمعها بشكل مختصر للإحاطة بأسلوبه وطريقة ردّه على المخالف إلا ما كان يحتاج التفصيل لأهميته في إبراز الغلوّ.

وإن أهم ما يميّز منهجية هذا البحث ما يلي:

أولاً: دراستنا التاريخية الواقعية لاستدلالات المقدسي، ونقصد بذلك أن نرجع للمواضع التي استدلت بها المقدسي على التكفير، ثم نطابق وجودها في الواقع، ونتأكد من تاريخ الاستدلال بها، وهذا الجانب لم يُركّز عليه أحدٌ —بحسب ما اطلعنا عليه من الدراسات— بل تمّت مناقشته بشكل بسيط جداً، مع أنه أهم جانب في نقاش المقدسي.

ثانياً: ناقشنا استدلالات المقدسي فقهيّاً، وقارنّاها مع كلام أهل العلم، وأثبتنا أنه يخالف أهل العلم كابن تيمية والدعوة النجدية في أهمّ المسائل، وأنه يُحرّف كلامهم، بل ويدّعي أنه يتابعهم وأنهم شيوخه. وإن هذه المنهجية كشفت لنا المنهج الحقيقي للغلو عند المقدسي وأتباعه.

ثالثاً: ناقشنا قضايا التشريع وتحكيم القوانين بأسلوبٍ مختلفٍ، وجلبنا أقوالاً لأهل العلم وخاصة ابن تيمية وابن عثيمين والتي تقطع النزاع في هذه المسائل وتُلجم المقدسي وأتباعه.

رابعاً: ناقشنا ميثاق الأمم المتحدة بطريقة شرعية قانونية، لأننا نعتبر أن تكفير من وقّع على ميثاق الأمم المتحدة يُعتبر من أهم القضايا التي يميّز بها التيار الجهادي، والذي سبّب إغلاق مجال واسع من السياسة الشرعية أمام المسلمين.

خامساً: ناقشنا قضية قتال الطوائف الممتنعة من كلام ابن تيمية وحاولنا إيضاح المسألة قدر المستطاع.

سادساً: لم نركّز في هذه الدراسة على قضية الولاء والبراء، فقد أخذت حجمها من الدراسات ما يكفي ويُغني عن إعادة الكتابة فيها، وبالمقابل جلبنا من أقوال المقدسي ما يُثبت غلوّه العملي في الموالاة والمعاداة، وهذا يُغنينا عن المناقشة العلمية. ونحن نعتقد أن أصل الغلو عند المقدسي وأتباعه في هذه القضية يرجع للمسائل الأخرى التي ناقشناها كالتشريع والعلاقات الدولية وغيرها.

لمن هذا الكتاب

يستهدف بحثنا في هذا الكتاب: أفراد التيار الجهادي كافّة في كلّ أرجاء المعمورة، سواءً المنتسبين تنظيمياً لإحدى الجماعات أم غير المنتسبين. لكن في الحقيقة فإننا نستهدف بشكل خاص أولئك الطيبين منهم، الذين مازالوا يقبلون النصيحة ولا يتعصّبون لمنهجهم وتيارهم، بل تعصّبهم للحقّ أينما وجدوه، لأن أفراد التيار الجهادي —بالإجمال— يتميزون بالتعصّب الأعمى فلا يقبلون النصيحة إذا كانت مخالفة لمنهجهم.

والشريحة الثانية المستهدفة: هم أولئك الذين أعلنوا براءتهم من فكر التيار الجهادي ومن السلفية الجهادية، لكنهم في الحقيقة مازالوا يحملون رواسب ذلك المنهج، وبعضهم يبحث عن الحقّ فلا يجده.

والشريحة الثالثة المستهدفة: هم جميع الدعاة وطلبة العلم، الذين يبحثون عن مادة علمية تساعدتهم على ردّ شبهات التيار الجهادي، فنحن ردّدنا أغلب شبهات المقدسي وتياره. أما إخواننا من باقي المذاهب فليس هذا الكتاب مخصصاً لمناقشة المسائل التي يخالفونها فيها، وإن كنا نطمح أن يجعل الله فيه خيراً للجميع، ويهدينا وإياهم إلى الحقّ أينما كان.

قبل الختام أودّ التنبيه على عدة نقاط:

أولاً: هذه الدراسة تركز على أقوال ابن تيمية -رحمه الله- في الرد على المقدسي بالدرجة الأولى، لأن المقدسي وطائفته يتمسحون به ويدّعون أنه شيخهم وأن أقوالهم مستقاة منه، لذا وجب الرد عليهم من نفس كأسهم وبأقوال صريحة من ابن تيمية تنسف منهجهم العفن.

ونعتذر من جميع من سيقراً الكتاب وهو يخالفنا في آرائنا، لأننا لن ندخل كثيراً في الخلاف.

ثانياً: ثبت لدينا بالدلائل الصريحة أن المقدسي خارجي ينتهج نهج الخوارج، لكننا لم نطلق في هذا الكتاب على طائفة بعينها بأنهم خوارج إلا ما أثبتته العلماء مثل داعش. أما الخوارج الذين نقصدهم من أتباع المقدسي عموماً: فهم الذين يحملون فكر المقدسي كله أو أغلبه، وإن إسقاط هذا الكلام على واقع جماعة بعينها نتركه لأهل العلم. أما الغلو فقد أصاب معظم التيار الجهادي المعاصر بالإجمال بحسب استقراء كتاباتهم.

ثالثاً: أخذ إعداد هذا الكتاب أكثر من سنة، ولم نستطع الانتظار أكثر بسبب ماطر به سوريا من حربٍ تستدعي إخراجها لكشف الغلاة والخوارج، لذلك قد يحتوي على بعض الأخطاء اللغوية، وربما لا يكون مرتباً ومنسقاً بشكل يليق بالبحث العلمي، وكذلك لم نستطع ضبط جميع المراجع العلمية التي اعتمدت عليها؛ وأرجو أن يكون لنا عذر في ذلك، وسنحاول استدراك هذا الأمر في الطباعات القادمة بإذن الله، والله المستعان.

وختاماً

نحمد الله على توفيقه وعونه لنا، ونشكره سبحانه ونثني عليه الخير كله، وهو أهل الثناء والحمد. ونسأله سبحانه أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله مباركاً، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مركز نقاء للبحوث والدراسات

1438/4/13 هـ

الموافق: 2017/1/11 م

محتويات الكتاب

يتكون البحث من ستة فصول، وخاتمة:

الفصل الأول

الأدلة والشواهد على خروج المقدسي عن الشريعة

وفيه ستة عشر دليلاً -معظمها لا يوجد في كتاب غير كتابنا هذا-، وتحت كل دليل وضعنا ما يحتاج إليه من الشواهد من كتابات المقدسي، والتي تثبت صحة هذا الدليل:

الدليل الأول: التكفير بتشريع الأنظمة الإدارية

الدليل الثاني: التكفير بسبب تشريع قوانين ملغاة!!

الدليل الثالث: جهل المقدسي بالقوانين والأنظمة

الدليل الرابع: التكفير باستخدام حاسة الشم؟!

الدليل الخامس: الغلو في مظاهرة الكفار على المسلمين/مظاهرة الجمادات على المسلمين كفر!!

الدليل السادس: التكفير بالموالاة المحرمة؟!

الدليل السابع: الغلو في إظهار معاداة المشركين

الدليل الثامن: الغلو في إنزال الأحكام على المسلمين

الدليل التاسع: كذب المقدسي على الشيخ محمد بن إبراهيم -يرحمه الله- ووصفه بالمداهنة

الدليل العاشر: تحريف المقدسي وطائفته لأهم نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية -يرحمه الله

الدليل الحادي عشر: صفات الخوارج عند المقدسي وأتباعه كما وصفها المقدسي

الدليل الثاني عشر: فتح باب التكفير لمن لم يتأهل للحديث فيه

الدليل الثالث عشر: شرعنة أفعال التيار الجهادي الضالة

الدليل الرابع عشر: غلو المقدسي في معاداة المسلمين

الدليل الخامس عشر: غلو المقدسي في فهم قصة الصحابي حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه

الدليل السادس عشر الغلو مع العلماء المخالفين له

الفصل الثاني

منهجية الكتابة والرد على المخالفين عند المقدسي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول أسلوب المقدسي في الرد على المخالفين والدفاع عن نفسه

المبحث الثاني أسلوب المقدسي في الكتابة

الفصل الثالث

مظاهر الغلو في الحكم بغير ما أنزل الله

وفيه مبحثان:

المبحث الأول تشريع ما لم يأذن به الله من الدين

المطلب الأول معنى التشريع لغة واصطلاحاً

المسألة الأولى: تعريف الشريعة والتشريع في اللغة والاصطلاح

المسألة الثانية : التشريع بين التضييق والتوسعة

المسألة الثالثة التشريع حق لله

المطلب الثاني معنى تشريع ما لم يأذن به الله من الدين

المسألة الأولى أقوال المفسرين في آية التشريع {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ

مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}

المسألة الثانية معنى "تشريع ما لم يأذن به الله من الدين" عند ابن تيمية

المسألة الثالثة التشريع عند الشاطبي وصلته بالبدعة

المطلب الثالث التفريق بين مصطلحات التشريع المعاصرة

المسألة الأولى "التشريع من دون الله"

المسألة الثانية: التشريع المطلق

المسألة الثالثة ادعاء حق التشريع

المطلب الرابع: التشريع العام الملزم / الإلزام بالتشريع المخالف لشرع الله

الصورة الأولى: القوانين المبتدعة في الأحكام العملية

الصورة الثانية: الإلزام بالاعتقادات الفاسدة

الصورة الثالثة السياسات الجائرة وتعني: إحداث قوانين مخالفة للشرع لينتظم بها مصالح العالم

المطلب الخامس أسلمة القوانين الوضعية بعد عرضها على قواعد الشريعة

المبحث الثاني تبديل الشرع وتحكيم القوانين الوضعية

المطلب الأول: معنى قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}

المسألة الأولى: ملخص أقوال أهل العلم في تفسير الآية

المسألة الثانية: تفسير ابن تيمية للآية

المسألة الثالثة: الكفر المطلق يُحمل على الكفر المخرج من الملة، إلا إذا وُجدت قرينة من الأحاديث أو أقوال الصحابة تدل على غير ذلك.

المطلب الثاني: استدلال المقدسي بقصة اليهود في آية الحكم بغير ما أنزل الله

المطلب الثالث: استدلال المقدسي بقوله تعالى {إِنَّمَا النِّسْيُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ}

المطلب الرابع : معنى تبديل الشريعة

المسألة الأولى: معنى التبديل لغةً

المسألة الثانية: معنى تبديل الشرع والشرع المبدل عند ابن تيمية

المسألة الثالثة: تبديل الشرع المجمع عليه كفرٌ

المطلب الخامس الاستحلال العملي

المسألة الأولى: معنى الاستحلال

المسألة الثانية: لا يوجد كفر في الظاهر -يعني: في الجوارح -إلا ومعه كفر في

الباطن -يعني: في القلب - لكننا نعلق هذا الكفر بالجوارح لا بالاعتقاد.

المسألة الثالثة حقيقة الاستحلال العملي

المطلب السادس : إيضاح كلام الشيخ ابن عثيمين في الاستحلال العملي ومسائل التشريع

وتحكيم القوانين الوضعية

المطلب السابع: المشاركة في المجالس النيابية / أهم نموذج عن غلو المقدسي في معنى تبديل

الشرع

الفصل الرابع

مظاهر الغلو في التحاكم إلى الطاغوت

المطلب الأول: التحاكم إلى الطاغوت يكون في جميع الأحكام -الاعتقادية والعملية-

المطلب الثاني: مناط الكفر في التحاكم إلى الطاغوت

المسألة الأولى: الإرادة شرط في نفي أصل الإيمان عن تحاكم إلى الطاغوت

المسألة الثانية: الإرادة عمل باطن، ولكن لها قرائن تدل عليها تظهر على الجوارح.

المسألة الثالثة: توضيح أقوال الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ

المطلب الثالث: حالات المتحاكمين إلى غير الشرع

الحالة الأولى: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وظهرت عليه قرائن تدل على أن تحاكمه كان رضئاً أو تجويزاً للحكم بالطاغوت

الحالة الثانية: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وهو لا يعلم أن الذي يتحاكم إليه مخالف للشرع

الحالة الثالثة: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله متأولاً

الحالة الرابعة: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وهو يعلم أنه محرم ولكنه تحاكم لهوى

الحالة الخامسة: من يتحاكم إلى غير ما أنزل الله تحت الضرورة أو الإكراه أو عموم البلوى

الحالة السادسة: من تحاكم إلى ما ليس من الشريعة وهو غير مخالف لها

الحالة السابعة: التحاكم إلى المحاكم الدولية

الفصل الخامس

مظاهر الغلو في العلاقات الدولية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول آراء المقدسي في أحكام الأمان عرضٌ ونقضٌ

المطلب الأول: شبهة من كان مختلطاً بين المسلمين ولا يخضع لسلطان الحاكم، فيجوز له قتل المعاهدين ولا يعتبر فعله غدرًا

المسألة الأولى: اجتزاؤه لأقوال العلماء

المسألة الثانية: عدم الجمع بين أقوال أهل العلم

المسألة الثالثة: اختراع المقدسي لمصطلح "الولاية القهرية السياسية" والذي اعتمد عليه لإجازة قتل المعاهدين داخل دولة المسلمين

المطلب الثاني: شبهة عدم اعتبار الأمان الذي يعطيه الحكام الذين يُكفّرونهم المقدسي

المطلب الثالث: شبهة أن المحارب يُقتل في أي مكان

المطلب الرابع: بطلان المعاهدات التي فيها ضرر على المسلمين

المسألة الأولى: صور نقض العهد

المسألة الثانية أحوال نقض المعاهدين للعهد

المسألة الثالثة: من المسؤول عن قتل من انتقض عهده

المطلب الخامس: الغلو في مسألة قتل المسلم بالكافر

المطلب السادس: شبهة أن الحدود السياسية للدول من صنع الكفار، وهي حدود باطلة

ولا أساس لها من الناحية الشرعية والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً

المبحث الثاني آراء المقدسي في أحكام المعاهدات عرضٌ ونقضٌ

المطلب الأول: مدة المعاهدات

المطلب الثاني: الشروط الفاسدة في عقد المعاهدة

المطلب الثالث: شروط صلح الحديبية

المسألة الأولى: تحريم الحرب الهجومية طيلة فترة الصلح

المسألة الثانية: وضع قيود على دخول المسلمين للحرم

المسألة الثالثة: شرط ردّ المسلم إلى الكفار

المسألة الرابعة: شرط عدم ردّ من ارتدّ من المسلمين وذهب إلى الكفار

المطلب الرابع: التحفظ على المعاهدات الدولية

المسألة الأولى تكييف التحفظ فقهيّاً

المسألة الثانية بعض التحفظات للدول على المعاهدات المخالفة للشريعة

المطلب الخامس التنظيم الدولي

المسألة الأولى: التكيف الفقهي للتنظيم الدولي ، وموقف الإسلام منه

المسألة الثانية شروط جواز الدخول في التنظيم الدولي

المطلب السادس : القانون الدولي العام

المسألة الأولى: تعريف القانون الدولي العام

المسألة الثانية: أساس الإلزام في القاعدة الدولية، وهل يعتبر القانون الدولي قانوناً

المسألة الثالثة: مصادر القانون الدولي

المسألة الرابعة جواز الالتزام بالقانون الدولي في الشريعة الإسلامية

المبحث الثالث أبرز انتقادات المقدسي وأتباعه على ميثاق الأمم المتحدة

المطلب الأول الرد على أقوال المقدسي الواضحة الغلو فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة

المسألة الأولى : تكفيره بسبب احترام العهود؟!

المسألة الثانية: تكفيره بسبب العيش بسلام مع الكفار؟!

المسألة الثالثة: تكفيره بسبب الامتناع عن جهاد الكفار والمشركين.

المسألة الرابعة: تكفيره بسبب تهيئة القوانين الداخلية بما يتناسب مع المعاهدات

التي وقّعت عليها الدولة.

المسألة الخامسة: اسم الأمم المتحدة دليل على اتحادها على الكفر!!

المسألة السادسة: الالتزام بميثاق الأمم المتحدة يعني الإيمان بالكفر؟!

المطلب الثاني: ميثاق الأمم المتحدة

المسألة الأولى: ماهية ميثاق الأمم المتحدة

المسألة الثانية: قواعد تفسير ميثاق الأمم المتحدة

المسألة الثالثة: انقضاء ميثاق الأمم المتحدة: هل ميثاق الأمم المتحدة عقد مؤبد

محرم، أم عقد مطلق جائز؟

المسألة الرابعة سمو ميثاق الأمم المتحدة على المعاهدات الدولية

المسألة الرابعة: مقاصد ميثاق الأمم المتحدة

المقصد الأول حقوق الإنسان والحريات الأساسية

المقصد الثاني: السلام وحسن الجوار

المقصد الثالث حفظ السلم والامن الدولى

المقصد الرابع العلاقات الودية بين الدول

المقصد الخامس: التعاون الدولي

المسألة الخامسة مبادئ هيئة الأمم المتحدة

المبدأ الأول: مبدأ المساواة في السيادة بين الدول

المبدأ الثاني: مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية

المبدأ الثالث: مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية

المبدأ الرابع: مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية

المبدأ الخامس: مبدأ معاونة الأمم المتحدة في الأعمال التي تتخذها وفقاً

للميثاق

المبدأ السادس: سير الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة

المبدأ السابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

المسألة السادسة أجهزة الأمم المتحدة

الفرع الأول مجلس الأمن

الفرع الثاني : محكمة العدل الدولية

المسألة السابعة: حكم بنود الميثاق التي تشترط التحاكم إلى أجهزة الأمم المتحدة (مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية)

المسألة الثامنة خلاصة الكلام في ميثاق الأمم المتحدة

الفصل السادس

مظاهر الغلوّ في قتال الطوائف الممتنعة عن التزام الشرائع المجمع عليها

المطلب الأول مفهوم الطائفة الممتنعة عن الشرائع

المسألة الأولى الامتناع لغة واصطلاحاً

المسألة الثانية: ضوابط وصف الطائفة بأنها ممتنعة عن الشرائع عند ابن تيمية

الضابط الأول: الامتناع من التزام الشرائع

الضابط الثاني: وجود الشوكة

الضابط الثالث: الشريعة هي الأحكام العملية والاعتقادية

الضابط الرابع: الشرائع يجب أن تكون ظاهرة متواترة مجمعة عليها

المسألة الثالثة: غلوّ المقدسي في استتابة الممتنعين ومعنى الردة المغلظة

المطلب الثاني: حكم الطوائف الممتنعة عن الشرائع

المسألة الأولى: الخوارج اسم جنسٍ لكافة الطوائف التي تكلم عنها ابن تيمية

المسألة الثانية: الردة عند ابن تيمية قسمان: ردة عن أصل الإسلام وردة عن شرائعه

المسألة الثالثة: قتال المارقين صنفان

المسألة الرابعة: قتال الطائفة الممتنعة واجب، بقطع النظر عن التكفير

المسألة الخامسة: الردة عن الشرائع لا تعني كفر أعيان الطائفة

المسألة السادسة: كفر الطائفة مرتبط بوضوح الكفر

المسألة السابعة: التأويل غير السائغ هو ما يميّز البغاة المتأولين عن غيرهم من الطوائف

الممتنعة

المطلب الثالث ضوابط قتال الطائفة الممتنعة

المسألة الأولى: يجب دعوتهم قبل قتالهم

المسألة الثانية: من الذي يجب عليه قتال الطائفة الممتنعة

المسألة الثالثة: المقدور عليه من الطائفة الممتنعة لا يعاقب إلا بما ثبت عليه سواء كان ردة

أو غيرها

المطلب الرابع نماذج من الطوائف الممتنعة الخارجين عن الشريعة

النموذج الأول مانعو الزكاة

النموذج الثاني الرافضة

النموذج الثالث التتار

الخاتمة

سؤال مهم متعلق بالحرب في سورية

وجوابه

بسبب الحرب التي تحصل في سوريا، فقد يرد سؤال مهم في الأذهان:

لماذا في هذا الوقت تخرجون مثل هذا الكتاب، والأمة على مفترق طرق، وفي أتون صراع حقيقي مع قوى العدوان وأذنانهم في الداخل والخارج - ونخصّ سوريا الحبيبة -، صراع حول هويتها وشريعتها وقيمتها، ومن المفترض في هذا الصراع جمع الكلمة وتوحيد الصف، وتكافل الجميع، وتجاوز الخلاف الممكن، فليس من المصلحة في هذه المرحلة إثارة خلافات بينية بين الشباب وإشغالهم عن مهمتهم الواجبة في مواجهة العدو .. إلى جدل وصراع حول مسائل أخرى قد تكون قُتلت بحثاً ولم تُحسم !؟

الجواب:

والله الذي لا إله إلا هو إنها ليست خلافات بينية، وليست مسائل خلافاً، بل إن فكر المقدسي وربيته السلفية الجهادية هما من أهم العوائق في وجه وحدة الصف ودفع الصائل، فأى وحدة ستحصل من خلال هؤلاء الشذمة الغارقين في التكفير والتفسيق والتبديع بل واستفراغ كل جماعة بحكمها الذاتي على البلدات التي تتركز فيها قوتها، واختلافهم حتى في مواقيت الصلاة.

بل أصبحوا لا يقبلون شرع الله إلا بعد المرور على منهجهم والعياذ بالله، والمحاكم الشرعية في سورية تشهد على ذلك، فتأثم لا ينزلون إلى المحاكم إلا إن كان الحق لهم ويُعرضون عندما يكون الحق عليهم أو كان الشرع غير متناسب مع منهجهم العفن، سائرين على منهج خوارج داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وكل ذلك مصداق لقوله تعالى في المنافقين:

{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ } 47 (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (48) وَإِنْ يَكُنْ

هُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (49) أَنِّي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (50) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (51) وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (52) {

لقد تسارعت الأحداث بشكل كبير وحدثت أمور عظام، واشترك في عداوتنا وقتل أهلنا دول كثيرة. وفي خضم هذا الخطب الجلل اكتشف الكثيرون من المسلمين متأخرين أن من ألد أعدائنا بعض من أهل جلدتنا ويتكلمون باسم ديننا -الإسلام- ويدعون أنهم على منهج السلف الصالح.

وعندما قامت ثلة من الثائرين التائبين من منهج الغلاة -منهج السلفية الجهادية- وبدؤوا بكشف تلك الطائفة وفضح أفكارها النتنة وأفعالها القذرة، تم اغتيالهم، نعم لقد اغتالوهم جميعاً في ليلة لا تنسى، لم يستطع الخوارج والعملاء والغلاة تحمل مايفعله هؤلاء المجددون من ردّ شباب السلفية الجهادية إلى دينهم الحق وإبعادهم عن الغلو؛ بالتأكيد لم يستطيعوا تحمل ذلك لأن سقوط فكر السلفية الجهادية سيكشف الدول التي تدعم ذلك الفكر الخبيث.

لابد أنكم عرفتموهم، نعم إنهم قادة حركة أحرار الشام.

نحن لانقصد داعش فقط عندما نتحدث عن الخوارج وأهل الغلو - فقد ظهر غلوّ داعش لأكثر أهل الأرض-، بل نتكلم عن الأصل والمنبع الذي ظهرت منه داعش وظهر منه الغلو، نحن نتكلم عن فكر كل تلك الطائفة الفاسدة التي تسمى نفسها "السلفية الجهادية" والسلف والجهاد بريثون من تلك الطائفة ومن أفعالها.

نتكلم عن كل شخص أو جماعة تحمل هذا الفكر العفن -فكر السلفية الجهادية-، نتكلم عن الأب الروحي لهذا الفكر إنه أبو محمد المقدسي.

لم يكن المقدسي بمنأى عما يحصل في سوريا بل كان له دور كبير في تغذية الشباب فكرياً بما يناسب أفكاره ومشاريعه، فقد انتشرت كتبه بين الشباب في سوريا، وعلا صوت أنصاره رغم

تخافت حججهم، حتى أن مشايخ السوء والغلو قد طبعوا كتبه ووزعوها على الشباب والأطفال بل وفتحوا المعاهد التي تدرس كتب هذا الخارجي.

لقد ظهر المقدسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبالأخص التويتر، فبدأ ينشر فكره العفن ومنهجه الغالي بلا حسيب ولا رقيب وكأنه يعيش في دولة تعطيه كامل الحرية في الكلام كما يشاء، فتلك الدولة تخرجه من السجن عندما تحتاجه وتدخله عندما يكون خروجه ضرراً عليها.

وقد مارس المقدسي دوره القدر في تكفير فضائل الثورة السورية عبر الفتاوى التي تُشرعن وتعطي الضوء الأخضر للتيار الجهادي ليمارس قذارته من تكفير وسفك للدماء لكل من يشكّون بخطرهم عليهم، تارة بتهمة العمالة وتارة بتهمة الإفساد. حتى وصل الأمر مؤخراً إلى تكفير الفضائل التي شاركت في عملية درع الفرات بقيادة تركيا، ووقع الناس في هرج ومرج واشتعلت حرب الفتاوى بين مؤيدي درع الفرات وبين أنصار السلفية الجهادية وعلى رأسهم المقدسي، وأوقعوا الناس في حيرةٍ وتيهٍ والله المستعان.

ومازال هذا الخارجي يدافع عن داعش حتى هذه اللحظة، حتى أصبح تلميذه بالأمس يحاول التبرؤ منه اليوم، وازداد عدد أتباع المقدسي الذين تبرؤوا منه ومن فكره على الرغم من أنهم يحملون نفس فكر المقدسي بل وربما أسوأ منه، حتى أن البعض بدأ يدافع عن التيار الجهادي بأكمله بحجة أن المقدسي ليس منتسباً لهم أو ليس من أهل العلم عندهم، وتناسى هؤلاء أو جهلوا أن كبيرهم الذي علمهم السحر –أيمن الظواهري- قد امتدح المقدسي وأثنى عليه واعتبره من العلماء العاملين. وامتدحه كذا وكذا شخص من تلك الجماعة.

إن الحقيقة المرة أن منهج المقدسي وفكره مغروس في عقول الكثيرين. ولن يفيد هذا التبرؤ من فكر المقدسي ما لم يتغير هذا المنهج النتن، لأنهم بفعلهم هذا يبتعدون عن القذارة ويُنشئون قذارة باسم مختلف.

أصبح كثيرٌ من المشايخ والمنظرين في الساحة السورية يُجْمَون عن انتقاد التيار الجهادي إما خوفاً على مكانتهم العلمية من الإسقاط عبر جيش الإفك الإلكتروني، أو خوفاً من الاغتيال

كما حصل مع قادة الأحرار وغيرهم من رموز الثورة السورية، أو تراهم يخافون من إحداث شرخ في توازن القوى لأن التيار الجهادي يُعتبر من أكبر القوى في الساحة السورية، ونسي هؤلاء أن التيار الجهادي صعد على دماء إخوانه من المسلمين بالقتل والسفك والاحتلال.

وظهر بوضوح أن شريعة التيار الجهادي لا تختلف عن شريعة الغاب، فقد جعلوا شريعة الله مطيةً لوصولهم إلى السيطرة على مفاصل القوة في سوريا. ويستخدمون الكذب والتدليس للحصول على مبتغاهم، وإنّ سقوط حلب ومن قبلها العراق شاهد على هؤلاء الغلاة والخوارج.

أليس الذي لديه الجرأة على قتل فضيلٍ كامل بحجة الإفساد، والجرأة على محاربة فصائل عدّة بحجة العمالة، أليس هذا قادراً على التخلص من قادة أحرار الشام بحجة إفساد المنهج وبحجة الردة. نحن لا نتهم أحداً لكن عند الله تجتمع الخصوم.

لقد ثبت أن تصرفات هذا التيار لا تختلف عن تصرفات الحكومات الجبرية المتسلطة على رقاب المسلمين، فالتعذيب في السجون والقتل بتهم باطلة -مفسد، مرتد، عميل- ، والاستحواذ على المنابر في صلاة الجمعة، والعلماء ساكتون خوفاً من بطش هذه الطائفة كما يسكت العلماء خشية السجن في الدول الظالمة. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وخلال هذه المحن بات يعلو أصوات الكثيرين وهم يطالبون بانتقاد المقدسي وإظهار غلوه الذي أفسد الشباب وأفسد بلاد المسلمين. وقد سمعنا بعد وفاة الشيخ أبا عبد الملك -الشرعي العام لحركة أحرار الشام في سوريا يرحمه الله- أنه أوصى بانتقاد المقدسي، وأنه كان يعمل على ذلك قبل اغتياله.

إذن وبسبب ذلك كله كان لزاماً علينا إخراج المسائل التي سببت تفريق الصف، ووضعها على طاولة البحث، حتى لا نصبح حقل تجارب لأولئك الذين يُكرّرون أخطاءهم وتجاربهم في كل بلد ويفشلون ويعيدون التجربة تحت ذريعة فهمهم لهذه المسائل العلمية.

ولابد أن الكثيرين تساءلوا:

لماذا طلب الشيخ أبو عبد الملك -يرحمه الله- انتقاد المقدسي تحديداً؟!

ولماذا تبرأ أبو يزن الشامي -رحمه الله- من السلفية الجهادية؟

بل لماذا وصف أبو أيمن الحموي كثيراً من أعضاء القاعدة بالخوارج؟

أسئلة كثيرة تدور في أذهان الكثيرين، هل القاعدة خوارج؟!

هل السلفية الجهادية هي منهج أهل الغلو والخوارج؟!

الجواب تجده في هذا الكتاب.

صدقني ستجد من غلو المقدسي ما لن تجده في غيره من الكتب.

الفصل الأول

الأدلة والشواهد على خروج المقدسي عن الشريعة

بما أننا قلنا أن المقدسي خارج عن الشريعة، فإن كلامنا هذا يحتاج إلى أدلة تثبته، فكان لزاماً علينا جلب الأدلة على تلك الاتهامات من كتب المقدسي ومقالاته، ولذا فقد قسمنا هذا الفصل إلى ستة عشر دليلاً وتحت كل دليل جلبنا ما يحتاجه من الشواهد والأمثلة التي تبث صحة الدليل. ومعظم هذه الأدلة لم تُذكر في كتاب غير هذا الكتاب.

ونحن ندعو جميع المنصفين أن يتجردوا لطلب الحق وألا يُعميهم التعصب الأعمى عن الرجوع إلى الحق.

والله موفق

الدليل الأول: التكفير بتشريع الأنظمة الإدارية:

النظام الإداري هو الذي يراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجه غير مخالف للشرع²⁰. والأمثلة على الأنظمة الإدارية كثيرة: كنظام شؤون الموظفين، ونظام العمل، ونظام الضرائب، ونظام التجارة، ونظام مكافحة الرشوة، والأنظمة التعزيرية التي ليس فيها نص. لكن الواقع يثبت أن كثيراً من الأنظمة الإدارية فيها مخالفات للشريعة، وهذا أمرٌ موجود منذ الدولة الأموية فما بعدها.

وقد اعتبر الشاطبي هذا النوع من الإلزام بما يخالف الشريعة بأنه بدعة²¹، ولم يذكر شيئاً عن تكفير فاعله لأنه موجود من الأئمة والولاة في الدول الإسلامية ولم يسلم منه إلا القليل. ويوجد كثير ممن أجاز وضع الضرائب للضرورة²².

وكذلك ما قاله ابن القيم²³ (وَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ الْمَكْسَةَ تَسْمِيَهُ مَا يَأْخُذُونَهُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا حُقُوقًا سُلْطَانِيَّةً وَتَسْمِيَهُ أَوْضَاعِهِمُ الْجَائِزَةَ الظَّالِمَةَ الْمُنَاقِضَةَ لِشَرْعِ اللَّهِ وَدِينِهِ شَرْعَ الدِّيَّانِ؟).

فتأمل كيف كان الولاة في زمن ابن القيم يأخذون المكوس ويضعون التشريعات المناقضة لشرع الله ويسموونها شرعاً، ومع ذلك لم يكفروهم ولم يكفروا الدولة ولم يخرجوا على الأئمة، لأن تشريع ما لم يأذن به الله يقع على مراتب ويدخله موانع التكفير.

ولم يُنقل عن أحد العلماء المعتبرين تكفيره لأحدٍ بسبب تشريعه لتلك الأنظمة الإدارية حتى لو كانت مخالفة للشرع.

حتى المقدسي -الذي ينسب نفسه لأهل العلم- قد أنكر التكفير بالأنظمة الإدارية وحاول نفي هذا الغلو عن نفسه في الرسالة الثلاثينية.

²⁰ أضواء البيان للشنقيطي 92/4، الحكم بغير ما أنزل الله - عبدالرحمن المحمود 363

²¹ الاعتصام للشاطبي 430/2 ت: الشقيير والحميد

²² انظر مثلاً الفتوى رقم (11634) من موقع الشيخ عبدالله الجبرين، فقد أجاز أخذ أنواع من الضرائب للضرورة، وانظر فتاوى الشيخ ابن باز (209/8)، وانظر تفسير القرطبي ج 16 ص 42، فقد ذكر خلافاً في المسألة.

²³ إعلام الموقعين 95/3 و 96

وفي المقابل إذا قرأنا كتبه التي سبقت الثلاثينية كالكواشف الجلية، نرى التناقض العجيب بينها وبين الثلاثينية، وكأن الذي كتب الكلام هنا شخص آخر.

فتكفيره بنظام التجارة السعودي، ونظام العمل السعودي، ونظام الضرائب والجمارك، ونظام الرشوة، وديوان المظالم، ونظام العقوبات العسكرية، ونظام العلم، ونظام المطبوعات.

وتكفيره بقانون التسعير في القوانين الكويتية، والعقوبات التعزيرية في قوانين الكويت.

وتكفيره بالقانون العربي الموحد، مع العلم بأن مرجعيته الإسلام.

فتأملوا هذا التناقض، كل تلك الأنظمة والقوانين الإدارية جعلها تشريعات كفيرية عندما أرد تكفير الدول، أما في التنظير فجعل تلك القوانين إدارية لا صلة لها بالتشريع الكفري.

ويقول مريدوه وأتباعه الإمعة بأنه فاهم للواقع، ويعلم ما يكتب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكي نبين وضوح غلو المقدسي فإننا سننقل قوله من الثلاثينية ثم نتبعه بأقواله العملية في التكفير.

قال المقدسي²⁴: « النظام الإداري الذي يوضع ويتفق عليه لضبط شؤون الموظفين أو العاملين وحفظ حقوقهم العمالية وتعدادهم وأوقات عملهم وإجازاتهم، أو تنظيم أمور الباعة والمحلات وتنظيم أمور التجارة أو النقل أو السير أو البريد أو السفر وتخطيط المدن.. ونحو ذلك مما أذن الله للعباد بوضعه، وسوّغ لهم تنظيمه وتشريعه ووسع الاجتهاد فيه مما هو من قبيل التراتيب الإدارية والاجتهاد والمصالح المرسلة التي تركها الشارع للعباد ينظمون بها أمورهم، ويتبع هذا الباب العقوبات التعزيرية التي ترك للقاضي أو الحاكم تقديرها فيما لا حد فيه؛ ولا دخل لذلك كله بالتشريع الذي يستبدل بمحدود الله وتشريعاته التوقيفية، أو يحلل فيه الحرام ويحرم فيه الحلال، حتى وإن كان في تلك الأنظمة الإدارية بعض المعاصي والمخالفات الشرعية، كإلزام الموظفين بلباس معين فيه مشابهة لزي الكفار أو إلزامهم بحلق اللحى أو فرض مخالفات مالية وعقوبات تعزيرية ظالمة أو جائرة، أو أن في تلك الترتيبات مظالم وتمييز وتقديم للأغنياء وذوي الجاه على الفقراء، أو كونها

تدخلها بعض العصبية الجاهلية والقبلية والإقليمية، ونحوه من المحرمات التي لا يحل إلزام الناس بها أو اتخاذها أنظمة.

فهذا كله وإن كان فيه من الباطل والمعاصي ما فيه، إلا أنه لا دخل له بالتشريع الطاغوتي الكفري الذي يكفر واضعه وناصره ومتولييه والمتحاكم إليه مختاراً... وكون ذلك يكتب وينظم لا يغيّر من حقيقته شيئاً، فالأمر بالمعصية كتابة كالأمر بها لفظاً، وليس مجرد كتابته يجعله تشريعاً طاغوتياً.... فلا بد من التفريق بين النوعين... وعدم التكفير في النوع الأول إلا أن تستحل فيه المعصية.... وعدم التفريق بين النوعين مزلة أقدام دفعت البعض إلى تكفير كل من يعمل بعقود الإيجارات ونحوها من المبايعات أو يلتزم بتسعيرة المواصلات أو المبيعات؛ حيث زعموا أن التسعير تشريع طاغوتي كفري لا يجوز العمل به.»²⁵

والأن سننقل الشواهد على غلوه الفاضح والتي تنقض قوله السابق:

الشاهد الأول:

تكفيره للحكومات بسبب تشريعهم الكفري - كما يزعم - والذي اسمه (مشروع القانون الجنائي العربي الموحد)، فقال عن هذا القانون²⁶ «بدأت فكرته إبان انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء العدل!! العرب في صنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) خلال الفترة 23-25/2/1981م، حيث تقرر فيه تأسيس مجلس لوزراء العدل!! العرب - كما تقدم - يأخذ على عاتقه على الخصوص توحيد القوانين الجنائية للأقطار العربية، وقد عهدت مهمة إعداد هذا المشروع إلى لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء، توصلت بعد عديد من الاجتماعات، إلى وضع المشروع الذي تجري دراسته الآن من قبل الدول العربية الأعضاء في المجلس، لتقدم بشأنه الملاحظات التي تراها إلى اللجنة، لنقوم هذه الأخيرة بوضعه في صيغته النهائية في ضوءها وعرضه على مجلس وزراء العدل العرب...»

²⁵ وقد استدلل المقدسي لقوله السابق، بكلام الشيخ الشنقيطي -رحمه الله- عن الفرق بين التنظيمات الإدارية والتشريعات الكفرية، ثم استدلل بالتسعير وأن سبب منعه أنه أمر متعلق بحقوق العباد وأمور دنياهم، وأن الأئمة من جواز التسعير، واستدل بقصة ذات أنواط التي طلب فيها الصحابة من الرسول صلى الله عليه وسلم شجرة يتركون بها.

²⁶ الكواشف الجلية ص159

قلت: لم يذكر المقدسي سبب التكفير، لكنه أوضح قبل ذلك أنه كفرهم بسبب توحيدهم للقوانين والأنظمة؟!.

ولكي تعلم أخي كيف تمت عملية التكفير: فقد جلب المقدسي نصاً لمؤتمر وزراء العدل في صنعاء بشأن "توحيد القوانين الجنائية للأقطار العربية"، وبما أن ميثاق الجامعة العربية يعمل على توحيد القوانين والتشريعات، وبما أن هذا الذي اجتمعوا من أجله يعتبر "قانوناً"، وبما أن قوانينهم كلها كفرٌ — كما يزعم المقدسي —، فالنتيجة أنهم مشرّعون كفر.

هل يوجد أسهل من هذه المعادلة، فعلاً هي معادلة سهلة يستطيعها ليس فقط المبتدؤون بل العوام الذين ليس لديهم علمٌ شرعي.

بينما نأتي للحقيقة فنجد أن القانون الجنائي العربي الموحد هو قانون مرجعيته الشريعة وينصّ على تطبيق الحدود وغيرها من الأحكام الشرعية، لكنه يحتوي على عدة مخالفات لا تجعل ذلك القانون كفرًا، كالمبالغة في التعزير في بعض المواد²⁷. والتي ذكر المقدسي بنفسه أنه لا يكفر بها.

إذن لا يوجد كفرٌ بل ولا يوجد شبهة كفر، بل هو تكفير بغير مكفر لاحتمال وجود الكفر. ثم يقول مريدوه!! أنه فاهم للواقع والنصوص.

أليس هذا فعل الخوارج وأهل الأهواء أم أنه فعل أهل السنة والجماعة — حاشاهم —.

الشاهد الثاني:

تكفيره بنظام الجمارك الصادر بتاريخ 1372 هـ، حيث قال²⁸: «هذا مرسوم جمركي يبيح أكل أموال الناس بكيفيات وكميات يحددها وزير المالية والاقتصاد. والشريعة تحرم المكوس (الضرائب) وتحرم أكل أموال الناس بالباطل...»

27 انظر: تعليق على مشروع القانون الجنائي العربي الموحد-عبد الفتاح خضر، القانون العربي الموحد: دراسة وتقييم - هيئة الشام الإسلامية

28 الكواشف الجلية ص27

والسعودية تزعم تطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا النص الحديث يقرر وينصّ على (إلغاء كل ما يعارض أحكام هذا المرسوم).

وهذا يساوي ويعني بالضبط إلغاء أحكام الشريعة المعارضة لهذا المرسوم الملكي وتقديمه عليها... أفي هذه المعادلة شك؟؟ أترونا زدنا شيئاً على نصوصهم وكلامهم؟؟ أجيبونا يا مشايخ السوء؟؟ لماذا مثل هذا عند الدول الأخرى يكون كفراً، وعندكم ليس بكفر؟؟ ﴿أَكْفَاؤُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَئِكَمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾؟؟»

قلت: تأملوا هذه السداجة في فهم الأنظمة، بل هذه الجرأة على التكفير، إنه يجعل التكفير معادلات رياضية (1+1 = تكفير واستباحة دماء المسلمين).

فالمقدسي في هذا النقل ذكر سببين لتكفيره بهذا النظام:

السبب الأول: أن المرسوم الذي أصدره الملك فيصل -رحمه الله- في إصدار التعرفة الجمركية جاء فيه: (يُلغى كلّ نص يتعارض مع أحكام هذا المرسوم...) ، فاعتبر المقدسي أن هذه المادة تعني "إلغاء أحكام الشريعة المعارضة لهذا المرسوم الملكي وتقديمه عليها" وهذا كفر.

فتأمل أخي القارئ إلى أي حدّ وصل الغلو والجهل، فمن المعلوم لأدنى متابع لعلم الأنظمة أن هذا النص يعني إلغاء جميع أحكام الأنظمة السابقة لتاريخ هذا المرسوم والتي تتعارض معه، ولا علاقة له بإلغاء أحكام الشريعة، وخاصةً أن النظام الأساسي للحكم في السعودية ينصّ صراحةً على تحكيم الشريعة، **فكيف سيلغي قانونٌ مادةً أعلى منه.**

السبب الثاني: أن هذا مرسوم جمركي يبيح أكل أموال الناس بكيفيات وكميات يحددها وزير المالية والاقتصاد. وهذا كفر.

وإن قول المقدسي هذا يتناقض مع قوله بأنه لا يكفر بتشريع الأنظمة الإدارية، حتى أن تشريع المكوس أمر منتشر في زمن الدول الإسلامية على مر العصور كما ذكرنا عن الشاطبي وابن القيم.

أليس هذا منهج الخوارج في التكفير أم أن له اسماً آخر.

الشاهد الثالث:

تكفيره بالنظام التجاري، أو ما كان يسمى "نظام المحكمة التجارية"²⁹: فاعتراض المقدسي مستندٌ إلى ما قاله المفتي الشيخ ابن ابراهيم -رحمه الله- عن هذا النظام، وناجح المفتي بقوة لإلغائه وإلغاء المحكمة التي تحكم وفق هذا النظام، ولم يأت المقدسي بجديد سوى سيلٍ من الشتم والتكفيرات التي اعتاد عليها.

والنظام التجاري السعودي المسمى (نظام المحكمة التجارية) صدر سنة 1350 هـ، ثم أوقف العمل به فترة، ثم تم تفعيله مجدداً وما زال معمولاً به حتى الآن، لكن قد سُلِّحَ منه الكثير، كنظام الشركات الذي سُلِّحَ من النظام التجاري، وغيره.

ومتابعتنا لاعتراضات الشيخ ابن ابراهيم على النظام وجدنا أنه لم ينتقد أي مادة من مواد النظام التجاري، بل قال عن النظام "فوجدنا ما فيها نظاماً وضعياً قانونية لا شرعية"³⁰، أي أنه لم يذكر نصوصاً نستطيع بواسطتها معرفة سبب اعتراضه. لكن اعتراضه الأساسي كان بسبب جعل هذا النظام مرجعاً للاحتكام في الغرفة التجارية لأن من سيحكم وفق هذا النظام من رجال القانون وليسوا من الشرعيين.

إذن في هذا الحالة علينا الرجوع للنظام من مصادره الرسمية³¹. ومن خلال الإطلاع على النظام -لم نقوم بدراسة النظام بل فقط الإطلاع عليه فليتنبه- وجدنا أن:

النظام التجاري يتضمن تنظيمًا شاملاً للتجارة البرية، والتجارة البحرية، والمحاکمات التجارية، والعقوبات والرسوم المتصلة بذلك، فهو إذن نظام إداري يحتوي على عقوبات تعزيرية ومواد لفض النزاع بين التجار وغيرهم، وقد تم سنّه على غرار الأنظمة الحديثة، وقد نص النظام على هاتين المادتين:

²⁹ الكواشف الجلية 37-43

³⁰ فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم 251/12

³¹ انظر وزارة التجارة والصناعة، وهيئة الخبراء

«المادة الخامسة : يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف فلا يرتكب غشاً ولا تدليساً ولا احتيلاً ولا غبناً ولا غرراً ولا نكثاً ولا شيئاً مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجه وإذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المندرج في هذا النظام.

المادة 149: من ارتكب شيئاً من أنواع الحيل إن أظهر عقداً مباحاً يريد به محرماً مخادعة وتوسلاً إلى الربا كما وباع بضاعة بثمن مؤجل ثم اشتراها بنفسه أو وكيله أو بواسطة أخرى أقل من قيمة البيع نقداً أو إقراض آخر شيئاً وباعه أموالاً بزيادة فاحشة في القيمة، يعد ذلك رباً وله رأسماله وعدا ذلك يجازى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة مع تشهيرهما.»

إذن ما سبب اعتباره غير شرعي؟

أليس هذا نظاماً إدارياً كما نص المقدسي على ذلك؟!

فإذا كان سبب التكفير بهذا النظام مجرد التقنين فهذا موضوع خلافي ... وإن كان لأنه على غرار الأنظمة الغربية فهذا أيضاً خلافي لأن المهم ألا يكون مخالفاً لقواعد الشريعة، وإن كان بسبب إلزام الناس بالمسائل الاجتهادية فهذا أيضاً خلافي أو على الأقل ليس باباً للتكفير³² ، وإن كان مخالفاً لقواعد الشريعة فهو كما قال ابن القيم³³ (وَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ الْمَكْسَةَ تَسْمِيَةً مَا يَأْخُذُونَهُ ظُلْماً وَعُدْوَانًا حُقُوقًا سُلْطَانِيَّةً وَتَسْمِيَةً أَوْضَاعِهِمْ الْجَائِزَةُ الظَّالِمَةِ الْمُنَاقِضَةَ لِشَرْعِ اللَّهِ وَدِينِهِ شَرْعَ الدِّيَّانِ؟).

فقد وصفهم بالظلم والجور فقط، مع أنهم شرعوا شرعاً مناقضاً لشرع الله؟!

ثم انظر إلى التناقض عند المقدسي، إذ إنه يعتبر الأنظمة التجارية من الأنظمة الإدارية التي لا تعتبر تشريعاً طاغوتياً — كما وصفها — ، حتى لو احتوت على عقوبات مخالفة للشرع³⁴.

³² انظر في ذلك منع ابن تيمية ولي الأمر من إلزام المسلمين بما يسوغ فيه الاجتهاد مجموع الفتاوى 79/30

³³ إعلام الموقعين 95/3 و 96

³⁴ الثلاثينية 328

فكيف استقام معه التكفير بالنظام التجاري السعودي الإداري، وعدم التكفير بالنظام التجاري الإداري في كتابه الثلاثينية.

ونريد أن نعلم من تلك الطائفة ما سبب تكفيرها بنظام التجارة؟ أعطونا معلومة تفيدنا في سبب تكفيركم بذلك النظام الإداري الذي يمنع الربا ويطلب التاجر باتباع الدين الإسلامي في تعاملاته.

وأنا واثق أن معظمهم لم يقرأ بل لم يحاول أن يطلع على النظام التجاري، فالتكفير عندهم لا يحتاج لكل تلك الصعوبات والتعقيدات، فهو معادلات سهلة يفهمها طالب العلم المبتدئ، وإن تلك المعادلات صعبة على كبار العلماء.

ولكن حقيقة الأمر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخوارج: « يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، فإذا كانوا لا يفقهون القرآن فكيف سيحكمون في عباد الله.

الشاهد الرابع:

ذكر المقدسي أن من أراد التوسع أكثر في تشريعات السعودية الكفرية -بحسب وصفه- فليراجع كتاب "جرائم التزوير والرشوة وتطبيقاتها في المملكة" لعبد الله الطريقي³⁵؛ ولم ينقل المقدسي أي نص من ذلك الكتاب، بل اكتفى بالتلميح. فالمعادلة سهلة كما يعلم القارئ والتكفير لا يحتاج لكل تلك الصعوبات والعراقل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لكننا بالمقابل أردنا التوسع !! ورجعنا للكتاب المذكور فوجدنا أن الكاتب لم يقل عن النظام بأنه غير شرعي، وسننقل كلام الكاتب بنصه³⁶: «لما كانت عقوبة الرشوة عقوبة تعزيرية مفوضة إلى رأي الإمام يختار لها ما يتناسب مع ضررها على المجتمع فإنه لم يظهر لي من بين مواد النظام المنصوص عليها ما يخالف الشريعة الإسلامية، غير أن بعض المآخذ عليه - مذكرته في الفصل السابق أو لم أذكره مما لم يظهر لي وقد يظهر لغيري - لجدير بإعادة دراسته وتقييمه حتى

³⁵ الكواشف الجلية 34

³⁶ جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية مع دراسة نظام مكافحة الرشوة - عبدالله بن عبدالحسن الطريقي 193

يتحقق المقصد من مكافحة تامة وعلى جميع المستويات لا المستوى الوظيفي التابع للدولة فقط
«....»

قلت: إذن فإن صاحب الكتاب قال بأن النظام لا يخالف قطيعات الشريعة –بحسب ما توصل له الكاتب– بل فيه مخالفات في التعزير ونقاط أخرى متعلقة بفاعلية النظام للمجتمع. وهي إن كانت مخالفة للشريعة فتدخل في السياسات الجائرة، وأفعال أئمة الجور.

بل أنت في كتابك الثلاثينية اعتبرت وضع العقوبات التعزيرية الجائرة أمراً غير مكفر³⁷. فلا يسعنا إلا أن نذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما»

الشاهد الخامس:

تكفيره بسبب سن قوانين التسعير في الكويت حيث قال³⁸: «فتأمل ورع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخوفه من التسعير، ثم تأمل حال من لا يصح أن يقارنوا أو يقاسوا بنعله، من عبيد الياسق الذين لم يجعلوا من أنفسهم مسعرين فقط كما في قانون رقم (10) لسنة 1979م في شأن تحديد أسعار بعض السلع، مادة رقم (3)، و (6)، وغيرها، بل يقننون العقوبات لمن خالف تسعيرهم، كما في المواد (13)، و (15)، وغيرها من قانونهم هذا»

مع انه يقول في الرسالة الثلاثينية 330 «مع أن التسعير، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد امتنع عنه ورفضه... ألا أنه ليس بكفر ناقل عن الملة، بل أقصى ما يقال فيه أنه ظلم أو ذريعة إلى الظلم، كما هو ظاهر من تعليل النبي صلى الله عليه وسلم لتركه له.....»

فلو أن التسعير كان من جنس التشريع الكفري أو الشركي، أو حتى ذريعة إليه، لبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولاشتد نكيره على من طلبه، «

³⁷ الثلاثينية 329

³⁸ كشف النقاب عن شريعة الغاب 33

قلت: فتأمل هذا الغلو والتناقض . وللتنبية فإن المقدسي لم يعترض هنا على كون الشريعة من مصادر التشريع، فإن هذه مسألة أخرى. بل إنه جعل هذه المادة كفرةً بذاتها (سواءً نص الدستور على حاكمية الشريعة أم لم ينص)، وهي زيادة في الكفر.

الشاهد السادس:

تكفيره بسبب وضع عقوبات تعزيرية جائرة في قانون الكويت³⁹: « ولن ينفك يومئذ يا عبد الياسق؛ جيشٌ ولا شرطةٌ ولا "مباحث"، ولا سلطان، ولا المادة رقم (45) من ياسق الكفر التي تقول: (ذات الأمير مصونة لا تُمس)، ولا المادتان رقم (23)، و (24) من قوانين جرائم أمن الدولة التي تقضي بإعدام كل من عرض حياة الأمير أو حريته للخطر، أو اعتدى بالقوة على السلطات التي يتولاها، ولا غيرها من المواد، »

قلت: انظر ما قلناه عن تكفير المقدسي للسعودية بسبب نظام الرشوة، والنظام التجاري وغير ذلك، ستجد الفكرة متشابهة، وهي تناقضه فيما قاله من الكلام النظري في كتابه الثلاثينية، وبين تطبيقه على الواقع.

وانتبه أن المقدسي لم يُكفر بهذه المواد بسبب وجود مصادر أخرى للتشريع. بل هي كفر بذاتها.

³⁹ كشف النقاب عن شريعة الغاب 33

الدليل الثاني: التكفير بسبب تشريع قوانين ملغاة!!:

أين أنتم يا أتباع المقدسي لكي تنظروا إلى كبيركم المقدسي الذي تدّعون أنه فاهم بالواقع وعالم بالشريعة، انظروا كيف يكفر إمامكم بقوانين غير موجودة، بالكذب والخداع والتدليس، اقرؤوا وتوبوا إلى الله:

الشاهد الأول:

كفر المقدسي الدولة السعودية لتشريعها نظام المطبوعات 1358 هـ⁴⁰. لكن!! أليس نظام المطبوعات نظاماً إدارياً؟! فكيف يكفر بتشريع نظام إداري ويناقض قوله بأنه لا يكفر بتشريع الأنظمة الإدارية؟!

ليست هنا المشكلة أيها الإخوة فقد فعل ذلك كثيراً، لكن المشكلة أكبر من ذلك بكثير فقد تعدى غلوه هذا الأمر، لأن نظام المطبوعات هذا غير موجود من الأساس؟! نعم نظام غير موجود -بغض النظر عن مضمونه حتى لو كان كفراً بواحاً- فإنه نظام غير موجود؟!

صدقوني لا أبالغ ولا أدعي هذا الأمر، لأن المقدسي عندما كتب كتابه الكواشف الجليلة لم يكن هذا النظام موجوداً بل يوجد نظام المطبوعات لعام 1402 هـ ، بمواد مختلفة، أي لا يوجد تشابه في المواد مع النظام التي كفر به المقدسي.

فقد صدر نظام المطبوعات لعام 1358 هـ ، ثم تلاه نظام المطبوعات عام 1375 هـ ، ثم تلاه نظامان عام 1402 هـ ثم في عام 1421 هـ⁴¹.

والمقدسي يعلم هذا الكلام جيداً لكنه يعاند ويكفر، فقد ذكر في كتابه الكواشف الجليلة ص19 من أنظمة السعودية: ((نظام المطبوعات والنشر) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/17 بتاريخ 1402/4/13 هـ)

⁴⁰ الكواشف الجليلة 24

⁴¹ نظام المطبوعات والنشر - هيئة الخبراء

لكنه وبرغم معرفته لذلك فقد اعتمد على النظام القديم⁴² لعام 1358 هـ الملغى، فكفر دولة كاملة بحكومتها وشرطتها، لقد كفرهم بأعيانهم وحرّض على سفك الدماء المعصومة. وبالطبع فإن سبب هذا هو الجرأة على دين الله وعدم البصيرة والقول على الله بغير علم، فقد كان يبحث -على ما يبدو- عن كل ما يؤيد فكره ومشروعه.

ليس ذلك فحسب، فلقد بحثنا عن المواد التي انتقدها المقدسي فلم نجدها في الأنظمة لعام 1402 و 1421 ، أي أنه كان وما زال هو وأتباعه يُكفرون بمواد وقوانين غير موجودة، أي أنهم يُكفرون بغير مكفر، فما الفرق بينهم وبين الخوارج؟

والذي يتجاهله أو يجهله هؤلاء المكفّرة الغلاة أن نظام المطبوعات جاء بنصوص واضحة بمنع نشر أي شيء يخالف الشريعة. فقد جاء في المادة التاسعة (يراعى عند إجازة المطبوعة ما يلي : 1- ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية).

والمضحك المبكي أن أتباع المقدسي الغلاة والخوارج نقلوا اعتراض المقدسي على هذا النظام كما نشرها المقدسي بخطها ونقصها، بل إن الأسوأ أن أبا المنذر الحربي -تلميذ المقدسي- ألف كتابا عام 2009 م اسمه " عون الحكيم الخبير " يدافع فيه عن المقدسي -والكتاب من تقديم المقدسي-، فاستدلّ الكاتب بكلام المقدسي عن هذا النظام الملغى ومواده ليثبت كفر السعودية، انظر ص173 من كتاب الحربي.

أيها الأخوة هذه وقائع حقيقية وليست تخرصات، هؤلاء القوم يستدلون بقوانين ومواد ملغاة منذ أكثر من عشرين عاماً، ثم يكفرون بها؛ فيا قوم أين عقولكم.

وربما يقفز أحد كلاب أهل النار ليقول: أليست كتب المجون والبدع منتشرة في السعودية؟! عندها لا يسعنا إلا أن نتأكد من غلو هؤلاء القوم، إذ إن الإذن لنشر الكتب المخالفة للشرع قد لا يكون بسبب إجازة النظام لها، بل لأسباب أخرى لا تهمّنا، فليس هدفنا انتقاد

⁴² لم نستطع الحصول على نسخة من نظام المطبوعات للأعوام 1347 هـ ، 1358 هـ ، 1378 هـ، لذلك فقد قارنا بين المواد التي ذكرها المقدسي وبين المواد في النظام لعام 1402 هـ

الفساد في الدول ولا حتى الدخول في مشاكل الدول، بل إننا نناقش مسألة محددة وهي التكفير بوجود تشريعات مخالفة للشرع، لتفاجأ بعدم وجود تلك التشريعات!!

الشاهد الثاني:

تكفيره بنظام العمل لعام 1366 هـ⁴³، فيقول المقدسي وأتباعه : بأن من التشريعات الكفرية في السعودية، نظام العمل الذي انتقده الشيخ عبدالله بن حميد. لكن!! أليس نظام العمل نظاماً إدارياً فكيف يتناقض المقدسي مع أقواله المعسولة بأنه لا يكفر بالأنظمة الإدارية.

ويجب أن تعلموا أيها القارئ أن هذا النظام ملغى منذ عام 1389 هـ أي قبل أن يكتب المقدسي كتابه الكواشف بسنوات.

لقد صدر أول نظام للعمل في عام 1366 هـ ، ثم تغير في عام 1389 هـ ، ثم تغير النظام عام 1426 هـ ، وكان هذا التغير كبيراً لأنه شمل تغييرات في هيكلية المحاكم في السعودية، أي ليس تغييراً بسيطاً.

والشيخ ابن حميد انتقد نظام العمل لعام 1366 هـ ، وكان ذلك في فتوى مؤرخة في عام 1384 هـ⁴⁴ ، أي أن الشيخ تأخر في انتقاد النظام كثيراً—ربما لأنه لم يحصل على نسخة منه— . ثم بعد هذا الانتقاد من الشيخ تغير النظام في عام 1389 هـ ، ثم تعين الشيخ ابن حميد رئيساً للقضاء في نفس السنة (1389 هـ) خلفاً للشيخ محمد بن ابراهيم—رحمهما الله—. فأقل ما يقال أن هذا النظام تغير استجابة لمقترحات الشيخ ابن حميد، وهذا أمر جيد.

أي أن نظام العمل تغير قبل كتابة المقدسي لكتابه الكواشف الجلية بعشرين سنة؟!، يا قوم عشرين سنة!!

⁴³ الكواشف الجلية 52

⁴⁴ الدرر السنية 237/16

لكن المقدسي وأتباعه يُكفرون -ومازالوا حتى الآن- بأول نظام عمل صدر في السعودية سنة 1366 هـ، أي منذ سبعين عاماً؟! -تأمل جيداً كم عاماً-. أي أنهم يُكفرون بنظام غير موجود، أليس هذا تكفيراً بلا مكفر ، أم أن لها اسماً آخر لا نعرفه.

أي أنهم يشابهون الخوارج في التكفير بغير مكفر فتأملوا هذا جيداً يا عباد الله.
وأزيد من غلوهم أمراً: فإن أبا المنذر الحربي -تلميذ المقدسي- في كتابه " عون الحكيم الخبير 2009" ص 173 ، استدلل بمواد هذا النظام الملغى ليثبت كفر السعودية؟! .
فإلى متى يستمر التكفير عندهم؟ هل التكفير عندهم مستمر إلى الأبد.

والغريب في الأمر أن الشيخ ابن حميد نفسه كان رئيساً للقضاء بعد الشيخ محمد بن ابراهيم، أي أنه يعرف ما يحصل في الأنظمة وينكر ما يراه خاطئاً، وكثير من المواد التي انتقدها تم تغييرها بمواد أخرى -ربما استجابة لرأي الشيخ فيها- ، أما المواد الأخرى التي انتقدها ففيها أخذ وردٌ ، فرأي الشيخ ابن حميد يُعتبر اجتهاداً قد يخالفه غيره فيه.

ليس ذلك فحسب، بل إن النظام الجديد الذي صدر في عام 1426 هـ ينص على مواد صريحة بمنع مخالفة الشريعة: (المادة الرابعة: يجب على صاحب العمل والعمال عند تطبيق أحكام هذا النظام الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية)

وبالطبع فإن هذا النظام مرتبط بنظام المرافعات الذي ينص في مادته الأولى على أن «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدر عن ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة....»

وقبل ذلك كله: نظام الحكم الذي ينص على سيادة الشريعة على كافة أنظمة الدولة.
فماذا تريدون بعد هذه النصوص الصريحة في تحكيم الشريعة، وإن هذا النظام الأخير - عام 1426 هـ - صدر منذ ما يقارب 10 سنوات، لكن ما زال المقدسي وأتباعه يكفرون بنظام العمل القديم الذي ألغي منذ سبعين سنة؟! يا الله ما هذا الغلو الفاحش.

ماذا نقول وكيف يمكننا أن نتصور مثل هذا الغلو، إلا كما قال رسول البشرية صلى الله عليه وسلم: «حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية» «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم».

ونحن لا نقول بسلامة النظام من الأخطاء، فنحن لم ندرسه، لأن ما يهمنا هو إبراز مظاهر الغلو عند المقدسي، وهذا الغلو لا يحتاج لدراسة نظام العمل، بل يكفي متابعة أقوال المقدسي تاريخياً ومطابقتها مع الأنظمة التي ينتقدها، والله المستعان.

الدليل الثالث: جهل المقدسي بالقوانين والأنظمة

لقد صدّع أتباع المقدسي رؤوسنا بقولهم أن المقدسي عالم بالشريعة فاهم للواقع وفاهم لعلم الأنظمة، ونريد لهم أن يجيبونا عن هذا الجهل والغلو الفاحش الذي تطفح به كتب المقدسي، والذي عشعش في رؤوس أتباعه الجهلة:

الشاهد الأول:

تكفيره بنظام الجيش العربي السعودي الصادر بتاريخ 1366 هـ⁴⁵: وسبب التكفير أن هذا النظام ينص بأنه «يجوز للقائد الأعلى استبدال حكم بحكم آخر تخفيفاً أو تشديداً»، وبسبب جرأة المقدسي وقلة علمه بالأنظمة اعتبر هذه المادة استبدالاً لحدود الله وزندقة، وشنّع على العلماء سكوّتهم عن ذلك — كعادته.

وعند رجوعنا للنظام وجدناه قد ألغي بتاريخ 1431 هـ، وحلّ محله نظام آخر بمواد مختلفة. ولنفترض أنه موجود فقد رجعنا لمواد هذا النظام الملغى الذي انتقده المقدسي، فتبين لنا أن هذه الأحكام التي يجوز للقائد الأعلى استبدالها هي: السجن والغرامة؟!، أي أنها استبدال في التعزيرات التي يجوز للحاكم فعلها؟! فقد جاء في المادة الثانية التي وُضعت لضبط مصطلحات النظام: «المادة الثانية: ط . استبدال حكم بحكم وهو استبدال الجزاء النقدي بجزاء السجن أو بهما معاً والعكس بالعكس كل بحسبه إن تخفيفاً أو تشديداً.»

فأي جرأة في دين الله تلك، ألهذا الحد يصل التساهل في التكفير. أنتم تكفرون بسبب وضع العقوبات التعزيرية. فالنظام هو نظام إداري يحتوي على تقنين للعقوبات التعزيرية، ومن الممكن أن يحتوي على مخالفات شرعية، وهذا لا يبيح للمقدسي وغيره التكفير.

وإن قول المقدسي هذا يتناقض مع أقواله بأنه لا يُكفر بالأنظمة الإدارية التي تحتوي على عقوبات مخالفة للشرع.

فالمقدسي أحق بتلك الأوصاف التي وصف بها خصومه (من زندقة وتسفيه وتحقير) ، بل هو أحق بقول رسول البشرية صلى الله عليه وسلم: « من قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما »

الشاهد الثاني:

تكفيره بتشريع المادة 112 من نظام الجيش العربي السعودي -الملغى- والتي اعتبرها المقدسي استبدالاً لحد السرقة للعسكريين، ووضع عوضاً عنه حدوداً مختزعة مضاهية لشرع الله - كما يزعم⁴⁶، فقد جاء في المادة رقم (112) (ضابط الصف والجنود الذين يسرقون شيئاً من أشياء الضباط ونفودهم ومن هم مختلطون بهم وقاطنون معهم في محل واحد أيّاً كان ذلك المحل فإذا كان من المستهلكات يكلف بدفع قيمتها المستحقة إن سبق في عينها التلف ويسجن من شهر ونصف إلى ثلاثة أشهر...").

فقال المقدسي⁴⁷: « تأمل التلاعب في دين الله، بينما إذا سرق شيئاً من الأهالي مع استعمال العنف فإنه يحال إلى المحاكم الشرعية! كما في المادة (116) من القانون نفسه... »

فرجعنا للنظام -الملغى- الذي انتقده المقدسي: فتبين أن هذه المادة تدخل تحت باب الاختلاس وليس السرقة، وعقوبتها تعزيرية وليست قطع اليد، أي أنها من العقوبات التي يقدّرها الحاكم. وإن سبب قولنا هذا مايلي:

أولاً: إن هذه المادة تابعة لفصل بعنوان: (في بيع الأشياء العسكرية واختلاسها ورهنها وشرائها) أي أن هذه المادة تدخل تحت باب الاختلاس وليس السرقة.

⁴⁶ الكواشف الجلية 35

⁴⁷ الكواشف الجلية 34

ثانياً: عند تدقيق النظر في هذه المادة وجدناها مخالفة لما فهمه المقدسي، لأن حد القطع في السرقة لا يتأتى في هذا الشاهد، لعدم توافر شروط القطع، ومنها: الحرز. فالمال في مثل هذه الحال ليس في حرز، لكونهم مختلطين، وقاطنين في محل واحد، وخزائن ملابسهم ونحوها ليست حرزاً لأموالهم، فإذا وقع شيء من أخذ مال بعضهم من بعض، فهو اختلاس، فيه العقوبة التعزيرية من غرامة أو سجن أو ضرب، وليس سرقةً يجب فيها القطع.

لكن نص المادة ليس مضبوطاً بطريقة تمنع اللبس ، ويدل على ذلك أيضاً ، المادة (2) فقرة (و) من الفصل الأول: (الجنايات والجناح الشخصية، وتشمل: القتل والجروح والسرقة، وكل ما هو ضمن الحدود، وكذلك الحقوق الشخصية، يحال أمر محاكمة المتهمين بهذا النوع من الجرائم إلى المحاكم الشرعية)

أي أن ما ينطبق عليه مفهوم السرقة فهو من اختصاص نوع آخر من المحاكم بحسب التنظيم القضائي، وهي المحاكم المختصة بالحدود الشرعية والتي ما زالت تقضي بدون تقنين، والتي كانوا يسمونها محاكم شرعية، وعلى كل حال فهذا النظام كله ملغى.

لكن هل يعلم المقدسي وصبيته ما معنى الاختلاس والحرز وما هي شروط حد السرقة؟؟؟ وهل يعلمون أنهم يكفرون بغير مكفر؟ الله أعلم.

لكنهم بالتأكيد يعلمون ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما »

الشاهد الثالث:

تكفيره للدولة السعودية بسبب التنظيم القضائي الذي اتبعته في هيكلتها للمحاكم ، كديوان المظالم حيث قال المقدسي⁴⁸: «ف عند (الرّبع) في السّعودية إلى جانب المحاكم الشرعية هيئات أخرى قانونية (كديوان المظالم) وغيره مما سيأتي»

قلت: هل يعلم ياترى أن أول ديوان للمظالم كان قد أسس في زمن الدولة العباسية، وهل يعلم بأن الشيخ محمد بن ابراهيم كان على تواصل مباشر مع الحكام في توجيههم ، كما في رسالته للملك سعود بن عبدالعزيز -رحمه الله- بعنوان " اختصاصات ديوان المظالم " بتاريخ 1385/10/27 هـ ، في الفتاوى ص 295/12، والتي يوجه فيها الملك لمعرفة مهام ديوان المظالم، وغير ذلك من الفتاوى التي يتعامل فيها مع ديوان المظالم بشكل طبيعي⁴⁹.

وباعتباره رئيس القضاء فقد أشرف مباشرة على وضع بعض الأنظمة كنظام المرافقات واختصاصات محاكم التمييز⁵⁰.

ولكن الذي حصل: أن وجود أنظمة مقننة بجانب القضاء الشرعي -بدون تقنين- سبب خلطاً كثيراً في المسميات، بحيث أصبح يطلق على المحاكم التي تحكم وفق القضاء الشرعي -بدون تقنين- بالمحاكم الشرعية، ويطلق على المحاكم التي تحكم وفق قانون بأسماء أخرى كالمحكمة العسكرية والمحكمة التجارية، وأصبح يطلق اسم الشرع مقابلاً للنظام،

وهذا يذكرنا بما قاله ابن تيمية⁵¹: في فصل الشرع والسياسة «فَلَمَّا صَارَتْ الْخِلَافَةُ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَاحْتَأَجُّوا إِلَى سِيَاسَةِ النَّاسِ وَتَقَلَّدَ هُمُ الْقَضَاءُ مَنْ تَقَلَّدَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ وَلَمْ يَكُنْ مَا مَعَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ كَافِيًا فِي السِّيَاسَةِ الْعَادِلَةِ: احْتَأَجُّوا حِينَئِذٍ إِلَى وَضْعِ وَلَايَةِ الْمَظَالِمِ وَجَعَلُوا وَلَايَةَ حَرْبٍ غَيْرِ وَلَايَةِ شَرْعٍ وَتَعَاطَمَ الْأَمْرُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ **حَتَّى صَارَ يُقَالُ: الشَّرْعُ وَالسِّيَاسَةُ وَهَذَا يَدْعُو خَصْمَهُ إِلَى الشَّرْعِ وَهَذَا يَدْعُو إِلَى السِّيَاسَةِ سَوْعَ حَاكِمًا أَنْ يَحْكُمَ بِالشَّرْعِ وَالْآخَرُ بِالسِّيَاسَةِ**»

فانظر كيف كانت المحاكم في عهد ابن تيمية، ولاية شرع وولاية حرب ، والشرع والسياسة.

فالمسألة قديمة وليست باباً للتكفير ، لكن على ما يبدو أن الأمر التبس على المقدسي، واعتبر كل محكمة غير المحكمة الشرعية فهي محكمة طاغوتية تحكم وفق قانون وضعي مخالف

⁴⁹ انظر فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم 216/8 ، 388/11 ، 158/12 ، 247/12 ،

⁵⁰ الفتاوى 358/12 فتوى بعنوان (تعليمات شرعية وإدارية لمحاكم التمييز وإذا حصل خلاف بين هيئة التمييز وحكام القضاة) ، نظام المرافعات الشرعية ومماه (تنظيم

الإعمال الإدارية في الدوائر الشرعية) (باب طريق الحكم وصفته - 367/12) ، وذكر داخله شروطاً لزواج السعودية من أجنبي

⁵¹ مجموع الفتاوى 392/20

للشرع، ثم حاول الاستشهاد بمواد من الأنظمة وأقوال المفتي ابن ابراهيم - ولا نتحدث هنا عن وجود قانونيين في القضاء، بل نتكلم عن مجرد وجود محاكم تحكم وفق قانون أصدره الحاكم-.
أما عن وجود قانونيين في الهيئات واللجان فهذه مسألة أخرى، وهي من أكبر اعتراضات الشيخ ابن ابراهيم -بل وعلماء السعودية إجمالاً- على القضاء السعودي.

الشاهد الرابع:

جهله بأن السعودية أصدرت تنظيماً قضائياً جديداً (مرسوم ملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ) أي منذ عام 2007 م أي 9 سنوات، أعادت فيه حكومة السعودية هيكلية المحاكم واللجان شبه القضائية ولجان التسوية، وتنظيم القضاة والشروط الواجب توفرها، **وأصلح هذا النظام الكثير من المشاكل والأخطاء وخاصة شروط القضاة ، وهيكلية اللجان والهيئات شبه القضائية، وهي التي كانت من أهم أسباب اعتراض علماء السعودية، وحصل فيها الكثير من النقاشات في الداخل السعودي.**

والتكفير بهذه اللجان شبه القضائية هو ما ينتهجه المقدسي وأتباعه، لكن السؤال الذي علينا طرحه: هل يتابع المقدسي وأتباعه ما يجري أم مازالوا يتبعون أصول الخوارج بالتكفير بما ليس مكفراً؟ ، والجواب هو الثاني، والدليل أن المقدسي لم يُصدر أي تراجع عن ذلك الغلو، بل الأوضح من هذا ما جاء في كتاب أبي المنذر الحربي - تلميذ المقدسي - "عون الحكيم الخبير" ص 170 وما بعدها، والذي صدر عام 2009م فإنه ما زال يعتمد على ما انتقده المقدسي منذ أكثر من عشرين عاماً، ولم يذكر أي شيء عن التنظيم القضائي الجديد. بل ظلّ يجادل في الله بغير علم، ويتبع أصول الخوارج في التكفير بما ليس مكفراً ، وبمباركة من المقدسي الذي قدّم للكتاب.

الشاهد الخامس:

ذكر المقدسي ديباجة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتي نصّها :
«ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي..»

ثم علّق المقدسي⁵² «تأمل!! هذا هو التوحيد الحقيقي الذي تسعى إليه السعودية، توحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية وغيرها... أي توحيد الشرك وأهله وتجميعهم ومناصرتهم... وليس توحيد الرسل والأنبياء!!»

قلت: فتأملوا هذا الغلو، وكيف يُكفر بالاحتمالات والشبهات، كتكفيره بالقانون الجنائي الموحد.

الشاهد السادس:

اعتراضه على النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر السعودي 1386 / 4 / 12 عندما كان يحاول إثبات علمانية السعودية!! فذكر نص المادة ثم علّق⁵³: «ونظامها قائم على أساس اتفاقيات جنيف والمبادئ التي أقرتها مؤتمرات الهلال والصليب الأحمر الدولي. إسلام هذا أم ماسونية؟؟»

(الباب الثاني) من القانون نفسه أو (النظام) كما يحلوا لهم تسميته: (أغراض الجمعية): تقوم الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها بما يأتي: فذكروا أموراً منها:

ي- توثيق الصلات وتبادل المعونات الممكنة بينها وبين جمعيات الهلال والصليب الأحمر الدولية وغيرها من الهيئات المماثلة.

أتوحيد الرسل هذا أم علمانية وماسونية؟؟

(المادة السابعة): لا يجوز للجمعية الدخول في مضاربات مالية أو التدخل في الأمور السياسية أو الدينية..

إسلام هذا أم علمانية؟؟ «

⁵² الكواشف الجلية 130

⁵³ الكواشف الجلية 201

قلت: هل التعاون مع الجمعيات والهيئات الإغاثية الدولية كفرٌ ياعباد الله؟ هل تنظيم الأمور التي يجب على الهيئات التعامل معها كفرٌ ياعباد الله؟

إذن لماذا لم تكفر جماعاتك التي رتبت ونظمت هيكلها الداخلي، بل لماذا لا تكفر من جماعاتك وأتباعك الذين يشترطون في تعاونهم مع الجماعات الأخرى أن يستلموا القيادة العسكرية ويتم تسليمهم السلاح كله ويشترطون عدم تدخل أحد في قراراتهم وفي الشؤون السياسية.

أنا لا أجد أي مخالفة شرعية في المواد المذكورة، لأن المعاهدات أساساً تعتبر من قانون الدولة الإسلامية لموافقتها عليه والتزامها بها، والنظام الأساسي للحكم نص على عدم جواز التعارض مع الشريعة، لكن لم يتم صياغة المادة الأولى بشكل جيد، ولهذا على ما يبدو فقد غيروا نص المادة في عام 1432 هـ، فقد صدر نظام جديد ليصبح نص المواد كالتالي: «المادة الثالثة: يقوم تنظيم الهيئة على أساس اتفاقيات جنيف»،

وأضيف إلى النظام المادة السادسة: «تلتزم الهيئة عند ممارستها لمهامها وعند وضع برامجها وتطبيق أهدافها بالقواعد الواردة في هذا التنظيم على نحو لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المعمول بها، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ودون التدخل في الأمور السياسية أو الدينية عند تقديم خدماتها داخل المملكة وخارجها.»

فهل يعلم المقدسي وأتباعه أن النظام تم تغييره أم مازال يكفر بغير مكفر؟

الشاهد السابع:

ومن غلو المقدسي أيضاً تكفيره بتشريع نظامي مؤسسة النقد ومراقبة البنوك، وادعاؤه أنهما يحتويان على إباحة صريحة للربا. وإن سبب هذا الكفر الصريح -بزعمه- أنهم في المادة الأولى من نظام مراقبة البنوك ذكروا عدداً من الأعمال المصرفية المسموحة في النظام، ثم قالوا: " وغير ذلك من أعمال البنوك " أهـ

فعلّق المقدسي: «بأنّ هذه الجملة الأخيرة تجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه وبوضوح تام لإباحة بل وحماية جميع معاملات البنوك بلا قيد أو استثناء وفي هذا بالطبع إباحة للربا تماماً كما هو الحال في بقية الدّول الطّاغوتية العربية والغربية.»

قلت: الحقيقة أن وضوح الغلو في قول المقدسي أوضح بمئات المرات من وضوح الكفر في تلك المادة، لأن المادة موهمة يجب ردها للنظام الأساسي وجمعها مع ببقية المواد.

فكيف إذا عرفتم أن نظام مؤسسة النقد يحتوي على هذه المادة الصريحة بتحريم مخالفة الشرع: «المادة السادسة: لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي القيام بأي عمل من الأعمال الآتية: 1- مباشرة أي عمل/ يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية السمحاء فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة على الأعمال.»

فمؤسسة النقد العربي السعودي التي تُعدّ البنك المركزي السعودي، والتي كان الشيخ محمد بن ابراهيم يعتبرها بيتاً للمال، تُحرّم في نظامها صراحةً التعامل بالفوائد المصرفية أخذاً وعطاءً، وتنص على عدم جواز مخالفة قواعد الشريعة الإسلامية ومن ضمنها حرمة الربا، وكما يلاحظ فقد استخدمت كلمة الفوائد وليس الربا، مما يعني أنها قطعت النزاع في جدلية أن الفوائد من الربا أو ليست من الربا، لأن المادة اعتبرت الفائدة المصرفية من الربا وهي محرمة.

فالربا محرّم صراحةً في أنظمة السعودية ولايجوز التعامل به، والنظام الأساسي للحكم نص صراحة على حاكمية الكتاب والسنة على جميع الأنظمة، وبالتالي فيجب فهم الأنظمة انطلاقاً من هذه القواعد.

ليس هذا فحسب، بل إن النظام التجاري السعودي المسمى (نظام المحكمة التجارية) الصادر سنة 1350 هـ يحتوي على مواد تُحرّم الربا وتُلزم التاجر بألا يخالف الدين⁵⁴.

⁵⁴ انظر المادة الخامسة والمادة 149 من النظام التجاري والتي ذكرناها عند حديثنا عن النظام التجاري.

لكننا لانستطيع الجزم إن كانت النصوص المقررة لعقوبة الربا مفعلة أو معطلة، ولكن يبدو أن الأحكام الصادرة من هيئات حسم المنازعات التجارية -قبل إلغائها- والدوائر التجارية في ديوان المظالم، تكتفي بإبطال الشروط العقدية الربوية دون توقيع أي جزاء.

أما التكفير بسبب الترخيص لتلك البنوك، قياساً على من نكح امرأة أبيه، فقد رددنا على هذه الشبهة في مطلب الاستحلال العملي في الفصل الثالث فليراجعها من شاء وذكرنا قولاً لابن تيمية ينسف استدلال المقدسي وأتباعه جميعاً في هذه المسألة. لكن نذكر هنا أمراً واحداً أن هذا الاستدلال ينقضه تصرف الشيخ ابن ابراهيم نفسه، فالبنوك الربوية كانت موجودة في حياته، ويتم الترخيص لها وحتى وفاته، أي خلال أربعين عاماً، لم يصدر منه تكفير للدولة بسبب تصريحها وترخيصها لتلك البنوك وحمايتها⁵⁵.

فلماذا لم يحكم فيها الشيخ ابن ابراهيم بالكفر؟! لأن المسألة فيها تأويلات وشبهات، ولا نريد الخوض في تلك المسائل العلمية لأننا سنؤجلها لفصل آخر⁵⁶.

وهذا مانراه من سبب عدم حكم كبار العلماء في السعودية بالكفر على الدولة أو حكامها، ابتداءً من الشيخ محمد بن ابراهيم وحتى الشيخ ابن عثيمين ، فالمسائل التي تحتل الخلاف لانكفر بها من دون تثبت وتبين، خلافاً لمذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي وبالمسائل الخلافية. لكننا نعتقد أن الخلاف في هذه المسألة ضعيف.

⁵⁵ فأول بنك تم إنشاؤه في السعودية كان في عام 1344 هـ الموافق 1926 م ، وهو البنك السعودي الهولندي في جدة وأنشئ له فرع في مكة عام 1931 م ، وبداية تأسيس البنك، كان باسم الشركة التجارية الهولندية آنذاك، كانت عند زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية آنذاك) إلى هولندا في مهمة دبلوماسية، وتوالت بعده عدة بنوك .

⁵⁶ لكننا سنحيل القارئ إلى فتوى للشيخ ابن ابراهيم مضمونها الرد على تأويلات من أجاز الربا بصورة المعاصرة في زمن الشيخ محمد بن ابراهيم ، فكتب الشيخ رسالة اسمها (الروضة الندية في الرد من أجاز المعاملات الربوية) من فتاوى محمد بن ابراهيم (جزء 7 ص 118 حتى 160) ، و هذه الرسالة نشرتها دار الافتاء عام 1384 هـ ، يرَد فيها على ما نشرته مجلة الأسبوع التجاري في عدديها 39، 42 تحت عنوان (الربا الحلال منه، والحرام) ومضمونها إباحة النفع المشترك في عقد القرض، ومطالبة كل من يرى تحريمه بالدليل، حيث اعتمد كاتب المقال -أحمد محمد محجوب خطيب مسجد ابن محفوظ - على أقوال للعلماء ومنهم محمد رشيد رضا في إباحة أنواع من الربا لعدم انطباق الربا عليها.

فرَدَ الشيخ ابن ابراهيم على كاتب المقال وعلى فتوى الربا والمعاملات في الإسلام لرشيد رضا.

فهذه الرسالة مهمة لمعرفة وجود مشايخ ودعاة منذ إدخال البنوك التجارية للسعودية ، بل وربما من السلطة التنفيذية في الحكومة من يرى جواز أنواع معينة من الربا ، ومعظم البنوك التجارية الربوية فُتحت قبل إصدار نظام مراقبة البنوك الذي حرم الفائدة صراحة.

أما حماية البنوك ، فنعم إن الدولة تحميها وببساطة نقول لأنها تحوي أموال الدولة والمودعين فيها ولا يحل إهمال حمايتها فتكون غنيمة لأهل الشر والعدوان، لاسيما أن أكثر الناس لا يطمئنون لإبقاء أموالهم في بيوتهم، أو يعجزون عن حمايتها، ومنفعة هذه الحماية من الدولة لا تخفى على ذي بصيرة، وهي من لوازم حفظ المال العام، والرعاية للمواطنين. وقد سمعنا بالبدء بعمليات أسلمة البنوك، فالله أعلم.

فتأمل أخي المسلم كيف يبحث الجهلة الغلاة عن شبهة تكفير ليكفروا ويثبتوا فكرهم المشؤوم، فلما وجدوا مادو واحدة محتملة وفيها شبهات، قالوا بأنها دليل على تشريعاتهم الكفرية لأن البنوك منتشرة ويرخص لها.

الدليل الرابع: التكفير باستخدام حاسة الشم؟!!

هل استغربتم من قولنا "التكفير باستخدام حاسة الشم"!! إذن انظر ماذا قال المقدسي عند انتقاده للمادة العشرين من نظام العلم السعودي والتي نصها⁵⁷: «المادة العشرون: "كل من أسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانت العلم الوطني أو العلم الملكي أو أي شعار آخر للمملكة العربية السعودية أو لأحدى الدول الأجنبية الصديقة كراهة أو احتقاراً لسلطة الحكومة أو لتلك الدول وكان ذلك علناً أو في محل عام أو في محل مفتوح للجمهور يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن ثلاث آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين"».

علّق المقدسي: «تأمل هذا الكفر والزندقة ولتعلم جيداً أن هذه المادة وأمثالها مشابهة على سبيل المثال للمادة (33) من قوانين أمن الدولة الداخلي في القوانين الوضعية الجزائية الكويتية... هناك تسمى قوانين جزاء وضعية... وهنا في دولة التلبيس تسمى (أنظمة) و(مراسيم)... هناك عند مشايخ آل سعود هي كفر بواح... وهنا توحيد وأوامر ولي الأمر، (ويمكن قصد كده...) و(مراده كده...) و(متأول) وغير ذلك من التزييعات، وعلى كل حال فإن رائحة الكفر البواح تفوح من نص هذه المادة... من ذلك مساواتهم لراية تحمل كلمة التوحيد مع رايات الصليب والكفر والتنديد.. إذ جعلوا العقوبة واحدة، بين من أهان راية (لا إله إلا الله) وبين من تبرأ من رايات الكفر أو الصليب... ومعلوم أن الأخير لا عقوبة عليه في دين الله بل فيه الأجر والمثوبة، بينما الأول ردّة وكفر ومروق من الإسلام حكمه القتل، لا السجن سنة فأقل أو ثلاثة آلاف ريال»

قلت: قاتل الله الجهل والغلو، لقد اعتبر المقدسي هذه المادة كفراً وزندقةً برغم التأويلات الكثيرة التي تحتملها، ولم يهتم بتلك التأويلات، مع أن أهل العلم المحققين الثقات قالوا بأن شبهة واحدة تكفي لدفع التكفير، ولم يذكر أي عالم من علماء المسلمين شيئاً عن التكفير عن طريق حاسة الشم؟!! أو أن رائحة الكفر تُعتبر كفراً؟! أو أن قوة الرائحة تؤثر على شروط التكفير وموانعه.

بينما المقدسي اكتشف هذا الكفر البواح عن طريق حاسة الشم، إذ إن للكفر البواح رائحة زكية يشتمها المقدسي ويكفر بها. فقال عن تأويلات العلماء لهذه المادة: «ويمكن قصد كده...» و"مراده كده..." و"متأول" وغير ذلك من التزييعات، وعلى كل حال فإن رائحة الكفر البواح تفوح من نص هذه المادة»

فهل يوجد علاقة بين ما قاله رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (الْخَوَارِجُ كِلَابُ النَّارِ)⁵⁸ وبين اكتشاف الكفر بحاسة الشم؟

وإذا تأملنا المادة جيداً نجد أن المقصد المباشر المتبادر للذهن هو حماية سيادة الدولة المسلمة ، وعدم التسبب بإثارة المشاكل مع الدول التي ترتبطها بها معاهدات وغيرها.

لكن بما أن هذه المادة تتعارض مع غلو المقدسي في البراءة من الكفار، فهو يريد إحراق العلم حتى لو استعدى هذا الفعل دول الأرض كلها، وأحرقوا بسببه المسلمين في كل العالم.

ولا نعجب من غلوّه ذاك إذ إنه لا يقل شأناً عما يفعله أتباعه من استعدادٍ لدول الشرق والغرب لجلبهم إلى ديار المسلمين، وقصفها وإذلال أهلها، وبذلك يكونوا قد حققوا توحيدهم المزعوم وإن فني بسببه الأبرياء.

ولاستغربوا ما فعله الخوارج والغلاة في سوريا من منعهم لرفع علم الثورة -علم الاستقلال- في مناطق سيطرتهم ومازالوا يعادون من رفعه وينكلون بهم حتى رأينا أعلام أعداء الله ترفع في تلك المناطق وقد سفكوا من الدماء الطاهرة الكثير.

⁵⁸ رواه ابن ماجة وصححه الألباني في "صحيح ابن ماجة"

الدليل الخامس: مظاهره الجمادات على المسلمين كفرًا!!!!

لا تتفاجؤوا أيها الإخوة فهذا ليس خطأ لغوياً أو ما شابه، بل هذا هو غلوّ المقدسي في تعريفه العملي للمظاهرة، فغلوّ المقدسي قد أدى به إلى اختراع وابتداع عباراتٍ ما أنزل الله بها من سلطان، ليُكفر بها المسلمين.

ومن هذه العبارات البدعية المخترعة: "مُظَاهَرَةُ الشَّعَارَاتِ وَالْقَوَانِينِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كُفْرًا!!"، فقد جعل هذا الأمر مُكفراً بذاته، ولا أعلم كيف استطاع أن يبتدع مثل هذا المصطلح الذي لا تحتمله حتى اللغة العربية. فالمظاهرة تعني المعاونة والمناصرة، فكيف سنعاون ونناصر الشعارات والقوانين؟!.

وهذا ليس خطأ عارضاً بدر منه بل إنه أمر موجود في أكثر من موضع من كتبه:

الشاهد الأول:

في كتابه الكواشف الجلية، عندما طرَحَ المقدسي على العلماء بعض الأسئلة الاستنكارية، والتي لا يحتاج عنده إلى الإجابة لأن إجابتها واضحة وهي كفر فاعلمها، فقال⁵⁹:

« ونقف هاهنا وقفة قصيرة لنسجّل هذه الأسئلة وصمة عار في وجه هذه الحكومة وعلمائها... ولا داعي لتضييع الوقت في الإجابة... فكل موحد يعرف إجابتها...!! »

س4: ما حكم من ظاهر المشركين وشعارات المشركين وصلبان المشركين وأعلامهم، ودافع عنها وحماها ونصرها على الموحدين الحقيقيين الذين يتبرّعون منها ويعادونها ويكرهونها ويحتقرونها....»

قلت: هل يوجد في الإسلام ناقضٌ أو حكمٌ اسمه: مظاهره شعارات المشركين وصلبانهم ونصرها على الموحدين الحقيقيين؟!؟!

أجيبونا يا طائفة المقدسي وأتباعه، أجيبونا يا من تدعون الاعتدال، وتدعون أنكم أتباع ابن تيمية، هل يوجد في الإسلام ناقضٌ اسمه: "مُظَاهَرَةُ الْجَمَادَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ".

أم أن غلوكم في الولاء والبراء أوصلكم إلى هذه الدرجة من البدع في دين الله.

الشاهد الثاني:

قال المقدسي⁶⁰: «ويدخل في حكم الممتنعين عن قدرة المسلمين وعن شرائع الإسلام في هذا الزمان؛ الطواغيت المعطلين لأحكام الشريعة، المشرعين والمحكمين للقوانين الوضعية الكافرة، وأنصارهم وجندهم الذين يظاهرونهم على المسلمين ويظاهرون قوانينهم ويقوّون شوكتها ويحمونها ويمتنعون من النزول على أحكام الشرع»

فهل مظاهر القوانين مسألة تحملها اللغة. إلا أنه الغلو المذموم المقيت الذي أودى بصاحبه إلى اختراع أي شيء يؤيد مذهبه في التكفير.

أيها الأخوة ما فائدة النقاش العلمي مع المقدسي عن معنى مظاهر الكفار على المسلمين، إذا كان لا يعلم معنى المظاهرة في اللغة. والله المستعان

الدليل السادس: التكفير بالموالاة المحرمة؟!

وهل يعقل أن هذا الإمام المتبوع -إمام الخوارج- يُكفر بالموالاة المحرمة!!، أي أنه يُكفر بالمعاصي، كما يفعل الخوارج. لنترك الجواب من أقواله:

الشاهد الأول: تكفيره لجميع الحكومات تكفيراً عاماً:

يقول المقدسي⁶¹ -عند حديثه عن كفر جميع الحكومات العربية-: «ويكفرون من باب أَخَوْتِهِمْ للكفار الشرقيين والغربيين وموادتهم ومحبتهم لهم؛ قال تعالى: (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (المجادلة: من الآية 22). وهذا ليس من التكفير ببواطن الأمور وأعمال القلوب، بل بالأعمال والأقوال الظاهرة الصريحة، إذ أنهم يفاخرون بهذه الأخوة والمودة ويصرّحون بها ويظهرونها في كل محفل ووسائل إعلامهم طافحة بها.»

قلت: صحيح فهذا ليس تكفيراً ببواطن الأمور وأعمال القلوب، بل هو تكفيرٌ بالمحرّمات.

الشاهد الثاني:

يقول عن أحد أسباب تكفيره للدولة السعودية⁶²: «موالاة أعداء الله من الكفار الشرقيين والغربيين، سواء الخليجيين أم العرب الباقيين أم على مستوى الأمم المتحدة كلّها والتعاون معهم عن طريق:

- توثيق روابط الأخوة والمودة والحب والصدقة معهم.

وتوليهم بالتأييد والنصرة:

- (بالنفس) اتفاقيات ومعاهدات أمنية وعسكرية ودفاعية واجتماعات وزراء الداخلية وقادة الشرطة والأمن وغير ذلك مما تقدم ذكره.

- (وبالمال) اتفاقيات ومشاريع اقتصادية ودعم وقروض وصناديق وغير ذلك مما تقدم.»

⁶¹ القول الأساس في حكومة حماس ص125، براءة الموحدين من عهود الطواغيت 9

⁶² الكواشف الجلية 165

قلت : فانظر كيف كفر من عقد معاهدات فيها خلاف بين العلماء، ومن وإلى المسلمين -الذين يعتقد هو وأنصاره كفرهم-. **فهل موالاته المسلمين لمن يعتقدونه مسلماً تعتبر عملاً مكفراً ، وهل توطيد أواصر المحبة والصدقة مع المسلمين أمر ممنوع شرعاً، سبحانه هذا بهتام عظيم.**

أما إن كانوا كفاراً مجتمعاً على كفرهم فإن موالاتهم أمر محرم، وليست كفراً. حتى لو وصل الأمر إلى التأييد والنصرة، فلا يعتبر مكفراً طالما أن من فعل هذا الفعل يعتقد إسلام من يتولاه وينصره.

أما عقد المعاهدات المختلف في مشروعيتها فهذا ليس منطاً مكفراً، كالاتفاقيات الأمنية والعسكرية والدفاعية وغيرها مما هو مختلف في جوازه.

بل حتى لو عقد معاهدة محرمة فلا يكفر إلا إذا اعتقد حرمتها ولم يكن عنده شبهة.

الشاهد الثالث: عقد اتفاقيات النصر وتسليم المسلمين يعتبر تولياً مكفراً:

قال المقدسي عن كفر الحكام⁶³: «ويكفرون من باب؛ توليهم للمشركين الغربيين والشرقيين ومظاهرتهم على الموحدين: سواء بعقد اتفاقيات النصر - الأمنية - التي يتبادلون من خلالها المعلومات عن الموحدين الذين يصفونهم بالإرهابيين والأصوليين، ويتم من خلال ذلك تسليم الموحدين والمجاهدين لأعدائهم من طواغيت البلدان الأخرى، وقد قال الله تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ} مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ». ولأجل ذلك قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام: (الناقض الثامن مظاهرة المشركين ومعاونتهم على الموحدين كفر).»

قلت: وهذه مسألة فقهية بحثها الفقهاء، فمنهم من أجازها بضوابط ومنهم من منعها، ومنهم من فصل فيها وميز الحالات.

⁶³ كشف شبهات المجادلين عن عساكر الشرك 9

وقد حصل في زمن دولة الجهمية من الخلفاء -المأمون والمعتصم- بأنهم عاقبوا كل الأسرى المسلمين الذين أسرهم الكفار، ومنعوا مفاداتهم إلا إن وافقوهم على كفرهم. فلماذا هناك تأويل أيها المقدسي، وهنا كفرٌ وتولٍ للكفار.

الشاهد الرابع:

تكفيره لمن تعاون مع المسلمين الذين كفرهم المقدسي حيث قال ⁶⁴: «فماذا يقول مشايخ التوحيد!! وعلماء الشريعة!! في هذا كله... ما حكم من تولّى ملك المغرب الكافر المشرك المعلن بتطبيق القوانين الوضعية الطّاعن صراحة في الإسلام وشرائع الإسلام وما حكم مظاهرته ونصرته ومعاونته على الموحّدين والدّعاة المخلصين. لا شيء إلا أن يقولوا ربّنا الله - وحده -؟؟ أنسيتم أن الناقض الثامن من نواقض الإسلام العشرة التي عدّها الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو "مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين..؟؟" أم أن المشركين هم فقط مشركي القباب والقبور...؟؟ ومشركي القوانين والطواغيت العصرية فمستثنون عنكم؟؟... فهذه الدولة مهما ادّعت تحكيمها للإسلام وشرائعها... فهي كاذبة كافرة... لأن موالاتها لأعداء الدين من شرقيين وغربيين دلالة على كذب هذا الزعم وبطلانه.. بنص حكم الله في هذه الآيات.. هذا إضافة إلى عدائها هي نفسها للدين وأهله العارفين به حق المعرفة...»

قلت: فهو يُلزم غيره بتكفير من كفره ، وإلا فمن تعاون معه فهو كافر.

الشاهد الخامس الدعاء للحكام بالنصر كفرٌ لا يعذر صاحبه إلا بالإكراه:

قال المقدسي ⁶⁵: «ومن دعا للطاغوت بالنصرة والتأييد ومدحه وأثنى عليه فهذا من أنصاره وأوليائه، ولا يقال؛ مكره، لأنهم لا يكرهونه على الدعاء بكيفية معينة ولا يكرهونه على مدح الطاغوت، بل لو دعا مثلاً بأن قال: (وقفه الله لتحكيم كتابه، أو لكل خير)، لأجازوه وتركوه،

⁶⁴ الكواشف الجلية 152

⁶⁵ حسن الرفاقة في جواب أسئلة سواقة 40 ، وانظر أيضاً الثلاثينية 131

فإن دعا لهم بالنصرة وأثنى عليهم دون إكراه حقيقي - وقد قدمنا لك شروط الإكراه الحقيقي على قول كلمة الكفر - أقول؛ من فعل ذلك فليس من الله وهو من أوليائهم، لأن التولي؛ هو النصرة باللسان والسنان، وقد قال تعالى: {ومن يتولهم منكم فإنه منهم}.»

ثم علق في الهامش: « تنبيه: قد يصدر "مدح الكفار والثناء عليهم" من بعض الناس لنعمة أنعمها أو منة امتنتها عليهم، كما يفعله كثير من العامة، فما دام مدحهم وثنائهم متوجه إلى تلك النعمة أو المنة لا إلى دينه الباطل وتشريع الشركي أو حكمه الكفري ونهجه الطاغوتي، فلا يجوز المبادرة إلى تكفير من يفعله بمجرد ذلك، خصوصاً وأن منهم من يستدل بحديث: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، فهذا وإن كان جهلاً منهم وغفلة عن الطغيان أولئك المجرمين المستسلطين على خيرات الأمة وتلاعبهم بمقدراتها، ثم هم يرضونهم ويضحكون عليهم بفتات الفتات، إلا أن ذلك من المسائل التي لا يجوز المبادرة فيها إلى تكفير دون إعدار وإنذار أو تبين وبيان، فالتجهيل شيء والتكفير شيء آخر. »

الشاهد السادس:

حاول المقدسي جهده أن يثبت موالة السعودية لأعضاء هيئة الأمم المتحدة، وعلق أحكام التكفير بتلك الموالة، والتي إن صحّت فإنها تعتبر موالة محرمة، فالمقدسي يُكفر بلا مكفر كعاداته. فانظر قوله في أسباب كفر السعودية: «السعي لتوطيد علاقات المودة والصدقة» وقوله: «إعانتهم بالمال وبسخاء وكرم حاتمي أصيل»

ومن ذلك كلامه عن السعودية في فقرة "السعودية والعهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان"، وكذلك في قوله عن "السعودية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)"⁶⁶ بأنها تدعم الكفر والماسونية العالمية. وقوله في فقرة "السعودية و(منظمة العمل الدولية)"⁶⁷ وغير ذلك من المنظمات.

⁶⁶ الكواشف الجلية 93

⁶⁷ الكواشف الجلية 97

وقوله عن " الاتفاقية التجارية العسكرية الأمريكية السعودية"⁶⁸، وقوله في فصل " الإنفاق العسكري السعودي نموذج لتبديد ثروات المسلمين "⁶⁹ . عدا عن أقواله في فصل " السعودية وأخوة الطواغيت الخليجية"⁷⁰

فالكثير من أقواله تدخل -إن صحّت - في المبالاة المحرمة، لكن المقدسي يحاول تصوير المسألة من جانب التولي المكفّر، وعدم اجتناب الطاغوت. وهذا كله غلوّ فاضح، لا أعلم كيف انطلى هذا الأمر على أتباعه إلا كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام».

⁶⁸ الكواشف الجلية 99

⁶⁹ الكواشف الجلية 103

⁷⁰ الكواشف الجلية 124

الدليل السابع: الغلو في إظهار معاداة المشركين:

إن قضية إظهار معاداة أهل الشرك من أكثر القضايا التي اشتهر بها المقدسي، وكان سبب شهرته بها هو كتابه "ملة ابراهيم"، فقد أوجب معاداتهم بلا مواربة مع قوله في بعض المواضع بأن المعاداة تختلف بحسب حال الكفار والمشركين⁷¹، لكن يجب أن يعلم القارئ أن هذا قول نظري بحت، تنقضه تقارير المقدسي الصريحة، فهو يخالف أهل العلم المعتبرين في فهم أصل المعاداة وإظهارها، ومن أوضح تلك المسائل الدالة على غلوه ما قاله المقدسي عن نبي الله يوسف عليه السلام⁷²: «ولاشك ولا ريب عند من عرف دين الإسلام أن أعظم معروف فيه هو التوحيد الذي كان أصل الأصول في دعوة يوسف وآبائه عليهم السلام... وأعظم منكر هو الشرك الذي كان يحذر منه يوسف ويمقت ويغض ويُعادي أربابه.. وفيه دلالة واضحة وقاطعة على أن يوسف بعد أن مَنَّ الله له كان صادعاً بملة آبائه يعقوب وإسحاق وإبراهيم، أمراً بها ناهياً محارباً لكل ما خالفها وناقضها... فلا هو حكم بغير ما أنزل الله، ولا هو أعان على الحكم بغير ما أنزل الله، ولا أعان الأرباب المشركين والطواغيت المعبودين من دون الله ولا ظاهرهم أو تولاهم كما يفعل المفتونون في مناصبهم اليوم..»

قلت: فلنقارن قول المقدسي بقول ابن تيمية عن يوسف عليه السلام⁷³: «كما أخبر الله أن يوسف دعا أهل مصر، لكن بغير معاداة لمن لم يؤمن، ولا إظهار مناوأة بالذم والعيب والطعن لما هم عليه»

وقال ابن تيمية⁷⁴: «يوسف على ملة ابراهيم لأنه يعبد إله ابراهيم (وَأَمَّا يَعْبُدُهُ مَنْ كَانَ عَلَى مِلَّتِهِمْ كَمَا قَالَ يُوسُفُ {إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ} وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ

⁷¹ ملة ابراهيم لماذا تحفيهم 13 ، ملة ابراهيم 18 - 27 - 55

⁷² الديمقراطية دين 27 ، عون الحكيم الحبير 183

⁷³ النبوات ت/ الطويان 847/2

⁷⁴ مجموع الفتاوى 568/16

اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ { إِلَى قَوْلِهِ } ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ { . فَتَبَيَّنَ أَنَّ
مِلَّةَ آبَائِهِ هِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ . وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ . »

قلت: فهذا القول لابن تيمية يهدم أصول المقدسي وغلوه في إظهار المعاداة للمشركين،
فالمقدسي يُظهر غلوه في إظهار البراءة من المعبودات والعابدين لها، لدرجة يمنع معها من إخفاء
تلك العداوة، وإن كان المسلمون في ضعف شديد.
ويمكن أن نقول بأن إظهار العداوة مرتبط بالقدرة، وظهور المصلحة، فإذا انتفت القدرة
وانتفت المصلحة فلا تُظهر هذه العداوة.

الدليل الثامن: الغلو في إنزال الأحكام على المسلمين:

الاستهانة بتكفير المسلمين أمر عظيم، أما المقدسي فقد استهان بالتكفير لدرجة كبيرة، فتكفير الأعيان عند المقدسي يتم باستتابتهم دون تثبت من أقوالهم وأفعالهم ودون الرجوع لأهل العلم، فالتكفير بالدرجة الأولى هو حكم قضائي، ولا يصار إليه إلا من قبل أهل العلم المعبرين.

أما الاستتابة عند المقدسي تعني تبيان الشروط والموانع، كما قال⁷⁵: «ويراد بالاستتابة معنيان أيضاً: الأول: طلب التوبة ممن حكم عليه بالردة. الثاني: تبين الشروط والموانع قبل الحكم عليه بالردة، وهذا هو الذي نريد التنبيه عليه هنا.»

أي أنه عندما يبحث عن الشروط والموانع عند أحد الأشخاص فهو بذلك يستتبه؟! وإن طرق الاستتابة عنده عجيبة غريبة، والتي يمكن أن نسميها: **الاستتابة عن بُعد**.

ففي كتابه الكواشف الجلية بعد أن انتهى من مكفراته للسعودية، بقي عليه أن يستتبه الأعيان - أي الحكام والأمراء - لكي تكتمل العملية التكفيرية.

فما هي طريقة الاستتابة؟

الطريقة المتبعة: أن يبحث في أقوال الأمراء أو الملوك وفي كتب أحبابهم وأنصارهم، ويجلب منها ما يدل - كما يزعم - على عدم وجود تأويل أو جهل أو إكراه، فتكون الاستتابة قد انتهت وحصل المطلوب من تكفير الأعيان، وكما يقولون "العملية نجحت والمريض مات".

وفي ذلك يقول المقدسي⁷⁶: «تقدم كل ذلك [يقصد أنواع الكفر التي أثبتتها] بأدلة من قوانينهم وقوانين أوليائهم ومن معاهداتهم واتفاقياتهم ونصوصهم وأقوالهم وتصريحاتهم وكتب أنصارهم وأحبابهم التي ألقت على سبيل المدح والثناء وغير ذلك مما تقدم. تصريحات وقوانين واتفاقيات وأقوال صريحة واضحة لا تحتمل التأويل وعن علم كامل بكفر من عادى التوحيد وحاربه

⁷⁵ الرسالة الثلاثينية 55

⁷⁶ الكواشف الجلية 165

ونقضه إذ هم لا يرضون أن يقال عنهم: جهّال بالتوحيد، كيف وهم يعلنون ويفتخرون دوماً بأنهم أهل التوحيد ودولة التوحيد وحماة التوحيد!! وبلا إكراه حقيقي..

وكيف يقال أنهم مكرهون وهم يصرّحون ويعلنون ويفتخرون بأنفسهم، أنهم غير خاضعين لدولة من دول العالم، وأن دولتهم دولة مستقلة وأن حكومتهم لا تؤثر أو تسيطر عليها حكومة من حكومات العالم وإنما علاقاتها مع أمريكا وأمثالها هي علاقات صداقة وتعاون مشترك لأجل مصالح كلا البلدين، وأنهم ليسوا تابعين لأحد ولا تحت سيطرة ونفوذ وإكراه أحد لا أمريكا ولا غيرها.

فهذا كفر بواح... - تشريع مع الله... - وتحاكم للطواغيت القانونية... - وتولي ونصرة ومودة لأوليائها من أعداء الدين لشرقيين والغربيين...

كلّ هذا بلا تأويل... وبلا جهل... وبلا إكراه.»

ومن الأمثلة على تلك الطريقة الساذجة في التكفير⁷⁷:

عندما أراد إثبات كفر حكام السعودية نقلَ مواداً من ميثاق الأمم المتحدة، ثم بدأ بالاستتابة!! (لأنه يعتبر تبيان الشروط والموانع من الاستتابة).

فبدأ بجلب أقوالٍ للأمير فصيل بن عبدالعزيز، وقولاً للأمير سلطان، وقولاً للملك فهد - رحمهم الله-، ليستدل بها على التزامهم بميثاق الأمم المتحدة، أي التزامهم بالكفر - كما يزعم المقدسي-.

ثم يبدأ بالخطوة التالية بالاستدلال بكلامهم أيضاً على عدم وجود تأويل أو جهل أو إكراه:

مثل قولهم (لا نخشى أحداً والله الحمد) **إذن لا يوجد إكراه.**

وبما أنهم يدّعون أنهم على علم كامل بكفر من عادي التوحيد وحاربه ونقضه **إذن لا يوجد جهل - إذ هم لا يرضون أن يقال عنهم جهّال بالتوحيد- ، ولذلك وجّه سؤالاً مهماً جداً للعلماء!!**

⁷⁷ الكواشف الجلية من ص 83 حتى 85

فقال⁷⁸: «ما يقول السادة العلماء!! فيمن يدعي معرفة الهدى والتوحيد، بل والدعوة إليه ثم يتبع ويطيع تشريع الكفار في هذا كله...»

لاحظ كيف وضع إشارتي تعجب بعد كلمة العلماء (!!)، ثم كيف طبق الاستتابة خاصته. -وأخشى من صعوبة السؤال أن يحار العلماء ويفشلوا في الامتحان التكفيري مع أنه سهل وبسيط، لكن بالتأكيد فإن جواب السؤال واضح عند المقدسي وأتباعه-.

وبما أن أقوال الحكام صريحة إذن لا يوجد تأويل.

إذن فنتيجة الاستتابة عدم وجود تأويل ولا جهل ولا إكراه، معادلة سهلة وبسيطة ويستطيع أصغر طالب علم أن يفعلها، أليس المقدسي من أجاز للمبتدئين العالمين بأصول التوحيد أن يكفروا جميع الحكومات التي لا تحكم بالشريعة.

أفي المعادلة شك؟!.

لكن سؤال مهم: من أين جلب أقوال الحكام؟

الجواب: لقد جلبها من كتب أحبابهم وأنصارهم، أي من الأقوال المبتورة المجتزأة التي يختار منها ما يشاء.

ونحن نستطيع جلب أقوال من نفس الكتب التي بحث فيها، تدل على التأويل -مع أننا نحذر من هذه الطريقة الغالية في تبيان الموانع-، فمثلاً المقدسي لم ينقل قول الأمير فيصل -رحمه الله - قبل أن يصبح ملكاً: «إن الحكومة العربية السعودية تنظم إلى الأمم المتحدة في تصريحها القائل بأن مبادئ السلم والعدالة والحق يجب أن تسود أنحاء العالم، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على هذا المبادئ».

وإن من دواعي اعتباري العظيم، أن أقول: إن هذه المبادئ تطابق تعاليم الدين الإسلامي الذي يعتنقه 400 مليون في العالم، وهي التعاليم التي اتخذت الحكومة السعودية منها دستوراً تسيّر على هديه. ولا غرو فإن الإسلام قد أقام العلاقات البشرية على قواعد الحق والعدالة والإخاء»

أليس هذا تأويلاً، أليس دخوله في الأمم المتحدة جاء لاعتقاده أن مبادئها ومقودها مطابق لقواعد الإسلام، ومن المعلوم أن آراء المسلمين مختلفة في بعض القواعد كقاعدة الأصل هو السلم. ثم أليست قواعد الحق والعدالة من أسس الإسلام؟

أما استدلال المقدسي على عدم العذر بالجهل والإكراه فهي من أسخف الطرق والتي لم يأمرنا بها ربنا ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها أهل العلم، وهذا ما يفسر لنا انتقال التكفير من كونه مسألة قضائية إلى ثقافة شعبية يلهو بها صبيان تياره ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم يأتي بعد عدة سنوات من كتابته للكواشف الجليلة، فيُخرج كتابه "الثلاثينية في التحذير من الغلو في التكفير"؟! ليوضح فيه خطأ التكفير بالشبهة والظن وعدم الالتفات إلى طرق الإثبات الشرعية والإلزام بالكفر وإن نكص عنه المتهم.⁷⁹

ياعباد الله: أي غلو سينفي عن نفسه، إذا كان غارقاً حتى أذنيه في الغلو والتكفير بغير مكفر.

الدليل التاسع كذب المقدسي على الشيخ محمد بن ابراهيم⁸⁰ -يرحمه الله- ووصفه بالمداهنة

إن المتابع لكتابات المقدسي يعتقد أن المقدسي من أكثر الناس فهماً لكتابات الشيخ محمد بن ابراهيم حتى أكثر من تلاميذ الشيخ ابن ابراهيم وأحفاده، لكن في الحقيقة أن المقدسي قد كذب على الشيخ ابن ابراهيم وادعى أموراً لها أبعاد خطيرة تتناسب مع أهداف المقدسي الخارجية ومن تلك الشبهات:

الشاهد الأول: وصفه للشيخ محمد بن ابراهيم بالمداهنة!!:

قال المقدسي⁸¹: «وأخيراً... فإن من المفيد أن يعرف الموحد بعد هذا، أن الحكومة لا ترتضي هذه الطبعة التي أشرنا إليها من فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم لأجل ما حوته من أمثال هذه الفضائح، رغم ما في كثير منها من المديح والإطراء والإدهان... وقد بلغنا أنها أوعزت إلى أحد أبناء الشيخ بالإشراف على مسحها بحذف كل ما لا داعي له... أو ما هو من شأنه أن يسبب إحراجات للحكومة... لأجل طبعها طبعة ممسوخة...»

قلت: في كلام المقدسي عدة مغالطات ، منها:

أولاً: وصفه الشيخ بن ابراهيم بالمداهنة!!، فيا للعجب **إذا كان الشيخ ابن ابراهيم مداهناً**، وهو مفتي عام السعودية في زمنه، ورئيس القضاة، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، أي أنه الشخص المتنقذ في الشؤون الدينية في السعودية، وكان رمزاً لكذا وكذا من العلماء، **فإذا كان هو كذلك فماذا بقي لمن دونه؟! ،** لكن الغلو في الولاء والبراء عند

⁸⁰ الشيخ العلامة محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، مفتي المملكة العربية السعودية ، ورئيس المجلس التأسيس لرابطة العالم الإسلامي، ورئيس مجلس القضاء ، من عام 1374 هـ حتى 1389 هـ ، وأبناءؤه ابنائه:

الشيخ عبدالعزيز المستشار بالديوان الملكي والذي توفي قبل عدة اعوام

الشيخ إبراهيم وزير العدل السابق

الشيخ عبدالله وزير العدل السابق، ورئيس مجلس الشورى الحالي

ومن ابرز احفاده الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية حاليا

⁸¹ الكواشف الجلية 65

المقدسي يجعله لا يقبل الكثير من الأقوال والأفعال، ويبدو أنه لم يقرأ لابن تيمية جيداً عندما كان يمدح بعض الولاة في عصره⁸².

فالمسألة أكبر من مجرد وصفه بالمداهنة، لأن المقدسي يريد إيصال رسالة مفادها أن هؤلاء الحكام كفار، ومن مدحهم فهو مداهن، ويدل على ذلك ما كان يفعله المقدسي عندما كان ينقل كلام المفتي ابن ابراهيم، حيث كان يضع إشارات تعجب (!! بعد الجمل التي يخاطب فيها المفتي حكامه والتي تقال للمسلمين، مثل (السلام عليكم!!، حفظكم الله!!، وفقكم الله!!، الخ) وهذا منهج اتبعه في أغلب كتابه الكواشف الجليلة.

ثانياً: من مغالطات قول المقدسي السابق ادعاؤه بأن فتاوى ابن ابراهيم تم مسخها وحذف بعض مافيها: **والجواب:** أن فتاوى ابن ابراهيم -التي تحدث عنها المقدسي- هي الطبعة الأولى التي أمر الملك (فيصل بن عبدالعزيز آل سعود) رحمه الله بإعدادها، وهي موجودة في المكتبات العامة في السعودية، دون حذف أي شيء مما ذكره المقدسي في كتابه، وبإمكان أي شخص أن يطلع عليها، دون قيود، فلماذا هذا الكذب والتليس، نعم ربما أمرت الحكومة بمنع بيعها وتداولها، لما سببته من غلو بسبب الخطأ في فهم كلام الشيخ رحمه الله. ومن أول هذا الغلو مافعله المقدسي من تحريف لكلام الشيخ ابن ابراهيم رحمه الله.

الشاهد الثاني: ادعاؤه بأن الشيخ ابن ابراهيم كان مشلولاً ومريضاً لسنوات!! قبل موته، وهذا ما أقعده في الفراش وجعله غير متابع لمهام وظيفته.

وقد أشار المقدسي بأيدي الاتهام بأن ما حصل له كان مدبراً؟!، حيث قال المقدسي⁸³:

«من المعلوم أن الشيخ في آخر عمره مرض مرضاً شلّ وأقعده سنوات عن متابعة مهام وظيفته، بسبب العلاج في الخارج، ولزوم فراش المرض إلى أن توفاه الله... فالله أعلم بمرضه ووفاته!! هل كانت طبيعية... أم أنّ لهذه المواقف أو غيرها مما لم يصلنا، سبب في ذلك...؟؟»

⁸² انظر على سبيل المثال مجموع الفتاوى 398/28 في رسالة ابن تيمية للملك الناصر.

⁸³ الكواشف الجليلة 65

قلت: فما الذي يعنيه هذا الكذب؟

هذا الكلام يعني عند المقدسي أن الشيخ لم يعلم عن الأنظمة التي ظهرت خلال فترة مرضه ولم يعلم بما كانت تفعله الحكومة، ولم يكن متابعاً لعمله على أكمل وجه، وبالتالي فلا نستطيع أخذ الحكم على الدولة من خلاله بسبب مرضه.

لكن الحقيقة التي أخفاها هذا الخارجي: أن الشيخ ابن ابراهيم -رحمه الله- لم يكن مشلولاً ومريضاً لعدة سنوات، بل كان على رأس عمله حتى صباح أحد أيام شعبان عام 1389هـ، حيث مرض مرضاً مستعصياً، وصدر أمر ملكي بنقله إلى (لندن) لمواصلة العلاج، فلما وصل (لندن) أجروا له الفحوصات والتحاليل اللازمة فأروا أن المرض بلغ غاية لا ينفع معها عملية أو علاج، ثم دخل في غيبوبة رحمه الله تعالى وهو هناك، فأُتي به إلى (الرياض) على طائرة خاصة محمولاً على (نقالة) وبقي في غيبوبة حتى وافته المنية رحمه الله تعالى في الساعة الرابعة صباحاً من يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شهر رمضان من عام 1389⁸⁴.

وهذا يعني أن جميع الأنظمة التي صدرت قبل وفاة الشيخ قد اطلع عليها -على الأرجح- بحكم مركزه وقربه من الحكومة.

فلماذا هذا التدليس أيها المقدسي.

الشاهد الثالث: ادعائه بأن الشيخ لم يطلع على جميع أنظمة السعودية الكفرية -بحسب وصفه-

ومن هذه الأنظمة نظامي: مؤسسة النقد الذي صدر في زمن الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود بمرسوم ملكي رقم 23 وتاريخ 1377/5/23 هـ، ونظام مراقبة البنوك الذي صدر في زمن الملك فيصل بن عبد العزيز بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1386/2/22 هـ.

⁸⁴ موقع الألوكة: العلامة محمد بن ابراهيم محمد زيد التكنة نقلاً عن الشيخ ابن باز، صيد الفوائد : سيرة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية للشيخ ناصر الفهد.

ولاحظا كيف يكذب المقدسي ويستفيد من كذبه، فقد ادعى أن الشيخ كان مريضاً لسنوات وغير قادر على متابعة عمله، لذا لم يكن قادراً على الاطلاع على القوانين الكفرية!!

وكما نلاحظ بأن هذين النظامين صدرتا في عهد الشيخ ابن ابراهيم، وأحدهما صدر قبل وفاته بسنتين تقريباً، ومع ذلك قال المقدسي عن الشيخ محمد بن ابراهيم⁸⁵ «فكيف لو رأى القوانين والتشريعات الصريحة في إباحة المعاملات الربوية وغيرها؟؟؟» والمقدسي كان يقصد تشريع النظامين السابقين.

إذن بما أن المقدسي ادعى بأن الشيخ ابن تبرايم كان مريضاً سنوات ولم يتابع عمله، فبالتالي فإن الشيخ لم يطلع على تلك التشريعات الكفرية- كما يصفها المقدسي-.

والحقيقة: أن الشيخ ابن ابراهيم كان على اطلاع ومتابعة مباشرة لمؤسسة النقد، وكان يعتبرها كبيت المال، وهذا واضح في عدة مواضع من مجموع فتاوى ابن ابراهيم:

- في (جزء 9 ص171) فتوى صدرت بتاريخ 1388 هـ أي بعد صدور نظام مراقبة البنوك ، وكان موضوع الفتوى عن تعامل ناظر الوقف مع مؤسسة النقد
- في (جزء 12 ص308) فتوى بتاريخ 1380 هـ حيث اعتبر في هذه الفتوى أن مؤسسة النقد هي بيت المال، وموضوع الفتوى عن تشكيل لجنة لدراسة وضع التركات في بيت المال (مؤسسة النقد) .

فلماذا هذا التلبس والتدليس من المقدسي عندما ادعى أن الشيخ ابن ابراهيم لم يطلع على تشريعات السعودية الكفرية في تحليل الربا الصريح!!، مع أن الشيخ ابن ابراهيم كان يتعامل مع مؤسسة النقد على أنها بيت المال.

والبنوك الربوية كانت موجودة في حياته، ويتم الترخيص لها وحتى وفاته، أي خلال أربعين عاماً، لم يصدر منه تكفير للدولة بسبب تصريحها وترخيصها لتلك البنوك بالعمل.

ونحن لا يهمنا الدخول في أنظمة السعودية، بل سنخوض في المسائل المتعلقة ببحثنا.

الشاهد الرابع: استدلال المقدسي بفتاوى الشيخ ابن ابراهيم من أجل تكفير السعودية، مع أن الشيخ رحمه الله صرح في أكثر من موضع بأن الحكومة السعودية لم تحكم بقانون وضعي مطلقاً.

انظر مثلاً في مجموع فتاوى ابن ابراهيم 247/12 فتوى بتاريخ 1386/3/2 هـ - أي قبل وفاته بثلاث سنوات فقط-، بعنوان " الحكومة السعودية لم تحكم بقانون وضعي مطلقاً ".

لكن المقدسي لم يُعر اهتماماً لذلك، بحجج فارغة لأن المفتي قد لا يكون اطلع على كفريات الدولة؟! ، وفي ذلك يقول تلميذه (أبو همام الأثري) ⁸⁶ « فإذا علمت أن الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله يفتي بكفر الحاكم بغير ما أنزل الله، ثم أشكل عليك عدم تصريح الشيخ محمد بتكفير حكام آل سعود، فخذ بفتواه في ذلك دون عمله، لأنه قد يكون عذرهم لتخلف شرط -هو يراه- عنهم، أو توفر مانع - ظنه الشيخ - دون تكفيرهم.. أو لعدم علمه ببعض واقعهم.. أو غير ذلك من الاحتمالات الكثيرة.»

وللعلم فإن أبا همام الأثري التحق بداعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) عند ادعائها الخلافة ثم رجع لأحضان المقدسي ومركز الفتوى !!

وهذه حجج متهاففة متساقطة، وللقارئ أن يتخيل شخصاً مستلماً لزاماً الشؤون الدينية في السعودية في زمانه، ويتعامل مع الأنظمة والقوانين، ومقرّب من الحكومة، فهل يُعقل أن يكون بعيداً بهذا الشكل عن الواقع. إن فساد هذا القول واضح ، ومن المشكل توضيح الواضحات.

والمقدسي بقلة علمه وجرأته وبصيرته -كما وصف نفسه- حكم بكفر السعودية بنفس الأنظمة التي انتقدها الشيخ ابن ابراهيم، والتي لم يحكم بكفر الدولة بسببها مع أنه كان مطلعاً عليها وعلى دراية تامة بها.

⁸⁶ فتوى رقم 2997 منبر التوحيد والجهاد - وهو الموقع الرسمي لأبي محمد المقدسي

فإلى أي درجة من الجهل والغلو والتلبيس وصل المقدسي وأتباعه، والله المستعان.

الدليل العاشر: تحريف المقدسي وطائفته لأهم نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية - يرحمه الله:

إن تحريف النصوص من شيم أهل الأهواء، وقد حاول المقدسي وأتباعه نفي هذه الصفة عنهم وإصاقها بخصومهم بقدر استطاعتهم، وعند استقراء كتب المقدسي وأتباعه تبين أنهم لا يختلفون عن أهل الأهواء.

فإن أهم الأدلة التي يستدل بها المقدسي وطائفته على تكفير الحكام وأعوانهم هو قول ابن تيمية في الرسالة التسعينية⁸⁷: « وَالْإِيجَابُ وَالتَّحْرِيمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ. فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرَكَ بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21] . »

فهذا القول منتشر كالنار في الهشيم عند أتباع السلفية الجهادية، ويعتبرونه من الأقوال التي تُسكت كل من يحاول مناقشتهم في غلوهم.

وعندما رجعنا لمصدر هذا القول في الرسالة التسعينية لابن تيمية:

وجدنا أن المقدسي وطائفته يكذبون ويُخفون باقي قول ابن تيمية، فقد اقتطعوا أهم أجزاء كلام ابن تيمية، حيث كان ابن تيمية يقصد بهذا الكلام: الخوارج، والروافض، وحكومة الجهمية (زمن المأمون والمعتمد)، وولاة الأمر الذين امتحنوا ابن تيمية بالسجن حتى يوافقهم على اعتقاداتهم المخالفة للشرع.

وسننقل كلام ابن تيمية كاملاً لعل الله يهدي به من ضل السبيل⁸⁸:

⁸⁷ الفتاوى الكبرى 339/6، التسعينية - ت: د. محمد العجلان 176، وانظر استدلال المقدسي بهذا القول في كتابه امتاع النظر 40

⁸⁸ الفتاوى الكبرى 339/6، التسعينية - ت: د. محمد العجلان 176

« مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ، إِحْدَاثُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَإِلْزَامُ النَّاسِ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُؤَالَاةِ عَلَيْهِ وَالْمُعَادَاةُ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا ابْتَدَعَتْ الْخَوَارِجُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ. وَابْتَدَعَتْ الرَّافِضَةُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ، وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ وَابْتَدَعَتْ الْجَهْمِيَّةُ رَأْيَهَا وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، الَّذِينَ أُمْتُحَنَ فِي زَمَنِهِمُ الْأَثِمَةُ لِتَوَافُقِهِمْ عَلَى رَأْيِ جَهْمٍ الَّذِي مَبْدُؤُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَعَاقِبُوهَا مَنْ لَمْ يُؤَافِقْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْمُحَرَّمَةِ بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا يَجُوزُ إِكْرَاهُ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَالْإِجَابُ وَالْتَّحْرِيمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ بَعْضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَرَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسَيِّلِمَةِ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: { أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ } [الشورى: 21] .

قلت: وحتى لا يزعم أحد أن ابن تيمية لم يقصد الخوارج في كلامه، أو أنه لم يقصد حكومة الجهمية زمن المأمون والمعتصم، فإننا سننقل بقية كلامه في الوجه الرابع عشر من التسعينية⁸⁹ : « فَقَوْلُ الْقَائِلِ: الْمَطْلُوبُ مِنْ فُلَانٍ أَنْ يَعْتَقِدَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِكَذَا وَكَذَا، إِجَابٌ عَلَيْهِ لِهَذَا الْإِعْتِقَادِ، وَتَحْرِيمٌ عَلَيْهِ لِهَذَا الْفِعْلِ.

وَإِذَا كَانُوا لَا يَرَوْنَ خُرُوجَهُ مِنَ السِّجْنِ إِلَّا بِالْمُؤَافَقَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ اسْتَحَلُّوا عُقُوبَتَهُ وَحَبَسَهُ حَتَّى يُطِيعَهُمْ فِي ذَلِكَ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَا أَمَرُوا بِهِ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَمَا نَهَوْا عَنْهُ قَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ، كَانُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْجَهْمِيَّةِ الْمُشَاهِقِينَ لِلْمُشْرِكِينَ وَالْمُتَرَدِّينَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِحَالٍ، وَهُمْ أَيْضًا يُبَيِّنُونَ أَنَّهُ يُوجَدُ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَوْ كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَكَانَ عَلَيْهِمْ بَيَانُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَاتِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا } [الإسراء: 15]

فَإِذَا لَمْ يُقِيمُوا حُجَّةَ اللَّهِ الَّتِي يُعَاقِبُ مَنْ خَالَفَهَا، بَلْ لَا يُوْجَدُ مَا ذَكَرُوهُ فِي حُجَّةِ اللَّهِ وَقَدْ نُهُوا عَنْ تَبْلِيغِ حُجَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ مُثَآثِلَةً لِمَا ذُكِرَ مِنْ حَالِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ الْمُضَاهِينَ لِلْمُشْرِكِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَالْمُنَافِقِينَ.»

قلت: إن هذا القول يهدم أصول المقدسي وطائفته بالكامل، لأن فهم ابن تيمية للتشريع مختلف عن فهم المقدسي، إذ إن ابن تيمية اعتبر الخوارج والروافض والجهمية مشرعين ينطبق عليهم قوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}

فتأمل جيداً قول ابن تيمية السابق لأنك لن تجده عند المقدسي وأتباعه -بحسب ما اطلعت عليه من كتاباتهم-، وتأمل كيف عبّر ابن تيمية عن فعل الخوارج والروافض وحكومة الجهمية (المأمون والمعتصم) بقوله: جعلوا لله نداً وشابهوا المشركين والمتردين. أي أن فعلهم شرك بالله العلي القدير.

تأمل جيداً واعلم أن هذا القول لا يجزئ المقدسي وأتباعه على ذكره بل يقطعون منه جزءاً واحداً بما يناسب أهواءهم، ويكفرون بهذا الجزء أعيان من وقع في التشريع المخالف لشرع الله.

تأمل جيداً واعلم أن العذر بالجهل والتأويل هو القول الصحيح والمعتبر، حتى لو كان الشخص شرع من دون الله، فابن تيمية لم يكفر الخوارج، ولم يكفر أعيان الروافض، ولم يكفر أعيان حكومة الجهمية، مع أنه وصفهم بمشابهة المشركين وبأنهم اتخذوا من دون الله أنداداً.

يقول غلاة خوارج العصر عندما يناقشهم بأخطائهم في التكفير: إنكم تدافعون عن الطواغيت. فهل كان الإمام أحمد وابن تيمية يدافعان عن الطواغيت أيها الجهيلة.

إن الإلزام بالشرائع المخالفة للإسلام ليس خاصاً بالحكام والملوك والأمراء، بل يحصل الإلزام في كل من وإلى وعادى على تلك الاعتقادات، فقاتل الناس ليلزمهم بتلك الأحكام،

فمن فعل ذلك فقد أوجب عليهم هذه الاعتقادات وجعلها كالشرع الذي لا يخالف، وكان شارعاً من الدين ما لم يأذن به الله.

فالخوارج والرافضة معلوم ومتواتر عن ابن تيمية أنه لم يكفر أعيانهم⁹⁰، بل معلوم ومتواتر عن المقدسي نفسه أنه لا يكفر أعيانهم متبعاً في ذلك لابن تيمية. وهذا مخالف لأصول المقدسي لأنه لا يعذر المشرعين من دون الله.

وهذا من أخطاء المقدسي وطائفته وتناقضهم، فابن تيمية يتكلم عن الخوارج والروافض وأشباههم الذي وصفهم باتخاذ أنداد من دون الله ومشابهة المشركين والمرتدين، ومع ذلك عذرهم بالجهل والتأويل واستدل لذلك بنفس استدلالاته في عدم تكفير المعين، كالذي قال إذا مت فأحرقوني.

أما دولة الخلافة العباسية فهذا حديث له شجون: لقد كان الخليفة العباسي المأمون وبعده الخليفة المعتصم يعتنقون دين الجهمية البدعي، وقد كان الكثير من ولاية الأمر جهمياً، أي أن أغلب من في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية كان جهمياً كافراً—وهو كفر نوع وليس كفر عين—أو معتزلياً أو رافضياً، وقد نصبوا المحاكم لسجن وتعذيب من خالف شرعهم الذي شرعوه، وقد عبر ابن تيمية عن هذا الواقع في عدة مواطن منها⁹¹: «فَالَّذِينَ كَانُوا مِنْ وِلَاةِ الْأُمُورِ يَقُولُونَ بِقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرَى فِي الْآخِرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى ذَلِكَ وَيَمْتَحِنُونَهُمْ وَيُعَاقِبُونَهُمْ إِذَا لَمْ يُجِيبُوهُمْ وَيُكْفِّرُونَ مَنْ لَمْ يُجِيبْهُمْ. حَتَّى أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَمْسَكُوا الْأَسِيرَ لَمْ يُطْلِقُوهُ حَتَّى يَقْرَأَ بِقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَا يُؤَلُّونَ مُتَوَلِّيًا وَلَا يُعْطُونَ رِزْقًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَّا لِمَنْ يَقُولُ ذَلِكَ وَمَعَ هَذَا فَلَا مَأْمَأَمَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ لِمَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّهُمْ مُكَذِّبُونَ لِلرَّسُولِ وَلَا جَاهِدُونَ لِمَا جَاءَ بِهِ وَلَكِنْ تَأَوَّلُوا فَأَخْطُوا وَقَلَّدُوا مَنْ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ.»

⁹⁰ مانظر مثلاً مجموع الفتاوى 501/28

⁹¹ مجموع الفتاوى 349/23

وابن تيمية وصف الجهمية في زمن الخليفة المأمون والخليفة المعتصم بأنهم جعلوا لله نداً ولرسوله نظيراً بمنزلة المشركين والمرتدين، وأنهم بدلوا الدين، وبأن الإمام أحمد جاهد هؤلاء الحكام الجهمية كما جاهد أبو بكر الصديق المرتدين، حيث قال ابن تيمية⁹² : « اجْتَرَأُوا عَلَى دُعَاءِ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ، وَامْتِحَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَعُقُوبَةِ مَنْ لَمْ يُجِبْهُمْ بِالْحُسْبِ، وَالضَّرْبِ، وَالْقَتْلِ وَقَطْعِ الرِّزْقِ، وَالْعَزْلِ عَنِ الْوَلَايَاتِ، وَمَنْعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَتَرْكِ اقْتِدَائِهِمْ مِنْ أَسْرِ الْعَدُوِّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي إِنَّمَا تَصْلُحُ لِمَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَبَدَّلُوا بِذَلِكَ الدِّينَ نَحْوَ تَبْدِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَتَى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجِبُّهُمْ وَيُجِبُونَهُ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ، فَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، مُتَّبِعِينَ سَبِيلَ الصِّدِّيقِ وَإِخْوَانِهِ الَّذِينَ جَاهَدُوا الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى وَسَمَ الْمُؤْمِنُونَ بِالْإِمَامَةِ وَبِأَنَّهُ الصِّدِّيقُ الثَّانِي مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهَذَا التَّحْقِيقِ عِنْدَ فُتُورِ الْوَلَايَةِ فَإِنَّ أَوْلَيْكَ الْجَهْمِيَّةَ جَعَلُوا الْمُؤْمِنِينَ كُفَّارًا مُؤْتَدِينَ، وَجَعَلُوا مَا هُوَ مِنَ الْكُفْرِ وَالتَّكْذِيبِ لِلرَّسُولِ إِمَانًا وَعِلْمًا، وَلَبَّسُوا عَلَى الْأَيْمَةِ وَالْأُمَّةِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَكَانَتْ فِتْنَتُهُمْ فِي الدِّينِ أَعْظَمَ ضَرْبًا مِنْ فِتْنَةِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ. »

قلت: فكيف جاهد الإمام أحمد هؤلاء الحكام ياترى؟ إنه بالتأكيد جهاد الكلمة، وليس جهاداً بالسيف، ولا خروجاً على الحاكم.

وقد صرح ابن تيمية في عدة مواضع بأن الإمام أحمد لم يكفر أعيان الجهمية إلا من ثبت له كفره وانتفت الموانع، وكذلك لم يكفر الخلفاء، حيث قال ابن تيمية⁹³ : « ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ دَعَا لِلْخَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ. يَمْنُ ضَرْبُهُ وَحَبْسُهُ وَاسْتَعْفَرَهُمْ وَحَلَلَهُمْ مِمَّا فَعَلُوهُ بِهِ مِنَ الظُّلْمِ وَالْإِثْمِ إِلَى الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ وَلَوْ كَانُوا مُؤْتَدِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَجْزِ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُمْ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِغْفَارَ لِلْكَفَّارِ لَا يَجُوزُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا الْمُعَيَّنِينَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ وَقَدْ نُقِلَ عَنْ

⁹² الفتاوى الكبرى 359/6 (الرسالة التسعينية)

⁹³ مجموع الفتاوى 489/12، وانظر أيضاً 507/7

أَحْمَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَفَرَ بِهِ قَوْمًا مُعَيَّنِينَ فَأَمَّا أَنْ يُذَكَّرَ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَانِ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى التَّفْصِيلِ. فَيُقَالُ: مَنْ كَفَرَهُ بِعَيْنِهِ؛ فَلِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ وَمَنْ لَمْ يُكَفَّرْهُ بِعَيْنِهِ؛ فَلَا نَتَفَاءَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ هَذِهِ مَعَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِالتَّكْفِيرِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ. »

فهذه أقوال صريحة واضحة وضوح الشمس لابن تيمية: بأن ما صدر من الخلفاء العباسيين - المأمون والمعتصم في زمن الإمام أحمد - كان تشريعاً عاماً ملزماً، وحصلت بسببه فتن كثيرة، ولم يكن مجرد تشريع إداري، بل هو إلزام بالكفر الجمع عليه ودعوة إليه، وبأنهم قد بدلوا الدين بذلك، وامتحنوا الناس بهذه العقيدة وحملوهم عليها أكثر من عشرين سنة، وجعلوا ذلك قانوناً رسمياً في دولتهم، فلا يقبلون قاضياً إلا على تلك العقيدة، ولا يرضون بمدرس إلا إذا كان كذلك.

ومع ذلك لم يحكم الإمام أحمد ومن معه من علماء الإسلام في ذلك العصر على دولة بني العباس بأنها دولة ردة وكفر، بل لم يكن الإمام أحمد يكفر المأمون ولا المعتصم ولا الواثق، ولم يحكموا على الجنود والعسكر في زمانهم بأنهم يدافعون عن دولة كفر وردة.

بل جاهدهم الإمام أحمد جهاد الكلمة دون الخروج عليهم، وهذا معلوم بالتواتر من التاريخ، إذ إنه حدث كبير على مستوى دولة دام لعشرين سنة، فلا يعقل أن العلماء حكموا على الدولة العباسية بأنها دولة كفر وردة ثم لا ينقل ذلك الحكم⁹⁴.

بل إن المسلمين على مر العصور يتناقلون مقولة "وامعتصماه"، ويشيدون ببطولات المعتصم ذلك الخليفة الذي استجاب لصرخة امرأة مسلمة، مع أن المعتصم شرع قوانين الكفر وعذب المسلمين وألزمهم بالكفر.

وهذا الكفر مبني على أصل فاسد وهو الخروج عن الشرع بالعقل والرأي المجرد، فالجهمية كانوا يقدمون العقل على النصوص، ويجعلون العقل حاكماً على النصوص، فكان

⁹⁴ صنيع خلفاء بني العباس وإشكاليته على المكفرين للحكومات - د. سلطان العميري

عندهم مصدر آخر للتشريع وهو العقل، يقدمونه على الكتاب والسنة في أبواب الاعتقادات، أما الأحكام العملية فكانوا يرجعون فيه إلى المذاهب الفقهية.

وإن الدساتير في زماننا غالبها مبني على أصول فاسدة زينها أتباع هؤلاء الجهمية من العلمانيين والليبراليين والتي مفادها جعل العقل حاكماً على نصوص الكتاب والسنة واستمداد التشريع من مصادر أخرى في أبواب معينة من الأحكام العملية.

فمن فرق بين الإلزام بالعقيدة الفاسدة وبين الإلزام بالأحكام العملية، فقد أخطأ، ولا يحق له أن يستشهد بكلام ابن تيمية ويفسره كما يحلو له.

ولا شك أن الإلزام بالكفر المجمع عليه، أعظم من الإلزام بالحدود والعقوبات الوضعية المخالفة للشرع المجمع عليه. وكلاهما كفر عند ابن تيمية وهو الحق الذي نعتقه.

ولا شك أن ما نعانیه في عصرنا من ادعاء لحق التشريع ، أعظم مما كان في زمن الإمام أحمد، لكن يبقى الحكم على النوع شيء والحكم على المعين شيء آخر، والله المستعان

فكيف يأتي المقدسي وغيره، ويقولون بأن ولاية الأمر في الدول الإسلامية لم يشرعوا من دون الله، بل ما صدر عنهم كان سياسات جائرة، وهفوات وزلات. ويهوّنون من شأن حكومة المأمون، ويجعلون فعلهم من باب التأويل لأهل البدع.

حيث علق المقدسي على قول الإمام أحمد عند منعه من الخروج على الحكام في زمانه: « يقول الإمام أحمد: (سبحان الله الدماء.. الدماء.. لا أرى ذلك ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يُسفك فيها الدماء! ويستباح فيها الأموال! ويُنتهك فيها المحارم!!) »

فقال المقدسي⁹⁵: « فلو أنّ الإمام أحمد أراد بكلامه هذا - وحاشاه من هذا الفهم الرديء - ؛ الصبر والسكوت على واقع طواغيت اليوم بحجة حقن الدماء، لضربنا به عرض الحائط.. لأنّ كلام ربنا أحقّ أن يُتبع من كلام أحمد أو غيره.

⁹⁵ تبصير العقلاء 93 ، وانظر أيضاً تبصير العقلاء 88 ، وقرأ كلامه عن العذر بالجهل عند ابن تيمية من ص 80 حتى 93

قال تعالى: {والفتنة أشد من القتل..} (96)

نعم ففتنة الكفر والردة والشرك أشد من فتنة الدماء وأشد من القتل..

فكيف وكلامه رحمه الله لا علاقة له بطواغيت زماننا وفتنتهم!! ولكن الحلي أقحمه فيه إقحاماً..»
وقال المقدسي بعد أن نقل كلام ابن تيمية عن التكفير العام وعدم كفر المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع، ثم قال المقدسي⁹⁷: «فبالله عليك أيها المنصف، كائناً من كنت.. هل في كلام شيخ الإسلام المتقدم كله والذي سقنا لك ملخصه؛ لفظة أو إشارة واحدة ولو من بعيد!! إلى التشريع مع الله أو الشرك الصراح أو التحاكم إلى يأسق التتار أو إلى قوانين الكفر، أو غيره من الطواغيت التي أمرنا الله بالكفر بها واجتنابها..»

ثم أليس ما قاله المقدسي عن أنصار الطاغوت هو عين ما قاله ابن تيمية عن أنصار حكومة الجهمية، حيث قال المقدسي⁹⁸: «يجدر بنا التنبيه هنا إلى أننا وأن كنا ننكر التأصيل سابق الذكر، إلا أن كلامنا وإنكارنا هذا لا ينطبق على جيوش الطواغيت وأنصارهم؛ فإن القاعدة عندنا (أن الأصل فيهم الكفر) حتى يظهر لنا خلاف ذلك، إذ أن هذا التأصيل قائم على النص ودلالة الظاهر لا على مجرد التبعية للدار، فإن الظاهر في جيوش الطواغيت وشرطتهم ومخابراتهم وأمنهم أنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين.

فهم العين الساهرة على القانون الوضعي الكفري، الذين يحفظونه ويشبثونه وينفذونه بشوكتهم وقوتهم.

وهم أيضاً الحماة والأوتاد المثبتين لعروش الطواغيت والذين يمتنع بهم الطواغيت عن التزام شرائع الإسلام وتحكيمها.

(96) سورة البقرة: الآية 191

⁹⁷ تبصير العقلاء 84

⁹⁸ الثلاثينية 104

وهم شوكته وأنصاره الذين يعينونه وينصرونه على تحكيم شرائع الكفر وإباحة المحرمات من ردة وربا ، وخمر وخنا ، وغير ذلك.

وهم الذين يدفعون في نحر كل من خرج من عباد الله منكرا كفر الطواغيت وشركهم ، ساعيا لتحكيم شرع الله ونصرة دينه المعطل الممتن..

فهذه حقيقة وظيفتهم ومنصبهم وعملهم ؛ يتلخص في سببين من أسباب الكفر صريحين وهما: نصره الشرك (بتولي القانون والتشريع الكفري الطاغوتي)

ونصرة أهله وتوليهم ومظاهرتهم على الموحدين. »

قلت: فانظر الفرق بين الإمام الجليل ابن تيمية ، وبين من يدّعي أن ابن تيمية هو شيخه. ويكفي من هذه النقول حجة على المقدسي بأنه ليس على طريقة ابن تيمية في معنى التشريع المخالف لشرع الله، وأنه ليس على طريقة ابن تيمية والسلف الصالح في التكفير، وليس على طريقة السلف في الخروج على الحاكم، ولا حتى في فهم الآيات والأحاديث التي يدّعي أنه يتمسك بهما، بل هو على طريقة مستقلة سلفية ظاهرية يختار منها ما يشاء من الأقوال التي تؤيد آراءه، ويُسقّاه الأقوال المخالفة لرأيه. ويعتبر نفسه لا يقبل إلا قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغاب عنه أن استدلاله بكلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يستقيم إلا بالرجوع لأهل العلم، وبحسب الهوى الذي يتبعه المقدسي فإنه يستطيع أن يترك أي قول لا يريده ولا يوافق هواه حتى لو كان من الصحابة.

ثم يأتي من يستشهد بكلام ابن تيمية ليستدل على الخروج على الحكام كلهم بلا استثناء لأنهم وقعوا بالكفر البواح كما يزعمون، ألا ساء ما يحكمون.

بل ويقولون بأن ابن تيمية يعذر بالجهل فقط في المسائل الدقيقة ، أما المسائل الواضحة فلا يعذر بها ... فهل اتخذ الأنداد مع الله في التشريع -والذي وقعت فيه الخوارج والروافض وحكومة المأمون- من المسائل الدقيقة يا ترى -والعياذ بالله-، وهل كانوا حديثي عهد بالإسلام ، أم هل كانوا ناشئين ببادية بعيدة. والله المستعان.

ولا بد هنا أن نشير إلى مسألة مهمة أخذت حيزاً من النقاش عند بعض من يتعصب للقول بأن الإمام أحمد كَفَر المأمون على التعيين، ويستدلون برواية لأبي بكر بن الخلال يقول فيها⁹⁹: « أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَطَرٍ، قَالَ: ثنا أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُمْ مَرُّوا بِطَرَسُوسَ بِقَبْرِ رَجُلٍ، فَقَالَ أَهْلُ طَرَسُوسَ: الْكَافِرُ، لَا رَحْمَةَ اللَّهُ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «نَعَمْ، فَلَا رَحْمَةَ اللَّهُ، هَذَا الَّذِي أَسَّسَ هَذَا، وَجَاءَ بِهَذَا» »

فيقولون أن الإمام أحمد كَفَر صاحب قبر بمدينة طرسوس والمأمون دُفن بطرسوس وهو الذي أسَّس للبدعة إذن فصاحب القبر هو المأمون، وهذا يعني أن الإمام أحمد كان يقصد المأمون.

قلت: إذن فالإمام أحمد لم يُصَرِّح باسم المأمون بل هو استنتاج من هؤلاء الناس. والحقيقة أن مجرد تصوّر هذا الأمر يدعوا لإبطاله، إذ كيف نترك إجماع العلماء على عدم تكفير المأمون ونستدل باحتمالات وشبهات ولا حول ولا قوة إلا بالله، فقد نقل الإجماع على عدم تكفير المأمون جمع من العلماء كالحافظ ابن حجر ونقله عنه الشنقيطي، وكذلك الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن¹⁰⁰.

فيا قوم دعونا من طريقة الاستدلال التي تشبه استدلالات الخوارج وأهل الأهواء بارك الله بكم.

⁹⁹ السنة للخلال 95/5

¹⁰⁰ فتح الباري لابن حجر 116/13 ، الدرر السنية في الأجوبة النجدية 378/8 حتى 388

الدليل الحادي عشر: صفات الخوارج عند المقدسي وأتباعه كما وصفها المقدسي:

الصفة الأولى: حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام

قال المقدسي¹⁰¹: (جاءني مكاملة من أحبة أفاضل من الجزيرة يتكلمون بذات الشجون ويستبشرون بعين البشائر التي أستبشر بها ويذكرون لي توجه الشباب المنقطع النظر إلى هذا المنهاج حتى إن بعضهم ليتعلق بأهدابه وكتابه قبل أن يلتحي ويلتزم بظواهر الدين وسمت المتدينين الشيء الذي أثار عجب الناس!! شباب صغار لم يدرسوا في المعاهد الشرعية ولا أطالوا الجلوس في المجالس العلمية تبصروا بالطريق وصاروا من أنصار التوحيد والجهاد في أيام قلائل معادات!! بينما دهاقنة الدعوة والتنظير ما زالوا يرسفون في قيود المصالح المزعومة والمفاسد المظنونة التي قتلوا بها الحمية وخنثوا بها الدين!)

قلت: إن هذا الكلام لا تجده عند عالم من علماء المسلمين المعترين، بل هذا الكلام مصداق قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الخوارج: (حَدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ ، يَقُولُونَ من خير قول البرية ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ) رواه الإمام البخاري في (صحيحه) [حَدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ] معناه صغار السن.. والمراد أنَّ هذه الطائفة يغلب فيهم الفتیان..

[سفهاء الأحلام] معناه: يغلب عليهم الطَّيِّشُ وَضَعْفُ الفهم..

[الرَّمِيَّةُ]: الهدف الذي ترميه بسهمك.. وهي أيضًا الصَّيْدُ الذي ترميه وينفذ فيه سهمك..

فتأملوا صفات الخوارج عند أتباع المقدسي: شباب صغار (حدثاء الأسنان)، لم يدرسوا في المعاهد الشرعية (سفهاء الأحلام)، يقولون من خير قول البرية (التوحيد والجهاد).

أيها الإخوة أليس هذا وصفه لأولئك الذين يتبعونه ويتبعون منهجه؟ فماذا سننتظر من مثل هؤلاء الخوارج الذين اعترف المقدسي بلسانه بما هم عليه من الصفات.

الصفة الثانية: الكبر والتعالي:

¹⁰¹ مقالة "المنهزمون" ص 8

الخوارج يُعرفون بالكبر والتعالي على عباد الله، والإعجاب بأنفسهم وأعمالهم، ولذلك يُكثرون من التفاخر بما قدموه وما فعلوه، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدَّابُون، حَتَّى يُعْجَبَ بِهِمُ النَّاسُ، وَتُعْجِبَهُمْ نَفْسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) رواه أحمد بسند صحيح

ويدفعهم غرورهم لادعاء العلم، والتطاول على العلماء، ومواجهة الأحداث الجسام، بلا تجربة ولا رؤية، ولا رجوع لأهل الفقه والرأي. ومن أمثلة الكبر التي وجدناها في دعوة المقدسي:

الشاهد الأول:

عند نصحه لأبناء تياره في الثورات العربية قال¹⁰²: (ولا ينبغي أن يبقى أنصار التوحيد وهم خلاصة الناس متفرجين مع هذه التطورات بلا دور)

قلت: فالمقدسي يُغذي عقول أتباعه بالكبر والتعالي على الناس بأنهم "خلاصة الناس"، في ظل ثورات شعبية خرجت لحر الظلم والكفر، وهذا الكلام يصدر في مثل تلك الظروف، وهذا ليس بالأمر البسيط، وقد ظهر لنا في الثورة السورية من هذا الكبر والتعالي الشيء الكثير. صحيح أنه في عدة مقالات وجهها لأتباعه في سوريا قد أوصى باللين مع الناس والتودد إليهم، ودعا إلى وحدة الصف، لكنه لم يخرج عن إطار مشروعه ودعوته، ولم يخرج عن إطار الكبر والتعالي، وأنهم أصحاب المنهج الحق.

الشاهد الثاني:

قال المقدسي¹⁰³: « فزلات أولئك الشباب المنتسبين لدعوة التوحيد — إن وجدت — مهما شددنا في إنكارها حرصا على هذه الدعوة المباركة وأهلها ، لا تبلغ بحال مبلغ انحرافات هؤلاء... وهي مغمورة في جنب التوحيد العظيم الذي يحملونه ، »

¹⁰² مقالة (من أبي محمد المقدسي إلى إخوانه الموحدين) ص5

¹⁰³ الرسالة الثلاثينية 8

قلت: أنظر كيف يهوّن من شأن غلوّ أتباعه، لأنه مغمور بجانب ما يحملونه من دعوة التوحيد، التي تعني: تكفير الحكومات كلها ورؤسائها وحكامها وشرطتها والبراءة منهم ... الخ. تلك الدعوة التي يفهمها حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام. ولا يفهمها العلماء الكبار. أما تلك الزلات البسيطة فحدّث ولارجح، فقد دُمرت العراق، وآن الدور على سوريا، لكن انتبوت جيداً لأن دمار تلك الدول أمرٌ هينٌ وبسيط بالمقارنة مع التوحيد الذي يحملونه. والله المستعان.

الشاهد الثالث أخوة المنهج:

من نصائح المقدسي لأتباعه في الثورات العربية قوله¹⁰⁴: (وكأنما عَقمت تلك البلاد من إخوة لنا على المنهج يمسكوا بأزمة الأمور)

أخوة المنهج: هو مصطلح قديم يستخدمه عناصر التيار الجهادي للدلالة على من هم على نفس منهجهم ، وقد ظهر بشكل أكبر في الثورة السورية بين أنصار التيار الجهادي، كداعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة.

والمقدسي يعزّز من كبر أتباعه وغلوهم واعتبار أنهم أصحاب المنهج الحق. والغريب أن المقدسي يحذر من استخدام هذا المصطلح في مواضع أخرى¹⁰⁵، فما هذا التناقض العجيب؟ أحلالٌ له حرامٌ على غيره.

الصفة الثالثة حصر الطائفة المنصورة بجماعته ومن كان على دعوته:

قال الشاطبي¹⁰⁶: « فإلخارج تحتج بقوله صَلَّى الله عليه وسلّم: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي / ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ"، وَفِي رِوَايَةٍ: "لَا يَضُرُّهُمْ / خِلَافٌ مِنْ خَالَفَهُمْ"، و"مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" »

¹⁰⁴ مقالة (من أبي محمد المقدسي إلى إخوانه الموحدين) ص6

¹⁰⁵ الثلاثينية 259

¹⁰⁶ الاعتصام للشاطبي ت الشقير ، 3/198

والمقدسي وطائفته تستدل كثيراً بحديث الطائفة المنصورة، وتدّعي أنها تلك الطائفة.

وقد ظهر ذلك جلياً في الثورات العربية، فالمقدسي عند نصحه لأبناء تياره في الثورات العربية قال¹⁰⁷: (ولذلك فإن دعاة التوحيد¹⁰⁸ وإخواننا في شتى البلاد المجاهدين منهم أو الدعاة بجهادهم ودعوتهم ونشاطاتهم وحركاتهم المتميزة الأصيلة هم الغرباء والطائفة الظاهرة القائمة بدين الله لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم في ظل هذا التخاذل والتخبط والتخليط في شتى البلاد)

قلت: أنظر كيف جعل أتباعه هم الطائفة المنصورة، في وسط ثورات عربية قامت لدرح الظلم بلا أجندات حزبية ، بالإضافة إلى وجود كذا وكذا من الجماعات المجاهدة —مع تحفظنا على تفرقهم— في تلك الثورات.

ثم يأتي أناس ويتساءلون من أين يأتي الغلو في الدين.

بل أنظر كيف يُدين المقدسي نفسه بنفسه، عندما قال¹⁰⁹: «إلا أننا لا نجيز لأنفسنا - ولا لغيرنا - أن نحصر الفرقة الناجية في جماعة أو فئة معينة محددة من بين عموم المسلمين.. ولا أن نخصص الطائفة المنصورة بجماعات معينة أو تجمع محدد دون غيرهم من أنصار الدين.. كلا ومعاذ الله من أن ندعي ذلك ، فقد علمت أن هذه طريقة الخوارج ونحوهم من أهل الزيغ الذين نبرأ إلى الله تعالى من طرائقهم..»

قلت: فلماذا هذا التناقض، وكيف تميز لنفسك أن تمنح أتباعك هذه الصفة وقد شاهدنا من تهوّرهم وأخطائهم الفادحة الشيء الكثير.

¹⁰⁷ مقالة (من أبي محمد المقدسي إلى إخوانه الموحدين) ص8

¹⁰⁸ التوحيد المقصود هو توحيد المقدسي ، أي التوحيد القائم على أساس دعوته، فليتنبه

¹⁰⁹ الثلاثينية ، أبو محمد المقدسي ، 157 ، الرسالة الثلاثينية 7

الدليل الثاني عشر: فتح باب التكفير لمن لم يتأهل للحديث فيه:

لقد حوّل المقدسي التكفير من مسألة يختص بها القضاء وكبار أهل العلم إلى "ثقافة شعبية" تنتشر بين العناصر والأنصار ويلهو بها الصبيان والأغرار.

وبالطبع عندما تتجراً على دين الله بلا علم فهذا أمر جلل عظيم توعد الله عليه بالعذاب الشديد، لكن أن تعترف بقلة علمك وجهلك ثم تتجراً على اقتحام المسائل الكبار وتكفير المسلمين ثم تُفاخر بذلك ، فهذه طامة كبرى، لا يمكن السكوت عنها، وهذا ما فعله المقدسي، ففي عدة مواضع من كتبه ومقالاته، فقد ترك باب التكفير مفتوحاً للمبتدئين -من أمثاله ومن أمثال أتباعه- ، فنسّف بذلك كل ما قاله من كلام معسول عن حرمة القول على الله بلا علم، وخطورة التكفير. ومن أقواله في صحة هذا الدليل:

الشاهد الأول:

قوله في سلسلة كونوا ربانيين: في الدقيقة 24 عندما كان يتحدث عن تأثره بكتابات الدعوة النجدية ، وخاصة كتاب "الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراف" للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ، وكتاب "سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراف" للشيخ حمد بن عتيق، واللذين صُنفا في تكفير علماء نجد لعساكر الدولة العثمانية ومن يتبع لها (دولة محمد علي باشا التي تتبع للدولة العثمانية) ، حيث كانوا يصفونهم في كتبهم بـ "عساكر القباب"، فقال المقدسي (فتأملت وقارنت مع واقعنا وقلت هذا هو واقعنا ما هو إلا شيء بسيط جداً أحتاج بعض أدوات العلم ، بعض مسائل العلم وتحتاج التبصّر والجرأة لسحب هذه الفتوى وتنزلها على حكومات هذا الزمان وعساكرها، ولن أتي بدع من القول إن فعلت ذلك)

قلت: سبحان الله! تكفير حكومات وعساكر لا يحتاج إلا إلى قليل من العلم والتبصر والجرأة!! أليس من صفات الخوارج: قلة العلم والجرأة على دين الله وادعاء البصيرة، إذا كان الكثير من علماء الدعوة النجدية المعاصرين -والذين هم من أتباع الشيخين مؤلفي الكتابين- لم يتجرؤوا على الخوض في مسائل شائكة كتلك، بل وحذروا المسلمين من الخوض فيه بلا علم، فإلى أي

درجة من الغلو والجرأة على دين الله وصل الشيخ المقدسي، ليخوض في باب حذر منه كبار العلماء.

يا عباد الله: هل هذا هو دين الله، هل هذا هو منهج أهل السنة والجماعة، هل قليل من العلم مع الجرأة هو حال الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشاهد الثاني:

قال المقدسي في رسالة للشيخ حمود الشيعي -رحمه الله- «ووالله لولا هذه الحال التي وصلت إليها أمتنا بتخاذل أولئك المنتسبين للعلم، وندرة العلماء الربانيين أمثالكم كما نحسبكم والله حسيبكم؛ لما جاز لأمثالي إلا أن يجلسوا في حلق العلم ويتعلموا، لا أن يعلموا ويتصدروا لمثل هذه المعوصات التي اضطررنا للخوض والكتابة فيها، والتي لا تصلح إلا للجهاذة والأسود من أهل العلم»

قلت: هل يبيح له تقاعس غيره أن يقول على الله بلا علم، ويتجراً على التكفير، فإذا كان أشهر المنظرين الجهاديين يعترف بأنه تجراً على التكفير بقليل من العلم، فماذا سيفعل أتباعه، وما الذي أوصل أتباعه إلى هذه الدرجة من الغلو والجرأة على دين الله إلا أقوال وأفعال أئمتهم المتبوعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشاهد الثالث:

قال عن سبب كتابته لكتابه الكواشف الجلية¹¹⁰: «وما دعانا والله إلى تصدّر مثل هذا المقام إلا إحجام الناس عنه وخلو الغابة من أسود تذود عن الحِمَى، حتّى وصلنا اليوم إلى حال انطلت فيه تلك الأوهام بل رسخت وللأسف الشديد في أذهان كثير من أهل الإسلام مما اضطر أمثالي إلى سدّ هذا الفراغ الذي تركته أسود العلم وحماة التّوحيد. فكم جمعتني مجالس مع رؤوس لدعوات وجماعات خضنا فيها حول كلّ حكومة وطاغوت فإذا ما تعرّض الحديث أو تطرّق إلى هذه الدّولة... فتلك عندهم عقبة كؤود... تحجم دونها خيولهم ومطاياهم وتتردّد وتضطرب حولها

¹¹⁰ الكواشف الجلية (ص/7-8)

سيوفهم ورماحهم ونبالهم... فلما رأى العبد الفقير إلى توفيق ربّه وتسديده هذه الحال من خلو السّاحة من الأسود والأعلام .بادر على ضعفه وقلة حيلته إلى المساهمة في إمطة اللّثام عن وجه هذه الدّولة الدّميم... وقال معتزاً بخالقه مستنصراً به متوكّلاً عليه: أنا لها... أنا لها. فأخرج من كنانته بعض نبال التّوحيد سدّدها في أكباد أهل الشّرك والتّنديد، سهاماً لا تنكسر ولا تحيد" ..»

قلت: نعم بهذا الأسلوب الساذج الطفولي يريد أن يقتحم باب تكفير المسلمين، يكفيه أن يقول أنا لها... أنا لها ، مع قلة العلم ، ثم يُخرج بعض نبال التوحيد، ليكفر دولة كان فيها كذا وكذا من العلماء المطّلعين على أحوال الدولة، وبعضهم ممن تسلّم مراكز مهمة تعطيهم قدراً كافياً لمعرفة واقع الأنظمة والمعاهدات وغيرها، ولم يُقدّموا على التكفير، ومن هؤلاء الذين كانوا في تلك الحقبة ولم يكفروا الدولة: محمد بن عبد اللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبد الله بن عبد العزيز العنقري ، والمفتي محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، والمفتي عبد العزيز بن باز، والمفتي عبد العزيز آل الشيخ، وبقية أعضاء هيئة كبار العلماء: عبد الرزاق عفيفي، ومحمد الأمين الشنقيطي، وعبد الله بن حميد، وصالح بن لحيدان، ومحمد بن صالح العثيمين، والدكتور بكر أبو زيد، وصالح آل الشيخ، ومحمد ناصر الدين الألباني وغيرهم كثيرون .

لكن المقدسي بقلة بضاعته وقلة علمه كان أفضل من هؤلاء ، واستطاع تكفير تلك الدولة التي أحجم هؤلاء الكبار عن فعلها!!.

بالطبع قد يعلم هؤلاء العلماء عن أخطاء كثيرة موجودة في الأنظمة والسياسة الداخلية والخارجة للدولة، فيصمتون ويحاولون الإصلاح الداخلي، دون الحديث عن تلك الأخطاء، ومن القواعد الشرعية: «أن عدم العلم بالشيء ليس علماً بالعدم»، بمعنى أن عدم علمنا بكونهم يحاولون الإصلاح لا يعني أنهم لا يصلحون، لكن من غير الممكن أن يكونوا قد رأوا كفراً بواحاً وسكتوا كل تلك الفترة .

الشاهد الرابع:

عند نصحه لأنصار التيار الجهادي في الثورات العربية قال¹¹¹: «وبلغني أن بعض الدعاة أصدرُوا فتاوى تحمل أحكاماً على حكومات أنتجتها هذه الثورات فليس هذا ما أعنيه وأقصده، إذ ليس من العسير على طالب العلم المبتدئ إن فهم أصول التوحيد أن يوصّف حال كل حكومة لا تحكم بشرع الله ولكن الحكمة والعلم والفهم والفقه يتمثل في معرفة الموقف المختار في التعامل مع هذه الحكومات التي أنتجتها هذه الثورات ومعرفة الاستراتيجية المناسبة في التعاطي مع هذه الثورات وإستغلالها لصالح دعوة التوحيد ومعرفة الأنفع للدعوة والأمة في هذه المرحلة»

قلت: الله أكبر، "كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً"، لقد فتح المقدسي باب التكفير على مصراعيه، فهو يوجه أتباعه في الثورات العربية!! ويُسهّل عليهم مهمتهم التكفيرية فيقول بأن: أي طالب علم مبتدئ!! يكفي أن يفهم أصول التوحيد التي علمهم إياها المقدسي، ثم يستطيع بعدها أن يوزّع صكوك الكفر والإسلام على من شاء من الحكومات!! التي لا تحكم بالشرع، وإن هذا المبتدئ لا يحتاج إلى فقه أو علم بالشرع، فهو يستطيع أن يميّز الشرع بدون معرفته.

فيا عباد الله: أي غلّوّ هذا وأي استخفاف بعقول المسلمين، يا أمة الإسلام كيف يستطيع شخص لا يميز الشرع من غيره، أن يوصّف حال نفسه فضلاً عن توصيف حال حكومة ودولة، وهو لا يعرف إلا أصول التوحيد التي علمه إياها إمامه المتبوع، ولا يعلم هل قطرة البول تُفسد صلاته أم لا.

ولذلك وجدنا في الثورات العربية الكثير من المتعلمين المنتطعين أتباع كل ناعق مُدّعي معرفة أصول التوحيد والذين يكفرون هذا الفصيل وتلك الحكومة، فهذا الفصيل مصادم للشرع، وتلك الحكومة لا تحكم بالشرع، وهذا المنتطع يغرق في شبر ماء عندما يتعلق الأمر بتفاصيل الشريعة، ويسمّي كبار العلماء بعلماء الحيض والنفاس، استهزاءً واستهتاراً بالأحكام الشرعية كالحيض والنفاس.

¹¹¹ مقالة بعنوان "من أبي محمد المقدسي إلى إخوانه الموحدين" ص 5

والغريب هو التناقض العجيب في أقوال المقدسي: فعندما يتحدث عن الواقع ويفتي فيه - هو وأتباعه - يجعل مسائل التكفير بسيطة وسهلة ويستطيعها المبتدئ وقليل العلم ويصل بسبب ذلك لنتائج خطيرة من الغلو في التكفير، بينما تجده في وقت التنظير، ينصحهم بطلب العلم وضبط المسائل، كما يقول في الرسالة الثلاثينية.

سبحان الله، أليس هو من كَفَّر الحكومات بقليل من العلم، أليس هو من أجاز للمبتدئين من أنصاره في الثورات العربية أن يكفّروا الحكومات التي لا تحكم بالشرع -وليت شعري كيف سيعرفون الشرع بدون علم شرعي-.

فمن أي غلو في التكفير يُحذّر وهو غارق في الغلو إلى أذنيه.

أم أنه حلال له حرام على غيره؟!

أم أنه يترك خطّ رجعة لمُحاجة ناقيه: أي كلما حاول شخص انتقاده يردّ عليه المقدسي بأن عليكم الجمع بين كتاباتي وارجعوا إلى الرسالة الثلاثينية.

أم أن الغلو له مقاساتٍ محددة لا يعلمها إلا هو؟!

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشاهد الخامس:

اشتراط المقدسي أن يكون من يتصدر للتكفير له أهلية في معرفة طرق الاستدلال وتمييز المكفّرات والنظر في موانعها وشروطها، ثم عرّف الأهلية المطلوبة بقوله¹¹²: « ليس مرادنا من الأهلية هنا ، أن يبلغ المرء مرتبة الإمام أحمد أو نحوه من الأئمة المجتهدين ، ولا ما يهرف به بعض مرجئة العصر من تعقيدات وشروط ما أنزل الله بها من سلطان كادوا أن يلغوا بها حكم التكفير كلية ، وعسّروا بل منعوا من تكفير الكفار المحاربين المجاهدين المصرحين بالكفر البواح.. وإنما مقصودنا مراعاة ما تقدم من شروط وموانع التكفير.. والحذر من أمثال هذه الأخطاء..»

قلت: التكفير الذي تُستحل به الحرمات والدماء هو عند المقدسي معادلة رياضية سهلة، فاحفظ القواعد ثم طبق، إذ يكفي للتكفير أن يُراعي الشخص القواعد التي قررها المقدسي من شروط التكفير وموانعه، دون أن يصل إلى رتبة الاجتهاد، والله المستعان.

إذن قارن كلام المقدسي مع كلام كبار العلماء:

قال القراني¹¹³: « فَعَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَفْرِي كُتُبَ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُكْفَرُ بِهَا الْمُتَفَقُّ عَلَيْهِهَا وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا فَإِذَا كَمَلَ اسْتِفْرَاؤُهُ نَظَرَ إِلَى أَقْرَبِهَا إِلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِالنَّظَرِ السَّيِّدِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الْفُقَهَاءِ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ فِي مَسَائِلِ التَّكْفِيرِ. »

وعلق ابن الشاط على كلام القراني بقوله: « إِنْ أَرَادَ بِالْفُقَهَاءِ مَنْ حَصَلَ رُتْبَةُ الْاجْتِهَادِ فَكُلُّهُمْ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ فِي مَسَائِلِ التَّكْفِيرِ وَفِي غَيْرِهَا عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ أَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يَتَبَعَضُ وَلَا تَصِحُّ لَهُ رُتْبَةٌ حَتَّى يُحْصَلَ جَمِيعُ الْعُلُومِ الْمُشْتَرَطَةِ فِي الْاجْتِهَادِ عَلَى الْكَمَالِ وَإِنْ أَرَادَ مَنْ لَمْ يُحْصَلْ رُتْبَةُ الْاجْتِهَادِ مِمَّنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَقِيهِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ أَوْ الْمَجَازِ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِمْ. »

قال القرطبي¹¹⁴: « باب التكفير باب خطير، أقدم عليه [كثير] من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلموا، ولا نعدل بالسلامة شيئاً »

قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في رده على من خاض في قضايا التكفير بدون أهلية¹¹⁵: « وخضتم في مسائل من هذا الباب، كالكلام في الموالاة والمعاداة، والمصالحة والمكاتبات، وبذل الأموال والهدايا، ونحو ذلك من مقالة أهل الشرك بالله والضلالات، والحكم بغير ما أنزل الله عند البوادي، ونحوهم من الجفأة، لا يتكلم فيها إلا العلماء من ذوي الألباب، ومن رزق الفهم عن الله، وأوتي الحكمة وفصل الخطاب. »

والكلام في هذا يتوقف على معرفة ما قدمناه، ومعرفة أصول عامة كلية، لا يجوز الكلام في هذا الباب، وفي غيره، لمن جهلها، وأعرض عنها وعن تفاصيلها»

¹¹³ الفروق للقراني 124/1

¹¹⁴ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 81/9

¹¹⁵ الدرر السنية في الأجوبة النجدية 469/1

قلت: لقد نقل المقدسي هذا القول للشيخ عبداللطيف في كتابه الثلاثينية ص 230، فهل وصل المقدسي وصبيته لربع مرتبة الاجتهاد، حتى يخوضوا في تكفير الدول والحكومات والمسلمين. ونحن نذكر كلام أئمة الدعوة النجدية لإلزام المقدسي بها، وإلا فإننا لا نحتاج لأقوالهم لكثرة ما لدينا من أقوال أهل العلم الآخرين.

وقال عبدالله أبا بطين¹¹⁶: « وأيضاً: فما تنازع العلماء في كونه كفراً، فالاحتياط للدين التوقف وعدم الإقدام، ما لم يكن في المسألة نص صريح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم. وقد استزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة، فقصر بطائفة فحكموا بإسلام من دلت نصوص الكتاب والسنة والإجماع على كفره، وتعدى بآخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الإجماع بأنه مسلم.

ومن العجب: أن أحد هؤلاء لو سئل عن مسألة في الطهارة، أو البيع ونحوهما، لم يفت بمجرد فهمه واستحسان عقله، بل يبحث عن كلام العلماء، ويفتي بما قالوه؛ فكيف يعتمد في هذا الأمر العظيم، الذي هو أعظم أمور الدين وأشد خطراً، على مجرد فهمه واستحسانه؟ فيا مصيبة الإسلام من هاتين الطائفتين ومحتته من تينك البليتتين!!»

قلت: فكلام العلماء كلهم يتفق على ما دلّ عليه قوله تعالى: { وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا } [النساء: 83]

لكن إذا نظرنا للواقع نرى أشخاصاً لا يفقهون بمسائل الطهارة والبيع بل والصلاة التي يفعلونها كل يوم خمس مرات، ثم يتحدثون يكفرون الدولة الفلانية، والجماعة الفلانية، **ويقومون عليهم الحجة الفضائية (عن طريق فضاء الانترنت) ، فيا مصيبة الإسلام بمثل هؤلاء.**

يريد منهم المقدسي أن يتعلموا الشروط والموانع، ويتعلموا الأخطاء التي ذكرها في كتابه حتى لا يقعوا بها، ثم ليفتوا كما يشاؤون في تكفير عباد الله الموحدين المسلمين، فهذا مشرك وهذا كافر وهذا زنديق وهذا منافق، وحسبي الله ونعم الوكيل.

الشاهد السادس:

عند دراسة المقدسي لدستور الكويت قال¹¹⁷: « وكل مسلم في أي دولة أخرى؛ يستطيع أن ينزل كلامنا هذا كله على قوانين بلده، بمجرد أن يبدل أرقام المواد التي أشرنا إليها هنا بأرقام مواد وقوانين بلده. »

قلت: فتأملوا هذا التهور وترك المجال مفتوحاً لكل أحد ليكفر كما يشاء بتشابه المواد فقط، أي بالشبهات والاحتمالات بل بأقل من ذلك والله المستعان.

قد ينفع كتابه في الاستفادة منه لدراسة القوانين الأخرى — لو تنزلنا وافترضنا أن كتابه صحيح — ، أما أن تأخذه وتكفر بحكومات أخرى لتشابه الألفاظ، فسبحان الله هذا بهتان عظيم.

الشاهد السابع:

في رد المقدسي على الشيخ الألباني، قال وهو يتحدث عن تكفير طواغيت الحكم¹¹⁸: « فإنَّ الموحِّد إذا عرف توحيدَه حق المعرفة، ونظر إلى واقع المشركين اليوم، بعين البصيرة لم يتضرَّر بشبهات أهل أهل التجهم والإرجاء.

بل إنَّه إنَّ عرف ذلك وتبصَّر به لم يصمد أمامه في المحاجة أهل التجهم والإرجاء مقلدَةً وشيوخاً. ولو كان عامياً..»

قلت: يكفيننا ما قلناه فيما سبق ولا حول ولا قوة إلا بالله.

¹¹⁷ كشف النقاب عن شريعة الغاب 24

¹¹⁸ تبصير العقلاء 97

الدليل الثالث عشر: شرعنة أفعال التيار الجهادي الضالة:

من كتابات المقدسي المؤسسة لغلو التيار الجهادي: مقالة (الكلاب تنبح والقافلة تسير) : تلك المقالة تؤصل لمبدأ مهم من مبادئ التيار الجهادي وهي: (لا حاجة للمجاهدين لمن يفتي لهم من خارج صقهم) وهي القاعدة الشهيرة عند أهل الغلو (لا يفتي قاعدٌ لمجاهد)، فلا مجال عنده لمن يفتي خارج منهجه ومنهج تياره وعلى الشباب البقاء متفوقين تحت أشخاص يعتبرونهم علماء.

قال ص1 (فالمجاهد ومشايخه الربانيين المجاهدين هم الذين يقدرّون المصلحة في جهادهم والفائدة والثمرة في اختيار أهدافهم، وهم ليسوا بحاجة إلى فقه القاعدين المهترئ ولا إلى تنظيرات الخوالب المنسحقة تحت أقدام الأنظمة وأسيادها الغربيين والأمريكان)

لكن المقالة تُعتبر تأصيلاً لأقذر أفعال التيار الجهادي الضالة من تفجير وسفك للدماء، ولفتح المجال لقليلي العلم للتكلم.

وفيها قام المقدسي بتبرير أعمال العنف التي يقوم بها التيار بأسلوب عاطفي بعيد عن التأصيل العلمي:

- فإن قُتل نساء وأطفال في عملياتهم فهذا تبئيت وليس أسوأ من قتل الحكومات لنساء وأطفال المجاهدين.
- وإن جَلَبَت عملياتهم الدمار وحقن الأعداء فهذا كان موجوداً سابقاً وسببه الحكومات بل والأعداء لا يحتاجون لمبررات.
- وإن سببت عملياتهم تضيقاً على الدعوة في بعض الدول عند الإسلاميين فهذا مانسعى إليه وهو فضح كل خبيث متاجر بالدين.
- وإن كانت عملياتهم قد استغلت للضغط على الأنظمة العربية كالسعودية لإدخال الإصلاحات والرضوخ للغرب فهذا مانسعى إليه وهو فضح الأنظمة العميلة.

- وإن سببت عملياتهم الأذى للمسلمين في الغرب ، فأنعم بذلك وأكرم وإنه لواجب من واجبات الإسلام وعراه الوثقى أن نقطع وشائج المودة بين المسلمين وأعدائهم.
 - وطرّد المحجّبات من مدارسهم الحكومية خير عظيم يطهّرن من رجس إختلاطهم وثقافتهم الفاسدة ومناهجهم النجسة.
- أيها الأخوة هذه مقالته اقرؤوها كلها وهي 10 صفحات فقط، فالمقدسي يؤصل لفكر التيار الجهادي ، ويضع بأيدي الصبية من أتباعه مصير الأمة والجدال بلا علم.
- فلا تعجبوا عندما يُشرعُ المقدسي ما يفعله أتباعه من قتلٍ وسفكٍ للدماء المعصومة في سوريا تارة بحجة الإفساد، وتارة بحجة الردة، وتارة بحجة العمالة.**

الدليل الرابع عشر: غلو المقدسي في معاداة المسلمين

إن أخطر ما في كلام المقدسي عن المعادة أنه عندما يتكلم عن معاداة المشركين، فإنه لا يقصد فقط الكفار الأصليين، بل يشمل معهم المسلمين الذين وقعوا في الشرك؛ ونقصد هنا الشرك بحسب تعريف المقدسي له؛ أي أنه أدخل في الموالاة والمعادة جميع المسلمين الذين حكم عليهم هو بالشرك وأخرجهم من الدين، أو لم يُدخلهم في الدين أساساً.

فهو بذلك يلغي أي شيء من موالاة المسلمين، ولكم بعدها أن تتصوروا ما سيحصل.

وإن أوضح تعريف وجدناه عند المقدسي للتولي المكفر هو قوله¹¹⁹: «فالتولي المكفر: هو نصرة الكفار ومظاهرتهم على الموحدين باللسان أو بالسنان، أو تولي كفرهم وشركهم وإعانتهم عليه.. وقد قال تعالى فيه: ((ومن يتولهم منهم فإنه منهم)).»

فما المقصود بالشرك في قوله: "فالتولي المكفر: هو نصرة الكفار ومظاهرتهم على الموحدين باللسان أو بالسنان، أو تولي كفرهم وشركهم وإعانتهم عليه"

وما المقصود بالكفار، وما المقصود بالموحدين.

هذه كلها مسائل جعلها المقدسي مسائل عامة يسهل الحديث عنها. ونحن لا ننكر أن الأئمة قد صدر منهم كثير من الأحكام في مسائل الأعيان لكنها بالتأكيد ليست من جنس ما يقصده المقدسي.

ولتوضيح ذلك نقول:

أولاً الكفر والشرك المقصود في تعريف المقدسي للتولي هو المسائل التي حكم عليها المقدسي بأنها كفر من التشريعات المعاهدات وغيرها، قال المقدسي¹²⁰: «وأنصار القانون قد أظهروا تولي الشرك - القانون وأهلّه - وظاهروهم على الموحدين، وهذا ناقض ظاهر من نواقض الإسلام»

¹¹⁹ الرسالة الثلاثينية 279، الرسالة الثلاثينية 242، تبصير العقلاء 112

¹²⁰ كشف شبهات المجادلين ص 30

وبما أن أطروحات المقدسي تركز بشكل مباشر على الحكم بغير ما أنزل الله والمعاهدات، وبما أن الموالاة والمعاداة تأتي بعد حكمه على الشخص بالفسق أو الكفر أو البدعة، لذا فإن أخطائه النظرية في التشريع والمعاهدات وغيرها -والتي ذكرناها سابقاً-، انعكست بشكل مباشرة على الفعل وهو معاداة فئات من المسلمين لأنه حكم على أصحابها بالكفر، والمطالبة بجهادهم والخروج على حكامهم وغير ذلك من فروع المعاداة.

أي أن المعاداة عنده انتقلت من كونها معاداةً لمسلمين فاسقين أو منحرفين مع وجود الموالاة لهم، إلى كونها معاداة لكافرين لا موالاة لهم. فالحكم على الشخص بالكفر ليس بالمسألة الهينة، وقد تبين لنا سابقاً غلوّ المقدسي في التكفير.

فعندما يدّعي المقدسي بأن "القانون العربي الجنائي الموحد" كفرٌ بواحٍ، وبأن واضعه كافرٌ مشرّكٌ، فالنتيجة الطبيعية هي بغضه قلبياً، ثم إظهار المعاداة على اللسان والجوارح، ومن فروع المعاداة القتال، فإذا كان حاكماً فيجب عند المقدسي الخروج عليه لإتمام ملة إبراهيم التي ضيعها هؤلاء الحكام.

بينما الحقيقة أن هذا القانون خاضع للشريعة من أساسه، لكنّ فيه بعض المخالفات الشرعية التي لا تصل للكفر.

وعندما يؤلف المقدسي كتاباً كاملاً كالكوشاف الجلية ليثبت كفر دولة تُعلن صراحة خضوعها للشريعة، فيجلب الكثير من القوانين ويفتش في مواد أنظمة تلك الدولة، فيخرج بنتيجة عرجاء بناءً على فكره المتشبع بالغلو والانحراف عن منهج أهل السنة، فتتفاجأ بتكفير تلك الدولة بأنظمة غير موجودة، وبموادٍ غير موجودة، وبمواد متشابهة لم يجمع بينها وبين غيرها من المواد.

ثم يسخر كل ما كتبه عن ذلك الغلو في كتابه الكواشف الجلية ليدعو المسلمين إلى تحقيق ملة إبراهيم بمعاداة تلك الدولة والخروج على حكامها وإن أدى ذلك إلى سفك الدماء، فالمهم أن نحقق ملة إبراهيم.

عندما يقوم المقدسي بتلك الأفعال، ويصدر منه ذلك الغلو، فهل هو يُحقق ملة ابراهيم الخليل؟ أم ملة المقدسي المليئة بالغلو؟

بالتأكيد إن تلك الملة هي ملة غلاة التكفير، والله ورسوله ابراهيم الخليل ورسوله محمد صلى الله عليهما وسلم بريؤون من تلك الملة.

ولذا فإن أهم أمر في هذا البحث أن تفهم الصلة بين الموالاة والمعاداة، وبين ما ذكرناه عن غلو المقدسي سابقاً، عندها سيدرك القارئ مواطن الغلو عند المقدسي في الولاء والبراء.

ثانياً الكفار المقصودون في تعريف المقدسي للتولي:

إذا كان الكفر عند المقدسي ليس كفرّاً على الحقيقة، إذن فلا بد وأن المقصودين في تعريفه بالتولي ليسوا كفاراً، فالمقدسي يقصد بالكفار جميع المسلمين الذين كفرهم المقدسي من الحكام وغيرهم، بالإضافة إلى الكفار الأصليين.

وهذه بحد ذاتها مسألة خطيرة، فإنه يطلب من أتباعه تكفير المسلمين الذين ينصرون من كفرهم المقدسي.

قال المقدسي¹²¹: «فهذا كله وإن كان فيه من الباطل والمعاصي ما فيه، إلا أنه لا دخل له بالتشريع الطاغوتي الكفري الذي يكفر واضعه وناصره ومتوليّه والمتحاكم إليه مختاراً...»

إذن فكل من وضع القانون العربي الموحد أو نصره أو تولاه أو تحاكم إليه، فهو داخل في جملة الكفار الذين يطلب المقدسي معاداتهم، ويكفر كل من تعاون معهم على الموحدين، وأيضاً يدخل في جملة الكفار كل من وضع أنظمة السعودية التي جعلها المقدسي كفرّاً كنظام الجيش ونظام العمل وغيره مما ثبت لدينا غلو المقدسي فيه.

ومن أهم هؤلاء المشركين!! هم الحكام، فمن المعلوم أن المقدسي يكفر الحكومات كلها بلا استثناء، ويكفر أعيان الحكومة بلا استثناء، وخاصة الرؤساء والملوك، لكن المشكلة الأخرى

أنه يُكفر من تعاون مع هذه الحكومات لكونه يتعاون مع الكفار المرتدين -الذين حكم عليهم المقدسي بالكفر-.

ثم يستدل المقدسي بكلام العلماء فيمن تولى الكفار وناصرهم على المسلمين، وينزله على واقع الحكومات لأنها لم تتبرأ من الطاغوت وتولته، وهذا مسلك معلوم فسادته عند أهل العلم.

كما قال المقدسي¹²²: « كفر طواغيت الحكام في هذا الزمان ، فإنه كفر مغلظ زائد ، لأنهم قد جمعوا أسباباً عديدة للكفر فخرجوا من الدين من أبواب شتى »

وتولي اليهود والنصارى ومظاهرة إخوانهم المرتدين من طواغيت الدول المختلفة على المجاهدين الموحدين ،»

ثالثاً الموحدون المقصودون في تعريف المقدسي للتولي:

الموحد في عرف المقدسي هو من كان على دعوته، وهذا أمر معروف مشهور عنه، فهل معاونة الحكام على أتباع المقدسي كفر؟!.

ماذا لو كان الحكام يعتقدون بأن هؤلاء الموحدين خوارج أو كفار مرتدون، فهل سيبقى الحكم نفسه.

إذن على افتراض أن هؤلاء الموحدين هم خلاصة الناس -كما يصفهم المقدسي- فقد يُعذر بالتأويل من عاون الكفار الأصليين عليهم، وليس فقط عاون المرتدين!!.

وهذا أمر مشهور عند ابن تيمية في أقواله عن الرافضة حيث أنه لم يكفر الأعيان مع أنه ذكر أن من أهم سمات الرافضة هي معاونتهم للكفار على المسلمين، وذلك لأنهم يرونهم كفاراً مرتدين.

بل إن المقدسي ذاته لم يكفر داعش مع أن موالاتها ومظاهرتها للكفار والرافضة على أهل السنة في سوريا أوضح من الشمس في رابعة النهار.

ومن الامثلة على ما ذكرناه في هذا الدليل:

الشاهد الأول:

في كتابه الكواشف الجليلة أثبت كفر السعودية بسبب علاقاتها مع الدول العربية!!¹²³ ، كانضمامها وتأسيسها لمجلس التعاون الخليجي ، فما هو سبب التكفير؟! السبب هو تعاونهم ونصرتهم للدول التي يكفرها المقدسي ، وبسبب وضعهم قوانين عربية موحدة فيما بينهم —مع أنهم لم يذكروا شيئاً عن تفاصيلها— ، وبسبب قولهم أنهم سيتعاونون في "الشؤون القانونية والتشريعية".

الشاهد الثاني:

علق المقدسي على ديباجة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون¹²⁴ والتي نصها : (ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي..)

فقال المقدسي (تأمل!! هذا هو التوحيد الحقيقي الذي تسعى إليه السعودية، توحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية وغيرها... أي توحيد الشرك وأهله وتجميعهم ومناصرتهم... وليس توحيد الرسل والأنبياء!!)

قلت: بل تأمل أخي هذا الغلو، وكيف يكفر بالاحتمالات والشبهات، كما فعل في تكفيره بالقانون الجنائي الموحد.

الشاهد الثالث:

¹²³ الكواشف الجليلة 126 ، 127

¹²⁴ الكواشف الجليلة ص130

وانظر أيضا فصل (السعودية واتفاقيات النصرة (بالنفس والمال) العربية)¹²⁵ ، وحديثه عن الاتفاقيات التي تمت بين الدول، وكيف يكفر بالمتشابه والمحتمل، بل بلا مكفر ، على غرار ما ذكرناه من تكفيره بالقوانين السعودية. **فهو دائماً يلزم مخالفه بما يعتقدده هو** —أي بما يعتقدده المقدسي—، ويكفر بحسب ما يعتقدده.

فالاتفاقيات مع الدول العربية هي من التولي المكفر!!، والتعاون الأمني بينها من مظاهرة الكفار على المسلمين!!، والتعاون في توحيد الأنظمة تشريع مكفر!!، وهكذا، فيخلط بين التولي والموالة وبين التشريع وغيره، وبين الكافر الأصلي وغيره ويكفر مخالفه لأنه تعاون مع من يراه المقدسي كافراً.

مع أن للعلماء أقوالاً واختلافاً في حكم أنواع كثيرة من المعاهدات كمعاهدات حسن الجوار والتعاون الأمني والعسكري والسياسي وتسليم المطلوبين وغير ذلك. لكن المقدسي يجعله قولاً واحداً ولا يأبه بالأقوال الأخرى ثم يكفر بناءً على ما يعتقدده.

الشاهد الرابع:

قال المقدسي¹²⁶: (فماذا يقول مشايخ التوحيد!! وعلماء الشريعة!! في هذا كله... ما حكم من تولّى ملك المغرب الكافر المشرك المعلن بتطبيق القوانين الوضعية الطّاعن صراحة في الإسلام وشرائع الإسلام وما حكم مظاهرته ونصرته ومعاونته على الموحّدين والدّعاة المخلصين. (...)

قلت: فتأمل كيف يُكفر المقدسي خصمه بما يعتقدده هو ، بينما عند داعش التي ظهر منها كذ وكذا من موالة نظام الأسد فأفعالها جائزة أو محرمة في أسوأ الأحوال. مع أنها تعتقد كفر الأسد.

الشاهد الخامس:

¹²⁵ الكواشف الجلية 144

¹²⁶ الكواشف الجلية 152

بل وصل به الأمر للتكفير بعقد المؤتمرات والمنظمات الإسلامية كمؤتمرات القمة الإسلامية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لأن فيهما تعاوناً وتضامناً مع المشركين - يقصد رؤساء الدول ووزرائهم - ، فتأمل كيف يُكفر ويُلزم الناس بتكفير من كَفَره، وإلا فهم كفار مثلهم إذا تعاونوا معهم ، انظر ص161 من الكواشف الجليلة، فقد ذكر من الأمور المكفرة للسعودية: عقد مؤتمر القمة الإسلامية ، ولم يذكر سبب التكفير إلا أنه ذكر قوله تعالى: إنما المشركون نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا» لأن الاجتماع كان في مكة.

وفي ص162 انتقد منظمة المؤتمر الإسلامي لكون ميثاقها يحتوي على البنود التالية: (1- المساواة التامة بين الدول الأعضاء. 2- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. 3- احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو).

إذن فنحن لسنا أمام مسائل نظرية نختلف فيها مع المقدسي، بل نحن أمام غلو فاضح فاحش يطلب من المسلمين التكفير والقتال للمسلمين بالظنون والأوهام ولا حول ولا قوة إلا بالله. فإذا تعاون المسلمون مع هؤلاء الذين كفرهم المقدسي فسينطبق عليهم الناقض الثامن من نواقض الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو مظاهر الكفار على المسلمين.

الدليل الخامس عشر: غلوه في فهم قصة الصحابي حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه

اختار المقدسي في قصة حاطب بن أبي بلتعة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اطلع على سريرة الصحابي حاطب وعلم أنه لم يفعل فعلته كفرةً بالله، وأن هذا ليس لنا إليه سبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد تكلم المقدسي عن هذه المسألة في عدة مواضع من كتبه وأولها كتاب ملة إبراهيم ص61 ، ثم كتب مقالة خاصة عن تلك القصة بعنوان (الشهاب الثاقب فيمن افترى على الصحابي حاطب) ولكنه لم يذكر قول ابن تيمية في قصة حاطب ولا قول الشافعي بل استدل بما يريده من الأقوال التي تؤيد ما ذهب إليه.

وقد علّل عدم معاقبة الرسول صلى الله عليه وسلم لحاطب بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد اطلع بالوحي على سرية حاطب فعذره بأنه لم يرد الكفر، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابه "قد صدقكم".

ونحن نقول بأن هذه المسألة -أعني هل فعل حاطب رضي الله عنه يُعدُّ كفراً أم لا؟- من مسائل الاجتهاد التي يسوغ فيها الخلاف، وأصل منشأ الخلاف هو: هل الموالاة الكبرى بجميع صورها تُعدُّ كفراً أم أنّ منها ما هو كفر ومنها ما دون ذلك؟ وهل هناك فرق بين الموالاة والتولي؟ وهل قوله تعالى {ومن يتولهم منكم فإنه منهم} أي كافر مثلهم، أم هو كقوله صلى الله عليه وسلم ((من تشبه بقوم فهو منهم)) ومعلوم أن ليس كلُّ تشبه بالكفار يعدُّ كفراً.

فإذا علمت ذلك تبين لك خطأ من يجعل هذه المسألة من مسائل العقيدة ويبدّع من لم يقل بقوله، فإما جعله مرجئاً أو خارجياً، وهذا مما ابتليت به الأمة في الآونة الأخيرة.

والمقدسي لم يقل بالخلاف في المسألة بل دافع بشدة عن قوله ولم يذكر أقوال المخالفين له ممن يعتبرهم شيوخه!! فهو ينقل الأقوال التي توافقه من أقوال أهل العلم ولا ينقل أقوالهم التي لا توافقه، وخاصة كلام ابن تيمية.

ثم إنه يستدل بكلام ابن تيمية في المسائل التي يريدّها ويعرض عن قول ابن تيمية الذي يمس أصل المسألة، وهذا من فعل أهل الأهواء¹²⁷.

فاعلم أنّ هناك من العلماء من عدّ ما بدر من حاطب -رضي الله عنه- من الموالاة الخاصة غير المكفّرة، ومن هؤلاء: شيخ الإسلام ابن تيمية وقد تكلم عن القصة في أكثر من موضع:

الموضع الأول: تواتر قصة حاطب ودلالاتها عند السلف :

حيث قال¹²⁸: «وَقَدْ تَحْصُلُ لِلرَّجُلِ مُوَادَّتُهُمْ لِرَحِمٍ أَوْ حَاجَةٍ فَتَكُونُ ذَنْبًا يَنْقُصُ بِهِ إِيْمَانُهُ وَلَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا كَمَا حَصَلَ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِبَعْضِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ } .»

الموضع الثاني: الموالاة للكفار إذا كانت لرحم أو حاجة لم تكن كفراً مخرجاً من الملة :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعدما ذكر حديث حاطب وقصته¹²⁹: «وَكَانَ حَاطِبٌ مُسِيئًا إِلَى مَمَالِكِهِ، وَكَانَ ذَنْبُهُ فِي مُكَاتَبَةِ الْمُشْرِكِينَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابِهِ أَعْظَمَ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي تُضَافُ إِلَى هَؤُلَاءِ، وَمَعَ هَذَا فَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ قَتْلِهِ، وَكَذَّبَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ، لِأَنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ، وَأُخْبِرَ بِمَغْفَرَةِ اللَّهِ لِأَهْلِ بَدْرٍ. وَمَعَ هَذَا فَقَدْ قَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَسَمَّاهُ مُنَافِقًا، وَاسْتَحَلَّ قَتْلَهُ، وَلَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي إِيْمَانٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا فِي كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.»

الموضع الثالث: تجسس حاطب رضي الله عنه يعتبر معصية صدرت عن عجلة لا عن شك في الدين

قال ابن تيمية¹³⁰: «فَهَذِهِ أُمُورٌ صَدَرَتْ عَنْ شَهْوَةٍ وَعَجَلَةٍ لَا عَنْ شَكٍّ فِي الدِّينِ كَمَا صَدَرَ عَنْ حَاطِبِ التَّجَسُّسِ لِقَرِيشٍ مَعَ أَنَّهَا ذُنُوبٌ وَمَعَاصٍ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ يَتُوبَ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ عَصِيَانِ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.»

الموضع الرابع: غفران الله عز وجل لذنوب أهل بدر والحديبية تمنع معاقبتهم على تلك الذنوب.

¹²⁸ مجموع الفتاوى 523/7

¹²⁹ منهاج السنة 332/4

¹³⁰ الصارم المسلول 197

قال ابن تيمية بعد أن نقل قصة حاطب وقول عمر رضي الله عنهما¹³¹: « وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِهَؤُلَاءِ السَّابِقِينَ - كَأَهْلِ بَدْرٍ وَالْحُدَيْيَةِ - مِنَ الذُّنُوبِ الْعَظِيمَةِ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ وَجَهَادِهِمْ؛ مَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَاقِبَهُمْ بِهَا كَمَا لَمْ تَحِبْ مُعَاقِبَةُ حَاطِبٍ مِمَّا كَانَ مِنْهُ. »

وقال ابن تيمية¹³²: « فَهَذِهِ السَّيِّئَةُ الْعَظِيمَةُ غَفَرَهَا اللَّهُ لَهُ بِشُهُودِ بَدْرٍ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَةَ الْعَظِيمَةَ يَغْفِرُ اللَّهُ بِهَا السَّيِّئَةَ الْعَظِيمَةَ، »

الموضع الخامس جواب ابن تيمية عن قول عمر لحاطب رضي الله عنهما:

قال ابن تيمية¹³³: « وَهَذَا حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِأَخْبَارِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَ الْفَتْحِ، وَقَدْ أَحْبَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِشُهُودِهِ بَدْرًا وَالْحُدَيْيَةَ، وَقَالَ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ: " مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ »

فقول النبي "وما يدريك" هو جواب لقول عمر رضي الله عنه: "إنه منافق" ، أي أن النبي لم يقر عمر رضي الله عنه على قوله، بل اعترض عليه.

قال ابن تيمية¹³⁴: « كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ: " مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا وَلَا رَغْبَةً عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ " فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ " فَقَالَ عُمَرُ: " دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ " فَقَالَ: " إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ " فَبَيْنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِيْمَانِهِ وَأَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ مَا يَغْفِرُ لَهُ بِهِ الذُّنُوبَ فَعَلِمَ أَنَّ دَمَهُ مَعْصُومٌ وَهَذَا عِلَلٌ بِمُفْسَدَةِ زَالَتْ. »

¹³¹ مجموع الفتاوى 460/4

¹³² مجموع الفتاوى 68/35

¹³³ منهاج السنة 271/6

¹³⁴ الصارم المسلول 178

الموضع السادس: اعتقاد نفاق الجاسوس مطلقاً خطأ ، وهو خطأ مغفور له إذا صدر عن مجتهد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية¹³⁵: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعملية»

ثم ذكر ابن تيمية أمثلة على ذلك إلى أن قال « أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَنْ جَسَّ لِلْعَدُوِّ وَأَعْلَمَهُمْ بِغَزْوِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ مُنَافِقٌ: كَمَا اعْتَقَدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ حَاطِبٍ وَقَالَ: دَعْنِي أَضْرِبْ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. »

الخلاصة: من كلام ابن تيمية

1. قصة حاطب رضي الله عنه في مكاتبتة للكفار متواترة مقطوع بصحتها.
2. أظهر دلالاتها عند السلف أن السابقين مغفورة لهم سيئاتهم بسابق حسناتهم ولو لم يحدثوا توبة
3. موالاة المشركين إذا كانت من أجل الدنيا فليست بكفر.
4. عمر رضي الله عنه استحل قتل حاطب رضي الله عنه وتأول في اتهامه بالنفاق ولكن خطاه مغفور له لأنه بتأويل واجتهاد.
5. ما صدر عن حاطب رضي الله عنه هو معصية وكبيرة وليس بكفر مخرج من الملة لأن الكفر لا تكفره حسنة بدر.
6. حاطب رضي الله عنه باق على إيمانه وهو معصوم الدم لأن ما صدر عنه هو كبيرة من كبائر الذنوب لا كفر أكبر.
7. رد النبي صلى الله عليه وسلم على عمر رضي الله عنه في قوله عن حاطب رضي الله عنه : ((إنه منافق)) رداً بيناً واضحاً بل وزيادة.

8. لم يختلف الأئمة الأربعة في كون الجاسوس المسلم الذي يجس للعدو مسلماً في الأصل ولكن اختلفوا في قتله والجمهور على تحريم قتله.
9. علل النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتل حاطب رضي الله عنه بشهوده بديراً فأخذ بعض أهل العلم من ذلك جواز قتل جاسوس ليست له تلك المنقبة.
- وممن قال بقول ابن تيمية الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ كما في ((عيون الرسائل والأجوبة على المسائل)) (179/1).

الدليل السادس عشر الغلو مع العلماء المخالفين له

يتبع المقدسي أسلوباً قذراً مع العلماء المخالفين له، وتحديدًا مع كبار العلماء الأئمة المجتهدين المتبوعين، وهذا أمر مشهور معلوم عن المقدسي، وهو بذلك سائرٌ على نهج سلفه الخارجي ذو الخوصرة، والمنافق ابن سبأ.

فالعلماء هم ورثة الأنبياء، ومنزلة العالم في الإسلام منزلةٌ عالية؛ قال - تعالى -: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11]. وقال - سبحانه -: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]

ويقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ليس منا من لم يجلّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»؛ رواه أحمد والحاكم، "صحيح الجامع الصغير" 5443.

وإن من صفات الخوارج والمنافقين الطعن في العلماء، فهذا إمام الخوارج وقودتهم ذو الخوصرة التميمي -عليه من الله ما يستحق - قد أنكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم القسمة ، وقال له: إعدل فإنك لم تعدل ... فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: ويحك إذا أنا لم أعدل فمن يعدل ؟ .

وقال عليه الصلاة والسلام ذاماً له ولأتباعه : (يخرج من ضئضى هذا -أي من أمثاله وعلى منواله - أناسٌ تحتقرون صلاتكم عند صلاتهم..)

وقال أيضاً : (سيخرج في آخر الزمان قوم حدثاء الألسن ، سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية ...)

أما عبد الله بن سبأ المنافق فقد قال مناصحاً أتباعه¹³⁶: « ابدؤوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس»

¹³⁶ تاريخ الطبري المسمى تاريخ الرسل والملوك 341/4

فاعتمد على الطعن في الأمراء والعلماء وإظهار نفسه بمظهر الناصح الأمين ليستميل الناس.

وَمَتَابَعِي لِكِتَابَاتِ الْمُقَدَّسِيِّ فَإِنِّي وَجَدْتُهُ مُتَبَعًا لِمَقُولَةِ الْمَنَافِقِ ابْنِ سَبَأٍ، فإن الذي يعرف كتابات المقدسي يدرك تماماً كيف يُشنع على كبار أهل العلم الذين أفنوا عمرهم في البحث والعلم، كابن عثيمين وابن باز والألباني وغيرهم -رضي الله عنهم ورحمهم وغفر لهم-، فهؤلاء العلماء كانوا أكبر عقبة في طريق المقدسي ليستميل الشباب، مع ظهوره بمظهر الناصح الأمين صاحب دعوة التوحيد التي خدشها وخرمها هؤلاء الأعلام وغيرهم من أهل العلم.

حتى وصل التطاول به إلى أن يوجّه أتباعه بهجر علم هؤلاء العلماء كما هجر المتقدمون أهل البدع.

وهذا ما يُستفاد من قوله¹³⁷: «دور العلماء في الأمة مهم وخطير جدا في آن واحد، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا ذهب العلماء؛ اتخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"، ومن أعظم مصائب أهل الإسلام في هذا الزمان ندرة العلماء الربانيين الذين يقولون الحق ولا يخشون في الله لومة لائم، والشباب المسلم وخصوصا أبناء التيار السلفي الجهادي لا يثقون بأي عالم يسير في ركاب الحكومات والسلطة؛ الأمر الذي يجعل من الضروري بناء وإيجاد المرجعيات العلمية الشرعية المخلصة التي تضع على كاهلها توجيه هذا التيار وحمايته من الانحراف إلى مزالق الإفراط أو التفريط».

قلت: فمن ي ترى هذه المرجعية البديلة غير المقدسي وأمثاله، وما الذي يستفيدة من فعل ذلك؟

بالتأكيد هو نفس ما استفاده ابن سبأ والخوارج من قبله، فإذا تركّ الناس أهل العلم لزمهم إيجاد البديل، أي أنهم بحاجة لأشخاص آخرين بدلاً عن هؤلاء، فيكون المقدسي والمنظرون أمثاله هم القدوة، فيا فرحة الكفار ومخابراتهم بمثل هذا الأمر.

¹³⁷ حوار مجلة العصر لعام 1426 هـ ص3

وفي هذا الدليل سنخصّ الحديث عن كبار العلماء الذين يدّعي المقدسي انتماءه إلى نفس مدرستهم -السلفية- كابن عثيمين وابن باز والألباني، حيث وصفهم بالإرجاء!!، والضلال، ووصف علماء السعودية -الذين بايعوا ملكهم- بأنهم أذئاب السلطان، وحمير، فقد بايعوا الطاغوت!!... إلخ، حاشاهم نسأل الله أن يرحمهم رحمة واسعة ويغفر لهم مغفرة واسعة ويتجاوز عن زلاتهم، أما المقدسي فنسأله الله أن يجازيه بما يستحق، فصحيح أنه لم يكفر العلماء -فله فتوى صريحة في ذلك¹³⁸- لكنه مهّد الطريق لتكفيرهم، فله وزر من كفرهم والله أعلم.

وكما قال ابن تيمية¹³⁹: «إِنَّ الرَّدَّ مُجَرَّدُ الشَّتْمِ وَالتَّهْوِيلِ لَا يَعْجِزُ عَنْهُ أَحَدٌ. وَالْإِنْسَانُ لَوْ أَنَّهُ يُنَاطَرُ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ: لَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ مِنَ الْحُجَّةِ مَا يُبَيِّنُ بِهِ الْحَقَّ الَّذِي مَعَهُ وَالْبَاطِلَ الَّذِي مَعَهُمْ.»

فإذا كان كذب المقدسي وتلبيسه قد طال الشيخ ابن ابراهيم، وهو أحد المرجعيات التي يدّعي المقدسي أنه يأخذ منها، فكيف سيكون حاله مع غيره من المشايخ والعلماء الذين يخالفون رأيه.

وفيما يلي نسوق بعض الأمثلة من كتابات المقدسي عن هذا المنهج الذي اتبعه مع علماء المسلمين المخالفين لأرائه، مع أننا لم نحصرها كلها بل جلبنا بعض الأمثلة:

الشاهد الأول: علماء المسلمين المتبعون يجب أن يهجروا ولا يُطلب العلم عندهم:

في كتاب الكواشف الجليلة بعد أن بذل المقدسي جهداً كبيراً لإثبات كفر الدولة السعودية -وقد نقلنا الكثير من أخطائه وطوائمه وغلوه- قال¹⁴⁰ (تأملوا، المشايخ في كل مكان، هذا الشيخ ابن باز وذاك ابن عثيمين وهناك غيره وغيره كلّهم مع الدولة، ويعملون عند الدولة ويدافعون عن الدولة... فماذا تريدون إنّه الإسلام والتوحيد...!!! وهكذا تُضلّل الشعوب ويصبحون خدماً مطيعين وجنداً محضرين... لحرامي الحرمين!!)

¹³⁸ انظر فتوى "هل يكفر المقدسي الشيخين ابن باز وابن عثيمين"

¹³⁹ مجموع الفتاوى 186/4

¹⁴⁰ الكواشف الجليلة 240

ثم يكمل عن حكم التعامل معهم (بقي أن يعرف الموحد الموقف من هؤلاء العلماء الضالّين المجادلين عن الحكومات النائمين في أحضانها والراضعين من ألبانها... فاسمع هداك الله للحق الذي نعتقده وندين الله به ولا يهمنّا معه لومة لائم أو طعن طاعن أو كذب مفترى... الحق أن يُهجروا ولا يطلب العلم عندهم ولا يستفتون ابتداءً، لأن هذا العلم كما يقول بعض السلف: دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم، بل الواجب وعظهم وهجرهم حتى يرتدعوا ويقلّعوا عن مداينة السلاطين والركون إليهم والجدال عنهم...)

قلت : يا عباد الله: هل يجب أن نهمج ابن عثيمين ونتبع هذا الخارجي الجاهل، يافرحة مخبرات العالم بأمثالك من أهل الجهل والغلو. تريد أن نهمج أهل العلم لتخلو الساحة من أهل العلم، فيتبع الناس رؤوساً جهالاً كأمثالك. فمن الطبيعي إذن أن يتبعك الجهلة سفهاء الأحلام وحدثاء الأسنان.

الشاهد الثاني: علماء المسلمين المتبوعون حميرٌ

أهل العلم حميرٌ عند المقدسي، وهذا اللفظ يقصد به شيئين: الأول الشتم بأنهم جهّال كالحمير بسبب بيعتهم لطاغوت؟! ، والثاني أنهم يحملون العلم بلا فقه كالحمير. ومن أقواله في ذلك:

قال المقدسي¹⁴¹: «فأين أولئك المغفلين الذين مازالوا يدافعون عن هذه الدولة، فضلاً عن أولئك الحمير الذين يعتقدون أن في رقابهم بيعة لهذا النظام الذي يجب قتاله أصلاً،»

الشاهد الثالث: علماء المسلمين المتبوعون مُرجئة

قال المقدسي¹⁴²: (وقد علّق ابن عثيمين على هذه الكلمة في الهامش بقوله: (كلمة جيدة، والله المستعان!!) انتهى. وأنا أقول [القول للمقدسي]: الله المستعان على ما تصفون. فمن

¹⁴¹ الكواشف الجلية 178

¹⁴² تبصرة العقلاء بتلييسات أهل التجهّم والإرجاء ص155

الطبيعي أن تُعجبكم هذه الكلمة.. ومن الطبيعي أن تصفونها بأنها جيدة.. لأنها من ميراث جماعات الإرجاء..).

وقال أيضاً (وقد ختم ابن عثيمين كذلك تعليقه؛ بثمره الإرجاء نفسها التي ختم الألباني بها فتواه.. وختم الحلبي بها مقدمته من قبل؛ وهي التحذير من الخروج على هؤلاء الطواغيت والتخذيّل عن جهادهم والطعن فيمن كقرهم أو فكّر بالخروج عليهم، واتهامهم بالهوى الذي يهوى بصاحبه!!) انتهى

قلت: انظر كيف وصف المقدسي ابن عثيمين بالإرجاء ووصف الألباني أيضاً بالإرجاء في نفس الكتاب، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وكذلك وصفه لكلام ابن عثيمين بالهراء، في كتاب اللاثينية ص17.

الشاهد الرابع: علماء المسلمين المتبوعون هم من علماء الحكومات الذين يلبسون على المسلمين

في كتاب تبصرة العقلاء، نقل المقدسي كلاماً لابن عثيمين عن الاستحلال ثم علّق المقدسي بقوله¹⁴³: « إذ نحن لا يهمنا ما يقوله ابن عثيمين وأمثاله من علماء الحكومات، ، ولسنا ممن يحرص على تجميع فتاواهم في هذه الأبواب أو نستमित في تحرير مرادهم فيها..

بل إننا والله لتتخرج من نقل وإيراد ما وافق الحق من مقالاتهم في كتاباتنا، خشية من التلبس على الشباب وخشية من إيهام توثيقنا لعلماء الحكومات وإقرارهم كمرجعية أقامها الطواغيت للأمة. إذ الواجب التحذير من بدعهم وضلالاتهم في مسألة الإمامة والبيعة لطواغيت الكفر، ونحو ذلك من انحرافاتهم، وتنبيه الشباب إلى ذلك لا المشاركة في التلبس بجعلهم القدوة والأسوة ومحل الإجماع!! فكيف إذا كان كلامهم غير منضبط وفيه من القدوة والظنظة ما فيه.. أو يوهم مراد الجهمية،»

قلت: إذا كان يتخرج من نقل كلام ابن عثيمين وهو من المكانة العملية المعروفة، فمن بقي إذن، فيا فرحة ابن سبأ ومخابرات العالم بكتابات أمثال المقدسي.

¹⁴³ تبصرة العقلاء بتلييسات أهل التجه والإرجاء ص126

الشاهد الخامس : علماء المسلمين المتبعون جهالاً ويقلبون الحقائق

قال في كتابه تبصرة العقلاء بتلبيسات أهل التجهم والإرجاء ص156 « واعلم أنني قد تعجّلت في الخلاص من كتابة هذه الأوراق لأنني لا صبر لي على قلب كذب القوم، فكم رضعنا منها في بداية الطلب، حتى مجنأها.. والله الذي لا إله إلا هو، إني ليضيق صدري بالنظر فيها، لما فيها من باطل وتلبيس وقلب للأمور وجهل وإسفاف.. وأخشى المرض على قلبي إذا ما أطلت التقلب فيها..»

قلت: يخشى على نفسه المرض من قلب كذب ابن عثيمين، والله المستعان.

لا يحضرني إلا المثل الذي يقول: "رمتني بدائها وانسلت": والمعنى: أن كتابات المقدسي مليئة بالتلبيس والتدليس، ومع ذلك فهو يرمي غيره من كبار العلماء بشيء موجود فيه.

ويقول بأنه درس على المشايخ كابن باز وابن عثيمين والألباني وتعلم منهم عدم التقليد، لذلك هو ينكر عليهم ضلالهم في عدم تكفير حكامهم (مقابلة مع مجلة العصر 1423 ص5)

فيا ليتته اقتدى بكلامهم عن حرمة القول على الله بلا علم.

الشاهد السادس: علماء المسلمين المتبعون جهالاً بالواقع وعميان

قال المقدسي¹⁴⁴: «وإعجب من هذا من يغضب إذا ما وصفنا مشايخه بأنهم عميان جهلة بالواقع الذي يدور حولهم.. ولو عرف هذا المدافع عنهم بالباطل، أنه بنفيه صفة الجهل هذه عنهم يزري بهم (ويورطهم) فيما هو شر من الجهل والعمى، لما تردد طرفة عين أن يقر بجهلهم... لأنه أمام واحد من اختارين... إما أن يكونوا عنده عالمين عارفين بكل ما تقدم من كفريات الحكومة وشركياتها وباطلها، ثم هم يبايعونها على ذلك ويتولونها عن علم وإصرار... وهذا كفر صراح.. أو أن يكونوا ألعوبة بأيدي الحكومة عمياناً جهالاً لا يعرفون ما يدور حولهم...»

قلت: فتأملوا تخليطه ومغالطاته وكيفية وصفه للعلماء بأنهم جهلة عميان، لأنهم إن لم يكونوا عميان جهلة لكانوا كفار. وقد أثبتنا فيما سبق من هو الجاهل الأعمى.

وقد وصف هيئة كبار العلماء بأنهم لا يعرفون الواقع، مثل القول بأنهم لا يفقهون في المعاملات الربوية، كقوله¹⁴⁵: «نعم هم علماء في العلم الشرعي، ولكنهم لا يعرفون كثيراً من معاملات البنوك»

وقوله¹⁴⁶: «فإن جُلّ المشايخ اليوم . وللأسف الشديد . لا يفهمون بالقانون!! ومع هذا يفتون في أبوابه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة.»

ويقول بأنهم¹⁴⁷ «(يعيشون في القواقع ولا يفقهون الواقع)»

لكن أغرب ما في الأمر، اعتباره أن قرب العلماء من الحكومة هو سببٌ لجهلهم بواقعها بسبب خداعهم بالألقاب والمناصب.

فقد قال¹⁴⁸: «إذا كان أمر مثل هذه الحكومة كان من قبل ملتبسا لشدة خبثها على من خرج من بوتقتها وتحرر من قيودها ؛ فكيف بمن هو تحت سلطانها ويدارونه بوالدنا وشيخنا ويخادعونهم ويلبسون بعض طلباته ويحيطونه ببطانة خبيثة ربما تلبس عليه أمره وتشوش عليه بصيرته مع فقدانه للبصر ..»

وفي كتاب عون الخبير لأبي المنذر الحربي ص ١٨٩ (قدم المقدسي لهذا الكتاب)، قال الحربي بأن العلماء ربما لا يعلمون بما هي عليه دولتهم بسبب التلبس، فهم معذورون ونحن لنا بالدليل.

قلت: إنه لأمر في غاية الجهل، أن تعتقد بأن المقرَّب من الحكومة يجهل واقعها، بينما المقدسي الذي يعيش في السجن ومضيَّق عليه يعرف واقع الحكومات أكثر منهم.

¹⁴⁵ الكواشف الجلية 181

¹⁴⁶ تبصير العقلاء 122

¹⁴⁷ تبصير العقلاء 29 ، 142

¹⁴⁸ فتوى " هل يكفر المقدسي الشيخين "

الفصل الثاني

منهجية الكتابة والرد على المخالفين عند المقدسي

المبحث الأول

أسلوب المقدسي في الرد على المخالفين والدفاع عن نفسه

لا بد لشخص مثل المقدسي أن يحصل له خصوم وانتقادات، حتى من المنظرين من نفس تياره، وبالتالي سيكون هناك ردود من قبل المقدسي وأتباعه.

وإن أسلوب المقدسي وأتباعه متشابه، بل حتى أن أنصار التيار الجهادي بالإجمال يمتازون بالأسلوب نفسه، والذي يمكن تقسيمه إلى عدة أنواع:

أولاً: تحريف موضوع البحث والخروج عنه: حتى لو حددت موضوع البحث بشكل صريح، وحددت محل النزاع في المسألة المطروحة، فإنهم يخرجون عن الموضوع الأساسي إلى موضوع آخر، بأساليب شتى، إما باتهامك بالدفاع عن الطاغوت ويجلبون أدلة وشواهد خارج محل النزاع، أو بنقاش مسألة مختلفة والتشعب فيها.. الخ. وسبب ذلك أن أنصار التيار الجهادي بالإجمال يمتازون بالجهل، والإنسان بطبيعته عاطفي، فعندما تُغيّر موضوع البحث فإن تلك الحيلة ستنتظلي عليهم بسهولة.

ثانياً: الدخول في النيات، والتحليل النفسي.

ثالثاً: التضخيم والتهويل للجزئيات الجانبية: والمعنى أن الناقد لهم إذا أخطأ خطأ بسيطاً فإنهم يستغلون هذا الخطأ ويضخمونه على حساب الفكرة الأساسية.

رابعاً: إسقاط شخص الناقد: بمعنى أنهم يُركّزون على عيب محدد في ذات الشخص الذي ينتقدهم، ويبدؤون بتضخيم هذا الأمر حتى يعتبره الناس شيئاً يمنع من الأخذ بما كتبه هذا الشخص من

انتقاد. ويستخدمون لذلك أساليب قذرة من الشتم والتسفيه والتجهيل. وهذا العيب قد لا يكون عيباً على الحقيقة، بل قد يستخدمون الكذب والتلبيس من أجل إيهام الناس أن ذلك عيب. والذي يهمنا في هذا الفصل أن نضع نقاطاً لأبرز طرق ردّ المقدسي على من انتقده:

المطلب الأول: اتهام خصمه بأنه من أنصار الطاغوت:

وهذا من أكبر استدلالاته هو وأتباعه الجهلة، فأبما شخص يحاول الرد على المقدسي فلا بد وأن يمر على واقع الحكومات. وبالتالي فإن أي نقاش عن المسألة سيتم تصويره بأنه دفاع عن الطواغيت.

وأقرب مثال على ذلك هو رد المقدسي على الدكتور سلطان العميري عندما كتب الأخير مقالة عن توصيف حالة دولة بني العباس، فلم يكن من المقدسي إلا أن اتهمه بالدفاع عن الطاغوت ثم زكى المقدسي إحدى المقالات لأحد أتباعه التي يرد فيها على الدكتور سلطان. وبالتأكيد فإن مقالة ذلك التابع لا تقل غلواً عن كتابات المقدسي.

المطلب الثاني: محاجة خصمه بأن معظم الغلاة أو الذين ينتقدونه قد تربّوا على كتاباته:

قال المقدسي¹⁴⁹ (ولذلك فإن خير ما أرد به على أصحاب تلك الخلطة العجيبة وبعضهم ممن لم يعرفوا الدين والتوحيد أول ما عرفوه إلا من كتاباتي!!)

قلت: وهذا واقع وحقيقة، ولذلك فإن استخدامه لهذا الأسلوب يحقق له غرضه من الرد. ففي ردود بينه وبين الطرطوسي، مثل مقالة (ملحوظات على ملحوظات الشيخ أبي بصير)، قال المقدسي:

● الأمر الذي نحاول معالجته أكبر من هذا الذي تحاسبني عليه

¹⁴⁹ مقالة اللغو في الدين ص7

- رأيت كثيراً من المشاغبيين قد شغبوا علي بهذا الأمر فلم ألتفت إليهم، ولم أتوقعه منك؛ لأن الأصل في طلبه العلم أن يحسن بعضهم الظن ببعض ولا يكبروا مثل هذه المسائل أو يعطوها أكبر من قدرها
- بل أتكلم عن تيار معاصر كان لي ولكتاباتي دور بارز في توجيهه لا ينكره حتى أعدائي؛ أحاول رد الصادقين فيه إلى الجادة بالتلطف إليهم والتذكير بذلك

المطلب الثالث: محاجة خصمه بأن الرد عليه وهو مسجون ليس من الإنصاف

قال المقدسي عندما كان يرّد على الشيخ الحميدي¹⁵⁰: «من يرضى لنفسه أن يناقش أو يبارز غائباً أو مغيباً؛ فهو ليس بشيخ ولا دكتور ولا عالم؛ بل هو في الحقيقة عبارة عن أبله يُعرف ويسمى في الأدبيات الإسبانية بـ (دونكي شوت)»

الأبله يبقى أبلهاً، والصغير يبقى صغيراً مهما ضخمه وكبره أولياؤه، ولا تنفع المرء ألقاب الدكتور والتصدير في المنابر وخلف الميكروفونات وارتداء البشوت؛ إذا عرف الناس أنه يسير وفق خطة ولي نعمته وينقاد لأسياد ولي نعمته في حربهم العالمية على الإسلام التي يسمونها بالحرب على الإرهاب»

قلت : لقد وصف الشيخ الحميدي بالأبله وغيرها من الأوصاف التي لا تصدر من أهل العلم.

وحاول في الوقت ذاته الدفاع عن مقالته "ملة إبراهيم" بأسلوب رخيص، فهو يحق له أن يكتب ما يشاء من تكفير وتفسير وتبديع وهو داخل السجن، بينما من يرّد عليه فهو أبله فاشل صغير، لأنه حرّ بينما المقدسي سجين؟!.

المطلب الرابع: محاولة تصوير الهجوم عليه على أنه انتصار

150 ملة إبراهيم لماذا تخيفهم

قال المقدسي عندما كان يردّ على الشيخ الحميدي¹⁵¹: «أعلم وأثق بأن هذا البرنامج السخيف لن يقدم لكتابي هذا ولهذه الدعوة الغالية إلا مزيداً من الدعاية والرفع والنشر والتعريف بين الشباب وعموم الناس.. خصوصاً وهم يضخمونه كل هذا التضخيم!!»

قلت: فبمجرد نقد الكتاب فأنت من علماء السلاطين؟! لأنك انتقدت كتاب ملة إبراهيم! هذه عقلية الآراء المتطرفة التي تصل في قراراتها إلى مرحلة من القداسة ترى في غير آرائها دنساً ورذيلة .

المطلب الخامس: ادعاء المقدسي أن الرد عليه يعني الانقلاب على إرث الدعوة النجدية

قال المقدسي عندما كان يردّ على الشيخ الحميدي¹⁵²: « فردّ الحميدي أو غيره على الكتاب؛ هو في حقيقته انقلاب على إرث أئمة الدعوة ورد على هؤلاء الأئمة ؛ مع أن الحقيقة التي يعرفها كل من يعرف كتابي؛ أن الرد على كتاب الملة المشحون بأقوايل هؤلاء الأئمة؛ هو في حقيقته رد مبطن عليهم؛ »

قلت: من المعلوم أن المقدسي يدّعي أنه بنى آراءه واستقاها من كتب علماء الدعوة النجدية، لكن هذا ليس صحيحاً إلى درجة كبيرة.

وهذا الأسلوب ليس خاصاً برّد المقدسي على الحميدي بل هو أسلوب عام متبع في عدة مواضع أخرى.

ففي إحدى الردود بين الطرطوسي والمقدسي، اعترض الطرطوسي على المقدسي في العذر بالجهل ووصفه بأنه مضطرب، فردّ المقدسي على الطرطوسي ووضح رأيه في العذر بالجهل ثم ذكر كلمته المسكتة لخصمه: هذا كلام أئمة الدعوة النجدية!؟

¹⁵¹ ملة إبراهيم لماذا تخيفهم

¹⁵² ملة إبراهيم لماذا تخيفهم

وفي رده على أحد الاشخاص الذين منعوا كتاب طارق عبدالحليم في العذر بالجهل، قال المقدسي بأن ذلك الكتاب من أقوال الدعوة النجدية.

فهو يعتقد أنه يسير على نهج الدعوة النجدية، لكن الحقيقة أنه مختلف عنها وقد بيّنا الكثير من ترهاته وأخطائه، وسنبين المزيد بإذن الله.

المطلب السادس: احتجاجه على خصومه بأنه يكتب باسمه الحقيقي:

في مقالة (لماذا أصر على إهمالهم) اعترض على خصومه بأنه يكتب باسمه الحقيقي الذي يعرفه العدو والصدیق وليس كهؤلاء المخربين، الذين يكتبون ولا يُعرف من هم.

وبالتأكيد فإن الكتابة بالإسم الحقيقي هو الصحيح، لكن عندما تكيل الأمر بمكيالين فهذه مشكلة.

فالمقدسي رغم ادعائه أنه ينشر باسمه الحقيقي إلا أنه يستضيف المجاهيل في موقعه "منبر التوحيد"، وقد أنكر عليه الطرطوسي هذه المسألة عندما قال له الطرطوسي بأن أسماء المفتين في منبر التوحيد مجهولة!! وهذه حقيقة فأسماء المفتين في منبر التوحيد مجهولة وغير معروفين إلا بالتركية.

وهذه مسألة خطيرة في التيار الجهادي إجمالاً، فإنهم يعتمدون على التركية في الفتوى بدون معرفة شخصية المفتي. ونحن لاننكر أن الأخذ بالقول الصحيح جائز ولو كان الحق من شيطان. لكننا نناقش هنا قول المقدسي الذي يدافع به عن نفسه وفي الوقت ذاته يستخدمه هو. فقد قدّم المقدسي للعديد من الكتب والمقالات لمجاهيل غير معروفين.

لكن كما يقول المثل: "رمتني بدائها وانسلت".

المطلب السابع: تصويره أنه لا يردّ على المشغّبين بسبب كثرة أعماله:

في مقالة (لماذا أصر على إهمالهم): تحجج بانشغاله وكثرة أعماله وكتاباتاته التي لا يستطيع إكمالها لكثرتها، والتي تجعله يعرض عن الرد على من يشغبون عليه بخريشاتهم، فهل يظن هؤلاء الحمقى - كما يصفهم - الذين يخربشون عنه، أن لديه وقت يضيعه معهم، فهو لا يهتم بسفاسف

الأمر ولا يضيع وقته بها. ويقول بأنه كمثّل فارس مشغول بمقارعة الأعداء ومنطلق لدفع الصائليين بكل ما يملك ، فيأتي بعض الحمقى يحاولون إشغاله بسفاسف الأمور أو تشتيته إلى توافه المشاغل لصرفه عن دفع الصائليين وإضعافه وتسليط عدوه عليه.

ثم حاول جعل تلك الكتابات (أو الخريشات كما سماها) متوجهة لشخصه لا لمنهجها وعلمها!

أي أنه في الحقيقة قد رد عليهم لكن بأسلوب مجمل ذكي، **لأن أتباعه لا يهتمون بالمادة العلمية عند خصوم المقدسي، بل يهتمون بمثل تلك الكلمات العاطفية التي يكتبها المقدسي.**

المطلب الثامن: محاجة خصمه بأن الأمر الذي يحاول معالجته أكبر مما يناقشه به خصمه:

في ردود بينه وبين الطرطوسي ، في مقالة (ملحوظات على ملحوظات الشيخ أبي بصير)، كان أسلوب رده كالتالي:

- الأمر الذي نحاول معالجته أكبر من هذا الذي تحاسبني عليه
- رأيت كثيرا من المشاغبين قد شغبوا علي بهذا الأمر فلم ألتفت إليهم، ولم أتوقعه منك؛ لأن الأصل في طلبه العلم أن يحسن بعضهم الظن ببعض ولا يكبروا مثل هذه المسائل أو يعطوها أكبر من قدرها
- ماذا أبقيت لخصومنا يا شيخ ..؟ أهكذا ينصح أهل العلم بعضهم بعضا وسط هذه الفتن المدلّمة والخصومات الظالمة غير المنصفة، والمخالب التي تتناوشنا ذات اليمين وذات الشمال .. والتي لا نلتفت إليها أو ننشغل بالرد عليها رغم ركام الكذب والافتراء التي تتضمنه، ولكن أن يصدر مثل هذا عن أمثالك فلا أدري ما أقول.

المطلب التاسع: المبالغة في مدح المقالة أو الكتاب الذي انتقده مخالفه:

كرّد فعل عكسي على انتقاد كتاب المقدسي أو مقالته، فإن المقدسي يمدح ذلك الكتاب أو المقالة ويحاول إظهارها بأنها شوكية في حلوق الخصوم، ومن ذلك ردوده على من حاول انتقاد كتابه ملة ابراهيم.

قال المقدسي في الرد على الشيخ الحميدي الذي انتقد كتاب ملة ابراهيم¹⁵³: « فالحمد لله الذي جعله شوكة في حلوق الأعداء وغصة في صدورهم وقرحة في كبودهم وأسأل الله أن يظل لنا سعداء، وأن يبقى مرعاه للطاغوت وأذنا به سعداناً. »

فهل عرفتم لماذا يغيظهم هذا الكتاب ! ولماذا يخافونه ؟! »

المطلب العاشر: تسفيهه وتجهيله لمن يخالف رأيه -إجمالاً-

كقوله عن مخالفه: هذا المتعالم ... الجاهل ... الخرف ... سأجد نفسي مضطراً لتعليم الصبيان ... هذا الأمر لا يخفى حتى على العميان¹⁵⁴.

المثال الأول: تجهيله للمخالف:

قال المقدسي¹⁵⁵: (الجواب على هذا واضح كوضوح الشمس في رابعة النهار، ولا يجادل فيه إلا منافق خبيث يدافع عن هذه الدولة الكافرة فيتعامى عن كل ما يقدر فيها.. أو جاهل نائم غافل لا يعرف ما يدور حوله.) ويقول عن الحكومات: « وهذا مقرر معروف من موادهم الدستورية الكفرية لا يُجادل فيه إلا جاهل لا يعرفه أو مُتجاهل لا يريد أن يعرفه »

المثال الثاني: شتمه لمخالفه:

في مقالة "هذا ما أدين الله به" نقل قول الشيخ صالح اللحيدان بأن أنظمة السعودية مقيدة بألا تخالف الشرع، فقال المقدسي « نحيك على كتابنا (الكواشف الجليلة في كفر الدولة السعودية) لتتعرف على حقيقة هذه الدولة وكذب هذا الشيخ الخرف »

قلت: قد نقلنا لكم في هذا الفصل الكثير من طوامم المقدسي وتكفيره بغير مكفر، كتكفيره بقوانين غير موجودة وغير ذلك.

¹⁵³ ملة ابراهيم لماذ تخيفهم 5

¹⁵⁴ مقالة زلّ حمار العلم في الطين ص2

¹⁵⁵ الكواشف الجليلة 68

فمن يا ترى الخرف: المقدسي أم الشيخ صالح اللحيدان.

المبحث الثاني

أسلوب المقدسي في الكتابة

إن معرفة أسلوب الكتابة عند الشخص يعين القارئ على فهم سلوك الكاتب وأخلاقه بالإجمال، ويعينه أيضاً على تصوّر هدفه من الكتابة، ولا يعني جمعنا لأسلوب كتابته أننا نعترض على كل ما فيه بل ربما يكون بعض الأساليب جائزاً.

وقد حاولنا في هذا المطلب تبيان هذا الأمر عبر جمع أقوال المقدسي من كتبه ومقالاته:

المطلب الأول: استدلاله بالآيات والأحاديث لكن بتقديم رأيه على آراء أهل العلم:

إن الطريقة التي يتبعها المقدسي في تقرير المسائل قد جعلت أتباعه يغترون به فيعتقدون أن كلام المقدسي مجمع عليه، وخاصة أنه يتعمّد فعل ذلك. مثلاً انظر قوله: « إذا تقرر هذا فهناك حكم الله تعالى فيما تقدم .. بالأدلة الشرعية المعتمدة ، من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فنحن لا نحتكم عند النزاع إلا إلى الله والرسول .. قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) [النساء] . وما دام كلامنا مدعوماً بأدلة الشرع ، وجب عليك إن كنت مؤمناً أن تقبله وتسلم له تسليمًا ، لا تعظيماً وانقياداً لكلامنا ، بل لكلام الله الذي استدللنا به وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما وجدته في كلامنا هذا أو غيره مستنداً إلى غير كتاب الله أو السنة ، فردّه ولا تبالي . »

قلت: كان السلف يجعلون كلام الله ورسوله أصلاً يستندون إليه لأن هذا هو الصحيح، لكن بالمقابل فإن تفسير تلك النصوص دون الرجوع لأهل العلم يعتبر طريقة خاطئة بل من فعل أهل الغلو.

فالمقدسي ليس أهلاً للاجتهاد فضلاً عن الاجتهاد المطلق، لذا فقد أصاب في المسائل التي رجع فيها إلى أهل العلم، لكنه أخطأ المسائل التي لم يعتمد فيها على أهل العلم، وكذلك أخطأ في فروع ولوازم المسائل التي اعتمد فيها على رأيه، وكذلك أخطأ في تطبيق الأحكام على الواقع، كتكفير من انطبقت عليه الآيات التي جلبها.

فالمقدسي يجلب النصوص -من القرآن والسنة- ويقول لك بأنها نصوص واضحة صريحة في المسألة، ثم يستنبط منها أحكاماً ينزلها على عباد الله، وكل ذلك قد لا يعضده رأي من أهل العلم.

ومن المعلوم أن العبرة في بناء الاحكام ليس بكثرة الادلة ما لم تكن صحيحة الدلالة، فما الفائدة من الاستدلال بنص من القرآن أو السنة إذا لم تكن دلالاته متعلقة بالمسألة المطروحة.

ثم إن الأدلة الشرعية نوعان: نوع محكم لم يختلف فيه أحد من أهل العلم، ونوع متشابه أو مجمل يحتاج من أهل الاجتهاد أن يستنبطوا الحكم الشرعي من تلك النصوص. وفي كلا النوعين فإن الحكم العام لا يلزم منه انطباقه على شخص بعينه.

فعندما يحتج المقدسي أو غيره بالنصوص المحكمة التي تدل بشكل صحيح على المسألة المطروحة، فليس أمامنا إلا التسليم والإذعان للنصوص -وليس للمقدسي- ولا نلتفت إلى كلام الرجال.

أما في النصوص المتشابهة والمجملية فإن عدم الرجوع لكلام أهل العلم هو من صفات الخوارج، فإذا نظرت في الحجة التي احتج بها الخوارج على تكفير علي رضي الله عنه، وجدت أنهم احتجوا بمقدمة مجملية، حين قالوا في مناظرتهم لابن عباس رضي الله عنهما: "إنه حكّم الرجال في أمر الله، وقال الله: "إن الحكم إلا لله" ما شأن الرجال والحكم؟". فكانت طريقة ابن عباس رضي الله عنهما في جوابهم، هو كشف الإجمال الواقع في قولهم: "حكّم الرجال في أمر الله".

وإن المقدسي يحتج بنصوص محكمة في غير محل النزاع، أو أنه لم يفهم كامل النص فأدى ذلك إلى فساد الفروع التي بنى عليها الحكم، أو يجعل من قوله هو الصحيح وغيره باطل، ويرتب على ذلك تكفير المعينين بناءً على استدلالاته الخاطئة.

إذن فكلام الرجال -العلماء- ليس فيصلاً للحكم في المسائل إذا خالف الأدلة، لكن إذا تركنا كلام العلماء وفسرنا النصوص بآرائنا عندها سيحصل نفس الخلل الذي وصل إليه المقدسي.

المطلب الثاني: تأثر المقدسي الشديد بأقوال وأسلوب ابن حزم الظاهري

بل إنه يُقدم الاستدلال بكلام ابن حزم على الاستدلال بكلام ابن تيمية، وظهر هذا في كثير من المواضع، مثل أبواب الكفر والإيمان (انظر مثلاً كتاب امتاع النظر لكشف شبهات المرجئة، فإن أغلب نقولاته عن ابن حزم)، وهذا شيء مستغرب أن يناقش من يسميهم بالمرجئة ويستدل في نقاشه بكلام الظاهرية - المتفق أنهم يأخذون بظواهر النصوص -.

بل إنه قدّم الاستدلال بآراء ابن حزم على آراء ابن تيمية، مثل نفيه لشروط صلح الحديبية مستدلاً بكلام ابن حزم، مع أن ابن تيمية يخالف ذلك، لأن تلك الشروط تنسف غلوّه في التكفير بالمعاهدات الدولية.

وكذلك في مسألة الاستعانة بغير المسلمين فإنه يقدم كلام ابن حزم على غيره. فليس استدلاله بكلام ابن حزم خاصاً بمسائل الإيمان كما صرّح المقدسي¹⁵⁶.

هذا من حيث تأثيره العلمي بابن حزم، أما تأثيره بأسلوب ابن حزم في الكتابة فواضح جداً لكل من يقرأ كتابات المقدسي، فالمعلوم أن ابن حزم سلبط اللسان على مخالفيه، شديد الحمل عليهم، وقد سماه ابن القيم "منجنيق الغرب"¹⁵⁷، وكذلك المقدسي أطلق نفس اللفظ على ابن حزم¹⁵⁸، ونفس أسلوب ابن حزم يتميز به المقدسي، بل أسلوب المقدسي أسوأ، لأن ابن حزم صاحب علم - وإن كان ظاهرياً - أما المقدسي فهو مقلد يدّعي العلم - راجع ما نقلناه عن تكفيره بغير مكفّر -، وقد نقلنا الكثير من أسلوبه السيء مع العلماء، وسنبين أكثر فيما سيأتي.

وهذا ليس أمراً يستقل به المقدسي، بل هو عام في أفراد تياره أيضاً. لذلك فإنني أرى أن تُسمى طائفته بالسلفية الظاهرية، فهذا أقرب للحق، لأنهم يجمعون بين أصول السلفية، وأصول الظاهرية، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: استخدامه للأسلوب العاطفي من أجل التلقين في اللاشعور:

¹⁵⁶ تبصير العقلاء 24

¹⁵⁷ زاد المعاد 5 / 465

¹⁵⁸ امتاع النظر ص 20، ص 104

نظراً لما طبع في الشباب من سرعة التأثر وكثرة الحماسة، فقد سلك المقدسي مسلكاً معروفاً عند رواد الفكر ومتبعي أنواع الأفكار والفلسفات التي يقصد منها التأثير، وهو ما يسمى بالتلقين في اللاشعور، فهو يهيّجك بما تحبّ وخاصة في بداية الكتابة ثم يعطيك أفكاره التي قد تقبلها بسبب استجابة عاطفتك لها. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

كتابه ملة ابراهيم: فالمسلمون يحبون نبي الله ابراهيم - عليه السلام - ، وإذا ذُكر ابراهيم عليه السلام ذُكر التوحيد وذكر صفاء الإسلام، وذُكرت مكة والكعبة والمناسك، وقد جاء في القرآن الكثير من مدحه والثناء عليه وكلنا نؤمن بذلك ونصدق في أبينا ابراهيم - عليه السلام - أبي الأنبياء وإمام الحنفاء.

ونبينا محمد - عليه الصلاة والسلام - من ذريته وبُعث على ملته ولدعوته.

فعندما يقال ملة ابراهيم، ويُصاغ لهذا المسلم أن ملة ابراهيم ضاعت وميراث الأنبياء بُدّد وتسلّط عليه الظالمون وميّعوه، وأن هذا الكتاب وصاحبه -أي المقدسي- جاء لإعادة الحق إلى نصابه، ثم توظف كل النصوص في هذا الاتجاه، فهذا سيهيج القارئ والسامع له حتى يفتح اللاشعور عنده فيلقن الأهداف الحقيقية.

ونحن نعلم يقيناً أن عقيدة الولاء والبراء قد أصابها الكثير من الضياع والتشويه، لكننا نتكلم عن توظيف النصوص بشكل عاطفي للدخول إلى عقول الشباب.

المثال الثاني:

في مقالة (ما هكذا يا سعد تورد الإبل) : كتب المقدسي هذه المقالة رداً على الشيخ سعد الشثري عندما وصف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بأنهم ملاحدة، وكان المقطع الصوتي المتداول مبتوراً من كلام الشيخ الشثري، فاستغل المقدسي الفرصة ليعيد لنفسه السلطة على التيار الجهادي والطعن في العلماء كعاداته، فكان تركيزه في تلك المقالة على إرجاع عناصر داعش إلى تبعيته،

فوصف الشري بأنه من علماء السلطان وشنع عليه قوله ووصفه بأوصاف شائنة -دون تثبت من النقل-، وأكد أن هناك فرقاً بين علماء المجاهدين (يقصد من يتبع منهجه) وبين علماء السلطان، وأن البديل عن علماء المجاهدين هو من كان على منهج الشري.

فانظر كيف يخوف أوليائه من اتباع غيره حيث قال: (يجب على أنصار الدولة أن يميزوا بين علماء السلاطين وهم أعداؤهم فعلاً، وبين علمائهم السابقين الذين عقوهم وشيطنوهم وخونوهم، حتى ساوى بعضهم خطاب هؤلاء العلماء بخطاب السيستاني والسديس وطواغيت الكفر، فلم يقبلوا منهم نصحا ولا أبقوا لهم قناة يتواصلون معهم فيها، فليعلموا أن هذا الشيخ وأمثاله وأسلوبهم وظلمهم وجورهم هو البديل، حين يردون نصح مشايخهم ويصمون آذانهم عن الإصلاح والرجوع إلى الحق، فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً، وليقبلوا نصح من لا زالوا يدرسون ويُدرسون كتاباتهم حتى هذه الساعة .)

فحتى لو كان مقطع الفيديو الذي انتشر للشري مجتزئاً، ولم يعبر عن رأي الشري كاملاً، لكن هل يُفوت المقدسي فرصة ثمينة كتلك للطعن في المشاريخ وإرجاع الشباب لتبعيته.

المثال الثالث: مقالة (الثبات الثبات)

كتب المقدسي هذه المقالة من أجل إرجاع الذين خرجوا عن طوقه، ممن كانوا أتباعه فشّدوا عن إمامهم المتبوع، فكتب تلك المقالة ليرجعهم إلى الأخذ من العلماء الربانيين !! أمثاله. وهي مقالة عاطفية بامتياز.

المثال الرابع: تصويره من عادى طائفته بأنه أصبح مسلماً للمشركين حرباً على الموحدين، كما فعل في مقالة (بين فقاساتنا وفقاساتهم)

حيث قال ص 9 (وَأَيْنَ مَنْ يَفْرَحُ وَتَقَرَّ عَيْنُهُ بِعَثْرَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَتَّبِعُهَا فَيُضْخِمُهَا وَيُعْظِمُهَا وَيَتَخَصَّصُ فِي النِّبْشِ عَلَيْهَا وَاشَاعَتِهَا؟! فَضْلاً عَمَّنْ يَقْلِبُ الْمَنَاقِبَ إِلَى مِثَالِبٍ بِقَلَّةِ فَهْمِهِ وَضَحَالَةِ فَقْهِهِ وَطُولِ لِسَانِهِ وَجَرَاءَتِهِ بِالْبَاطِلِ وَعَزَّتِهِ بِالْإِثْمِ بِمَا لَا يَتَنَاسَبُ بِحَالٍ مَعَ صِفَاتِ أَحْبَابِ اللَّهِ).

فهو هنا يجعل انتقاد طائفته من تتبع عثرات المؤمنين، ويصور طائفته وأتباعه أنهم أحباب الله ومن تكلم فيهم سيخذه الله ، ويفتح أمامهم الطريق لسلق مخالفينهم بالسنتهم باعتبارهم أهل الطائفة المنصورة.

المثال الخامس: استخدامه لفظ "الكفر البواح" مما يجعل متابعه يخشى على نفسه من مخالفة المقدسي:

فالمقدسي يطلق لفظ الكفر البواح بكثرة لدرجة يصعب متابعته من كتاباته.

فأغلب المسائل التي تكلم فيها جعلها من الكفر البواح والسبب كما هو معلوم، أن الكفر البواح يعني جواز الخروج على الحكام، ولذا تراه هو وطائفته يُكثرون من استخدام هذا اللفظ، وهو كما قلنا بأنه أسلوب عاطفي هدفه التأثير في العقل اللاواعي عند الأتباع.

وهذه بارزة عنده وعند السلفية الجهادية عموماً، **فالكفر البواح تهمة يطلقونها على أي عمل يريدون التشنيع على فاعله.**

المثال السادس: الإكثار من استخدام كلمة مرجئ، أو جمهي

وهذان اللفظان يُعتبران سمة بارزة في تيار السلفية الجهادية، فكل من خالفهم يصفونه بمثل تلك الألفاظ، وللمقدسي دور بارز في ذلك.

فاقرأ كتابه " تبصير العقلاء بتلبيسات أهل التجهم والإرجاء " ، وكتابه " إمتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر " وغيرها من الكتب والمقالات، والتي يصف فيها كبار أهل العلم بالإرجاء.

المثال السابع: الإكثار من استخدام كلمة موحد:

فالموحد تعريفه: من كان على منهج المقدسي، حيث قال المقدسي¹⁵⁹: « ولهذا فنحن وإن كنا نستعمل لفظة الموحد كثيراً ونعني بها خواص أهل الدين وأنصاره، فنسميهم بأهم مهمات

الدين التي قصّر في لوازمها وواجباتها أكثر الناس تأكيداً على أهمية التوحيد الذي هو أصل دعوة الرسل وأتباعهم. لكننا نكره ونحذر من نفي التوحيد عن المخالفين لنا في تكفير الطواغيت وجهادهم ؛ مادام أولئك المخالفون من المسلمين »

المثال الثامن: مقالة المنهزمون

إن تلك المقالة —المنهزمون— أغلبها عبارة عن كلمات عاطفية لتهييج الحماسة عند الشباب ، وتسفيه للعلماء الذين خالفوه في توجهه، وإضفاء الشرعية على جهوده وجهود أمثاله لأنهم يحملون همّ الشباب.

فقد وصم المراجعات الفكرية للجماعات ومشايخ السلفية الجهادية بأنها نكوص عن المنهج، وذلك لأنهم خالفوا منهجه وثوابته التي يدعي أنها أصول الاسلام.

قال المقدسي¹⁶⁰: «وإننا لنعائين ونرى حقيقة فترة كثير من المشايخ والجماعات والتيارات اليوم؛ إخلادا إلى الأرض ونكوصا عن المنهج وارتدادا عن الثوابت والأصول تحت غطاء التجديد والمراجعة والإصلاح والانفتاح. !! ربما بسبب ضغط الواقع المعاصر وإعلامه وضجيجه، وربما بسبب العجز عن متابعة الطريق.»

وقد نقل في تلك المقالة كلاماً للكاتب الكويتي محمد المليفي —وهو كلام عاطفي من الدرجة الأولى— واستفاد من ذلك الكاتب ليشبث المقدسي أن كلامه عن الحكومات والدعاة والتدجين مشترك مع غيره.

ويقول المقدسي: «أيها المنهزمون لن تفلحوا في تحريف ديننا وإلغاء ثوابته.. ففي ديننا سورة كاملة إسمها سورة القتال. فماذا تراكم فاعلون بسورة كاملة من سور القرآن؟؟ وأنى وكيف لكم أن تغيروا محكما؟ أو تمحو من أذهاننا علما وجبلا وطودا راسيا هذا شأنه؟؟ »

وكأن سورة القتال قد نزلت فيه وفي جماعته وأتباعه والتي لا يمكن تفسيرها إلا من منظوره في قتال من يراه طاغوتاً.

المطلب الرابع: رفعه من مقام أنصار ومنظري السلفية الجهادية بشكل مبالغ فيه ومذموم

حتى المقدسي نفسه يعيب على مخالفه استخدام هذا الأسلوب، فهل حلال له حرام على غيره.

قال المقدسي¹⁶¹: «أسامة بن لادن هو إمام المجاهدين ولا يجهل ذلك إلا كافر أو منافق أو حاقد أو جبان جاهل»

فما هذا الغلو المذموم في الأشخاص، فعليك أيها القارئ أن تختار أحد الخيارات التي تتناسب مع وضعك: إما الكفر، أو النفاق، أو الحقد، أو الجبن مع الجهل.

لكن عندما يقول غيره مثل هذا الكلام، فإن المقدسي يذم قائله ويصفه بأبشع العبارات: ففي الكواشف الجليلة نقل المقدسي كلاماً للشيخ أبي بكر الجزائري يمدح فيه السعودية – ولا ندري صحة هذا الكلام – حيث قال الجزائري: «هذه الدولة التي كانت معجزة القرن الرابع عشر، هذه الدولة التي لا يواليها إلا مؤمن ولا يعاديها إلا منافق كافر مادامت قائمة بأمر الله!!». فعلق المقدسي على كلامه قائلاً¹⁶²: «أي قيام بأمر الله هذا يا جزائري... وأي افتراء وكذب وتلبس هذا (لا يواليها إلا مؤمن ولا يعاديها إلا منافق كافر...)، ألا تخاف الله سبحانه؟ عمن تتحدث أنت؟؟ لو كان كلامكم في السعودية الدولة الأولى مثلاً وعلى من نصر التوحيد فيها ونشره لأمكن الترقيع لك ولقولك رغم خطورة إطلاقاتك فيه. أين عقلك يا جزائري... أطار عقلكم مع (التابعة) والزيال؟؟»

قلت: فكلام المقدسي عن أسامة جائز مع تفسيق وتكفير غيره، بينما يشنع على كلام الجزائري الذي يتكلم عن دولة يعتبرها قائمة بأمر الله بل لا يوجد في وقته من يطعن فيها من العلماء، على عكس ابن لادن الذي يراه الكثيرون مخرباً وإرهابياً.

¹⁶¹ مقابلة مع مجلة العصر 1423 ص6

¹⁶² الكواشف الجليلة ص6

فانظر إلى أي حد وصل الغلو بأصحابه حتى أنه لا يرى عيوبه، ولا يحضرني الآن إلا قوله تعالى: «أكفاركم خير أم لكم براءة في الزبر» ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المطلب الخامس: التعميم في إصدار الأحكام على الحكومات والحكام:

أي أنه حين يتكلم عن الحكام والحكومات فإنه يتكلم بصيغة العموم، كما يفعل الخوارج الذين يُكفرون بالعموم كما في قوله: (إنّ هذه الحكومات ومن تابعها ووالاها وناصرها على شركها قد جعلوا من أنفسهم أنداداً لله تعالى فجعلوا السلطة التشريعية - كما نصت دساتيرهم - لهم ولمن تابعهم على دينهم "الديمقراطية")

فمن هي هذه الحكومات التي يقصدها بهذا التعميم هل هي الأردن التي سُجن بها، أم كل الحكومات ، يبدو أن الجواب متروك للقارئ ليشغل فكره وخياله ويحكم كما يريد.

وفي مقالة "خلاصة الكلام في فتنة السلام" التي موضوعها عن "السلام بين الحكومات العربية وبين اليهود" قال وهو يعدد أسباب كفر الحكومات العربية¹⁶³ : (أناطوا السلطة التشريعية بحكامهم وبرلماناتهم) وعلق في الهامش (أنظر دساتيرهم فجميعها متفقة على هذا الأصل الكفري) ، وتجاهل تماماً مانصت به دساتير بعض الدول أن الكتاب والسنة حاکمان على كل القوانين.

وفي المصابيح المنيرة يقول (أن هذه الحكومات الجبرية المتسلطة على ديار المسلمين اليوم لا يشك في كفرها إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم)

وأيضاً في المصابيح المنيرة في ص4 و5 ، ذكر المكفرات التي وقعت فيها الحكومات وعممها على الجميع.

وقال أيضاً¹⁶⁴: « وقد ذكر علماءنا المحققون أن الحكومات الجاثمة على الحكم في بلاد المسلمين وحكامها اليوم لا يشك في كفرهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم.. »

¹⁶³ مقالة "خلاصة الكلام في فتنة السلام" ص2

¹⁶⁴ براءة للموحدين من عهود الطواغيت ص8

وهذا من فعل أهل البدع الذين يعممون الكفر دون مراعاة ضوابط تحقيق المناط. **ولا أدري من هم العلماء المحققون الذين يقصدهم.**

المطلب السادس: نفى الخارجية عن نفسه، وانتقاده المستمر للغلو

قال المقدسي وهو يذم أحد الغلاة¹⁶⁵: (فصارت كتاباته بذلك أشراكا وفخاخا لكل مبتدئ متحمس قليل العلم لا يميز بين المسائل ولا يعرف تحقيق المناط ولا تنقيحه)

قلت: أليس هو من قال أن قليلاً من العلم والفقهاء مع الجرأة والتبصر، تكفي للحكم على الحكومات، وأن أي مبتدئ يعلم أصول التوحيد يستطيع أن يحكم على أية حكومة لا تحكم بالشرع.

وانظر مقالته (ملة ابراهيم لماذا تخيفهم)، فقد حاول نفى التشدد عنه، فذكر بأنه لم يتيسر له متابعة البرنامج الذي بثته قناة الإخبارية في لقاء الحميدي ثم قال: (أما نحن فقد كفرنا بالطواغيت وتبرأنا من شركهم واجتنبناهم إلى أقصى العدوات والأطراف التي تباعدنا عنهم وعن كفرهم وباطلهم؛ ولذلك يسموننا متطرفين وينعتون فكرنا كما فعل الدكتور ها هنا بالفكر المتطرف.)

قلت: كيف ينتقد كلاماً لم يسمعه؟! سبحانه الله

ونفى أيضاً عن نفسه تكفير المجتمعات في (رسالة مناصحة وتذكير) حول نسبة البعض له القول بأن (الأصل في الناس الكفر في هذه المجتمعات)، ولكنه مع ذلك اعتبر جميع المجتمعات اليوم دار كفر محدثة حيث قال (لا نقول في هذه المجتمعات اليوم أن الأصل فيها الكفر.. لأنها ليست دار كفر أصلية، بل هي دار كفر حادثة، كانت من عهد قريب دار إسلام، ولا يزال جمهور أهلها ينتسبون للإسلام ويظهر كثير منهم شعائره، وخصوصياته)

ولكنه أكد على مقولة (الأصل في جيوش هذه الحكومات الكفر).

المطلب السابع: اعتماده على بعض أقوال الأعداء من الغربيين ليثبت أنه على الحق

¹⁶⁵ الفقرة الثانية من مقالة الغلو بمحق البركات ص1

قال المقدسي منتقداً من لم يفهم دعوته¹⁶⁶: «بينما فهم أعدائنا لذلك وقراءتهم لما صدر ويصدر عني جاء بنتيجة مغايرة تماماً لدعاوى هؤلاء الأغرار وفهمهم»،

ثم يقول (إن خير ما أرد به على هؤلاء أن أدعوهم لأن يقارنوا بين ظنهم بي، وظن أعدائي وأعداء دعوتي وديني بي!! وبين فهمهم وقراءتهم لي، وبين قراءة وفهم أعدائي لي)

وفي ص 9 قال: (فها أنا ذا أترك أولئك الحمقى المقصودين بهذا المقال ليتفكروا في قرارة أنفسهم وينظروا، كيف يفهمني ويقرأني أولئك الأعداء الواضحون!! وكيف يفهموني هم)

قلت: لم يستطع الغرب أن يفهموك فقط؛ بل استفادوا منك أيما استفادة أكثر مما تتوقع، فلم يستطع الكفار تحطيم الدعاة المسلمين وإضعاف الإسلام في العالم كما فعلت أنت وأتباعك.

المطلب الثامن: من يعادي دعوته فلا حرج في معاداته

قال المقدسي¹⁶⁷: (فإذا أبت بعض هذه الجماعات إلا أن تصنف نفسها مع أولياء الطاغوت وتقف في عدوتهم ضد التيار السلفي الجهادي فلا حرج على أهل هذا التيار إذا عاملوهم عند ذاك بمعاملة الطاغوت .. أما ما كان من الجماعات عاملاً في حقل الدعوة دون أن ينحاز إلى صف الطاغوت فهؤلاء وإن كانوا ليس من أهل هذا التيار فإننا لا نشتغل بالطعن بهم أو نحو ذلك بل تربطنا بكثير منهم علاقات مودة ومناصحة خلافاً لما نرمي به من الانغلاق ..)

وقال¹⁶⁸: (فقد قال تعالى: {إن شأنك هو الأبت} وما من شأنى لهذا التوحيد معادٍ لهذه الدعوة كائناً لأهلها إلا وله نصيب من هذه الآية.)

وفي الوقت ذاته فإن أي دعوة إذا لم تعادى فإنها ليست كما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم. حيث قال¹⁶⁹: «فدعوةٌ تسلك طريق الأنبياء وتقوم بملة إبراهيم وتصعد بالتوحيد فليس إلى

¹⁶⁶ "الغو في الدين .. من اساليب الكفار في الكيد للدعوة" ص 4

¹⁶⁷ مقابلة مع مجلة العصر لعام 1423 ص 11

¹⁶⁸ تبصرة العقلاء ص 1

¹⁶⁹ مقابلة نداء الإسلام لعام 1418

تركها وترك أهلها من سبيل فمن لم يُعَادِ من قبل أعداء الله فإنّه ولا بدّ لم يأتِ بمثل ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وسلم.. بل لا بدّ أن يكون له نصيب، إمّا من التقصير أو الزيغ أو الانحراف.»

الفصل الثالث

مظاهر الغلو في الحكم بغير ما أنزل الله

الحكم بغير ما أنزل الله قضية كبيرة ابتلينا بها في هذا العصر بشكل لم يسبق إليه في العصور السابقة، ليس لكونه لم يوجد حالات تمرد على الشريعة عند الولاة قديماً، بل لكونه قد عمّ معظم أرجاء البلاد الإسلامية بأشكال جديدة ومختلفة.

وقد خاض الكثيرون في حكم هذه القضية وحُكم فاعلها -صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وجاهلهم-، وتعارضت الآراء واشتد النزاع، واختلطت المسائل، والحقيقة أن المحنة شديدة، والخوض فيها صعب، وقد بين ذلك كبار العلماء، لكن الهوى يمنع من الوقوف والتراجع.

وقد حصل اضطراب في التمييز بين حالات الحكم بغير ما أنزل الله لأنها متعددة الصور، فمن تلك الحالات:

- 1- الحالة الأولى: تشريع ما لم يأذن به الله من الدين
 - 2- الحالة الثانية: الحكم بهذا التشريع المخالف لشرع الله
 - 3- الحالة الثالثة: التحاكم إلى ذلك التشريع
 - 4- الحالة الرابعة طاعة المشرعين الذين شرعوا ما لم يأذن به الله.
- ومن أكثر الطوائف تخبطاً في هذه القضية هي طائفة السلفية الجهادية، بسبب الغلو الذي أوردتهم إليه أئمتهم المتبوعون وخاصة المقدسي.

وبالتالي فلا يمكن أن نتجاوز هذه القضية حتى نوضح اللبس الحاصل فيها -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً - لكي نُظهر غلو المقدسي وطائفته عسى أن يتوبوا إلى الله.

وقد اعتمدنا في هذا الفصل على أهم كتب المقدسي التي كتبها عن التشريع وتحكيم القوانين الوضعية، كالثلاثينية، وتبصرة العقلاء، وامتناع النظر، والديمقراطية دين، والكواشف الجليلة، وكشف شبهات المجادلين، والجواب المفيد.

وسنناقش في هذا الفصل قضيتين: الأولى تشريع ما لم يأذن به الله من الدين والثانية: تحكيم الشرع المخالف لشرع الله

المبحث الأول

تشريع ما لم يأذن به الله من الدين

إن ضبط معنى التشريع أمرٌ مهم، لأن أصل الضلال الذي سوَّغ الخروج عن الشريعة كان بسبب الجهل بمسمى الشريعة وعدم معرفة قدرها وسعتها. وإن عدم ضبط مسمى التشريع والتفريق الواضح بين التنظيم الجائر والاجتهاد المعتبر وبين ما يعتبر تشريعاً مضاهياً لتشريع الله، كل ذلك كان سبباً رئيساً لدخول القوانين الوضعية إلى بلاد المسلمين، باسم التنظيم والإصلاح وتطوير الشريعة وفتح باب الاجتهاد وغير ذلك- كما حصل في الدولة العثمانية ومصر-.

وكان عدم التفريق أيضاً سبباً لانتشار فكر الخوارج -وخاصة في زمننا المعاصر- الذين غلوا في معنى التشريع وأدخلوا فيه ما ليس منه فكفروا بما ليس مكفراً واستباحوا الحرمات والله المستعان. وإن من السموم الفكرية المنتشرة اليوم لدعم المناهج التكفيرية؛ إزالة اسم الإسلام ووصف الإيمان بالكلية عن كافة المشرعين، استناداً إلى قوله الله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21]؛ إذ أخذوا منها: أن التشريع حق خالص لله تعالى، من نازعه فيه فقد أشرك.

فأصلوا أصلاً كُلياً هو هذا، ورَبَّوا عليه إطلاق القول بتكفير كافة المشرعين، بلا تفصيل. ومما زاد الطين بلة، أنهم يستشهدون بكلام ابن تيمية والشاطبي لإثبات ذلك الكفر، والأسوأ من ذلك كله، أن البعض يستدل بكلام ابن تيمية التأصيلي ليثبت التكفير للمعينين، فإذا نقلت له ما يثبت خلاف رأيه من كلام ابن تيمية في تعامله مع الأعيان، تراه يقول لك: ابن تيمية بشر يخطئ ويصيب. فيترك أقوال ابن تيمية ويأخذ بأقوال من يوافقونه على التكفير. مع استمراره في الاستشهاد بأقوال ابن تيمية التأصيلية؟!.

فيا عباد الله كيف تأخذون من ابن تيمية التأصيل وتتركون التطبيق على خلق الله، مع أن التطبيق أخطر من التأصيل. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبمتابعة كتابات المقدسي، لاحظنا عدة أمور:

- المقدسي يستدل بالآيات التي جاءت في مسائل الحكم والتشريع كقوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} ، وقوله تعالى: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} ، وقوله تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ... الآية} . وبقوله تعالى: {وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا} ، وبقوله تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} ، وبقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ... الآية}

وهذه الآيات هي نفسها التي نستدل بها ويستدل بها علماء الإسلام، لكن هناك اختلاف كبير في تنزيل الأحكام على الأعيان، فنحن نعذر بالجهل والتأويل كما يفعل الأئمة كابن تيمية والإمام أحمد وابن عثيمين وغيرهم، أما المقدسي فلا يعذر بالجهل ولا بالتأويل ويدّعي أنه على منهج السلف كابن تيمية.

- والمقدسي يدّعي أنه لا يستدل بأية {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} ، بل يستدل بالآيات قطعية الدلالة. وهذه مجرد دعوى، لأن سبب نزول الآية هو المناط الأساسي في تكفير الحكام عند المقدسي.

- وكذلك فإنه لا يفرّق بين مصطلحات "تشريع ما لم يأذن به الله" و "تشريع دين لم يأذن به الله" من جهة، وبين "التشريع المطلق" و "التشريع من دون الله" من جهة أخرى، فكلها عنده من النوع الكفري، الذي يكفر واضعه وناصره ومتوليّه والمتحاكم إليه مختاراً

● والمقدسي يستدل بأقوال ابن حزم بكثرة، حتى أنه يقدم الاستدلال بأقواله على الاستدلال بأقوال ابن تيمية.

● المقدسي يستدل بقوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} لكنه لم يذكر أقوال أهل العلم فيها ، ولم يناقشها، مع أنها أهم أية في محل النزاع ، والسبب في ذلك أنها لا تؤيد ما يذهب إليه من التكفير بلا إعدار.

وبما أننا -نحن والمقدسي- نستدل بنفس الآيات في معنى تشريع ما لم يأذن الله، وبما أنه لا فائدة من الاستدلال بالآيات إذا لم تكن صحيحة الدلالة -بل هو عمل أهل الأهواء-

لذا فإن الحجة بيننا وبين المقدسي ستكون في الاستدلال بأهم الآيات محل النزاع، مع الاعتماد على كلام أهل العلم والمفسرين، وسنخصّ ابن تيمية من بين العلماء، لأن كل من يدّعي أنه سلفي جهادي يستدلّ بكلام ابن تيمية، فهو بمثابة الحلقة المشتركة بين الجميع -بما فيهم المقدسي-.

وسنجلب أقوالاً لابن تيمية يعذر فيها بالجهل والتأويل لمن وقع بالتشريع من دون الله -نقصد التشريع المكفر-، ولن نناقش الحالات غير المكفرة بل سنناقش الحالات المكفرة التي يزعم المقدسي أن مخالفه يحاولون تجنبها .

والله الموفق.

المطلب الأول معنى التشريع لغة واصطلاحاً:

معنى التشريع عند المقدسي:

لم أعر في كتابات المقدسي على تعريف محدد لمعنى التشريع في اللغة والاصطلاح، رغم الكثير من الكتابات التي كتبها عن التشريع وتكفير الحكومات، فمعظم كتاباته متجهة نحو تعريف التشريع الكفري، وبالتالي فإن أي إيضاح لمعنى التشريع في كتاباته فسيكون في سياق التكفير. وهذه مسألة خطيرة إذ كان الأولى به أن يعرف التشريع الإسلامي تعريفاً علمياً ليتضح معناه، ويعرف التشريع في اصطلاح الفقهاء وأهل العلم، ثم ينتقل لتعريف تشريع ما لم يأذن به الله.

وهذا الخطأ المنهجي وقع فيه كثير ممن كتب عن الحكم بغير ما أنزل الله بمعناه التشريعي، وربما يعترض البعض بالقول: أن معنى التشريع واضح لا يحتاج إلى تعريف. ونحن نعارض هذا القول أشد المعارضة لأن معنى التشريع فيه لبس كبير، وهذا واضح من تخططات أتباع السلفية الجهادية وخاصة في معنى "تشريع ما لم يأذن به الله من الدين"، فاسأل أتباع المقدسي عن معنى التشريع لتعلم ماذا يقصدون به، وكيف هو خلافهم مع تعريف الأئمة.

وبعد جمع شتات أقواله في معنى التشريع من عدة مواضع من كتاباته، تبين لنا أنه يشترط في التشريع أن يكون فيه خصائص الإلزام والعموم.

ونحن لانقول بأن هذا خاطئ بل هذا التعريف هو أحد تعريفات التشريع عند أهل العلم والأصوليين، ويُعتبر تعريفاً عرفياً في زمننا، وهو الذي يقابل في عرفنا سنّ القوانين.

لكن المشكلة في هذه المسألة هو اختلاف تعريف المقدسي وطائفته عن تعريف الأئمة القدامى كابن تيمية والشاطبي، وفي الوقت ذاته يستدلون بكلام ابن تيمية لإثبات كفر من شرع ما لم يأذن به الله، فيخرجون بنتيجة عرجاء مليئة بالغلو، إذ كيف تستدل بكلام ابن تيمية على التكفير وعدم الإعدار بالجهل والتأويل وأنت تختلف معه في أصل المسألة.

ومن أوضح ما جدناه في معنى التشريع عند المقدسي قوله ¹⁷¹: « التشريع لا يكون بالتحليل والتحريم وحده.. أي ليس محصوراً في باب الأحكام التكليفية من تحريم أو حظر وإباحة وإيجاب ونحوه، بل ويدخل في ذلك أحكام الوضع والحدود ومقادير الأنصبة التي وضعها الله في الموارث والصدقات ونحوها. فمن شرع أسباباً وموانع أو حدوداً أو أحكاماً لم يأذن بتشريعها الله تعالى، وجعلها شرعاً وقانوناً ألزم الناس به وعاقب عليه أو به، فمثله مثل من حلل الحرام أو حرم الحلال. »

وقوله ¹⁷²: « ولا شك أن شرب الخمر أو الوقوع في الزنا أو أكل الربا، كل هذا لا يستوي مع التشريع لذلك بسن القوانين والمراسيم والأنظمة المبدلة لحدود الله أو المهوَّنة المسهَّلة للخمر والزنا أو المرخصة المبيحة للردة والربا مع حراسة ذلك وحمايته والاجتماع والتواطؤ عليه واصطلاحه كنظام للحكم.. فالأول هو الذي يقال فيه عند الكلام في التكفير استحل أو لم يستحل لأنها ذنوب غير مكفرة.. »

أما الثاني فهو كفر تشريع وتحليل وتحريم ولا يلتفت فيه إلى الاعتقاد ولو أقسم فاعله ألف ألف مرة على أنه غير مستحل قلنا له: { لا تعتذروا قد كفرتم } [التوبة: 66]، وقد كذبكم الله وسمى إيمانكم الذي تدعون زعماً.. »

كما قال عن شرك الطاعة ¹⁷³ « وتكون شركاً إذا كانت في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله أو تشريع ما لم يأذن به الله.. »

وقد وجدناه في بعض كتبه يستخدم مصطلح "التشريع التبديلي" ليميزه عن الحكم بغير ما أنزل الله، وهو بذلك يربط بين التشريع وبين تبديل الشرع ¹⁷⁴.

¹⁷¹ تبصير العقلاء بتلييسات أهل التجهم والإرجاء 103

¹⁷² امتاع النظر 43

¹⁷³ الثلاثينية 398

¹⁷⁴ امتاع النظر 36، كشف شبهات المجادلين 15، الثلاثينية 334 القاعدة 25، العبادة.. معناها، صفاتها، شروط قبولها 3، كشف الزخرف والبهتان في فتوى علماء

السلطان 2

وبمتابعة كتابات تلاميذ المقدسي وجدنا تعريفاً للتشريع عند بعضهم في الكتب التي قدّم لها المقدسي، فالتشريع عندهم معناه: سنّ الأحكام، مع خصائص العموم والإلزام.

كما جاء في كتاب تحفة الموحدين - وهو من الكتب التي قدّم لها المقدسي - فقد عرفوا التشريع تعريفاً واضحاً معتمدين على كتب علمية أخرى، فقالوا¹⁷⁵: «المسألة الرابعة: معنى التشريع وشروط تسمية الشيء تشريعاً سواء كان قانوناً أو غيره:-

التشريع هو: سنّ الأحكام، وجعل طريقة للتعبّد والطاعة. 176

وشروط تسمية الشيء تشريعاً هي 177:

- أن يعين من ذي سلطة كالملك، والرئيس، والأمير، والمدير العام، ورئيس اللجنة.
- أن يعين إلى أناس من شأنهم أن ينفذون كالشرطة، والموظفين، والقضاة.
- أن يكون بالفاظ عامة مثل إذا جاءكم سارق فيؤخذ منه غرامة، أما إذا كان بلفظ خاص كأن يقول إذا جاءكم محمد وقد سرق فاتركوه، فهذا من الظلم وليس من التشريع العام .
- وإذا اجتمعت هذه الثلاثة الشروط في الشيء سُمي تشريعاً، ولا يشترط أن يكون تحريراً بل ولو كان شفويّاً، أو عرفاً جارياً، أو عادة متبعة »

إذن يظهر لدينا من النقل السابق أمران:

الأول تعريضهم للتشريع بأنه سنّ الأحكام، والثاني أنهم قصرُوا التشريع على المعنى العرفي المعاصر وهو ما يكافئ سنّ القوانين.

ولذا بداية يتوجب علينا إيضاح معنى التشريع في اللغة والاصطلاح ثم تبين مدى اختلاف العلماء في تعريف التشريع لندرك حقيقة المسألة.

¹⁷⁵ تحفة الموحدين 74

¹⁷⁶ هذا التعريف من كتاب التشريع الوضعي لمحمد القرني

¹⁷⁷ الوجازة في شرح الأصول الثلاثة علي الحضير 88

المسألة الأولى: تعريف الشريعة والتشريع في اللغة والاصطلاح¹⁷⁸:

الشريعة والتشريع والتشريع والتشريع، كلها راجعة إلى أصل واحد، هو مادة "شرع". ومعنى الفعل "شَرَعَ": وَضَعَ الأحكام وحددتها، فهو بمعنى سَنَّ.

فالذي يضع الأحكام والقواعد للناس، ويحدد لهم ما يفعلون وما لا يفعلون، ويحدد لهم كيف يفعلون ...، يقال عنه: شَرَعَ يَشْرَعُ فهو شارِعٌ، أو يقال: شَرَعَ يُشْرَعُ فهو مُشْرَعٌ ...، والأحكام التي يضعها هي "الاسم" وتسمى شَرْعاً وشرعة وشريعةً وتشريعاً، والجمع منها يسمى: شَرْعاً وشرائع وتشريعات.

أما "المصدر" فهو: التشريع والتشريع، (شَرَعَ يُشْرَعُ تشريعاً - بتشديد الراء)، (شَرَعَ يَشْرَعُ شَرْعاً - بالتخفيف)، ومعناه: وَضَعَ الأحكام وسَنَّها.

والمعاني اللغوية التي ذكرها أهل اللغة تصب في هذا الاتجاه¹⁷⁹، فرسُم الطريق ونَهَجُه وتبيناه كلها معانٍ هدفها وضع نظام يسير عليه الناس يحدد لهم ما يفعلون وما لا يفعلون. وهدف هذه الأحكام والطرق التي تُرسم هو أن يسير عليها الناس لتوصلهم إلى الآخرة، كما توصل الطرق الإبل إلى الماء.

ولفظ "الشريعة" جاء في القرآن في قوله تعالى: «ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها»، أما لفظ "التشريع" فلم يأت في القرآن ولا في السنة، حتى أنه لم يأت كثيراً في كتابات العلماء المتقدمين.

ويمكننا تعريف الشريعة الإسلامية كما يلي: «هي الأحكام التي سنّها الله لعباده ليسيروا عليها وتُنظّم حياتهم الدينية والدنيوية أفراداً ومجتمعات، عن طريق رسوله محمد -صلى الله عليه وسلم- وجعلها خاتمة لرسالاته، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل وتسمى أحكاماً عملية وفرعية، أو متعلقة بكيفية اعتقاد وتسمى أحكاماً اعتقادية وأصلية.»

¹⁷⁸ الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية - د.عابد السفيني، الكليات الأساسية - د.أحمد الريسوني، السنة التشريعية وغير التشريعية عند دعاة التجديد

¹⁷⁹ المفردات لأصفهاني 450/1، مجمل اللغة لابن فارس 526/1، مختار الصحاح 163/1، القاموس المحيط 732/1، المعجم الوسيط 479/1، تاج العروس 259/21، لسان العرب 175/8، معجم اللغة العربية المعاصرة 1188/2

فالشريعة الإسلامية بهذا التعريف جامعة لكل عمل فيه صلاح الدين والدنيا، وهي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما كان عليه سلف الأمة في العقائد والعبادات والأعمال والأخلاق والسياسات والولايات والعطيات¹⁸⁰.

أما التشريع فهو مصدر (شَرَعَ) الرباعي بتشديد الراء، وهناك ترابط بينه وبين الشريعة لغوياً، فالشريعة هي مورد الشاربة، والتشريع هو إيراد الإبل شريعة.

أما في الاصطلاح فمعنى التشريع : وَضْعُ وَسْئُ الشريعة، والشريعة معناها الاصطلاحي - كما عرفناه قبل قليل - بأنها الأحكام التي سنّها الله لعباده ليسيروا عليها، فيكون معنى التشريع: وَضْعُ الْأَحْكَامِ وَسُنُّهَا لِلنَّاسِ ليسيروا عليها.

قال الشنقيطي رحمه الله¹⁸¹: « والتشريع هُوَ وَضْعُ الشَّرْعِ وَالشَّرْعُ هُنَا هُوَ النِّظَامُ الَّذِي وَضَعَهُ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى لِسَانِ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِيَسِيرَ عَلَيْهِ خَلْقُهُ فَيَحِقَّ لَهُمْ بِهِ سَعَادَةُ الدَّارَيْنِ عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ وَأَحْسَنِهَا. »

فيشمل هذا النظام جميع الأحكام الاعتقادية والعملية والأخلاقية، وهذا هو اختيار ابن تيمية لمعنى الشريعة بأنها شاملة للأحكام الاعتقادية والعملية، وكذلك التشريع يكون بتشريع الأحكام الاعتقادية والعملية.

قال ابن تيمية¹⁸²: (فَمَا قَالَهُ [أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] إِنْ كَانَ حَبْرًا وَجَبَ تَصْدِيقُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ تَشْرِيعًا إِيحَابًا أَوْ تَحْرِيمًا أَوْ إِبَاحَةً وَجَبَ اتِّبَاعُهُ فِيهِ؛)

وقال¹⁸³: (فَكُلُّ مَا قَالَهُ [أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَأَقَرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُنْسَخْ فَهُوَ تَشْرِيعٌ لَكِنَّ التَّشْرِيعَ يَتَضَمَّنُ الْإِيحَابَ وَالتَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ)

¹⁸⁰ مجموع الفتاوى لابن تيمية 308/19

¹⁸¹ منهج التشريع الإسلامي وحكمته - الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله -

¹⁸² مجموع الفتاوى 7/18

¹⁸³ مجموع الفتاوى 11/18 وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى: 198/8 ، 245/16 ، جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس 179/4

وبالتالي يمكننا تعريف التشريع تعريفاً أصولياً كالتالي¹⁸⁴: «التشريع هو سنُّ الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين -الاعتقادية والعملية- ، بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع».

وهذا التعريف الأخير مقتبس من تعريف الأصوليين للحكم الشرعي، بل هو نصّه غير أنهم ذكروا في أوله: "خطاب الله تعالى المتعلق .. الخ"،

فإيجاب عبادة الله وحده تشريع، وإيجاب الإيمان بالله تشريع، وإيجاب الإيمان بالغيب تشريع، وإيجاب الصلاة تشريع، والزكاة تشريع، واستحباب الصدقة تشريع، وإيجاب الجهاد تشريع، والتميم تشريع، وقطع يد السارق تشريع، وتحريم الربا تشريع، وعدة المطلقة أو المتوفى عنها تشريع، والشورى تشريع، والعدل والإحسان في كل شيء تشريع، وتحريم الغيبة والنميمة تشريع، وخصال الفطرة تشريع ... وهكذا بلا فرق.

وقولنا "المتعلقة بأفعال المكلفين": أي المرتبطة بجنس أفعال المكلفين، والمراد: كل ما يصدر عن المكلف من قول أو فعل أو اعتقاد.

قولنا "بالاقتضاء": أي الطلب، وقد يكون طلب فعلٍ أو كَفٍّ، وطلب الفعل إما أن يكون جازماً وهو الإيجاب، كإيجاب الإيمان بالله وإيجاب الصلاة، أو غير جازم وهو الندب كندب التصديق، أما طلب الكف فإما أن يكون جازماً وهو التحريم كتحرим الزنا، أو يكون غير جازم وهو الكراهة.

وقولنا "أو التخيير": وهو التسوية بين الفعل والتترك، ويراد به الإباحة.

وقولنا "أو الوضع": أي جعل الشارع الشيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، إلى غير ذلك مما يُعرف عند الأصوليين بخطاب الوضع.

وبذلك يكون التشريع قد انتظم قسمي الحكم الشرعي: التكليفي والوضعي، فدخل فيه أقسام الحكم التكليفي الخمسة: الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة.

¹⁸⁴ هذا التعريف مستفاد من كتاب السنة التشريعية وغير التشريعية عند دعاة التجديد-د.عبد اللطيف الصرامي 166 ، لكن الدكتور الصرامي قصر التشريع على الأحكام العملية فقط.

وأقسام الحكم الوضعي كالسبب والشرط والمانع والصحة والبطالان.

ولزيد من التفصيل عن معنى الحكم الشرعي يمكن مراجعة كتب أصول الفقه.

فالشرائع التي شرعها الله تسمى شرائع إلهية أو شرائع سماوية كشريعة التوراة وشريعة الإسلام، وهي الشرائع الحق لأن الله هو من له حق الطاعة حقيقةً والشرائع الأخرى باطلة.

وأما الشرائع التي يضعها البشر استقلالاً وفق أهوائهم وأصولهم دون إذن من الله، فتسمى شرائع وضعية أو تشريعات وضعية، كشريعة هامورابي وشريعة جنكيز خان (الياسة أو الياسق).

وهذه الشرائع تسمى شرائع من حيث اللغة فقط، فهي شريعة مبتدأة أنشئت أحكامها استقلالاً، بغير إذن من الله، وقد قال تعالى: **(أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ)**، فقد سمى فعلهم شرعاً، مع أنه سبحانه قد وصفه بالبطالان لأن الله سبحانه لم يأذن به. ففي الحقيقة هي شريعة باطلة لأن الشريعة الحق يضعها من له حق الطاعة لذاته وهو الله سبحانه.

والتشريع المبتدأ -أي إنشاء الشريعة- لم يكن إلا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنه فقط، إذ لم يجعل الله لأحد غير نبيه سلطة التشريع، وكان يعتمد فيه الوحي بقسميه: المتلو؛ وهو القرآن، وغير المتلو؛ وهو السنة، ففي حياته صلى الله عليه وسلم وضعت القواعد الكلية، وأنشئت الأحكام، وُيِّنَ مجملها، وقُيِّدَ مطلقها، وحُصِّصَ عامَّها، ونُسَخَ ما شاء الله أن ينسخ، ونُصَّ على علة ما شرع جزئياً ليأخذ حكم الكلي، وليمكن تطبيق ذلك الحكم على ما يحدث من قبيل هذا الجزئي في كل زمن وعلى أي حال، ويشهد لذلك قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم).

ومن ذلك يتضح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفارق الحياة إلا بعد أن تكامل بناء الشريعة، فما كان بعد وفاته مما ثبت باجتهاد الصحابة والتابعين فليس تشريعاً على الحقيقة، وإنما هو توسع في تبسيط القواعد الكلية، وتطبيقها على الحوادث الجزئية المتجددة، واستنباطاً للأحكام من النصوص بفهمها، والقياس عليها فيما لم يرد نص فيه، فليس للتشريع مصدر سوى الكتاب والسنة مهما طال الزمن.

والمقصود بإنشاء الأحكام والابتداء في وضع الأحكام : هو إحداثها وإيجادها، فيقال في اللغة : (أنشأ الشيء: أحدثه وأوجدته) .

لكن يبقى لدينا إشكال هو: أن التشريع في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، كان تغييراً للأوضاع الفاسدة التي كان عليها أهل الجاهلية وغيرهم من الأمم، وتقريراً للأوضاع الصحيحة¹⁸⁵، وكما قال الشاطبي¹⁸⁶ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَ لَهَا عَتْنَاءُ بِعُلُومِ ذِكْرَهَا النَّاسَ، وَكَانَ لِعُقْلَائِهِمْ اعْتِنَاءُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَاتِّصَافُ بِمَحَاسِنِ الشَّيْمِ، فَصَحَّحَتِ الشَّرِيعَةُ مِنْهَا مَا هُوَ صَحِيحٌ وَزَادَتْ عَلَيْهِ، وَأَبْطَلَتْ مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَبَيَّنَّتْ مَنَافِعَ مَا يَنْفَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَضَارَّ مَا يَضُرُّ مِنْهُ. » ،

وقد ذكر الدكتور عبدالكريم زيدان العديد من هذه الأوضاع الصالحة والفاسدة¹⁸⁷، فقد أقر الإسلام العديد من شرائع الجاهلية والتي أنشأتها الأمم الأخرى.

فكيف تكون هذه الأحكام مبتدأة في شريعتنا مع وجودها سابقاً؟

والجواب: بأن الابتداء في وضعها يعني إحداثها وإيجادها في شريعة الإسلام، بحيث تصبح هذه الشرائع منه وتأخذ شرعيتها من شرعيته، فهذه الشرائع وإن كانت مقتبسة من شرائع أخرى إلا أن الله سبحانه قد أوجدها وأحدثها في شريعته بشكل مستقلٍ لعلمه أنها هي الطريق الصحيح الذي سيسلكه العباد.

185 مقاصد الشريعة لابن عاشور - تحقيق محمد الطاهر الميساوي - دار النفائس - ص 340 فصل: مقصد الشريعة من التشريع: تغيير وتقرير

186 الموافقات 2/ 112

187 راجع كتاب المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية - د. عبدالكريم زيدان - ص 26 حتى 37، وكذلك مقالة للدكتور عبدالرحمن الكيلاني بعنوان (هل إقامة الإسلام على أصوله توجب هدم المجتمع من أساسه وتغيير جميع أحواله)

- فمن الأوضاع الفاسدة التي ألغيت: كالعصبية القبلية، ووأد البنات، وشن الغارات والسلب والنهب، ونكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته أو من تحت ولايته لآخر على أن يزوجه بنته أو من تحت ولايته وليس بينهما صداق، ونكاح المقت وهو زواج الرجل من امرأة أبيه بعد وفاته إن لم تكن أمه، والجمع بين الأختين، والتبني وما ترتب عليه من اعتباره مانعاً من موانع الزواج كالبنوة الحقيقية، والربا، والعديد من أنواع البيوع كبيع المناذبة والملامسة وبيع الحصاة وبيع النجش وبيع المدين

- ومن الأوضاع الحسنة التي أقرت وحسنت: الوفاء بالعهد والصدق ورعاية الجار والشجاعة والكرم، وأقرهم على تحريم نكاح المحرمات من النساء، وأقرهم على مبدأ الطلاق مع تشديده، وأقرهم على الخلع بين الزوجين، وأقرهم على مبدأ الإيلاء بعد تشديده، وأقرهم على عدة المرأة عند موت زوجها لكن بتنظيمها وتبيين أحكامها، وأقرهم على مبدأ الوصية في الميراث بعد تشديده، وأقرهم على العديد من العقود في المعاملات كعقد الشركة والمضاربة والسلم، وأقرهم على القصاص من الجاني دون غيره والقسامة والديات واليمين في الدعاوي.

المسألة الثانية : التشريع بين التضييق والتوسعة¹⁸⁸:

التشريع هو مصدرُ الفعل الرباعي (شَرَعَ - بتشديد الراء - يُشَرِّعُ تشريعاً) معناه: وضعُ الشريعة، وهو لم يُستعمل في القرآن الكريم، وأيضاً فقد كان استعماله عند المتقدمين قليلاً بالقياس مع استعمالهم للفعل الثلاثي (شَرَعَ) ومشتقاته. ففي معنى قوله تعالى (يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ) [الإسراء، 71] ، قال ابن زيد¹⁸⁹: «بكتابهم الذي أنزل على نبيهم من التشريع».

وفي تفسير قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» [المائدة: 3] قال ابن تيمية: أي في التشريع بِالْأَمْرِ وَالتَّهْيِي¹⁹⁰.

فمعنى التشريع عند العلماء مرتبطٌ بمفهوم الشريعة، فالتشريع؛ من حيث مضامينه ومجالات أحكامه؛ يتنازعه اتجاهات رئيسيان:

الاتجاه الأول: هو الاصطلاح العام للشريعة: حيث استعمل أهل العلم لفظ "الشريعة" استعمالاً شاملاً لكل ما أنزله الله لعباده، أي لكل ما وضعه لهم وكلفهم به وأرشدهم إليه، من معتقدات وعبادات وآداب ومعاملات وغيرهم، سواءً جاءت في القرآن أو في السنة، فالشريعة عندهم مرادفةٌ أو مطابقةٌ للدين والملة والسنة، فالدين والملة والشريعة والسنة، في هذا المفهوم الموسع شيءٌ واحدٌ، والتشريع هو وضع هذه الشريعة، أي أنه سنُّ الأحكام -اعتقادية أو عملية-.

الاتجاه الثاني: الاصطلاح الخاص للشريعة: حيث استعمل أهل العلم لفظ "التشريع" و"الشريعة" بمعنى الأحكام العملية فقط من دون الاعتقادات القلبية، وهذا هو الغالب لدى العلماء ولدى الفقهاء خاصةً، ومن هنا شاع التقابل بين العقيدة والشريعة، حيث يُوصف الإسلام بأنه عقيدة وشريعة، بمعنى أن الشريعة غير العقيدة. والتشريع هو وضع هذه الشريعة. أي أنه سنُّ الأحكام العملية.

¹⁸⁸ أنظر الكليات الأساسية ، د. أحمد الريسوني ، 25

¹⁸⁹ تفسير ابن كثير 90/5

¹⁹⁰ مجموع الفتاوى 232/7

والتشريع عند ابن تيمية يعني شرع الأحكام الاعتقادية والعملية من إيجاب أو تحريم أو إباحة، وتجد هذا المعنى مطرداً عنده في جميع كتاباته. وإن كان في بعض الأحيان يستخدم لفظ الشريعة في مقابل العقيدة كما قال¹⁹¹ (لَا بُدَّ فِي كُلِّ دِينٍ مِنْ شَيْئَيْنِ الْعَقِيدَةُ وَالشَّرِيعَةُ أَوْ الْمَعْبُودُ وَالْعِبَادَةُ) ، وكذلك عند تفسيره لمعنى قوله تعالى (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا)¹⁹²

إذن فالمعنى الأصلي للشريعة عند ابن تيمية هو المعنى العام الذي يشمل جميع الأحكام الاعتقادية والعملية، ومع ذلك فقد يخصها بالأحكام العملية، وهذا يعرف من سياق كلامه .

وقد اصطلح العديد من العلماء على التعبير عن التشريع: بالتحليل والتحريم ، فيقولون : "التشريع هو التحليل والتحريم" ، فهذا القول مقبول باعتبار أن التحليل يدخل فيه الإيجاب والندب والإباحة، والتحريم تدخل فيه الكراهة، ورغم ذلك فهذا التعريف لا يفي بمعنى التشريع. وقد سبب خلطاً عند الناس.

وكل ما ذكرناه عن معنى التشريع العام أو الخاص فهو مختص بما شرعه الله ورسوله أي بالكتاب والسنة ، أما عن اجتهادات الفقهاء وسياسات الحكام ، فهي أساساً لا تعتبر من الشريعة ولا من التشريع، لكن لفظ الشريعة والتشريع قد تغير في عرف الناس، فأدخلوا فيه اجتهادات الفقهاء وسياسات الحكام ، وقد تكلم ابن تيمية عن معنى الشريعة في عرف الناس في زمانه، وأنهم استخدموا هذا اللفظ في غير ما خصه الشارع، حيث ذكر بأن الشرع يطلق في عرف الناس ويقصد به ثلاثة معانٍ¹⁹³: الشرع المنزل : وهو الكتاب والسنة، والشرع المؤول وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأمة ، والشرع المبدل: وهو كل ما يضاف إلى الشريعة بمعناها العام (أصول الدين وفروعه) والشريعة منها براء.

فالشرع المنزل والشرع المبدل متفق على جواز إطلاق لفظ التشريع عليهما، أما اجتهادات الفقهاء والحكام فحصل خلاف قوي في ذلك.

¹⁹¹ جامع الرسائل-رشاد سالم 226/2-227

¹⁹² انظر اقتضاء الصراط المستقيم 501/1، الفتاوى الكبرى 450/2، الفرقان 86/1 ، المستدرك على مجموع الفتاوى 222/3 ،

¹⁹³ مجموع الفتاوى 366/35 ، 395/35 ، 64/13 ، 267/3 ، 235/3 ، 253/3 ، 262/11 حتى 265 ، 430/11 ، 506/11

وفي العصر الحديث شاع مصطلح (التشريع) وكثر استعماله وتنوع، فهو قد يستعمل بمعنى القديم الذي يشمل الأحكام الشرعية، سواء كانت للاعتقادات أو العبادات أو المعاملات أو للسلوك الفردي والاجتماعي، بصفة عامة، وقد صدرت بهذا المعنى عدة مؤلفات عن تاريخ التشريع، ومناهج التشريع، وخصائص التشريع، وأصول التشريع. وقد أدخل الكثيرون فيه اجتهادات الفقهاء.

وقد يستعمل (التشريع) بمعنى اصطلاحى أضيق، فيراد به القوانين، أو سن القوانين التي تصدر عن الدول والحكومات ومؤسساتها، وحتى حينما يجري الحديث عن التشريع الموصوف (بالإسلامي)، فقد أصبح المراد به في كثير من الحالات: الأحكام الشرعية التي يدخل تنفيذها - أو مراقبة تنفيذها - في حيز اختصاصات الدول والحكومات.

وهذا المعنى الأخير هو الذي اختاره المقدسي وأتباعه، وهو المعنى الوارد للأذهان بمجرد إطلاق لفظ التشريع.

فقد عرّف الشيخ عبد الوهاب خلاف "التشريع" بقوله¹⁹⁴: «التشريع في الاصطلاح الشرعي والقانوني هو: سن القوانين التي تعرف منها الأحكام لأعمال المكلفين وما يحدث لهم من الأقضية والحوادث، فإن كان مصدر هذا التشريع هو الله سبحانه بواسطة رسله وكتبه فهو التشريع الإلهي، وإن كان مصدره الناس سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، فهو التشريع الوضعي، والقوانين الإسلامية نوعان: قوانين سنّها الله سبحانه بآيات قرآنية، وألهمها رسوله وأقره عليها، وهذه تشريع إلهي محض، وقوانين سنّها مجتهدو المسلمين من الصحابة وتابعيهم والأئمة المجتهدين استنباطاً من نصوص التشريع الإلهي وروحها ومعقولاتها ومما أرشدت إليه من مصادر، وهذه تعتبر تشريعاً إلهياً باعتبار مرجعها ومصدرها، وتعتبر تشريعاً وضعياً باعتبار جهود المجتهدين في استمدادها واستنباطها. ومرادنا بالتشريع الإسلامي سن هذه القوانين نوعياً».

وإلى قريب من هذا المعنى ذهب الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية)، حيث قال¹⁹⁵: «فمصطلحي إذا أطلقت لفظ التشريع أي أريد به ما هو قانون

¹⁹⁴ علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع 219

¹⁹⁵ مقاصد الشريعة، 129

للأمة، ولا أريد به مطلق الشيء المشروع. فالمندوب والمكروه ليسا بمرادين لي، كما أرى أن أحكام العبادات جدية بأن تسمى بالديانة...».

فقد أخرج من التشريع المندوبات والمكروهات وكل أحكام العبادات، لكنه في تفسيره المسمى "التحرير والتنوير" يستعمل التشريع بمعناه الواسع الذي يشمل العبادات وسائر الأحكام الشرعية، حيث قال بأن من المقاصد الأصلية التي جاء القرآن لتبيانها¹⁹⁶:

(الثَّالِثُ: التَّشْرِيعُ وَهُوَ الْأَحْكَامُ خَاصَّةً وَعَامَّةً. قَالَ تَعَالَى: إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ [البَّسَاء: 105] وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ [المَائِدَة: 48] وَلَقَدْ جَمَعَ الْقُرْآنُ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ جَمْعًا كُلِّيًّا فِي الْعَالِبِ، وَجُزْئِيًّا فِي الْمُهِمِّ، فَقَوْلُهُ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ [النَّحْل: 89]، وَقَوْلُهُ: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ [المَائِدَة: 3] الْمُرَادُ بِهِمَا! إِكْمَالُ الْكُلِّيَّاتِ الَّتِي مِنْهَا الْأَمْرُ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالْقِيَاسِ. قَالَ الشَّاطِئِيُّ لِأَنَّهُ عَلَى اخْتِصَارِهِ جَامِعٌ وَالشَّرِيعَةُ تَمَّتْ بِتَمَامِهِ وَلَا يَكُونُ جَامِعًا لِتَمَامِ الدِّينِ إِلَّا وَالْمَجْمُوعُ فِيهِ أُمُورٌ كُلِّيَّةٌ).

وفي تفسيره لقوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» [المائدة: 3] قال¹⁹⁷: «صار مجموع التشريع الحاصل بالقرآن والسنة، كافيا في هدي الأمة في عبادتها، ومعاملتها، وسياستها، في سائر عصورها، بحسب ما تدعو إليه حاجاتها، فقد كان الدين وافيا في كل وقت بما يحتاجه المسلمون.»

وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا، فقد عقد فصلاً بعنوان "الاشتراع الإسلامي والخلافة" في كتابه "الخلافة" بدأه بقوله¹⁹⁸ «تُرِيدُ بِالِاشْتِرَاعِ مَا يَعْبُرُ عَنْهُ عِنْدَنَا بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاجْتِهَادِ، وَفِي عَرَفِ هَذَا الْعَصْرِ بِالتَّشْرِيعِ (وَقَدْ اسْتَعْمَلَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا هَذَا كَالشَّرْعِ فِي الْإِلَهِيِّ خَاصَّةً) وَهُوَ وَضْعُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْحُكُومَةُ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ وَحِفْظِ الْأَمْنِ وَالنِّظَامِ، وَصِيَانَةِ الْبِلَادِ،

196 التحرير والتنوير 39/1

197 التحرير والتنوير 103/6

198 الخلافة لمحمد رشيد رضا 101

ومصالح الأمة وسد ذرائع الفساد فيها. . وهذه الأحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان وأحوال الناس الدينية والمدنية »

وهذا التضييق لمعنى (التشريع) ، بحيث يقتصر على القوانين والتشريعات المتعلقة بالشؤون العامة ، انتقل إلى مفهوم الشريعة فصار الكلام عن الشريعة وتطبيق الشريعة، والعمل بالشريعة، ومرجعية الشريعة ... يراد به - أو يفهم منه - عند الكثيرين، ما يتعلق بالشؤون العامة ويدخل في اختصاص الولاية والقضاة من إقامة حدود ووضع قوانين وغير ذلك.

ولا شك أن هذا التضييق وهذا القصر، لا أساس له، ولا تحتمله أصول الشريعة وقواعدها التشريعية التي لا تعرف التفريق بين عقائد وعبادات وجنایات وآداب ومعاملات، ولا بين أحوال شخصية وأخرى غير شخصية.

وإنما بدأ ونشأ هذا المفهوم الضيق للشريعة والتشريع مع شيوع استعماله على ألسنة السياسيين والقانونيين من أساتذة جامعيين، ومن قضاة ومحامين ...

والشيخ ابن عاشور نفسه، حين اختار المعنى الضيق للتشريع -أي ما هو قانون للأمة- في كتاب (المقاصد)، قد وجد صعوبة في الالتزام بهذا المفهوم وفي ضرب الأمثلة له ولمقاصده، ولذلك نجده يقول: (وإني قصدت في هذا الكتاب خصوص البحث عن مقاصد الإسلام من التشريع في قوانين المعاملات والآداب) ، فأضاف الآداب وأدخلها في معنى التشريع، مع أن أكثرها مندوبات ومكروهات.

ثم عبّر بشكلٍ صريحٍ عن الإشكال الذي وجد نفسه فيه بسبب ما اختاره من تفريقٍ وتضييقٍ، قال رحمه الله: «وفي هذا التخصيص نلاقي بعض الضيق في الاستعانة بمباحث الأئمة المتقدمين... ولهذا تجشمت إيجاد أمثلة من المعاملات ونحوها ... وقد أضطر إلى الاستعانة بمثل من الديانة والعبادات، لما في تلك المثل من إيماء إلى مقصد عام للشارع أو إلى أفهام أئمة الشريعة في مراده».

وأيضاً فإن المفهوم الضيق للتشريع قد انتقل لجماعات الغلو المعاصرة، والتي قصرت مفهوم التشريع على المعنى العرفي، أي سنّ القوانين التشريعية، وهذا سبّب غلوّاً في التكفير عندهم لأنهم اعتمدوا في التكفير على كلام أهل العلم القدماء وخاصة ابن تيمية، دون اعتبار لمفهوم التشريع عند ابن تيمية، وسنوضح هذه القضية خلال البحث.

المسألة الثالثة التشريع حقّ لله:

التحليل والتحرّيم والإيجاب وسائر الأحكام الشرعية من حقّ الله تعالى، فهو الذي ينشئ الأحكام، قال تعالى { أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } ﴿٥٤﴾ الأعراف { ، فالأمر هنا: هو أمر التكوين وأمر التشريع، فكلا الأمرين لله وحده. وبهذا المعنى الشامل جاء الحديث عن سلطة الله المطلقة في الحكم الكوني والحكم الشرعي، فقال سبحانه: (إن الحكم إلا لله) [يوسف 40]،

وهذه المسألة مجمع عليها ولا نحتاج الكثير لإثباتها. وهذا لا ينازع فيه المقدسي ، بل نراعي معه في الغلو في التكفير.

قال الشاطبي¹⁹⁹: «وَأَمَّا تَحْرِيمُ الْحَلَالِ وَتَحْلِيلُ الْحَرَامِ وَمَا أَشَبَّهُهُ فَمِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ وَإِنْشَاءٌ كُلِّيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ أَلَزَمَهَا الْعِبَادَ، فَلَيْسَ لَهُمْ فِيهَا تَحْكُمٌ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعُقُولِ تَحْسِينٌ وَلَا تَقْبِيحٌ تُحْلِلُ بِهِ أَوْ تُحَرِّمُ؛ فَهُوَ مُجَرَّدٌ تَعَدَّى فِيمَا لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ فِيهِ نَصِيبٌ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ فِيهِ خَيْرَةٌ.»

قال البقاعي²⁰⁰: «لأن التشريع إنما هو لله»

قال ابن تيمية²⁰¹: «فَلِهَذَا كَانَ دِينُ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْخُمُسَةَ: الْإِيجَابُ وَالِاسْتِحْبَابُ وَالتَّحْلِيلُ وَالْكَرَاهِيَةُ وَالتَّحْرِيمُ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا وَاجِبَ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا حَلَالَ إِلَّا مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.»

¹⁹⁹ الموافقات 103/3

²⁰⁰ نظم الدرر 344/19

²⁰¹ مجموع الفتاوى 226/22

المطلب الثاني معنى تشريع ما لم يأذن به الله من الدين

إن لفظ "تشريع ما لم يأذن به الله من الدين" مأخوذ من قوله تعالى (أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) [الشورى: 21]

فهذه الآية تعتبر الدليل الأساس لكل من تكلم عن تشريع ما لم يأذن به الله، حتى عند المقدسي وأتباعه.

وبالرغم من أهمية هذه الآية في فهم معنى التشريع المخالف للشرع، إلا أن المقدسي أهمل هذا الموضوع، إذ لم أجد في كتبه تفسيراً للآية أو استدلالاً من كلام أهل العلم في تفسيرها -رغم كثرة أقوالهم فيها- بل هو فقط يستدل بالآية ليخرج بما يلي:

أولاً: جعل كل تشريع لم يأذن به الله كفراً، وهذا -على الأغلب- بسبب تعريفه للتشريع بأنه يتضمن العموم والإلزام.

ثانياً: تقسيمه مناطات التكفير بتشريع ما لم يأذن به الله، إلى أربعة أقسام:

ادعاء حق التشريع، وإناطة التشريع بغير الله، وتشريع ما لم يأذن به الله، والاصطلاح على غير أحكام الله. حيث ذكرها في عدة مواضع²⁰².

وادّعى أن حكم المسلمين منذ بني أمية لم يصدر منهم ماسبق من الأقسام، مثل قوله²⁰³: «وبسبب هذا الخلل المركب فأنت تراهم يُنزلون كلام ابن عباس أو غيره من السلف في بعض حكام بني أمية الذين لم يمارسوا التشريع ولا ادّعوا أنه حق لهم، ولا أناطوه بغير الله، ولا اصطَلَحُوا على غير أحكام الله؛ بل كانوا ملتزمين لحكم الله منقادين له!!»

وهذا دليل واضح على مخالفته لفهم الأئمة لمعنى تشريع ما لم يأذن به الله، وهو ما سنبيّنه لاحقاً في هذا الفصل.

²⁰² تبصير العقلاء 98 ، امتاع النظر 34

²⁰³ تبصير العقلاء 98

ثالثاً: عدم العذر بالجهل والتأويل لمن وقع منه أحد المناطات السابقة، وهذا بسبب غلوه وتحريفه لكلام أهل العلم وفهم الآيات برأيه، وقد أثبتنا في الفصل الأول كيف أنه كذب وحرّف كلام ابن تيمية بما يتناسب مع رأيه، وكيف أنه كَفَّر بغير مكفر وبالشبهات والظنون.

أما إذا رجعنا لأقوال أهل العلم فسنجد أن معنى تشريع ما لم يأذن به الله من الدين عند الإمام أحمد وفقهاء الحديث وابن تيمية والطبري وغيرهم هو: "حرمة الابتداع في الدين"، وهو أيضاً ما فهمناه من تعريف الشاطبي للبدعة، وقد سار على هذا المعنى العلماء المعاصرون الذين اتبعوا طريقة ابن تيمية والشاطبي في تعريف البدعة.

قال ابن تيمية²⁰⁴ « وَلِهَذَا كَانَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ فَلَا يُشْرَعُ مِنْهَا إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} . وَالْعَادَاتُ الْأَصْلُ فِيهَا الْعَقْوُ فَلَا يَحْظَرُ مِنْهَا إِلَّا مَا حَرَّمَهُ وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا} »

وعرّف الشيخ حافظ الحكمي البدعة بقوله²⁰⁵: «وَمَعْنَى الْبِدْعَةِ هُوَ شَرْعٌ مَا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَا أَصْحَابِهِ، وَلِهَذَا فَسَّرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْبِدْعَةَ بِقَوْلِهِ: "كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا"»

قال ابن عثيمين: ²⁰⁶ «البدعة شرعاً ضابطها "التعبد لله بما لم يشرعه الله"، وإن شئت فقل: "التعبد لله - تعالى - بما ليس عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا خلفاؤه الراشدون" فالتعريف الأول مأخوذ من قوله - تعالى -: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} . والتعريف الثاني مأخوذ من قول النبي عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»

204 مجموع الفتاوى 17/29

205 معارج القبول 1228/3

206 مجموع فتاوى ابن عثيمين 292/2 ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ابن عثيمين 24/5، فتاوى نور على الدرب 2/4

وقال أيضاً²⁰⁷: «التشريع ممنوع» كل بدعة ضلالة»

أي أن تشريع ما لم يأذن به الله من الدين يشمل جميع أنواع البدع العملية والإعتقادية سواء كانت مكفرة أم غير مكفرة. وما كان منها تشريعاً مكفراً فقد أعذروا من وقع فيه بالجهل والتأويل وغير ذلك من الأعذار المعتمدة.

وإن أقرب مثال يوضح الفجوة الكبيرة بين المقدسي وطائفته وبين ابن تيمية: هو قول ابن تيمية في الرسالة التسعينية بأن الخوارج والروافض وحكومة الجهمية كانوا مشابهيين للمرتدين والمشركين وأنهم ينطبق عليهم قوله تعالى {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}. وفي الوقت ذاته نجده لم يكفر الخوارج ولم يكفر أعيان حكومة الجهمية إلا من انطبقت عليه الشروط وانتفت الموانع. مع أنهم جميعاً شرعوا تشريعاً عاماً ملزماً، وحكومة الجهمية شرعوا كفراً لم يختلف فيه السلف.

ولذلك ارتأينا أن أهم شيء نحتاجه في هذا البحث لأيضاح الاضطراب في التكفير هو تفسير أية الشورى، ثم إيضاح معنى التشريع من كلام ابن تيمية، عسى الله أن يهدي به تلك الطائفة.

المسألة الأولى أقوال المفسرين في آية التشريع {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}:

قوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ}: ذكر المفسرون عدة أقوال في معنى الشركاء²⁰⁸:

الأول: أن يكون المراد بالشركاء: الشياطين، ويكون الضمير في هُـم عائداً للكفار المعاصرين لمحمد صلى الله عليه وسلم، أي: شرع شياطينهم لهم بالتسويل والتزيين ما لم يأذن به الله، فالاشتراك

²⁰⁷ مجموع فتاوى ابن عثيمين 253/5

²⁰⁸ تفسير ابن عطية 33/5 ، تفسير الرازي 592/27 ، تفسير البيضاوي 80/5 ، تفسير أبو السعود 29/8 ، تفسير القاسمي 363/8 ، التحرير والتنوير لابن عاشور

76/25 ، البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي 333/9 ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 416/7

هاهنا هو في الكفر والغواية، وليس بشركة الإشراف بالله، أي: أم لهم شركاء في الكفر وهم الشياطين، شرعوا لهؤلاء الكفرة ما لم يأذن به الله.²⁰⁹ والذين اختاروا هذا القول فسروا معنى "شرعوا" بمعنى "سولوا أو زينوا" أي أن الشياطين سولت أو زينت للكفار ما لم يأذن به الله.

الثاني: أن يكون المراد بالشركاء: الآلهة أو الأصنام والأوثان، أي: أم لهم آلهة جعلوها شركاء لله في إلهيته، فيكون الاشتراك هاهنا في الشرك بالله، أي أنهم أشركوا بالله فجعلوا له شركاء في الإلهية وفي شرع الأديان كما شرع الله للناس الأديان، والإشراف يكون من جهتين :

الأولى: من جهة شرع ما لم يأذن به الله، فقد جعل نفسه شريكاً لله في الإلهية، لأننا عندما نقول "أم لهم آلهة شرعوا لهم من الدين" فهذا يعني أن شرع الدين من خصائص الإله فمن شرع فقد جعل نفسه إلهاً.

والثانية: من جهة الأتباع الذين اتبعوا هؤلاء المشرعين فقد جعلوهم أرباباً من دون الله وهذا شرك في الطاعة كقوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) .

وهذا القول هو قول أغلب المفسرين ، ولكنهم اختلفوا في الضمائر على قولين:

● القول الأول²¹⁰ : وهو ما درج عليه أغلب المفسرين: أن يكون الضمير في شرعوا (أي

الواو): عائداً للشركاء أي للآلهة والأصنام. والضمير في: (هَـمَّ) : عائداً للكفار، فيكون المعنى : شرع هؤلاء الآلهة والأصنام لهؤلاء الكفار من الدين ما لم يأذن به الله، وأضيف الشركاء إليهم لأنهم اتخذوها شركاء لله فتارة تضاف إليهم بهذه الملابس، وتارة إلى الله، وإن لم تكن كذلك في الحقيقة. وإنما أضيف الشرع إلى الآلهة والأصنام لأنهم سبب ضلالتهم وافتتانهم بما تدينوا به، فجعلت شارعةً لدين الضلالة كما قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ [إِبْرَاهِيمَ: 36]، أو لأنها على صورة المشرع الذي سنّ هذا الضلال لهم، ويكون المقصود: فضح فظاعة شركهم بعُروهِ

²⁰⁹ اختار هذا القول : الرازي في تفسيره 592/27، والبيضاوي في تفسيره 80/5، وأبو السعود في تفسيره 29/8، الألوسي في تفسيره 29/13

²¹⁰ تفسير البغوي 143/4، تفسير السمرقندي 242/3، زاد المسير لابن الجوزي 63/4، تفسير ابن جزي 247/2، التحرير والتنوير لابن عاشور 76/25، تفسير

عن الانتساب إلى الله، أي إن لم يكن مشروعاً من الإله الحق فهو مشروع من الآلهة الباطلة وهي الشركاء. وظاهرٌ أن تلك الآلهة لا تصلح لتشريع دين لأنها لا تعقل ولا تتكلم، فتعيّن أن دين الشرك دين لا مستند له، وقريبٌ من هذا قوله تعالى: وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ [الأنعام: 137]. ،

● القول الثاني²¹¹: أن يكون الضمير في شرعوا (أي الواو): عائداً لهؤلاء المعاصرين من الكفار ولآبائهم. والضمير في: (هَمْ): للأصنام الشركاء، أي شرع هؤلاء الكفار لأصنامهم وأوثانهم وأهنتهم من الدين ما لم يأذن به الله، أي رسموا من المعتقدات والأحكام ما لم يأذن به الله تعالى كاعتقاد أنهم آلهة وأن عبادتهم تقرهم إلى الله سبحانه. وما يهمننا هنا هو كون التشريع الديني من خصائص الإله فسواء كان معنى الشركاء: شياطين الإنس من أئمة الضلال، أو: الأصنام والتي أضيف الشرع إليها لأنها سبب الضلال، ففي الحالتين يبقى التشريع الديني من خصائص الإلهية والتي لا يجوز التعدي عليها.

ولذا فإن المعنى الذي اختاره هو ما ذكره ابن كثير بأن الشركاء هم: شياطين الجن والإنس (أئمة الضلال)، فشياطين الجن تُسَوَّل إلى شياطين الإنس وتُزَيَّن لهم فيشرعون ما لم يأذن به الله، وتزَيَّن للاتباع فيتبعون المشرعين.

قال ابن كثير في تفسير الآية²¹²: «أَيُّ هُمْ لَا يَتَّبِعُونَ مَا شَرَعَ اللَّهُ لَكَ مِنَ الدِّينِ الْقَوِيمِ بَلْ يَتَّبِعُونَ مَا شَرَعَ لَهُمْ شَيَاطِينُهُمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ مِنْ تَحْرِيمِ مَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ، وَتَحْلِيلِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْقَمَارِ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَةِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي كَانُوا قَدْ اخْتَرَعُوهَا فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَالْعِبَادَاتِ الْبَاطِلَةِ وَالْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ.»

قوله تعالى: { شَرَعُوا لَهُمْ }: ذكر المفسرون عدة معانٍ للفظ "شرعوا لهم" في هذه الآية، وهي لا تخرج عن المعنى اللغوي:

²¹¹ هذا أحد الأقوال التي نقلها ابن عطية في تفسيره 33/5 ، والألوسي فب تفسيره 29/13

²¹² تفسير ابن كثير 182/7

1. ومن أهم المعاني: "ابتدعوا لهم".

قال الطبري في معنى شرعوا لهم²¹³: «ابتدعوا لهم من الدين ما لم يبيح الله لهم ابتداعه»
و قال السمرقندي²¹⁴: «شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ أَي: بينوا لهم من الدين ما لم يَأْذَنْ بِهِ اللهُ يعني:
ما لم يأمر به. ويقال: معناه ألهم آلهة ابتدعوا لهم من الدين. أي: من الشريعة والطريقة. ويقال:
سنوا لهم ما لم يأذن به الله، يعني: ما لم ينزل به الله من الكتاب والدين»

2. سنوا لهم²¹⁵3. بينوا لهم²¹⁶4. وضعوا لهم²¹⁷5. أثبتوا وهَجُوا ورسَّو²¹⁸

قوله تعالى: { مِنَ الدِّينِ } : الدين في الآية هو الدين الفاسد الذي ابتدعه الكفار، من
العبادات والتحریم والتحليل والأعراف الفاسدة، وقد فسّر عدد من المفسرين الدين هنا بأنه دين
الشرك الذي ابتدعه الكفار²¹⁹، وفسر غيرهم الدين بأنه عامٌّ أو اسمٌ جنسٍ، يشمل مايلي²²⁰:

1. المعتقدات الفاسدة: كالشرك، وقول الكفار إن الأصنام ألهة ، وإنكار البعث ، وقولهم إنهم
يعبدون الأصنام زلفى.

2. والعوائد: أي الأعراف الفاسدة.

213 تفسير الطبري 522/21

214 تفسير الطبري 242/3

215 تفسير البغوي ، تفسير السمرقندي 242/3

216 تفسير السمرقندي 242/3 ،

217 تفسير السمعاني 72/5 ، تفسير ابن عطية 33/5

218 تفسير ابن عطية 33/5

219 تفسير القرطبي

220 تفسير ابن عطية 33/5 ، تفسير ابن جزى 247/2 ، تفسير البيضاوي 80/5 ، تفسير الرازي 592/27 ، تفسير ابن كثير 182/7 ، تفسير السمرقندي

242/3 ، تفسير أبو السعود 29/8 ، فتح القدير للشوكاني ، البحر المحيط 333/9

3. الأحكام العملية، كتخليطهم وتحريمهم في البحيرة والوصيلة والحامي وغير ذلك من السوائب ونحوها وغيرها من أفعالهم التي ذمها الله.

قال ابن عاشور²²¹: «والتَّعْرِيفُ فِي الدِّينِ لِلْجِنْسِ، أَيُّ شَرَعُوا لَهُمْ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ مَا، أَيُّ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، أَيُّ لَمْ يَأْذَنْ بِشَرْعِهِ، أَيُّ لَمْ يُرْسِلْ بِهِ رَسُولًا مِنْهُ وَلَا أَوْحَى بِهِ بِوَاسِطَةِ مَلَائِكَتِهِ.» وقال السعدي²²²: «{شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} من الشرك والبدع، وتحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرم الله ونحو ذلك مما اقتضته أهواؤهم.

مع أن الدين لا يكون إلا ما شرعه الله تعالى، ليدين به العباد ويتقربوا به إليه، فالأصل الحجر على كل أحد أن يشرع شيئاً ما جاء عن الله وعن رسوله، فكيف بمؤلاء الفسقة المشتركين هم وآباؤهم على الكفر.»

وانظر ما نقلناه عن ابن كثير في تفسيره للآية.

ومن خلال استعراض أقوال المفسرين، نستخلص عدة أمور:

1. أن لفظ "الدين" جاء عاماً في جميع المعتقدات والأحكام، كالشرك والبدع والتحليل والتحريم.

2. أن لفظ "شَرَعَ" جاء مقترناً بلفظ "الدين"، والذي يعني أن ما ذمه الله سبحانه هو كل تشريع ديني -أي كل تشريع في المعتقدات أو الأحكام-، أما ما كان أمراً دنيوياً فلا يدخل في الآية، مثل الوسائل والاختراعات والأموال التنظيمية البحتة التي لا علاقة لها بالأمور الدينية.

3. أن ما ذمه الله: فهو ما لم يأذن به، وهو ما كان منبعه الهوى بغير استنادٍ إلى ما شرعه الله²²³.

²²¹ التحرير والتنوير 77/25

²²² تفسير السعدي 757/1

²²³ من أنواع التشريعات الباطلة التي ذمها الله سبحانه في القرآن:

ذمَّ الله سبحانه المشركين على نوعين من التشريعات الباطلة: النوع الأول في الاعتقادات، والنوع الثاني في الأحكام العملية. فإن المشركين كانوا يدعون أنهم على دين إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فابتدعوا في دينه ما ليس منه بسبب تزيين الشيطان لهم، وكذلك النصارى واليهود قد ابتدعوا عبادات وحرماً وحلوا، ومن ذلك: أولاً: تشريع الاعتقادات الفاسدة: كالشرك بالله، فالشرك بكافة صورته تشريع لم يأذن به الله من الدين (بدعة): ومن ذلك: ما قال المشركون بأن الأصنام آلهة، وأنهم يعبدونها زلفى.

ما ابتدعه النصارى من شركياتهم فقد أشركوا بالأنبياء وبمن هو دونهم فعبدوا المسيح بل اتخذوا أحيارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وجعلوا الحوارين رسلاً لله وزعموا أن الإنسان يصير بطاعته بمنزلة الأنبياء وصوروا تماثيل الأنبياء والصالحين وصاروا يدعونهم ويستشفعون بهم بعد موتهم وإذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تماثيلهم. وجعلوا المسيح عليه السلام هو الله خالق السماوات والأرض. [الجواب الصحيح لابن تيمية 2/263] ومن الاعتقادات الفاسدة: احتياج المشركين على يدعهم بالقدر قال تعالى: { سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا } الآية. ثانياً: العبادات المخترعة:

ابتدعهم طواف الرجال والنساء بالكعبة عراً يصفرون فيها ويصفقون. قال تعالى (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً فَلَوْفَا الْعَذَابُ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٥﴾) الأنفال

ابتدع النصارى للرهبانية: فالراهب لا يتكح ولا يتنحج، قال تعالى: { ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم } [الحديد: 27] أي وابتدعوا رهبانية ما كتبناها عليهم وهذه الرهبانية لم ينشئها الله ولم يجعلها مشروعة لهم. [الجواب الصحيح - ابن تيمية 2/188] .

ورهبان النصارى شرعوا صوم أربعين يوماً اقتداءً بالمسيح إذ صام أربعين يوماً قبل بعثته، وبشرع عندهم نذر الصوم عند التوبة وغيرها، إلا أنهم يتوسعون في صفة الصوم، فهو عندهم ترك الأقوات القوية والمشروبات، أو هو تناول طعام واحد في اليوم يجوز أن تلحقه أكلة خفيفة. [التحرير والتنوير لابن عاشور 2/158]

ثالثاً: التحليل والتحرير في الأحكام العملية:

تحريم الحرق والأنعام كما قال تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ بَماً ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغَمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾) الأنعام

تشريعتهم (تحليلهم) قتل أولادهم بسبب الفقر خشية الإملاق، وواد البنات خشية العار (وكذلك زنى لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليرزؤهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون (137)) الأنعام وقوله تعالى «قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم وخسرنا ما رزقهم الله أفترأى على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين ﴿١٤٠﴾ الأنعام»

وكذلك قوله: (وقالوا هذه أنعام وحرت ححرز لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم وأنعام حرمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه سيجزيهم بما كانوا يفتنون (138) وقالوا ما بي بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن مينة فهم فيه شركاء سيجزيهم وصفهم إنه حكيم عليم (139)) الأنعام تحريمهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام افتراء على الله ، (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفتنون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون ﴿١٠٣﴾) المائدة

تحريمهم الطيبات ، فقد كان المشركون يحرمون من الطعام واللباس أشياء ويتخذون ذلك ديناً ، قال تعالى: { قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق }

الأعراف 32

كان العرب يحللون ويستطيئون أشياء حرمها الله؛ كالدمن والميتة؛ والمنخقة والموقودة؛ والمتردة والنطيحة؛ وأكيلة السبع؛ وما أهل به لغير الله [مجموع الفتاوى 24/19 ، تفسير ابن كثير]

تحليلهم الفواحش ، قال تعالى: { قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك تفصل الآيات لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ • قل إنما حرم زينة الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون } [الأعراف:

33-32]

قوله تعالى: {إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا مقلوناً عاماً ومُجرموناً عاماً ليواطأوا عدة ما حرم الله فيحللوا ما حرم الله يُرِينَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾} التوبة» وسبب نزول الآية: أن العرب كانت قد ورثت من ملة إبراهيم وإسماعيل تحريم القتال في الأشهر الحرم؛ لتأمين الحج وطرفة، كما ورثوا مناسك الحج، ولما طال عليهم الأمد غيروا وبدلوا في المناسك، وفي تحريم الأشهر الحرم ولا سيما شهر الحزم منها، فإنه كان يشق عليهم ترك القتال وشن الغارات ثلاثة أشهر متوالية، فأول ما بدلوا في ذلك إحلال الشهر المحرم بالتأويل، وهو أن ينسؤوا أي يؤجلوا تحريمه إلى صفر، لتبقى الأشهر الحرم أربعة كما كانت، وفي ذلك مخالفة للنص وحكمة التحريم معاً.

ومن الأقوال الفاسدة في التشريع أن اليهود زعموا أن ما أمر الله به يتمتع منه أن ينسخه. والنصارى زعموا أن ما أمر الله به يسوغ لأكابرهم أن ينسخوه [الجواب الصحيح لابن تيمية 1/341]

إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة كما ذكرهم أكثر من واحد من المفسرين والعلماء. وقد ذكرها الله سبحانه في سورتي الأعراف والأنعام وغيرها.

المسألة الثانية معنى "تشريع ما لم يأذن به الله من الدين" عند ابن تيمية:

ذكرنا سابقاً بأن معنى التشريع عند ابن تيمية يشمل الإيجاب والتحریم والإباحة في الأحكام العملية والاعتقادية، قال ابن تيمية²²⁴: «فَكُلُّ مَا قَالَهُ [أي النبي صلى الله عليه وسلم] بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَأَقَرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُنْسَخْ فَهُوَ تَشْرِيعٌ لَكِنَّ التَّشْرِيعَ يَتَضَمَّنُ الْإِيجَابَ وَالتَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ»

فإذا كان هذا معنى التشريع عند ابن تيمية، فإن تشريع ما لم يأذن به الله يكون كذلك في إيجاب أو إباحة أو تحريم الأحكام العملية والاعتقادية بلا دليل من الشرع، وهذا هو معنى البدعة عند ابن تيمية، فقد استدلل ابن تيمية بأية الشورى على جميع أنواع البدع، سواء ما كان منها تشريعاً حقيقياً، كجميع أنواع الشرك، أو ما كان ادعاءً لحق التشريع، أو ما كان فيه شائبة التشريع، كالبدع الإضافية.

ولذلك فقد اعتبر ابن تيمية البدعة هي شرع دين لم يأذن به الله حيث قال²²⁵: «الْبِدْعَةُ هِيَ الدِّينَ الَّذِي لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ فَمَنْ دَانَ دِينًا لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ بِذَلِكَ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ»

وقال ابن تيمية²²⁶: «المبتدع من شرع ديناً لم يأذن به الله لا من أمر بما أمر الله به ونهى عما نهى الله عنه»

وقال ابن تيمية²²⁷: «فَإِنَّ الْإِسْتِحْبَابَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَمَنْ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ يُحِبُّ عَمَلًا مِنْ الْأَعْمَالِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فَقَدْ شَرَعَ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ كَمَا لَوْ أَثْبَتَ الْإِيجَابَ أَوْ التَّحْرِيمَ»

²²⁴ مجموع الفتاوى 11/18 وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى: 198/8، 245/16، جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس 179/4

²²⁵ الاستقامة - تحقيق محمد رشاد سالم - 5/1، الاستقامة 41/1

²²⁶ الرد على البكري 594/2

²²⁷ مجموع الفتاوى 65/18

وانظر أيضاً المزيد من أقوال ابن تيمية²²⁸.

والدين هنا يشمل العبادات المخترعة، أو الاعتقادات الفاسدة، ومن ذلك قوله في التدين بالعبادات المخترعة²²⁹: «بَابُ الْعِبَادَاتِ وَالِدِّيَانَاتِ وَالتَّقَرُّبَاتِ مُتَلَقَّاتٌ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا عِبَادَةً أَوْ قُرْبَةً إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ. قَالَ تَعَالَى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}»

أما عن التدين بالاعتقادات الفاسدة قال ابن تيمية²³⁰: «وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ: فَهُمْ أَهْلُ أَهْوَاءٍ وَشَبَهَاتٍ، يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ فِيمَا يُحِبُّونَهُ وَيُبْغِضُونَهُ، وَيَحْكُمُونَ بِالظَّنِّ وَالشَّبَهَةِ؛ فَهُمْ يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ، وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى. فَكُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ قَدْ أَصَلَ لِنَفْسِهِ أَصْلَ دِينٍ [صنعه]؛ إِمَّا بِرَأْيِهِ وَقِيَاسِهِ الَّذِي يُسَمِّيهِ عَقْلِيَّاتٍ؛ وَإِمَّا بِذَوْقِهِ وَهَوَاهُ الَّذِي يُسَمِّيهِ ذَوْقِيَّاتٍ؛ وَإِمَّا بِمَا يَتَأَوَّلُهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيُحَرِّفُ فِيهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيَقُولُ إِنَّهُ إِمَّا يَتَّبِعُ الْقُرْآنَ كَالْخَوَارِجِ؛ وَإِمَّا بِمَا يَدَّعِيهِ فِي الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَيَكُونُ كَذِبًا وَضَعِيفًا كَمَا يَدَّعِيهِ الرُّوَافِضُ؛ مِنَ النَّصِّ وَالْآيَاتِ. وَكَثِيرٌ مِمَّنْ يَكُونُ قَدْ وَضَعَ دِينَهُ بِرَأْيِهِ أَوْ ذَوْقِهِ يَحْتَجُّ مِنَ الْقُرْآنِ بِمَا يَتَأَوَّلُهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ حُجَّةً لَا عَمْدَةَ، وَعَمْدَتُهُ فِي الْبَاطِنِ عَلَى رَأْيِهِ، كَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، بِخِلَافِ مَسَائِلِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَقْصِدُونَ مَتَابَعَةَ النَّصِّ.»

ويستفاد كذلك ما قاله ابن تيمية عن لفظ "شَرْعُ الدِّينِ": فَإِنْ شَرَعَ الدِّينَ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ يَعْنِي جَعَلَ الشَّيْءَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا.

فالدين الذي يقصده ابن تيمية هو: ما يتقرب به العبد إلى الله، من الواجبات والمستحبات، فلا يمكن لأحد أن يتقرب إلى الله إلا بالواجبات والمستحبات.

²²⁸ مجموع الفتاوى 108/4 - مجموع الفتاوى 133/23 - مجموع فتاوى ابن تيمية 583/11، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (389/10، 584/11، 113/20،

357/20، 226/22، 149/27، 124/3، 164/1، 17/29، 151/29، 152/28)، اقتضاء الصراط المستقيم 376/2، قاعدة عظيمة 22/1

²²⁹ مجموع الفتاوى 35/31، الاستقامة 248/1

²³⁰ النبوات ت: الطويان 420/1

قال ابن تيمية²³¹: « وهو سبحانه إنما يعبد بما شرع من الدين، لا يعبد بما شرع من الدين بغير إذنه فإن ذلك شرك، قال الله تعالى: أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ [الشورى: 21] وقال تعالى: شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا إِلَى قَوْلِهِ: مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ [الشورى: 13] والدين الذي شرعه إما واجب، وإما مستحب، فكل من عبد عبادة ليست واجبة في شرع الرسول ولا مستحبة؛ كانت من الشرك والبدع. »

وقال ابن تيمية²³²: «فَهَذَا أَصْلُ عَظِيمٍ تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ وَالِاعْتِنَاءُ بِهِ وَهُوَ أَنَّ الْمُبَاحَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ مُبَاحَةً إِذَا جُعِلَتْ مُبَاحَاتٍ فَأَمَّا إِذَا أُتُّخِذَتْ وَاجِبَاتٍ أَوْ مُسْتَحَبَّاتٍ كَانَ ذَلِكَ دِينًا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَجَعَلَ مَا لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ مِنْهَا بِمَنْزِلَةٍ جَعَلَ مَا لَيْسَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْهَا فَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ؛ وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا عَظُمَ ذَمُّ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ لِمَنْ شَرَعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ بِهِ وَلِمَنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ بِتَحْرِيمِهِ فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُبَاحَاتِ فَكَيْفَ بِالْمَكْرُوهَاتِ أَوْ الْمُحَرَّمَاتِ»

ويوضح ابن القيم جميع ما قلناه عندما وصف حال الذي يحرم المباحات المأذون فيها، فقال ابن القيم²³³: « فَمَنْ حَرَّمَ هَذَا النَّوعَ الثَّلَاثَ [أي حرم المباح] فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ، وَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَمَنْ جَعَلَهُ دِينًا وَقُرْبَةً يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، وَشَرَعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَضَاهَاً بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ. »

وتأمل جميع الطوائف التي تكلم عنها أهل العلم -كالجهمية والخوارج والقدرية والروافض وغيرهم- تجدهم يتعبدون الله بتلك المخترعات التي ابتدعوها، فيجعلونها إما واجبة أو مستحبة، وهذا الإيجاب قد يكون إيجاباً لأنفسهم فقط، أو يتعداه إلى إيجابه على الناس بإلزامهم به: إما بقتالهم، أو بسلطان الحاكم أو غير ذلك.

231 الاختائية 228

232 مجموع الفتاوى 450/11 ، 306/3 ،

233 مدارج السالكين 479/1

فالخوارج مثلاً - كلاب أهل النار - يتعبّدون الله بتكفير المسلمين وقتلهم، فيجعلون تكفيرهم واجباً، ثم إنهم يوالون عليه ويقاتلون المسلمين على تلك البدعة.

قال ابن تيمية عن أهل البدع كالجهمية والقدرية وغيرهم²³⁴: «ثم إنهم أيضاً يُوجبون ما لم يُوجبه، بل حرّمه، ويُحرّمون ما لم يُحرّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاته أهلها، ومعاداة من خالفها.»

ولذلك فقد اعتبر ابن تيمية الخوارج والروافض وحكومة الجهمية مشرعين من الدين ما لم يأذن به الله، حيث قال²³⁵: «من شعار أهل البدع، إحدَث قول أو فعل، والزَّام النَّاسَ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، أو المُوَالَاةَ عَلَيْهِ والمُعَادَاةَ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا ابْتَدَعَتِ الْخَوَارِجُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتِ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ.

وَابْتَدَعَتِ الرَّافِضَةُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتِ النَّاسَ بِهِ، وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ وَابْتَدَعَتِ الْجَهْمِيَّةُ رَأْيَهَا وَأَلْزَمَتِ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، الَّذِينَ أُمْتُحَرِّقُوا فِي زَمَنِهِمُ الْأَثِمَةُ لِتَوَافُقِهِمْ عَلَى رَأْيِ جَهْمِ الَّذِي مَبْدُؤُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَعَاقِبُوا مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْمُحَرَّمَةِ بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا يَجُوزُ إِكْرَاهُ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَالْإِجَابُ وَالتَّحْرِيمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ بَعْضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسِيلِمَةِ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21].

«

234 النبوات 333

235 الفتاوى الكبرى 339/6، التسعينية - ت: د. محمد العجلان 176

قلت: فإيجاب الشيء عند ابن تيمية يشمل إلزام النفس به، وإلزام الناس به سواء كان الإلزام عن طريق الحاكم أم عن طريق القتال لفرضه على الناس كما فعلت الخوارج. إذن فالإلزام بالأحكام يُعتبر تشريعاً لأنه إيجاب الشيء على الناس، وهو أمر زائد على تشريع الأحكام المجرد.

وسنأتي على مزيد من التفصيل في مطلب الإلزام بالأحكام.

المسألة الثالثة التشريع عند الشاطبي وصلته بالبدعة:

اعتبر الشاطبي أن: **كل بدعة تشريع زائد أو ناقص**، وأنَّ المُبتدِع مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ وَمَشَاقُّ لَهُ، وأنَّ المُبتدِعَ قَدْ نَزَلَ نَفْسُهُ مَنْزِلَةَ الْمُضَاهِي لِلشَّارِعِ، وأن هَذَا الَّذِي ابْتَدَعَ فِي دِينِ اللَّهِ قَدْ صَيَّرَ نَفْسَهُ نَظِيرًا وَمُضَاهِيًا لِلشَّارِعِ، حَيْثُ شَرَعَ مَعَ الشَّارِعِ، وَفَتَحَ لِلِاخْتِلَافِ بَابًا، وَرَدَّ قَصْدَ الشَّارِعِ فِي الْإِنْفِرَادِ بِالتَّشْرِيعِ²³⁶. [الاعتصام 66/1 ت الشقير]

قال الشاطبي²³⁷: «وَأَمَّا فِي الْبِدَعِ فَتَبَّتْ لَهَا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُضَادَّةٌ لِلشَّارِعِ وَمُرَاعِمَةٌ لَهُ، حَيْثُ نَصَبَ الْمُبتدِعُ نَفْسَهُ نَصَبَ الْمُستَدْرِكِ عَلَى الشَّرِيعَةِ، لَا نَصَبَ الْمُكْتَفِي بِمَا حُدَّ لَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ -وإن قلت- تشريع زائد أو ناقص، أَوْ تَغْيِيرٌ لِلأَصْلِ الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَقَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ، فَيَكُونُ قَادِحًا فِي الْمَشْرُوعِ.»

فالأمران اللذان ذكرهما الشاطبي ينطبقان تماماً على معنى آية التشريع، وعلى معنى الأحاديث التي جاءت في ذم البدعة.

وتعريف البدعة عند الشاطبي له ارتباط كبير بآية التشريع -وإن لم يصرح الشاطبي بذلك-

:

²³⁶ الاعتصام 66/1

²³⁷ الاعتصام 544/2

قال الشاطبي²³⁸: « البدعة: طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٌ، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ، يُقْصَدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيْهَا مَا يُقْصَدُ بِالطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ. »

وقد شرح الشاطبي هذا التعريف بشكل مطوّل، ويمكن تلخيص تعريفه -مع محاولة التوفيق في تعريفه مع كلام ابن تيمية والمعنى اللغوي للتشريع-²³⁹:

• **قول الشاطبي:** "طريقة": يقصد بها الطريق والسبيل والسنة وهي بمعنى واحد، وهو ما رُسم للسلوك عليه.

قلت: وهذا من المعاني اللغوية فالشّرع والشريعة والشّريعة: في اللغة هي الطريقة وهو ما رُسم للسلوك عليه²⁴⁰. قال الطبري²⁴¹ في تفسيره لقوله تعالى «ثم جعلناك على شريعة من الأمر»: «على طريقة وسنة ومنهاج من أمرنا الذي أمرنا به من قبلك من رسلنا»

وقال ابن الجوزي في تفسير الشريعة²⁴²: «قال المفسرون: ثم جعلناك بعد موسى على طريقة من الأمر، أي: من الدين فَاتَّبَعَهَا»

والتشريع إن كان مصدراً فهو -كما عرفناه سابقاً-: وضع الشريعة / الطريقة، وإن كان اسماً: فهو الشريعة / الطريقة نفسها.

• **قول الشاطبي:** في الدين: تقييد للطريقة المسلوكة بأنها في الدين؛ لأنها فيه تخترع وإليه يُضَيِّقُهَا صاحبها، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة؛ كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم.

²³⁸ الاعتصام 51/1

²³⁹ انظر الشرح كاملاً في كتاب الشاطبي الاعتصام 51/1، وانظر أيضاً حقيقة البدعة وأحكامها 254/1

²⁴⁰ الفروق اللغوية للعسكري 222/1، معجم اللغة العربية المعاصرة 1189/2

²⁴¹ تفسير الطبري 70/22

²⁴² زاد المسير 99/4، وانظر أيضاً تفسير الرازي 675/27، وتفسير العز بن عبد السلام 390/1، تفسير القاسمي 429/8، تفسير الماوردي 264/5

قلت: هذا معنى قوله تعالى { شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ } ، والدين هو ما شرعه الله لعباده من الاعتقادات والأقوال والأفعال.

قول الشاطبي: مخترة: أي ليس لها أصل في الشريعة تستند إليه.

قلت: وهذا معنى قوله تعالى { مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ } ، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: «ما ليس منه»، وقوله: «ليس عليه أمرنا»، أي ليس له أصل في الشريعة؛ بطريق خاص ولا عام.

● **قول الشاطبي:** تضاهي الشرعية: يعني أنها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها، وهي مخالفة لظاهر التشريع؛ من جهة ضرب الحدود، وتعيين الكيفيات، والتزام الهيئات المعنية، أو الأزمنة المعنية مع الدوام، ونحو ذلك. فلو كانت لا تضاهي الأمور المشروعة لم تكن بدعة، لأنها تصير من باب الأفعال العادية.

قلت: هذا القيد الذي ذكره الشاطبي للبدعة - أي المضاهاة للمشروع -، قد ذكره ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه، وهو إثبات لمعنى آية الشورى ، حيث قال ابن تيمية²⁴³ «وَكَذَلِكَ الْعِبَادَاتُ الْمُبْتَدَعَةُ الَّتِي لَمْ يَشْرَعْهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: { أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ } فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَاتٍ؛ فَأَحَدَتْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ عِبَادَاتٍ ضَاهَاةَا بِهَا» وقرر في ذلك قاعدة بقوله²⁴⁴: «مضاهاة غير المسنون بالمسنون بدعة».

وقد ذكر الشاطبي عدة صور للمضاهاة سنأتي عليها في فقرة "التشريع العام الملزم".

²⁴³ مجموع الفتاوى 425/3 ، وانظر أيضاً: اقتضاء الصراط المستقيم (140/2 - 144/2 - 149/2 - 165/2 - 341/2)، مجموع الفتاوى (425/3 -

496/4 - 197/20 - 522/22)، جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم 295/2 ، جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس 234/5

²⁴⁴ مجموع الفتاوى (197/20)

وختام هذا المطلب نستطيع وضع قاعدة تجمع بين التشريع والبدعة مستقاة مما سبق من أقوال أهل العلم والمفسرين:

كل تشريع لم يأذن به الله فهو بدعة²⁴⁵، وكل بدعة تشريع زائد أو ناقص أو تغيير للأصل الصحيح²⁴⁶، والبدعة في الدين هي معنى قوله تعالى (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) ، والمبتدع من شرع ديناً لم يأذن به الله²⁴⁷، وكل ما يتعلق به الخطاب الشرعي يتعلق به الابتداع سواء في الاعتقاد أو القول أو الفعل أو الترك²⁴⁸.

ونحن لن نخوض في تفاصيل معنى البدعة، بل ما يهمنا هو انتقاد مظاهر الغلو في معنى "تشريع ما لم يأذن به الله" والتمييز بين التشريع الكفري والتشريع المحرم.

المطلب الثالث التفريق بين مصطلحات التشريع المعاصرة:

ظهر في عُرفنا المعاصر مصطلحات في التشريع لم تكن تستخدم في كتابات الأئمة، أو كان استخدامها نادراً، وهذه المصطلحات هدفها تمييز التشريع المكفر من غيره. فقد ذكرنا أن معنى تشريع ما لم يأذن به الله يشمل جميع أنواع البدع المكفرة وغير المكفرة.

ومن هذه المصطلحات الحادثة للتشريع المكفر قولهم: "التشريع من دون الله" ، و"التشريع المطلق" ، و"ادعاء حق التشريع".

أما المقدسي فيعتبر تشريع ما لم يأذن به الله قسماً واحداً ويجعله جميعه من النوع المكفر، فلا فرق عنده بين قوله "تشريع ما لم يأذن به الله" وبين قوله "التشريع من دون الله" أو قوله "تشريع دين".

ونحن هنا نقصد كتبه التأصيلية الأساسية التي يعتمد عليها أتباعه في غلوهم.

²⁴⁵ معارج القبول 1228/3 ، الاستقامة لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - 5/1 و 41/1، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى 108/4 ، مجموع فتاوى ابن عثيمين

253/5 ، وانظر أيضاً الثبات والشمول للدكتور عابد السفياي ص 39

²⁴⁶ الاعتصام للشاطبي 544/2

²⁴⁷ الرد على البكري لابن تيمية 594/2

²⁴⁸ الاعتصام للشاطبي 60/1

ومن ذلك قول المقدسي²⁴⁹ أن: «من يشرّع من دون الله ما لم يأذن به الله فهو طاغوت كافر.»

وقال عن الحكومات²⁵⁰: «حكامها ورؤوس الشرك فيها طواغيت معبودة من دون الله لأنهم يشرعون من الدين ما لم يأذن به الله»

وقوله عندما علق على قول أبي مجلز عن مقولة "كفر دون كفر"²⁵¹: «ولاة زمانه لم يشرعوا ديناً غير دين الله ولا استبدلوا ولا قننوا، وإنما صدرت منهم بعض الهفوات»

مع أن ابن تيمية يستخدم مصطلح "شرع ديناً" للدلالة على الابتداع حتى لو لم يصل إلى الكفر، وكتبه طافحة بذلك، كما قال عن الجهمية وغيرهم.

المسألة الأولى "التشريع من دون الله"

"التشريع من دون الله" مصطلح حادث، لم يُذكر في كتب العلماء القدامى -بحسب اطلاعي-، ولم أعر على أول من استخدم هذا المصطلح.

وقد استخدم المعاصرون -من الفقهاء والعلماء- هذا المصطلح للدلالة على النوع المكفر من "تشريع ما لم يأذن به الله".

فانتبه إلى قولهم "من دون الله" والذي معناه:

تشريع لم يستند إلى ما شرعه الله في الكتاب والسنة، أي أنه الرأي المجرد الغير مستند إلى دليل من الكتاب والسنة، فهو اتباع الهوى بإطلاق.

وهو "تحكيم العقل على الدين" أي: وضع الأحكام -الاعتقادية أو العملية أو كليهما- بلا مستند من شريعة الله من الآراء والأهواء والاصطلاحات، وجعل العقل أصلاً محكماً يُردّ النزاع إليه.

²⁴⁹ الثلاثينية 240، وانظر أيضاً "القول الأساس في حكومة حماس" أبو عبدالله المقدسي، وهو كتاب قدّم له المقدسي.

²⁵⁰ رسالة مناصحة وتذكير 2

²⁵¹ امتاع النظر في هامش ص35

فالتشريع من دون الله بدعة مكفّرة، وقد عبر عنه القرآن: بأن ذلك هو ما تصفه ألسنة الذين يفترون على الله الكذب - حيث يستحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحله-، وأن ذلك من ابتغاء الجاهلية، وأنه زيادة في الكفر²⁵².

ويمكن تعريف التشريع من دون الله بأنه: الاستقلال في وضع الطريقة، سواء بإنشائها (كالتحليل والتحریم والإباحة وغيرها)، أو الإلزام بها²⁵³.

فالمبتدع معاند للشرع ومشاقق له - كما وصفه الشاطبي²⁵⁴ -، والمشرّع من دون الله منقطع عن الوحي منشئ للحكم مفترٍ على الله، وهو أحق بتلك الأوصاف عن المبتدع.

وقد قال ابن تيمية عن أنواع البدع²⁵⁵ : « فالبدع نوعان: »

وأما الجهمية النافية للصفات، فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول²⁵⁶؛ فإنه ليس في الكتاب والسنة نصّ واحد يدلّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنما يدّعون التمسك بالرأي المعقول. وقد بُسط القول على بيان فساد حججهم العقلية، وما يدّعيه بعضهم من السمعيّات، وبُيّن أنّ المعقول الصريح موافق للمنقول الصحيح في بطلان قولهم، لا مخالف له. »

فهذا الذي ذكره ابن تيمية عن الجهمية هو النوع الثاني من البدع وهو التشريع من دون الله، وهو كفرٌ كله،

ومن ذلك قول ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) قال²⁵⁷: « يُنَكِّرُ تَعَالَى عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ الْمُحْكَمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، النَّاهِي عَنْ كُلِّ شَرٍّ وَعَدْلٍ إِلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الآرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْإِصْطِلَاحَاتِ الَّتِي

²⁵² انظر الثبات والشمول للدكتور عابد السفياني ص 33 وما بعدها، ففيها الكثير من الفائدة

²⁵³ هذا التعريف مستفاد من تعريف التشريع في كتاب "التشريع الوضعي" - محمد القرني ص25، وقد زاد الدكتور القرني قوله "أو الإذن في سلوكها" لكننا آثرنا تجاهلها لأن

ففيها لبساً يحتاج إيضاحاً - فيما بعد.

²⁵⁴ الاعتصام للشاطبي 66/1

²⁵⁵ النبوات ت: الطويان 420/1

²⁵⁶ هذا هو النوع الثاني من البدع، أي الذين لم يكن قصدهم متابعة الكتاب والسنة.

²⁵⁷ تفسير ابن كثير 119/3

وَضَعَهَا الرِّجَالُ بِلَا مُسْتَنَدٍ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْكُمُونَ بِهِ مِنَ الصَّلَاحَاتِ وَالْجَهَالَاتِ بِمَا يَضَعُونَهَا بِأَرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، وَكَمَا يَحْكُمُ بِهِ التَّتَارُ مِنَ السِّيَاسَاتِ الْمَلَكِيَّةِ الْمَأْخُودَةِ عَنْ مَلِكِهِمْ جَنْكَزَخَانَ الَّذِي وَضَعَ لَهُمُ الْيَاسِقَ»

فقول ابن كثير "بلا مستند من شريعة الله" هو المقصود بالتشريع من دون الله²⁵⁸.

والتشريع من دون الله قد يكون تمرداً على الشريعة وعناداً، وقد يكون جهلاً وخطأً كالذي ينسب أحاديث مكذوبة للشرع، وقد يكون التشريع من دون الله بتأويلات فاسدة كأقوال المعتزلة والجهمية، وأتباعهم في عصرنا من العلمانيين والليبراليين وأشباههم الذين جعلوا العقل حاكماً على النصوص فما وافق العقل قبلوه وما خالفه رفضوه، وأصبح العقل مصدراً لتلقي الأحكام، ومصدراً لتشريع أنواع من الأحكام (كالتشريعات المدنية في المعاملات)، ولذلك تجدهم ينصّون في دساتيرهم على جواز تشريع عدد من الأحكام من مصادر أخرى، كقولهم مبادئ الشريعة مصدر أساسي للتشريع، وهذا عين ما كان يفعله المعتزلة والجهمية في حكومة الجهمية - المأمون والمعتصم-، لكن تطورت صور هذا الأمر إلى مستويات مختلفة في زماننا.

ولا يشترط في التشريع من دون الله، أن تكون فيه خصائص الإلزام أي إلزام الناس، فالإلزام قيدٌ زائد على التشريع من دون الله.

والإلزام يعني إيجاب الشيء ويكون غالباً بقوة يستطيع بها المشرّع الإلزام بهذا الشرع.

وسبب قولنا بعدم اشتراط الإلزام: لأن معنى قوله تعالى: (أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ)، أن شياطين الإنس والجن شرعت شرعاً مخالفاً لشرع الله ليسير عليه المشركون، وتبعهم المشركون في هذا الشرع، بدون وجود قوة ملزمة تجعل المشركين يتبعون هذا التشريع، لكن الشياطين رسمت وبينت طريقاً ليسلكه المشركون بدون إلزام، والمشركون أطاعوهم وساروا على هذا الشرع .

والله سبحانه هو صاحب السلطة العليا الذي يُدان له بالطاعة ويجب على البشر الرضوخ والامتثال له ، فقد شرع للناس شرعاً ليسيروا على هذا الشرع ويتبعوه، وألزمهم به ، كما قال تعالى **(شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ، (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)، (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) ،**

وبالمقابل ذم الله سبحانه من جعل لنفسه حق الطاعة، فشرع لغيره طريقة يسير عليها ويدين بها، مخالفة لما شرعه الله، سواءً كان بإلزام أو بدون إلزام.

والمبتدعة الذين ذمهم العلماء لم يُشترط فيهم وجود سلطة الطاعة. وقد ورد في كلام أهل العلم ما يدل على اعتبار الفعل شرعاً بدون وجود قوة ملزمة، ولا أتباع يطيعون هذا الشارع، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: **"من استحسّن فقد شرع"** ، أي من وضع الأحكام بعقله المجرد استحساناً فقد شرع. [ونقصد بالاستحسان النوع المذموم – انظر الهامش]²⁵⁹.

فإذا انضاف الإلزام إلى ذلك التشريع من دون الله، فهو زيادة في الكفر. فكما قلنا بأن الإلزام بذاته تشريع.

فالمقدسي وطائفته يجعلون الإلزام من خصائص التشريع من دون الله، ويوجد من يشاركونهم هذا الرأي من المعاصرين كالدكتور عبدالرحمن المحمود وغيره²⁶⁰. فهم يتكلمون عن نوع محدد وهو نفسه الذي يقصده المقدسي وطائفته بقولهم "التشريع كله كفر".

وقد عرّف أبو عبدالرحمن الباشا التشريع من دون الله بقوله²⁶¹: (الرأي المجرد الغير مسند إلى دليل من الكتاب والسنة وهو مع ذلك فيه خصائص العموم والإلزام).

والدكتور المحمود ربط التشريع من دون الله مع القوانين الوضعية المخالفة لشرع الله، أي أنه ربط بين التشريع من دون الله وبين الإلزام، وهو نفس التعريف السابق.

²⁵⁹ المقصود بالاستحسان النوع المذموم والذي اتفق العلماء على ذمه، وهو ما كان بالرأي المجرد، أما ما يذكره الأصوليون من تعريفٍ مستساغ للاستحسان فلا يدخل في هذا النوع المذموم.

²⁶⁰ كتاب الحكم بغير ما أنزل الله – د.عبدالرحمن المحمود ، مقالة [الفرق بين البدعة والتشريع المطلق](#) – أبو عبدالرحمن الباشا – موقع صيد الفوائد

²⁶¹ مقالة [الفرق بين البدعة والتشريع المطلق](#) – أبو عبدالرحمن الباشا – موقع صيد الفوائد

وهذا التعريف - كما ذكرنا - تضيق لمعنى التشريع من دون الله، حيث أصبح يُطلق هذا المصطلح على التشريع العام الملزم المخالف لشرع الله، وفي العرف المعاصر يُكافئ تماماً القوانين الوضعية - باعتبارها طامة العصر.

ونحن إذ نُقرّ بأن المسألة في الأساس هي مسألة اصطلاحية، لكننا وجدنا هذا المصطلح قد سبب لبساً عند الشباب، ورفع من وتيرة الغلو في التكفير عندهم والله أعلم.

ومن الفروقات التي ذكرها الدكتور المحمود والباشا، بين المبتدع وبين المشرّع من دون الله²⁶²:

- أن المشرّع من دون الله عامدٌ إلى الزيادة على الشريعة أو النقصان منها، وليس له تأويل. أما المبتدع فله دليل يستند إليه. مستنداً إلى كلامٍ للشاطبي: « أَنْ كُلَّ بِدْعَةٍ . وَإِنْ قُلْتَ . تَشْرِيعٌ زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ، أَوْ تَغْيِيرٌ لِلأَصْلِ الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَقَدْ يَكُونُ مُلْحَقاً بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ، فَيَكُونُ قَادِحاً فِي الْمَشْرُوعِ. وَلَوْ فَعَلَ أَحَدٌ مِثْلَ هَذَا فِي نَفْسِ الشَّرِيعَةِ عَامِداً لَكُفْرٍ، إِذِ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ فِيهَا أَوْ التَّغْيِيرُ . قُلْ أَوْ كَثُرَ . كُفْرٌ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قُلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ ، فَمَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِتَأْوِيلٍ فَاسِدٍ، أَوْ بِرَأْيٍ غَالِطٍ رَأَاهُ، وَالْحَقُّهُ بِالْمَشْرُوعِ، إِذَا لَمْ يُكْفَرْهُ؛ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ فَرْقٌ بَيْنَ مَا قُلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ جِنَايَةٌ لَا تَحْتَمِلُهَا الشَّرِيعَةُ بِقَلِيلٍ وَلَا بِكَثِيرٍ.»

- أن المبتدع ينسب نفسه للشريعة²⁶³، أما المشرّع من دون الله فهو قاصد للتشريع منظم للدوائر المخصصة له.

وللجواب على كلامهم نقول:

لو كان مقصدهم التفريق بين التشريع من دون الله، وبين البدعة بمعناها العام، فلا مشكلة، لأنهم حاولوا الردّ على بعض المعاصرين الذين جعلوا هذا النوع من التشريع من دون الله ينقسم بانقسام البدعة إلى مكفّر وغير مكفّر.

²⁶² انظر كتاب الحكم بغير ما أنزل الله - د. عبدالرحمن المحمود

²⁶³ مقالة الفرق بين البدعة والتشريع المطلق - أبو عبدالرحمن الباشا - موقع صيد الفوائد

بينما الصحيح أن **كل تشريع من دون الله بدعة، وليست كل بدعة تشريعاً من دون الله**، فبعض البدع لاتصل للكفر، وهذا كما قال ابن تيمية عن الشرك²⁶⁴: «والشرك بدعة، والمبتدع يؤول إلى الشرك، ولم يوجد مبتدع إلا وفيه نوع من الشرك»،

فالشرك يعتبر تشريعاً من دون الله عندنا لأننا لانشرط العموم والإلزام، بينما الدكتور المحمود والمقدسي ومن سار على نفس تعريف الدكتور المحمود فإنهم لا يعتبرون الشرك تشريعاً من دون الله لأنه لا يتضمن خصائص العموم والإلزام.

وإن أغلب الدساتير المعاصرة جاءت بتأويلات فاسدة، كتأويلاتهم عن فصل الدين عن الدولة، وتأويلاتهم في جواز تشريع الأحكام التي لها صلة بالدنيا أما العبادات فتتظيمها يترك للفقهاء، وغير ذلك من تأويلات العلمانيين والليبراليين وأشباههم. حتى أن المنافقين قد استغلوا أخطاء بعض أهل العلم وجعلوها مستنداً لهم في تحكيم ما يخالف الشرع. ولذلك فإن كثيراً من هؤلاء يعتبرون تنظيم هذه التشريعات أمراً جائزاً لهم، ويأخذون مسائل العبادات من الشريعة الإسلامية، ويقولون بأن العقوبات من اختصاص الحاكم فيشرعون حدوداً وعقوبات مناقضة لشرع الله، وكل ذلك نابع من تأويلات فاسدة كتأويلات من سبق من المبتدعة في زمن الأئمة، أو عناداً واستكباراً على الشريعة المطهرة.

أما من كان منهم عامداً للتغيير في الشريعة بلا تأويل، فذاك كفره كفر عناد واستكبار. فيوجد هذا ويوجد هذا.

ولا ننسى أن نذكر أن الدكتور المحمود قد نبّه على الفرق بين الحكم العام على فعل من الأفعال بأنه كفر، وبين تطبيقه على المعين²⁶⁵، أي أنه لا يكفر أعيان الحكام والمشرعين من دون الله كما يفعل المقدسي وأتباعه. وهذه مسألة غاية في الأهمية يجب التنبيه إليها.

لكن أنا عن نفسي أعتبر الدكتور المحمود قد اختصر جداً في إيضاح سبب عدم تكفير المشرعين من دون الله، لأن كثيراً من أتباع السلفية الجهادية يعتمدون على كتاب الدكتور

264 اقتضاء الصراط المستقيم 375/2

265 المرجع السابق 372

المحمود لفهم التشريع من دون الله ثم لا يجدون بغيتهم في صفحتين أو ثلاثة تقول بأن تكفير الأعيان يختلف عن التكفير المطلق دون جلب قول في صلب المسألة. والله تعالى أعلم

المسألة الثانية: التشريع المطلق:

التشريع المطلق مصطلح أطلقه الشاطبي عند حديثه عن تشريعات الكفار الذين ذمهم الله بسببها فقال الشاطبي²⁶⁶: « وَقَدْ ثَبَتَ أَيْضًا لِلْكَفَّارِ بِدْعٌ فَرَعِيَّةٌ، وَلَكِنَّهَا فِي الضَّرُورِيَّاتِ وَمَا (قَارَبَهَا) ، كَجَعْلِهِمْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا، وَلِشُرَكَائِهِمْ نَصِيبًا، ثُمَّ فَرَعُوا عَلَيْهِ أَنَّ مَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ، وَمَا كَانَ لِلَّهِ وَصَلَ إِلَى شُرَكَائِهِمْ، وَتَحْرِيمُهُمُ الْبَحِيرَةَ وَالسَّائِيَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامِي، وَقَتْلُهُمْ أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بَغَيْرِ عِلْمٍ، وَتَرْكُ الْعَدْلِ فِي الْقِصَاصِ وَالْمِيرَاثِ، وَالْحَيْفُ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْحِيلِ، إِلَى أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ، حَتَّى صَارَ التَّشْرِيعُ دِينًا لَهُمْ، وَتَغْيِيرُ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَهْلًا عَلَيْهِمْ، فَأَنْشَأَ ذَلِكَ أَصْلًا مُضَافًا إِلَيْهِمْ وَقَاعِدَةً رَضُوا بِهَا، وَهِيَ التَّشْرِيعُ الْمَطْلُوقُ (بالمهوى)²⁶⁷ ... »

فانظر قول الشاطبي: "أصبح التشريع ديدناً لهم" و "قاعدة رضوا بها"، أي أن المعنى –والله أعلم– أنه أصبح نظاماً عاماً يتبعونه.

وفي بعض النسخ من كتاب الاعتصام جاء اللفظ: «التشريع المطلق لا الهوى»، ولذا اعتمد البعض على هذا اللفظ ليفرقوا بين التشريع المطلق وبين التشريع بمجرد الهوى. والصحيح ما أثبتناه لأن التشريع المطلق هو تشريع بالمهوى بإطلاق. ويدل على ذلك النقل التالي:

قال الشاطبي عند حديثه عن الفرق المبتدعة، كالخوارج والقدرية وغيرهم²⁶⁸: «إِنَّا وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ (لِلْهَوَى) ، وَلَمَّا تَشَابَهَ مِنَ الْكِتَابِ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، فَإِنَّهُمْ لَيَسُوا بِمُتَّبِعِينَ لِلْهَوَى بِإِطْلَاقٍ، وَلَا مُتَّبِعِينَ لِمَا تَشَابَهَ مِنَ الْكِتَابِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَوْ (فَرَضْنَا أَنَّهُمْ) كَذَلِكَ لَكَانُوا كُفَّارًا، إِذْ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ (إِلَّا مَنْ أَخَذَ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ مَعَ) رَدِّ مُحْكَمَاتِهَا عِنَادًا وَهُوَ كُفْرٌ، وَأَمَّا مَنْ

²⁶⁶ الاعتصام للشاطبي ت: الشقير 141/3

²⁶⁷ وفي بعض النسخ: التشريع المطلق لا الهوى

²⁶⁸ الاعتصام للشاطبي ت: الشقير 118/3

صَدَّقَ (بِالشَّرِيعَةِ) وَمَنْ جَاءَ بِهَا، وَبَلَغَ فِيهَا مَبْلَغًا يَظُنُّ بِهِ أَنََّّهُ مُتَّبِعٌ لِلدَّلِيلِ (فمثله)، لا يقال (فيه): أَنَّهُ صَاحِبُ هَوًى بِإِطْلَاقٍ بَلْ هُوَ مُتَّبِعٌ لِلشَّرْعِ فِي نَظَرِهِ، لَكِنْ بِحَيْثُ (يُمَازِجُهُ) الْهَوَى فِي (مَطَالِبِهِ) / مِنْ جِهَةٍ إِذْ خَالَ الشَّبَهَ فِي الْمُحَكَّمَاتِ بِسَبَبِ اعْتِبَارِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَشَارَكَ أَهْلُ الْهَوَى فِي دُخُولِ الْهَوَى فِي نِخْلَتِهِ، وَشَارَكَ أَهْلُ الْحَقِّ فِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا دَلَّ / عَلَيْهِ الدَّلِيلُ عَلَى الْجُمْلَةِ.

/وَأَيْضًا فَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُمْ اتِّخَاذُ الْقَصْدِ مَعَ / أَهْلِ السَّنَةِ عَلَى (الجملة) فِي مَطْلَبٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْإِنْتِسَابُ إِلَى الشَّرِيعَةِ»

قلت: فالذي يظهر لنا من أقوال الشاطبي أن التشريع المطلق، أو اتباع الهوى بإطلاق، يكون كفرًا كله، لأنه صاحبه لا يستند إلى الكتاب والسنة، وهذه هي البدع المكفرة كبدعة الجهمية المحضة الذين قال عنهم ابن تيمية²⁶⁹ : « وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ النَّافِيَةُ لِلصِّفَاتِ، فَلَمْ يَكُنْ أَصْلُ دِينِهِمْ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ وَالرَّسُولِ²⁷⁰؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ، بَلْ نصوص الكتاب والسنة متظاهرة بخلاف قولهم، وإِنَّمَا يَدْعُونَ التَّمَسُّكَ بِالرَّأْيِ الْمَعْقُولِ. »

لكن قد يكون مقصد الشاطبي بالتشريع المطلق ما كان ناتجاً عن عناد مع علم بذلك الفعل، أو ما كان يتضمن العناد، فانظر قول الشاطبي « إِذْ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ (إِلَّا) مَنْ أَخَذَ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ مَعَ) رَدِّ مُحْكَمَاتِهَا عِنَادًا وَهُوَ كُفْرٌ »

قلت: على كل حال هو مجرد اصطلاح، لكن يهمنّا توضيح هذه المصطلحات قدر المستطاع.

المسألة الثالثة ادعاء حق التشريع:

إن ادعاء حق التشريع يعني : أن يقول الشخص بأنه يحل ويحرم بلا أمر من الله، من جهة العقل.

²⁶⁹ النبوات ت: الطويان 420/1

²⁷⁰ هذا هو النوع الثاني من البدع، أي الذين لم يكن قصدهم متابعة الكتاب والسنة.

فهذا الشخص شارح من الدين ما لم يأذن به الله، وهذا القول كفرٌ ، وقد وصف ابن تيمية هذا النوع من الناس بأنه أخرج كافر فقال ابن تيمية²⁷¹: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَقَ كَافِرًا فَيَقُولُ: أَنَا أُوجِبُ هَذَا وَأُحَرِّمُ هَذَا بِلَا أَمْرِ مِنَ اللَّهِ وَلَا مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ فَإِذَا فَعَلَ هَذَا كَانَ شَارِعًا مِنَ الدِّينِ لِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ»

فسواء كان هذا المدعي فرداً، أو مجموعة، أو هيئة، أو غيرها، فالأمر نفسه، وسواء كان قادراً على الإلزام أم لا فالأمر سيان، فالشياطين الذين شرعوا للكفار ما لم يأذن به الله، لم يكن عندهم قوة ملزمة، بل كان الأمر طوعية من الكفار.

ويجب التنبيه أن ابن تيمية يتحدث عن الفعل بأنه كفرٌ، أما تكفير المعين فله قاعدة قد وضعها ابن تيمية، ولذلك فإن القول بأن هذا الفعل كفر أي أنه يوصل صاحبه إلى الكفر – وسيأتي عدة حالات لم يكفر فيها ابن تيمية الأعيان-.

وقال ابن تيمية²⁷²: «وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَمَنْ اسْتَحَلَّ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ ; فَإِنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَأْمُرُ بِالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَدْلُ فِي دِينِهَا مَا رَأَاهُ أَكَابِرُهُمْ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَحْكُمُونَ بِعَادَاتِهِمُ الَّتِي لَمْ يُنْزِلْهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَسَوَالِفِ الْبَادِيَةِ، وَكَأَوَامِرِ الْمُطَاعِينَ فِيهِمْ ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْحُكْمُ بِهِ دُونَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَسْلَمُوا، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمْ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ، بَلِ اسْتَحَلُّوا أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُمْ كُفَّارٌ، وَإِلَّا كَانُوا جُهَّالًا، كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ.»

«.... وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَا تَنَازَعَتْ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ.

....

271 مجموع الفتاوى 147/19

272 منهاج السنة 130/5

قَالَ أُمُورُ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ لَا يُحْكَمُ فِيهَا إِلَّا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ يَقُولَ عَالِمٍ وَلَا أَمِيرٍ وَلَا شَيْخٍ وَلَا مَلِكٍ.

وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَحُكَاةُ الْمُسْلِمِينَ يَحْكُمُونَ فِي الْأُمُورِ الْمُعَيَّنَةِ، لَا يَحْكُمُونَ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ، وَإِذَا حَكَمُوا فِي الْمُعَيَّنَاتِ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ بِرَأْيِهِ.»

قلت: ونحن نرى أن مصطلح "ادعاء حق التشريع" يدخل ضمن "التشريع من دون الله"، و"التشريع المطلق" والخلافات لفظية فقط.

قال الدكتور محمد نعيم ياسين²⁷³: «ويكفر كل من ادعى أن له الحق في تشريع ما لم يأذن به الله بسبب ما أوتي من السلطان والحكم، فيدعي أن له الحق في تحليل الحرام وتحريم الحلال، ومن ذلك وضع القوانين والأحكام التي تبيح الزنا والربا وكشف العورات، أو تغيير ما جعل الله لها من العقوبات المحددة في كتاب الله أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تغيير المقادير الشرعية في الزكاة أو الموارث والكفارات والعبادات وغيرها مما قدره الشارع في الكتاب والسنة... إلى أن قال: ومن هنا تعلم أنه إذا قام حاكم ينتحل الحق في إصدار تشريعات مناقضة لما هو ثابت في الكتاب أو السنة، يحلل به ما حرم الله أو يحرم به ما أحل الله سبحانه كفر وارتد عن دينه القويم...»

إلى أن قال:

فمن سن قانونا يبيح بموجبه الزنا أو الربا أو أي شيء من المعاصي المتفق على حرمتها في شرع الله فقد كفر، ويكفر جميع من يسهم برضاه في إصدار مثل هذا القانون.»

(²⁷³) الإيمان ص 102 - 104.

وهذا ما اتبعه الدكتور عبدالرحمن المحمود في كتابه "الحكم بغير ما أنزل الله". حيث ربط بين ادعاء حق التشريع وبين التشريع من دون الله، وبين القوانين الوضعية - وإن كنت لا أوافقه على هذا الربط بسبب ما يسببه من خلل عند القارئ-.

قال²⁷⁴: «ادعاء التشريع - من دون الله - بسن القوانين العامة، والأنظمة المخالفة لشرع الله متضمن لأمرين:

أحدهما: رفض شريعة الله، إذ لو لم يرفضها لما استبدل بها غيرها.

الثاني: التعدي على حق من حقوق الله، وهو حق الحكم والتشريع حيث ادعاه لنفسه. ... » وقال في خلاصة القسم المكفر من الحكم بغير ما أنزل الله²⁷⁵: «الأولى: من جعل لنفسه حق التشريع والتحليل والتحريم من دون الله تعالى سواء كان هذا فرداً، أو مجموعة، أو هيئة برلمانية أو غيرها. بحيث أصبح هؤلاء يسنّون القوانين العامة المخالفة لشرع الله ويفرضونها على الناس، ويأبون عليهم التحاكم إلى شريعة الله.

الثانية: من وضع نظاماً أو قانوناً مخالفاً لشرع الله تعالى، وهذا مثل القوانين الوضعية المطبقة في كثير من البلاد الإسلامية، التي توجب وتحرم وتحلل من دون الله تعالى مخالفة لما في الكتاب والسنة.»

وقد أصاب المقدسي وأتباعه لبسٌ بسبب تلك الأقوال لأهل العلم التي تصف الفاعل بالكفر، فاعتقدوا أن العلماء يقصدون تكفير الفاعل بعينه بلا موانع ولا شروط. بينما هؤلاء العلماء يُطلقون كفر النوع ولا يقصدون به كفر كل شخص بعينه إلا بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع، كما صرح بذلك ابن تيمية.

فهذا الدكتور المحمود - كما ذكرنا سابقاً - قد نبّه على الفرق بين الحكم العام على فعل من الأفعال بأنه كفر، وبين تطبيقه على المعين²⁷⁶، أي أنه لا يُكفر - في هذا الباب - كما يفعل المقدسي وأتباعه.

²⁷⁴ الحكم بغير ما أنزل الله - د. عبدالرحمن المحمود 172

²⁷⁵ المرجع السابق 204

²⁷⁶ المرجع السابق 372

المطلب الرابع: التشريع العام الملزم / الإلزام بالتشريع المخالف لشرع الله:

التشريع العام الملزم هو نوع خاص من التشريع، يكون فيه خصائص العموم والإلزام.

فقولنا {العموم}: أي أنه عامٌ لجماعة معينة، يكون هذا التشريع عاماً لها، فالقرآن جاء تشريعاً عاماً لكل الأمة، قال ابن عثيمين²⁷⁷: «لأن القرآن نزل تشريعاً عاماً لجميع الأمة».

ويسميه الأصوليون بالأحكام الكلية أو المسائل الكلية.

قال الشاطبي في تفسير معنى الكلية²⁷⁸: «وَمَعْنَى كَوْنِهَا "كُلِّيَّةً" أَنَّهَا لَا تَحْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ حَيْثُ هُمْ مُكَلَّفُونَ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ دُونَ بَعْضٍ؛ كَالصَّلَاةِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهَا مَشْرُوعَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ فِي كُلِّ شَخْصٍ وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَكَذَلِكَ الصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحُجُّ، وَالْجِهَادُ، وَسَائِرُ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الْكُلِّيَّةِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا مَا شَرَعَ لِسَبَبٍ مُصْلِحٍ فِي الْأَصْلِ؛ كَالْمَشْرُوعَاتِ الْمُتَوَصِّلِ بِهَا إِلَى إِقَامَةِ مَصَالِحِ الدَّارَيْنِ، مِنَ الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ، وَسَائِرِ عُقُودِ الْمَعَاوِضَاتِ، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ الْجِنَايَاتِ، وَالْقِصَاصِ، وَالضَّمَانِ، وَبِالْجُمْلَةِ جَمِيعُ كُلِّيَّاتِ الشَّرِيعَةِ.»

وقال ابن تيمية²⁷⁹: «أَنَّ الْأَحْكَامَ الْكُلِّيَّةَ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ - سَوَاءٌ كَانَتْ مُجْمَعًا عَلَيْهَا أَوْ مُتَنَازِعًا فِيهَا - لَيْسَ لِلْقَضَاةِ الْحُكْمُ فِيهَا؛ بَلْ الْحَاكِمُ الْعَالَمُ كَأَحَادِ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ الْقَاضِي فِي أُمُورٍ مُعَيَّنَةٍ. وَأَمَّا كَوْنُ هَذَا الْعَمَلِ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا أَوْ مُحَرَّمًا فَهَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا حُكْمٌ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِأَدَلَّةٍ ذَلِكَ.»

وقولنا الإلزام: من (ألزم يُلزم إلزاماً فهو مُلزم): ومعناه فرض الشيء وإيجابه: كأن تقوم جهة ما (فرداً أو جماعة) بفرض تشريع ما على جهة أخرى، فيصبح واجب الاتباع.

²⁷⁷ تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة - المقدمة ص16

²⁷⁸ الموافقات 464/1

²⁷⁹ مجموع الفتاوى 297 / 27

قال ابن تيمية عن أهل البدع كالجهمية والقدرية والخوارج وغيرهم²⁸⁰: «ثم إنهم أيضاً يُوجبون ما لم يُوجب، بل حرّمه، ويُحرّمون ما لم يُحرّمه، بل أوجبوه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالات أهلها، ومعاداة من خالفها.»

فالإلزام قيدٌ إضافي على معنى التشريع، وقد ذكرنا سابقاً أن التشريع لا يُشترط فيه الإلزام، بل إن الإلزام بحد ذاته تشريعٌ لأنه إيجابٌ. أو على الأقل هو قيدٌ زائد عند من لا يعتبره تشريعاً. بما أنا نعتبر الإلزام بالتشريع المخالف للشرع هو مسألة منفصلة عن التشريع ذاته، فهو بذلك يكافئ مسألة تحكيم القوانين الوضعية التي تكلم عنها العلماء في زماننا. وكنا نود تأجيل الحديث عنها إلى موضعه في تحكيم القوانين حتى لانقع في التكرار.

لقد ارتبط مفهوم الإلزام بسلطة الحاكم (رئيس الدولة)، فأصبح الإلزام عند الكثيرين يعني إلزام الحكام والامراء بذلك التشريع، والذي بدوره ارتبط في عصرنا بالقوانين الوضعية التي فرضها الحكام على المسلمين، وهذا المعنى الضيق للإلزام سبب غلواً في التكفير، إذ إن الإلزام أوسع من ذلك كما وضحه ابن تيمية، فإن الفرق التي تبتدع شرعاً وتوالي وتعادي عليه، وتُلزم خصمها بذلك الشرع عبر قتالها، فهذا أيضاً إلزام وإيجاب لذلك الشرع المخالف لشرع الله.

وقد اعتبر المقدسي وأتباعه أن التشريع العام الملزم كفر أكبر بلا تفصيل. وأنه لم يصدر من الخلفاء في زمن الدول الإسلامية تشريع عام ملزم، ومن ذلك قول المقدسي كشف شبهات المجادلين ص13 عند مناقشته لشبهة كفر دون كفر: «، إذ لم يكن في زمن ابن عباس والخوارج من حكام المسلمين من يدّعي لنفسه حق التشريع مع الله، ولا كان فيهم من مارس التشريع ولو في مسألة واحدة، إذ هذا عندهم كفرٌ بالإجماع.»

وقال عن معنى كفر دون كفر عند ابن عباس وأبي مجلز²⁸¹: «وإنما مرادهم بقولهم (كفر دون كفر) أنّ ما يفعله حكام زمانهم إنّ كان فيه شيء من الظلم أو المعاصي أو التجاوزات.. وإنّ جاز وصفهم لأجله بأنهم (لم يحكموا بما أنزل الله)، لكن هذا ليس من جنس فعل اليهود والنصارى

280 النبوات 333

281 تبصرة العقلاء 101

وأهل الشرك من التواطؤ والاصطلاح على أحكام غير أحكام الله تُجعل منهجاً للحياة ونظاماً وقانوناً مُلزماً.»

وعلق المقدسي على قول أبي مجلز عن مقولة "كفر دون كفر"²⁸²: «ولاة زمانه لم يشرعوا ديناً غير دين الله ولا استبدلوا ولا قننوا، وإنما صدرت منهم بعض الهفوات»

وقال²⁸³: «وإنما مرادهم بقولهم (كفر دون كفر) أنَّ ما يفعله حكام زمانهم إنَّ كان فيه شيء من الظلم أو المعاصي أو التجاوزات.. وإنَّ جاز وصفهم لأجله بأنهم (لم يحكموا بما أنزل الله)، لكن هذا ليس من جنس فعل اليهود والنصارى وأهل الشرك من التواطؤ والاصطلاح على أحكام غير أحكام الله تُجعل منهجاً للحياة ونظاماً وقانوناً مُلزماً.»

قلت: إن هذا القول ليس دقيقاً، فقد صدرت تشريعات كثيرة من الولاة والخلفاء في الدول الإسلامية منذ عصر الأمويين.

فالتشريع العام الملزم قد يكون كفراً وقد لا يكون كذلك، فإذا كان يخالف المجمع عليه من الدين فهو كفر أكبر، سواء أُلزم به أم لا، والإلزام زيادة في الكفر.

وقد ذكر بعض أهل العلم أقوالاً توحى بأن التشريع من دون الله والإلزام به لم يحصل إلا في زمن ابن تيمية مع التتار وشريعة جنكيز خان، ثم حصل ذلك في عصرنا بوجود القوانين الوضعية المخالفة لشرع الله²⁸⁴، لكن كلامهم هذا لا يعني أن التشريع العام الملزم لم يحصل فيما مضى، بل حصل ولكن صورته أوضح في عصرنا، واتخذ شكلاً مختلفاً، غالبه في الأحكام العملية والحدود، وذلك من الحكام والأمراء.

وقد يكون مقصدهم تخصيص التشريع بالأحكام العملية - كما هو عرف الكثيرين من المعاصرين - أي إن تشريع الأحكام العملية المخالفة للمجمع عليه من الدين في الدماء والأموال والأعراض وجعلها نظاماً عاماً للناس يتحاكمون إليه، لم يحصل هذا الأمر في الأزمنة الماضية إلا

²⁸² امتاع النظر في هامش ص 35

²⁸³ تبصير العقلاء 102

²⁸⁴ هذا الكلام للشيخ أحمد شاكر رحمه الله، والدكتور عبدالرحمن المحمود

في زمن ابن تيمية وما ذكره عن يأسق التتار. وهذا أيضاً قول غير دقيق، فهذه الخوارج على مرّ العصور قد شرعوا أحكاماً عملية مناقضة لشرع الله، وألزموا الناس بها، فالسارق يُقتل، والزاني يُقتل. وقد لاحظنا أن التفريق بين تشريع العقائد وبين تشريع الأحكام العملية والتهوين الشديد لما كان يحصل في زمن الدول الإسلامية قد سبّب تهاوناً في التكفير في عصرنا، فعندما نقول إن ما حصل في تلك الدول عبارة عن هفوات وزلات، وسياسات جائرة لم تصل لدرجة الكفر ومعارضة الشرع، فهذا يعني عدم فهم معنى السياسات الجائرة وأنها تكون تشريعاً مناقضاً للشرع.

مع أن كلام الأئمة كابن تيمية وابن القيم يدل بشكل واضح أن ما كان يحصل لم يكن هفوات وزلات لكنه تشريع مناقض لشرع الله، أو تقديم للأحكام الوضعية على شرع الله، لكنه لم يصل لدرجة تبيح معه الخروج على الأئمة، وإن كان في بعض الحالات وصل إلى الكفر البواح. وبسبب ما سبق فقد اخترنا عدداً من الأمثلة والصور عن الإلزام بما يخالف الشريعة من الأحكام، وهي حالات حصلت في زمن الأئمة في دول الإسلام كالشاطبي وابن تيمية وابن القيم، بعضها كان كفراً وشركاً، وبعضها لم يصل إلى ذلك.

الصورة الأولى: القوانين المبتدعة في الأحكام العملية

المثال الأول: قول الشاطبي عن إلزام الناس بفعل شيء من العادات والمعاملات، وجعل ذلك فرضاً محتوماً على الناس كالشرع الذي لا يُخالف، والدّين الذي لا يُعارض، دون أن يكون هذا الإلزام مستنداً إلى قواعد الشريعة ومقاصدها، فهذا بدعة وهو تشريع من الدين لم يأذن به الله²⁸⁵

ذكر الشاطبي مثلاً عن إلزام الناس بالمكوس ووضعها كالدين الموضوع والأمر المحتوم عليهم دائماً، أو في أوقات محدودة، على كفيات مضروبة، بحيث تضاهي المشروع الدائم الذي يحمل

²⁸⁵ انظر في معنى هذه القاعدة وضوابطها: حقيقة البدعة سعيد الغامدي 255/1، 297/1، 305/1، ضابط البدعة وما تدخله - سليمان الماجد، وقد جعل

صلب مقاله عن مضاهاة المشروع، التشريع الوضعي - محمد القرني 432

عليه العامة ويؤخذون به وتوجه على الممتنع منه العقوبة، كما في أخذ زكاة المواشي والحرث وما أشبه ذلك.

فقال الشاطبي²⁸⁶: «فَمِمَّا أَتَى بِهِ الْقَرَائِيُّ وَضَعُ الْمُكُوسِ فِي مُعَامَلَاتِ النَّاسِ، فَلَا يَخْلُو هَذَا الْوَضْعُ الْمُحَرَّمَ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَصْدِ حَجَرِ التَّصَرُّفَاتِ وَقَتًا مَا، أَوْ فِي حَالَةٍ مَا، لِئِنْ خُطِمَ الدُّنْيَا، عَلَى هَيْئَةِ غَضَبِ الْغَاصِبِ، وَسَرِقَةِ السَّارِقِ، وَقَطْعِ الْقَاطِعِ لِلطَّرِيقِ. . .، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ عَلَى قَصْدِ وَضْعِهِ عَلَى النَّاسِ؛ كَالَّذِينَ الْمُؤْضُوعِ وَالْأَمْرِ الْمُحْتَمومَ عَلَيْهِمْ دَائِمًا، أَوْ فِي أَوْقَاتٍ مَحْدُودَةٍ، عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مَضْرُوبَةٍ، بِحَيْثُ تُضَاهِي الْمَشْرُوعَ الدَّائِمَ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْعَامَّةُ وَيُؤْخَذُونَ بِهِ وَتُوجَّهَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنْهُ الْعُقُوبَةُ، كَمَا فِي اخْذِ زَكَاةِ الْمَوَاشِي وَالْحَرْثِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَأَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إِذْ هُوَ تَشْرِيعٌ زَائِدٌ، وَالزَّامُ لِلْمُكَلَّفِينَ يُضَاهِي الزَّامَهُمُ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَالذِّيَّاتِ الْمَضْرُوبَةَ، وَالْغَرَامَاتِ الْمَحْكُومَ بِهَا فِي أَمْوَالِ الْغُصَّابِ وَالْمُعْتَدِينَ، بَلْ صَارَ فِي حَقِّهِمْ كَالْعِبَادَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَاللَّوْازِمِ الْمَحْتَمومَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ يَصِيرُ بِدْعَةٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّهُ شَرْعٌ مُسْتَدْرَكٌ وَسُنَنٌ فِي التَّكْلِيفِ مَهِيغٌ.

فَتَصِيرُ الْمُكُوسُ - عَلَى هَذَا الْفَرَضِ - لَهَا نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا مُحَرَّمَةً عَلَى الْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهَا كَسَائِرِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ، وَنَظَرٌ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا احْتِرَاعًا لِتَشْرِيعٍ يُؤْخَذُ بِهِ النَّاسُ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا يُؤْخَذُونَ بِسَائِرِ التَّكْلِيفِ، فَاجْتَمَعَ فِيهَا نَهْيَانِ: نَهْيٌ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَنَهْيٌ عَنِ الْبِدْعَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي الْبِدْعِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ بِهِ النَّهْيُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا تَشْرِيعًا مَوْضُوعًا عَلَى النَّاسِ أَمْرٌ وَجُوبٌ أَوْ نَذْبٌ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ جِهَةٌ أُخْرَى يَكُونُ بِهَا مَعْصِيَةً، بَلْ نَفْسُ التَّشْرِيعِ هُوَ نَفْسُ الْمَمْنُوعِ.»

وقد ذكر الشاطبي الكثير من صور التشريعات المخالفة للشرع، ولولا خشية الإطالة لذكرناها كلها، فلترجع في موضعها [الاعتصام للشاطبي ت: الشقير 430/2 فما بعدها].

وقد اعتبر ابن تيمية هذا الإلزام من السياسات الجائرة حيث قال²⁸⁷: «وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه، طالبين بذلك إقامة دين الله، لا رياسة نفوسهم، وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع، والقريب والبعيد، متحرين في ترغيبهم وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة، ولا إلى العقوبات الجائرة، ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين، كما كان الخلفاء الراشدون، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم».

ونحب أن نوضح أمراً مهماً: وهو أن الحدود -حد الزنا والسرقة وشرب الخمر- من المعاملات، وبالتالي فإن الإلزام بالحدود والجنايات المخالفة للشرع يدخل في باب الإلزام بالعادات والمعاملات المخالفة للشرع، وهو يتراوح بين التحريم والكفر.

المثال الثاني: قول ابن تيمية بأن من البدع: القوانين التي توضع بمنزلة الشريعة

انتشر في زمن ابن تيمية مجموعة من الناس يُدْعَوْنَ "رماة البندق"، فابتدعوا عدة أمور منها قوانين تضاهي الشريعة. حيث قال ابن تيمية عن البدع التي ابتدعها رماة البندق²⁸⁸: «وكذلك القوانين التي وضعوها بمنزلة الشريعة، ويقدمون فيها أكابرهم، يسألونهم فيفتوهم، ويحكمون بينهم بغير ما أنزل الله، بل يحكم بجهالته، من جنس يساق التتر، وسوالف الأعراب، وشر من ذلك. وقد قال تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44].

وحكامهم يحكمون بالجهل وبغير ما أنزل الله، يرفعون من لم يأمر الله ورسوله برفعه، ويخفضون من لم يأمر الله ورسوله بخفضه، ويُسْقِطُونَ وَيَجَرِّمُونَ من خالف بعض قوانينهم المبتدعة.

«

²⁸⁷ اقتضاء الصراط المستقيم 105/2

²⁸⁸ جامع المسائل - المجموعة السابعة - علي العمran

وفي موضع آخر تكلم ابن تيمية عن تحكيم شرع البندق عندما سئل عن ذلك²⁸⁹: «سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ رَجُلٍ تَوَلَّى حُكُومَةً عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ رُمَاقِ الْبُنْدُقِ وَيَقُولُ: هَذَا شَرْعُ الْبُنْدُقِ وَهُوَ نَظَرٌ عَلَى مَدْرَسَةٍ وَفُقَهَاءٍ: فَهَلْ إِذَا تَحَدَّثَ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَالشَّرْعِ الَّذِي يَذْكُرُهُ تَسْقُطُ عَدَالَتُهُ مِنَ النَّظَرِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي يُثْبِتُ عَدَالَتَهُ عِنْدَهُ إِذَا سَمِعَ أَنَّهُ يَتَحَدَّثُ فِي شَرْعِ الْبُنْدُقِ الَّذِي لَا يَشْرَعُهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ أَنْ يَعْزِلَهُ مِنَ النَّظَرِ أَمْ لَا؟ .

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْكَمَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ لَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا الْكُفَّارِ وَلَا الْفِتْيَانِ وَلَا رُمَاقِ الْبُنْدُقِ وَلَا الْجَيْشِ وَلَا الْفُقَرَاءِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ: إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَمَنْ ابْتَغَى غَيْرَ ذَلِكَ تَنَاوَلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُحَكِّمُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي كُلِّ مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَمَنْ حَكَمَ بِحُكْمِ الْبُنْدُقِ وَشَرْعِ الْبُنْدُقِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَحُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ **وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ**: فَهُوَ مِنْ جِنْسِ التَّارِكِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ حُكْمَ "الْيَاسِقِ" عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ **وَمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَقَدْ قَدَحَ فِي عَدَالَتِهِ وَدِينِهِ** وَوَجِبَ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْوَقْفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. «

قلت: هذا القاضي الذي ذكره ابن تيمية، يحكم في حكومة محددة بشرع وقانون مخالف لشرع الله، فهو مشابه لحالاتنا المعاصرة للحكام الذين استبدلوا بشرع الله شرعاً مخالفاً له، فاعتبر ابن تيمية فعله تقدماً لغير شرع الله على شرع الله، ولم يستدل بقوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}.

وانتبه جيداً لتقييد ذلك بكون القاضي يعلم بمخالفة ذلك الحكم لحكم الله.

الصورة الثانية: الإلزام بالاعتقادات الفاسدة:

إن الإلزام بالاعتقادات الفاسدة ومحاكمة الناس إليها أمر عظيم وخطب جلل، لكن الكثيرين حاولوا التهوين من هذا الأمر حتى رسخت فكرة خطيرة عند أتباع السلفية الجهادية بأن ما حصل من أفعال في زمن الأئمة لم يكن تشريعاً عاماً ملزماً كفرياً، بل عبارة عن بدع اعتقادية يدخل فيها التأويل والشبهات. أو هو عبارة عن سياسات جائزة وحسب.

وهذا من أعظم الأخطاء التي وقع فيها المقدسي وأتباعه، لأن القول الصحيح الذي عليه أئمتنا رحمهم الله - كابن تيمية - أن الإلزام بالاعتقادات الفاسدة لا يختلف عن الإلزام بالمعاملات الفاسدة - كالحُدود المخالفة للشرع - وكلاهما يخضع لضوابط البدعة.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن تيمية في الرسالة التسعينية عن فئات من الطوائف ألزمت الناس بالاعتقادات الفاسدة، فاعتبر ابن تيمية هذا الفعل كفراً، وجعل فاعله مشابهاً للمرتدين والمشركين، وفي الوقت ذاته طبق عليهم نفس قاعدته المشهورة في تكفير المعينين وهي: أن تكفير الواحد المعين والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه، واستدل لذلك بنفس استدلاله في تلك القاعدة، كالذي قال إذا مت فأحرقوني.

وهذه الطوائف التي ذكرها ابن تيمية هي: الخوارج، والروافض، وحكومة الجهمية زمن الإمام أحمد، وما فعله ولاية الأمر زمن ابن تيمية الذين امتحنوه والزموه باعتقادات فاسدة، حيث قال ابن تيمية²⁹⁰:

« مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ، إِحْدَاثُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَإِلْزَامُ النَّاسِ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُوَالَاةُ عَلَيْهِ وَالْمُعَادَاةُ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا ابْتَدَعَتْ الْخَوَارِجُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ.

وَابْتَدَعَتْ الرَّافِضَةُ رَأْيَهَا، وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ، وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ وَابْتَدَعَتْ الْجَهْمِيَّةُ رَأْيَهَا وَأَلْزَمَتْ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتْ وَعَادَتْ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، الَّذِينَ أُمْتُحِنَ فِي زَمَنِهِمُ الْأَئِمَّةُ لِتَوْافِقِهِمْ عَلَى رَأْيِ جَهْمٍ الَّذِي مَبْدُؤُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَعَاقِبُوهَا مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُتَنَكَّرَاتِ الْمُحَرَّمَةِ بِالْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ

الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا يَجُوزُ إِكْرَاهُ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَالْإِجَابُ وَالْتَحَرُّمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ بَعْضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسْلِمَةٍ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21] . «

ثم قال ابن تيمية عن وفاة أمره في الوجه الرابع عشر من التسعينية²⁹¹ : « فَقَوْلُ الْقَائِلِ: الْمَطْلُوبُ مِنْ فُلَانٍ أَنْ يَعْتَقِدَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِكَذَا وَكَذَا، إِجَابٌ عَلَيْهِ لِهَذَا الْإِعْتِقَادِ، وَتَحَرُّمٌ عَلَيْهِ لِهَذَا الْفِعْلِ.

وَإِذَا كَانُوا لَا يَرَوْنَ خُرُوجَهُ مِنَ السِّجْنِ إِلَّا بِالْمُوَافَقَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ اسْتَحَلُّوا عُقُوبَتَهُ وَحَبَسَهُ حَتَّى يُطِيعَهُمْ فِي ذَلِكَ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَا أَمَرُوا بِهِ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَمَا نَهَوْا عَنْهُ قَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ، كَانُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْجَهْمِيَّةِ الْمُشَاهِبِينَ لِلْمُشْرِكِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ.

..... كَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ مُثَانِلَةً لِمَا ذَكَرَ مِنْ حَالِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ الْمُضَاهِينَ لِلْمُشْرِكِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَالْمُنَافِقِينَ. »

وقد ذكرنا هذا القول في الفصل الأول ولا نريد إعادة ما كتبناه كله. بل نريد التذكير بأخطاء المقدسي وطائفته وتناقضهم وتحريفهم لكلام ابن تيمية، لأن المقدسي وطائفته يستدلون بجزء من كلام ابن تيمية ليثبتوا أن جميع من شرع ما لم يأذن به الله فهو كافر ولا يعذر بالجهل ولا بالتأويل. بينما الواقع أن ابن تيمية يعذر بالجهل والتأويل حتى لو كان الفعل تشريعاً عاماً ملزماً، ويجب أن يخضع هذا الفعل كغيره لقواعد التكفير.

وقال ابن تيمية أن الإمام أحمد جاهد هؤلاء الحكام الجهمية كما جاهد أبو بكر الصديق المرتدين، حيث قال ابن تيمية²⁹² : « اجْتَرَأُوا عَلَى دُعَاءِ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَامْتِحَانِهِمُ

291 الفتاوى الكبرى 341/6

292 الفتاوى الكبرى 359/6 (الرسالة التسعينية)

عَلَى ذَلِكَ، وَعُقُوبَةً مَنْ لَمْ يُجِبْهُمْ بِالْحَبْسِ، وَالضَّرْبِ، وَالْقَتْلِ وَقَطْعِ الرَّزْقِ، وَالْعَزْلِ عَنِ الْوَلَايَاتِ، وَمَنْعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَتَرْكِ افْتِدَائِهِمْ مِنْ أَسْرِ الْعَدُوِّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي إِنَّمَا تَصْلُحُ لِمَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَبَدَّلُوا بِذَلِكَ الدِّينَ نَحْوَ تَبْدِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ، فَأَتَى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجِبُّهُمْ وَيُجِبُونَهُ أَذَلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ، فَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، مُتَّبِعِينَ سَبِيلَ الصِّدِّيقِ وَإِخْوَانِهِ الَّذِينَ جَاهَدُوا الْمُرْتَدِّينَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى وَسَمَ الْمُسْلِمُونَ بِالْإِمَامَةِ وَبِأَنَّهُ الصِّدِّيقُ الثَّانِي مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهَذَا التَّحْقِيقِ عِنْدَ فُتُورِ الْوَاثِي فَإِنَّ أَوْلِيَاءَكَ الْجَهْمِيَّةَ جَعَلُوا الْمُؤْمِنِينَ كُفَّارًا مُرْتَدِّينَ، وَجَعَلُوا مَا هُوَ مِنَ الْكُفْرِ وَالتَّكْذِيبِ لِلرَّسُولِ إِيْمَانًا وَعِلْمًا، وَكَبَسُوا عَلَى الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَّةِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَكَانَتْ فِتْنَتُهُمْ فِي الدِّينِ أَعْظَمَ ضَرَرًا مِنْ فِتْنَةِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ.»

قلت: فكيف جاهد الإمام أحمد هؤلاء الحكام ياترى؟ إنه جهاد الكلمة ، فلم يُنقل عن الإمام أحمد أنه كفر الخلفاء أو كفر الشرطة والجيش والعسكر، ولم يأمر بالخروج عليهم كما يفعل المقدسي وأتباعه حتى أفسدوا ديار المسلمين والله المستعان.

الصورة الثالثة السياسات الجائرة وتعني: إحداث قوانين مخالفة للشرع لينتظم بها مصالح العالم

أولاً: من السياسات الجائرة: البدع السياسية:

البدع السياسية مصطلح مأخوذ من قول ابن تيمية²⁹³: «وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَّبِعِينَ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الدَّعَاوَى يَخْلِفُ وَيُرْسِلُ بِلا حَبْسٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ وِلَاةِ الْأُمُورِ؛ فَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ مَذْهَبُ أَحَدٍ مِنَ الْأَيْمَّةِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ وَعُمُومِهِ هُوَ الشَّرْعُ فَهُوَ غَلَطٌ غَلَطًا فَاحِشًا مُخَالِفًا لِنُصُوصِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِاجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَمِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ الْفَاحِشِ اسْتَجْرَاءُ الْوَلَاةِ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ وَتَوَهُّمُوا أَنَّ مُجَرَّدَ الشَّرْعِ لَا

بِسِيَاسَةِ الْعَالَمِ وَمِمَصَّالِحِ الْأُمَّةِ وَاعْتَدُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ. وَتَوَلَّدَ مِنْ جَهْلِ الْقَرِيقَيْنِ بِحَقِيقَةِ الشَّرْعِ خُرُوجُ النَّاسِ عَنْهُ إِلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْبِدْعِ السِّيَاسِيَّةِ.»

ثانياً: من السياسات الجائرة: القوانين السياسية المخالفة للشريعة:

قال ابن القيم عن خروج حكام زمانهم عن الشرع²⁹⁴: «... فَلَمَّا رَأَى وُلاَةَ الْأَمْرِ ذَلِكَ وَأَنَّ النَّاسَ لَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُهُمْ إِلَّا بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى مَا فَهَمَهُ هَؤُلَاءِ مِنَ الشَّرِيعَةِ فَأَحْدَثُوا لَهُمْ قَوَانِينَ سِيَاسِيَّةً يَنْتَظِمُ بِهَا مَصَالِحُ الْعَالَمِ؛ فَتَوَلَّدَ مِنْ تَقْصِيرِ أُولَئِكَ فِي الشَّرِيعَةِ وَإِحْدَاثِ هَؤُلَاءِ مَا أَحْدَثُوهُ مِنْ أَوْضَاعٍ سِيَاسَتِهِمْ شَرُّ طَوِيلٍ، وَفَسَادٌ عَرِضٌ، وَتَفَاقُمُ الْأَمْرِ،»

تأمل كيف أن ولاية الأمر قد أحدثوا قوانين سياسية زائدة على شرع الله، حكموا بها العباد لينتظم أمرهم، ومع ذلك سماها أوضاعاً جائرة.

ثالثاً: من السياسات الجائرة: تشريع الأحكام السلطانية المناقضة لشرع الله:

قال ابن القيم في معرض حديثه عن استحلال المحرمات بالتحليل وتسميتها بغير اسمها²⁹⁵: (وَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ الْمَكْسَةَ تَسْمِيَةً مَا يَأْخُذُونَهُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا حُقُوقًا سُلْطَانِيَّةً وَتَسْمِيَةً أَوْضَاعِهِمْ الْجَائِرَةِ الظَّالِمَةِ الْمُنَاقِضَةِ لَشَرْعِ اللَّهِ وَدِينِهِ شَرْعَ الدِّيَّانِ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ تَسْمِيَةً شُبَّهِهُمْ الدَّاحِضَةَ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ وَالْإِيمَانِ عَقْلِيَّاتٍ وَبَرَاهِينٍ؟ وَتَسْمِيَةً كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ الْخِيَالَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالشَّطَطَاتِ حَقَائِقٍ؟ فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ حَقِيقٌ أَنْ يُتْلَى عَلَيْهِمْ: {إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ} [النجم: 23].)

فتأمل كيف أنهم شرعوا أحكاماً سياسية مناقضة لشرع الله، ومع ذلك سماها ابن القيم أوضاعاً جائرة، طبعاً نحن لا نعلم ما هو وجه مناقضة تلك الأحكام لشرع الله، لكن ما يهمنا هو وجود مثل تلك التشريعات المناقضة لشرع الله في زمن ابن القيم. وهذه التشريعات على ما يبدو

²⁹⁴ إعلام الموقعين 283/4 ، وانظر الطرق الحكمية 13/1

²⁹⁵ إعلام الموقعين 96/3

من التشريعات الإدارية، فهي إما ديوان المظالم أو ديوان الجند أو غيرها ، لكنها مناقضة لشرع الله -بحسب رأي ابن القيم-.

رابعاً: من السياسات الجائرة: استحلال القتل باسم الإرهاب:

قال ابن القيم في معرض حديثه عن استحلال المحرمات بالحيل وتسميتها بغير اسمها²⁹⁶:
«وَأَمَّا اسْتِحْلَالُ الْقَتْلِ بِاسْمِ الْإِرْهَابِ الَّذِي تُسَمِّيهِ وَلَاةُ الْجُورِ سِيَاسَةً وَهَيْبَةً وَنَأْمُوسًا وَحُرْمَةً لِلْمُلْكِ فَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ.»

تأمل -يا رعاك الله- قول ابن القيم، يقتلون خصومهم باسم الإرهاب، **أليس هذا ما يحصل في عصرنا ، أليس هذا أحد أسباب التكفير واستحلال القتل من السلفية الجهادية للحكام والشرطة، والتهمة أن الحكام يلاحقونهم ويستحلون قتالهم عبر تشريع القوانين التي تقاتلهم باسم الإرهاب والإهايين، وبما أن إرهاب الأعداء من قواعد الإسلام- كما يقولون- فتشريع مثل هذه التشريعات كفرٌ.**

والأمر كما نعلم بأنهم يعتبرون أنفسهم الموحدين ومن حاربهم فقد ظاهر الكفار على المسلمين الموحدين والله المستعان.

الصورة الرابعة: السياسة والشريعة

أولاً: جعل السياسة نداً للشريعة

قال ابن تيمية²⁹⁷: «فَالْمُتَكَلِّمَةُ جَعَلُوا بِإِزَاءِ الشَّرْعِيَّاتِ الْعَقْلِيَّاتِ أَوْ الْكَلَامِيَّاتِ وَالْمُتَصَوِّفَةُ جَعَلُوا بِإِزَائِهَا الدُّوْقِيَّاتِ وَالْحَقَائِقَ وَالْمُتَفَلْسِفَةُ جَعَلُوا بِإِزَاءِ الشَّرِيعَةِ الْفَلَسَفَةَ وَالْمُلُوكُ جَعَلُوا بِإِزَاءِ الشَّرِيعَةِ السِّيَاسَةَ.»

²⁹⁶ إعلام الموقعين 95/3

²⁹⁷ مجموع الفتاوى 308/19

وقال ابن تيمية²⁹⁸: فصل: الشرع والسياسة (فَلَمَّا صَارَتْ الْخِلَافَةُ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَاحْتَاجُوا إِلَى سِيَاسَةِ النَّاسِ وَتَقَلَّدَ لَهُمُ الْقَضَاءُ مَنْ تَقَلَّدَهُ مِنَ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ وَلَمْ يَكُنْ مَا مَعَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ كَافِيًا فِي السِّيَاسَةِ الْعَادِلَةِ: احْتَاجُوا حِينَئِذٍ إِلَى وَضْعِ وَلَايَةِ الْمَظَالِمِ وَجَعَلُوا وَلَايَةَ حَرْبٍ غَيْرِ وَلَايَةِ شَرْعٍ وَتَعَاطَمَ الْأَمْرُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى صَارَ يُقَالُ: الشَّرْعُ وَالسِّيَاسَةُ وَهَذَا يَدْعُو خَصْمَهُ إِلَى الشَّرْعِ وَهَذَا يَدْعُو إِلَى السِّيَاسَةِ سَوَّغٌ حَاكِمًا أَنْ يَحْكُمَ بِالشَّرْعِ وَالْآخَرُ بِالسِّيَاسَةِ.)

ثانياً: تقديم السياسات الجائرة على حكم الله ورسوله:

قال شارح الطحاوية²⁹⁹: (فَالْمُلُوكُ الْجَائِرَةُ يَعْتَرِضُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ بِالسِّيَاسَاتِ الْجَائِرَةِ، وَيُعَارِضُونَهَا بِهَا، وَيُقَدِّمُونَهَا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَأَحْبَارُ الشُّوءِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ الْخَارِجُونَ عَنِ الشَّرِيعَةِ بِآرَائِهِمْ وَأَقْسِيَّتِهِمُ الْفَاسِدَةِ، الْمُتَضَمِّنَةِ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَتَحْرِيمِ مَا أَبَاحَهُ، وَاعْتِبَارِ مَا أَلْغَاهُ، وَإِلْغَاءِ مَا عَتَبَرَهُ، وَإِطْلَاقِ مَا قَيَّدَهُ، وَتَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَقَالَ الْأَوَّلُونَ: إِذَا تَعَارَضَتِ السِّيَاسَةُ وَالشَّرْعُ قَدَّمْنَا السِّيَاسَةَ! وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ قَدَّمْنَا الْعَقْلَ! وَقَالَ أَصْحَابُ الذَّوْقِ: إِذَا تَعَارَضَ الذَّوْقُ وَالْكَشْفُ، وَظَاهِرُ الشَّرْعِ قَدَّمْنَا الذَّوْقَ وَالْكَشْفَ.).

قال ابن القيم³⁰⁰: «الاعتراض على شرعه وأمره. وأهل هذا الاعتراض ثلاثة أنواع:

أَحَدُهَا: الْمُعْتَرِضُونَ عَلَيْهِ بِآرَائِهِمْ وَأَقْسِيَّتِهِمْ، الْمُتَضَمِّنَةِ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَتَحْرِيمِ مَا أَبَاحَهُ، وَإِسْقَاطِ مَا أَوْجَبَهُ، وَإِيجَابِ مَا أَسْقَطَهُ، وَإِبْطَالِ مَا صَحَّحَهُ، وَتَصْحِيحِ مَا أَبْطَلَهُ، وَاعْتِبَارِ مَا أَلْغَاهُ، وَإِلْغَاءِ مَا عَتَبَرَهُ، وَتَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَهُ، وَإِطْلَاقِ مَا قَيَّدَهُ.

وَهَذِهِ هِيَ الْأَرَاءُ وَالْأَقْسِيَّةُ الَّتِي اتَّفَقَ السَّلَفُ قَاطِبَةً عَلَى ذَمِّهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا. وَصَاحُوا عَلَى أَصْحَابِهَا مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. وَحَذَرُوا مِنْهُمْ، وَنَفَرُوا عَنْهُمْ.

298 مجموع الفتاوى 392/20

299 شرح الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - ت الأناؤوط - 235/1

300 مدارج السالكين 69/2

النَّوعُ الثَّانِي: الإِعْتِرَاضُ عَلَى حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَالشَّرْعِ بِالْأَذْوَاقِ وَالْمَوَاجِيدِ وَالْحَيَالَاتِ، وَالْكَشُوفَاتِ الْبَاطِلَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ، الْمُتَضَمِّنَةِ شَرْعَ دِينٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَإِبْطَالَ دِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَالتَّعَوُّضَ عَنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ بِجُدَعِ الشَّيْطَانِ وَحُطُوظِ النُّفُوسِ الْجَاهِلَةِ.

.....

النَّوعُ الثَّلَاثُ: الإِعْتِرَاضُ عَلَى ذَلِكَ بِالسِّيَاسَاتِ الْجَائِزَةِ، الَّتِي لِأَرْبَابِ الْوَلَايَاتِ الَّتِي قَدَّمُوهَا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَحَكَمُوا بِهَا بَيْنَ عِبَادِهِ، وَعَطَّلُوا لَهَا وَبَهَا شَرْعَهُ وَعَدَلَهُ وَخُدُودَهُ.

فَقَالَ الْأَوَّلُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟ : قَدَّمْنَا الْعَقْلَ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الْأَثَرُ وَالْقِيَاسُ: قَدَّمْنَا الْقِيَاسَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الذَّوْقِ وَالْكَشْفِ وَالْوُجْدِ: إِذَا تَعَارَضَ الذَّوْقُ وَالْوُجْدُ وَالْكَشْفُ وَظَاهِرُ الشَّرْعِ: قَدَّمْنَا الذَّوْقَ وَالْوُجْدَ وَالْكَشْفَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ السِّيَاسَةِ: إِذَا تَعَارَضَتِ السِّيَاسَةُ وَالشَّرْعُ، قَدَّمْنَا السِّيَاسَةَ.

فَجَعَلَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ قُبَالَةَ دِينِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ طَاعُوتًا يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ.....»

قلت: بعد كل النقولات السابقة من أقوال الأئمة يقول المقدسي بأن ما كان يحصل في زمن الأئمة كان مجرد هفوات وزلات، وسياسات جائرة لم تشرع ديناً لم يأذن الله به. فلا حول ولا قوة إلا بالله.

المطلب الخامس أسلمة القوانين الوضعية بعد عرضها على قواعد الشريعة:

وصورة هذه المسألة: أن يجلب الحاكم -أو مجلس الشورى أو من بيده سلطة وضع القوانين- قانوناً من الكفار ثم يعرضه على قواعد الشريعة بالاعتماد على العلماء - مثل مجلس الشورى أو هيئة خاصة من العلماء أو غير ذلك- ثم يحكم به بين الناس.

فالغلو الذي وقع فيه المقدسي وأتباعه، أنهم لا يفصلون في هذه المسألة ، بل جعلوها قسماً واحداً ، وكفروا كل من يجلب قانوناً من الكفار حتى لو عرضه على قواعد الشرع، وعدّل فيه بما يناسب الدولة المسلمة، وهذا واضح من تكفير المقدسي بالأنظمة الإدارية كنظام التجارة والضرائب ونظام المحاكم العسكرية وغير ذلك.

فانظر مثلاً كتاب: "عون الحكيم" لأبي المنذر الحربي وهو يعدّ كفريات النظام السعودي -وقد وضعنا شبهاتهم في الفصل الأول- حيث اعترض على السعودية بأنها جلبت القوانين من الكفار فقال³⁰¹: « الحكم بالقوانين الوضعية المأخوذة من الدول الكافرة كما في المحاكم العسكرية والمحاكم التجارية ومحاكم العمل والعُمال وغيرها، فالأحكام التي فيها منها ما هو من وضع الطواغيت، ومنها ما هو مأخوذ عن الكفار.

والفرق بين القسمين: - أنهم في الأولى نصبوا أنفسهم مشرعين مع الله وجعلوا من أنفسهم ندّاً لله في التشريع. - وفي الثانية لم يشرّعوا من عند أنفسهم ولكن أتوا بتشريعات الكفار ونصبوها للحكم بين الناس محادة لله وشرعه. ».

فقد وقع الحربي في عدة أخطاء منها: أنه كَفَّر بلا مُكفّر اتباعاً لشيخه المقدسي -كما بينا في الفصل الأول.

ومنها أنه منع استيراد القوانين من الكفار حتى لو عرضناها على قواعد الشريعة.

والحق الذي ندين الله تعالى به أن المسألة -أي جلب القوانين من الكفار- فيها تفصيل، فقد تكون جائزة وقد تكون محرمة وقد تكون كفرّاً بالله، لأن هذا القانون الوضعي إما أن يكون

301 انظر كتاب عون الخبير لأبي المنذر الحربي ص ، تلميذ المقدسي

موافقاً لقواعد الشريعة، أو مخالفاً لقطعيات الشريعة، أو يكون من الأمور المختلف فيها، وأيضاً إما أن يطبق هذا القانون الوضعي المناقض لشرع الله كما هو بمخالفاته دون اعتبار للشرع ، أو يتم عرضه على قواعد الشريعة وتنقيته من الأخطاء، ثم تطبيقه.

ومستندنا في ذلك أمران ذكرهما الشيخ ابن عثيمين . رحمه الله . حيث قال ³⁰²: « أما موضوع القوانين، فالقوانين يجب قبول الحق الذي فيها ؛ لأن قبول الحق واجب على كل إنسان ، حتى لو جاء بها أكفر الناس ، فقد قال الله عز وجل : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها) ، فقال الله تعالى : (إن الله لا يأمر بالفحشاء) [الأعراف:28]. وسكت عن قولهم : (وجدنا عليها آباءنا) ؛ لأنها حق ، **فإذا كان تعالى قبل كلمة الحق من المشركين فهذا دليل على أن كلمة الحق تقبل من كل واحد، وكذلك في قصة الشيطان** لما قال لأبي هريرة : " إنك إذا قرأت آية الكرسي لم يزل عليك من الله حافظ ولا يقربك الشيطان حتى تصبح " قبل ذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وكذلك اليهودي الذي قال : " إنا نجد في التوراة أن الله جعل السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع . وذكر الحديث . فضحك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى بدت أنيابه أو نواجهه ؛ تصديقاً لقوله ، وقرأ : (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه) [الزمر: 67] .

فالحق الذي في القوانين . وإن كان من وضع البشر . مقبول ، لا لأنه قول فلان وفلان أو وضع فلان وفلان ، ولكنه لأنه حق .

وأما ما فيه من خطأ ، فهذا يمكن تعديله باجتماع أهل الحل [والعقد] والعلماء والوجهاء ، ودراسة القوانين ، فيرفض ما خالف الحق ، ويُقبل ما يوافق الحق»

قلت: لم يجد الرسول صلى الله عليه وسلم أي غضاضة أو مشكلة في أخذ الحق من كلام الشيطان لأنه حق، ثم جعله تشريعاً لأمته يردّدونه كل ليلة.

³⁰² من كتاب فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء الجزائر

وكما نعلم جميعاً أن الشيطان هو رأس كل الطواغيت بل هو الطاغوت نفسه، والرسول صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله، وهو من وضع قواعد الشرع.

فرحم الله الشيخ ابن عثيمين، كان علامةً فقيهاً صاحب بصيرة بلا جرأة في دين الله - نحسبه كذلك والله حسيبه - يضع الأمور في موازينها.

واعلم أن مسألة أسلمة القوانين فيها طرفان: أحدهما الإفراط - الغلو - ، كالذي وقع فيه المقدسي وجماعته.

والثاني التفريط - التساهل في الأمر - حتى أن بعضهم وصل لدرجة تطويع الشريعة للقانون، بحيث يجلب القانون ثم يبحث له عن قول يؤيده من المذاهب أو من أي عالم من علماء الإسلام حتى لو كان قولاً شاذاً، وهذا أشبه بفعل أهل البدع والزندقة الذين يجعلون الشريعة محكمة لا حاكمة.

أما القول الوسط الذي نراه فهو أن يُجمع عدد من العلماء تكون مهمتهم الاجتهاد والترجيح للوصول إلى قانون يتناسب مع حاجيات الدولة ومتطلبات العصر.

ولن نخوض في الآليات والوسائل المتبعة للوصول إلى القانون المنشود - في مجلس الشورى مثلاً - لأن ذلك خارج نطاق البحث.

المبحث الثاني

تبديل الشرع وتحكيم القوانين الوضعية

من المناطات المكفّرة التي ذكرها المقدسي في مسائل الحكم بغير ما أنزل الله هي: الاجتماع أو التواطؤ أو الاصطلاح على غير حكم الله، وهو ما عبّر عنه بقوله الحكم التشريعي التبديلي. مثل قوله³⁰³: « فظاهر الآية ((من لم يحكم بما أنزل الله)) يشمل الحالين: (من ترك شيئاً من حكم الله في الواقعة أحياناً) و(من حكم بغير ما أنزل الله وتولى عن حكم الله)، وإن كانت الآية نصاً على النوع الثاني التبديلي التشريعي. »

وقد استدلل المقدسي لهذا المناط بآيتين: الأولى قوله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} فقد نزلت الآية في اليهود الذين استبدلوا حد الزنا، أو استبدلوا الديات. والثانية قوله تعالى: {إنما النسيء زيادة في الكفر يضلّ به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله زين لهم سوء أعمالهم والله لا يهدي القوم الكافرين} [التوبة: 37] وفيما يلي بعض أقواله³⁰⁴:

قال المقدسي عند حديثه عن تبديل اليهود لحد الزنى³⁰⁵: « فإن ما فعله اليهود هنا كان كفراً فوق كفر، أعني أنّ فيه كفرين:

1. تشريع ما لم يأذن به الله أو التواطؤ والإصطلاح على التشريع الكفري.

2. ونسبة هذا التشريع الباطل إلى الله.

وتحكيّمهم لذلك التشريع المفترى كفر ثالث.

³⁰³ الثلاثينية 336

³⁰⁴ وانظر للمزيد من أقواله: الثلاثينية 335، امتناع النظر 38

³⁰⁵ تبصير العقلاء بتبليسات أهل التجهّم والإرجاء 104 حتى 107

فهذا الكفر من باب التشريع أو التواطؤ على التشريعات الطاغوتية وهو كفر أكبر، وإن لم ينسبوه إلى الله. فإن حكموا به وألزموه الناس جمعوا إليه كفراً آخر.»

وقال³⁰⁶: «فهنّا تولوا على حد الله تعالى في الزنا وأعرضوا عنه بالكلية، وتواطؤوا واجتمعوا على تشريع حد غير شرع الله تعالى أي (حكموا بغير ما أنزل الله) أو {شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} أو تابعوا المشرعين (تحاكموا إلى الطاغوت) وهذه الصورة، مع سعيهم وإتيانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم لعله أن يقرّهم على تشريعهم، هي سبب نزول قوله تعالى {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}»

وقال³⁰⁷: «هذه الألفاظ (اجتمعنا ، واصطلحنا ، وتواطأنا ...) هي الألفاظ التي وردت في الأحاديث الصحيحة، وأنيط التكفير بها في أسباب نزول قوله تعالى : " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .. " .. فذكرت أن اليهود قد تواطؤوا أو اصطلحوا و اجتمعوا على حد للزنا غير حد الله ، أو دية على غير ما شرع الله .. وليس في ذلك أنهم استحلوا .. أو جحدوا حدود الله أو أنهم قالوا أن تشريعهم أفضل أو أكمل .»

وقد بنى المقدسي الكثير من الفروع على هذا المناط المكفر، كتكفيره من دخل الانتخابات التشريعية أو صوت للمشرّعين !! لأنهم تواطؤوا واصطلحوا على التشريع ، وغيرها من الفروع الفاسدة.

مثلاً قوله³⁰⁸: « والخلاصة: أننا لم نعذر من عمد إلى اختيار المشرعين، أو تابعهم وتواطأ معهم على تشريعاتهم.»

إذن فالمقدسي يعتبر تبديل الشرع داخلاً في معنى تشريع ما لم يأذن به الله، لكنه يستدل بقوله تعالى ((ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)) على هذا التبديل الذي سماه بالتشريع التبديلي.

³⁰⁶ تبصرة العقلاء 108

³⁰⁷ الجواب المفيد 19 الهامش ، وانظر امتناع النظر 44 الهامش

³⁰⁸ الثلاثينية 344

وبما أن هذه الآية مختلف في تفسيرها ودلالاتها على الكفر الأكبر فقد حاول جهده إثبات دلالتها على الكفر ثم زعم أنه لا يكفر بهذه الآية بل بآيات أخرى واضحة الدلالة كقوله تعالى {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله}.

ومن ذلك قوله³⁰⁹: «إنما يهمننا النوع التشريعي الطاغوتي الموجود في زماننا.. ولذلك ترانا قلما نستدل بهذه الآية التي خلط أهل التجهم والإرجاء في فهمها وتخبطوا في مناطها؛ لأن ظاهرها يحتمل النوعين.. ونكتفي لتكفير حكام زماننا بالنصوص الصريحة المتناولة للمشرعين وطاعتهم في تشريع ما لم يأذن به الله أو التي تتكلم في التحاكم إلى الطواغيت وابتغاء غير الله ربا ومشرعاً وحكما ونحوها..»

وقال³¹⁰: «لو أن أحداً فعل يومئذ مثل ذلك، لما استشهد عليه الخوارج بتلك النصوص غير الصريحة في باب التشريع كقوله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} [المائدة: 44]، ولما تركوا نصوصاً أخرى صريحة وقطعية الدلالة على كفر المشرعين وكونهم طواغيت وأرباباً تعبد من دون الله، كقوله تعالى: {إن أظمتهم إنكم لمشركون} [الأنعام: 121]، وقوله تعالى: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} [الشورى: 21]، وقوله تعالى: {ولا يُشرك في حكمه أحداً} [الكهف: 26]، ونحوها مما لم يكن ليخفى على من كان يحقر الصحابة قراءتهم للقرآن إلى قراءته، أو قوله تعالى: {وَأَلَّا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ} [آل عمران: 64]، وقوله تعالى: {اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ..} [التوبة: 31] ونحوها..»

وهذه دعوى عريضة، إذ ليس صحيحاً أنه لا يستدل بآية الحكم بغير ما أنزل الله ليكفر بها، فهو يستدل بها في كثير من المواضع، لكن ما يهمننا أنه يعترف بأنها من الآيات التي تحتمل معنى خلافياً، وأنه يدّعي أنه يكفر بالآيات الأخرى وخاصة آية سورة الشورى {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} لأن هذه الآية هي الدليل الأساس لمن يكفر المشرعين وقد ذكرنا ذلك في المطلب الأول.

309 تبصير العقلاء 109 ، 123

310 امتناع النظر 33

ولذلك فإننا نعتقد أن مناقشتنا لشبهاته في المطلب الأول لمعنى التشريع والمسائل المتعلقة به، كافٍ للرد عليه، ولا نحتاج لمزيد من النقاش في شرح معنى أية الحكم بغير ما أنزل الله. لكننا سنرد على استدلالاته لكي ننهي هذه المسألة عن آخرها، وسنبطل كل الفروع الفاسدة تلك -بإذن الله- بإبطال أصل استدلاله.

وسنحاول الاختصار قدر المستطاع، والله المستعان.

المطلب الأول: معنى قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}

المسألة الأولى: ملخص أقوال أهل العلم في تفسير الآية:

لخص ابن القيم أقوال أهل العلم في تفسير الآية فقال³¹¹:

«وَهَذَا تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَامَّةِ الصَّحَابَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُضُ عَنِ الْمِلَّةِ، بَلْ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَكَذَلِكَ قَالَ طَاوُسٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفَسْقٌ دُونَ فِسْقٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَاحِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ مَرْجُوحٌ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمُنَزَّلِ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَيَبْغِضُهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ بِهِ وَلَا خَطَأٍ فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُضُ عَنِ الْمِلَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُفْرَيْنِ، الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَلَ عَنْهُ عَصْيَانًا، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ

لِلْعُقُوبَةِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَصْعَرُ، وَإِنْ اِعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرٌ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِيهِ، مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَهِلَهُ وَأَخْطَأَهُ فَهَذَا مُحْطِئٌ، لَهُ حُكْمُ الْمُحْطِئِينَ.»

فتأمل أقوال علماء الإسلام — على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم — تجدهم مختلفين في تفسير الآية، ومنهم تابعون اعتبروا الآية خاصة بأهل الكتاب.

أما المقدسي فإنه يصف مخالفه بالإرجاء والتجهم وغير ذلك من الأوصاف، لأنهم يأخذون بتلك الأقوال المخالفة له. ولا حول ولا قوة إلا بالله

المسألة الثانية: تفسير ابن تيمية للآية:

نقل ابن تيمية في أكثر من موضع الأحاديث الواردة في سبب نزول الآية وبعده روايات، منها قصة اليهود في تغييرهم لحد الزنا³¹²، مما يعني أنه على علم بتلك الأحاديث كلها.

وبالرغم من ذلك فقد جعل مناط الكفر في الآية {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} هو استحلال الحكم بغير ما أنزل الله.

ومن الغريب العجيب أن المقدسي وغيره يرفضون فكرة ربط هذه الآية بالاستحلال ويجعلون قائلها مرجئاً جهمياً — إلى غير ذلك من الألقاب والأوصاف —، بينما إمامهم وشيخهم — كما يزعمون — ابن تيمية يربطها بالاستحلال، وتابعه على ذلك جُلَّ العلماء المعاصرين والمفسرين³¹³.

أولاً: قال ابن تيمية³¹⁴: «وَالْإِنْسَانُ مَتَى حَلَّلَ الْحَرَامَ - الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ - أَوْ حَرَّمَ الْحَلَالَ - الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ - أَوْ بَدَّلَ الشَّرْعَ - الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ - كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بِاتِّفَاقِ الْمُفَقِّهَاءِ. وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَ قَوْلُهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} أَيُّ هُوَ الْمُسْتَحِلُّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ،»

³¹² اقتضاء الصراط المستقيم 331/1 ، الجواب الصحيح 430/2 ، دقائق التفسير 53/2

³¹³ انظر مثلاً تفسير السعدي 232 ، حيث قال: «فالحكم بغير ما أنزل الله من أعمال أهل الكفر، وقد يكون كفراً ينقل عن الملة، وذلك إذا اعتقد حله وجوازه.»

³¹⁴ مجموع الفتاوى 268/3

ثانياً: في منهاج السنة عند رد ابن تيمية على الرافضي، ذكر ابن تيمية عدة أدلة على وجوب الحكم بما أنزل الله، ثم قال³¹⁵: « وَقَالَ [تعالى]: { وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } [سُورَةُ الْمَائِدَةِ 44].

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَمَنْ اسْتَحَلَّ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ ; فَإِنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَأْمُرُ بِالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَدْلُ فِي دِينِهَا مَا رَأَاهُ أَكَابِرُهُمْ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَحْكُمُونَ بِعَادَاتِهِمُ الَّتِي لَمْ يُنْزِلْهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَسَوَالِفِ الْبَادِيَةِ، وَكَأَوَامِرِ الْمُطَاعِينَ فِيهِمْ ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْحُكْمُ بِهِ دُونَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَسْلَمُوا، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمْ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ، بَلِ اسْتَحَلُّوا أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُمْ كُفَّارٌ، وَإِلَّا كَانُوا جُهَّالًا، كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ .

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي شَيْءٍ أَنْ يَرْدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. »

قلت: فهذه الأقوال من ابن تيمية واضحة صريحة بأن التكفير بالحكم بغير ما أنزل الله يكون بالاستحلال، لكن المقدسي والسلفية الجهادية يحاولون جهدهم إثبات التكفير بالاستحلال العملي وتسفيه مخالفهم لكي يصلوا بذلك إلى تكفير من يشاؤون.

المسألة الثالثة: الكفر المطلق يُحمل على الكفر المخرج من الملة، إلا إذا وُجدت قرينة من الأحاديث أو أقوال الصحابة تدل على غير ذلك.

إن قول ابن عباس عن تفسير الآية بأنها كفرٌ دون كفر ، هو قرينة ظاهرة تدل أن الكفر الوارد في الآية ليس للكفر المخرج من الملة، وبيان ذلك من كلام ابن تيمية:

أولاً: عندما ناقش ابن تيمية مسألة كفر تارك الصلاة، ذكر اعتراضات المخالفين بأن الكفر يُحمل على الكفر الأصغر، ومن تلك الاعتراضات³¹⁶ قول ابن عباس عن آيات الحكم الثلاثة: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} إنه كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق.

فقال ابن تيمية³¹⁷: «الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة فينصرف الإطلاق إليه وإنما صرف في تلك المواضع إلى غير ذلك لقرائن انضمت إلى الكلام ومن تأمل سياق كل حديث وجده معه»

أما ما يُشعّب به المقدسي بقوله: لو رأى ابن عباس واقعنا لقال عنه الكفر الأكبر، أو لو كان حكامنا في زمن ابن عباس لكفرهم ... وغيرها من التأويلات والتخيّلات ، **فلا ينبغي عليها حكم شرعي**.

ثانياً: استدل ابن تيمية بقول ابن عباس (كفر دون كفر) ليثبت أن الكفر شعب كالإيمان، فقال ابن تيمية³¹⁸: «وَإِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ لَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ الَّذِي يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} قَالُوا: **كُفَرُوا كُفْرًا لَا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ** وَقَدْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.»

وقال ابن تيمية عن السلف والإمام أحمد³¹⁹ «وَاسْتَدَلُّوا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى نَفْيِ اسْمِ الْإِيْمَانِ مَعَ إِثْبَاتِ اسْمِ الْإِسْلَامِ وَبِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ مُسْلِمًا وَمَعَهُ كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ بَلْ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

³¹⁶ شرح عمدة الفقه لابن تيمية 82/1

³¹⁷ شرح عمدة الفقه لابن تيمية 82/1

³¹⁸ مجموع الفتاوى 312/7 ، 327/7 ، 329/7

³¹⁹ مجموع الفتاوى 351/7 ، 522/7

الْكَافِرُونَ} قَالُوا: كُفِّرْ لَا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ وَكُفِّرْ دُونَ كُفْرِ وَفَسِّقْ دُونَ فِسْقٍ وَظَلِّمْ دُونَ ظُلْمٍ. وَهَذَا
 أَيْضًا مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" فَإِنَّ كِتَابَ "الْإِيمَانِ" الَّذِي افْتَتَحَ بِهِ "الصَّحِيحَ"
 "قَرَّرَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَضَمَّنَهُ الرَّدَّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْقَائِمِينَ بِنَصْرِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.»

المطلب الثاني: استدلال المقدسي بقصة اليهود في آية الحكم بغير ما أنزل الله

إن قصة اليهود الذين استبدلوا حدّ الزنا تدل على أن:

من وضع نظاماً أو قانوناً مخالفاً للمجمع عليه من شرع الله تعالى، والتي توجب أو تحلّل أو تحرّم من دون الله تعالى — كالقوانين الوضعية المطبقة في كثير من بلاد المسلمين — ، **وهو يعلم حكم الله**، فإن من فعل ذلك فهو كافرٌ كفاً أكبر مخرجاً من الملة، وقولنا بأنه كافر أي أن فعله يوصل إلى الكفر، وإن تكفير الشخص المعين يحتاج إلى تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

وعند جمع تفاصيل القصة من الأحاديث والروايات التي ذكرت فيها يتبين ما يلي:

أولاً: اليهود الذين اجتمعوا على تغيير حد الرجم كانوا يعلمون حكم الزنا وهو الرجم، بدليل أنهم كانوا يقيمونه على الضعيف، ويحكمون بغير ما أنزل الله على الشريف، أي أنهم يعلمون بحكم الله في الزنا.

ثانياً: بعد علمهم لهذا الحكم تعمدوا تغييره، ولذلك قال الشاطبي³²⁰: «كُلُّ بِدْعَةٍ - وَإِنْ قُلْتُ - تَشْرِيعٌ زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ، أَوْ تَغْيِيرٌ لِلأَصْلِ الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَقَدْ يَكُونُ مُلْحَقاً بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ، فَيَكُونُ قَادِحاً فِي الْمَشْرُوعِ. وَلَوْ فَعَلَ أَحَدٌ مِثْلَ هَذَا فِي نَفْسِ الشَّرِيعَةِ عَامِداً لِكُفْرٍ، إِذِ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ فِيهَا أَوْ التَّغْيِيرُ. قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ. كُفْرٌ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ، فَمَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِتَأْوِيلٍ فَاسِدٍ، أَوْ بِرَأْيٍ غَالِطٍ رَأَاهُ، وَالْحَقُّ بِالْمَشْرُوعِ، إِذَا لَمْ نُكْفِرْهُ؛ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ فَرْقٌ بَيْنَ مَا قَلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ جِنَايَةٌ لَا تَحْتَمِلُهَا الشَّرِيعَةُ بِقَلِيلٍ وَلَا بِكَثِيرٍ. »

ثالثاً: إن كفر اليهود — كما ورد في سبب النزول — لم يكن في مسألة واحدة، بل هم تماثلوا أو تواطؤوا أو اجتمعوا أو اصطالحوا³²¹ على تغيير حكم الله تعالى في عقوبة الزاني؛ حيث جعلوا التحميم قانوناً عاماً يُحكم به على كل زان.

³²⁰ الاعتصام ت: الشقير 2/ 396

³²¹ روايات الحديث جاءت بهذه الصيغ

إذن فهم قد ضاهوا التشريع الإلهي بفعلهم هذا، مع علمهم بهذا الحكم المخالف للشرع وقصدهم تغييره - وإن لم يستحلوه وينسبوه للشرع- لكن فعلهم مضاهٍ لما شرعه الله ، ويدل على استحلالهم لذلك الأمر- فقد جعلوه ديناً يخضعون له-، أو أن فعلهم يدل على تقديم حكم غير الله على حكم الله، وتفضيل غيره عليه.

وبهذا يتبين مقصد ابن تيمية من تفسيره الآية بأنها نزلت في "المستحل للحكم بغير ما أنزل الله".

ثم إن اليهودي الذي كان يحكم على الزانية بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يعلم بحكم الزنا الشرعي - وهو الرجم- ثم مع ذلك قصد إخفاء هذا الحكم، وهذا كفر.

وبهذا يُعلم الخطأ الذي أدى إلى غلو المقدسي في التكفير، فهو يُقرّ بأن اليهود على علم بحّد الزنى - وقد ذكر في أكثر من موضع من كتبه بأن اليهود كانوا يعلمون بالحد الشرعي -، ويُقرّ بأن ما فعلوه يعتبر نظاماً عاماً لا حالة فردية -وقد ذكر ذلك في كتبه أيضاً-، وبرغم ذلك لم يجعل للتأويل والجهل مدخلاً يعذر به من وقع بهذا الفعل، بل قد استدل بهذه الآية على الكفر ، ثم استدل بآيات أخرى على عدم الإعذار بالجهل، ولم يراعِ ضوابط القصة.

وبالتالي فإن كل ما بناه المقدسي من فروع على هذه المسألة فهو فاسدٌ، فإن عساكر القوانين -كما يسميهم- والمشرعين لمجلس الشعب وغيرهم، لا يكفرون بدون شروط وموانع.

ويدل على ذلك ما قاله ابن تيمية عن الخوارج والروافض وحكومة الجهمية (المأمون والمعتصم)، فقد عذرهم بالتأويل والجهل . والله الموفق.

المطلب الثالث: استدلال المقدسي بقوله تعالى {إنما النسيء زيادة في الكفر}

إن استدلال المقدسي بهذه الآية شبيه باستدلاله بقصة تبديل اليهود لحذ الزنا،

حيث قال المقدسي³²²: « فإن المشركين الذين أحلوا الأشهر الحرم بتبديلها بأوقات أخرى، كانوا يعرفون ويعتقدون في قرارة أنفسهم أن الأشهر المحرمة من عند الله هي تلك الأولى بعينها لا التي استحدثوها وشرعوها واستبدلوها هم، وهكذا كان معتقد اليهود يوم أن (بدلو) حد الزنا أو (اجتمعوا) أو (اصطلحوا) أو (تواطؤوا) على حكم آخر من عند أنفسهم، ولم يستحلوا الزنا ولا صرحوا باستحلالهم القلبي للتشريع والتبديل.. فالكفر أو مناطه ها هنا هو عمل التبديل أو التشريع أو الاتفاق أو الاجتماع أو الاصطلاح أو التواطؤ على حكم غير شرع الله تعالى.. فسواء قالوا نحن نقر في قلوبنا أو نحدد أن الأشهر التي حرمها الله هي الحق أو أن حد الزنا الذي أنزله الله هو الحق، أم لم يقولوا.. فالاعتقاد لا قيمة لذكره ها هنا إلا على سبيل الزيادة في الكفر.. لأن فعلهم ذلك بحد ذاته كفر وإشراك مع الله في حكمه، ومن أشرك نفسه مع الله بالتشريع فقد نازع الله في خصوصية من خصوصياته وأمسى طاغوتاً مشرعاً مع الله، وأتباعه وأنصاره وأشياعه على ذلك هم له عابدون..»

وقال في الهامش: « هذه هي الألفاظ التي عُلّقَ مناط الكفر بها في الأحاديث الواردة في أمر اليهود وكفرهم لتبديل حكم الله.. وهي مناط الحكم بالكفر، وليس في تلك الأحاديث ذكر للاعتقاد أو الجحود أو الاستحلال فراجعها واحفظها لتلجم بها أفواه مرجئة العصر. »

وسنناقش قوله كما يلي:

أولاً: إن قوله تعالى "زيادة في الكفر": له عدة معانٍ عند أهل العلم، أي أنهم مختلفون فيه. **فالمعنى الأول:** أنه دليل على أن الكفر يزيد وينقص كما أن الإيمان يزيد وينقص، وسبب ذلك أن السلف قد فسّروا معنى الزيادة في الكفر بأنها زيادة عن أصل الكفر، أي أن هذه الزيادة ليست منه بل هي منفصلة عنه وزائدة عليه.

³²² امتناع النظر 44، تبصير العقلاء 107

قال ابن تيمية³²³: « وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ دَرَجَاتٌ كَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ دَرَجَاتٌ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ »

قال ابن عثيمين³²⁴: «وفي الآية الكريمة دليل على أن الكفر يزيد وينقص كالإيمان يزيد وينقص فالإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والكفر يزيد بالسيئات الزائدة على أصل الكفر ولهذا يعاقب الكافر عليها أي على السيئات الزائدة على الكفر »

وقال ابن تيمية بأن شرب الكافر للخمر هو زيادة في الكفر، مع أن شرب الخمر ليس كفراً، فقال عن سيئات الكفار³²⁵: « شرب الخمر وأكل الخنزير فإنه زيادة في الكفر »

أما المعنى الآخر : فهو أن الزيادة في الشيء تعتبر منه، وهذا اختيار ابن حزم³²⁶ ، وقد تابعه المقدسي في هذا التفسير - ولم يتبع قول السلف وابن تيمية - ومن الملاحظ بشدة عند المقدسي أنه يستدل بأقوال ابن حزم الظاهري كثيراً، وخاصة عند وجود قول لابن تيمية مخالف لرأيه .

وقد وضح ابن عاشور المعنيين السابقين فقال³²⁷: (وَحَرْفُ فِي الْمُفِيدِ الظَّرْفِيَّةُ مُتَعَلِّقٌ بِزِيَادَةِ) لِأَنَّ الزِّيَادَةَ تَتَعَدَّى بِفِي يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ [فاطر: 1] فَالزِّيَادَةُ فِي الْأَجْسَامِ تَقْتَضِي حُلُولَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ فِي الْجِسْمِ الْمُشَابِهِ لِلظَّرْفِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِحْدَاثُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُشْرِكِينَ فِي شُؤْنِ دِيَانَتِهِمْ وَكَانَ فِيهِ إِطْطَالٌ لِمَوَاقِفِ الْحُجِّ وَالْحَرَمَةِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ اعْتَبِرَ زِيَادَةُ فِي الْكُفْرِ بِمَعْنَى فِي أَعْمَالِ الْكُفْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَاتِهِ كُفْرًا وَهَذَا كَمَا يَقُولُ السَّلَفُ: إِنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ يُرِيدُونَ بِهِ يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا مَعَ الْجُزْمِ بِأَنَّ مَاهِيَةَ الْإِيمَانِ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ [البقرة: 143] ، أَي صَلَاتَكُمْ.

³²³ جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم 301/2 ، مجموع الفتاوى 144/1 ، 306/4 ، 472/7 ، 175/11 ، 191/19 ،

³²⁴ فتاوى نور على الدرب 2/5

³²⁵ اقتضاء الصراط المستقيم 2850

³²⁶ الفصل في الملل والأهواء 114/3

³²⁷ التحرير والتنوير 191/10

عَلَى أَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ الْإِيمَانِ عَلَى أَعْمَالِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَإِطْلَاقَ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ مِمَّا طَفَحَتْ بِهِ أَقْوَالُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ اتِّفَاقِ جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ غَيْرُ الْإِعْتِقَادِ لَا تَقْتَضِي إِيمَانًا وَلَا كُفْرًا.

وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فَتَأْوِيلُهُ بِتَقْدِيرٍ مُضَافٍ، أَيْ زِيَادَةٍ فِي أَحْوَالِ أَهْلِ الْكُفْرِ، أَيْ أَمْرٍ مِنَ الضَّلَالِ زِيدَ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ بِضِدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى [مَرْيَم: 76]. وَهَذَانِ التَّأْوِيلَانِ مُتَقَارِبَانِ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْإِعْتِبَارِ، فَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ إِطْلَاقَ الْكُفْرِ فِيهِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي يَقْتَضِي أَنَّ إِطْلَاقَ الْكُفْرِ فِيهِ إِيجَازٌ حَذَفِ بِتَقْدِيرٍ مُضَافٍ.)

ثانياً: إن ما فعله الكفار من تحليل الحرام وتحريم الحلال كان على علم منهم بذلك، أي أنهم يعلمون بأن الله حرّمه ومع ذلك فقد ارتكبوا هذا التشريع.

فالكفر في الآية هو: تحليل ما حرّمه الله أو تحريم ما حلّله بالرأي المجرد بلا مستند من شريعة الله مع العلم بأن الله شرعه.

قال السعدي عن المحاذير التي ارتكبتها الكفار في الآية³²⁸: «منها: أنهم ابتدعوه من تلقاء أنفسهم، وجعلوه بمنزلة شرع الله ودينه، والله ورسوله بريئان منه.

ومنها: أنهم قلبوا الدين، فجعلوا الحلال حراماً، والحرام حلالاً.

ومنها: أنهم مَوَّهُوا عَلَى اللَّهِ بَزْعَمَهُمْ وَعَلَى عِبَادِهِ، وَلَبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ، وَاسْتَعْمَلُوا الْخِدَاعَ وَالْحِيلَةَ فِي دِينِ اللَّهِ.

ومنها: أن العوائد المخالفة للشرع مع الاستمرار عليها، يزول قبحها عن النفوس، وربما ظن أنها عوائد حسنة، فحصل من الغلط والضلال ما حصل، ولهذا قال: {يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ} أي: ليوافقوها في العدد، فيحلوا ما حرم الله.»

ومثل ذلك قال عدد من أهل العلم والمفسرين منهم: ابن عاشور³²⁹، ومحمد رشيد رضا³³⁰، والقرطبي³³¹، ولانريد الإطالة في نقل الأقوال.

بل إن هذا أيضاً هو رأي ابن حزم الظاهري -شيخ المقدسي-، الذي ينقل المقدسي رأيه ويستدل به³³²، فقال ابن حزم³³³: «وبحكم اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الشَّيْءِ لَا تَكُونُ بَيِّنَةً إِلَّا مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ فَصَحَّ أَنَّ النِّسْيَاءَ كُفْرٌ وَهُوَ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ وَهُوَ تَحْلِيلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ أَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ نَفْسَهُ»....

المطلب الرابع : معنى تبديل الشريعة

لقد احتلت هذه المسألة المراتب الأولى في ساحات النزاع الفكري بين أتباع السلفية الجهادية ومخالفهم. لأنها مسألة مرتبطة بتكفير الحكام المعاصرين، وبما أن الجميع يستدل بكلام ابن تيمية، وكل جهة تفسر كلامه كما يحلو لها، كان لابد من نقاش هذه المسألة عن طريق عرض أقوال ابن تيمية، ليتسنى الجمع بينها.

المسألة الأولى: معنى التبديل لغةً:

الأصل في الإبدال جعلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ كإبدالكَ مِنْ الْوَائِ تَاءً فِي تَالَلَهُ. والتَّبْدِيلُ يأتي بمعنيين³³⁴:

المعنى الأول: أن التبديل والإبدال والاستبدال لها نفس المعنى وهو تغيير الذات، أي بتنحية الشيء وجعل مكانه شيئاً غيره، مثل قول الله عزَّ وجلَّ: فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ؛ أَلَا

³²⁹ التحرير والتنوير 191/10

³³⁰ تفسير المنار 362/10

³³¹ تفسير القرطبي 139/8

³³² امتاع النظر للمقدسي 42

³³³ الفصل في الملل والأهواء 114/3

³³⁴ لسان العرب 48/11 ، تاج العروس 64/28

تَرَى أَنَّهُ قَدْ أزال السَّيِّئَاتِ وَجَعَلَ مَكَانَهَا حَسَنَاتٍ. وَيُقَالُ أَبَدَلْتُ الخَاتَمَ بِالْحَلْقَةِ إِذَا نَحَيْتَ هَذَا وَجَعَلْتَ هَذَا مَكَانَهُ.

والمعنى الثاني: تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ ، فيقال بَدَلْتُ الخَاتَمَ بِالْحَلْقَةِ إِذَا أَذْبَتُهُ وَسَوَّيْتَهُ حَلْقَةً. فَحَقِيقَتُهُ أَنَّ التَّبْدِيلَ تَغْيِيرُ الصُّورَةِ إِلَى صُورَةٍ أُخْرَى وَالْجَوْهَرَةُ بِعَيْنِهَا. وَالْإِبْدَالُ: تَنْحِيَةُ الْجَوْهَرَةِ وَاسْتِنَافُ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى. وَبَدَلْتُ الحَلْقَةَ بِالْخَاتَمِ إِذَا أَذْبَتَهَا وَجَعَلْتُهَا خَاتَمًا.

ومثل قَوْلِهِ تَعَالَى: (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا) فمعنى تبديلها يحتمل تَغْيِيرَ صُورَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ نَاعِمَةً فَاسْوَدَّتْ مِنَ الْعَذَابِ فَرُدَّتْ صُورَةُ جُلُودِهِمُ الْأُولَى لَمَّا نَضِجَتْ تِلْكَ الصُّورَةُ، فَالْجَوْهَرَةُ وَاحِدَةٌ وَالصُّورَةُ مُخْتَلِفَةٌ.

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ؛ فالمعنى يحتمل تسييرَ جِبَاهِهَا وَتَغْيِيرَ بَحَارِهَا وَكُونَهَا مُسْتَوِيَةً لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا، وَتَبْدِيلَ السَّمَاوَاتِ انْتِشَارُ كَوَاكِبِهَا وَانْفِطَارُهَا وَانْشِقَاقُهَا وَتَكْوِينُ شَمْسِهَا وَخُسُوفُ قَمَرِهَا، وَأَرَادَ غَيْرَ السَّمَاوَاتِ فَاكْتَفَى بِمَا تَقَدَّمَ.

فتبديل الشيء يكون بأية صورة تغير حاله كتحريفه والنقص منه، والزيادة عليه بحيث يبقى الأصل موجوداً ولكن حاله تغير.

المسألة الثانية: معنى تبديل الشرع والشرع المبدل عند ابن تيمية:

إن تبديل الشرع عند ابن تيمية يعني: البدعة التي لم يشرعها الله أبداً³³⁵.

أي أن التبديل: تشريع زائد أو ناقص أو تغيير للأصل الصحيح، والذي لم يشرعه الله أبداً -أي أنه لم يكن مشروعاً في الديانات السابقة-.

فالتشريع الزائد: كالشرك بالله ، وتحليل المحرمات، والأحاديث المكدوبة.

والتشريع الناقص: كنفي الصفات، والقدر.

³³⁵ للتنبيه: أننا لم نعتنٍ بالتعريف بشكل جيد ، لأن هدفنا إيضاح معناه . لذا فإنه يحتوي على دَوْرٍ -أي أننا استخدمنا في التعريف الفاظاً مشتقة مما نريد تعريفه.

وتغيير الأصل الصحيح: كتحريف أسمائه وصفاته وتأويلها، وهو من تحريف الكلم عن مواضعه. وتغيير الحدود والمقدرات.

وفهم ابن تيمية للتبديل يتمشى مع المعنى اللغوي للتبديل، فتبديل الشيء يكون بأية صورة تغير حاله كتحريفه والنقص منه، والزيادة عليه بحيث يبقى الأصل موجوداً ولكن حاله تغير. وكذلك قد يكون التبديل برفع الشيء والإتيان بشيء آخر مكانه بحيث يلغى الأصل.

وهو كما قال الشاطبي عن البدعة: ³³⁶: «وَأَمَّا فِي الْبِدْعِ فَتَبَتَ لَهَا أَمْرَانِ: ...»

وَالثَّانِي: أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ -وَإِنْ قَلَّتْ- تَشْرِيعُ زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ، أَوْ تَغْيِيرٌ لِلأَصْلِ الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَقَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ، فَيَكُونُ قَادِحًا فِي الْمَشْرُوعِ.»

قال ابن تيمية ³³⁷: «فالشرع يطلق تارة على ما جاء به الرسول؛ من الكتاب والسنة. هذا هو الشرع المنزل، وهو الحق الذي ليس لأحد خلافه، ويُطلق على ما يضيفه بعض الناس إلى الشرع إما بالكذب والافتراء، وإما بالتأويل والغلط، وهذا شرع مبدل لا منزل ولا يجب، بل ولا يجوز اتباعه.

.... ثم كثير من الناس يُضيف إلى السنة ما أدخله بعض الناس فيها؛ إما بالكذب، وإما بالتأويل؛ مثل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة، واستدلالات بأقواله على ما لا يدلّ عليه، ومثل أقوال أحدثها قوم انتسبوا إلى السنة في بعض الأمور؛ مثل إثبات الصفات، والقدر؛ فإنّ المنتسبين لذلك يُضافون إلى السنة؛ لأنّ نفاة الصفات، والقدر مبتدعة. «

ثم قال ابن تيمية ³³⁸: «والتبديل نوعان: أحدهما: أن يُناقضوا خبره. والثاني: أن يُناقضوا أمره. فإنّ الله بعثه بالهدى ودين الحق، وهو صادق فيما أخبر به عن الله، أمر بما أمر الله به؛ كما قال: {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} . وأهل التبديل [الذين يُضيفون إلى دينه وشرعه ما ليس

336 الاعتصام 544/2

337 النبوات 329/1

338 النبوات 332/1 ،

منه، وهم أهل الشرع المبدل³³⁹: تارةً يُناقضونه في خبره؛ فينفون ما أثبتته، أو يُثبتون ما نفاه؛ **كالجهمية** الذين ينفون ما أثبتته من صفات الله وأسمائه؛ **والقدرية** الذين ينفون ما أثبتته من قدر الله ومشيتته وخلقه وقدرته؛ والقدرية المجبرة الذين ينفون ما أثبتته من عدل الله وحكمته ورحمته، ويثبتون ما نفاه من الظلم والعبث والبخل ونحو ذلك عنه. وأمثال ذلك. ومسائل أصول الدين عامتها من هذا الباب. الذين أوجبوا النظر لإثبات الصانع

ثم إنهم أيضاً يُوجبون ما لم يُوجبه، بل حرّمه، ويُحرّمون ما لم يُحرّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاته أهلها، ومعاداة من خالفها.»

قلت: لاحظ قول ابن تيمية: « وأهل التبديل [الذين يُضيفون إلى دينه وشرعه ما ليس منه، وهم أهل الشرع المبدل] »

وقال ابن تيمية:³⁴⁰ « كثير من الناس ينسبون ما يقولونه إلى الشرع وليس من الشرع؛ بل يقولون ذلك إما جهلاً وإما غلطا وإما عمداً وافتراءً وهذا هو الشرع المبدل الذي يستحق أصحابه العقوبة »

ووصف ابن تيمية الحكام الجهمية زمن الإمام أحمد بأنهم بدلوا الدين، حيث قال ابن تيمية³⁴¹: « اجْتَرَأُوا عَلَى دُعَاءِ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ، وَامْتَحَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَعُقُوبَةِ مَنْ لَمْ يُجِبْهُمْ بِالْحَبْسِ، وَالضَّرْبِ، وَالْقَتْلِ وَقَطْعِ الرَّزْقِ، وَالْعَزْلِ عَنِ الْوَلَايَاتِ، وَمَنْعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَتَرْكِ افْتِدَائِهِمْ مِنْ أَسْرِ الْعَدُوِّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي إِنَّمَا تَصْلُحُ لِمَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَبَدَّلُوا بِذَلِكَ الدِّينَ نَحْوَ تَبْدِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ، فَأَتَى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ، فَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، مُتَّبِعِينَ سَبِيلَ الصِّدِّيقِ وَإِخْوَانِهِ الَّذِينَ جَاهَدُوا الْمُرْتَدِّينَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى وَسَمَ الْمُسْلِمُونَ بِالْإِمَامَةِ وَبِأَنَّهُ الصِّدِّيقُ الثَّانِي مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهَذَا التَّحْقِيقِ عِنْدَ

³³⁹ قال محقق كتاب النبوات: ما بين المعقوفتين ملحقة بhamash ((خ)).

³⁴⁰ مجموع الفتاوى 366/35

³⁴¹ الفتاوى الكبرى 359/6 (الرسالة التسعينية)

فُتُورِ الْوَلَانِي فَإِنَّ أَوْلَيْكَ الْجَهْمِيَّةَ جَعَلُوا الْمُؤْمِنِينَ كُفَّارًا مُرْتَدِّينَ، وَجَعَلُوا مَا هُوَ مِنَ الْكُفْرِ وَالتَّكْذِيبِ لِلرَّسُولِ إِيْمَانًا وَعِلْمًا، وَلَبَسُوا عَلَى الْأُئِمَّةِ وَالْأُمَّةِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَكَانَتْ فِتْنَتُهُمْ فِي الدِّينِ أَعْظَمَ ضَرَرًا مِنْ فِتْنَةِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ.»

فهؤلاء الحكماء بدلوا الدين ومع ذلك لم يكفروهم الإمام أحمد ولا أجاز الخروج عليهم. فليسمع ذلك المقدسي وصبيانته الذين أفسدوا ديار المسلمين بالقتل والتفجير.

وفي الرسالة التسعينية عندما كان مخالفوا ابن تيمية يحاولون إلزامه باعتقاداتهم الفاسدة ووافقهم الحكماء على ذلك قال عن ذلك الموقف³⁴²: «وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى النَّاسُ وَيُؤْمَرُونَ بِاعْتِقَادٍ فِي أَصُولِ الدِّينِ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَمَّنْ جَاءَ بِالدِّينِ، هَلْ هَذَا إِلَّا **صَرِيحُ تَبْدِيلِ الدِّينِ؟**»

إذن: فإذا كان هذا معنى تبديل الشرع فإن الشرع المبدل هو الذي لم يشرعه الله قطّ، فالبدع إما أن تكون من الشرع الذي نسخه الله من الشرائع السابقة، أو تكون مما لم يشرعه الله أبداً كالشرك بالله.

قال ابن تيمية³⁴³: «وَهَكَذَا كُلُّ مُبْتَدِعٍ دِينًا خَالَفَ بِهِ سُنَّةَ الرَّسُولِ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا دِينًا مُبَدَّلًا أَوْ مَنْسُوحًا فَكُلُّ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْ كَانَ مَشْرُوعًا لِنَبِيِّ ثُمَّ نُسِخَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ شَرِيعَ قَطُّ؛ فَهَذَا كَالْأَدْيَانِ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيَاطِينُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِمْ قَالَ تَعَالَى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} وَقَالَ: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}

فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ؛ فَإِنَّهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ أَوْ لَا يَكُونَ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِشَرَعٍ غَيْرِهِ؛ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فَهَذَا الثَّلَاثُ الْمُبَدَّلُ كَأَدْيَانِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمَجُوسِ وَمَا كَانَ شَرَعًا لِعَبْرَةٍ وَهُوَ لَا يُوَافِقُ شَرَعَهُ فَقَدْ نُسِخَ كَالسَّبْتِ وَتَحْرِيمِ كُلِّ ذِي ظُفْرِ وَشَحْمِ الثَّرْبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ؛

....

³⁴² الفتاوى الكبرى 345/6

³⁴³ مجموع الفتاوى 181/19 حتى 183، النبوات 418/1، مجموع الفتاوى 397/27، منهاج السنة 233/5، مجموع الفتاوى، 365/35.

وَالشِّرْكُ كُلُّهُ مِنَ الْمُبَدَّلِ لَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ الشِّرْكَ قَطُّ

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ يُحَرِّمُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِمَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، كَالسَّائِيَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ وَعَبِيرِ ذَلِكَ هُوَ مِنَ الدِّينِ الْمُبَدَّلِ؛»

ويبين شيخ الإسلام الوجهين اللذين تتم بهما مخالفة الشرع الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول³⁴⁴: «... فَكُلُّ مَا خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِمَّا شَرَعٌ مَنْسُوخٌ وَإِمَّا شَرَعٌ مُبَدَّلٌ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ؛ بَلْ شَرَعَهُ شَارِعٌ بَعِيرٌ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ كَمَا قَالَ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} لَكِنَّ هَذَا وَهَذَا قَدْ يَفْعَانِ فِي خَفِيِّ الْأُمُورِ وَدَقِيقِهَا بِاجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا اسْتَفْرَعُوا فِيهِ وَسَعَهُمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَيَكُونُ لَهُمْ مِنَ الصَّوَابِ وَالِاتِّبَاعِ مَا يَغْمُرُ ذَلِكَ....»

فَلَمَّا طَالَ الزَّمَانُ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ جَلِيًّا لَهُمْ فَكَثُرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا فِي السَّلَفِ. وَإِنْ كَانُوا مَعَ هَذَا مُجْتَهِدِينَ مَعْدُورِينَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ خَطَايَاهُمْ وَيُنِيبُهُمْ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ.»

ومن الامثلة التي ذكرها ابن تيمية عن الشرع المبدل³⁴⁵:

• وَأَمَّا "الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ": فَمِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالْأَقْسِيسَةِ الْبَاطِلَةِ وَالتَّقْلِيدِ الْمَحْرَمِ فَهَذَا يَحْرُمُ أَيْضًا³⁴⁶.

• والمبدل مثل الأحاديث الموضوعة والتأويلات الفاسدة والفتيا الباطلة والتقليد المحرم فهذا يحرم اتِّباعه³⁴⁷

• وَشَرَعٌ مُبَدَّلٌ وَهُوَ: مَا كَانَ مِنَ الْكَذِبِ وَالْفُجُورِ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُبْطِلُونَ بِظَاهِرٍ مِنَ الشَّرْعِ؛ أَوْ الْبِدْعِ؛ أَوْ الضَّلَالِ الَّذِي يُضِيقُهُ الضَّالُّونَ إِلَى الشَّرْعِ³⁴⁸.

³⁴⁴ مجموع الفتاوى، 65/13.

³⁴⁵ مجموع الفتاوى 366/35 ، 395/35 ، 64/13

³⁴⁶ مجموع الفتاوى 431/11

³⁴⁷ مختصر الفتاوى المصرية 248

³⁴⁸ مجموع الفتاوى 309/19

- الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ " وَهُوَ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَلَى النَّاسِ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ وَنَحْوِهَا وَالظُّلْمُ الْبَيِّنُ فَمَنْ قَالَ إِنَّ هَذَا مِنْ شَرِّ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ بِلَا نِزَاعٍ. كَمَنْ قَالَ: إِنَّ الدَّمَ وَالْمَيْتَةَ حَلَالٌ³⁴⁹
- وَأَمَّا إِنْ أَضَافَ أَحَدٌ إِلَى الشَّرِيعَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنْ أَحَادِيثٍ مُفْتَرَاةٍ أَوْ تَأْوَلِ النُّصُوصِ بِخِلَافِ مُرَادِ اللَّهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَهَذَا مِنْ نَوْعِ التَّبْدِيلِ فَيَجِبُ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّرْعِ الْمُنَزَّلِ وَالشَّرْعِ الْمُؤَوَّلِ وَالشَّرْعِ الْمُبَدَّلِ³⁵⁰
- وَأَمَّا الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ فَهُوَ الْأَحَادِيثُ الْمَكْذُوبَةُ وَالتَّفَاسِيرُ الْمَقْلُوبَةُ وَالْبِدْعُ الْمُضِلَّةُ الَّتِي أَدْخَلَتْ فِي الشَّرْعِ وَلَيْسَتْ مِنْهُ وَالْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ. فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اتِّبَاعُهُ. وَإِنَّمَا حُكْمُ الْحُكَّامِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الْأَشْيَاءَ عَنْ حَقَائِقِهَا³⁵¹.
- وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْسُبُونَ مَا يَقُولُونَهُ إِلَى الشَّرْعِ وَلَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ؛ بَلْ يَقُولُونَ ذَلِكَ إِمَّا جَهْلًا وَإِمَّا غَلَطًا وَإِمَّا عَمْدًا وَافْتِرَاءً وَهَذَا هُوَ الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَصْحَابُهُ الْعُقُوبَةَ؛³⁵²
- الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ مِثْلُ مَا يَثْبُتُ مِنْ شَهَادَاتِ الزُّورِ أَوْ يُحْكَمُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَالظُّلْمِ بِغَيْرِ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ حُكْمًا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَوْ يُؤْمَرُ فِيهِ بِإِقْرَارِ بَاطِلٍ لِإِضَاعَةِ حَقٍّ: مِثْلُ أَمْرِ الْمَرِيضِ أَنْ يَقَرَّ لِوَارِثٍ بِمَا لَيْسَ بِحَقٍّ لِيُبْطَلَ بِهِ حَقُّ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ³⁵³

المسألة الثالثة: تبديل الشرع المجمع عليه كفر:

349 مجموع الفتاوى 268/3

350 مجموع الفتاوى 265/11 ، الفرقان 143/1

351 مجموع الفتاوى 507/11

352 مجموع الفتاوى 366/35

353 مجموع الفتاوى 396/35

سنناقش في هذه الفقرة قول ابن تيمية³⁵⁴: « وَالْإِنْسَانُ مَتَى حَلَّلَ الْحَرَامَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - أَوْ حَرَّمَ الْحَلَالَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - أَوْ بَدَّلَ الشَّرْعَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ. »

هذه العبارة من أشهر كلام ابن تيمية التي يتداولها المقدسي وأتباعه. وبالرجوع إلى سبب قول ابن تيمية لهذه العبارة، نجد ذكرها في حادثة محاكمته التي أشرف عليها القاضي المالكي ابن مخلوف، حيث ادعى شخص اسمه "ابن عدلان" على ابن تيمية، فحكم ابن مخلوف بحكم مخالف للشرع ونسب الحكم للشرع، مع أنه رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين كما وصفه ابن تيمية، وقد ذكرت القصة في عدة مواضع من مجموع الفتاوى³⁵⁵، حيث اعتبر ابن تيمية أن قضاء ابن مخلوف الذي قضى به مخالف لما هو معلوم بالاضطرار من شرع الله وأنه من تبديل الشرع المجمع عليه وأن من نسب مثل هذا للشرع فهو كافر، ثم استدل بقوله تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} ليشب أن استحلال الحكم بغير ما أنزل الله يُعتبر تبديلاً للشرع المجمع عليه وهو كفر - أي الاستحلال كفر - ، فقال عن هذه القضية³⁵⁶:

«قَدْ عَلِمَ مِنْهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ أَنَّهُ [أي ابن مخلوف] جَعَلَ مَا فَعَلَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ شَرْعَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْإِنْسَانُ مَتَى حَلَّلَ الْحَرَامَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - أَوْ حَرَّمَ الْحَلَالَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - أَوْ بَدَّلَ الشَّرْعَ - الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ - كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ. وَفِي مِثْلِ هَذَا نَزَلَ قَوْلُهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} أَيُّ هُوَ الْمُسْتَحِلُّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَلَفْظُ الشَّرْعِ يُقَالُ فِي عُرْفِ النَّاسِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:»

ثم بدأ بتقسيمه للشرع إلى منزل ومؤول ومبدل، فقال:

«وَالثَّالِثُ " الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ " وَهُوَ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَلَى النَّاسِ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ وَنَحْوِهَا وَالظُّلْمُ الْبَيِّنُ فَمَنْ قَالَ إِنَّ هَذَا مِنْ شَرْعِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ بِلَا نِزَاعٍ. كَمَنْ

354 مجموع الفتاوى 267/3، 235/3، 236، 253/3،

355 المرجع السابق

356 المرجع السابق

قَالَ: إِنَّ الدَّمَ وَالْمَيْتَةَ حَلَالٌ - وَلَوْ قَالَ هَذَا مَذْهَبِي وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَلَوْ كَانَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ ابْنُ مُحَلُوفٍ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَوْ الْأَشْعَرِيِّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلْزَمَ جَمِيعُ النَّاسِ بِهِ وَيُعَاقَبَ مَنْ لَمْ يُؤَافِقْهُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ، فَكَيْفَ وَالْقَوْلُ الَّذِي يَقُولُهُ وَيُلْزَمُ بِهِ هُوَ خِلَافَ نَصِّ مَالِكٍ وَأُئِمَّةِ أَصْحَابِهِ وَخِلَافَ نَصِّ الْأَشْعَرِيِّ وَأُئِمَّةِ أَصْحَابِهِ: كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيِّ،»

وقال في موضع آخر³⁵⁷: «وَمَنْ أَصَرَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي حَكَمَ بِهِ ابْنُ مُحَلُوفٍ هُوَ حُكْمُ شَرْعِ مُحَمَّدٍ: فَهُوَ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ كَافِرٌ. فَإِنَّ صِبْيَانَ الْمُسْلِمِينَ يَعْلَمُونَ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يَرْضَى بِهِ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى، فَضُلًّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ.»

وقال أيضاً عن طريقة الحكم في القضية التي ابتلي بها³⁵⁸: «فَلَمَّا ذَهَبُوا بِي إِلَى الْحُبْسِ حَكَمَ بِمَا حَكَمَ بِهِ وَأَثَبَتْ مَا أَثَبَتْ وَأَمَرَ فِي الْكِتَابِ السُّلْطَانِيِّ بِمَا أَمَرَ بِهِ فَهَلْ يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ الْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى دَعِ الْمُسْلِمِينَ إِنَّ هَذَا حُبْسٌ بِالشَّرْعِ فَضُلًّا عَنِ أَنْ يُقَالَ: شَرْعُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُ الصَّبْيَانُ الصِّغَارُ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِشَرْعِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَهَذَا الْحَاكِمُ هُوَ وَدَوَّوْهُ دَائِمًا يَقُولُونَ فَعَلْنَا مَا فَعَلْنَا بِشَرْعِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.»

قلت: فواضح من كلام ابن تيمية أن ابن مخلوف حكم بحكم مخالف للمعلوم بالضرورة من دين الإسلام ونسب حكمه للشرع فكان عمله تبديلاً للشرع المجمع عليه، فهذا الفعل كفرٌ، وفاعله كافر بعد قيام الحجة وتبيان الشروط والموانع.

وقد نقلنا سابقاً كيف وصف ابن تيمية حكومة الجهمية زمن الإمام أحمد بأنهم مبدلون للدين، حيث قال ابن تيمية³⁵⁹: **وَبَدَّلُوا بِذَلِكَ الدِّينَ نَحْوَ تَبْدِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ،»**

357 مجموع الفتاوى 235/3 و236 و

358 مجموع الفتاوى 253/3 و

359 الفتاوى الكبرى 359/6 (الرسالة التسعينية)

وفي الرسالة التسعينية عندما كان مخالفوا ابن تيمية يحاولون إلزامه باعتقاداتهم الفاسدة ووافقهم الحكام على ذلك قال عن ذلك الموقف³⁶⁰: «وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى النَّاسُ وَيُؤْمَرُونَ بِاعْتِقَادِ فِي أُصُولِ الدِّينِ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَمَّنْ جَاءَ بِالدِّينِ، هَلْ هَذَا إِلَّا صَرِيحُ تَبْدِيلِ الدِّينِ؟» ومعلوم أن ابن تيمية لم يكفر الأعيان إلا بعد قيام الحجة.

وعليه فإن من بدل الشرع المجمع عليه فهو كافر -أي أن عمله يوصل إلى الكفر-، أما الحكم على هذا المعين بالكفر والخلود في النار فموقوف على ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وهو من اختصاص القضاء أو أهل العلم الثقات. والله أعلم.

المطلب الخامس الاستحلال العملي

هذه المسألة من أكبر المسائل غموضاً عند أتباع المقدسي، والتي يجعلونها من الكفر الأكبر ويجعلون مخالفهم فيها مرجئاً.

ومن صور هذه المسألة عندهم: الترخيص للمحرمات المجمع عليها كالترخيص للربا والخمر ودور البغاء وغير ذلك.

ويستدلون لها بأمرين: الأول حديث من نكح زوجة أبيه. والثانية يستدلون بقول للشيخ محمد بن ابراهيم.

المسألة الأولى: معنى الاستحلال

الاستحلال هو: اعتقاد حلّ الشيء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: والاستحلال: اعتقاد أنها حلال له (الصارم المسلول 971/3).

وقال ابن القيم -رحمته الله-: فإنّ المستحلّ للشيء هو: الذي يفعله مُعتقداً حلّه (إغاثة اللهفان 382/1).

وقال ابن عثيمين -رحمته الله-: الاستحلال هو: أن يعتقد الإنسان حلّ ما حرّمه³⁶¹.

بم يعرف الاستحلال؟

يُعرف الاستحلال بإقرار المرء على نفسه بأنه يعتقد الحليّة؛ وذلك إما بالتصريح باللسان، أو بالكتابة؛ لأن الاعتقاد محله القلب، ولا سبيل لمعرفة ما في القلب: إلا بالإقرار الصريح.

المسألة الثانية: لا يوجد كفر في الظاهر -يعني: في الجوارح- إلا ومعه كفر في الباطن -يعني: في القلب- لكننا نعلق هذا الكفر بالجوارح لا بالاعتقاد.

³⁶¹ لقاء الباب المفتوح 16/50

قال ابن تيمية³⁶²: « **وَالْمَأْمُورُ نَوْعَانِ**. " نَوْعٌ " هُوَ عَمَلٌ ظَاهِرٌ عَلَى الْجَوَارِحِ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِعِلْمِ الْقَلْبِ وَإِرَادَتِهِ. فَالْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ كَالْوُضُوءِ وَالِإِعْتِسَالِ وَكَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ: مِنْ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَأَفْعَالُ الْحَجِّ: مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَالًا فَالْقَلْبُ أَحْصَى بِهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْقَلْبُ وُجُودَ مَا يَقُولُهُ أَوْ بِمَا يَقُولُ وَيَقْصِدُهُ.

و " الْمَقْصُودُ هُنَا " أَنَّ الْقَلْبَ هُوَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ وَقَصْدِهِ وَمَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ وَالْمَنْهِي عَنْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِنَّمَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بِقَصْدِ الْقَلْبِ وَأَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِ الْأَحْكَامِ كَضَمَانِ النَّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ إِذَا أَتْلَفَهَا جُنُودٌ أَوْ نَائِمٌ أَوْ مُحْطِئٌ أَوْ نَاسٍ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَدْلِ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ.

وَمَا كَانَ كُفْرًا مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ: كَالسُّجُودِ لِلْأَوْثَانِ وَسَبِّ الرَّسُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكُفُونِهِ مُسْتَلْزِمًا لِكُفْرِ الْبَاطِنِ وَإِلَّا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ سَجَدَ قُدَّامَ وَثْنٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لَهُ بَلْ قَصَدَ السُّجُودَ لِلَّهِ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُفْرًا وَقَدْ يُبَاحُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ يَخَافُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ فَيُؤَافِقُهُمْ فِي الْفِعْلِ الظَّاهِرِ وَيَقْصِدُ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لِلَّهِ كَمَا ذُكِرَ أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَعَلَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ وَلَمْ يُظْهِرْ مُنَافَرَتَهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.»

المسألة الثالثة حقيقة الاستحلال العملي

المقصود بالاستحلال العملي عند أنصار هذا القول: هو القرينة العملية بفعل الجوارح التي تدل على ما في القلب من الاستحلال للمحرمات.

ومن الصور التي يذكرونها: الإذن العمومي للمحرمات المجمع عليها. وتحكيم القوانين الوضعية، فيعتبرون هاتين الصورتين استحلالاً عملياً مكفراً.

لكن أليس الاستحلال العملي قرينة؟ فكيف يجعلونها كفراً بذاتها؟ إذ هي دليل على الاستحلال المكفر. لأنها ليست كالسجود للصنم أو سب الله ، فتلك أعمال مكفرة بذاتها لأن القلب يستلزم استحلالها ولا بد.

قال ابن عثيمين³⁶³: « ضابط الاستحلال الموجب للكفر: الاستحلال: هو أن يعتقد حلال ما حرمه الله.

وأما الاستحلال الفعلي فينظر: إن كان هذا الاستحلال مما يكفر فهو كافر مرتد، فمثلاً لو أن الإنسان تعامل بالربا، ولا يعتقد أنه حلال لكنه يصر عليه، فإنه لا يكفر؛ لأنه لا يستحله، ولكن لو قال: إن الربا حلال، ويعني بذلك الربا الذي حرمه الله فإنه يكفر؛ لأنه مكذب لله ورسوله.

الاستحلال إذاً: استحلال فعلي واستحلال عقدي بقلبه.

فالاستحلال الفعلي: ينظر فيه للفعل نفسه، هل يكفر أم لا؟ ومعلوم أن أكل الربا لا يكفر به الإنسان، لكنه من كبائر الذنوب، أما لو سجد لصنم فهذا يكفر لماذا؟ لأن الفعل يكفر؛ هذا هو الضابط ولكن لا بد من شرط آخر وهو: ألا يكون هذا المستحل معذوراً بجهله، فإن كان معذوراً بجهله فإنه لا يكفر، مثل أن يكون إنسان حديث عهد بالإسلام لا يدري أن الخمر حرام، فإن هذا وإن استحله فإنه لا يكفر، حتى يعلم أنه حرام؛ فإذا أصر بعد تعليمه صار كافراً. »

والمقدسي وأتباعه يستدلون بدليلين ليثبتوا كفر الاستحلال العملي.

الاستدلال الأول: حديث من تزوج امرأة أبيه أي عقد عليها عقد الزواج

وهذا من أهم استدلالاتهم في الاستحلال العملي. لوجود رواية في الحديث تفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ ماله فيئاً، ولو أنه لم يعتبره مرتداً لما فعل ذلك.

ونحن نقرّ بهذا الحديث ولا نخالفهم في صحته، لكننا نخالفهم في استنتاجهم من هذا الحديث.

قال ابن تيمية³⁶⁴: « { حَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَهُ وَيُخَمِّسَ مَالَهُ } فَإِنَّ تَخْمِيسَ الْمَالِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا لَا فَاسِقًا وَكُفْرُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُحَرِّمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. »

لكن ابن تيمية قال في موضع آخر³⁶⁵: « والتتار فيهم من الخروج عن شريعة الإسلام أمورٌ كثيرة، حتى إن ملكهم قد أظهر الرِّفْض وتزوج بنت أخيه، **ومثل هذا يوجب قتل مستحلّه باتفاق الأئمة**، بل من تزوج امرأة أبيه قُتِل، كما في «السنن»: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بردة بن نيار إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمره بقتله، وأن يأخذ خُمُس ماله. فكيف بمن تزوج بنت أخيه؟! »

لاحظ - يارعاك الله - كيف قال ابن تيمية بأن الأئمة متفقون على قتل مستحل ذلك، وأن القتل هو حدٌ للزنى بالمحارم.

وهذا هو الحق والصواب فالأئمة متفقون على كفر مستحل المحرمات المجمع عليها، لكن كيف ذلك؟ أليس الأئمة مختلفين في استنباط حكم من تزوج امرأة أبيه من هذا الحديث.

نعم لأن هذا الحديث هو قضية عين، أي أن الرجل بعينه كان مستحلاً استحللاً قلبياً. بينما الأئمة مختلفون في دلالة الحديث على حكم من تزوج امرأة أبيه بلا استحلال، أما مع الاستحلال فمتفقون على كفر فاعله.

قال الطحاوي في توضيح الحديث³⁶⁶: « وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْمُتَزَوِّجَ , فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِحْلَالِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَصَارَ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا , فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ. وَهَكَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَسُفْيَانُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ , يَقُولَانِ فِي هَذَا الْمُتَزَوِّجِ إِذَا كَانَ أَتَى فِي ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِحْلَالِ أَنَّهُ يُقْتَلُ. »

364 مجموع الفتاوى 92/20

365 جامع المسائل - المجموعة السابعة 440

366 شرح معاني الآثار 149/3

وقال الإمام أحمد³⁶⁷: «نرى والله أعلم أن ذلك منه على الاستحلال فأمر بقتله بمنزله
واخذ ما له»

وقال الشوكاني³⁶⁸: «والحديث فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن يأمر بقتل من خالف
قطعيًا من قطعيّات الشريعة كهذه المسألة، فإن الله تعالى يقول: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ} [النساء: 22] ولكنه لا بُدَّ من حمل الحديث على أن ذلك الرجل الذي أمر - صلى الله
عليه وسلم - بقتله **عالمٌ بالتحريم وفعله مستحلاً وذلك من موجبات الكفر**، والمُرتدُّ يُقتل للأدلة
الآتية.

وفيه أيضاً متمسكٌ لقول مالكٍ إنه يجوز التعزير بالقتل.

وفيه دليلٌ أيضاً على أنه يجوز أخذ مالٍ من ارتكب معصيةً مستحلاً لها بعد إراقة دمه. »

وقال ابن عثيمين³⁶⁹: «السؤال هل الذي يتزوج امرأة أبيه يخمس ماله؟

الجواب ما هذا الكلام، الذي يتزوج امرأة أبيه وهو عالم بأنه حرام يرجم حتى وإن كان بكراً
كما ثبت به الحديث، لأن امرأة أبيه من المحارم، ونكاح المحارم باطل بالإجماع، ولا يخمس ماله لأن
هذا حد وليس بكفر.»

**قلت: ياعباد الله : من تزوج بامرأة أبيه -أي من عقد عليها-: فقد اختلف العلماء في
عقوبته، والصواب الذي نعتقده أن حكمه القتل حداً ولا يؤخذ ماله لأنه ليس كافراً وهذا هو اختيار
الإمام أحمد وابن القيم وابن تيمية .**

**أما من استحل هذا الفعل فهو كافر ويُقتل مرتداً بحكم الحاكم وهو أمر متفق عليه بين
الفقهاء.**

³⁶⁷ مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله 352/1

³⁶⁸ نيل الأوطار 137/7

³⁶⁹ دروس للشيخ ابن عثيمين 147/11

الاستدلال الثاني: قول الشيخ محمد بن ابراهيم عن الترخيص لدور البغاء

هذا أحد الاستدلالات التي ذكرها المقدسي ليؤيد ما ذهب إليه من تكفير المشرعين من دون الله³⁷⁰.

قال الشيخ ابن ابراهيم³⁷¹: (3903 - س: البلدان التي يوجد فيها أسواق البغايا، وتحمي، ولا إنكار - هل يدخل هذا في الإباحية؟

ج: يخشى أن يصل إلى الكفر، وقد يكون كالقوانين لأنه أذن عمومي وان لم يعتقد أنه حلال. «

فسبحان الله كيف يستدل المقدسي بكلام الشيخ الذي ليس واثقاً من قوله، فهو **يخشى** أن يكون الإذن العمومي **يصل إلى الكفر**، وقد يكون كالقوانين.

ونحن نعتقد ان القرائن الواضحة كالإذن العمومي ربما تعتبر دليلاً على الاستحلال القلبي لكننا لا نكفر بها إلا مع الاستحلال. ونزيد قولاً للشيخ ابن ابراهيم عن إقرار قوم للبغاء، حيث قال ابن ابراهيم³⁷²: «1352 - س: إذا كان أهل بلد يقرون البغاء كا ... هل تكون بلد كفر؟ أم لا؟

ج. هذا ليس كفرًا، إلا إذا استحلوه وهو معصية عظيمة كبرى، ينبغي الهجرة من بلد دون هذا، ويجب قتالهم حتى ينتهوا عن ذلك. ... «

بالتأكيد ليس الذي يقاتلهم هو المقدسي وطائفته، بل الحاكم ومن ينوب عنه.

وقد خصصنا مطلباً مستقلاً لكلام ابن عثيمين الذي يستدل به البعض ليقولوا بكفر الاستحلال العملي.

³⁷⁰ الكواشف الجلية 179

³⁷¹ فتاوى ابن ابراهيم 190/12

³⁷² فتاوى ابن ابراهيم 189/6

المطلب السادس : إيضاح كلام الشيخ ابن عثيمين في الاستحلال العملي ومسائل التشريع وتحكيم القوانين الوضعية:

لقد وجدنا الكثيرين -ممن يكفر في مسائل الحكم بغير ما أنزل الله والتشريع العام - يستدلون بأقوال ابن عثيمين والتي يعتقد المستدلون بها أن ابن عثيمين يكفر المعينين من الحكام وغيرهم بلا تحقق شروط ولا انتفاء موانع.

مع العلم أن الشيخ ابن عثيمين يُعتبر خصم المقدسي اللدود، نعم لأن المقدسي حاول جهده تشويه صورة الشيخ ابن عثيمين، بتسفيه رأيه وشتمه ووصفه بأوصاف قدرة لا تصدر من يعرف قدر العلماء . وقد نجح بشكل كبير في ذلك ، والله الأمر من قبل ومن بعد.

وبالتالي فإن إيضاح كلام ابن عثيمين يعتبر من الأمور المهمة، حتى لا يتجنى الناس على ذلك الشيخ الجليل كما فعلوا مع ابن تيمية.

أولا بعض أقوال الشيخ ابن عثيمين في تحكيم القوانين الوضعية والتي يستدل بها البعض على تكفير المعينين:

قال ابن عثيمين في تفسير مناط الكفر في آية الحكم بغير ما أنزل الله ³⁷³: « فنقول: من لم يحكم بما أنزل الله استخفافاً به، أو احتقاراً له، أو اعتقاداً أن غيره أصلح منه، وأنفع للخلق فهو كافر كفراً مخرجاً عن الملة، ومن هؤلاء من يضعون للناس تشريعات تخالف التشريعات الإسلامية لتكون منهجاً يسير الناس عليه، فإنهم لم يضعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية إلا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية، والجبلة الفطرية أن الإنسان لا يعدل عن منهج إلى منهج يخالفه إلا وهو يعتقد فضل ما عدل إليه ونقص ما عدل عنه. »

وينقل البعض قول ابن عثيمين في شرح رياض الصالحين (1\70) : «هناك قسم ثالث فاسق مارد ماجن يتحدث بالزنا افتخارا والعياذ بالله يقول إنه سافر إلى البلد الفلاني وإلى البلد

³⁷³ مجموع فتاوى ورسائل العثيمين 143/2 حتى 146، ومفسر المرجع 162/6 ، شرح ثلاثة الأصول 158

الفلاي وفجر وفعل وزنى بعدة نساء وما أشبه ذلك يفتخر بهذا هذا يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل لأن الذي يفتخر بالزنا مقتضى حاله أنه استحل الزنا والعياذ بالله ومن استحل الزنا فهو كافر.

ويوجد بعض الناس الفسقة يفعل ذلك.

الذين أصيب المسلمون بالمصائب من أجلهم ومن أجل أفعالهم.

يوجد من يتبجح بهذا الأمر إذا سافر إلى بلد معروف بالفسق والمجون مثل بانكوك وغيرها من البلاد الخبيثة التي كلها زنى ولواط وخمر وغير ذلك رجع إلى أصحابه يتبجح بما فعل.

هذا كما قلت يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل لأن من استحل الزنا أو غيره من المحرمات الظاهرة المجمع عليها فإنه يكفر.»

وكذلك قوله في كتاب التعليق على السياسة الشرعية³⁷⁴: «مع الأسف يا إخواني أننا سمعنا -والله أعلم- أنه يوجد في بعض البلاد الإسلامية: أن الخمر يشرب علنا، ويباع في السوق ويجعل في الثلاثيات!! وهؤلاء الذين يفعلون ذلك، مستحلون له ولا شك؛ فكيف يرخص له أحد هذا الترخيص العام، وفي الأسواق ويعطى رخصة إلا وأنه يرى أنه حلال، ولو يرى أنه حرام مافعل هذا؛ وقد ذكر العلماء أنه إذا استحل الخمر فهو كافر، إلا أن يكون حديث عهد بإسلام، لم ينشأ في بلاد الإسلام فهذا يُعلم، لكن من نشأ في بلاد الإسلام: يقرأ القرآن ويقرأ السنة ويسمع من الناس، ثم يقول: الخمر حلال؛ فهذا لا شك أنه كافر، وجاء ذلك مصداقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم [ليكونن أقوام من أمتي يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف]».

فهذه بعض الأقوال التي يعتبر البعض أنها يفيد تكفير أعيان الحكام وغيرهم ممن يُحكم القوانين الوضعية.

ثانياً: أقوال ابن عثيمين التي تردّ على من اتهمه بتكفير المعينين:

³⁷⁴ كتاب التعليق على السياسة الشرعية - طبعة مؤسسة الشيخ ابن عثيمين - ص 308

قال ابن عثيمين³⁷⁵: « والحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يستبدل هذا الحكم بحكم الله - تعالى - بحيث يكون عالماً بحكم الله، ولكنه يرى أن الحكم المخالف له أولى وأنفع للعباد من حكم الله، أو أنه مساو لحكم الله، أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فيجعله القانون الذي يجب التحاكم إليه فمثل هذا كافر كفرًا مخرجًا عن الملة لأن فاعله لم يرض بالله ربًا ولا بمحمد رسولًا ولا بالإسلام دينًا وعليه ينطبق قوله - تعالى - : { أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ } وقوله - تعالى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } . وقوله - تعالى - : { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارُهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ } ولا ينفعه صلاة، ولا زكاة، ولا صوم، ولا حج؛ لأن الكافر ببعض كافر به كله قال الله - تعالى - : { أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } »

ثم تابع ابن عثيمين قوله حتى قال: « وهذه المسألة أعني مسألة الحكم بغير ما أنزل الله من المسائل الكبرى التي ابتلي بها حكام هذا الزمان فعلى المرء أن لا يتسرع في الحكم عليهم بما لا يستحقونه حتى يتبين له الحق؛ لأن المسألة خطيرة - نسأل الله - تعالى - أن يصلح للمسلمين ولأمة أمورهم وبطانتهم كما أن على المرء الذي آتاه الله العلم أن يبينه لهؤلاء الحكام لتقوم الحجة عليهم وتبين المحجة، فيهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيَّ عن بينة، ولا يحقرن نفسه عن بيانه، ولا يهابن أحدًا فيه فإن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين. والله ولي التوفيق. »

وأجاب ابن عثيمين على سؤال في اللقاء المفتوح³⁷⁶:

³⁷⁵ مجموع فتاوى ورسائل العثيمين 143/2 حتى 146، ومفيس المرجع 162/6، شرح ثلاثة الأصول 158

³⁷⁶ لقاء الباب المفتوح 11/87

« السؤال: فضيلة الشيخ، يقول أكثر أهل العلم: إن الحاكم بغير ما أنزل الله إذا كان لا يستحل الحكم بغير ما أنزل الله، ويعلم أن حكم الله خير من حكم غيره فهو لا يكفر إلا بشرط الاستحلال.

فما هو الدليل على أنه لا يكفر إلا أن يكون مستحلاً لذلك؟ وإذا كان الاستحلال لا يكون إلا في القلب باعتقاد الشيء حله من حرامه فكيف لنا أن نعرف أن هذا مستحل أو غير ذلك؟ جزاكم الله خيراً!

الجواب

أولاً: بارك الله فيك، لا بد أن نعلم أن معنى تكفير الإنسان نقله من الإسلام إلى الكفر، ويترتب على هذا أحكام عظيمة، من أهمها: استباحة دمه وماله، وهذا أمر عظيم لا يجوز لنا أن نتهاون به، مثلاً: لو قلنا هذا حلال وهذا حرام بغير علم أهون مما إذا قلنا: هذا كافر وهذا مسلم بغير علم.

ومن المعلوم أن التكفير والإسلام إنما هو إلى الله عز وجل، فإذا نظرنا إلى الأدلة وجدنا أن الله وصف الحاكمين بغير ما أنزل الله بثلاثة أوصاف؛ فقال: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44] ، وقال: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: 45] ، وقال: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [المائدة: 47] ، ووصف الحكم بغير ما أنزل الله بالجهل، فقال: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [المائدة: 50] ، فلا بد أن نرى مخرجاً من هذه الأوصاف التي ظاهرها التعارض، ولا مخرج لنا في ذلك إلا أن تطبق على القواعد الشرعية.

فإذا جاءنا رجل ورفع الحكم الشرعي وأحل بدله قوانين تخالف ما أنزل الله على رسوله، فهذا لا شك أنه مستحل؛ لأنه رفع الحكم نهائياً ووضع قانوناً من وضعه أو من وضع من هو أسوأ حالاً منه، فهذا كافر؛ لأن رفعه للأحكام الشرعية ووضع القوانين بدلها يعني أنه استحل ذلك، لكن يبقى عنه: هل نكفر هذا الرجل بعينه، أو ننظر حتى تقوم عليه الحجة؟ لأنه قد

يشتهر عليه مسائل الأمور الدنيوية من مسائل الأمور العقديّة أو التعبدية، ولهذا تجده يحترم العبادة ولم يغير فيها، فلا يقول مثلاً: إن صلاة الظهر تأتي والناس في العمل نؤجلها إلى العصر، أو صلاة العشاء تأتي والناس محتاجون إلى النوم والعشاء نقدمها إلى المغرب مثلاً، يحترم هذا، لكن في الأمور الدنيوية ربما يتجاسر ويضع قوانين مخالفة للشريعة، **فهذا من حيث هو كفر لا شك فيه؛ لأن هذا رفع الحكم الشرعي واستبدل به غيره، ولكن لا بد أن نقيم عليه الحجة، وننظر لماذا فعلت ذلك؟ قد يلبس عليه بعض العلماء الذين هم علماء دولة، ويحرفون الكلم عن مواضعه من أجل إرضاء الحاكم،** فيقولون مثلاً: إن مسائل الدنيا اقتصادياً وزراعياً وأخذاً وإعطاءً موكول إلى البشر؛ لأن المصالح تختلف، ثم يموهون عليه بقوله صلى الله عليه وسلم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) وغالب الحكام الموجودين الآن جهلة، لا يعرفون شيئاً، فإذا أتى إنسان كبير العمامة طويل الأذيال واسع الأكمام وقال له: هذا أمر يرجع إلى المصالح، والمصالح تختلف بحسب الزمان والمكان والأحوال، والنبى عليه الصلاة والسلام قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)، ولا بأس أن تغيروا القوانين التي كانت مقننة في عهد الصحابة وفي وقت مناسب إلى قوانين توافق ما عليه الناس في هذا الوقت، فيحللون ما حرم الله، ويقولون مثلاً: الربا نوعان: ربا الاستثمار، وربا الاستغلال، فالأول جائز والثاني حرام، ثم يقولون: اكتب هذه المادة.

فيكون هذا جاهلاً، لكن إذا أقمنا عليه الحجة وقلنا: هذا غلط، وهذا خطأ وتحريف من هذا العالم الذي غرك، ثم أصر على ما هو عليه؛ حينئذ نحكم بكفره ولا نبالي.

فالحاصل: أن العلماء رحمهم الله قسموا هذا التقسيم من أجل موافقة هذه النصوص المطلقة للقواعد الشرعية المعلومة. »

وقال ابن عثيمين أيضاً³⁷⁷: « حكم تحكيم القوانين الوضعية دون الكتاب والسنة:

السؤال: هل يعتبر الذين لا يحكمون القرآن والسنة ويحكمون القوانين الفرنسية أو الإنجليزية كفاراً؟

الجواب: هذا يحتاج إلى النظر إلى السبب الذي حملهم على هذا، وهل أحدٌ غرَّهم ممن يدعي العلم، وقال: إن هذا لا يخالف الشرع، أم ماذا؟! فالحكم في هذه المسألة لا يمكن إلا على كل قضية بعينها. »

وانظر أيضاً اجابته على سؤال ورده يقول فيه السائل³⁷⁸: « السؤال: هناك قضية تثار الآن حول ما ينطو للتشريع العام فيما يحكم به الحكام، ويستدل أصحاب هذا الرأي بفتواكم حفظكم الله في المجموع الثمين بأن هذا الكفر وأنه واضح؛ لأنه تبديل لشرع الله، كذلك ينسب هذا إلى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله.

فالسؤال هنا: هل ترد موانع التكفير أو ما اشترطه أهل السنة والجماعة في إقامة الحجة على من حكم بغير ما أنزل الله تشريعاً عاماً؟

الجواب: كل إنسان فعل مكفراً فلا بد ألا يوجد فيه مانع التكفير، ولهذا جاء في الحديث الصحيح لما سألوه هل ننازد الحكام؟ قال: (إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان) فلا بد من الكفر الصريح المعروف الذي لا يحتمل التأويل، فإن كان يحتمل التأويل فإنه لا يكفر صاحبه وإن قلنا إنه كفر.

فيفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، قد تكون الفعلة فسقاً ولا يفسق الفاعل لوجود مانع يمنع من تفسيقه، وقد تكون كفراً ولا يكفر الفاعل لوجود ما يمنع من تكفيره، وما ضر الأمة الإسلامية في خروج الخوارج إلا هذا التأويل، ف الخوارج كانوا مع علي بن أبي طالب على جيش أهل الشام، فلما حصلت المصالحة بين علي بن أبي طالب وأهل الشام خرجت الخوارج الذين كانوا معه عليه حتى قاتلهم وقتلهم والحمد لله، لكن الشاهد أنهم قالوا: حكمت بغير ما أنزل الله؛ لأنك حكمت البشر، فخرجوا عليه.

³⁷⁸ لقاء الباب المفتوح 20/51 ،

فالتأويل الفاسد هو بلاء الأمة؛ فقد يكون الشيء غير كفرٍ فيعتقدها هذا الإنسان أنه كفر بواح فيخرج، وقد يكون الشيء كفرًا لكن الفاعل ليس بكافر لوجود مانع يمنع من تكفيره، فيعتقد هذا الخارج أنه لا عذر له فيخرج.

ولهذا يجب على الإنسان التحرز من التسرع في تكفير الناس أو تفسيق الناس، ربما يفعل الإنسان فعلاً فسقاً لا إشكال فيه، لكنه لا يدري، فإذا قلت: يا أخي! هذا حرام.

قال: جزاك الله خيراً.

وانتهى عنه.

إذاً: كيف أحكم على إنسان بأنه فاسق دون أن تقوم عليه الحجة؟ فهؤلاء الذي تشير إليهم من حكام العرب والمسلمين قد يكونون معذورين لم تتبين لهم الحجة، أو بينت لهم وجاءهم من يلبس عليهم ويشبه عليهم.

فلا بد من التأني في الأمر، ثم على فرض أننا رأينا كفرًا بواحاً عندنا فيه من الله برهان، وكلمة (رأينا) شرط، و (كفرًا) شرط، و (بواحاً) شرط، و (عندنا فيه من الله برهان) شرط أربعة شروط.

فنقول: (أن تروا) أي: تعلموا يقيناً احترازاً من الشائعات التي لا حقيقة لها.

وكلمة (كفرًا) احترازاً من الفسق، يعني: لو كان الحاكم فاسقاً فاجراً لكن لم يصل إلى حد الكفر فإنه لا يجوز الخروج عليه.

الثالث: (بواحاً) أي: صريحاً لا يتحمل التأويل، وقيل البواح: المعلن.

والرابع: (عندكم فيه من الله برهان) يعني: ليس صريحاً في أنفسنا فقط، بل نحن مستندون على دليل واضح قاطع.

هذه الشروط الأربعة شرط لجواز الخروج، لكن يبقى عندنا شرط خامس لوجوب الخروج وهو: هل يجب علينا إذا جاز لنا أن نخرج على الحاكم؟ هل يجب علينا أن نخرج؟ ينظر للمصلحة، إن كنا

قادرين على إزالته فحينئذٍ نخرج، وإذا كنا غير قادرين فلا نخرج، لأن جميع الواجبات الشرعية مشروطة بالقدرة والاستطاعة.

ثم إذا خرجنا فقد يترتب على خروجنا مفسدة أكبر وأعظم مما لو بقي هذا الرجل على ما هو عليه، لأننا خرجنا ثم ظهرت العزة له، صرنا أذلة أكثر، وتمادى في طغيانه وكفره أكثر، فهذه المسائل تحتاج إلى تعقل، وأن يقتن الشرح بالعقل، وأن تبعد العاطفة في هذه الأمور، فنحن محتاجون للعاطفة لأجل تحمسنا، ومحتاجون للعقل والشرح حتى لا ننساق وراء العاطفة التي تؤدي إلى الهلاك.»

وقال أيضاً³⁷⁹: « وضع القوانين المخالفة للشرع مكان الشرع كفر؛ لأنه رفع للشرع ووضع للطاغوت بدله، وهذا يدخل في قوله عز وجل: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة:44] ولا حجة لمن قال: إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) وهذه قوانين دنيوية نحن ما أتينا الصلاة والعبادات، والنكاح، والفرائض، لكن المعاملة بين الناس هي أمور دنيوية فهؤلاء الذين ظنوا أن وضع القوانين المخالفة للشرع في الحكم بين الناس والرجوع إليها عند التنازع أخطئوا في فهم هذا الحديث، والواجب أن يبلغوا أنهم مخطئون؛ فإن أصروا على المخالفة وعلى رفع الحكم الشرعي ووضع القانون بدله فهذا -والعياذ بالله- كفر.»

قلت: يكفيننا مما سبق رداً قاطعاً على من يزعم أن ابن عثيمين -يرحمه الله- يكفر بلا ضوابط والعياذ بالله.

المطلب السابع: المشاركة في المجالس النيابية / أهم نموذج عن غلو المقدسي في معنى تبديل الشرع³⁸⁰:

إنّ من أعظم ما ابتلينا به في عصرنا الحالي هو الدساتير والقوانين الوضعية المخالفة للمجمع عليه من دين المسلمين، وهذه حقيقة لا نشكّ فيها، ولا نختلف مع المقدسي وطائفته في وجودها. لكنّ المقدسي أدخل في حقيقة توحيد العبادة ولوازمه أقوالاً باطلة، فأورثه ذلك أحكاماً مغالية على مخالفيه، وعادت الدنيا مظلمة في أذهان أتباعه ومقلدته لا يعرفون من أهل التوحيد الخالص إلا من يحمل التوحيد الذي عليه هؤلاء، وصار العلماء الذين نصروا التوحيد والسنة ؛ جهمية مرجئة.

وكان من تلك الأقوال الباطلة التي أدخلوها في حقيقة التوحيد : قولهم في الاشتراك في المجالس النيابية والوزارات، إذ هذه المجالس معاقل للشرك وصروح للوثنية، والنواب المشاركون فيها هم طواغيت وأرباب مشرعون مع الله تعالى في زعم هؤلاء ، لأنهم اصطالحوا وتواطؤوا واجتمعوا على تغيير حدود الله والتشريع من دون الله.

ولم يعتمد المقدسي وطائفته في جعل هذه المسألة من حقيقة التوحيد وأصل الدين على مقدمات طويلة مركبة، كشأن المقدمات التي تستند إليها الفرق الكلامية، وإنما هي مقدمات ساذجة، فيكفي أن تعلم أن التشريع من دون الله شرك، وأن وظيفة النائب هي التشريع، لتقضي بعد ذلك بشرك النواب وأنهم طواغيت وأرباب ينازعون الله تعالى حقه ؛ هذا شيء لا يحتاج إلى درس طويل ولا إلى مكابدة ليتعلمه المرء وينشره بين الناس ويصبح رأساً في التوحيد وإماماً في العقيدة.

وقد بذل المقدسي جهده في التأصيل لكون ترك هذه المجالس من حقيقة التوحيد، وبذل جهده أيضاً في تحطيم صورة المشايخ الذين خالفوه في توحيد هذا تارة بالكفر وتارة بالتضليل.

³⁸⁰ المراجع الأساسية لهذا البحث: جدل الديمقراطية-د.ناصر العمر ، حقيقة الديمقراطية-مدحت آل الفراج ، مقالة : حقيقة التوحيد عند أبي محمد المقدسي - محمد براء ياسين ، ومعظم ما كتبه في هذا المطلب منقولٌ بنصه من هذه المراجع. لكني وضعت إضافات لا بد منها، وتقارير مهمة، والله أعلم

فهذه المسألة -أعني حكم المشاركة في المجالس النيابية- هي إحدى النوازل السياسية المعاصرة التي احتاج أهل العلم في هذا الزمان إلى بيان حكم الله تعالى فيها : فذهب جمعٌ من أهل العلم إلى جواز ذلك بشروط ، ومنهم من أجازها في حالات دون حالات وفقاً للموازنة بين المصلحة والمفسدة ، وذهبت طائفة من أهل العلم إلى منع ذلك ، فشأن هذه المسألة كشأن غيرها من النوازل الفقهية الاجتهادية.

وأهل العلم المختلفين في هذه المسألة يقدرونها حقّ قدرها، ولا يرفعونها إلى مصاف القواطع واليقينات التي يكفر المخالف فيها. أما المقدسي وطائفته فإنهم يجعلونها من قطيعات الدين، فهي عندهم من أصول الدين وثوابت الملة.

وليس هدفنا التفصيل في المسألة، وفتح مسائل قُتلت بحثاً، لكن هدفنا واضحٌ وهو: انتقاد الغلو عند المقدسي الذي جعله يكفر جميع المشاركين في البرلمان بلا استثناء؛ ليس كفر نوع، بل كفرهم أعياناً والعياذ بالله.

عرض قول أبي محمد المقدسي في المشاركة في المجالس النيابية

يمكن عرض قوله إجمالاً في هذه البنود:

أولاً: المجالس النيابية صروحٌ للشرك ومعادل للوثنية يجب اجتنابها لتحقيق التوحيد الذي هو حق الله على العبيد والمسألة ليست مسألة اجتهادية³⁸¹. ومن ثم فإن المقدسي يرى أن مصلحة التوحيد لا تفوّت بإزاء أي مصلحة أخرى يدعيها هؤلاء الذين يجوزون هذا الشرك يقول المقدسي³⁸².

ثانياً: المترشح للمجالس النيابية طاغوت كافر يسعى إلى مشاركة الله تعالى في حق التشريع، وجميعهم يتواطؤون ويطلحون ويجمعون على هذا الدين المحدث الكفري.

³⁸¹ الديمقراطية دين ص3

³⁸² القول النفيس في التحذير من خديعة إبليس (ص23).

قال³⁸³: «حقيقة المترشح فيها أنه طاغوت يسعى إلى أن يشارك الله تعالى بالتشريع فهذه هي الوظيفة الأولى والرئيسية ، التي يسعى للفوز بها في الانتخابات : (التشريع المطلق) من خلال نصوص الدستور ، فهو بمعنى آخر يطلب من الناس أن يُنيطوا به سلطة التشريع وأن يصرفوا له هذه العبادة ، فيختاروه كي يشرّع لهم وفقاً لنصوص الدستور»

وقال³⁸⁴: « نحن نقول أن من تواطأ واصطلح أو اتفق واجتمع مع هؤلاء النواب أو هذه الحكومات على هذا الدين المحدث الكفري الذي ينيط التشريع بغير الله تعالى ، ويجعله وفقاً للدساتير و القوانين الوضعية ، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله وقد ابتغى غير الإسلام ديناً»

ثالثاً: تكفيره بالدخول للبرلمان حتى لو كانت الشريعة هي المرجع

قال في الجواب المفيد¹² « فلو أنهم لم يجعلوا الشريعة تابعة لقانونهم ، غير فاعلة ولا حاکمة إلا به ومن خلال نصوصه ... وجعلوا الرد في مشاريع قوانينهم ، والاستدلال في ديباجاتها إلى شرع الله مباشرة ...!! لكن طرحوه للتداول وللمناقشة وأدخلوه في قنواتهم التشريعية بالطريقة التي عرفتھا .. لكفى بذلك تحكماً وتلاعباً بشرع الله ، وكفى به كفراً بواحاً ، وشركاً مبيناً .. فكيف والأمر من الشناعة والبشاعة ، كما رأيت؟؟ فلعنة الله على الظالمين .»

رابعاً: ليس هناك مانع من موانع التكفير يمنع من تكفير المترشح للمجالس النيابية³⁸⁵، فلا يعذر لا بالجهل ولا بالتأويل ولا بانتفاء القصد ولا بالإكراه³⁸⁶.

خامساً: المنتخب (بكسر الخاء) كافرٌ إلا إذا كان مكرهاً أو مغرراً به فيكون معذوراً لانتفاء القصد. قال³⁸⁷: « أما المنتخب (بكسر الخاء) : فقد علمت أن حقيقة ما يقوم به حين يدين بهذا الدين الشركي ، أنه يختار مشرعاً (رَبّاً) من أولئك الأرباب المتفرقين !! لينيط به التشريع، وينيبه عنه في هذه الوظيفة الشركية »

³⁸³ الجواب المفيد 17 ، الإشرقة في سؤالات سواقة (ص26). ، الإشرقة في سؤالات سواقة (ص29). الجواب المفيد 18

³⁸⁴ الإشرقة في سؤالات سواقة (ص34).

³⁸⁵ الجواب المفيد 20 ، الإشرقة في سؤالات سواقة (ص29).

³⁸⁶ الجواب المفيد 22

³⁸⁷ الإشرقة في سؤالات سواقة (ص32). وانظر الثلاثينية 345

ثم قال : « لا نكفر معدوم الإرادة أو المكره على المشاركة في هذه الانتخابات إن وجد وكذلك لا نكفر من غُرّر به، فشارك فيها ظناً منه أنها مجالس وظيفتها تقديم الخدمات للناس ، كما هو في ظن كثير من العوام الذين يختارون أقاربهم أو معارفهم لأجل ذلك ، ونحن هنا لم نعذر بالجهل في باب الشرك الأكبر ، وإنما بالجهل بحقيقة هذا المجلس ، ومن ثم فهذه المسألة عندنا من باب (الخطأ) أو انتفاء القصد »

سادساً : وجوب معاداة النواب وبغضهم وجهادهم والسعي لهدم المجالس النيابية³⁸⁸.

من خلال ما قدمناه من أقوال للمقدسي، تبين أنه بنى مذهبه في تصوير المسألة على مقدمتين:

المقدمة الأولى: أن وظيفة المجالس النيابية هي التشريع وفق الدستور ، وقد دلل على هذه المقدمة بالإتيان بنصوص من بعض الدساتير تبين هذه الوظيفة.

المقدمة الثانية: أن التشريع وفق الدستور هو تشريع من دون الله، وتقديم لأحكام الكفر على الشريعة، فهو كفرٌ أكبر، وقد دلل على ذلك بشرحه لآلية التشريع وفق الدستور ، بأن ساق نصوصاً منه ومن بعض كتب القانون.

وأنتجت هاتان المقدمتان عنده أن : « حقيقة المترشح في المجالس النيابية أنه طاغوت يسعى إلى أن يشارك الله تعالى بالتشريع ، فهذه هي الوظيفة الأولى والرئيسية، التي يسعى للفوز بها في الانتخابات: (التشريع المطلق) من خلال نصوص الدستور، فهو بمعنى آخر يطلب من الناس أن يُنيطوا به سلطة التشريع وأن يصرفوا له هذه العبادة ، فيختاروه كي يشرّع لهم وفقاً لنصوص الدستور .»

ثم أخذ هذه النتيجة وبنى عليها حكمه : « ومعلوم حكم الطاغوت في دين الله ، فهو في الكفر كفرعون ، وعمرو بن لحي الخزاعي، وكعب بن الأشرف ، وأحبار اليهود والنصارى ورهبانهم، والكهان الذين كان يتحاكم إليهم الناس في الجاهلية، ونحوهم من المشرّعين ».

388 الإشرافة في سؤالات سواقة (ص38).

ثم فرع على ذلك سائر الأحكام التي تقدم ذكرها في عرض. وقد جعل المقدسي تلازماً بين دخول المجالس النيابية وبين الوقوع في التشريع من دون الله تعالى.

فالكثير من شبهاته تدور حول هاتين النقطتين، بالإضافة إلى توصيفه للمشاركة في الانتخابات التشريعية (عضواً أو رئيساً أو مصوتاً بقصد انتخاب المشرّع) بأنها مشاركة في الديمقراطية الكفرية لأنها رضا بها فلا تجوز بحال، أو بعبارة أخرى: رضا بالتشريع البشري المخالف لشرع الله وحكمه كالتشريع. والكفر لا يجوز إلا في الإكراه الملجئ. والشرك لا يُعذر فيه بجهل ولا تأويل ولا غيره، فالمشاركون كفار بأعيانهم.

أما ما ذكره في المقدمتين فصحيح بالإجمال، لكن يعتريهما إجمال يجب تبيانه قبل الحكم على الأشخاص. إذن فالذي نحتاج مناقشته في هذا المبحث أمران: أولاً نقض المقدمتين اللتين اعتمد عليهما في التكفير.

ثانياً: نقض التلازم بين دخول المجالس النيابية وبين الوقوع في التشريع من دون الله.

المسألة الأولى: نقض مفهوم المقدسي عن التشريع وفق الدستور:

إن النظر في فساد قوله عن التشريع وفق الدستور يكون من جهتين: النظر في آلية التشريع وفق الدستور، والنظر في نتائج ذلك التشريع. فنتائج التشريع لا تخلو من حالتين :

الحالة الأولى: أن تكون نتائج ذلك التشريع قوانين مناقضة للدين، فهذه هي مسألة تشريع القانون الوضعي التي تكلم فيها أهل العلم، وقد عُلم من حال الإسلاميين - الذين هم محل البحث بالدرجة الأولى - أنهم يدخلون لمنع مثل هذا، ومنهم من يصرح بكفر من يقع في مثل هذا.

وكل الأدلة التي ذكرها المقدسي في تقرير توحيد الله عز وجل في الحكم والتشريع، غاية ما تدل عليه هو كفر هذا النوع. وقد ذكرنا ما يكفي من كلام ابن تيمية على عدم تكفير من شرع ما لم يأذن به الله، إذا كان معذوراً بالتأويل أو الجهل أو غيرها.

والحالة الثانية: أن تكون نتائج ذلك التشريع موافقة لشريعة الرب جل وعلا أو غير مخالفة لها، فعُدَّ تشريع موافقٍ لدين الله يُقصد منه تعبيد الناس لله ؛ تشريعاً من دون الله؛ جمع بين النقيضين .

وكذلك التشريعات المتعلقة بشؤون الدنيا، والتي يسميها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى : " التشريعات الإدارية " ، فمثل هذا لا يكون تشريعاً من دون الله تعالى .

أما الآلية التي من خلالها حصل هذا التشريع -التشريع وفق الدستور- **فإن أهل البدع الكلامية يستخدمون نفس الآلية في بدعهم، فهم يضعون القواعد المناقضة لشرع الله، ويعتمدون على تلك القواعد في الاجتهاد فيخرجون بشرع مبدل تم وضعه وفق تلك القواعد.** وقد قرر ابن تيمية هذا الأمر في عدة مواضع من كتبه³⁸⁹، والتي وضعناها سابقاً. ومنها ما قاله ابن تيمية³⁹⁰: « وَالْمُفْتَرِقَةُ مِنَ أَهْلِ الضَّلَالِ تَجْعَلُ لَهَا دِينًا وَأُصُولَ دِينٍ قَدْ ابْتَدَعُوهُ بِرَأْيِهِمْ ثُمَّ يَعْرِضُونَ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ فَإِنْ وَافَقَهُ اخْتَجُّوا بِهِ اعْتِصَادًا لَا اعْتِمَادًا وَإِنْ خَالَفَهُ فَتَارَةً يُجَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ وَهَذَا فِعْلٌ أُمِّمَتِهِمْ وَتَارَةً يُعْرِضُونَ عَنْهُ وَيَقُولُونَ: نُفَوِّضُ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا فِعْلٌ عَامَّتِهِمْ. وَعُمْدَةُ الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ يَجْعَلُونَ أَقْوَاهُمْ الْبِدْعِيَّةَ مُحْكَمَةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا وَاعْتِقَادُ مُوجِبِهَا وَالْمُخَالَفَةُ إِمَّا كَافِرٌ وَإِمَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْبَابَ وَلَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِالْمَعْقُولِ وَلَا بِالْأُصُولِ »

وَأَمَّا أَوْلَئِكَ - كنفاء الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة - فَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ هُمْ بِرَأْيِهِمْ هُوَ الْمُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُوَافِقُهُ وَيَجْعَلُونَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا قَدْ يُعْلَمُ مَعْنَاهُ بِالضَّرُورَةِ يَجْعَلُونَهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ هَؤُلَاءِ أَعْظَمَ مُخَالَفَةً لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْبِدْعِ»

ولذا فإن حكمنا على هذا التشريع وفق الدستور مشابه لحكمنا في أهل البدع الذين يضعون التشريعات وفق قواعدهم، وفي مقدمتهم حكومة الجهمية زمن الإمام أحمد.

389 مجموع الفتاوى 118/7-119 ، 199/28

390 مجموع الفتاوى 142/13

ومهما يكن حال تلك الدساتير موافقة أو مخالفة للشريعة الإسلامية ؛ فإن الاحتجاج بنصوصها عند سن القوانين الموافقة للشريعة، هو في أحطِّ أحواله من جنس الاحتجاج على المقلدة بنصوص أئمتهم الموافقة للحق، إذ لا يقتضي ذلك إقراراً بأنها حجة مستقلة في ذاتها، وهذا يسلكه أئمة كبار، كما سلكه شيخ الإسلام ابن تيمية في محاججته للأشعرية والمتصوفة وغيرهم.

وحجة المقدسي في المقدمتين لا تقوم إلا بادعاء التلازم بين الاحتجاج بالدستور وبين اعتقاد أنه حجة في نفس الأمر منزلته كمنزلة الوحي المنزل من عند الله، وهذا التلازم لا يمكن تقريره بحال، وهو معلوم الفساد بالاضطرار. ولا يمكنه أن يجعل مجرد ذكر نصوص من الدستور لسنِّ قانون غير مخالفٍ للشريعة كفرةً مجرداً.

وبهذا يعلم أن تلك المقدمة المجملة التي أسسها المقدسي: " التشريع وفق الدستور كفرٌ " ، هي من جنس المقدمة المجملة التي استدل بها الخوارج في تكفيرهم علياً رضي الله عنه حين قالوا: " إنه حكم الرجال في أمر الله. "

وهذا كله على التسليم بأن الدساتير التي يشارك الإسلاميون تحت مظلتها ، دساتير مناقضة للشريعة من كل وجه، وإلا فقد عُلم أنها تنص على أن الإسلام دين الدولة ، أو أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا له اعتبار في حكم الفقيه.

ومن نظر في تقرير المقدسي لهذه المقدمة، يجد أنه قد حادَّ عن محل البحث، فمحل البحث في حكم النواب، وهو قد صبَّ كلامه في الحديث عن أصل النظام الديمقراطي، الذي يصدق الإسلاميون بأنهم لا يقرون جميع مكوناته، ويردُّ على من يزعم الاتفاق بين الديمقراطية والشورى، وكل هذا لا يغني فتياً في إثبات هذه المقدمة.

وإذا أبطلنا هذه المقدمة، بطلت النتيجة التي بناها عليها، وسائر الفروع التي فرّعها، حتى عدم العذر بالجهل، حيث أنه اعتبر دخول المجالس النيابية مُناقضاً لأصل الدين وحقيقة التوحيد، وفرّع على ذلك عدم الإعذار بالجهل، لأنه عنده من الأمور الظاهرة التي لا يعذر الجاهل بها ، واعلم أن هذا الفرع مع فساد الأصل الذي ركب عليه كما تبين لك، هو فرع باطل. وقد رددنا على

هذا الامر سابقاً عند حديثنا عن إعدار ابن تيمية للخوارج الروافض والخليفة المأمون رغم أن ما صدر منهم كان شركاً.

المسألة الثانية: نقض التلازم بين دخول المجالس النيابية وبين الوقوع في التشريع من دون الله:

من الأخطاء التي وقع فيها المقدسي قوله بالتلازم بين دخول المجالس النيابية وبين الوقوع في التشريع من دون الله. فيرى أن المشاركة في الانتخابات التشريعية (عضواً أو رئيساً أو مصوتاً بقصد انتخاب المشرع) تعتبر مشاركة في الديمقراطية الكفرية لأنها رضا بها فلا تجوز بحال، أو بعبارة أخرى: رضا بالتشريع البشري المخالف لشرع الله وحكمه كالتشريع. والكفر لا يجوز إلا في الإكراه الملجئ. والشرك لا يُعذر فيه بجهل ولا تأويل ولا غيره، فالمشاركون كفار بأعيانهم.

إذن فالمقدسي لم يُكفر بالأعمال الظاهرة المنضبطة! والتي يدعي بشكل مستمر أنه يكفر بها، بل كفر بالرضا بهذا التشريع المطلق الكفري - كما سماه-، وهذا بالتأكيد ليس عملاً من الأعمال، بل هو مسألة مرتبطة بالقلب وبالنوايا، وتحتاج لقرينة واضحة تدل على هذا الرضا الموجود في القلب.

وعلمائنا يقولون بأن المشاركة في المجالس التشريعية، أو التصويت للدستور الكفري بنعم، أو التصويت للمرشحين للمجالس التشريعية، أو التصويت لرئيس الدولة، كل ذلك لا يُعدُّ رضا بالكفر، ولا إقراراً له؛ لأنَّ الرضا أمرٌ قلبي، ودلالته لا تقاوم التصريح، (ولا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح)، والشريعة قائمة على تحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفسدات وتقليلها - ما أمكن.

هذا هو الخلاف الأساسي باختصار، فالمقدسي يُكفر ببواطن الأعمال، ولا يكفر بالأعمال الظاهرة المنضبطة - كما يزعم - .

وإن نقض هذه المسألة يأتي من عدة جوانب:

الجانب الأول³⁹¹:

إن ما في الديمقراطية الغربية الليبرالية من مناقضة لشريعة الإسلام، لا يقول بها جمهور القائلين بديمقراطية إسلامية وهذا من إنصافهم الواجب، وإن اختلفنا معهم في كثير من تفاصيل ما يتصورون وفي شرعيته بل في تسمية ما يتصورونه ديمقراطية، لكن يبقى من الجور رميهم بما لا يقولون به، ونسبتهم إلى ما لا يعتقدون.

ويمكن أن نلخص الاتجاهات في علاقة الإسلام بالديمقراطية في أربعة، كل اتجاه يقول به قطاع عريض من المنتسبين للإسلام وغيرهم، بل أصحاب الجماعة الواحدة قد يختلفون فيسلك بعضهم اتجاهًا ويسلك الآخرون اتجاهًا آخر، وهذه الاتجاهات هي:

- لا وفاق بين الإسلام والديمقراطية.
- يوجد وفاق بين الإسلام والديمقراطية.
- لا وفاق من حيث الأصل الفلسفي لكن يمكن أسلمة الديمقراطية، أو الاستفادة من آلياتها.
- لا وفاق لكن الإسلام قابل للدمقرطة.

فالمقدسي يتكلم في كتبه عن ديمقراطية لا يؤمن بها المسلمون، بل كثير منهم يتبرؤون منها، وعند كل فئة تصور خاص لها، فأصبحت الديمقراطية كالمذاهب العقدية التي تكلم عنها أئمة الإسلام كالمعتزلة والقدرية وغيرهم.

والغرب لا يقول بديمقراطية لا حدود لها، فهذا لا يمكن أصلاً، لكنه لا يرضى أن تكون هذه الحدود دينية أو كما يعبرون: ثيوقراطية أو لاهوتية؛ وإن ارتضتها الأمة؛ فإن هذا تحكيم لدين معين في تعددية يجب أن لا تميز بين الناس دينياً كما يجب أن لا تميز بينهم عرقياً سواء بسواء، فكيف إذا كان الدين المعني بمس ما يعدونه حريات أساسية -إذا نظرنا إلى تفسيراتهم لها- جاءت الديمقراطية أصلاً لتكفلها.

³⁹¹ جدل الديمقراطية د. ناصر العمر

وأما مدى اعتبار الدين كمُكوّن ثقافي للمجتمع في النظام الديمقراطي، فثمة اتجاهان: اتجاهٌ معادٍ للدين أوجب تهميش جميع الأديان وربما حربها، واتجاه آخر لا يصنّف على أنه معادٍ للدين - وهو في الحقيقة معادٍ لدين الحق بغير مزية لمن عرف الدين - وهذا أوجب التسوية بين الأديان دون تمييز، وكل ذلك يناقض أصول الشريعة.

أما على مستوى الدساتير المعاصرة فإن مفهوم الديمقراطية قد تجسّد في سيادة الشعب، والسيادة كما عرّفها د. صلاح الصاوي³⁹²: «هي السلطة العليا المطلقة؛ التي تملك وحدها الحق في إنشاء الخطاب المتعلق بأفعال المواطنين على سبيل التكليف أو الوضع.» وهذه السلطة العليا الآمرة لها عدة ميزات منها:

- تفردا بالحكم؛ فلا تشرك في حكمها أحداً، بإرادتها هي القانون، وتوجيهاتها هي الشريعة الملزمة.
 - تفردا بالعلو، فلا تعرف سلطة أخرى تعلو عنها أو تساويها.
 - قائمة بذاتها، فلم تكتسب سلطانها من إرادة أخرى.
- أي أن هذه السلطة لها الحق في التشريع المطلق.

ومن المجمع عليه، والمعلوم من دين الله بالضرورة أن السيادة بهذا المفهوم هي لله وحده، ولشريعته التي أنزلها المتمثلة بالكتاب والسنة. فهو الذي يُنشئ الأحكام، وله حق الطاعة المطلقة، فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، فالحلال ما أحله، والحرام ما حرّمه، والواجب ما أوجبه وكذا سائر الأحكام، وهذا أمر مفروغ منه عندنا، ولن نطيل في إثبات هذا الأمر لأن بحثنا ليس متجهاً لمن ينكر هذا الأمر بل لمن أصابه الغلو في الأحكام على الناس.

فالتشريع في الدول الحديثة قائم على هذا المفهوم من السيادة المناقض للمجمع عليه عندنا، بأن السيادة لله ولشريعته. وقد انتقل مفهوم السيادة إلى العالم الإسلامي، ونصت معظم الدساتير في العالم الإسلامي على السيادة، لكن بأشكال مختلفة. واختلفت أنظار الفقهاء والمفكرين

والسياسيين المعاصرين في تكييف مفهوم السيادة، ونقله إلى العالم الإسلامي، لكن لم يقل أحد منهم بأن السيادة هي نفسه في المفهوم الغربي، بأن الحق في التشريع لغير الله. وقد تبلور هذا الخلاف إلى أربعة اتجاهات يمكن إيجازها على النحو التالي³⁹³:

الاتجاه الأول: يرى أن السيادة لله ابتداءً، أما موضوع الحكم فهو بيد البشر، بتفويض من الله.

الاتجاه الثاني: يرى أن السيادة للأمة ومن يقول بهذا القول الشيخ محمد رشيد رضا.

الاتجاه الثالث: يأخذ بفكرة السيادة المزدوجة، بمعنى أن السيادة تكون خالصة لله تعالى في مجال النصوص الواضحة في ثبوتها وفي دلالتها، كما أنها تكون للأفراد في حالة عدم وجود النص، أو حالة وجوده ولكنه يحتمل أوجهاً عدة للتأويل والتفسير.

الاتجاه الرابع: ينتهي إلى أن السيادة في المذهبية الإسلامية هي للإنسان؛ لأنه وحده الذي يختار بإرادته الحرة اعتناق الدين الإسلامي، وهو صاحب السلطة أو السيادة في هذا الاختيار، فإذا اختارت الجماعة الإسلام ديناً، فإنها تكون قد قيدت نفسها بأحكام الشريعة، وتصبح هذه الأحكام ملزمة للناس ما داموا قد اختاروا طريق الإيمان، ومن ثم فلا يكون للجماعة بعد ذلك - مثله في علمائها ومجتهديها - غير الاجتهاد في حدود ما لم يرد فيه نص قطعي ثابت.

فالملاحظ من هذه الاتجاهات: أن واحداً منهم لم يقرر أن السيادة المطلقة بمعناها السابق - أي المصطلح عليه في الفكر الغربي - لأحد من دون الله.

والدساتير في معظمها تنص على أن دين الدولة الإسلام - ومع إقرارنا بأن هذه الجملة ليس لها أثر على صياغة القوانين - لكن لهذه العبارة أثراً في الحكم على الأشخاص، لأنها تعني خضوع الدولة لدين الإسلام، والذي يعني عند أي مسلم أن حق الطاعة والحكم والتشريع هو لله وحده - من حيث الإجمال -. هذا هو الأصل في الحكم على المسلم، لكن هذه العبارة لا تكفي وحدها في الحكم بل يتبعها مواد أخرى في الدستور، ثم القوانين التي تم سنّها.

³⁹³ نظرية السيادة ، د. صلاح الصاوي 74

وأيضاً يوجد في الدساتير مواد تثبت خضوع الدستور للشريعة لكنه خضوع جزئي، مثل (مبادئ الشريعة مصدر أساسي، أو المصدر الأساسي للتشريع)، طبعاً هذه العبارة عبارة شركية وهي من جنس عبارات المعتزلة والجهمية لأنهم يعرضون نصوص القرآن والسنة على عقولهم القاصرة. وإن فئات من المسلمين المعاصرين لهم تأويلات مختلفة لهذه العبارات.

وبالنظر في الواقع تجدهم قد شرعوا في المعاملات ما لم يأذن به الله، أما في مجال العبادات فلم يقتربوا منها إلا بقدر ما اختلفت المذاهب الفقهية، - ونحن نتكلم بشكل عام والمسألة تحتاج تبياناً لكل حالة- إذن فالمسألة عبارة تأويلات فاسدة من جنس تأويلات المبتدعة الذين تكلم عنهم العلماء القدامى.

فعندما يقول العلماء بأن الأنظمة التي تحكم بلاد المسلمين - من خلال استقراء دساتيرها - إنما هو انسلاخ من عقيدة أفراد الله تعالى وحده بالتشريع، حيث جعلت التشريع والسيادة للأمة أو الشعب، وربما جعلت الحاكم مشاركاً في سلطة التشريع، وقد يستقل بالتشريع في بعض الأحوال، وكل ذلك تمرد على حقيقة الإسلام التي توجب الانقياد والقبول لدين الله تعالى. فإن كلام العلماء هذا -عموماً- بسبب تلك التأويلات الفاسدة التي أدخلت بسببها القوانين الوضعية إلى ديار الإسلام.

وهذا لا يمنع وجود حكام وأمراء ومفكرين كان قصدهم تحريف الدين عناداً واستكباراً. فلكل شخص حكمه. وقد نقلنا سابقاً كلام ابن تيمية عن الخوارج والروافض وحكومة الخليفة المأمون الجهمية، الذين حكم عليهم بأنهم جعلوا لله أنداداً وشابهوا المشركين والمرتدين أنصار مسيلمة الكذاب. ومع ذلك فلم يحكم عليهم بالكفر العيني لوجود التأويلات والجهل.

ولا نعلم أحداً من أهل العلم يقول بجواز الديمقراطية الغربية، وإن وجد من جهال الإسلاميين والمتقفين من يرى أن الديمقراطية البرالية توافق الإسلام، وزعم أن الإسلام يعطي الحق للأحزاب الإلحادية والكفرية في المشاركة والاختيار وأنها إذا اختارت مخالفة الشريعة فذلك لها، وعلى الدولة أن ترضخ لخيارها حتى وإن كانت قادرة على مخالفتها.

فالواجب قبل الحكم عليها أن نقول للقائل بجوازها صوّرها لنا، وواقعُ الإسلاميين اليوم طرح تصورات شتى، منها ما يشتمل على الحرام البين، ومنها ما هو اجتهادي، يسوغ الخلاف فيه.

وفي ذلك يقول الشيخ ابن عثيمين³⁹⁴: « فمثلاً: إذا جاءنا رجل ورفع الحكم الشرعي وأحل بدله قوانين تخالف ما أنزل الله على رسوله، فهذا لا شك أنه مستحل؛ لأنه رفع الحكم نهائياً ووضع قانوناً من وضعه أو من وضع من هو أسوأ حالاً منه، فهذا كافر؛ لأن رفعه للأحكام الشرعية ووضع القوانين بدلها يعني أنه استحل ذلك، لكن يبقى عنه: هل نكفر هذا الرجل بعينه، أو ننظر حتى تقوم عليه الحجة؟ لأنه قد يشتبه عليه مسائل الأمور الدنيوية من مسائل الأمور العقدية أو التعبدية، ولهذا تجده يحترم العبادة ولم يغير فيها، فلا يقول مثلاً: إن صلاة الظهر تأتي والناس في العمل نؤجلها إلى العصر، أو صلاة العشاء تأتي والناس محتاجون إلى النوم والعشاء نقدمها إلى المغرب مثلاً، يحترم هذا، لكن في الأمور الدنيوية ربما يتجاسر ويضع قوانين مخالفة للشرع، فهذا من حيث هو كافر لا شك فيه؛ لأن هذا رفع الحكم الشرعي واستبدل به غيره، ولكن لا بد أن نقيم عليه الحجة، وننظر لماذا فعلت ذلك؟ قد يلبس عليه بعض العلماء الذين هم علماء دولة، ويحرفون الكلم عن مواضعه من أجل إرضاء الحاكم، فيقولون مثلاً: إن مسائل الدنيا اقتصادياً وزراعياً وأخذاً وإعطاءً موكول إلى البشر؛ لأن المصالح تختلف، ثم يموهون عليه بقوله صلى الله عليه وسلم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) وغالب الحكام الموجودين الآن جهلة، لا يعرفون شيئاً، فإذا أتى إنسان كبير العمامة طويل الأذيال واسع الأكمام وقال له: هذا أمر يرجع إلى المصالح، والمصالح تختلف بحسب الزمان والمكان والأحوال، والنبي عليه الصلاة والسلام قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) ، ولا بأس أن تغيروا القوانين التي كانت مقننة في عهد الصحابة وفي وقت مناسب إلى قوانين توافق ما عليه الناس في هذا الوقت، فيحللون ما حرم الله، ويقولون مثلاً: الربا نوعان: ربا الاستثمار، وriba الاستغلال، فالأول جائز والثاني حرام، ثم يقولون: اكتب هذه المادة.

فيكون هذا جاهلاً، لكن إذا أقمنا عليه الحجة وقلنا: هذا غلط، وهذا خطأ وتحريف من هذا العالم الذي غرك، ثم أصر على ما هو عليه؛ حينئذ نحكم بكفره ولا نبالي.»

الجانب الثاني:

أغلب العلماء الذين عاصروا القوانين الوضعية وحاربوها وانتقدوها كالشيخين أحمد ومحمود شاکر، والشيخ عمر الأشقر، والشيخ السعدي، والمودودي رحمهم الله ، كلهم أجازوا الدخول في الانتخابات التشريعية، سواء رئيساً أو عضواً أو غير ذلك، وهؤلاء لهم مكانتهم العلمية -حتى عند المقدسي وأتباعه-، فأتباع المقدسي ينقلون أقوال هؤلاء العلماء الأجلاء في الحكم على القوانين، ويُسقّون أقوالهم في جواز الدخول في البرلمان بشروطٍ معيّنة. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول :

من أشهر العلماء الذين بادروا بالدعوة إلى تحكيم الشريعة والتصدي للتعريب ، وبيان خطورة القوانين الوضعية الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال أحمد محمد شاکر المتوفى سنة 1377 هـ = 1958 م رحمه الله تعالى ، وكلامه في ذلك مشهور متداول ، والمقدسي يستند إليه في عدة مواطن، ويسميه بالعلامة السلفي، حتى يخيل للقارئ أن الشيخ أحمد شاکر موافق للمقدسي في توحيده الذي جعل دخول المجالس النيابية مما يناقضه.

وإن الشيخ أحمد شاکر كغيره من أهل العلم والفقہ ؛ مع دعوته لتحكيم الشريعة ، وتحذيره من القوانين الوضعية - بل الشيخ ينص أنها من الكفر البواح - فإنه لا يعدّ ذلك ملازماً لاجتناب المجالس النيابية ، إذ هذا التلازم لا وجود له في عقول أحد خلا المقدسي ومن على نهجه.

والسبل الدستورية التي يعدها المقدسي سبلاً شريكاً طاغوتيةً، ويعدّ التشريع وفق الدستور تشريعاً كفرياً ؛ هي سبل مشروعة عند الشيخ أحمد شاکر وغيره من أهل العلم.

قال رحمه الله³⁹⁵: «و إذ ذاك [أي في حال تعذر تطبيق الشريعة] سيكون السبيل إلى ما نبغي من نصر الشريعة: السبيل الدستوري السلمي ؛ أن نبث في الأمة دعوتنا و نجاهد فيها ونجاهر بها ثم نصولكم عليها في الانتخاب ، و نحتكم فيها إلى الأمة ولئن فشلنا مرة فسنفوز مراراً ، بل سنجعل من إخفاقنا إن أخفقنا في أول أمرنا مقدمة لنجاحنا بما سيحفز من الهمم ، و يوقظ من

³⁹⁵ الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر 40

العزم ، وبأنه سيكون مبصراً لنا مواقع خطونا ، ومواضع خطئنا ، وبأن عملنا سيكون خالصاً لله وفي سبيل الله. فإذا وثقت الأمة بنا ، ورضيت عن دعوتنا ، واختارت أن تحكم بشريعتها ، طاعةً لربها ، وأرسلت منا نوابها إلى البرلمان ؛ فسيكون سبيلنا وإياكم أن نرضى وأن ترضوا بما يقضي به الدستور ، فتلقوا إلينا مقاليد الحكم ، كما تفعل الأحزاب ، إذا فاز أحدها في الانتخاب ، ثم نفي لقومنا - إن شاء الله - بما وعدنا ، من جعل القوانين كلها مستمدةً من الكتاب والسنة»

فهل الشيخ أحمد شاكر مجوز للشرك والتنديد؟! وهل يقترح الشيخ أن يرسل من العلماء نواباً يطلبون من الناس أن يعبدوهم وينيطوا بهم حق التشريع ويجعلونهم طواغيت وأرباباً من دون الله ؟!

لا أدري بعد هذا كيف تتسع عقول هؤلاء، إلى اجتماع وصف (العلامة السلفي)³⁹⁶ ، مع رجل يبيح الشرك والتنديد جهاراً!

وحينئذ فالمقدسي ملزم بأحد أمرين :

إما أن يلحق أحمد شاكر بغيره من العلماء الذين بدعهم وجعلهم من أهل التجهم والإرجاء

أو أن يقر بأن قوله في المجالس النيابية قول باطل.

المثال الثاني:

الشيخ الدكتور عمر الأشقر -رحمه الله تعالى- ممن له جهود في الدعوة إلى تحكيم الشريعة وكفر القوانين الوضعية ، إذ صنف في ذلك كتاباً اسمه : الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية، لكنه - أيضاً - كسائر أهل العلم لا يرى تلازماً بين الإشراك بالله في الحكم والتشريع ، وبين دخول المجالس النيابية ، وبهذا الصدد كتب كتاباً في حكم المشاركة في المجالس النيابية والوزارات ، اختار فيه القول بالجواز ، وكان من الأدلة التي استدلل بها على ذلك دليل ركه من أصلين ، الأول : أن

396 بهذا نعتة المقدسي في كتابه تبصير العقلاء بتلبيسات أهل التجهم والإرجاء ص 66

النجاشي كان مسلماً ، والأصل الثاني: أنه كان يقوم على نظام يحكم بغير شريعة الله ، ثم استدل لكل من هذين الأصلين بأدلة من السير.

ولما كان هذا الاستدلال يهدم على المقدسي توحيده؛ إذ لا يتصور في عقلية هذه الطائفة وجود مثل هذه الحالة (حاكم مسلم ولا يحكم بالشريعة)؛ فإن المقدسي خالفه في الأصل الثاني فقال³⁹⁷: «ومع هذا فقد تهور عمر الأشقر فجزم في كتابه المذكور أنَّ النجاشي لم يحكم بشريعة الله وهذا كما عرفت كذبٌ وافتراءٌ على ذلك الموحّد ، بل الحق أن يُقال إنه حكم بما بلغه مما أنزل الله آنذاك ، ومن زعم خلافه فلا يُصدّق إلا ببرهانٍ صحيحٍ قطعيّ الدلالة ، وإلا كان من الكاذبين : " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين " وهو لم يأت على دعواه هذه بدليلٍ صحيحٍ صريح ، لكن تتبع واحتطب من كتب التاريخ بليلاً أموراً ظنها أدلة .. والتواريخ معروفٌ حالها»

فقد هان على المقدسي أن يصف الشيخ بالتهور والكذب والافتراء وأنه يحتطب بليلاً - وهذه طريقة معروفة للمقدسي مع مخالفيه المعاصرين وقد نقلنا الكثير من ذلك في الفصل الأول - وطالبه بدليل قطعي، ولا يخفى عليك من معرفتك لتوحيد المقدسي أن مطالبته بالدليل القطعي جارية على أصله، إذ قوله في اجتناب المجالس النيابية من أصل الدين وحقيقة التوحيد ، فلا " يُنَاطَح أصل الدين بتلك الأمور التي يظنها عمر الأشقر أدلة!

ولا يخفى عليك أيضاً بعد أن علمت بطلان المقدمة التي بنى عليها توحيده ، أن هذه مسألة فقهية لا يطالب المستدل فيها بأكثر من دليل يعطي ظناً راجحاً كسائر المسائل الفقهية.

ومقصدي هنا ليس البحث في تلك الأدلة، وإنما أن أبين أن التقرير الذي عدّه المقدسي كذباً وافتراءً على النجاشي، قد قرره من هو أجلّ منه، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما نقلنا عنه³⁹⁸ فابن تيمية، يقرر ما قرره الدكتور عمر الأشقر من أن النجاشي لم يكن يمكنه أن يحكم بحكم القرآن، بل يقول إن ذلك معلوم قطعاً، فهل تهور شيخ الإسلام وكذب وافتري

³⁹⁷ الديمقراطية دين (ص29).

³⁹⁸ مجموع الفتاوى 218/19

على هذا الموحد ، كما تهور الأشقر وكذب وافترى على هذا الموحد، وهل يكون قد ناطح بكلامه هذا أصل الدين وحقيقة التوحيد؟!

المثال الثالث:

الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى على لسان أصحاب الأيكة وهم يخاطبون نبيهم شعيب عليه السلام: { وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ }، فاستنبط الشيخ المفاضلة بين نظامي حكم وضعيين؟ فقال: ³⁹⁹: « فعلى هذا؛ لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهوريّة يتمكّن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدّينيّة والدّنيويّة، لكان أوّل من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدّينيّة والدّنيويّة، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عملةً وخدمًا لهم، نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين وهم الحُكّام، فهو المتعيّن، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة فالمرتبة التي فيها دفعٌ ووقاية للدّين والدّنيا مُقدّمةٌ، والله أعلم »

المثال الرابع:

الشيخ أبو الأعلى المودودي -رحمه الله- فقد نص أنه لا سبيل للتغيير في ظل الأنظمة الديمقراطية إلا خوض المعارك الانتخابية حتى نمكن لشريعة الإسلام حكماً وتحاكماً. فقال ⁴⁰⁰: «أما كيف يتأتى هذا التغيير؟ فليس له من سبيل في نظام ديمقراطي، إلا خوض معارك الانتخابات، وذلك أن نربي الرأي العام في البلاد، ونغير مقياس الناس في انتخابهم لممثليهم، ونصلح طرق الانتخابات ونظهرها من اللصوصية والغش والتزوير، ثم نسلم مقاليد الحكم والسلطة إلى رجال صالحين، يحبون أن ينهضوا بنظام البلاد على أسس الإسلام الخالص.»

³⁹⁹ تفسير ابن سعدي - سورة براءة آية 92 - 93

⁴⁰⁰ رسالة بين يدي الشباب ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط2 ، 1983 ، ص25 ، وانظر حقيقة الديمقراطية -مدحت الفراج 22

وقال أيضاً⁴⁰¹: «أما إذا استعجلتم في الأمر وقمتم بعمل الانقلاب بوسائل العنف، ثم نجحتم في هذا الشأن إلى حد ما، فسيكون مثله مثل الهواء الذي دخل من الباب ليخرج من الشباك»

ومن المعلوم أن تحرير المودودي لمسائل الإيمان والكفر، وأن الذي يحكم بالقوانين الوضعية وينحي بها الشريعة يكون كافراً، لكن له رؤيته للديمقراطية تختلف فيها معه، وما يهمننا أنه ممن نصر الدين ثم مع ذلك لم يجد سبيلاً للتغيير إلا السبيل الديمقراطي.

وبهذا تعلم قبح ما فعله المقدسي وأنصاره، بأنهم ينعنون أهل العلم الكبار بأنهم يجيزون الكفر للضرورة، وفيهم من العلماء من درّس العقيدة ستين سنة - كالشيخ عبدالرحمن البراك-، ومنهم من تتلمذ على يديه وعلى كتبه الكثير من العلماء كابن عثيمين، ومنهم من نصر الدين وكان من أوائل من أنكر القوانين الوضعية ووصفها بالكفر البواح كالشيخ أحمد شاكِر.

ومن القبح أيضاً أنهم ينعنون هؤلاء العلماء بالجهل في الواقع وأنهم علماء حيض ونفاس، وكأن الحيض والنفاس ليس من الدين، ومفاد كلامهم أن هؤلاء العلماء الأجلاء يفتون بغير علم وبغير دراسة للواقع، ففهم الواقع مقصور على المقدسي ومن شابه فكره وآراءه.

خابوا وخسروا، كيف لا وهو -أي المقدسي- قد كذب على الشيخ ابن ابراهيم، وشتّم ابن عثيمين وابن باز ولم يبقَ إلا تكفيره كفراً صريحاً -إذ إنه نعتهم بأوصاف الكفر-، وسقّه المشايخ الكبار كالشيخ عمر الأشقر، فماذا سننتظر من مثل هذا الشخص. وقد نقلنا الكثير من فهمه السقيم للواقع الذي أدى به لسلوك منهج أهل الاهواء في التكفير بغير مكفر.

وقد تجرأ تلميذه -الداعشي السابق- أبو المنذر الشنقيطي، على إخراج كتاب سماه: "مشركون في سبيل الله"، ويقصد بالمشركين: الذين يدخلون البرلمان والانتخابات التشريعية لتخفيف الضرر. بينما تجده من أوائل من أعلن البيعة والولاء للخلافة الداعشية، والخليفة المسردب، وهذا شيء طبيعي فنسأل الله أن يجنبنا الغلو.

401 انظر حقيقة الديمقراطية -مدحت الفراج 22

فالمقدسي وأتباعه متهمون عندنا بأصول أهل الأهواء، من تكفير بغير مكفر، وشتيم للعلماء وتسفيه لآرائهم المخالفة لأصول المقدسي، فلا نقبل منهم مزادة على من حاول جهده فعل الخير.

الجنب الثالث:

المشاركة في العملية السياسية أنواع (سواء كان المشارك رئيساً أو مرشحاً انتخابياً أو مصوتاً أو غير ذلك)، منها ما يكون رضاً بالتشريع -أيّاً كان الاختيار- وإقراراً له، ومنها ما لا يكون كذلك، فجعل كل تعاملٍ مع منكرٍ رضاً أو إقراراً له مجردُ دعوى يظهر فسادها إذا اعتبرتها في منكرات أخرى.

نظّرها كما نظّرها بعض أهل العلم بالمشاركة في دخول خُمارة يباع فيه الخمر ويُشرب، فيجب أن يفرق بين من دخلها لإزالة المنكر الذي بداخلها أو تخفيفه وبين من دخلها ليشرب أو يفجر، والتسوية بين هذين من أبين الظلم، بل لو شارك في منافسة لإدارة المبنى وهو يُعلن أنه سيحوّله إلى مطعم فعمله مبرور.

أما سكوته أو إحجامه أو مقاطعته لشؤون لا بد فيها من وقوع أحد محظورين وله بدفع أحدهما يدٌ فهو معتبرٌ كفعله، بل إن السكوتَ للإقرار والرضا أقرب، فإن قلت أنا أعلن رفضي للاتنين مع علمي بأنه مؤثر في نتيجة الانتخاب، فكذلك المشارك يُعلن مخالفته للاتنين لكنه دفع بالأخف ضرراً استجابة لمقاصد الشريعة وعملاً بقاعدتها في المصالح والمفاسد، وكما لم يلزم الرضا المقاطع، فلا يلزم المشارك المنكر الذي يعلن أنه إنما يريد بمشاركته تخفيف المنكر، وإلا كان كل عمل على تقليل المنكر رضا بالمنكر الأدنى وهذا خلاف الواقع وما يقرره الفقهاء.

وهذا في المشاركة بالعملية الديمقراطية يشمل المشاركة في الترشح بغرض إقامة الشرع، والمشاركة في ترشيح من يقيم الشرع، والمشاركة في الدفع بالأخف ضرراً مع الجهر بالإنكار على مخالفاته.

فالذي يزعم أن المشاركة بالترشح في العملية الديمقراطية مشاركة في التشريع أو رضا بمبدأ التشريع المخالف لشرع الله يغالط واقع المشارك الذي يعلن أن الغرض من مشاركته إقامة شرع الله، وهو يعلن أن تلك خطته وذلك برنامجه الذي يحاول فرضه، ولا يرضى بسواه، بل سيعارضه.

وللمخالف أن يعكس القضية ويقول: إحجامك إباحة أو رضى أو إقرار للاثنتين، ولو كنت منكراً حقاً لا ادعاءً لصدّق القول عمل؛ فإن كان عذر العجز عن الإزالة كما هو عذر المشارك فليس لك عذر في ترك السعي للتخفيف من المنكر فذلك مقدور لك.

والقصد بيان غلط من عدّ الداخل مشاركاً في المنكر ولو دخل لإنكار التشريع المخالف لحكم الله أو تخفيفه، والمغالطة في هذا عند من تصورها أقبح من المغالطة في عدّ الداخل خماراً من أجل الإنكار شارباً! والداخل لسوقٍ مقراً لكل منكر فيه والمشارك في منبر عام - كمنابر الإنترنت مثلاً - كذلك، والداخل مدينة كذلك والعامل في مؤسسة كذلك وهلمّ جراً!

وأما الذي يزعم أن المصوّت للأخف ضرراً تصويته له رضاً بمنكرات برنامجه الذي اختاره، فلا يسلم وهو يعلن الإنكار عليه حيث خالف الشرع! وقريب من هذا اختيارك الصلاة بين اثنين أحدهما أخف بدعة من الآخر فلا يقتضي ذلك رضاك ببدعته! وجهادك خلف الإمام الظالم أو الفاجر أو المبتدع لا يلزم منه رضاً بما هو عليه من الباطل أو مشاركة له فيه.

نعم ترجيح صاحب برنامج أقل مفسدةً يحتمل اختيارك له رضاك ببرنامجه؛ وهذا منكر؛ لكنه أيضاً يحتمل اختيارك له دفعاً لمفسدة أعظم، فإن كنت تصرّح بهذا وتعلنه وتُنكر على المختار مخالفته انتفى احتمال الرضا وإن لم يظهر ذلك منك وجب الاستفصال منك للاحتمال، لا الاعتساف بالادعاء على النيات وصرف المحتمل لأسوأ محامله، ولهذا كانت جل فتاوى أكابر الراسخين من أهل العلم وفقهاء الشريعة مسوغة للمشاركة في العملية الديمقراطية لتخفيف منكرها أو إزالتها، ولم يروا أن من لازم ذلك رضا بها.

ويتبين ذلك بعدة أمور:

أولاً: الإيمان والكفر أصلهما القلب وما يظهر على الجوارح فرع لهما ودليل عليهما، وإذا تعارضت الظواهر يُعمل بأقواها دلالة على الباطن

فعند إجراء أحكام الكفر والإيمان لا بد من مراعاة كسب القلب بما يظهر من دلالات الظاهر، لأن قراءة تعمّد القلب من عدمه تكون بالظاهر فهو مناط الأحكام في الدنيا.

قال ابن تيمية⁴⁰²: «إِنَّمَا نَقْبَلُ مِنَ الرَّجُلِ ظَاهِرُهُ وَعَلَانِيَتُهُ إِذَا لَمْ يُظْهِرْ لَنَا أَنَّ بَاطِنَهُ مُخَالِفٌ لظَاهِرِهِ، فَأَمَّا إِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ رَبَّنَا الْحُكْمَ عَلَى ذَلِكَ فَكُنَّا حَاكِمِينَ أَيْضًا بِالظَّاهِرِ الدَّالِّ عَلَى الْبَاطِنِ لَا بِمُجَرَّدِ بَاطِنٍ»

وقال ابن تيمية⁴⁰³: «الظاهر إنما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه فإذا قام دليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه».

وقال ابن تيمية⁴⁰⁴: «وَمَا كَانَ كُفْرًا مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ: كَالسُّجُودِ لِلْأَوْثَانِ وَسَبِّ الرَّسُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِمًا لِكُفْرِ الْبَاطِنِ وَإِلَّا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ سَجَدَ قُدَّامَ وَثْنٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لَهُ بَلْ قَصَدَ السُّجُودَ لِلَّهِ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُفْرًا وَقَدْ يُبَاحُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ يَخَافُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ فَيُؤَافِقُهُمْ فِي الْفِعْلِ الظَّاهِرِ وَيَقْصِدُ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لِلَّهِ كَمَا ذُكِرَ أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَعَلَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ وَلَمْ يُظْهِرْ مُنَافَرَتَهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ».

وفي هذا كفاية لإبطال زعم المقدسي بأن دخول البرلمان أو التصويت للدستور أو غيرها - لمحاولة الإصلاح والتخفيف من كفر القوانين الوضعية- يستلزم الرضا بالتشريع المطلق.

فالأمر لا يدخل في باب الرضا والإقرار بالكفر، بل هو من باب تعارض المفسد والمصالح وتخفيف الأعلى بالأدنى.

402 الفتاوى الكبرى 191/6

403 الصارم المسلول 343/1، إعلام الموقعين لابن القيم 106/3

404 مجموع الفتاوى 118/14 - 120

وقد علم أنه ليس من شرط اختيار المرشح قانونياً أو عرفياً الرضا أو الموافقة والإقرار له على كل برنامج، كما أن حُبّ ظهور أقلهما مفسدة لا يدل على الرضا بمخالفته للشريعة، ولهذا فرح المؤمنون بظهور الروم على الفرس مع أن الروم كفارٌ نصارى مثلثة مشركون! لكن شركهم وكفرهم أخف من شرك المجوس القائلين بالأصليين.

ثانياً: إزالة المنكر واجبة: فإن لم تمكن كان الواجب تخفيفه، وتحري العدل والمصلحة حسب الاستطاعة والإمكان.

فمن تولى ولاية مشتملة على ظلم ولا بد من إقامة الظلم، وكان قصده تخفيفه ودفع أكثره باحتمال أدناه كان محسناً وفعله جيداً، فالأعمال بالنيات والأمر بمقاصدها. لأن من قواعد الشريعة دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر، واختيار أهون الشرين، ولا يعد ذلك إقراراً لذلك الضرر الأصغر أو هذا الشر الأقل بل ذلك هو الواجب على المسلم، أن يقلل الشر بقدر المستطاع وأن يصلح بقدر المستطاع— {فاتقوا الله ما استطعتم} {إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت} - و إن استلزم ذلك الوقوع في شيء من الشر،

يقرر هذه القاعدة ابن تيمية في عدة مواضع استدلل لها بفعل يوسف عليه السلام الذي شارك في حكومة فرعونية ولم تكن مشاركته رضاً منه بما عليه الدولة التي ينتسب لحكومتها⁴⁰⁵.

⁴⁰⁵ قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى 56/20: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ [أي تعارض المصالح والمفاسد وتولي الولايات] تَوَلَّى يُوسُفَ الصِّدِّيقَ عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ لِفَيْلِكَ مِصْرَ بَلْ وَمَسَائِلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ وَكَانَ هُوَ وَقَوْمُهُ كُفَّارًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ الْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ» {الآية} وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ: {يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَزْنَابٌ مَتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} {مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَتِيثُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} {الآية} وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَعَ كُفْرِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عَادَةٌ وَسُنَّةٌ فِي قُبْضِ الْأَمْوَالِ وَصَرْفِهَا عَلَى خَاشِيَةِ الْمَلِكِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَجُنْدِيهِ وَرَعِيَّتِهِ وَلَا تَكُونُ تِلْكَ جَارِيَةً عَلَى سُنَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَدْلِهِمْ وَمَنْ يَكُنْ يُوسُفُ يُكَيِّدُهُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ مَا يُرِيدُ وَهُوَ مَا يَرَاهُ مِنْ دِينِ اللَّهِ فَإِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَكِنْ فَعَلَ الْمُتَمَكِّنُ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَنَالَ بِالسُّلْطَانِ مِنْ إِكْرَامِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُكَيِّدُهُ أَنْ يَنَالَهُ بِدُونِ ذَلِكَ وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}..»

وهذا افضل رد على ما يشعَب به المقدسي وأتباعه بإطلاق التكفير والتبديع وغيرها من استدلل بتولي يوسف عليه السلام للولايات، وهم يدعون أن ابن تيمية شيخهم. ونزيد قولاً لابن تيمية 405: «كما أخبر الله أن يوسف دعا أهل مصر، لكن بغير معاداة لمن لم يؤمن، ولا إظهار مناوأة بالذم والعيب والظعن لما هم عليه» فقارن كلام ابن تيمية السابق، مع كلام المقدسي وأتباعه 405: «ولاشك ولا ريب عند من عرف دين الإسلام أن أعظم معروف فيه هو التوحيد الذي كان أصل الأصول في دعوة يوسف وآياته عليهم السلام... وأعظم منكر هو الشرك الذي كان يحذر منه يوسف ويمقت ويبغض ويُعادي أربابه... وفيه دلالة واضحة وقاطعة على أن يوسف بعد أن مكَّنَّ الله له كان صادعاً بملء آيائه يعقوب وإسحاق وإبراهيم، أمراً بما ناهياً محارباً لكل ما خالفها وناقضها... فلا هو حكم بغير ما أنزل الله، ولا هو أعان على الحكم بغير ما أنزل الله، ولا أعان الأرباب المشركين والطواغيت المعبودين من دون الله ولا ظاهريهم أو تولاهم كما يفعل المفتونون في مناصبهم اليوم...»

وقد رمى المقدسي مخالفه بالكفر والسفاهة وغيرها من الألفاظ وهذه عادة متبعة عند هؤلاء القوم. وقال عن كلام ابن تيمية 405: «فإننا نُزِّه شيخ الإسلام ودينه بل نُزِّه عقله عن مثل هذا القول الشنيع الذي لم يجز على القول به إلا هؤلاء الأردال في هذه الأزمنة المتأخرة، نقول هذا... حتى ولو لم نقرأ كلامه في هذا الباب، لأن مثل هذا الكلام لا يقوله عاقل، فضلاً عن أن يصدر من عالم رباني كشيوخ الإسلام رحمه الله تعالى...»

واستدل ابن تيمية بفعل النجاشي رضي الله عنه، حيث كان النجاشي رحمه الله رأس الحكومة التي تشرك في الله بالتشريع والطاعة وتدعي أن له ولداً، فالحكومة نصرانية، وكان النجاشي مع ذلك محل ثناء رضي الله عنه. وسبب ذلك عند ابن تيمية، لا ينحصر في جهل النجاشي بالتشريع الذي نزل بالمدينة، ولم يكن عذر النجاشي الإكراه لأنه كان يقدر على الخروج من الولاية، بل نص شيخ الإسلام على باب آخر لعذره وهو أن قومه ينكرون عليه ذلك ولا يقرونه، لأنه لا يطاع ولا يقدر إلا على الحكم بما عرفوه⁴⁰⁶. فإن اعتبرنا ذلك إكراهاً حال تمسكه بالولاية حتى أنه قد يخشى على نفسه، كان اعتبار مثله في واقعنا لازماً وكان تمسك المسلم بالولاية رغم أنه غير مكره عليها مشروعاً إذا كانت ولاية غيره أضرم على المسلمين.

واستدل ابن تيمية أيضاً بالقضاء بين المسلمين والتتار⁴⁰⁷.

وقد أصل ابن تيمية قاعدة مهمة في تولي الولايات المشتملة على ظلم في جوابه على سؤال عمن تولى جباية ما يوجب الحكام الظلمة من إقطاعات غير ما أوجبه الله في أموال المسلمين، وكان

فكيف وكلامه في هذا الباب واضح وجلي... حيث كان كله منصباً على قاعدة درة أعظم المفسدين وتحصيل أعلى المصلحتين عند التعارض.. وقد علمت أن أعظم المصالح في الوجود هي مصلحة التوحيد وأن أعظم المفاسد هي مفسدة الشرك والتنديد... »

ثم قال: « ثم نحن يا أخا التوحيد... قائدنا ودليلنا الذي نرجع إليه عند النزاع هو الوحي لا غير كلام الله وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم.. وكل أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيؤخذ من قوله ويرد -فلو أن مثل ما يزعمون صدر عن شيخ الإسلام وحاشاه- لما قبلناه منه ولا ممن هو أعظم منه من العلماء، حتى يأتينا عليه بالبرهان من الوحي... »

فتنبه لذلك وعرض على توحيدك بالنواجذ، ولا تغتر أو تكترت بتلبيسات وإرجافات أنصار الشرك وخصوم التوحيد... أو تتضرر بمخالفتهم وكن من أهل الطائفة القائمة بدين الله الذين وصفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: « لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك.. »
ولذلك قلنا بأن شبهات هؤلاء القوم من جنس شبهات الخوارج الذين احتجوا على علي رضي الله عنه بقوله «إن الحكم إلا لله»، لأنهم يدعون تمسكهم بالكتاب والسنة وأهم الطائفة المنصورة القائمة بأمر الله، ويفسرون النصوص بحسب أهوائهم ويستدلون لها بمن يوافقهم، فإذا قال ابن تيمية - مع أنهم يدعون أنه شيخهم - كلاماً يخالف أصولهم قالوا لك بأننا متمسكون بالكتاب ولا نقدم على قول الرسول صلى الله عليه وسلم أحداً.

⁴⁰⁶ قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى 218/19: « وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطلع قومه في الدخول في الإسلام بل إنما دخل معه نفر منهم؛ ولهذا لما مات لم يكن هناك أحد يصلي عليه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة خرج بالمسلمين إلى المصلى فصنعهم صغافاً وصلى عليه وأخبرهم بموته يوم مات وقال: إن أئمة لكم صالحاً من أهل الحبشة مات { وكثير من شرايع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك فلم يهاجز ولم يهاجد ولا حج البيت بل قد بوي أنه لم يصل الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤد الزكاة الشرعية؛ لأن ذلك كان يظهر عند قومه فيكونونه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم. ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم القرآن والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاء أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليهم وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليهم. وهذا مثل الحكم في الزنا للمخصن بخد الرجم وفي الديات بالعدل، والشهوة في الدماء بين الشريف والوضيع النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك. والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن؛ فإن قومه لا يقرونه على ذلك »

⁴⁰⁷ فقد نظر ابن تيمية النجاشي بهذا القاضي فقال في مجموع الفتاوى 218/19: « والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن؛ فإن قومه لا يقرونه على ذلك وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بما فلا يمكنه ذلك بل هناك من يتعنه ذلك ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها » ثم قال « فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرايع الإسلام ما لا يتقيدون على التزامه بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها. »

بوسعه أن يخفف بعمله ذلك الظلم، و لا يقدر على رفعه بالكلية ، مع أن عمله يحتوي على ظلم وأكل أموال ناس بالباطل، وهذه الفتوى من أهم الفتاوى التي يعتمد عليها العلماء في مسألتنا⁴⁰⁸.

فهذا الاشتباه والتلازم الذي ذكره ابن تيمية، موجود في مسألتنا، فلو اختار المقدسي القول بوجود التلازم بين الكفر وبين الرضا به، ثم اجتنب وأتباعه تلك العملية السياسية، لاكتفينا بالقول بأن المسألة خلافية. لكنه تعدى الأمر إلى استباحة دماء كل مخالفه الذين دخلوا في العملية السياسية لأنهم -بزعمه- رضوا بها. وعلى قول المقدسي يلزمه تكفير من دعا إلى ذلك من العلماء

408 سئل شيخ الإسلام ابن تيمية -في فتوى مهمة جداً في مجموع الفتاوى 356/30 - 360 عن تولي الولايات المشتملة على ظلم، فقال رحمه الله في جوابه: « وَالْمُظْلَمُ الَّذِي يَفْعَلُ هَذَا الْخَيْرَ يَرْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا أَمْكَنَهُ مِنَ الظُّلْمِ وَيُدْفَعُ شَرَّ الْيَسْرِ بِأَخْذِ بَعْضِ مَا يَطْلُبُ مِنْهُمْ فَمَا لَا يُمْكِنُهُ رَفْعُهُ هُوَ خَيْرٌ إِلَى الْمُسْلِمِينَ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ يُثَابُ وَلَا يَأْتُمُّ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْخُذُهُ عَلَى مَا ذَكَرُوا وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ فِيمَا أَخَذَهُ وَلَا يَأْتُمُّ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِذَا كَانَ مُحْتَظّاً فِي الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. ... فَهَذَا الْمُتَوَلَّى الْمُظْلَعُ الَّذِي يَدْفَعُ بِمَا يُوْجَدُ مِنَ الْوُظَايِفِ وَيَصْرِفُ إِلَى مَنْ نَسَبُهُ مُسْتَقَرّاً عَلَى وَلايَتِهِ وَإِقْطَاعِهِ ظُلْماً وَشَرّاً كَثِيراً عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ إِلَّا بِذَلِكَ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ تَوَلَّى مَنْ يَفْرُهُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْئاً هُوَ مُثَابٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَأْتُمُّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَلَا ضَمَانٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. ... وَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ الْمُظْلَعُ الَّذِي يُخَفِّفُ الْوُظَايِفَ عَنِ بِلَادِهِ وَلَا يُمْكِنُهُ دَفْعُهَا كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُ خَيْلٌ وَسِلَاحٌ وَنَفَقَةٌ لَا يُمْكِنُهُ إِقَامَتُهَا إِلَّا بِأَنْ يَأْخُذَ بَعْضَ تِلْكَ الْوُظَايِفِ وَهَذَا مَعَ هَذَا يَنْتَفِعُ الْمُسْلِمُونَ فِي الْجِهَادِ فَإِذَا قِيلَ لَهُ: لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ شَيْئاً مِنْ هَذَا؛ بَلْ ارْزُقْ يَدَكَ عَنْ هَذَا الْإِقْطَاعِ فَتَرْكُهُ وَأَخْذُهُ مِنْ يَدِ الظُّلْمِ وَلَا يَنْتَفِعُ الْمُسْلِمُونَ: كَانَ هَذَا الْقَائِلُ خَطِئاً جَاهِلاً بِحَقَائِقِ الدِّينِ؛ بَلْ بِنَاءِ الْحَيْلِ مِنَ التُّرْكِ وَالْعَرَبِ الَّذِينَ هُمْ خَيْرٌ مِنْ غَيْرِهِمْ وَأَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ وَأَقْرَبُ لِلْعَدْلِ عَلَى إِقْطَاعِهِمْ مَعَ تَخْفِيفِ الظُّلْمِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ خَيْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ تِلْكَ الْإِقْطَاعَاتِ مَنْ هُوَ أَقْلُ نَفْعاً وَأَكْثَرُ ظُلْماً. وَالْمُحْتَظُّ مِنَ هَؤُلَاءِ الْمُظْلَعِينَ كُلِّهِمْ فِي الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ يَخْبِرُهُ اللهُ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الْخَيْرِ وَلَا يُعَاقِبُهُ عَلَى مَا عَجَزَ عَنْهُ وَلَا يُؤَاخِذُهُ بِمَا يَأْخُذُ وَيَصْرِفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَلِكَ [و] كَانَ تَرْكُ ذَلِكَ يُوجِبُ شَرّاً أَكْثَرَ مِنْهُ. »

وقال ابن تيمية أيضاً في مجموع الفتاوى 56/20: «إِذَا كَانَ الْمُتَوَلَّى لِلسُّلْطَانِ الْعَامِّ أَوْ بَعْضِ فُرُوعِهِ كَالْإِمَارَةِ وَالْوَلَايَةِ وَالْقَضَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُهُ أَدَاءُ وَاجِبَاتِهِ وَتَرْكُ مُحَرَّمَاتِهِ وَلَكِنْ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ مَا لَا يَفْعَلُهُ غَيْرُهُ قَصْداً وَقُدْرَةً: جَازَتْ لَهُ الْوَلَايَةُ وَرَبَّمَا وَجَبَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَجِبُ تَحْصِيلُ مَصَالِحِهَا مِنْ جِهَادِ الْعَدُوِّ وَقِسْمِ الْفَيْءِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَأَمْنِ السَّبِيلِ: كَانَ فِعْلُهَا وَاجِباً إِذَا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَلْزِماً لِتَوَلِّيَةِ بَعْضِ مَنْ لَا يَسْتَجِئُ وَأَخْذُ بَعْضِ مَا لَا يَحِلُّ وَإِعْطَاءُ بَعْضِ مَنْ لَا يَنْبَغِي؛ وَلَا يُمْكِنُهُ تَرْكُ ذَلِكَ: صَارَ هَذَا مِنْ تَابٍ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ أَوْ الْمُسْتَحَبُّ إِلَّا بِهِ فَيَكُونُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحَبّاً إِذَا كَانَتْ مَقْصِدُهُ دُونَ مَصْلَحَةِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ أَوْ الْمُسْتَحَبِّ بَلْ لَوْ كَانَتْ الْوَلَايَةُ غَيْرَ وَاجِبَةٍ وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ظُلْمٍ؛ وَمَنْ تَوَلَّاهَا أَقَامَ الظُّلْمَ حَتَّى تَوَلَّاهَا شَخْصٌ قَصْدُهُ بِذَلِكَ تَخْفِيفُ الظُّلْمِ فِيهَا. وَدَفْعُ أَكْثَرِ بِاحْتِمَالِ أُيُسْرِهِ: كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا مَعَ هَذِهِ الْبَيَّةِ وَكَانَ فِعْلُهُ لِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ السَّيِّئَةِ بَيِّنَةً دَفْعَ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا جِدًّا. وَهَذَا بَابٌ يَحْتَلِفُ بِإِخْلَافِ الْبَيِّنَاتِ وَالْمَقَاصِدِ ... وَإِنَّمَا الْغَالِبُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَسَادُ الْبَيَّةِ وَالْعَمَلُ أَمَّا الْبَيَّةُ فَيُقْصَدُ السُّلْطَانُ وَالْمَالُ وَأَمَّا الْعَمَلُ فَيُفْعَلُ الْمُحَرَّمَاتُ وَيَتْرَكُ الْوَاجِبَاتُ لَا لِأَجْلِ التَّعَارُضِ وَلَا لِقُصْدِ الْأَنْفَعِ وَالْأَصْلَحِ. ثُمَّ الْوَلَايَةُ وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً أَوْ وَاجِبَةً فَقَدْ يَكُونُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ الْمُعِينِ غَيْرُهَا أَوْجِبَ. أَوْ أَحَبُّ فَيُقَدِّمُ خَيْرَ الْخَيْرَيْنِ وَجُوباً تَارَةً وَسَائِباً أُخْرَى. »

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى 57/20: « فَإِذَا ارْتَدَحَ وَاجِبَانِ لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُمَا فَقَدَّمَ أَوْكُذَهُمَا لَمْ يَكُنْ الْآخِرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَاجِباً وَلَمْ يَكُنْ تَارِكُهُ لِأَجْلِ فِعْلِ الْأَوَّلِ تَارِكاً وَاجِباً فِي الْحَقِيقَةِ. وَكَذَلِكَ إِذَا جَمَعَ مُحَرَّمَانِ لَا يُمْكِنُ تَرْكُ أَكْثَرِهِمَا إِلَّا بِفِعْلِ أَكْثَرِهِمَا لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مُحَرَّماً فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ سَمِيَ ذَلِكَ تَرْكاً وَاجِباً وَسَمِيَ هَذَا فِعْلاً مُحَرَّماً بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ لَمْ يَضُرَّ. وَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا تَرْكُ الْوَاجِبِ لِعَدْوٍ وَفِعْلُ الْمُحَرَّمِ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ أَوْ لِلضَّرُورَةِ: وَهَذَا بَابُ التَّعَارُضِ بَابٌ وَاسِعٌ جَدًّا لَا سِيَّماً فِي الْأَرْمَنِ وَالْأَمْكِنَةِ الَّتِي تَقْصُرُ فِيهَا آثَارُ الثُّبُوتِ وَخِلَافَةُ الثُّبُوتِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ تَكْثُرُ فِيهَا وَكُلَّمَا ازدَادَ الثَّقُفُ ازدادت هَذِهِ الْمَسَائِلُ وَوُجُودُ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْأُمَمِ فَإِنَّهُ إِذَا اخْتَلَطَتِ الْحَسَنَاتُ بِالسَّيِّئَاتِ وَقَعَ الْإِشْتِبَاهُ وَالتَّلَازُمُ فَأَقْوَامٌ قَدْ يَنْظُرُونَ إِلَى الْحَسَنَاتِ فَيُرْجِحُونَ هَذَا الْجَانِبَ وَإِنْ تَصَنَّنَ سَيِّئَاتٍ عَظِيمَةٍ وَأَقْوَامٌ قَدْ يَنْظُرُونَ إِلَى السَّيِّئَاتِ فَيُرْجِحُونَ الْجَانِبَ الْآخَرَ وَإِنْ تَرَكَ حَسَنَاتٍ عَظِيمَةً وَنَظَرُوا إِلَى الْفُرْجِ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ لَا يَتَّبِعُونَ هُمْ أَوْ لَا يَحْكُمُهُمْ بِمِقْدَارِ الْمَنْفَعَةِ وَالْمَضَرَّةِ أَوْ يَتَّبِعُونَ هُمْ فَلَا يَجِدُونَ مَنْ يُعِينُهُم الْعَمَلُ بِالْحَسَنَاتِ وَتَرْكُ السَّيِّئَاتِ؛ لَكِنْ الْأَهْوَاءُ قَارَنَتْ الْأَرَءَا »

، وإلا وقع في التناقض، فالذي يكفر به المقدسي ليس عملاً من الأعمال قد ارتكبتها المرشّح بل هو عمل قلبي، حتى لو زعم أنه يُكفر بالعمل -أي بالمشاركة في التشريع.

ثالثاً: من المقرر من حيث الأصل منع التوسل إلى طاعة الله بمعصيته، ولا يُشكل على هذا أن المحرم تُبيحه الضرورة بقدره كما هو مقرر، فالطاعة المعجوز عنها حكماً لفوت شرط شرعي أو قيام مانع شرعي كالطاعة المعجوز عنها حقيقة لا يكون إتيانها واجباً ولا مستحباً ليقال تُفعل ضرورة، ولهذا لم يقل فقيه بجواز السرقة لتحصيل نفقة الحج، وكذلك المرأة لا يجوز لها الحج بغير محرم مع أن الحج ركن الدين، غير أن من شرط وجوبه رفقة المحرم في السفر، واختلفوا في سد الرفقة المأمونة مسدّه، فإن لم تجد المحرم كانت عاصية بسفرها، مع صحة حجها.

ولهذا إن كان لابد للمرء من إحدى مفسدتين ضرورةً فهنا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات مجال، كأكل الميتة لمنع زهوق النفس مثلاً، وكرفع الإثم عمن رمى نفسه في البحر المخوف الهائج وهو لا يأمن السلامة لينجو من الحرق المحقق: فأكثر العلماء على التخيير إن استوى الاحتمالان، فإن رجح أحدهما سلك، أما إن استويا فأكثرهم على غير المنع إما على القول بالانتقال لسبب الموت الآخر، أو على القول بالتخيير أو القول بجواز الانتقال لكن عند ميسر السبب الأول ليكون في حكم المكروه، وبعضهم يوجب الانتقال من سبب الموت إذا حل،

وقد قال ابن تيمية⁴⁰⁹: « الْمُحَرَّمَاتِ قِسْمَانِ: " أَحَدُهُمَا " مَا يَقْطَعُ بِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُبَحِّ مِنْهُ شَيْئًا لَا لِضُرُورَةٍ وَلَا لِغَيْرِ ضُرُورَةٍ: كَالشَّرْكِ وَالْفَوَاحِشِ وَالْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَالظُّلْمُ الْمَخْضُ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} . فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُحَرَّمَةٌ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ وَتَحْرِيمُهَا بَعَثَ اللَّهُ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَلَمْ يُبَحِّ مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ وَلَا فِي حَالٍ مِنْ الْأَحْوَالِ وَلِهَذَا أُنْزِلَتْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْمَكِّيَّةِ وَنَفْيِ التَّحْرِيمِ عَمَّا سِوَاهَا؛ فَإِنَّمَا حَرَّمَهُ بَعْدَهَا كَالدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ حَرَّمَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ وَلَيْسَ تَحْرِيمُهُ مُطْلَقًا.

وَكَذَلِكَ " الْمَيْسِرُ " فَإِنَّ الشَّارِعَ أَبَاحَ السَّبَقَ فِيهِ بِمَعْنَى الْمَيْسِرِ لِلْحَاجَةِ فِي مَصْلَحَةِ الْجِهَادِ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ لَمْ يُبَيِّحِ الْعِوَضَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مُطْلَقًا إِلَّا الْمُحَلَّلَ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَيْسِرَ أَخَفُّ مِنْ أَمْرِ الْخَمْرِ وَإِذَا أُبِيحَتِ الْخَمْرُ لِلْحَاجَةِ فَالْمَيْسِرُ أَوْلَى. وَالْمَيْسِرُ لَمْ يُحَرِّمْ لِدَاتِهِ إِلَّا لِأَنَّهُ يَصُدُّ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ وَيُوقِعُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ. فَإِذَا كَانَ فِيهِ تَعَاوُنٌ عَلَى الرَّمِيِّ الَّذِي هُوَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَعَلَى الْجِهَادِ الَّذِي فِيهِ تَعَاوُنٌ وَتَتَأَلَّفُ بِهِ الْقُلُوبُ عَلَى الْجِهَادِ زَالَتْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ. وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْعَرَرِ هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَيْسِرِ وَيُبَاحُ مِنْهُ أَنْوَاعٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَرُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ. »

فالتصويت للأقل مفسدة وإن كان كافراً ليس محرماً في ذاته بنص كالزنا!، والدخول في سلك البرلمان ليس محرماً لذاته، والترشح لرئاسة الدولة ليس محرماً لذاته، فإن الأفعال التي نص الشارع على تحريمها يجب اجتنابها، فلا يقال هذا الرجل إذا لم أشرب معه الخمر سيشرها مع تلك المرأة ويفجر بها! فهنا لا سبيل للتخفيف للعجز الحكمي بسبب تحريم الفعل المقلل للمفسدة بل اجتناب المحرم واجب، وكل نفس بما كسبت رهينة، وليس في الصورة المفروضة إكراه يعذر به، أو ضرورة تلجئه لأحدهما.

أما إذا أمكن التخفيف بفعل لم يتوجه إليه نهي فيجب التخفيف، فإن أمكن رجلاً أن ينهى آخر بحضوره مجلس المنكر لإنكار بعض المنكرات دون بعضها وكان إذا غاب وقعت كلها شرع له الحضور لتقليل المخالفة بهذا القيد، وليس حضور المنكر لإنكاره من شهود الزور المنهي عنه .

فالتصويت هو إدلاء بالرأي أصله جائز لقوله تعالى : { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ } [الشورى: من الآية 38]، ونحوها من الآيات، ولأن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه شاور الناس [وأصل الخبر في الصحيح، رواه البخاري ، وإنما دخل المنكر من جهة تسوية -القائمين على الانتخابات في النظم المعاصرة- رأي أهل الحل والعقد بالعامّة، وتسوية الكافر بالمسلم، وهذا يتحمل وزره القائم على الانتخابات، فإن علم أن هذا سيعتمد رأي الأكثرية، وعلم أن الواجب اعتماد رأي أهل النظر، شرع للعامّة تكثير رأي هؤلاء بفعل هو في أصله جائز ما لم يُفقد إقراراً للمنكر.

فإذا كان المشارك يكتّر رأي أهل الرأي والنظر وينتخب من يشير به أهل العلم وهو يعلن موقفه من الديمقراطية، فلا يقال إن مشاركته محرمة في ذاتها ولا باعتبار ما تفضي إليه في هذه الحالة، بل المشاركة المحرمة هي التي تُفضي مشاركته إلى مخالفة رأي أهل الحل والعقد، بل لو قيل بتحريم مقاطعة من تُفضي مقاطعتهم الانتخابات لمخالفة أهل الرأي المعتبر لكان وجيهاً.

وعلى كل؛ فهذه المسألة من المسائل التي يختلف فيها الحكم زماناً ومكاناً وحالاً، من جهة مدى تحقيقها للمصالح المشروعة؛ فلا يقال بمشروعيتها في كل حال وزمان ومكان؛ فقد تقتضي الحال القول بوجوبه، إذا كان من باب: (مَنْ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ بِهِ؛ فَهُوَ وَاجِبٌ)، وقد تقتضي الحال أن تكون مقاطعة الانتخابات مشروعة في وقت وزمان وحال أخرى.

والمسألة خلافية ليس فقط خلافاً فقهيّاً، بل حتى خلاف في فهم الواقع، وفهم المصلحة والمفسدة، فالاعتراضات قد تتوجه إلى التّكسّات التي تعرّض لها المسلمون خلال مراحل العمل السياسي بدءاً من ثورة الجزائر وحتى الثورات الحالية .

ولذا تجد المجيزين قد يختلفون في واقع معينٍ حول جدوى المشاركة في تخفيف المنكر أو جدوى المشاركة في التمثيل مع ما يكلفه وتلك مسألة اجتهادية.

ونحن نختلف اختلافاً أكبر مع من تهيأت له وسائل أخرى لإقامة دين الله أو التخفيف من معارضة شرع الله، ثم أباي إلا الديمقراطية! ونختلف كذلك خلافاً أعظم مع من يزعم أن تخفيف المنكر يُصيّر المخفّف غير منكّر فيمنع إنكاره. ونختلف خلافاً فوقه مع جاهل لم يعرف دين الله الذي أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم فيزعم أن الديمقراطية الغربية الليبرالية لا تخالف الدين ما دامت تحترم جميع الأديان وتساوي بينها وتعتبر حقوق الأقليات!

وبهذا يظهر أن كل من دخل الانتخابات التشريعية -أو البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الأمة أو غيرها، أو كان رئيساً له سلطة تشريعية، أو صوّت على الدستور المخالف للشرع بنعم، أو انتخب مرشحاً - وكان قصده محاربة الفساد وأهله، ودفعاً لأكثر الظلم باحتمال أدناه، فلا يُعتبر راضياً ومقرراً للكفر، ولا يكون كافراً بذلك.

وأما من فعل ذلك ولاءاً للقوانين الوضعية أو تعطيلاً لتحكيم الشريعة، أو لاستواء أحكام الله بأحكام البشر أنه يكون كافراً، مع مراعاة ضوابط التكفير .

الفصل الرابع

مظاهر الغلو في التحاكم إلى الطاغوت

إنّ الاحتكام إلى الشريعة فيما شجر بين المسلمين من نزاع وخصومات، وما طرأ عليهم أو عَرَضَ لهم من المسائل والنوازل ؛ واجبٌ متعين⁴¹⁰ ، وكتاب الله مليء بالنصوص الدالة على ذلك، نذكر منها قوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء : 59]

وقوله تعالى في سورة النساء: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾»

وقوله تعالى في سورة النساء: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزَجًا مِمَّا قُضِيَتْ وَیُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾»

ولقد ابتليت الأمة المسلمة اليوم -في أغلب بلاد المسلمين- بغياب حكم الكتاب والسنة وسلطانهما على العباد والبلاد، وتحكيم القوانين الوضعية المستمدة من عقول البشر دون اعتبار للشرع الحاكم سواء وافقت الشرع أم خالفته.

لذلك يقف كثير من المسلمين في حيرة شديدة عندما تدفعه الضرورة أو الحاجة إلى التحاكم لهذه القوانين الوضعية أو اشتراط التحاكم إليها في العقود التجارية؛ بالإضافة إلى النظام العالمي الحالي الذي تطورت فيه العلاقات الدولية، وما تواجهه الدول من ضغوط لحل مشكلاتها السيادية مع الدول الأخرى بالحلول السلمية أو بالحرب. ومن هذه الحلول السلمية تحكيم الكفار بين المسلمين وغيرهم.

410 انظر مجموع الفتاوى 37/7 ، إعلام الموقعين لابن القيم 39/1-40 ، 186/1 ،

فأغلب العلماء في العصر الحديث أفتوا بجواز التحاكم إلى القوانين الوضعية للضرورة بضوابط ذكروها، أما المقدسي فإنه يعتبر التحاكم إلى الكفار كفراً عملياً أكبر، حتى عند عدم وجود الجهة المسلمة التي تحكم بالشرع، وهو بذلك يخالف قول جمهور علماء المسلمين.

وقد ذكر المقدسي في ذلك صورتين:⁴¹¹

الصورة الأولى هي التحاكم المكفّر: « وعموماً فإن هذه الصورة تنطبق على كل من تيسر له التوصل إلى حكم الله وأمكن له فض النزاع بالتحاكم إلى شرع الله تعالى ، فأبى وامتنع وعدل عنه مختاراً إلى حكم الطاغوت، وهو كل حكم بغير ما انزل الله أو تشريع لم يأذن به الله تعالى . » والصورة الثانية هي التحاكم الذي يُعذر فيه المتحاكم: « وإنما الصورة المقصودة؛ صورة قوم مقهورين مستضعفين لا يجدون نصيراً ولا ولياً ولا إماماً من أهل الحق يحوطهم، ولا شوكة للمسلمين يلوذون بها. فيلجأ أحدهم إلى سلطان الكفار وقوتهم أو محاكمهم لينصفوه في عرضه أو نفسه من ظالم كافر آخر ذي قوة وشوكة وعشيرة، أو ممتنع بسلطان وشوكة الطواغيت أنفسهم متأولاً أنه مكره على ذلك. »

قلت: وقد استدلل المقدسي للصورة الثانية بنفس استدلالات جمهور العلماء ، كاستنصار المسلمين بالنجاشي، وبحلف الفضول، وبقصة يوسف عليه السلام.

بالإضافة إلى ذلك فإن المقدسي يفصل في قضية التحاكم، فيخرج منها بعض أشكال التظلم إلى الكفار والذي يأخذ حكم الاستنصار بالكفار أو الشكوى لهم أو الاستجارة بهم أو الصلح معهم.

وإذا تأملنا الصورتين اللتين ذكرهما المقدسي عن التحاكم إلى غير الشرع، نجدتهما مشابھتين للصور التي يذكرها جمهور أهل العلم، لكن الفرق أن أهل العلم لا يجعلون التحاكم كفراً في الصورة الثانية لذا أجازوه للضرورة، أما المقدسي فجعله كفراً أكبر بلا تفصيل، لكنه أعذر من تحاكم من

⁴¹¹ انظر الثلاثينية 314 حتى 327

المستضعفين، لتأولهم بأنهم مكرهون. وهنا يكمن خلافاً معه، لأن عليه في هذه الحالة أن يقول بقول جمهور العلماء بأن التحاكم في هذه الصورة ليس كفراً لعدم وجود مناط الكفر في التحاكم. أما عن تعدّره بتأول الإكراه فهذا لا يستقيم مع أصوله في عدم الإعذار بدعوى الإكراه، بالإضافة إلى أن الناس تتحاكم من باب الضرورة - في الغالب - ولا تتحاكم من باب الإكراه.

وبالمقابل فإنه لا يعذر الدول التي دخلت في المعاهدات التي تشترط التحاكم للمحاكم الوضعية - مجرد اشتراط وليس التحاكم -، وكذلك لم يعذر الدول التي تحاكت فعلاً لتلك المحاكم، مع وجود فتاوى علماء - قديماً وحديثاً - وهيئات إسلامية أجازت تلك الصور من التحاكم.

وقبل أن نبدأ بالتفاصيل نود أن نحدد المسائل المتفق عليها حتى لا نناقشها وهي:

1. من المتفق عليه أن التحاكم إلى شرع الله واجب في كل شيء اختلف فيه المسلمون من أمور الدين أو الدنيا، ومن تدبر النصوص يتضح له بما لا شك فيه أن الحكم بين المتخاصمين لا بد أن يرجع فيه إلى حكم من خلق المتخاصمين، ومن خلق الأرض والسماوات، فالحكم الكوني القدري لله - جل وعلا - وكذلك الحكم الشرعي لله - جل وعلا - فيجب ألا يكون بين العباد إلا تحكيم أمر الله - جل وعلا - فإن ذلك هو حقيقة التوحيد في طاعة الله - جل وعلا - في مسائل التخاصم بين الخلق.
2. من المسلم به والمتفق عليه تحريم الرضى بحكم الطاغوت، أو استحلال الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، أو تفضيله على حكم الله تعالى، وأن من اعتقد والعياذ بالله أن حكم غير الله تعالى أحسن من حكمه سبحانه أنه يكفر كما نص عليه عامة أهل العلم، والأدلة في هذا كثيرة مستفيضة.

3. ليس كل شكوى أو تظلم عند الكفار يعتبر تحاكماً لهم، وهذا أمر يوافقنا عليه المقدسي بالإجمال: ومن ذلك: طلب النجدة من الشرطة؛ لإطفاء حريق أو إنقاذ غريق أو ردّ هجوم عدو، فإنها لا تُعتبر من التحاكم بل من الاستجارة، كذا الحال بالنسبة لاستخراج البطاقات الشخصية ورخص المرور وتأشيرات السفر وغيرها، كذلك الالتزام

بالتنظيمات الإدارية والجمركية والمرورية ونحوها ، كل هذه أمور مباحة لا تُمت إلى التحاكم بصله ، فهذه الأمور ما هي إلا طلب استخراج مستندات تُثبت حقوقاً وواجبات ، وليست طلب حكم جهة معينة لفصل خصومة أو مظلمة ، كما أنها ليست أموراً تشريعية تُحلّ حراماً أو تُحرّم حلالاً أو تضع أحكاماً تفصل نزاعاً . بذاتها . ونحو ذلك، وكذا الإلتزام بالإشارة الضوئية أو بتعليمات عسكري المرور . وفي ذلك مزايا ومصالح كثيرة.

المطلب الأول: التحاكم إلى الطاغوت يكون في جميع الأحكام -الاعتقادية والعملية-

إن المستند الأساس في قضية التحاكم إلى الطاغوت هو قوله تعالى في سورة النساء : «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ (60)»

حتى قوله «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (65)»

وفي تفسيرها يقول ابن القيم: «وَمِنْهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ} [النساء: 59] نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ تَعْمُ كُلَّ مَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ دَقِّهِ وَجِلِّهِ، جَلِيلِهِ وَخَفِيٍّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَيَانُ حُكْمِ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ كَافِيًا لَمْ يَأْمُرْ بِالرَّدِّ إِلَيْهِ؛ إِذْ مِنَ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَأْمُرَ تَعَالَى بِالرَّدِّ عِنْدَ النَّزَاعِ إِلَى مَنْ لَا يُوْجَدُ عِنْدَهُ فَضْلُ النَّزَاعِ.»

ثم عرّف ابن القيم الطاغوت بقوله: « وَالطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا جَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدُودَهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ؛ فَطَّاغُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنْ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ مِنَ اللَّهِ، أَوْ يُطِيعُونَهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ؛ فَهَذِهِ طَوَاغِيتُ الْعَالَمِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا وَتَأَمَّلْتَ أَحْوَالَ النَّاسِ مَعَهَا رَأَيْتَ أَكْثَرَهُمْ [عَدَلُوا] مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ إِلَى عِبَادَةِ

الطَّاغُوتِ، وَعَنْ التَّحَاكُمِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ إِلَى التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَعَنْ طَاعَتِهِ وَمُتَابَعَةِ رَسُولِهِ إِلَى طَاعَةِ الطَّاغُوتِ وَمُتَابَعَتِهِ،»

وقال ابن القيم رحمه الله⁴¹²: «وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِرَدِّ مَا تَنَازَعْنَا فِيهِ إِلَيْهِ وَإِلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ فَلَمْ يُخِجْ لَنَا قَطُّ أَنْ نَرُدَّ ذَلِكَ إِلَى رَأْيٍ وَلَا قِيَاسٍ وَلَا تَقْلِيدٍ إِمَامٍ وَلَا مَنَامٍ وَلَا كُشُوفٍ وَلَا إِهْلَامٍ وَلَا حَدِيثٍ قَلْبٍ وَلَا اسْتِحْسَانٍ وَلَا مَعْقُولٍ وَلَا شَرِيعَةٍ الدِّيَوَانِ وَلَا سِيَاسَةِ الْمُلُوكِ، وَلَا عَوَائِدِ النَّاسِ الَّتِي لَيْسَ عَلَى شَرَائِعِ الْمُسْلِمِينَ أَضَرُّ مِنْهَا، فَكُلُّ هَذِهِ طَوَاغِيثٌ، مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهَا أَوْ دَعَا مُنَازَعَةً إِلَى التَّحَاكُمِ إِلَيْهَا فَقَدْ حَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ.»

وإذا نظرنا في أقوال المقدسي وطائفته نجدهم يقصرون قضية التحاكم إلى الطاغوت على الأحكام العملية المخالفة للشرع، والتي تكافئ في عرفنا المعاصر: التحاكم إلى المحاكم الوضعية في الدماء والأعراض.

بينما الصواب -الذي عليه أئمتنا كابن القيم وابن تيمية- أن التحاكم يكون إلى كل ما يُسمى طاغوتاً سواءً كان تحاكماً إلى الأحكام العملية الطاغوتية، أو الأحكام الاعتقادية الفاسدة، وهذا واضح جداً في ما نقلناه عن ابن القيم، وكذلك في رد ابن تيمية على المتكلمين (نقصد أهل الكلام الذين ذمهم السلف) كالجهمية، والمتفلسفين وغيرهم ممن يتحاكمون إلى طواغيتهم ويقدمونها على حكم الله ورسوله، فيأخذون منها الأحكام الاعتقادية ويُعرضون عن أحكام الله جل وعلا. ولم يقصر ابن تيمية المسألة على التحاكم إلى القضاء في الأعراض والدماء.

فالتحاكم إلى الشرع يعني: التحاكم إلى جميع الأحكام الشرعية بمعناها العام -سواء كانت أحكاماً عملية أم اعتقادية- وذلك بسبب تفسير ابن تيمية للشريعة بأنها تشمل نوعي الأحكام.

فافهم هذه المسألة جيداً لأنها تزيل عنك كثيراً من الإشكالات حول مفهوم التحاكم إلى الطاغوت. وستعرف عندها لماذا لا يكثر الأئمة من تحاكم إلى الطاغوت إلا بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

وكلام ابن تيمية وابن القيم كثير في هذا الباب ، وسننقل منه مايناسب هذا المقام:

قال ابن تيمية معلقاً على آية سورة النساء (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت) وغيرها من الآيات⁴¹³: «فَدَمَّ الَّذِينَ أُوتُوا قِسْطًا مِنَ الْكِتَابِ لَمَّا آمَنُوا بِمَا خَرَجَ عَنِ الرِّسَالَةِ وَفَضَّلُوا الْخَارِجِينَ عَنِ الرِّسَالَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِمَا كَمَا يُفْضَلُ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ يُفْضَلُ الصَّابِئَةُ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَالِدُّوْلُ الْجَاهِلِيَّةِ - جَاهِلِيَّةِ التُّرْكِ وَالْدَّيْلَمِ وَالْعَرَبِ وَالْفُرْسِ وَغَيْرِهِمْ - عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَكَمَا دَمَّ الْمُدْعِينَ الْإِيمَانَ بِالْكِتَابِ كُلِّهَا وَهُمْ يَتْرُكُونَ التَّحَاكُمَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَيَتَحَاكُمُونَ إِلَى بَعْضِ الطَّوَاغِيتِ الْمُعْظَمَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمَا يُصِيبُ ذَلِكَ كَثِيرًا مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ وَيَتَنَحَّلُهُ فِي تَحَاكُمِهِمْ إِلَى مَقَالَاتِ الصَّابِئَةِ الْفَلَّاسِفَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ أَوْ إِلَى سِيَاسَةِ بَعْضِ الْمُلُوكِ الْخَارِجِينَ عَنِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ مِنْ مُلُوكِ التُّرْكِ وَغَيْرِهِمْ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ إِعْرَاضًا وَإِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ فِي عُقُوبِهِمْ وَدِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ بِالشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ أَوْ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ عَقُوبَةً عَلَى نِفَاقِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا أَرَدْنَا أَنْ نُحْسِنَ بِتَحْقِيقِ الْعِلْمِ بِالذَّوْقِ وَنُوفِّقَ بَيْنَ " الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ " وَ " الْقَوَاطِعِ الْعَقْلِيَّةِ " الَّتِي هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ظُنُونٌ وَشُبُهَاتٌ أَوْ " الدَّوْقِيَّةُ " الَّتِي هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَوْهَامٌ وَخَيَالَاتٌ»

قلت: تأمل كيف جعل ابن تيمية التحاكم إلى الطاغوت يشمل التحاكم إلى مقالات فلسفية، وسياسات الملوك كالقوانين الوضعية، فلا فرق عند ابن تيمية بين التحاكم إلى القوانين الوضعية وبين التحاكم إلى الاعتقادات الفاسدة، فالكفر مشترك في القسمين.

وقال⁴¹⁴ «وَمِنْ جِنْسِ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ الَّتِي دَمَّ اللَّهُ بِهَا أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمُنَافِقِينَ: الْإِيمَانُ بِبَعْضِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ أَوْ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِمْ دُونَ كِتَابِ اللَّهِ»

ثم ذكر العديد من الطوائف وقال: «وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ الطَّوَائِفَ: وَإِنْ كَانَ كُفْرُهَا ظَاهِرًا فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ. حَتَّى مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ وَالْإِمَارَةِ قَدْ دَخَلَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُفْرِهِمْ وَعِظَمِهِمْ وَيَرَى تَحْكِيمَ مَا قَرَّرُوهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.»

413 مجموع الفتاوى 339/12

414 مجموع الفتاوى 199/28

وفي الفتوى الحموية تكلم عن منهج نفاة الصفات في عدم ردهم النزاع إلى الكتاب والسنة⁴¹⁵: «وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ وَهُوَ لَا زِمَ لِحِمَاةِهِمْ لَزُومًا لَا حَيْدَ عَنْهُ وَمَضْمُونُهُ: أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ لَا يَهْتَدِي بِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَنَّ الرَّسُولَ مَعزُولٌ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْإِحْبَارِ بِصِفَاتٍ مَنْ أَرْسَلَهُ وَأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لَا يُرْثَوْنَ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ؛ بَلْ إِلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَإِلَى مِثْلِ مَا يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ كَالْبَرَاهِمَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ - وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ - وَالْمَجُوسُ وَبَعْضُ الصَّابِيِّينَ. وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَرِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً؛ وَلَا يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بِهِ؛ إِذْ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَوَاغِيتُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِمْ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ. وَمَا أَشْبَهَ حَالَهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا}...»

ويلخص ابن القيم الأمر ويجمعه جمعاً بديعاً فيقول⁴¹⁶: «التَّوَاضُّعُ لِلدِّينِ، هُوَ الْإِنْقِيَادُ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ، وَالْإِدْعَانُ. وَذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ. الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يُعَارِضَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُعَارَضَاتِ الْأَرْبَعَةِ السَّارِيَةِ فِي الْعَالَمِ، الْمُسَمَّاةِ: بِالْمَعْقُولِ، وَالْقِيَاسِ، وَالذَّوْقِ، وَالسِّيَاسَةِ.

فَالْأَوَّلَى: لِلْمُنْحَرِفِينَ أَهْلَ الْكِبَرِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، الَّذِينَ عَارَضُوا نُصُوصَ الْوَحْيِ بِمَعْقُولَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ. وَقَالُوا: إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالثَّقَلُ: قَدَّمْنَا الْعَقْلَ. وَعَزَلْنَا الثَّقَلَ. وَإِذَا عَزَلَ تَفْوِيزٌ، وَإِذَا عَزَلَ تَأْوِيلٌ. وَالثَّانِي: لِلْمُتَكَبِّرِينَ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْفَقْهِ، قَالُوا: إِذَا تَعَارَضَ الْقِيَاسُ وَالرَّأْيُ وَالنُّصُوصُ: قَدَّمْنَا الْقِيَاسَ عَلَى النَّصِّ. وَلَمْ نَلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: لِلْمُتَكَبِّرِينَ الْمُنْحَرِفِينَ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى التَّصَوُّفِ وَالزُّهْدِ. فَإِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُمُ الذَّوْقُ وَالْأَمْرُ. قَدَّمُوا الذَّوْقَ وَالْحَالِ. وَلَمْ يَعْأُوا بِالْأَمْرِ.

415 مجموع الفتاوى 17/5

416 مدارج السالكين 318/2

وَالرَّابِعُ: لِلْمُنْكَرِينَ الْمُنْحَرِفِينَ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْأَمْرَاءِ الْجَائِرِينَ. إِذَا تَعَارَضَتْ عِنْدَهُمُ الشَّرِيعَةُ وَالسِّيَاسَةُ. قَدَّمُوا السِّيَاسَةَ. وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى حُكْمِ الشَّرِيعَةِ.

فَهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ: هُمْ أَهْلُ الْكِبَرِ. وَالتَّوَضُّعُ: التَّخَلُّصُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.»

وقال ابن القيم⁴¹⁷: «وَلَمَّا أَصَلَ أَهْلُ الرِّيَغِ وَالضَّلَالِ هَذَا الْأَصْلَ رَدُّوا مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَى مَنْطِقِ الْيُونَانِ، وَخَيَالَاتِ الْأَذْهَانِ، وَوَحْيِ الشَّيْطَانِ، وَرَأْيِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ، وَهَؤُلَاءِ يَتَنَازَعُونَ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} [النساء: 60]»

وقال أيضاً⁴¹⁸: «هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَكْتَفُوا بَكِتَابِهِ حَتَّى سَلَكَوا بِزَعْمِهِمْ طَرِيقَةَ الْعَقْلِ وَعَارَضُوهُ بِهِ وَقَدَّمُوهُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الَّذِينَ لَمْ يَكْتَفُوا بِهِ سُبْحَانَهُ إِلَهَا حَتَّى جَعَلُوا لَهُ أُنْدَاداً يَعْبدُونَهُمْ كَمَا يَعْبدُونَ اللَّهَ بَلْ أَوْلَيْكَ لَمْ يَقْدِمُوا أُنْدَادَهُمْ عَلَى اللَّهِ فَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا اللَّهَ نَدَا يَطِيعُونَهُ وَيَعْظُمُونَهُ وَيَعْبدُونَهُ كَمَا يَعْظُمُونَ اللَّهَ وَيَعْبدُونَهُ وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا لِكِتَابِهِ نَدَا يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ وَيَقْبَلُونَ حُكْمَهُ وَيَقْدِمُونَهُ عَلَى حُكْمِ كِتَابِهِ بَلِ الْأَمْرَانِ مُتَلَازِمَانِ فَمَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِكِتَابِهِ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ فَمَتَى جَعَلَ لِكِتَابِهِ نَدَا فَقَدْ جَعَلَ لَهُ نَدَا لَا يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ الْبَتَّةَ. فَلَا تَرَى مِنْ عَارِضِ الْوَحْيِ بَرَأْيِهِ وَجَعَلَهُ نَدَا لَهُ إِلَّا مُشْرَكاً بِاللَّهِ قَدْ اتَّخَذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أُنْدَاداً وَلِهَذَا كَانَ مَرَضُ التَّعْطِيلِ وَمَرَضُ الشَّرْكِ أَخَوَيْنِ مُتَصَاحِبَيْنِ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ فَإِنَّ الْمَعْطِلَ قَدْ جَعَلَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَعَقُولَهُمْ نَدَا لِكِتَابِ اللَّهِ وَالْمُشْرِكَ قَدْ جَعَلَ مَا يَعْبُدُهُ مِنَ الْأَوْثَانِ نَدَا لَهُ وَلِهَذَا كَانَ مَرَضُ التَّعْطِيلِ وَمَرَضُ الشَّرْكِ أَخَوَيْنِ مُتَصَاحِبَيْنِ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ فَإِنَّ الْمَعْطِلَ قَدْ جَعَلَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَعَقُولَهُمْ نَدَا لِكِتَابِ اللَّهِ وَالْمُشْرِكَ قَدْ جَعَلَ مَا يَعْبُدُهُ مِنَ الْأَوْثَانِ نَدَا لَهُ»

⁴¹⁷ مختصر الصواعق المرسلة - الذي اختصره العلامة البعلبي - ص 545

⁴¹⁸ الصواعق المرسلة 1353/4

المطلب الثاني: مناهج الكفر في التحاكم إلى الطاغوت

إن تحديد مناهج الكفر في التحاكم إلى الطاغوت أمرٌ في غاية الأهمية ، لأنه يساعدنا على معرفة الأسباب التي جعلت العلماء يعذرون جميع الذين تحاكموا إلى الطواغيت في العصور الإسلامية، وهذا أمر معلوم في الدول الإسلامية، إذ كان الإعراض عن الشرع بالتأويلات الفاسدة موجوداً؛ فهذا لا يقبل إلا بمذهبه، وهذا يترك الشرع ويتحاكم للسياسة، وهذا يتحاكم إلى مقالات الفلاسفة. وبرغم ذلك لم نجد عالماً معتبراً كُفر المعينين بلا ضوابط.

وقد ذكرنا في المطلب السابق أن التحاكم إلى الشرع يجب أن يشمل جميع الأحكام الشرعية —الاعتقادية والعملية— ، وقلنا بأن المستند الأساس في قضية التحاكم إلى الطاغوت هو قوله تعالى في سورة النساء «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ (60)»

حتى قوله «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (65)»

وبمتابعة أقوال المفسرين والعلماء في تفسيرهم لآيات سورة النساء، نجد أنهم قد ذكروا عبارات متقاربة في القرائن التي تدل على نفاق من تحاكم إلى الطاغوت، وبالتالي تحديد مناهج الكفر لمن تحاكم إلى الطاغوت —أي بعمل الجوارح—، ومن تلك العبارات :

1. من أعرض⁴¹⁹ عن الشرع وتحاكم إلى الطاغوت⁴²⁰

2. من اختار حكم الطاغوت على حكم الله⁴²¹

⁴¹⁹ ومعنى أعرض عن :أدار ظهره له غير مكترث أو مهتم به، صد عنه، تجاهله، جفاه، عكسه أقبل ، معجم اللغة العربية المعاصرة 1480/2

⁴²⁰ الصارم المسلول 37/1 ، مجموع الفتاوى 339/12 ، تلبس الجهمية 126/2 ، الفتاوى الكبرى 332/6 ، مختصر الصواعق المرسلة للبعلي 546 ، طريق المهجرين

407/1 ، إعلام الموقعين 40/1 ، الفوائد 48/1

⁴²¹ تفسير السعدي ص184

3. من ترك الشرع وتحاكم إلى الطاغوت⁴²²
 4. يقدمون حكم الطاغوت على حكم الله⁴²³
 5. من عدل⁴²⁴ عن الشرع وتحاكم إلى الطاغوت⁴²⁵
 6. إثبات حكم الطاغوت على حكم الله⁴²⁶
 7. يريدون أحكام الجاهلية، ويفضلون أحكام القوانين غير الشرعية على الأحكام الشرعية⁴²⁷
 8. راضين بحكم الاغوت دون حكم الله⁴²⁸
- ولذلك لا بد أن نعرض تفسير العلماء لقوله تعالى "يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت"، لكي يتضح منط الكفر في التحاكم العملي للطاغوت.

المسألة الأولى: الإرادة شرط في نفي أصل الإيمان عن تحاكم إلى الطاغوت

إن قوله تعالى: (يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ) فيه ضابط مهم: لأن الله سبحانه علق الكفر بالإرادة، فالإرادة شرط في نفي أصل الإيمان عن تحاكم إلى الطاغوت، فإن من تحاكم إلى الطاغوت قد يكون بإرادته وقد يكون بغير إرادته.

والإرادة عمل قلبي، فإرادة الفعل معناها: طلبه وحبه والرغبة فيه⁴²⁹.

⁴²² تفسير الطبري 507/8 ، مجموع الفتاوى 339/12

⁴²³ مجموع الفتاوى 407/35 ، مدارج السالكين 318/2

⁴²⁴ عدل عن (يعدل، غدولاً، فهو عادِل، والمفعول معدول عنه)، حاد ومال عن. القاموس المحيط 1030/1، تاج العروس 444/29، المعجم الوسيط 588/2، لسان العرب 430/11 ، معجم اللغة العربية المعاصرة 1467/2

⁴²⁵ إعلام الموقعين 40/1 و 185/2 ، تفسير ابن كثير 305/2 ، جامع الرسائل بتحقيق رشاد سالم (قاعدة في المحبة) 373/2 ،

⁴²⁶ تعليق الشيخين أحمد ومحمود شاكر على تفسير الطبري 348/10

⁴²⁷ تفسير السعدي ص 571

⁴²⁸ تفسير الطبري 507/8 حتى 517

⁴²⁹ مختار الصحاح 131/1، القاموس المحيط 284/1، تاج العروس 121/8، المعجم الوسيط 381/1، لسان العرب 187/3، معجم اللغة العربية المعاصرة 958/2

وهذه الآية قد نفت الإيمان عمن أراد - مجرد الإرادة - أن يتحاكم إلى الطاغوت وهو عمل قلبي، فكيف بمن تحاكم بإرادته إلى الطاغوت وهو عمل الجوارح. أما من تحاكم بدون إرادة فلا يدخل حكمه في الآية.

وقد أوضح ابن عاشور معنى (يريدون) في الآية، ففي تفسيره لقوله تعالى (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت) قال ⁴³⁰: «وَقَوْلُهُ يُرِيدُونَ أَيُّ يُجِبُونَ حُبَّةً تَبَعْتُ عَلَى فِعْلِ الْمَحْبُوبِ.»

وعند تفسير ابن كثير لأية «وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾» قال ⁴³¹: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ أَيُّ وَإِذَا كَانَتْ الْحُكُومَةُ لَهُمْ لَا عَلَيْهِمْ جَاءُوا سَامِعِينَ مُطِيعِينَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ مُذْعِنِينَ وَإِذَا كَانَتْ الْحُكُومَةُ عَلَيْهِ أَعْرَضَ وَدَعَا إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، وَأَحَبُّ أَنْ يَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرَوِّجَ بَاطِلَهُ» وقال ابن كثير ⁴³²: «قال تعالى: أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ أَيُّ يَبْتَغُونَ وَيُرِيدُونَ، وَعَنْ حُكْمِ اللَّهِ يَعْدِلُونَ»

وقال الشيخ ابن عثيمين ⁴³³ «إذا كانت إرادة التحاكم إلى الطاغوت مخرجة من الإسلام فالتحاكم إليه فعلاً من باب أولى، فمن كان يهوى ويريد أن يكون التحاكم إلى الطاغوت. وإن لم يتحاكم إليه. فإنه ليس بمؤمن، فكيف بمن حقق هذه الإرادة وتحاكم إلى الطاغوت فعلاً» وقال الرازي في تفسيره ⁴³⁴ «ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: بَيِّنَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى [يقصد الرازي آية "يريدون أن يتحاكموا"] رَغْبَةً الْمُنَافِقِينَ فِي التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَبَيَّنَ بِهَذِهِ الْآيَةِ نُفَرَّتُهُمْ عَنِ التَّحَاكُمِ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.»

⁴³⁰ التحرير والتنوير 105/5

⁴³¹ تفسير الطبري 507/8، تفسير ابن كثير 68/6، وانظر أيضاً تفسير الرازي 122/10، وانظر التفسير الوسيط للطنطاوي 196/3، وانظر فتح المجيد للشيخ

عبدالرحمن بن حسن ص 392 عند تفسيره للآية، وانظر التمهيد لشرح كتاب التوحيد للشيخ صالح آل الشيخ،

⁴³² تفسير ابن كثير 119/3

⁴³³ تفسير سورة النساء لابن عثيمين 474/1 - عند ذكره الفوائد المستفادة من الآية

⁴³⁴ تفسير الرازي 122/10

المسألة الثانية: الإرادة عمل باطن، ولكن لها قرائن تدل عليها تظهر على الجوارح.

بما أن الإرادة عمل قلبي، فلا سبيل لنا لمعرفة ما لا بالإقرار، أو بظهور قرائن واضحة تدل على تلك الإرادة، فالحكم عندئذ يكون بالظاهر - كما نص عليه العلماء -، فنحن لنا الظاهر والله يتولى السرائر.

وفي هذا تقول اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية - حيث سُئِلت عن معنى الإرادة في الآية - 435:

« المراد بالإرادة في قوله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، ما صحبه فعلٌ أو قرائن وأمارات تدل على القصد والإرادة، بدليل ما جاء في الآية التي بعد هذه الآية ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾، ويدل على ذلك أيضاً: سبب النزول الذي ذكره ابن كثير وغيره في تفسير هذه الآية، وكذلك المتابعة دليل الرضا، وبذلك يزول الإشكال القائل: إن الإرادة أمر باطن فلا يحكم على المرید إلا بعلمها منه وهو غير حاصل. »

وقال ابن تيمية⁴³⁵: « **وَالْمَأْمُورُ نَوْعَانِ**. " نَوْعٌ " هُوَ عَمَلٌ ظَاهِرٌ عَلَى الْجَوَارِحِ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِعِلْمِ الْقَلْبِ وَإِرَادَتِهِ. فَالْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ كَالْوُضُوءِ وَالِاغْتِسَالِ وَكَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ: مِنْ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَأَفْعَالُ الْحَجِّ: مِنْ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَالًا فَالْقَلْبُ أَحْصَى بِهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْقَلْبُ وُجُودَ مَا يَقُولُهُ أَوْ بِمَا يَقُولُ وَيَقْصِدُهُ. »

و " الْمَقْصُودُ هُنَا " أَنَّ الْقَلْبَ هُوَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ وَقَصْدِهِ وَمَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِنَّمَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بِقَصْدِ الْقَلْبِ وَأَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِ الْأَحْكَامِ كَضَمَانِ

⁴³⁵ فتاوى اللجنة الدائمة (1)، الشيوخ: ابن قعود، ابن غديان، عبدالرزاق عفيفي، ابن باز، 1/784

⁴³⁶ مجموع الفتاوى 118/14 - 120

النُّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ إِذَا أَتَلَفَهَا مَجْنُونٌ أَوْ نَائِمٌ أَوْ مُحْطِئٌ أَوْ نَاسٍ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَدْلِ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ.

وَمَا كَانَ كُفْرًا مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ: كَالسُّجُودِ لِلْأَوْثَانِ وَسَبِّ الرَّسُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِمًا لِكُفْرِ الْبَاطِنِ وَإِلَّا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ سَجَدَ قُدَّامَ وَثْنٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لَهُ بَلْ قَصَدَ السُّجُودَ لِلَّهِ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُفْرًا وَقَدْ يُبَاحُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ يَخَافُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ فَيُؤَافِقُهُمْ فِي الْفِعْلِ الظَّاهِرِ وَيَقْصِدُ بِقَلْبِهِ السُّجُودَ لِلَّهِ كَمَا ذُكِرَ أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَعَلَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ وَلَمْ يُظْهِرْ مُنَافَرَتَهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.»

فهذا كلام واضح من ابن تيمية عن ارتباط الأعمال المكفرة بإرادة القلب، ومن تلك الأعمال التحاكم إلى غير الشرع، فإنه لا يُعتبر كفراً إلا بإرادة القلب والتي تظهر قرائنها على الجوارح.

ولذلك فإن مناط الكفر في التحاكم إلى غير شرع الله يتحقق بالأمور التالية:

1- أن يدرك المكلف شرائع الله في نفسه وماله وعرضه بحيث يعلم حرمة الفعل الذي يقوم به، ومنها حرمة التحاكم إلى الطاغوت، وأن ما يتحاكم إليه مخالف للشرع، فمن أدرك ذلك ثم أراد أن يتحاكم إلى الطاغوت فهو منافق، حتى لو لم يتحاكم فعلياً. والإرادة قد تكون بتفضيل حكم الطاغوت على حكم الله، أو حبه أو الرغبة فيه وعدم كراهته، وهذا عمل باطن لا سبيل لنا إليه إلا بالقرائن والتي سنذكرها في النقاط التالية.

2- أن تكون الشرائع ماثلة ممكناً منها، سواء بوجود جهة تحكم بالشرع، أو بالقدرة على فض النزاع بوسيلة شرعية إذا لم يكن هناك جهة شرعية ملزمة. فمن تحاكم إلى الطاغوت بإرادته أشد نفاقاً ممن أراد أن يتحاكم إلى الطاغوت.

إذا تحقت النقطتان السابقتان عندها يصبح التحاكم إلى غير الشرع كفرًا، لأنه عمل ظاهر يدل على ما في الباطن من تلك الإرادة، وهو ماعبر عنه العلماء بالعدول عن الحكم أو الحاكم الشرعي -مع وجوده- إلى غيره، كمن عدل عن الرسول وتحاكم إلى كعب بن الأشرف. فالعدول هو الوصف الظاهر المنضبط المعبر عن الرضا والإرادة لشرع غير شرع الله.

فمن ظهرت عليه هذه القرائن فهو منافق نعامله معاملة المسلمين ظاهراً، فإن عاند وأعرض عن الشرع فهو كافر مرتد.

لكن من الذي ينزل عليه حكم الردة؟ بالتأكيد هو القضاء الشرعي، فإن لم يوجد فالعلماء الثقات أهل الحل والعقد؛ وليس المتعاملون قليلو العلم الذين يتجرؤون على الفتوى والتكفير بقلّة علمهم.

وبعبارة أخرى فإن مناط الكفر في التحاكم إلى الطاغوت: هو عمل القلب المتمثل بإرادة التحاكم والتي يتبعها غالباً فعل التحاكم، فإذا وجدنا قرينة ظاهرة تدل على عمل القلب عندها يكون المتحاكم منافقاً، وهو ماعبر عنه العلماء بالعدول عن الشرع وتقديم حكم الطاغوت واختيار حكم غير الشرع وغير ذلك.

وبهذا نعلم السبب الذي من أجله أجاز العلماء التحاكم إلى غير الشرع عند عدم وجود الشرع بشرط الضرورة والحاجة التي تنزل منزلة الضرورة وعموم البلوى - مع التفصيل الوارد في كل حالة -، والضوابط التي ذكروها. ولا فرق في ذلك كله بين تحاكم فرد أو جماعة أو دولة أو منظمة.

وبهذا نعلم أيضاً لماذا لم يُكفر العلماء جميع الذين كانوا يُعرضون عن الشرع ويتحاكمون إلى سواء من الآراء والأهواء والاصطلاحات والقواعد والقوانين، فكُفر النوع لا يستلزم كُفر المعين.

المسألة الثالثة: توضيح أقوال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

يتناقل أتباع المقدسي رسالة "تحكيم القوانين" للشيخ محمد بن إبراهيم ، دون مراعاة للمنطادات التي وضعها الشيخ في كفر من تحاكم أو حكم تلك القوانين.

ومع أنني لست بحاجة لنقل أقواله — لكثرة أقوال العلماء القدامى —، لكن لا بد من توضيح الخلل في فهم كلام الشيخ رحمه الله.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في رسالة تحكيم القوانين: «خامسا [أي من أنواع الكفر الأكبر في مسألة تحكيم القوانين] فيا معشر العقلاء، ويا جماعات الأذكفاء وأولي النهى، كيف ترضون أن تجري عليكم أحكام أمثالكم، وأفكار أشباهكم، أو من هم دونكم ممن يجوز عليهم الخطأ، بل خطؤهم أكثر من صوابهم، بل لا صواب في حكمهم، إلا ما هو مستمد من حكم الله ورسوله نصا أو استنباطا؟ تدعونهم يحكمون في أنفسكم، ودمائكم وأبشاركم وأعراضكم، وفي أهاليكم من أزواجكم وذرائعكم، وفي أموالكم وسائر حقوقكم، ويتركون ويرفضون أن يحكموا فيكم بحكم الله ورسوله الذي لا يتطرق إليه الخطأ ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد»

(السادس) [أي من أنواع الكفر الأكبر في مسألة تحكيم القوانين]: ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل، من البوادي ونحوهم، من حكايات آبائهم وأجدادهم، وعاداتهم التي يسمونها "سلومهم" يتوارثون ذلك منهم، ويحكمون به، ويحصلون على التحاكم إليه عند النزاع، بقاءً على أحكام الجاهلية، وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله، فلا حول ولا قوة إلا بالله. «

وفي رسالة من محمد بن إبراهيم، وابن باز وعدد من أهل العلم جاء فيها⁴³⁷: «وإن من أفبح السيئات وأعظم المنكرات: التحاكم إلى غير شريعة الله، من القوانين الوضعية، والنظم البشرية وعادات الأسلاف والأجداد، التي قد وقع فيها الكثير من الناس اليوم، وارتضاها بدلاً من شريعة الله التي بعث بها رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. ولا ريب أن ذلك من أعظم النفاق، ومن أكبر شعائر الكفر والظلم والفسوق، وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن، وحذر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم. قال الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ

يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} [سورة النساء آية: 60-61]

وهذا تحذير شديد من الله سبحانه لجميع العباد، من الإعراض عن كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتحاكم إلى غيرهما، وحكم صريح من الرب عز وجل على من حكم بغير شريعته، بأنه كافر وظالم وفاسق، ومتخلق بأخلاق المنافقين وأهل الجاهلية.

قلت: فقد جعل الشيخ مناط الكفر هو الإعراض عن حكم الله والرضى بشريعة غيره، فالعمل -أي عمل الجوارح- الذي ذكره الشيخ يُعتبر قرينة واضحة على ما في القلب من الإعراض عن حكم الله والرغبة في حكم غيره.

وهذا كفر نوع، أما تكفير المعين فيحتاج تحقق الشروط وانتفاء الموانع. وهذا أمر واضح، لكن الكثيرين قد أصابهم من ألفاظ العموم ما جعلهم يعتقدون أن الشيخ لا يعذر من وقع في ذلك الفعل، فينسبون الشيخ إلى الغلو من حيث لا يدرون.

وقد نقلنا الكثير من أقوال ابن تيمية وابن القيم في هذه المسألة، والتي أدخلوا فيها الفلاسفة والمتكلمين وأصحاب الأذواق والسياسة، وكلهم يقدمون طواغيتهم على الشريعة، ومع ذلك لم يصدر منهم تكفير أعيانهم، بل كان الكفر كفر نوع فقط.

المطلب الثالث: حالات المتحاكمين إلى غير الشرع

بعد أن عرضنا مناط الكفر في التحاكم إلى الطاغوت، ومن خلال ماسبق يمكننا تقسيم المتحاكمين إلى غير ما أنزل الله إلى عدة أقسام (ونقصد هنا التحاكم كعمل ظاهر بالجوارح)⁴³⁸:

⁴³⁸ ونود التنبيه أننا وضعنا هذا التقسيم من أجل عرض الفكرة، ولم نضعه ليكون كالقواعد التي تُطبق في تكفير عباد الله، فهذا لا نرضاه ولا نقبل به.

الحالة الأولى: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وظهرت عليه قرائن تدل على أن تحاكمه كان رضى أو تجويزاً للحكم بالطاغوت، أو تفضيلاً لحكم الطاغوت على حكم الله ، أو رغبة فيه وإعراضاً عن حكم الشرع، أو امتناعاً عن قبول حكم الله وحده، أو التسوية بينهما:

فأهل هذا القسم تنصرف إليهم ظواهر الآيات القرآنية التي تنفي الإيمان عمن تحاكم إلى الطاغوت بعد إرادته له، وهذا القسم يندرج تحته ما مرّ في تاريخ المسلمين وتصدى له علماء الإسلام مثل حكم ابن تيمية في التتار الذين تحاكموا إلى الياسق وقدموه على شرع الله، وكذلك ما أفتى به الشيخان أحمد ومحمود شاكر في التحاكم للقوانين الوضعية المخالفة للشرع في زمنهم، ومثل فتاوى الشيخ ابن تيمية وابن ابراهيم فيمن يتحاكم إلى الأعراف الجاهلية.

وهذا كله كفرٌ نوعٍ وليس كفرٌ عينٍ، أي أن أحداً من العلماء لم يذكر تكفير المعين -الذي يتحاكم إلى الطاغوت - بدون تحقق الشروط وانتفاء الموانع في حق هذا المعين.

قال ابن حزم⁴³⁹: «فَقَدْ صَحَّ أَنَّ هَاهُنَا نِفَاقًا لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا، وَنِفَاقًا يَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَرَادُوا التَّحَاكُمَ إِلَى الطَّاعُوتِ لَا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُظْهِرِينَ لِبَطْشِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عُصَاةً بِطَلَبِ الرُّجُوعِ فِي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِهِ مُعْتَقِدِينَ لِصِحَّةِ ذَلِكَ، لَكِنْ رَغْبَةً فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى، فَلَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ كُفَّارًا بَلْ عُصَاةً، فَنَحْنُ نَحْذَرُ هَذَا عِيَانًا عِنْدَنَا، فَقَدْ نَدَعُو نَحْنُ عِنْدَ الْحَاكِمِ إِلَى الْقُرْآنِ وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الثَّابِتِ عَنْهُمْ بِإِقْرَارِهِمْ فَيَأْتُونَ ذَلِكَ وَيَرْضَوْنَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، هَذَا أَمْرٌ لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَكُونُونَ بِذَلِكَ كُفَّارًا، فَقَدْ يَكُونُ أُولَئِكَ هَكَذَا حَتَّى إِذَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكِمُوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، **وَجَبَّ أَنْ مَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَأَبَى وَعِنْدَ فَهُوَ كَافِرٌ؟** وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ: أَنَّ أُولَئِكَ عِنْدُوا بَعْدَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِذَا لَا بَيَانَ فِيهَا فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَرَفَهُمْ أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ وَأَفَرَّهُمْ.»

وأنا أذكر قول ابن حزم الظاهري - رحمه الله - لألزم به المقدسي وطائفته لأنهم يتبعون ابن حزم في كثير من أقواله.

الحالة الثانية: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وهو لا يعلم أن الذي يتحاكم إليه مخالف للشرع

سواء كان قانوناً وضعياً أو غير ذلك: وهذا القسم أمره واضح لأنه جاهل لما يفعله فلا يُنسب إليه كفر. ولا يختلف الحال هنا فيما لو كان المتحاكم فرداً أو جماعة أو دولة.

الحالة الثالثة: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله متأولاً:

أي أنه يتأول جواز هذا التحاكم، وهذا مثل ما ذكره ابن تيمية عن تحاكم المتكلمين ونفاة الصفات إلى طواغيتهم المعظمة، وأقوال الفلاسفة، وقواعدهم التي قرروها، وتحاكم الملوك إلى السياسات التي وضعوها.

فهنا ننظر إلى ذلك التأويل فيما أن يكون سائغاً فلا يكون الفعل كفراً، أو يكون غير سائغ فيكون الفعل كفراً، وهذا كفر نوع، أما تكفير الشخص فيحتاج إثبات الشروط وانتفاء الموانع.

وكما نقلنا عن ابن تيمية وابن القيم فإنه لافرق بين التحاكم إلى العقائد الفاسدة وبين التحاكم إلى الأحكام العملية المخالفة للشرع.

ولا يختلف الحال فيما لو كان المتحاكم فرداً أو جماعة أو دولة.

الحالة الرابعة: من تحاكم إلى غير ما أنزل الله وهو يعلم أنه محرّم ولكنه تحاكم لهوى

والمقصود هنا أن يكون هذا الشخص ملتزماً للتحاكم إلى شرع الله - عند وجوده والإمكان منه -، وهو مقرّ بحكم الله ولم يظهر منه ما يدل على الحالة الأولى - مثل الرضى بالتحاكم إلى غير الشرع -.

فهذا النوع بهذه الصورة يبدو لي أنه لا يكفر، بل له حكم أمثاله من أهل الذنوب، وهو كما قلنا في الحكم بغير ما أنزل الله - كفر دون كفر.

ومما يُستأنس به في هذه المسألة ما قاله الشيخ ابن عثيمين في تفسيره لسورة النساء آية رقم 59 (فإن تنازعتم في شئ): «19. أن من تحاكم إلى غير الله ورسوله فهو كافر، ولكن هل هو الكفر المخرج من الملة أو لا؟ الجواب نقول: في هذا تفصيل بحسب حال المتحاكم: وذلك أنه إذا رأى أن الحكم الذي تقضي به هذه القوانين خير من حكم الله ورسوله أو مثله فهو كافر؛ لأنه مكذِّب لقوله تعالى: { وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ } { [المائدة: 50] ، وقوله: { أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ * } { [التين: 8] .

وأما إذا كان لا يعتقد ذلك . ولكن مشى مع الناس . فهذا لا يكفر؛ لأن من الناس . ولا سيما العامة . من لا يدرك هذا الفرق، فهذا لا يكفر.»

ولكن حتى نضبط قول الشيخ ولا نُحمِّله مالا يحتمل، نذكر مثلاً ضربه الشيخ رحمه الله في تفسيره لسورة النساء في آية (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت) قال: «مثال ذلك: إذا دعي أحد من الناس إلى القرآن الكريم فيأبى ويقول: لا. بل نتحاكم إلى التوراة أو إلى الإنجيل، أو إلى القانون الفلاني، أو يقول: نتحاكم إلى المحاكم التجارية والقوانين التجارية، وهو يُدعى إلى التحاكم إلى الله ورسوله، فيقول: لا، نرجع إلى أعراف التجارة ولو كانت تخالف الشرع، فهذا يدخل في هذه الآية [(202)].»

فهذا الشخص ظهر عليه الإباء والعناد ورفضه للشرع ، والرضى بأحكام الجاهلية ، فلا يدخل في هذا القسم الذي يتحاكم لهوى في نفسه.

وقد يكون مقصد ابن عثيمين أن ذلك الشخص جاهل لأنه مشى مع الناس وهو لا يدري، أو يكون متأولاً.

لكن يوجد من أقوال العلماء ما يدعم هذا الرأي، من تفسيرهم للآيات، ففي تفسير السعدي لسورة النساء آية 65 (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) قال:

«فالتحكيم في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج في مقام الإيمان، والتسليم في مقام الإحسان. فمن استكمل هذه المراتب وكملها، فقد استكمل مراتب الدين كلها. فمن ترك هذا التحكيم المذكور غير ملتزم له فهو كافر، ومن تركه، مع التزامه فله حكم أمثاله من العصيين.»

وقال ابن تيمية عند تعليقه على هذه الآية⁴⁴⁰: «فَلَمَّا نَفَى الْإِيمَانَ حَتَّى تُوجَدَ هَذِهِ الْعَايَةُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعَايَةَ فَرَضٌ عَلَى النَّاسِ؛ فَمَنْ تَرَكَهَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَى بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ الَّذِي وَعَدَ أَهْلُهُ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ بِلا عَذَابٍ، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا وَعَدَ بِذَلِكَ مَنْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ بَعْضَهَا؛ فَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ.

وَمَعْلُومٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَجِبُ " تَحْكِيمُ الرَّسُولِ " فِي كُلِّ مَا شَجَرَ بَيْنَ النَّاسِ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَفُرُوعِهِ وَعَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ إِذَا حَكَمَ بِشَيْءٍ إِلَّا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا حَكَمَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.»

على كل حال فإن التكفير مسألة خطيرة فلا نعدل بالسلامة والله المستعان.

الحالة الخامسة: من يتحاكم إلى غير ما أنزل الله تحت الضرورة أو الإكراه أو عموم البلوى

دلّت الآيات والأحاديث والقواعد المنبثقة عنهما على أنه يجوز التحاكم إلى غير الكتاب والسنة للضرورة أو الحاجة المنزلة منزلتها، وأنه في حال الترخص بالضرورة أو الحاجة المنزلة منزلتها، لا بد من تحقيق مناطها ليطم العمل بقاعدة (الضرورات تقدر بقدرها) وقاعدة (ارتكاب أخف الضررين).

أما عند عموم البلوى فيوجد من أخذ بها لجواز التحاكم أو اشتراط التحاكم في العقود. وللتوسع يمكن الرجوع لكتاب: "عموم البلوى-دراسة نظرية تطبيقية - مسلم الدوسري".

ونذكر هنا بعض الشروط التي ذكرها العلماء فيمن اضطر إلى التحاكم إلى القوانين الوضعية ، لدفع ظلم أو استرداد حق:

الشرط الأول : ألا يمكنه الوصول إلى حقه إلا بهذا الطريق، فعليه:

- أولاً محاولة الصلح : والتصالح عند القاضي أو عند الأمير أو عند جهة حكومية أو شيخ قبيلة كله جائز، لأن الصلح مرغَّبٌ فيه شرعاً يُقبل به عند كل أحد، كإسقاط الإنسان حقه المالي أو العفو عن سبِّه وتعييره أو المسامحة عن إتلاف تجارتها، بشرطين:
الأول: أن لا يلزم بذلك الصلح، بل يكون برضى النفس وطبيها.

الثاني: أن لا يخالف الصلح شيئاً حده الشرع، كإسقاط حدود الله كحد الزنا، أو السكر، أو غيره، قال تعالى: {وَالصُّلْحُ خَيْرٌ} (النساء 128)، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً)) [رواه الترمذي 1352].

- ثانياً التحاكم إلى رجل يحكم بشريعة الله عن طريق التحكيم إن أمكن ذلك.

فإن لم يستطع فعل الأمرين السابقين فهنا يتحاكم، لا بنية أن يقبل بكل ما حكموا به، ولكن بنية أن يقبل ما وافق الشرع.

الشرط الثاني : أن يكون كارهاً مبغضاً لهذا التحاكم.

الشرط الثالث : ألا يأخذ أكثر من حقه ، ولو قضى به القانون، كأن يدفع له القانون الوضعي مالاً أكثر من حقه، أو يفرض على المعتدي عقوبة تفوق حد الشرع، فلا يجوز له أخذ المال الزائد ولا الإقرار لذلك الحكم، إلا إن كان عدم إقراره يفوت عليه حقه بالجملة، فيقره، ويعيد ما زاد على حقه لصاحبه.

وقالوا بأن المنع مطلقاً من التحاكم حتى بالقيود السابقة، يجعل دماء المسلمين وأموالهم مستباحة، وأعراضهم منتهكة، ودماءهم مهددة، وهذا ما لا تأتي به الشريعة.

ومن الأقوال في هذه المسألة فتوى للشيخ عبدالرحمن البراك، وهي من أوضح الفتاوى التي قرأتها في مسألتنا، ونصها ⁴⁴¹: «السؤال: لو حصل للمسلم خصومة في ديار الكفر أو ما يشابهها فهل يجوز أن يتراجع للمحاكم الوضعية؟

الإجابة: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد:

إذا اعتدى على الإنسان في بلاد الكفر في نفسه أو ماله أو حرمة فله أن يرفع قضيته لمن يرفع عنه الظلم أو يدفع عنه الظلم فإن الإنسان المظلوم له أن يستعين بمن ينصره من غير أن يعتدي على الظالم، وإذا كان يعلم أن جهة التراجع لحل الخصومة تعتدي على الظالم بزيادة فتغمره فوق ما يجب عليه فليس للمظلوم أن يأخذ فوق حقه ولو حكمت له المحكمة بذلك، وليس هذا من التحاكم إلى الطاغوت، فإن الذين يتحاكمون إلى الطاغوت يفضلون حكمه على شرع الله ويرتضونه ويقبلون حكمه ولو علموا أنه مخالف لشرع الله فما يخالف شرع الله من أحكام الذين يحكمون بالقوانين سواء كانوا من الكفار المعرفين كاليهود والنصارى أو من المنتسبين للإسلام. فمثلاً لا يجوز للمرأة أن تحاكم زوجها إذا كانت تعلم أن القانون يفرض عليه فوق ما يوجبها الشرع ولا يجوز للمرأة أن تطالب بحقها في الميراث وهي تعلم أن القانون يسوي بين الذكر والأنثى، فلا محل لها أن تأخذ في الميراث إلا ما فرضه الله لها في كتابه على حد قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ في ميراث الأولاد وفي ميراث الأخوة الأشقاء أو لأب.

ولا يخفى أن التراجع إلى هذه الإدارات أو المحاكم من قبل الضرورة لأنه لو وجب على المقيم في تلك البلاد ألا يرفع قضيته إذا ظلم إذاً للحقه ضرر عظيم بذلك ولتسلط المجرمون على المسلمين إذا علموا أنهم لا ينتصرون. وبهذا يعلم أن التحاكم إلى هذه الإدارات والمحاكم على هذا الوجه من الضرورة لا ينافي الكفر بالطاغوت وهو كل حكم يناقض شرع الله الذي أنزله في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

(⁴⁴¹) انظر: الرابط التالي: <http://ar.islamway.net/fatwa/36286?ref=search>

تاريخ الفتوى 6-10-1426 هـ.»

قال ابن عثيمين⁴⁴²: «حكم التحاكم إلى الأحكام الوضعية

السؤال: بالنسبة للأحكام الوضعية، هناك بلدان كثيرة تحكم بهذه الأحكام كما هو معروف،
السؤال: معروف أن الإنسان مكره، قد يكره على القبول بحكم وضعي، لكن الحال فيمن له حقوق
عند الناس ضرب وأخذ ماله وغير ذلك فهو حتى يحصل على هذا المال يحتاج إلى أن يتحاكم إلى
الحكم الوضعي، وقد يكون في هذا الحكم الوضعي ما هو مخالف -وهو كثير- للأحكام الشرعية،
فهل هناك إطلاق للتحاكم؟

الجواب: إذا لم نجد محكمة تحكم بالشريعة وصارت حقوقه من المال ستضيع فإننا نتحاكم إليهم لا
على أن حكمهم شرع ولكن نجعلهم بمنزلة الشرط نستخرج بهم حقوقنا، لاحظ هذا القيد: (لا
يتحاكم إليهم على أن حكمهم شرع ولكن كأنهم شرط يأخذون حقوقه) فلا بأس أن يتحاكم
إليهم لاستخراج حقه، ولكن لو حكموا له بباطل شرعاً فإنه لا يجوز أن يأخذ به؛ لأنه لا يمكن
أن يضيع حقوق الناس بحجة أن هؤلاء يحكمون بالقانون ولا يجد تحاكماً إلى الله ورسوله، يقول:
أنا لا أتحاكم إليهم على أن قولهم فصل وحكم، لكن أتحاكم إليهم على أنهم شرط يخرجون حقي
أو أستخرج بهم حقي.»

ويمكن أن نستأنس بما قاله ابن القيم⁴⁴³ «وَأَمَّا الرِّضَا بِنَبِيِّهِ رَسُولًا: فَيَتَضَمَّنُ كَمَالَ الْإِنْقِيَادِ
لَهُ. وَالتَّسْلِيمَ الْمَطْلَقَ إِلَيْهِ، بَحْثُ يَكُونُ أَوَّلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ. فَلَا يَتَلَقَّى الْهُدَى إِلَّا مِنْ مَوَاقِعِ كَلِمَاتِهِ.
وَلَا يُحَاكِمُ إِلَّا إِلَيْهِ. وَلَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَرْضَى بِحُكْمِ غَيْرِهِ أَلَبَّتَهُ. لَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّبِّ
وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ. وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَذْوَاقِ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَمَقَامَاتِهِ. وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ ظَاهِرِهِ
وَبَاطِنِهِ. لَا يَرْضَى فِي ذَلِكَ بِحُكْمِ غَيْرِهِ. وَلَا يَرْضَى إِلَّا بِحُكْمِهِ. فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَانَ تَحْكِيمُهُ غَيْرُهُ مِنْ

⁴⁴² لقاء الباب المفتوح 20/150، وانظر أيضاً تفسير سورة النساء لابن عثيمين فقد ذكر ذلك في الفوائد عند تفسيره لقوله تعالى {فَلْيُنْزَعْنَ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ} وقوله تعالى {يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ}

⁴⁴³ مدارج السالكين 171/2

بَابِ غِذَاءِ الْمُضْطَرِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُقَيِّتُهُ إِلَّا مِنَ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ. وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الشَّرَابِ الَّذِي إِنَّمَا يُتَيَمَّمُ بِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الطَّهْوَرِ.»

وقال ابن القيم أيضاً⁴⁴⁴: «فَإِنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا يُبَاحُ لِلْمُضْطَرِّ، وَأَمَّا مَنْ عَدَلَ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَعَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِالدَّلِيلِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ إِلَى التَّقْلِيدِ فَهُوَ كَمَنْ عَدَلَ إِلَى الْمَيْتَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمُدْكِيِّ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يَقْبَلَ قَوْلُ الْغَيْرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ»

قلت: وقد ظن البعض بأن كلام ابن القيم ينحصر في التقليد، أي أن التقليد جائز للضرورة، أما التحاكم في الأحكام العملية إلى غير الشرع فلا يدخل في ذلك، وهذا خطأ على ابن القيم، لأن ابن القيم لا يفرق بين الأحكام العلمية والعملية — والله أعلم.

الحالة السادسة: من تحاكم إلى ما ليس من الشريعة وهو غير مخالف لها

هذا القسم مختلف عن الذي قبله في نقطتين:

أولاً: أن المتحاكم إليه لا يخالف الشرع بل جاء موافقاً للشرع (مصادفةً).

ثانياً: أن المتحاكم يعلم أن الذي سيتحاكم إليه لا يخالف الشرع، أما الأقسام السابقة فيتم التحاكم وفق أصول القاضي أو الحكم، وعندها قد يصدر الحكم موافقاً للشرع أو مخالفاً له.

والله سبحانه قد أقر العديد من الأحكام الجاهلية واعتبرها شرعية (كالقسامة، والضمان وغيره)، حتى أن الفقهاء قعدوا القاعدة الفقهية (العادة محكمة)، ولكن ذلك كله جاء بعد إذن الشرع له.

فالتحاكم إلى هذه القوانين — عند عدم وجود البديل الشرعي — جائز بلا كراهة.

ومن قال بهذا القول مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة من 1-6 ذي القعدة

1415هـ، حيث جاء في القرار:

"سادساً: إذا لم تكن هناك محاكم دولية إسلامية يجوز احتكام الدول أو المؤسسات الإسلامية إلى محاكم دولية غير إسلامية توصلًا لما هو جائز شرعاً"

وكذلك الشيخ عبدالعزيز الطريفي في فتوى له بعنوان "التحاكم إلى الأنظمة والقوانين الوضعية" قال⁴⁴⁵: «من يعلم أن محكمة وضعية تحكم بغير حكم الله في كل شيء إلا بعض الأحكام التي توافق حكم الله مصادفة بلا اعتقاد، كقتل القاتل والخلع وغيره، فيجوز له بلا كراهة أن يطلب القصاص من القاتل والخلع من الزوج إذا تعذر اللجوء لحاكم يحكم بحكم الله يرفع الظلم ذلك، إذ أن الحاكمين توافقا في الظاهر واختلفا في الباطن.»

الحالة السابعة: التحاكم إلى المحاكم الدولية:

في الحقيقة لا حاجة لوضع فقرة مستقلة عن المحاكم الدولية، لأن جميع ما قلناه عن حرمة التحاكم إلى غير الشرع، وجوازه عند الضرورة، فإنه ينطبق على المحاكم الدولية، فلا يختلف الأمر سواء كانت محكمة دولية أو هيئة أو فرداً أو غير ذلك، ونستدل لها بنفس الأدلة وبنفس أقوال أهل العلم.

لكننا سنزيد أقوالاً خاصة لمسألتنا، فقد جاء في فقه المالكية:

ففي شرح مختصر خليل للخرشي عند حديثه عن شروط المهادنة قال⁴⁴⁶: (الثَّالِثُ أَنْ يَخْلُوَ عَقْدُهَا عَنْ شَرْطٍ فَاسِدٍ وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ كَشَرْطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ أَسِيرًا بِأَيْدِيهِمْ أَوْ بَقَاءِ قَرْيَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ خَالِيَةً مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَحْكُمُوا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ أَوْ أَنْ يَأْخُذُوا مِمَّا مَالًا إِلَّا لِحَوْفٍ مِنْهُمْ فَيَجُوزُ كُلُّ مَا مُنِعَ) وفي حاشية الدسوقي أكد على خلو عقد المهادنة من الشروط الفاسدة وعدد منها⁴⁴⁷: «أَوْ شَرْطِ حُكْمٍ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ بِحُكْمِهِمْ»

ثم أكمل جوازها عند الخوف فقال: «(إِلَّا لِحَوْفٍ) مِمَّا هُوَ أَشَدُّ ضَرَرًا مِنْ دَفْعِ الْمَالِ مِنْهُمْ أَوْ هُمْ سَوَاءٌ جُعِلَتْ الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَفْهُومِ أَوْ الْمَنْطُوقِ»

⁴⁴⁵ <http://www.altarefe.com/cnt/ftawa/302>

⁴⁴⁶ شرح مختصر خليل للخرشي 151/3

⁴⁴⁷ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 206/2

وفي منح الجليل قال⁴⁴⁸: «(إِلَّا خَوْفٍ) مِمَّا هُوَ أَشَدُّ ضَرَرًا مِنَ الشَّرِّ الْفَاسِدِ كَاسْتِيْلَائِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»

قلت: وهذا يعني أن اشتراط التحاكم إلى محاكم الكفار جائز عند الضرورة، وهو ما ذكرناه سابقاً من التحاكم للمحاكم الوضعية عند الضرورة. والله تعالى أعلم

الفصل الخامس

مظاهر الغلو في العلاقات الدولية

لقد استوقفنا كثيراً غلو المقدسي وطائفته في العلاقات الدولية، سواءً على مستوى أحكام الأمان للأفراد، أو المعاهدات الدولية، مما جعل كثيراً من الإخوة أصحاب العقول النيرة يُحجمون عن دخول باب السياسة استجابةً لمزاودة الغلاة من أتباع المقدسي الذين يرفضون السياسة رفضاً قاطعاً، ويجعلون الدخول في المعاهدات الدولية كفرةً أكبر بلا خلاف. مما جعل أعداء الدين يستلمون تلك الساحة المهمة.

ونقولها بصراحة: لقد سببت أفكار ومزاودات الغلاة والخوارج ضعفاً كبيراً للأمة المسلمة فلا هم حققوا إنجازاً ولا تركوا غيرهم ينجز والله المستعان.

ولذلك فلا بد من تبيان هذه المسائل بدقة وتفصيل بل يجب الدخول إلى العمق وتشرح أسباب الإعراض عن الدخول في العلاقات الدولية المعاصرة من وجهة نظر الغلاة لكي نفتح الطريق أمام طالبي الحق ممن يريدون نصر الأمة المسلمة المستضعفة.

ولا يعني كلامنا السابق أننا سنقدم المزيد أو سنكمل ما لم يكمله غيرنا، بل إن دراستنا محددة بانتقاد مظاهر الغلو عند أبي محمد المقدسي في العلاقات الدولية المعاصرة، ولذا فإننا سنبحث في المسائل التي اعترض عليها المقدسي وسنحاول إيضاح رأيها في تلك المسائل وإظهار الخلاف بين أهل العلم فيها قدر المستطاع.

وإننا نؤكد على أن هذه النوازل المعاصرة تستدعي تكاتف أهل العلم لدراسة الواقع المعاصر واستنباط الأحكام التي تناسبه ولا تتعارض مع أحكام الشريعة، ونؤكد على ضرورة التوقف عن إصدار أحكام فردية، في هذه المسائل الدقيقة، وترك هذه الفتاوى للمجامع الفقهية الموثوق بها، والاجتهادات الجماعية الضرورية.

المبحث الأول

آراء المقدسي في أحكام الأمان عرض ونقض

العدالة أصلٌ عظيم من أصول الإسلام التي بُعث بها الرسول صلى الله عليه وسلم، ولذا أوجب الله سبحانه الوفاء بالعهود، وحرّم الغدر، وجعل نقض العهود سبباً لمقت الله وغضبه ولعنته. قال تعالى: وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿٣٤﴾ الإسراء

وقال تعالى: وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ اللَّعَنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٢٥﴾ الرعد

ويصف الله تعالى عباده المؤمنين الصادقين بقوله: وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ [المؤمنون]

وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم نقض العهد من صفات المنافقين، فقال صلى الله عليه وسلم: أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر " البخاري.

وقال صلى الله عليه وسلم: " إن الغادر يُنصب له لواء يوم القيامة فيقال: هذه غدرة فلان بن فلان " متفق عليه.

وليس هذا الحكم خاصاً بالمسلمين فيما بينهم بل هو عام لكل الناس، مطلق في كل العهود، إلا إذا كانت تحل حراماً أو تحرم حلالاً. قال صلى الله عليه وسلم: " من آمن رجلاً على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافراً " 449.

والأحاديث في ذلك كثيرة.

وبرغم كل هذه الأحاديث والآيات -التي يعرفها المقدسي وطائفته- إلا أنهم يستحلون الغدر بالمعاهدين بتأويلات شتى، فشوهوا سماعة الإسلام، واستعدوا على المسلمين أغلب أهل الأرض، وضيّقوا على المسلمين في بلاد الكفار. حتى وصل الأمر بهم أن غدروا بالصحفيين الذين جاؤوا لنصرة الناس المستضعفين -كما فعلوا في سوريا- بل وأخذ هؤلاء الغادرون يقايضون الدول بالمال كفدية لهؤلاء الصحفيين. والله المستعان

وليس تأويلهم بالتأويل السائع بل إن أئمتهم يبحثون عن أيّ قول شاذ للعلماء يؤيد مايزهون إليه، كما فعل كبيرهم أيمن الظواهري عندما جلب قولاً شاذاً للشوكاني والظاهرية وجعله قولاً قوياً، من أجل دعم رأيه في جواز الغدر بمن أعطى تأشيرة دخول لبلاده⁴⁵⁰. ثم تناقل أتباعه هذا القول بصفته قولاً قوياً. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي هذا الفصل سنناقش شبهات المقدسي في إجازته التفجير في بلاد المسلمين، وقتل المعاهدين المعصومين.

450 انظر رسالة التأشيرة والأمان 14

المطلب الأول: شبهة من كان مختلطاً بين المسلمين ولا يخضع لسلطان الحاكم، فيجوز له قتل المعاهدين ولا يعتبر فعله غدرًا

هذه الشبهة من أقوى شبهات المقدسي وطائفته، فإنهم يستدلون لها بقصة الصحابي أبي بصير -رضي الله عنه- في صلح الحديبية، عندما أبرم الرسول صلى الله عليه وسلم صلحاً مع قريش ثم استطاع أبو بصير الهرب من قريش، وانحاز بجماعته عن جماعة الرسول صلى الله عليه وسلم الذين عقدوا الهدنة، ثم بدأ بحرب قريش.

قال المقدسي⁴⁵¹: « فالمسلمون المقيمون تحت ولاية الطواغيت السياسية القهرية ودولهم الكافرة ومن باب أولى المجاهدون المطاردون دوماً والمحاربون من قبل الطواغيت وأوليائهم الأمريكان ليس بينهم وبين هؤلاء الطواغيت ولاية بل الحرب قائمة بينهم ومعلنة من قبل الطواغيت عليهم ولذلك فلا تلزمهم عهود هؤلاء الطواغيت ولا موافقتهم ما دامت ولايتهم كفرية قهرية غير شرعية ولا اختيارية، وماداموا لا يأمنون فيها على أنفسهم وأموالهم ودماءهم ودينهم، فهم أنفسهم غير مؤتمنين من قبل الطواغيت وأوليائهم ومن ثم فكيف يؤمنون أعداءهم بأمان أعداء لهم؟ بل هم عرضة لانتهاك حرمة بيوتهم من قبل الطواغيت وأنصارهم ونهبها وترويع من فيها واعتقالهم وزجهم في السجون أو تلفيق التهم لهم وإعدامهم أو تسليمهم للصليبيين في أي ساعة من ليل أو نهار.. »

وإن خطأ المقدسي في هذه القصة أنه اعتبر أبا بصير -رضي الله عنه- قتل المعاهدين داخل حدود المسلمين المتعاقدين مع الكفار فقد كان أبو بصير وقت المعاهدة في مكة ولم يكن داخلًا مع المسلمين في العهد، واخترع المقدسي مصطلح ولاية القهر السياسية ليُجيز بذلك قتل المعاهدين كما يشاء.

⁴⁵¹ براءة الموحدين من عهود الطواغيت 13 ، هذا ما أدين الله به 25 ، وانظر الرسالة الثلاثينية 147

وأغفل المقدسي قول العلماء بأن أبا بصير -رضي الله عنه- عندما قتل المعاهدين كان داخل حدود المسلمين لكنه تحت ولاية الكفار، ولم يكن تحت ولاية المسلمين، ولم يكن كذلك مختلطاً بالمسلمين، بل كان متميزاً عنهم -وإن كان داخل أرضهم- .

فالكفار الذين عاهدهم الإمام كانوا يعرفون مكان أبي بصير -رضي الله عنه- ويريدون أخذه للتعذيب وفتنته عن دينه، فهم بالنسبة لأبي بصير -رضي الله عنه- كانوا غير معاهدين، بالإضافة أنهم كانوا محاربين يريدون فتنته، فجاز له قتلهم غيلةً بسبب الحرب بينه وبينهم.

والخطأ في المقدسي يأتي من عدة جوانب:

الجانب الأول: أن لم ينقل أقوال العلماء بشكل صحيح، فقد اقتطع جزءاً مهماً من كلامهم وحرف الكلام بما يتناسب مع رأيه.

الجانب الثاني: لم يجمع أقوال ابن القيم وابن تيمية بشكل صحيح، بل استدل بهم بشكل خاطئ.

الجانب الثالث: خطؤه في تفسير معنى التحيز عن جماعة المسلمين الذي حصل من أبي بصير -رضي الله عنه-، واختراعه لمصطلح "الولاية القهرية السياسية" والذي اعتمد عليه لإجازة قتل المعاهدين داخل دولة المسلمين.

ونحن سنبين خطأه في تلك الجوانب عبر المسائل التالية:

المسألة الأولى: اجتزاؤه لأقوال العلماء:

نقل المقدسي قولاً لابن حجر عندما استدل بقصة أبي بصير، واقتطع منه جزءاً مهماً، حيث قال المقدسي⁴⁵²: « قال الحافظ ابن حجر في الفتح (351/5): (وفي قصة أبي بصير من الفوائد جواز قتل المشرك المعتدي غيلة، ولا يعد ما وقع من أبي بصير غدراً لأنه لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش؛ لأنه إذ ذاك كان محبوساً بمكة..) »

452 براءة الموحدين من عهود الطواغيت 13 ، هذا ما أدين الله به 25 ، وانظر الرسالة الثلاثينية 147

قلت: لم ينقل المقدسي قول ابن حجر كاملاً ، حيث قال ابن حجر -وقد وضعنا خطأ تحت الأمور التي حذفها المقدسي في النقل التالي-:

قال ابن حجر⁴⁵³: « وَفِي قِصَّةِ أَبِي بَصِيرٍ مِنَ الْفَوَائِدِ جَوَّازُ قَتْلِ الْمُشْرِكِ الْمُعْتَدِي غِيلَةً وَلَا يُعَدُّ مَا وَقَعَ مِنْ أَبِي بَصِيرٍ عَدْرًا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةٍ مَنْ دَخَلَ فِي الْمُعَاقَدَةِ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ كَانَ مُحْبُوسًا بِمَكَّةَ لَكِنَّهُ لَمَّا خَشِيَ أَنَّ الْمُشْرِكَ يُعِيدُهُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ دَرَأً عَنْ نَفْسِهِ بِقَتْلِهِ وَدَفَعَ عَنْ دِينِهِ بِذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ قَوْلَهُ ذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ فِعْلِ أَبِي بَصِيرٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ وَقَعَ عِنْدَ بَنِ إِسْحَاقَ أَنَّ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو لَمَّا بَلَغَهُ قَتْلُ الْعَامِرِيِّ طَالَبَ بِدِيَّتِهِ لِأَنَّهُ مِنْ رَهْطِهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو سُفْيَانَ لَيْسَ عَلَى مُحَمَّدٍ مُطَالَبَةٌ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَفَى بِمَا عَلَيْهِ وَأَسْلَمَهُ لِرَسُولِكُمْ وَلَمْ يَقْتُلْهُ بِأَمْرِهِ وَلَا عَلَى آلِ أَبِي بَصِيرٍ أَيْضًا شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى دِينِهِمْ وَفِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرُدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَّا بِطَلَبٍ مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا طَلَبُوا أَبَا بَصِيرٍ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَسْلَمَهُ لَهُمْ وَلَمَّا حَضَرَ إِلَيْهِ ثَانِيًا لَمْ يُرْسِلْهُ لَهُمْ بَلْ لَوْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَهُ لَأُرْسَلَهُ فَلَمَّا خَشِيَ أَبُو بَصِيرٍ مِنْ ذَلِكَ نَجَا بِنَفْسِهِ وَفِيهِ أَنَّ شَرْطَ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ الَّذِي حَضَرَ مِنْ دَارِ الشِّرْكِ بَاقِيًا فِي بَلَدِ الْإِمَامِ وَلَا يَتَنَاولُ مَنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِ الْإِمَامِ وَلَا مُتَحَيِّرًا إِلَيْهِ»

قلت: إذن فالواضح من كلام ابن حجر أن أبا بصير قتل المشرك خشيةً على نفسه من إرجاعه للكفار، حيث كان بأيدي الكفار ولم يكن تحت قبضة الإمام.

فلماذا لم ينقل المقدسي القصة كاملة من كلام ابن حجر رحمه الله.

المسألة الثانية: عدم الجمع بين أقوال أهل العلم

المثال الأول: لم يجمع المقدسي بين أقوال ابن قدامة:

قال المقدسي⁴⁵⁴: « وقال ابن قدامة في المغني (464/8): (إنما أمناهم ممن هو في دار الإسلام الذين هم في قبضة الإمام فأما من هو في دارهم ومن ليس في قبضته فلا يمنع منه. ولهذا

⁴⁵³ فتح الباري 351/5

⁴⁵⁴ براءة الموحدين من عهود الطواغيت 13 ، هذا ما أدين الله به 25 ، وانظر الرسالة الثلاثينية 147

لما قتل أبو بصير الرجل الذي جاء لردّه لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضمّنه، ولما انفرد هو وأبو جندل وأصحابهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية فقطعوا الطريق عليهم وقتلوا من قتلوا منهم وأخذوا المال لم ينكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهم برد ما أخذوه ولا غرامة ما أتلّفوه) أهـ. »

قلت: قال ابن قدامة مستدلاً بقصة أبي بصير⁴⁵⁵: «فيجوز حينئذ لمن أسلم من الكفار أن يتحيزوا ناحية، ويقتلون من قدروا عليه من الكفار، ويأخذون أموالهم، ولا يدخلون في الصلح.»

فقول ابن قدامة واضح بأن أبا بصير وأبا جندل انفردا عن المسلمين أي أنهما لم يكونا مختلطين بالمسلمين، وبالتالي فإن: من كان في قبضة الكفار، أو كان في متحيزاً عن دار المسلمين، فلا سلطان لإمام المسلمين عليه، ويجوز له قتل الكفار الذين ليس بينه وبينهم عهد، حتى لو عاهدتهم جماعة أخرى من المسلمين.

فكيف يُجيز المقدسي القتل بين المسلمين مستدلاً بقول ابن قدامة.

المثال الثاني: الجمع بين كلام ابن القيم عن تكيفه لقصة قتل أبي بصير للكافر بعد أن سلّمه المسلمون.

قال المقدسي نقلاً عن ابن القيم⁴⁵⁶: « قال في الفوائد الفقهية لصلح الحديبية في زاد المعاد: (ومنها: أن المعاهدين إذا عاهدوا الإمام فخرجت منهم طائفة فحاربتهم وغنمت أموالهم ولم يتحيزوا إلى الإمام لم يجب على الإمام دفعهم عنهم ومنعهم منهم، وسواءً دخلوا في عقد الإمام وعهده ودينه، أو لم يدخلوا. والعهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين لم يكن عهداً بين أبي بصير وأصحابه وبينهم. وعلى هذا فإذا كان بين بعض ملوك المسلمين وبعض أهل الذمة من النصارى وغيرهم عهد جاز لملك آخر من ملوك المسلمين أن يغزوهم ويغنم أموالهم

⁴⁵⁵ المغني 301/9

⁴⁵⁶ براءة الموحدين من عهود الطواغيت 13 ، هذا ما أدين الله به 25 ، وانظر الرسالة الثلاثينية 147

إذا لم يكن بينه وبينهم عهد كما أفتى به شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه في نصارى ملطية وسبيهم مستدلاً بقصة أبي بصير مع المشركين) أهـ. (309/3)»

قلت: إن استدلال المقدسي بكلام ابن القيم ليجيز القتل بين أظهر المسلمين هو دلالة على جهل واضح، لأن استدلال ابن القيم مخالف لاستدلال المقدسي.

فابن القيم يقصد بكلامه نفس ما ذكرناه عن ابن حجر، أن المسلمين إذا عاهدوا أناساً ، ثم كان أحد المسلمين في قبضة هؤلاء الكفار فيجوز له قتل الكفار لأنه لم يدخل في المعاهدة.

قال ابن القيم⁴⁵⁷: «**الْمُعَاهِدِينَ إِذَا تَسَلَّمُوهُ** [أي تسلّموا المسلم بحسب شرط المعاهدة] **وَتَمَكَّنُوا مِنْهُ فَقَتَلَ [المسلم] أَحَدًا مِنْهُمْ [أي المعاهدين] لَمْ يَضْمَنْهُ بِدْيَةٍ وَلَا قَوْدٍ، وَلَمْ يَضْمَنْهُ الْإِمَامُ، بَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمَ قَتْلِهِ لَهُمْ فِي دِيَارِهِمْ، حَيْثُ لَا حُكْمَ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ أَبَا بَصِيرٍ قَتَلَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ الْمُعَاهِدَيْنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَهِيَ مِنْ حُكْمِ الْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ كَانَ قَدْ تَسَلَّمُوهُ** **وَفُصِّلَ عَنْ يَدِ الْإِمَامِ وَحُكِمَ بِهِ**»⁴⁵⁸

وقال أيضاً⁴⁵⁹: «**وَلَمَّا صَالَحَهُمْ عَلَى رَدِّ الرِّجَالِ، كَانَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَتَى إِلَيْهِ مِنْهُمْ، وَلَا يُكْرِهُهُ عَلَى الْعَوْدِ، وَلَا يَأْمُرُهُ بِهِ، وَكَانَ إِذَا قَتَلَ مِنْهُمْ، أَوْ أَخَذَ مَالًا، وَقَدْ فَصَّلَ عَنْ يَدِهِ، وَلَمَّا يَلْحَقُ بِهِمْ، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَضْمَنْهُ لَهُمْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَ قَهْرِهِ، وَلَا فِي قَبْضَتِهِ، وَلَا أَمْرُهُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَفْتَضِ عَقْدُ الصُّلْحِ الْأَمَانَ عَلَى النُّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ إِلَّا عَمَّنْ هُوَ تَحْتَ قَهْرِهِ، وَفِي قَبْضَتِهِ،**»

وتوضيح المسألة: أن الصحابي أبا بصير -رضي الله عنه ومن معه لم يكونوا تحت ولاية الرسول صلى الله عليه وسلم، بل كانوا يتحركون ويُقاتلون خارج حدود سلطان الدولة الإسلامية التي كانت تخضع لبنود اتفاق صلح الحديبية. وفي منطقة اسمها ساحل البحر طريق قريش إلى

⁴⁵⁷ زاد المعاد 274/3

⁴⁵⁸ ما بين المعقوفين إيضاح من الباحث

⁴⁵⁹ زاد المعاد 128/3

الشام. وخارج حدود جميع القبائل المتحالفة مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، والملتزمة ببند و اتفاق صلح الحديبية ، حتى لا يخفر ذمة أحدٍ منهم ، ويقع في شبهة غدرٍ.

وكذلك فإن أبا بصير -رضي الله عنه- عندما تسلّمه الكفار المعاهدون أصبح تحت ولايتهم وقبضتهم ، وخرج بذلك عن قبضة جماعة المسلمين الذين هم أحد أطراف المعاهدة، ولذلك لما قتل أبو بصير الكافر لم يعتبره الرسول صلى الله عليه وسلم غادراً ولم يضمنه بدية ولا قود.

بل لم يقتل أبو بصير رسول قريش حين رآه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان هذا الرسول قد فرّ من أبي بصير بعد أن قتل أبو بصير صاحبه، مع أنه لم يكن ثمة عهد بينه وبين هذا الرجل. فالذي منعه من هذا هو أن الرجل قد تحيّر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

لذا لا يوجد شبه بين ما كان عليه الصحابي أبو بصير -رضي الله عنه-، وبين غلاة وخوارج هذا العصر الذين يُقاتلون في مجتمعات المسلمين ، وبين أحياء وشوارع ومنازل المسلمين.

ولا يصح قياس واقعنا على واقع الصحابي أبي بصير -رضي الله عنه-.

فهل المقدسي وأتباعه تحت قبضة المعاهدين الذين يغدرون بهم، أم أنهم مختلطون بالمسلمين أصحاب العهد.

وقد احتج تلميذ المقدسي⁴⁶⁰ أبو المنذر الشنقيطي، بقول ابن القيم السابق، فاستدل الشنقيطي بهذا القول ليثبت أن من كان مختلطاً بين المسلمين ولا يخضع لسلطان الحاكم فإنه يجوز له الغدر بالمعاهدين ولا يعتبر فعله غدرًا، فقال الشنقيطي «فإن زعم مكابر أن من كان خارجاً عن العهد من المسلمين لا يجوز له قتل الكفار المعاهدين في أرض المسلمين (أو كما يقول بعضهم : لا جهاد في أرض الإسلام) قلنا : هذا مردود عليه بفعل عمر رضي الله عنه وإرادته قتل الكافر وهو في المدينة ، ومردود عليه بقتل أبي بصير لأحد الرجلين المعاهدين بذي الحليفة وهي من حكم المدينة كما نبه على ذلك ابن القيم سابقاً»

460 انظر الإظهار لبطلان تأمين الكفار في هذا الإعصار - أبو المنذر الشنقيطي 19، 20

قلت: فتأمل ما يقوله ابن القيم ، وما يقوله الشنقيطي، فابن القيم يتكلم عن مسلم تم تسليمه للكفار بسبب معاهدة بينهما، وأصبح تحت قبضة هؤلاء الكفار، فأجاز له ابن القيم أن يقتل الكفار ولو كان بدار الإسلام، مستدلاً بفعل أبي بصير.

أما الشنقيطي فيستدل بقول ابن القيم السابق ليقول بأن من لم يخضع لسلطان الحاكم فيجوز له قتل المعاهدين ولو كان مختلطاً بالمسلمين، إذا كان هذا المسلم مطارداً من قبل الحاكم وجنوده.

فسبحان الله على سوء الفهم والاستدلال العقيم. أليس الشنقيطي نفسه من قال عن شروط الأمان التي لا يصح الأمان بدونها⁴⁶¹ (أن يؤمنهم أحد المسلمين **الموحدين الذين لم يرتكبوا ناقضاً من نواقض الإسلام مع العلم** أن الأمان العام لا يكون لأحد المسلمين وإنما للإمام المسلم).

قلت: لماذا هذا الغموض؟ أرحنا وقل أن شرط الأمان : أن يكون المؤمن -بكسر الميم- من المناهجة ، أي من أخوة المنهج الذي صدعتم رؤوسنا به.

وعليه فإن الحق الذي ندين الله به: أن الذي يعيش في مجتمعات المسلمين وبين أظهرهم ثم هو يخفر ذمتهم وعهدهم وأمانهم للآخرين بدون وجود ناقض لهذا الأمان من المعاهدين، فلا يُحمل عليه ما يُقال في قصة الصحابي أبي بصير ، وإنما يُحمل عليه قوله -صلى الله عليه وسلم-: "ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل" البخاري.

وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " لكل غادرٍ لواء يوم القيامة يُعرف به "متفق عليه.

وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " من أَمَّن رجلاً على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافراً ". وقوله -صلى الله عليه وسلم-: " من قتل معاهداً لم يُرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً " البخاري.

461 انظر الإظهار لبطلان تأمين الكفار في هذا الإعصار - أبو المنذر الشنقيطي 15

والله أعلم

المسألة الثالثة: اختراع المقدسي لمصطلح "الولاية القهرية السياسية" والذي اعتمد عليه لإجازة قتل المعاهدين داخل دولة المسلمين:

ومن ذلك قوله⁴⁶² « أن عهود الطواغيت والدول الكافرة مع غيرها لا تلزم المسلمين المقيمين تحت ولايتها القهرية السياسية ،أو ما يسمى اليوم بالمواطنة ما دامت قهرية غير اختيارية ،وماداموا لا يأمنون فيها على أنفسهم وأموالهم ودمائهم ودينهم ؛ بل هم عرضة لانتهاك حرمة بيوتهم ونهبها وترويع من فيها واعتقالهم وزجهم في السجون أو تلفيق التهم لهم وإعدامهم في أي ساعة من ليل أو نهار »

أي أن من كان مطارداً من المسلمين من قبل الحاكم فلا يعنيه أمان الحاكم لأن هذا المسلم المقهور لا يأمن على نفسه من الحاكم فكيف سيؤمن غيره.

والجواب عن هذه الشبهة من عدة وجوه:

الوجه الأول : أن هذا قول لم يقله أحد من أهل العلم -فيما أعلم- .

الوجه الثاني: أن المقدسي استدل لهذا الكلام بأقوال ابن القيم وابن حجر وابن قدامة، أي أنه استغل تلبيسه وتحريفه لكلام أهل العلم من أجل الوصول لبغيته وهي: قتل المعاهدين المختلطين بالمسلمين.

بينما أقوال العلماء في قصة أبي بصير واضحة وصريحة بأن من لم يكن تحت ولاية الإمام، ولم يكن متحيزاً إليه، ولا تحت قبضته، وكان تحت قبضة الكفار الذين عاهدهم المسلمون، فيجوز له قتل هؤلاء المعاهدين لأنهم بالنسبة له ليسوا معاهدين بالإضافة إلى واجبه الحفاظ على نفسه من قبضة الكفار.

⁴⁶² هذا ما أدين الله به 25 ، براءة الموحدين من عهود الطواغيت 13

ثم انظر إلى الاستدلال المعوج عند المقدسي: **فابن القيم يقول بأن أبا بصير وجماعته: (لم يتحيزوا إلى الإمام) . أما المقدسي فاستدل بنفس هذا القول لابن القيم لكن بشكل معكوس مقلوب فقال المقدسي (فالمسلمون المقيمون تحت ولاية الطواغيت السياسية القهرية).**

فانظر وتأمل جيداً هذا التلبيس من المقدسي، وضعف الفهم، لتعلم الفرق بين الاستدلالتين، استدلال العلامة ابن القيم وابن تيمية وابن حجر وأمثالهم رحمهم الله، واستدلال المقدسي -الجريء مع قلة العلم-.

الوجه الثالث: أنه لا يتصور إكراه على الهدنة والصلح إلا والمسلمون في غاية الضعف، فإنه إذا كان يحرم قتل المعاهد في حال قوة المسلمين ومنعتهم ، فلأن يحرم قتلهم والمسلمون في حالة ضعف من باب أولى ؛ لأنه ذريعة حينئذ إلى استئصالهم حيث لا قوة لهم .

الوجه الرابع: يلزم من هذا القول -الذي اخترعه المقدسي- أن كل مسلم مطارّد من الحاكم بجنائية أو ما شابه فيحق له أن يقتل من يشاء من المعاهدين باعتبارهم أهل حرب من طرف هذا المطارّد. والحقيقة أن مجرد تصور هذا القول يجعلك تعرف فسادَه.

المطلب الثاني: شبهة عدم اعتبار الأمان الذي يعطيه الحكام الذين يُكفّرههم المقدسي

معنى هذه الشبهة كما يصورها المقدسي وأتباعه: بما أنه لا يجوز عقد الهدنة إلا من إمام المسلمين أو من يُنبئ به ، ونظرًا لغياب هذا الإمام في زماننا هذا فلا اعتبار لأي معاهدات دولية أو عهود فردية، يعقدها الحكام الكافرون لصدورها ممن ليست لهم ولاية شرعية على المسلمين، فوجودها كعدمها ، إذ المعدوم حكمًا كالمعدوم حقيقة⁴⁶³.

وهذا مثل قول المقدسي⁴⁶⁴: « وكذلك الشأن في عهود ومواثيق وقوانين الحكام المرتدين المحاربين للدين التي أقرتها مجالسهم وبرلماناتهم الشريكية. فإنها لا تلزم المسلمين الكافرين بهم وبرلماناتهم وقوانينهم الكفرية. »

وقال⁴⁶⁵: « فهؤلاء الطواغيت ليسوا من المسلمين لا من خواصهم ولا من أدانهم ولا قلامة ظفر ؛ بل هم من جملة من يتولونهم من الكفار كما أخبر تعالى في قوله: (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) وعليه فلا تلزمنا عهودهم ومواثيقهم ولا أمانهم للكفار .. »

وانظر نفس تلك الاستدلالات والأقوال في كتب تلاميذه⁴⁶⁶

فالمقدسي لم يكتثر بالخلاف في تكفير الحكام - كل الحكام - بل جعل رأيه كالإجماع الذي لا يوجد له مخالف، وبالتالي خرج بالنتيجة الخاطئة التي تعني الغدر. إذ كيف يُلزم غيره بأقواله وآرائه.

والجواب على هذه الشبهة من عدة وجوه⁴⁶⁷:

الوجه الأول: إن تكفير المعينين من الحكام الذين يحكمون بالقوانين الوضعية، أمر لا تُسلم به بإطلاق كما يفعل المقدسي - وقد بينا ذلك في الفصول السابقة - ، وإذا افترضنا أن شروط الكفر

⁴⁶³ انظر تحفة الموحدين - اللجنة الشرعية بجماعة التوحيد والجهاد ببيت المقدس 198 ، والكتاب من تقديم المقدسي

⁴⁶⁴ براءة الموحدين من عهود الطواغيت 12

⁴⁶⁵ هذا ما أدين الله به 27 ، براءة الموحدين من عهود الطواغيت 11

⁴⁶⁶ انظر القول الأساس في حكومة حماس لأبي عبد الله المقدسي 127 ، 129

⁴⁶⁷ شبهات الطابور السادس - سليمان الخراشي

انطبقت على أحد الأحكام فالذي يتبين لنا قد لا يتبين لغيرنا، وإن مسائل الخروج وما يترتب عليها من إبطال العهود والمواثيق لا تكون إلا على كفر لا يختلف فيه المسلمون، وهو الذي وصفه بقوله "إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان" أي حجة واضحة بينة لا يختلف فيها عالم .

أما أن نلزم الناس بالأحكام المترتبة على كفر الحاكم بناء على ترجيحنا للقول بكفره ، فهذا من الضلال المبين.

وقد وجدنا من أخطاء المقدسي الكثير مما يجعلنا لا نثق بأقواله، فكيف بتكفيره للناس ومطالبته بالخروج على الأحكام جميعهم، ونقض جميع مواثيقهم وعهودهم.

الوجه الثاني: لم ينقل عالم واحد أن الأئمة أبطلوا عهود وأمان الحكام في دولة الجهمية في زمن المأمون والمعتصم، مع أنهم شرعوا الكفر وألزموا الناس به كما قال عنهم ابن تيمية:

468: « مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ، إِحْدَاثُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَالزَّامُ النَّاسَ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُوَالَاةُ عَلَيْهِ وَالْمُعَادَاةُ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا ابْتَدَعَتْ الْخَوَارِجُ رَأْيَهَا، وَالزَّامَتِ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ. وَابْتَدَعَتْ الرَّافِضَةُ رَأْيَهَا، وَالزَّامَتِ النَّاسَ بِهِ، وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ وَابْتَدَعَتْ الْجَهْمِيَّةُ رَأْيَهَا وَالزَّامَتِ النَّاسَ بِهِ وَوَالَتِ وَعَادَتِ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ لَهُمْ قُوَّةٌ فِي دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، الَّذِينَ أُمْتُحَنَ فِي زَمَنِهِمُ الْأَيْمَةُ لِتَوْافِقِهِمْ عَلَى رَأْيِ جَهْمٍ الَّذِي مَبْدُوهُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَعَاقَبُوا مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْمُحَرَّمَةِ بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا يَجُوزُ إِكْرَاهُ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَالْإِجَابُ وَالتَّحْرِيمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ بَعْضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21] .

«

قلت: فلماذا لم يبطل الأئمة الأمان والعهود والمواثيق التي أعطاه هؤلاء المشركون للكفار. إن فساد هذا القول واضح للعيان والله المستعان.

الوجه الثالث: لا أقل من أن ينزل من حكم بغير ما أنزل الله من الحكام - سواء كان حكمه تشريعاً ملزماً أو استحلالاً أو غيره - منزلة الخوارج، من حيث اختلاف العلماء في كفرهم، ومع ذلك أمضى العلماء عهود الخوارج وأمانهم لأهل الحرب، وأجازوا دفع الزكاة إليهم إذا غلبوا . قال ابن عمر : " تدفع . أي الزكاة . لمن غلب " ونص على ذلك أحمد رحمه الله

بل إن العلماء نصوا صراحة على صحة صلحهم للكفار وعهدهم . فإذا أعطى الخوارج والبغاة الأمان لأهل الحرب، فإن أمانهم نافذ علينا وعليهم ، إذا لم يكن فيه ضرر علينا أو على المسلمين، فإذا أعطى الخوارج الأمان لأهل الحرب على أن يقاتلونا أو يقاتلوا غيرنا من المسلمين فأمانهم باطل بالنسبة لنا ، ونافذ بالنسبة لهم، وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنابلة والشافعية والحنفية والمالكية⁴⁶⁹ . ويبدو أن هذا اختيار ابن تيمية أيضاً - كما سيأتي - .

وفي شرح السير الكبير⁴⁷⁰ : « وَلَوْ أَنَّ الْخَوَارِجَ صَلَحُوا أَهْلَ الْحَرْبِ وَوَادَعُوهُمْ ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِغَيْرِ أَمَانٍ كَانَ آمِنًا بِتِلْكَ الْمُوَادَعَةِ . لِأَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْعَدْلِ فِي الْمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ وَإِعْطَاءِ الْأَمَانِ هُمْ بِمَنْزِلَتِهِمْ؟ فَكَذَلِكَ فِي الْمُوَادَعَةِ .»

ولا أعلم أحداً من العلماء أبطل صلح الخوارج لأهل الحرب ، بل ولا صلح من لم يختلف في كفرهم كالعبيدين وكثير من دول الرافضة المارقة كالسامانيين والبويهيين . ذلك لأن صلح الكافر للكافر جائز.

⁴⁶⁹ الكافي لابن قدامة 57/4 ، المغني 538/8 ، كشف القناع 166/6 ، شرح السير الكبير 755/1 ، اسنى المطالب 115/4 ، النوادر والزيادات 74/3 ، الذخيرة

للقرافي 444/3

470

الوجه الرابع: شبهة الأمان:

على افتراض أن الحاكم كافرٌ واتفق العلماء عليه، فيكون عندئذ أمانه باطلاً لفقدان شرط الصحة، وقد ذكر الفقهاء بأن العقد إن وقع باطلاً لفقد شرط من شروط صحته، فالواجب نقضه وإعلام الطرف الآخر بذلك وأهل الإسلام في حل من التزام شروطه إلا أن له بعض الآثار مع كونه عقداً باطلاً لوجود صورة العقد وهي شبهة تمنع من الاعتداء على من دخل من أفراد الطرف الآخر معتقداً الأمان، وهو ما يعرف بشبهة الأمان.

فالكافر يُعصم دمه بالأمان الصريح الصحيح وبالأمان الفاسد - الذي هو شبهة أمان - وبالهجنة الصحيحة وبالهجنة الفاسدة تغليباً لحقن الدماء، ولئلا يترتب عليه الصد عن سبيل الله، لأن قاعدة الشريعة أن الحدود تدرأ بالشبهات.

وهذا قول يقرّه المقدسي حيث قال⁴⁷¹: «والعالم بأصول هذا الدين الفقيه بقواعده يعلم أن مبناه في الدماء والفروج والأموال على الاحتياط، حتى أنه درأ الحدود بالشبهات، وجعل شبهة الأمان أماناً، ومنع من زال اليقين الثابت سواء كان إسلاماً أم عصمة أم ذمة أم أماناً؛ بالشك أو التخرص.. ومنع من التكفير بالمحتملات والظنون أو بلازم القول ومآله.. وغير ذلك مما أقامه لصيانة الدماء والأموال..»

لكن كما قلنا سابقاً، الكلام النظري للمقدسي لا يتوافق مع تنزيهه للأحكام على عباد الله.

أما كلام أهل العلم في شبهة الأمان فكثير، قال ابن قدامة⁴⁷²: «وإن شرط في الهدنة شرطاً فاسداً، كرد المرأة أو مهرها، أو السلاح، أو إدخالهم الحرم، أو شرط لهم مالا، فهل يبطل عقد الهدنة؟ على وجهين؛ بناء على الشروط الفاسدة. ومتى وقع العقد باطلاً، فدخل بعض الكفار

⁴⁷¹ وقفات مع ثمرات الجهاد 60

⁴⁷² الكافي في فقه الإمام أحمد 4/168

دار الإسلام معتقدا للأمان، كان آمناً؛ لأنه دخل بناء على العقد. ويرد إلى دار الحرب. ولا يقر في دار الإسلام؛ لأن الأمان لم يصح.»

وفي كشف القناع⁴⁷³: « (ومتى وقع العقد) للهدنة (باطلاً، فدخل ناس من الكفار) العاقدين له (دار الإسلام معتقدين الأمان، كانوا آمنين ويردون إلى دار الحرب ولا يقرون في دار الإسلام) لبطلان الأمان. »

وفي أسنى المطالب للشافعية 225/4 « فَبِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ هَا (نُبَلِّغُهُمُ الْمَأْمَنَ) وَنُنْذِرُهُمْ إِنْ كَانُوا بِدَارِنَا وَيَجُوزُ قِتَالُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا بِدَارِهِمْ جَارَ قِتَالِهِمْ بِلاَ إِنْذَارٍ (وَبِالصَّحِيحِ يُكْفَى عَنْهُمْ) الْأَذَى مِنَّا وَمِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ (إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ أَوْ) إِلَى أَنْ (يَنْقُضُوهَا) أَيُّ الْهُدْنَةِ بِأَنْ يَصْدُرَ مِنْهُمْ مَا يَفْتَضِي الْإِتِّقَاضَ قَالَ تَعَالَى {فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِّهِمْ} [التوبة: 4] وَقَالَ {فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ} [التوبة: 7] »

أي أن الأمان يسري على من دخل دار الإسلام بناء على المعاهدة الباطلة حتى يتم إخراجهم من دار الإسلام، أي أن المعاهدة تسري آثارها رغم البطلان، وهو أمر تقرره قاعدة إسلامية مقتضاها: "من دخل آمناً لا يجوز الغدر به، لأن الغدر في الإسلام لا يجوز"⁴⁷⁴

لكن هذا الحكم لا يسري على جميع أنواع العقود الباطلة، فقد فرّق الفقهاء بين العقود الباطلة التي فسدت بدون وجود ضرر على المسلمين - فسمّاها بعض الفقهاء بالعقود الفاسدة - مثل كون من أعطى الأمان كافراً، وبين العقود التي فيها ضرر على المسلمين كالتجسس ونحوها - فسمّاها بعض الفقهاء بالعقود الباطلة -، فاعتبروا الأول له حكم تبليغ المأمن ولا يجوز اغتياله، أما الثاني فله حكم آخر تفصيله في كتب الفقهاء.

⁴⁷³ كشف القناع 114/3

⁴⁷⁴ المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية ، أحمد أبو الفاء، 217

وما سبق كله في عقد الهدنة، أما المستأمن (أي طالب الأمان بلا عقد هدنة ولا عقد ذمة)، فالقاعدة في تأمينه أن كل ما ظنه الكافر أماناً عُصم به دمه ولم يستبح لأجل الشبهة .

يدل عليه ما رواه سعيد في سننه عن عمر رضي الله عنه أنه قال : " لو أن أحدكم أشار بإصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل . أي ظناً أنه أراد الأمان . فقتله لقتلته " .

وقال أحمد : " إذا أشير إليه . أي الكافر . بشيء غير الأمان فظنه أماناً فهو أمان "

وقال ابن جزي في القوانين الفقهية : " ولو ظن الكافر أن المسلم أراد الأمان والمسلم لم يردده فلا يقتل " .

وفي البيان للشافعية⁴⁷⁵ : « ويصح الأمان بالإشارة التي يفهم منها الأمان، لما روي: (أن عمر - رضي الله عنه -، قال: والذي نفس عمر بيده: لو أن أحدكم أشار بإصبعه إلى مشرك، ثم نزل إليه على ذلك ثم قتله.. لقتلته) فإن أشار مسلم إلى مشرك/بشيء، فنزل المشرك إليه ظناً منه أنه أشار إليه بالأمان؛ فإن اعترف المسلم أنه أراد بالإشارة الأمان له.. كان آمناً وإن قال لم أرد الأمان.. قبل قوله؛ لأنه أعلم بما أراد، ويعرف المشرك أنه لا أمان له، فلا يحل قتله حتى يرجع إلى مأمَنهم؛ لأنه دخل على شبهة أمان. »

وقال ابن تيمية⁴⁷⁶ : " ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته في حقن الدم "

وقال أيضاً⁴⁷⁷ : " هذا الكلام الذي كلموه صار به مستأمناً ، وأدنى أحواله أن تكون له شبهة أمان ، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر ، فإن الأمان يعصم دم الحربي ويصير مستأمناً بأقل من هذا كما هو معروف في مواضعه "

ومن شبه الأمان التي يعصم بها دم الكافر : أن يؤمنه كافر بين المسلمين ظنه الكافر المؤمن مسلماً، أو علمه كافراً إلا أنه ظن أن أمانه يصح ، وعلى هذا نص الأئمة . فقد روى ابن وهب بإسناده كما في المدونة في " باب أمان المرأة والعبد والصبي " أن عمر رضي الله عنه بعث

⁴⁷⁵ البيان في مذهب الإمام الشافعي ، 147/12

⁴⁷⁶ الصارم المسلول 287/1

⁴⁷⁷ الصارم المسلول 89

كتاباً إلى سعيد بن عامر وهو يحاصر قيسارية فقال فيه : " وإذا أمنه بعض من تستعينون به على عدوكم أهل الكفر فهو آمن حتى تردوه على مأمنه أو يقيم فيكم ، وإن نهيتم أن يؤمن أحد أحداً فجهل أحد منكم أو نسي أو لم يعلم أو عصى فأمن أحداً فليس لكم عليه سبيل من أجل أنكم نهيتموه فردوه إلى مأمنه إلا أن يقيم فيكم ، ولا تحملوا إساءتكم على الناس فإنما أنتم جند من جنود الله " .

وهذه النصوص وغيرها تدل على عصمة دم الكافر بأمان كافر مثله للشبهة مع كون الكافر المؤمن من عامة الناس ، فكيف إذا كان الذي أمنهم أو صالحهم هو حاكم المسلمين الذي عاهده الكفار على أنه مسلم فبان كافراً ، فلئن تعصم بعهد وأمانه دماء الكافرين ولو بالشبهة من باب أولى ؟!

وفيما سبق كله بشرط عدم الضرر، وعدم نقض العهد فإن له حكماً مستقلاً عند الفقهاء.

الوجه الرابع: إننا لو أبطلنا عهد الحاكم بغير ما أنزل الله ، ولم نعصم به دماء الكافرين ، فإن هذا يستلزم إبطال كل ما باشره الحاكم أو نائبه مما يشترط في مباشرته الإسلام، كالأنكحة ، وولاية جمع المال وتفريقه ، والقضاء ، وغير ذلك ، **إذ لا فرق بين العهد المعطى للكافرين وبين سائر عهوده وعقوده، لأن العهد عقدٌ** كما نص العلماء، قال ابن القيم⁴⁷⁸: « وَالْعَهْدُ عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ » .

وهذا يترتب عليه من الفساد ما يكفي تصويره في بطلانه .

الوجه الخامس: أن الأمان والعهد إنما عقده الحاكم لمصلحة المسلمين عامة ، فرد أمانه وعهده وإبطاله يترتب عليه الضرر على المسلمين .

الوجه السادس : أن القول ببطلان عهد الحاكم بغير ما أنزل الله ، للكفار ، يستلزم أن يكون الكفار فقهاء محققين لمسألة الحكم بغير ما أنزل الله وأنها كفرٌ ، ثم يعلمون تحققها في هذا الحاكم

بعينه، لئلا يقدموا على الصلح والأمان، ثم بعد علمهم لذلك يقدمون إلى بلاد المسلمين، ثم تستباح دماؤهم وأموالهم ! وهذا بين الفساد والبطلان .

الوجه السابع: أن إبطال عهد و صلح الحاكم بغير ما أنزل الله للكفار واستباحة دمائهم بذلك يستلزم الصد عن سبيل الله ، والتنفير عن الإسلام ، لأنهم يظنون أنهم يعاهدون حاكماً مسلماً ، وأن دماءهم قد عصمت بالعهد ، وكل قتل لهم بعد ذلك يعدونه غدراً وخيانة ، ولا يتصور منهم أن يقبلوا التفصيل الذي يذكره من يكفر بالحكم بغير ما أنزل الله مطلقاً .

الوجه الثامن: أن العهود التي يعقدها الحاكم بغير ما أنزل الله مع الكفار قد رضي أهل الحل والعقد بها ، وهم وجهاء الناس ومجالس الشورى ونحوها بل وعامة الشعب ، فلم يستقل الحاكم بغير ما أنزل الله بهذه العهود والمواثيق .

كما أن الذين يباشرون تأمينهم من إعطاء الفيزة وختم الدخول هم آحاد المسلمين وهم راضون بتأمينهم ، فكيف تستباح دماؤهم بعد ذلك ؟!

الوجه التاسع : أن إبطال العهود التي يعقدها الحكم بغير ما أنزل الله مع الكفار وكذا أمانه قول باطل ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا نص إمام . وهو قول محدث لا سلف له .

المطلب الثالث: شبهة أن المحارب يُقتل في أي مكان:

قال المقدسي⁴⁷⁹: « أن ساحة الجهاد والقتال مع العدو المحارب ليست مقصورة على بقعة الأرض التي غزاها أو احتلها من بلاد المسلمين؛ بل المحارب يحارب ويهدر دمه وماله في كل بقاع الأرض وحيثما وجد.. قال تعالى: (وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ) (البقرة: من الآية 191)، وقال تعالى: (فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) (التوبة: من الآية 5)، وقال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) (التوبة: 123)، وقال عز وجل: (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) (التوبة: من الآية 36) »

ثم قال في ختام المقالة: « بل الحق جواز بل وجوب قتال اليهود والأمريكان المحاربين وأحلافهم في كل بقاع الأرض حتى لو كانوا في حرم الله لأن جهادهم جهاد دفع ولأنهم محاربون معتدون محتلون لبلاد المسلمين.. »

الجواب عن هذه الشبهة:

إن معنى كلام المقدسي أن القتل يستمر حتى لو كان هذا المحارب في دويلة إسلامية أعطت الأمان لهذا المحارب.

وهذا إطلاق لا يطلقه طالب علم فضلاً عن عالم بل هو من أقوال الغلاة والخوارج، إذ لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يقل به عالم من علماء أهل السنة، وقد سبب هذا القول الكثير من سفك الدماء المعصومة في العالم.

فالمقدسي يتكلم عن شخص من أهل الحرب ليس له عهد مع إحدى جماعات المسلمين، لكن هذا الشخص نفسه له عهد مع مسلمين في دولة مسلمة أخرى. ولذلك فإن الصواب أنه لا يجوز الغدر بمن دخل دويلة إسلامية أخرى وتحقق أمانه بشكل صحيح.

479 براءة الموحدين من عهود الطواغيت 18

وقارن قوله بقول الشوكاني في السيل الجرار: «وأن الكافر الحربي مباح الدم والمال على كل حال ما لم يؤمن من المسلمين، وأن مال المسلم ودمه معصومان بعصمة الإسلام في دار الحرب وغيرها» ..

لكن ربما يكون المقدسي يحتمل شيئاً آخر :

الاحتمال الاول: أن يقصد المقدسي بأن المحارب ليس له أمان لأنه محارب. وهذه شبهة متهافئة لأن قريشاً من أعظم المحاربين للمسلمين بل وللرسول نفسه صلى الله عليه وسلم، فقد فعلوا من أذيته الشيء الكثير، ونكّلوا بالمسلمين الشيء الكثير، **ولا نقول أن قريشاً كانت تريد استبدال الديمقراطية بالقوانين الإسلامية، بل قريش كانت تريد قتل إمام المسلمين وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك صالحهم المسلمون، وأمنوا من دخل ديارهم.**

الاحتمال الثاني: أن يكون قصد المقدسي: بما أن الحكام ليس لهم ولاية على أتباع المقدسي، وبما أن الأمريكان محاربون، فالعهد باطل معهم، وبما أن الدول كلها كافرة -حتى الإسلامية- ، إذن فالكافر الحربي يهدر دمه في جميع بلاد العالم.

وهذه الشبهة أيضاً متهافئة، قد أجبنا عليها في الشبهات السابقة، بأن وجود شبهة الأمان يمنع من قتل المعاهدين.

الاحتمال الثالث: أن يقصد المقدسي بأن المسلمين يجب أن يكونوا دولة واحدة ، فإذا حارب عدوٌ إحدى الدول فإن عهده انتقض مع جميع الدول المسلمة ، **وجواب هذه الشبهة:**

أن بلدان المسلمين أصبحت ولايات متعددة تنفرد كل ولاية بسلطة مستقلة، ولها علماءؤها وأهل الحل والعقد فيها، كما قرره فقهاء الإسلام، كإمام الحرمين والشوكاني وصديق حسن خان والشيخ محمد أبو زهرة (يراجع الإرشاد ص (425)، السيل الجرار (512/4)، الروضة الندية (18/2) الوحدة الإسلامية ص (64) وما بعدها)، وهو الرأي الذي لا يسع المسلمين سواه، **إذ لو قيل بخلافه لبطلت ولايات الإسلام المتعددة من عهد بني أمية إلى يوم الناس هذا ، ولا يزال**

علماء الإسلام يبايعون أهل تلك الولايات، ويحرمون الخروج عليهم، ويرون وجوب طاعتهم في غير معصية الله.

وإذا تقرر ذلك، فإن انتقاض العهد في بعض بلاد الإسلام لا يعني انتقاضه في كل بلاد الإسلام، سواء كان انتقاض العهد بسبب مباشرة القتال من أهل الحرب على المسلمين الآخرين، أو كان انتقاض العهد بالتسبب والإعانة.

إلا أنه مما يجب أن يفتن له أنه مع عدم انتقاض هذه العهود، فإنه لا يجوز الوفاء بما يتضمن التخاذل عن نصرمة المسلمين في البلدان المعتدى عليها، فإن وقع هذا الشرط فهو باطل لا يلزم، بل لا يحل الوفاء به.

فالخلاصة : أن المسلمين الذين ليس بينهم وبين أهل الحرب عهد ولا ذمة، فيجوز لهم قتال أهل الحرب الذين غزوه واحتلوا ديارهم أو أعانوا عليهم، ولكن لا يجوز لهم قتال أهل الحرب في بلاد لهم فيها عهد وأمان حتى يخرجوا منها. إذ من مقتضى المعاهدة والأمان أن يحمي الإمام المعاهدين من أي اعتداء عليهم متى كانوا في سلطانه.

ويؤكد ذلك ما ذكرناه من قصة الصحابي أبي بصير ؛ وهذا صريح في استقلال كل دولة أو جماعة بذمتها وعهودها، ولذا لم يكن مشروعاً للذين ليس بينهم وبين أهل الحرب عهد أن يعتدوا عليهم في بلاد لهم مع أهلها عهداً وذمة.

المطلب الرابع: بطلان المعاهدات التي فيها ضرر على المسلمين

قال المقدسي⁴⁸⁰ : « القوات الأمريكية تتواجد في بلادنا كقوات محتلة وليست كأفراد دخلوا بلادنا بأمان؛ فالذي يدخل بلاد المسلمين بعهد أو أمان يجب عليه أن يحترم أحكامهم وينزل تحت حكمهم ولا يطعن في دينهم؛ والأمريكان يطعنون في ديننا ورسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه ليل نهار. »

وقد ذكر العلماء أن المظاهرة المبجلة للعهد تتحقق إن صدرت من المعاهدين لمن يحارب المسلمين ولو بالمشورة والنصيحة؛ فكيف إذا صارت حربا معلنة على كافة الأصعدة وبجميع الأساليب والأسلحة؟

هذه شروط لم يلتفت إليها ولم يذكرها ويعتبرها رهبان السلاطين القائلين بأن بيننا وبين الأمريكان عهود ومواثيق وكأن تلك العهود المزعومة أبدية لا تنفصم ولا تنتقض بحال من الأحوال! حتى لو طعنوا في ديننا وظاهروا اليهود أو غيرهم على حربنا وحرب ديننا بالمال و العتاد وحتى لو احتلوا بلادنا وصاروا ولاية أمرنا!

....عساكر الأمريكان في بلاد المسلمين لا يأثمرون إلا بأوامر قيادتهم ويتصرفون كمحتلين وكأسياد متحكمين؛ - لا كما يدعي المنبطحون المنهزمون - كضيوف مأمنين،

لقد صرح " بوش " علانية أمام العالم أجمع إنها حرب صليبية.»

قلت: الحالة التي يذكرها المقدسي تدخل ضمن المسألة الفقهية "انتقاض العهد"، ويبدو لي أنه خلط بين عدة مسائل وهي: إعطاء الأمان الذي فيه ضرر علينا، إعطاء الأمان الصحيح ثم نقض المعاهدين كلهم أو بعضهم لهذا العهد ، سريان الأمان على من أعطي الأمان في دارنا إذا نقض العهد قومه.

ونحن نعلم أن الأصل الذي يجب أن يكون عليه المسلمون في عهودهم ومواثيقهم : هو الوفاء بها وإتمامها ، والاستقامة عليها ، وأنه لا يجوز لهم نقض هذه العهود والمواثيق لغير سبب شرعي يفضي إلى ذلك.

وهناك حالات معينة يجوز للإمام معها نقض هذه العهود والعودة إلى الحالة التي كان عليها مع العدو قبل العهد. قال تعالى «فما استقاموا لكم» التوبة:7

وقال تعالى: «وإن نكثوا أيمانهم» التوبة 13-14

قال ابن القيم⁴⁸¹: « وَالْعَهْدُ عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ، فَإِذَا لَمْ يَفِ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ بِمَا عَاقَدَ عَلَيْهِ فَإِمَّا أَنْ يَنْقَسِحَ الْعَقْدُ بِذَلِكَ أَوْ يَتِمَّكَنَ الْعَاقِدُ الْآخَرُ مِنْ فُسْخِهِ، هَذَا أَصْلٌ مُقَرَّرٌ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ [وَالْهَبَةِ] وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعُقُودِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّهُ إِذَا [التَزَمَ مَا] التَزَمَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَلْتَزِمَ الْآخَرُ بِمَا التَزَمَهُ، فَإِذَا لَمْ [يَلْتَزِم] لَهُ الْآخَرُ صَارَ هَذَا غَيْرَ مُلْتَزِمٍ، فَإِنَّ الْحُكْمَ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ لَا يَتَّبِثُ بَعِيْنِهِ عِنْدَ عَدَمِهِ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي ثُبُوتِ مِثْلِهِ. »

ولكي نجيب عن هذه الشبهة، نحتاج البحث في عدة مسائل:

المسألة الأولى: صور نقض العهد⁴⁸²:

الذي ينتقد به عقد الهدنة نوعان⁴⁸³: نص، ودلالة ، فالنص: معناه أن يعلن المعاهدون نقض المعاهدة، وعدم الالتزام بها. (وأما) الدلالة ، فهي أن يظهر منهم ما يدل على نقضهم لها. ومن صور نقض العهد:

الصورة الأولى قتال المسلمين والإعانة عليهم: اتفق فقهاء المذاهب الأربعة أن: المعاهدين إذا أعلنوا نقض المعاهدة، وعدم الالتزام بها، أو ظاهروا عدواً على قتال المسلمين، أو قاتلوا المسلمين، فإن عهدهم انتقض ويحل قتالهم⁴⁸⁴.

481 أحكام أهل الذمة 1354/3

482 أحكام عقد الأمان والمستأمنين في الإسلام ، صالح الزيد ، 84

483 بدائع الصنائع 109/7 ، تحفة المحتاج للهيتمي 307/9 ، أحكام الهدنة ، علي جمال 67 ، المفصل في فقه الجهاد، علي الشحود 2282

484 المجموع شرح المهذب 212/19 ، مطالب أولي النهى ، الرحيباني الحنبلي، 589/2 / 622 / 623 ، روضة الطالبين 337/10 ، كشف القناع 112/3

قال ابن قدامة⁴⁸⁵ « فَأَمَّا أَهْلُ الْهُدْنَةِ إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ، حَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، وَسَبَى دَرَارِيُّهُمْ؛ «لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَتَلَ رِجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَسَبَى دَرَارِيَّهُمْ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، حِينَ نَقَضُوا عَهْدَهُ. وَلَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا فَنَقَضَتْ عَهْدَهُ، حَلَّ لَهُ مِنْهُمْ مَا كَانَ حُرْمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ» »
وفي الفتاوى الهندية 197/2⁴⁸⁶: « وَلَوْ خَرَجَ مِنْ دَارِ الْمُوَادَعَةِ جَمَاعَةٌ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ، وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَ هَذَا نَقْضُ الْعَهْدِ، وَإِنْ خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ مَنَعَةٌ بِغَيْرِ أَمْرِ مَلِكِهِمْ، وَلَا أَمْرِ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ فَالْمَلِكُ، وَأَهْلُ مَمْلَكَتِهِ عَلَى مُوَادَعَتِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَطَعُوا الطَّرِيقَ لَا بَأْسَ بِقَتْلِهِمْ وَاسْتِرْقَاقِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا خَرَجُوا بِإِذْنِ مَلِكِهِمْ فَهَذَا نَقْضُ الْعَهْدِ فِي حَقِّ الْكُلِّ كَذَا فِي فَتَاوَى الْكَرْخِيِّ. »

وفي تبين الحقائق⁴⁸⁷: « (وَنُقَاتِلُ بِلَا تَبَذُّ لَوْ حَانَ مَلِكُهُمْ) لِأَنَّ التَّبَذُّ لِنَقْضِ الْعَهْدِ وَقَدْ انْتَقَضَ بِالْحَيَاةِ مِنْهُمْ فَلَا يُتَصَوَّرُ نَقْضُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَا إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ لَهُمْ مَنَعَةٌ بِإِذْنِ مَلِكِهِمْ وَقَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ عَلَانِيَةً لِمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَ دُخُولُهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَلِكِهِمْ انْتَقَضَ الْعَهْدُ فِي حَقِّهِمْ لَا غَيْرُ حَتَّى يَجُوزَ قَتْلُهُمْ وَاسْتِرْقَاقُهُمْ لِأَنَّهُمْ اسْتَبَدُّوا بِأَنْفُسِهِمْ فَيَنْتَقِضُ الْعَهْدُ فِي حَقِّهِمْ وَلَا يُنْتَقَضُ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ فِعْلَهُمْ لَا يُلْزَمُ غَيْرُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنَعَةٌ لَمْ يَكُنْ نَقْضًا لِلْعَهْدِ »

الصورة الثانية ما فيه غضاضة أو ضرر على المسلمين:

ذهب فقهاء الحنابلة والشافعية⁴⁸⁸ أن المعاهدين: إذا تعمدوا فعلاً من الأفعال التي تضر بأمن الدولة كالتجسس وقطع الطريق، أو أفعالاً فيها غضاضة على المسلمين كسب الرسول صلى الله عليه وسلم والزنى بمسلمة، انتقض عهدهم لقوله تعالى: «وإن نكثوا إيمانهم» ، لكن اختلفوا في بعض الحالات كقتل المسلم ، واختلفوا في تحديد معنى السب الذي ينتقض به العهد.

⁴⁸⁵ المغني 296/9

⁴⁸⁶ الفتاوى الهندية 197/2 ، شرح السير الكبير 1696/1

⁴⁸⁷ تبين الحقائق ، الزيلعي ، 246/3

⁴⁸⁸ مطالب أولي النهى ، الرحيباني الحنبلي، 589/2 / 622 / 623 ، روضة الطالبين 337/10

المسألة الثانية أحوال نقض المعاهدين للعهد:

الحالة الأولى: أن يصدر النقض من أهل العهد كلهم:

إذا نقض أهل العهد عهدهم بإحدى الحالات التي ذكرناها (كالمحاربة أو التجسس أو غيرها) فذهب بعض الفقهاء أن من كان في دارنا منهم فلا ينتقض أمانه إذا نقضه قومه فيبقى على أمانه، وذهب بعضهم أنه يبلغ مأمنه.

قال النووي في روضة الطالبين⁴⁸⁹: « وَمَتَى صَرَّحُوا بِنَقْضِ الْعَهْدِ، أَوْ قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ، أَوْ آوَوْا عَيْنًا عَلَيْهِمْ، أَوْ كَاتَبُوا أَهْلَ الْحَرْبِ، أَوْ قَتَلُوا مُسْلِمًا، أَوْ أَخَذُوا مَالًا، أَوْ سَبُّوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِنَقْضِهِ، قَالَ الْإِمَامُ: وَالْمَضْرَأَتِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِي انْتِقَاضِ عَهْدِ الذِّمَّةِ بِهَا تَنْقُضُ الْهُدْنَةَ بِلاَ خِلَافٍ، لِأَنَّ الْهُدْنَةَ ضَعِيفَةٌ غَيْرُ مُتَأَكِّدَةٍ بِبَذْلِ الْجُزْئَةِ، وَإِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، جَارَ قَصْدُ بِلَادِهِمْ وَتَبَيُّهُنَّهِمْ وَالْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ إِنْ عَلِمُوا أَنَّ مَا فَعَلُوهُ نَاقِضٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: لَا يُفَاتِلُونَ إِلَّا بَعْدَ إِنْذَارِهِمْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ خِيَانَةٌ لَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مِمَّا لَا يُشْكُ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْهُدْنَةِ، كَالْقِتَالِ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَصْدِهِمْ وَالْإِغَارَةِ عَلَيْهِمْ هُوَ إِذَا كَانُوا فِي بِلَادِهِمْ، فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ أَوْ مُهَادَنَةٍ، فَلَا يُغْتَالُ وَإِنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، بَلْ يُبَلِّغُ الْمَأْمَنَ، هَذَا إِذَا نَقَضَ جَمِيعُهُمُ الْعَهْدَ، »

وفي أسنى المطالب للشافعية 225/4: « (فَإِنْ أَخَذُوا مَالًا أَوْ سَبُّوا) اللَّهُ أَوْ الْقُرْآنَ أَوْ (رَسُولَ اللَّهِ) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ (أَوْ آوَوْا عَيْنًا) عَلَيْهِمْ أَوْ قَتَلُوا مُسْلِمًا (أَوْ تَحَسَّسُوا) كَأَنْ كَاتَبُوا أَهْلَ الْحَرْبِ (جَمِيعًا) فِي الصُّورِ كُلِّهَا (أَوْ) فَعَلَ (بَعْضُهُمْ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ (وَسَكَتِ الْبَاقُونَ عَنْهُ انْتَقَضَ) الْعَهْدُ (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوهُ نَقْضًا) »

(وَالنَّازِلُ بِنَا) أَيِ بِدَارِنَا بِأَمَانٍ أَوْ هُدْنَةٍ (نَبْلُغُهُ الْمَأْمَنَ) وَلَا نَغْتَالُهُ قَبْلَ وُصُولِهِ الْمَأْمَنَ «

وعلق العبادي في الحاشية على العبارة السابقة: « وَقَدْ تَقْتَضِي هَذِهِ الْعِبَارَةُ شُمُولَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ لِلنَّازِلِ بِدَارِنَا لِمَسْأَلَةِ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ »

قلت: فمقصد الفقهاء أن النازل بدارنا لا نغتاله إذا لم يكن هو الناقض، أما إذا كان هو الناقض للعهد فينتقض عهده.

وقال السرخسي⁴⁹⁰: « وَإِنْ كَانُوا خَرَجُوا بِإِذْنِ مَلِكِهِمْ⁴⁹¹ فَقَدْ نَقَضُوا جَمِيعًا الْعَهْدَ، فَلَا بَأْسَ بِقَتْلِهِمْ وَسَبْيِهِمْ حَيْثُمَا وَجَدُوا. لِأَنَّ فِعْلَهُمْ بِإِذْنِ الْمَلِكِ كَفِعْلِ الْمَلِكِ بِنَفْسِهِ. وَأَهْلُ الْمَمْلَكَةِ تَبِعَ الْمَلِكِ فِي الْمَوَادِعِ وَالْمَقَاتِلِ لِانْقِيَادِهِمْ لَهُ وَرِضَاهُمْ بِكَوْنِهِ رَأْسَهُمْ. فَإِذَا صَارَ هُوَ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ صَارَ أَهْلُ الْمَمْلَكَةِ نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ تَبَعًا لَهُ، سَوَاءً عَلِمُوا بِمَا صَنَعَ مَلِكُهُمْ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ إِلَى دَارِنَا قَبْلَ إِذْنِ مَلِكِهِمْ فِي الَّذِي أَذِنَ فِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ قَدْ حَصَلَ آمِنًا فِينَا فَيَبْقَى آمِنًا مَا لَمْ يَعُدْ إِلَى مَنَعَتِهِ. »

الحالة الثانية أن يصدر النقض من بعضهم:

وإن نقض الهدنة بعضهم فأنكر الباقون على من نقض بقول أو فعل، إنكارًا ظاهرًا، أو كاتبونا، أقر الباقون على العهد بتسليم من نقض الهدنة إن قدروا عليهم، أو بتميز الناقض عنهم، ليتمكن المسلمون من قتالهم؛ فإن أبو التسليم، أو التمييز مع القدرة على أحدهما انتقض عهد الكل بذلك⁴⁹².

أما النازل بدارنا فإن لم يكن هو الناقض للعهد، فيتنزل عليه ما ذكرناه في الحالة الأولى.

قال ابن القيم⁴⁹³: « كَانَ هَدِيَّةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ إِذَا صَالَحَ قَوْمًا فَنَقَضَ بَعْضُهُمْ عَهْدَهُ، وَصُلَحَهُ، وَأَقَرَّهُمُ الْبَاقُونَ، وَرَضُوا بِهِ، غَزَا الْجَمِيعَ، وَجَعَلَهُمْ كُلَّهُمْ نَاقِضِينَ، كَمَا فَعَلَ بِقُرَيْظَةَ، وَالنَّضِيرِ، وَبَنِي قَيْنِقَاعَ، وَكَمَا فَعَلَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ، فَهَذِهِ سُنَّتُهُ فِي أَهْلِ الْعَهْدِ »

⁴⁹⁰ شرح السير الكبير 1696/1

⁴⁹¹ يقصد السرخسي خروج جماعة أهل منعة من أهل الموادة فقطعوا الطريق في دار الإسلام

⁴⁹² الأسئلة والأجوبة الفقهية 196/3

⁴⁹³ زاد المعاد 123/3

قال البهوتي الحنبلي⁴⁹⁴: « (وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ) الْعَهْدَ (دُونَ بَعْضٍ فَسَكَتَ بَاقِيَهُمْ عَنْ النَّاقِضِ) لِلْعَهْدِ (وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ) إِنْكَارٌ عَلَى النَّاقِضِ (وَلَا مُرَاسَلَةُ الْإِمَامِ) فِي شَأْنِهِ (وَلَا تَبَرُّؤٌ) مِنْهُ (فَالْكُلُّ نَاقِضُونَ) لِلْعَهْدِ لِرِضَاهُمْ بِفَعْلٍ أَوْلَيْكَ، وَإِقْرَارِهِمْ لَهُمْ.

(وَإِنْ أَنْكَرَ مَنْ لَمْ يُنْقِضْ عَلَى الْبَاقِينَ) أَيُّ: النَّاقِضِينَ (بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ ظَاهِرٍ أَوْ غَيْرِ) بِأَنْ اعْتَرَلُوا النَّاقِضِينَ (أَوْ رَاسَلَ الْإِمَامَ بِأَيِّ مُنْكَرٍ مَا فَعَلَهُ النَّاقِضُ مُقِيمٌ عَلَى الْعَهْدِ لَمْ يُنْتَقِضْ فِي حَقِّهِ) أَيُّ: حَقِّ مَنْ أَنْكَرَ وَفَعَلَ مَا سَبَقَ، لِعَدَمِ مَا يَفْتَضِي نَقْضَهُ مِنْهُ (وَيَأْمُرُهُ الْإِمَامُ بِالتَّمْيِيزِ لِأَخْذِ النَّاقِضِ وَحْدَهُ) لِنَقْضِ عَهْدِهِ (فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّمْيِيزِ لَمْ يُنْتَقِضْ عَهْدُهُ) أَيُّ: عَهْدُ الْمُنْكَرِ لِمَا فَعَلَهُ النَّاقِضُ. وَفِي الشَّرْحِ: فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّمْيِيزِ أَوْ إِسْلَامِ النَّاقِضِ صَارَ نَاقِضًا؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ أَخْذِ النَّاقِضِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّمْيِيزُ لَمْ يُنْتَقِضْ عَهْدُهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَسِيرِ. وَفِي الْإِنْصَافِ فِي آخِرِ أَحْكَامِ الدِّمَةِ: وَكَذَا أَيُّ: فِي نَقْضِ الْعَهْدِ مَنْ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَوْ لَمْ يَعْتَزِلْهُمْ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِمُ الْإِمَامُ. »

وفي المجموع شرح المذهب من فقه الشافعية: « وإن نقض بعضهم وسكت الباقون ولم ينكروا ما فعل الناقض انتقضت الهدنة في حق الجميع.... وإن نقض بعضهم العهد وأنكر الباقون أو اعتزلوهم أو راسلوا إلى الامام بذلك انتقض عهد من نقض وصار حربا لنا بنقضه ولم ينتقض عهد من لم يرض لانه لم ينقض العهدو لا رضى بفعل من نقض، فإن كان من لم ينقض مختلطا بمن نقض أمر من لم ينقض بتسليم من نقض إن قدروا أو بالتمييز عنهم، فإن لم يفعلوا أحد هذين مع القدرة عليه انتقضت هدنتهم، لانهم صاروا مظاهرين لاهل الحرب، وإن لم يقدروا على ذلك كان حكمهم حكم من أسره الكفار من المسلمين وقد بيناه في أول السير، وإن أسر الامام قوما منهم وادعوا أنهم ممن لم ينقض العهد وأشكل عليه حالهم قبل قولهم، لانه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهتهم. »

المسألة الثالثة: من المسؤول عن قتل من انتقض عهده:

هذه أكبر مشكلة بيننا وبين المقدسي وأتباعه، إذ يوجد إشكالات كثيرة على هذه المسألة:

- فمن الذي يُثبت أن الذي أعطي الأمان أو الدولة التي تربطنا بها معاهدة، قد صدر منهم ناقض للعهد،

- وكيف نثبت انطباق هذا الناقض على ما ذكره الفقهاء،

- وكيف نعرف مدى الخلاف في الشروط الباطلة فقد يرى البعض شرطاً باطلاً ويراه الآخرون صحيحاً،

- ومن الذي يتوجب عليه القيام بتطبيق هذا الحد،

- وهل يجوز قتل المعاهد إذا انتقض عهده بلا رجوع لولي الأمر - حيث أصبح المعاهد حربياً لا عهد له-

فهذه كلها مسائل شائكة، إذا تركناها بأيدي الجهلة ومن لا علم عنده ويتصف بالجرأة فبالتأكيد سنصل لنتائج خطيرة - كما حصل في بلاد المسلمين -.

وللكلام في هذه المسألة نذكر عدة قواعد مهمة:

النقطة الأولى: أن العهد حق لله ولعامة المسلمين وليس حقاً للإمام، فإذا خالف المعاهدون شيئاً مما شُروط عليهم فالصحيح أن العقد ينفسخ لوحده، ولا يحتاج حكم حاكم. وهذا هو الصحيح، وهي مسألة خلافية،

قال ابن القيم نقلاً عن شيخه ابن تيمية⁴⁹⁵: « وَعَقْدُ الذِّمَّةِ لَيْسَ هُوَ حَقًّا لِلْإِمَامِ، بَلْ هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ وَلِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا خَالَفُوا شَيْئًا مِمَّا شُروطَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ قِيلَ: يَحِبُّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ، وَفَسْخُوهُ أَنْ يُلْحَقَهُ بِمَا مَنَّهُ وَيُخْرِجَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ظَنًّا أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسَخُ بِمُجَرَّدِ الْمُخَالَفَةِ بَلْ يَحِبُّ فَسْخُوهُ.

قَالَ: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ إِذَا كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ - لَا لِلْعَاقِدِ - انْفَسَخَ الْعَقْدُ بِقَوَاتِهِ مِنْ غَيْرِ فُسْخٍ.»

قال النووي في روضة الطالبين⁴⁹⁶: «وَمَتَى صَرَّحُوا بِنَقْضِ الْعَقْدِ، أَوْ قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ، أَوْ آوَوْا غَيْنًا عَلَيْهِمْ، أَوْ كَاتَبُوا أَهْلَ الْحَرْبِ، أَوْ قَتَلُوا مُسْلِمًا، أَوْ أَخَذُوا مَالًا، أَوْ سَبُّوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِنَقْضِهِ، قَالَ الْإِمَامُ: وَالْمَضْرَأَتِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِي انْتِقَاضِ عَقْدِ الدِّمَةِ بِهَا تَنْقُضُ الْهُدْنَةَ بِلَا خِلَافٍ، لِأَنَّ الْهُدْنَةَ ضَعِيفَةٌ غَيْرُ مُتَأَكِّدَةٍ بِبَذْلِ الْجُزْئَةِ، وَإِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، جَارَ قَصْدُ بِلَادِهِمْ وَتَبَيُّنُهُمْ وَالْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ إِنْ عَلِمُوا أَنَّ مَا فَعَلُوهُ نَاقِضٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: لَا يُفَاتَلُونَ إِلَّا بَعْدَ إِنْذَارِهِمْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ خِيَانَةٌ لَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ بِمَا لَا يُشْكُ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْهُدْنَةِ، كَالْقِتَالِ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَصْدِهِمْ وَالْإِغَارَةِ عَلَيْهِمْ هُوَ إِذَا كَانُوا فِي بِلَادِهِمْ، فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ أَوْ مُهَادَنَةٍ، فَلَا يُغْتَالُ وَإِنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، بَلْ يُبَلِّغُ الْمَأْمَنَ، هَذَا إِذَا نَقَضَ جَمِيعُهُمُ الْعَهْدَ، فَإِنْ نَقَضَهُ بَعْضُهُمْ، نُظِرَ إِنْ لَمْ يُنْكِرِ الْآخَرُونَ عَلَى النَّاقِضِينَ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، بَلْ سَاكِنُوهُمْ وَسَكَنُوا، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ أَيْضًا، وَإِنْ أَنْكَرُوا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، بِأَنْ اعْتَزَلُوهُمْ أَوْ بَعَثُوا إِلَى الْإِمَامِ بَأَنَّا مُقِيمُونَ عَلَى الْعَهْدِ، لَمْ يَنْتَقِضْ، هَكَذَا أَطْلَقَهُ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ»

النقطة الثانية: الهدنة لا تنتقض بالاجتهاد بل بالنص والاجماع، جاء في أسنى المطالب للشافعية 225/4 «(وَلَا) يُنْتَقَضُ (بِتَبَيُّنٍ فَسَادِهَا) أَيْ الْهُدْنَةُ (بِالْإِجْتِهَادِ بَلْ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ)»

وهذا المبدأ قد أقره الفقهاء في استمرارية المعاهدات عند تعاقب الولاة، **فلا يحق لولي الأمر أن ينقض ما عقده الحاكم الذي قبله في المسائل الاجتهادية.**

النقطة الثالثة: مصير المعاهدين الناقضين للعهد ممن هم في دارنا:

فقال الحنابلة والشافعية في قول: يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي شَأْنِ الْمُسْتَأْمَنِ الَّذِي انْتَقَضَ أَمَانُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْقَتْلَ وَالرَّقَّ وَالْمَنَ وَالْفِدَاءَ سِوَاءَ كَانَ جَاسُوسًا أَوْ غَيْرَهُ. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي مَصِيرِ الذَّمِيِّ

الذي نقض العهد⁴⁹⁷: « وَمَنْ حَكَمْنَا بِنَقْضِ عَهْدِهِ مِنْهُمْ، خَيْرَ الْإِمَامِ فِيهِ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ؛ الْقَتْلُ، وَالْإِسْتِرْقَاقُ، وَالْفِدَاءُ، وَالْمَنْ، كَالْأَسِيرِ الْحَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ قَدَرْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِنَا بِغَيْرِ عَهْدٍ وَلَا عَقْدٍ، وَلَا شُبْهَةَ ذَلِكَ، فَأَشْبَهَ اللَّصَّ الْحَرِيَّ. »

جاء في المجموع 212/19 « فإن استعان أهل البغي بمن بيننا وبينهم هدنة فأعانوهم انتقض أمانهم الا إذا ادعو انهم أكرهوا على ذلك، وأقاموا على ذلك بينة، والفرق بينهم وبين أهل الذمة أن أهل الذمة أقوى حكما ولهذا لا تنتقض الذمة لخوف جنائيتهم والهدنة تنتقض لخوف جنائيتهم فلان تنتقض بنفس الاعانة أولى، وإذا انتقض أمانهم كان حكمهم حكم أهل الحرب. »

وفي القول الآخر: يقتل وجوباً، وهو اختيار ابن تيمية،

قال ابن تيمية⁴⁹⁸: « إذا لحق بدار الحرب وامتنع لم يضر المسلمين وإنما أبطل العقد الذي بينهم وبينه فصار كحربي أصلي أما إذا فعل ما يضر بالمسلمين من مقاتلة أو زنى بمسلمه أو قطع طريق أو حبس أو نحو ذلك فإنه يتعين قتله لأنه لو لم يقتل لخلت هذه المفاصد عن العقوبة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم ومثل هذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق المسلم فلأن لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الذمي أولى وأحرى ولا يجوز أن يقام عليه حدها منفردا كما يقام على من بقيت ذمته الحد لأن صاحبها صار حربيا وحربي لا يقام عليه إلا القتل فتعين قتله وصار هذا كالأسير اقتضت المصلحة قتله لعلنا أنه متى أفلت كان فيه ضرر على المسلمين أكثر من ضرر قتله فإنه لا يجوز المن عليه ولا المفاداة به اتفاقا ولأن الواجب في مثل هذا إما القتل أو المن أو الاسترقاق أو الفداء»

وقد تكلم ابن تيمية عن سبب خلاف الفقهاء في مصير المعاهد الذي نقض امانه في الصارم المسلول⁴⁹⁹.

⁴⁹⁷ المغني لابن قدامة 354/9 ولا فرق عند الحنابلة في مصير المستأمن والذمي والمعاهد بمحنة .

⁴⁹⁸ الصارم المسلول 276 ، 280

⁴⁹⁹ الصارم المسلول 272/1 حتى 274 ، مختصر الصارم المسلول، اختصره البعلبي تلميذ ابن تيمية، 88

جاء في أسنى المطالب للشافعية⁵⁰⁰: « (وَيَبْطُلُ أَمَانُ مُتَجَسِّسٍ وَطَلِيعَةٍ) إِذْ مِنْ شَرَطِ الْأَمَانِ أَنْ لَا يَتَضَرَّرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ (و) مَعَ ذَلِكَ (يُعْتَلُّ) كُلُّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ دُخُولَ مِثَالِهِ خِيَانَةٌ فَعَلِمَ أَنَّ شَرَطَ الْأَمَانِ انْتِفَاءُ الضَّرَرِ دُونَ ظُهُورِ الْمَصْلَحَةِ »

جاء في فتاوى السبكي 421/2: « وَلَوْ كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَرٌ فِي الْأَمَانِ كَانَ الْأَمَانُ بَاطِلًا وَلَا يَنْبُتُ بِهِ حَقُّ التَّبْلِغِ إِلَى الْمَأْمَنِ بَلْ يَجُوزُ الْاِغْتِيَالُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَإِنْ قَصَدَ التَّأْمِينَ لِأَنَّهُ تَأْمِينٌ بَاطِلٌ بِخِلَافِ التَّأْمِينِ الْفَاسِدِ حَيْثُ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّأْمِينِ الصَّحِيحِ كَأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالتَّأْمِينِ الْبَاطِلِ مِثْلُ تَأْمِينِ الْجَاسُوسِ »

شرح مختصر خليل للخرشي⁵⁰¹: « وَقَتْلُ عَيْنٍ، وَإِنْ أَمِنَ ... يَغْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُ الْجَاسُوسِ وَهُوَ مُرَادُهُ بِالْعَيْنِ هُنَا وَهُوَ الَّذِي يَطْلُعُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَيَنْقُلُ أَخْبَارَهُمْ لِلْعَدُوِّ فَالْجَاسُوسُ رَسُولُ الشَّرِّ ضِدَّ النَّامُوسِ فَإِنَّهُ رَسُولُ الْخَيْرِ وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْجَاسُوسُ عِنْدَنَا تَحْتَ الدِّمَّةِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْعَدُوِّ يُكَاتِبُهُمْ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا عَهْدَ لَهُ أَوْ دَخَلَ عِنْدَنَا بِأَمَانٍ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ أَمِنَ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ لَا يَتَضَمَّنُ كَوْنَهُ عَيْنًا وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ سَحْنُونٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ اسْتِرْقَاقَهُ وَحَلَّ جَوَازَ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ »

وعلق العدوي في الحاشية على شرح الخرشي فقال⁵⁰²: « (قَوْلُهُ: وَإِنْ أَمِنَ) أَيُّ دَخَلَ بِلَادَنَا بِأَمَانٍ هَذَا إِذَا أَمَنَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُ عَيْنٍ فَإِنْ أَمَنَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ عَيْنٌ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَمَانَ إِخْرَ) أَيُّ لَوْ كَانَ تَأْمِينُهُ يَتَضَمَّنُ كَوْنَهُ عَيْنًا كَانَ لَا يُقْتَلُ »

أما الحنفية فقالوا لا ينتقض أمان المستأمن في الحالات المتقدمة، وإن كان المستأمن جاسوساً يضرب ويحبس ولا يقتل، وإن لم يكن جاسوساً بلغ المأمن لا يباح دمه إطلاقاً⁵⁰³. لكن عندهم في المذهب يجوزون للإمام القتل سياسةً إذا رأى الإمام المصلحة⁵⁰⁴.

⁵⁰⁰ أسنى المطالب 204/4 ، تحفة المحتاج في شرح المنهاج 268/9 ، نهایة المطلب في درایة المذهب 474/17

⁵⁰¹ شرح مختصر خليل للخرشي 119/3

⁵⁰² المرجع السابق

⁵⁰³ حاشية ابن عابدين 169/4 / 212 / 215

⁵⁰⁴ مختصر الصارم المسلول، اختصره البعلي تلميذ ابن تيمية، 34

النقطة الرابعة: يجب التثبت من نقض الطرف الآخر للعهد، تطبيقاً لمبدأ الوفاء بالعهد والتحرز عن الغدر، ولقوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» الحجرات.

وهذا لا يستطيعه أي أحد بل يجب تركه لولي الأمر، أو من ينوب عنه، فإذا كان الحاكم فاسداً أو من أهل البدع أو كافراً، فتحديد الضرر لا يجوز تركه بأيدي كل الناس، بل لأهل العلم الثقات، أهل الحل والعقد.

وانظر ما قلناه عن أمان الخوارج لأهل الحرب، وكيف أجاز الفقهاء أمانهم على من هم في دار الخوارج مع وجود شرط باطل وهو شرط مقاتلة أهل العدل، فرغم وجود شرط مقاتلة المسلمين فإن أمان الخوارج يسري على من هم داخل دارهم منعاً للغدر، ولوجود تأويل بحق الخوارج، أي أنهم اشترطوا قتال المسلمين لتأويلهم جواز قتالهم فيكون الشرط بالنسبة لهم صحيحاً، أو على الأقل جائزاً لحاجة أو الضرورة.

وقد احتج أبو المنذر الشنقيطي⁵⁰⁵ -تلميذ المقدسي- بما جاء في فتاوى السبكي عندما جاءه استفتاء من والي صفد، عن تجارٍ من أهل الحرب دخلوا عكاء فجاهروا بندايمهم بالصليب وغير ذلك من الأمور، فنقل الشنقيطي جواب الفتوى **مجتزأة**، بحيث يظن القارئ أن السبكي -رحمه الله- أفتى بفتح الباب على مصراعيه لمن يريد القتل وسفك الدماء، فقد قال السبكي 421/2: «هُؤُلَاءِ الَّذِينَ دَخَلُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فِي التَّجَارَةِ بِأَمَانٍ لَيْسَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ أَهْلِ الدِّمَّةِ بَلْ حُكْمُ الْمُسْتَأْمِنِينَ وَالْمُعَاهِدِينَ عَنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ وَعَقْدُ الْأَمَانِ أَوْعَقُ مِنْ عَقْدِ الدِّمَّةِ يُنْتَفَضُ بِمَا لَا يُنْتَفَضُ بِهِ عَقْدُ الدِّمَّةِ، وَهَذِهِ الْحَالُ الَّتِي صَدَرَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَأْمِنِينَ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ بِالْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ وَنَدَائِهِمْ بِاللِّدِينِ الصَّلَيبِ وَمَجْمُوعُ مَا ذُكِرَ مِنْ هَؤُلَاءِ أَهْيَئُهُ يُنْتَفَضُ بِهِ أَمَانُهُمْ وَيَصِيرُونَ كَمَنْ لَا أَمَانَ لَهُمْ.

وَالَّذِي قَالَهُ الْفُقَهَاءُ فِي أَهْلِ الدِّمَّةِ إِذَا انْتَفَضَ عَهْدُهُمْ إِنَّ الْإِمَامَ يَتَخَيَّرُ فِيهِمْ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْمَنْ وَالْإِسْتِرْقَاقِ وَالْمُقَادَاةِ، وَلَا يُبَلِّغُهُ الْمَأْمَنَ عَنْ الصَّحِيحِ، وَقَالُوا فِي الْمُسْتَأْمِنِ يُبَلِّغُهُ الْمَأْمَنَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ مَحْمُولًا عَلَى مَا فُصِّلَ فِي أَهْلِ الدِّمَّةِ وَالْمُحْتَارِ عِنْدِي أَنَّهُمْ فِي هَذَا الْحُكْمِ مِثْلُهُمْ

⁵⁰⁵ الإظهار لبطان تأمين الكفار في هذه الأعصار ص 14

فَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ أَيْضًا كَمَا يَتَخَيَّرُ فِي أَهْلِ الدِّمَّةِ إِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ الْقَتْلِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ وَالْمَرِّ وَالْفِدَاءِ، وَلَيْسَ تَخْيِيرُهُ لِدَلِكِ عَلَى سَبِيلِ التَّشَهُيِّ بَلْ عَلَى سَبِيلِ مَا يَظْهَرُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ لِلسُّلْطَانِ نَفْسِهِ لَا لِنَائِبِهِ فَإِنَّ الْقَتْلَ فِي ذَلِكَ عَظِيمٌ فَلَيْسَ لِلنَّائِبِ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ حَتَّى يُشَاوِرَ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْأَرْبَعَةِ وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَسْتَقِلُّ بِهِ نَائِبُ السُّلْطَانِ مِنْ غَيْرِ مُشَاوَرَةٍ وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ وَالتَّقْدِيرُ فِي مِثْلِهِمْ بِحَسَبِ رَأْيِ نَائِبِ السُّلْطَانَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ.

وَالَّذِي أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَأَذَنَ لَهُمْ فِيهِ إِنْ كَانَ وَالِيًا يُعْزَلُ وَيُؤَدَّبُ بِضَرْبٍ لَا يَبْلُغُ أَذَى الْخُدُودِ، وَإِنْ كَانَ قَاضِيًا يُعْزَلُ، وَالْحَمَالُونَ يُؤَدَّبُونَ تَأْدِيبًا لَطِيفًا وَكَذَا مَنْ كَانَ مَعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُنْكِرُوا عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - أَعْلَمُ.

وَالرَّأْيُ عِنْدِي فِي الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ مَعَ التَّغْيِيرِ أَوْ دُونَهُ تُمْسِكُ هَؤُلَاءِ الْفَرَنْجِ هُنَا عِنْدَنَا حَتَّى يُطْلَقُوا لَنَا أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي بِلَادِهِمْ. فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَهُمْ وَجَاهَةٌ فِي بِلَادِهِمْ وَالتَّوَصُّلُ إِلَيْهِ بِجَاهٍ أَوْ مَالٍ فَيَتَعَيَّنُ عَلَى نَائِبِ السُّلْطَانَةِ أَنْ يُمْسِكَهُمْ حَتَّى يَتَحَيَّلُوا فِي ذَلِكَ وَيَأْتُوا بِأَسْرَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْخِصَالِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَهِيَ الْمُقَادَاةُ وَيَسْتَقِلُّ نَائِبُ السُّلْطَانَةِ بِذَلِكَ أَعْنِي بِحَبْسِ هَؤُلَاءِ حَتَّى يَتَحَيَّلُوا فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُشَاوَرَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَفْسَدَةٌ فَهَذِهِ الْخِصْلَةُ فِي هَذَا الْوَقْتِ خَيْرٌ مِنْ قَتْلِهِمْ وَمِنْ الْمَرِّ عَلَيْهِمْ وَمِنْ الْإِسْتِرْقَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.»

ثم زاد السبكي على الفتوى عدة مسائل منها: «وَلَوْ كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَرٌ فِي الْأَمَانِ كَانَ الْأَمَانُ بَاطِلًا وَلَا يَنْبُتُ بِهِ حَقُّ التَّبْلِيغِ إِلَى الْأَمَانِ بَلْ يَجُوزُ الْإِعْتِيَالُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَإِنْ قَصَدَ التَّأْمِينَ لِأَنَّهُ تَأْمِينٌ بَاطِلٌ بِخِلَافِ التَّأْمِينِ الْفَاسِدِ حَيْثُ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّأْمِينِ الصَّحِيحِ كَأَمَانِ الصَّبِيِّ وَالتَّأْمِينِ الْبَاطِلِ مِثْلُ تَأْمِينِ الْجَاسُوسِ»

قلت: فانظر كيف قيّد الإمام السبكي قتل ناقض الأمان بالسلطان، لأن الأمر عظيم. وهذا هو الصواب، فإن عدم السلطان لسبب ما — لنفترض أنه كفر بالله إن تحقق كفره — انتقل الأمر للعلماء أهل الحل والعقد.

والغريب في فتاوى المقدسي وأتباعه أنهم لم يقفوا عند جواز قتل المعاهدين الذين ظهر منهم ضرر، بل تعدى الأمر عندهم إلى قتل غيرهم من المعاهدين بالتبع، أي أنهم أخذوا أحكام التبييت وقتل المعصومين تبعاً — أي بدون قصد —، وأنزلوها على قتل النفوس المعصومة في دار المسلمين لماذا؟ من أجل قتل كفار ثبت ضررهم عند المقدسي وأتباعه فقط، ولم يثبت عند أهل الحل والعقد أو الحاكم أو باقي المسلمين.

إذن وبناءً على ما سبق: إذا أعطى الحاكم أماناً لجاسوس أو لمن يحارب المسلمين من داخل أرضنا فهل يباح دمه ؟

فنقول: القول الأوضح الذي لا محيد عنه أنها مسألة خاصة بأهل العلم الثقات في البلد الذي تحصل فيه هذه المسألة، وهم من ندعوهم بأهل الحل والعقد.

ونحن نرى أن قتال الكفار المعاهدين أو المستأمنين للمسلمين من على أرض مسلمة تؤمنهم أو تعاهدهم يُبطل عقد الأمان ولا يُبقي للهدنة اعتباراً، ولا يجوز تأمين ومهادنة الكافر ليضرب بلداً مسلمة من على أرض المهادين، أما مهادنة من يحارب المسلمين من على غير أرضنا وبغير معاونة المهادين فجائزة في الجملة.

وعلى القول بجواز اغتيال هؤلاء الذين ثبت ضررهم على المسلمين، فلا يمكن تحقيق مناط التجسس، أو تحقيق كون هؤلاء يحاربون بالفعل، إلا بوجود عددٍ من أهل العلم الثقات، ولولاه لقتل من شاء من شاء بدعوى التجسس أو المحاربة أو الدعم اللوجستي أو دفع الضرائب، كما يتذرّع به من لم يخش الله ويتقّه.

المطلب الخامس: الغلو في مسألة قتل المسلم بالكافر

قال النبي صلى الله عليه وسلم قد قال: (... لا يقتل مسلم بكافر) رواه البخاري

وهذه من إحدى المسائل الخلافية بين أهل العلم، فهل هذا الحديث على ظاهره أم أنّ له أحوالاً تستدعي استنباطاً.

أما المقدسي فلا يعلم إلا وجهاً واحداً بسبب غلوّه في الولاء والبراء. ففي مقالة "زلّ حمار العلم في الطين": انحال المقدسي بسيلٍ من الشتائم والتسفيه لهيئة كبار العلماء برئاسة العلامة ابن باز — رحمه الله.

والسبب أن هيئة كبار العلماء أفتت بحكم القتل حراًبةً لمجموعة من الأشخاص الذين ينتمون لتيار قاعدة الجهاد في السعودية، والذين فجّروا في أماكن تواجد جنود أمريكيين في إحدى مدن السعودية، فأصدرت هيئة كبار العلماء حكمها بأنهم مفسدون في الأرض وحكمهم القتل حراًبةً لإفسادهم في الأرض، إذ إن هيئة العلماء كانت تعتبر المقتولين من المعاهدين.

لكن عقل المقدسي المتشبع بالغلو في الولاء والبراء لم يستوعب هذا الموقف، إذ كيف يقتلون المسلم بالكافر؟ مع وجود حديث صريح بحرمة ذلك. حيث قال⁵⁰⁶: «وها أنتم تخلعون جلباب الحياء وتعلنوها صراحة فتقررون جواز قتل المسلم الموحد، بالكافر المشرك النصراني، فتفتون بقتل أربعة من خيار الموحدين بعد حادث تفجير العليا بالرياض.. مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال: (... لا يقتل مسلم بكافر) رواه البخاري من حديث علي بن أبي طالب.. فبهت المرقعون.. وقال من عنده بقية حياء منهم: (شي يترقع، وشي ما يترقع)»

قلت: وهذا يدل على جهله برتبة الخلاف الفقهي عند العلماء. فهو لا يعلم أو يتجاهل درجة الخلاف بين أهل العلم في تفسير الحديث "لا يقتل مسلم بكافر"، وأن فريقاً من أهل العلم والمذاهب الفقهية المعتبرة قد اعتبروا الحراًبة لا تدخل في الحديث، ويجوز قتل المسلم حراًبةً بسبب الإفساد حتى لو قتل كافراً، وهذا اختيار ابن تيمية رحمه الله، حيث قال في السياسة الشرعية⁵⁰⁷: «وَأَمَّا الْمُحَارِبُونَ فَإِنَّمَا يَقْتُلُونَ لِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ فَضَرَرُهُمْ عَامٌّ؛ بِمَنْزِلَةِ السَّرَّاقِ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ حَدٌّ لِلَّهِ. وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُفَقَّهَاءِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ غَيْرَ مُكَافٍ لِلْقَاتِلِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ حُرّاً

⁵⁰⁶ مقالة "زلّ حمار العلم في الطين" ص2

⁵⁰⁷ مجموع الفتاوى 311/28

وَالْمَقْتُولُ عَبْدًا أَوْ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا وَالْمَقْتُولُ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمَنًا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يُقْتَلُ فِي الْمُحَارَبَةِ؟ وَالْأَفْوَى أَنَّهُ يُقْتَلُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ لِلْفَسَادِ الْعَامِّ حَدًّا كَمَا يُقَطَّعُ إِذَا أَخَذَ أَمْوَالَهُمْ وَكَمَا يُجْبَسُ بِحُقُوقِهِمْ. »

قلت: فهل ابن تيمية من حمير العلم —حاشاه— أيها المقدسي، وهل هو من العميان، أم أن فكر ابن حزم الظاهري متغلغل فيك، ولا تستطيع الانفكاك عنه، فابن حزم يأخذ الحدث على ظاهره ويمنع قتل المسلم بالكافر مهما كانت الظروف. والمقدسي يأخذ بكلام ابن حزم بكثرة، وقد بينا ذلك في أكثر من موضع.

لكن ماذا نقول لمن يتجراً على الفتوى بلا علم ولا بصيرة إلا حسبنا الله ونعم الوكيل.

المطلب السادس: شبهة أن الحدود السياسية للدول من صنع الكفار، وهي حدود باطلة ولا أساس لها من الناحية الشرعية والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً⁵⁰⁸

والجواب عن هذه الشبهة من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن هذا القول لم يقل به أحد من أهل العلم المعتبرين.

الوجه الثاني: أن بلدان المسلمين أصبحت ولايات متعددة تنفرد كل ولاية بسلطة مستقلة، ولها علماءها وأهل الحل والعقد فيها، كما قرره فقهاء الإسلام، كإمام الحرمين والشوكاني وصديق حسن خان والشيخ محمد أبو زهرة (يراجع الإرشاد ص (425)، السيل الجرار (512/4)، الروضة الندية (18/2) الوحدة الإسلامية ص (64) وما بعدها)، وهو الرأي الذي لا يسع المسلمين سواه، إذ لو قيل بخلافه لبطلت ولايات الإسلام المتعددة من عهد بني أمية إلى يوم الناس هذا، ولا يزال علماء الإسلام يبايعون أهل تلك الولايات، ويحرمون الخروج عليهم، ويرون وجوب طاعتهم في غير معصية الله.

⁵⁰⁸ هذه الشبهة لم أجدها عند المقدسي، لكنها موجودة عند تلاميذه، فذكرتها لإتمام الفائدة، انظر "إظهار البطلان لتأمين الكفار في هذه الإعصار" - أبو المنذر

الوجه الثالث: أن المستأمن يعطى الأمان بحسب ما يعتقد هذا المستأمن، والحدود التي تم رسمها -لو تنزلنا بعدم شرعيتها- هي الحدود التي تحت سلطان إمام المسلمين، وهذه الحدود يعتقد المستأمن أنه أعطي الأمان داخلها، وبالتالي فهي حدود شرعية بالنسبة للأمان، وعلينا حماية المستأمن داخل تلك الحدود المتفق عليها منعاً للغدر.

المبحث الثاني

آراء المقدسي في أحكام المعاهدات عرض ونقض⁵⁰⁹

لم أعر على موضع واحد جمع فيه المقدسي أحكام العلاقات الدولية كأحكام المعاهدات -من حيث المدة والشروط الفاسدة وغير ذلك-، لكننا جمعنا كل ما وصلنا إليه من كتاباته الأساسية مثل: فتاوى متعلقة بصلح الحديبية من مقالة (هذا ما أدين الله به)، وفتوى (حكم من قام بتسليم المسلمين للكفار)، ومقالة (شبهة تسليم المجاهدين)، ومقالة (براءة الموحدين من عهود الطواغيت)، والرسالة الثلاثينية. وفي غالبها جاءت أحكامه مستقاة من أحكام صلح الحديبية.

والملاحظ في جميع الكتب والمقالات التي ذكرناها، أن المقدسي يستدل بأقوال ابن حزم الظاهري، ولا يستشهد بأقوال أئمة الدعوة النجدية، ولا بأقوال صريحة لابن القيم وابن تيمية، بل استدل بأقوال ابن القيم وابن حجر وابن قدامة مع تحريفه لمعنى كلامهم إما جهلاً أو تلبساً على الناس، فالله أعلم بحاله.

حتى أنه لم يذكر على أي مذهب هو في المعاهدات لنعلم رؤيته الفقهية للمعاهدات، ويبدو لي أنه يأخذ المسألة من جانب عقدي ظاهري أكثر من كونه جانباً فقهياً.

ولذا فإن تحقيق المناط عند المقدسي في المعاهدات المعاصرة لم يكن تأثراً بالدعوة النجدية، ولا تأثراً بابن تيمية وابن القيم، ولا حتى بالمذهب الحنبلي، والمقدسي ليس من أهل الاجتهاد المطلق لكي يستقل بفهم الكتاب والسنة بلا مرجع لأهل العلم، بل إننا نعتقد أنه ليس من أهل الاجتهاد أساساً وهذا تبين لنا مما نقلناه في الفصل الأول عن غلوه الفاحش في التكفير. وسنعرض أقواله التي وصلنا لها لنبين لأتباعه أنهم كانوا مخدوعين بأقواله ويعتقدون أنه امتداد لابن تيمية وابن القيم، أو أنه امتداد للدعوة النجدية، بينما هو على طريقة ظاهري لا تمت لهؤلاء الأفاضل بصلة.

⁵⁰⁹ مقابلة نداء الإسلام 1418 - براءة الموحدين من عهود الطواغيت

المطلب الأول: مدة المعاهدات:

يرى المقدسي أن المعاهدات يجب أن تكون مؤقتة بمدة، ولا يجوز أن تكون مطلقة أو مؤبدة لأن فيها إلغاءً للجهاد، فهو يعتبر المعاهدات المطلقة أو المؤبدة تتضمن تشريع ما لم يأذن به الله من الدين.

قال المقدسي⁵¹⁰: « أن صلح الحديبية كان صلحا مؤقتا محدودا ، بخلاف عهود واتفاقات طواغيت الكفر اليوم مع اليهود والنصارى فإنها عهود مطلقة ألغت الجهاد وعقدت أواصر الأخوة بين المتعاهدين فليس هذه العهود مثال مشروع في دين الإسلام ..»
وتأكيد هذا الأمر نجده في الكتب التي قدّم لها المقدسي⁵¹¹.

وهذا القول الذي يتبناه المقدسي هو أحد الأقوال المعروفة في المسألة **وليس قولاً مجمعاً عليه، وهو قولٌ يخالف قول ابن تيمية وابن القيم وأئمة الدعوة النجدية.**

فمن المتفق عليه بين الفقهاء أن المعاهدة لا تكون مؤبدة، وهي التي تكون مستمرة للأبد، وهذا لا خلاف بين الفقهاء القدامى في منعه إلا لمن بذل الجزية فلا يجوز للمسلمين نقضه، قال تعالى: [قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون]، وأصحاب هذا العهد هم الذين يقال لهم عند المسلمين: أهل الذمة، والواحد ذمي، فهذا العهد لا ينتقض إلا إذا أخلّ الكفار بشروطه.

وعليه فلا يجوز أن يعقد المسلمون معاهدة هدنةٍ و صلحٍ مؤبدة، أما القول بجواز الصلح الدائم فهو قول مُحدث، يخالف النصوص الشرعية، والإجماع على حرمة تأييد المعاهدات.

أما المعاهدة التي أجازها العلماء فقد اختلفوا في تحديد مدة المعاهدات على عدة أقوال:

⁵¹⁰ هذا ما أدين الله به 40 ، 59

⁵¹¹ انظر القول الأساس في حكومة حماس لأبي عبد الله المقدسي 113

القول الأول: أن الهدنة تنقيد بمدة معينة غير مطلقة، وأن الأمر موكول إلى اجتهاد الإمام، وهذا قول الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من المذهب، ووجه عند الشافعية.

القول الثاني: أن الهدنة تنقيد بمدة معينة غير مطلقة، وأن الأمر موكول إلى اجتهاد الإمام، بشرط ألا تزيد مدتها عن سنة حال القوة، وعشر سنين حال الضعف. وهذا هو المذهب عند الشافعية، ووافقهم بعض الحنابلة مع زيادة مدة الهدنة أكثر من عشر سنين.

القول الثالث: أن الهدنة لا يلزم تقييدها بمدة معينة محددة؛ بل يجوز أن تكون مؤقتة بمدة، ويجوز أن يكون أمدتها مطلقاً عن التوقيت، بشرط ألا تكون مؤبدة. فهي غير مؤقتة وغير مؤبدة.

وهذا العقد عقد جائز وليس لازماً، أي يجوز للمسلمين نقضه متى شاءوا بعد نبذ العهد إليهم.

وقد رجح هذا القول ابن تيمية بقوله⁵¹²: (ويجوز عقدها مطلقاً ومؤقتاً)، وابن القيم بقوله⁵¹³: (والصواب أنه يجوز عقدها مطلقة ومؤقتة)، واشتهر هذا القول عنهما، مع أن عدداً من العلماء المحققين قالوا أيضاً به: كابن حجر، والماوردي.

وقد حصل خلطٌ بين هذا النوع المطلق وبين المدة المؤبدة، فالمؤبدة يكون منصوباً فيها على التأييد، وهي غير جائزة عند جمهور العلماء، وأما المطلقة فإنه لا يشار فيها إلى الزمن، وقد يكون الصلح دائماً على معنى أنه ما التزم الطرف الآخر فالصلح قائم وهذا عقد مطلق غير مؤقت وغير مؤبد.

ويمكن تمييز العقد المؤبد عن المطلق، بأن المؤبد هو عقد مطلق لازم، أي أنه غير محدد بمدة لكنه لا يجوز فسخه، أما المطلق فهو عقد مطلق جائز، أي أنه غير محدد المدة لكن يجوز فسخه.

⁵¹² الفتاوى الكبرى 452/5، مجموع الفتاوى 140/29، قاعدة مختصرة في قتال الكفار ومهادنتهم 139 و 186

⁵¹³ أحكام أهل الذمة

وفرق بين اللزوم والجواز المذكور هنا، وبين وجوب الالتزام ما دام العهد باقياً، فوجوب الالتزام مقررٌ سواء أكان العقد جائزاً أم لازماً، ما لم ينفك.

هذا ولا خلاف بين الفقهاء على أن العلة المانعة من تأييد العقد ومنع كونه على سبيل الدوام والاستمرار هو كون التأييد معطلاً لفريضة الجهاد، ففرض الجهاد مما علم من الدين بالضرورة فالالتزام تركه ممنوع شرعاً.

إذن فالمعاهدات المطلقة لا يلزم منها تعطيل الجهاد - كما زعم المقدسي -، والقول بجواز المعاهدات المطلقة هو قول ابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أهل العلم، وليس قول علماء السلطان. لكن وبما أن هذا القول يتعارض مع أهم أسس دعوة المقدسي وهو قتال الحكومات -الذي يسميه جهاداً-، وبسبب غلوه فيها فقد ارتفعت إلى مرتبة الأمور العقديّة. إذ إن المعاهدات الدولية المعاصرة معظمها معاهدات مطلقة -وإن كان يوجد خلاف في ذلك عند القانونيين - .

وهذا يفيدنا في معرفة سبب اعتبار المقدسي لعدد من الشروط في المعاهدات بأنها تشريع ما لم يأذن به الله، أو أن فيها إلغاءً للجهاد، وبسبب غلوه في تكفير المعينين الذين وقعوا في تشريع ما لم يأذن به الله، فهو لا يوافق ابن تيمية في تصوّره لهذه المسائل - وليس ذلك خطأً ولا نعترض على ذلك الخلاف - ، لكنه بالمقابل يستدل بأقوال ابن تيمية ليثبت أراءه الغالية؟! بل إن تصوّره متوافق بشكل كبير مع آراء ابن حزم الظاهري.

وهذا نابع من تحبطه في معنى تشريع ما لم يأذن به الله -والذي وضّحناه في الفصول السابقة.

المطلب الثاني: الشروط الفاسدة في عقد المعاهدة:

يرى المقدسي أن المعاهدة إذا احتوت على شرط فاسد فإنه يفسد المعاهدة كاملة.

قال المقدسي⁵¹⁴: « والخلاصة ؛ أنه لا يجوز ابتداء إبرام مثل هذه الاتفاقات التي تنص على تسليم المسلم للكفار؛ ولو أبرمت فهي باطلة فاسدة لا يحل تطبيقها لأنها مناقضة لدين الله الذي لا يبيح أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيلا .. »
وتأكيد هذا الأمر نجده في الكتب التي قدّم لها المقدسي⁵¹⁵.

وهو بهذا القول أيضاً يخالف رأي ابن تيمية والدعوة النجدية. ولا نقول بأن قوله خاطئ بل هو أحد أقوال الفقهاء في المسألة، لكن اعتباره هذا الرأي كالمجمع عليه وتكفير مخالفه فهنا تكمن المشكلة.

فإذا احتوت المعاهدة على شرط فاسد، فلا خلاف بين الفقهاء على بطلان الشرط الفاسد، لكنهم اختلفوا في صحة العقد إذا اقترن به شرط فاسد على قولين:

القول الأول: العقد صحيح، ويبطل الشرط فقط، وهو مذهب الحنابلة، وبعض الحنفية، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

القول الثاني: الشرط الفاسد يبطل العقد، وهو مذهب الحنفية والشافعية.

قال المرداوي الحنبلي في الإنصاف⁵¹⁶: « وَأَمَّا الْعَقْدُ حَيْثُ قُلْنَا يَبْطُلُ الشَّرْطُ: فَفِي بَطْلَانِهِ وَجْهَانِ. ... بِنَاءً عَلَى الشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ. »

وقد استدل ابن تيمية على بطلان الشرط وصحة العقد بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لعائشة: (خذيها واشترطي لهم الولاء ، فإنما الولاء لمن أعتق) حيث قال ابن تيمية⁵¹⁷: « وَنَفْسُ الْحَدِيثِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مِثْلَ هَذَا الشَّرْطِ الْفَاسِدِ لَا يُفْسِدُ الْعَقْدَ. وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَإِنَّمَا اسْتَشْكَلَ الْحَدِيثَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ

⁵¹⁴ هذا ما أدين الله به 46 ،

⁵¹⁵ انظر القول الأساس في حكومة حماس لأبي عبد الله المقدسي 113 ، فقد اعتبر الشرط الفاسد يفسد المعاهدة كاملة.

⁵¹⁶ الإنصاف 214/4

⁵¹⁷ مجموع الفتاوى 339/29

الشَّرْطُ الْفَاسِدُ يُفْسِدُ الْعَقْدَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِطُ يَعْلَمُ أَنَّهُ شَرْطٌ مُحَرَّمٌ لَا يَحِلُّ اشْتِرَاؤُهُ فَوْجُودُ اشْتِرَاؤِهِ كَعَدَمِهِ؛ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ.»

وقال ابن تيمية ⁵¹⁸ «فَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ مُنَافِيًا لِمَقْصُودِ الْعَقْدِ كَانَ الْعَقْدُ لَعْوًا، وَإِذَا كَانَ مُنَافِيًا لِمَقْصُودِ الشَّارِعِ كَانَ مُخَالِفًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَعْوًا وَلَا اشْتِمَلَ عَلَى مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلَا وَجْهَ لِتَحْرِيمِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ حُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ مَقْصُودٌ لِلنَّاسِ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، إِذْ لَوْلَا حَاجَتُهُمْ إِلَيْهِ لَمَا فَعَلُوهُ، فَإِنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْفِعْلِ مَظْنَّةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَنْبُتْ تَحْرِيمُهُ فَيَبَاحُ لِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يَرْفَعُ الْحَرَجَ.»

قلت: إذن فالأصل في الشروط الصحة، ولا يكون الشرط مفسداً للعقد إلا على سبيل الاستثناء في موضعين: الأول إذا كان الشرط ينافي المقصود (الغرض أو الهدف) من العقد فيبطل به العقد، والثاني إذا كان الشرط يناقض الشرع - فيحل الحرام أو يحرم الحلال - فيبطل به الشرط فقط ويبقى العقد صحيحاً.

وبالتالي فإن المعاهدات التي تحتوي على بنود باطلة تتنافى مع مقصود المعاهدة فإن هذه المعاهدة باطلة، ولا يجوز الاستمرار فيها، مع التنبيه على ما ذكره العلماء في طريقة نقض المعاهدات. أما المعاهدات التي تحتوي على بنود تخالف الشرع ولا تخالف مقصود المعاهدة، فهذه المعاهدات تبقى صحيحة لكن الشرط الفاسد لا يلزم المسلمين.

فالبنود الباطلة لا يجوز الوفاء بها، بل يجب نقضها، وهذا من قضايا الشرع الكلية؛ فإن كل بند أو شرط خالف حكم الله، وناقض القرآن الكريم والسنة النبوية، فهو باطل كائناً ما كان، ولو فرض عليها بالقوة وجب أن تتخلى عنه [متى قدرت على ذلك؛ لأنه لا يكون ملزماً مع عدم توفر شرط التراضي].

وبنود المعاهدات وشروطها، إحدى المسائل المتغيرة لتغير متعلقاتها من الظروف والأحوال وما تستلزمه الحاجات والضرورات، التي تدبرها الدولة الإسلامية، وفق ما تقتضيه المصلحة الشرعية، المتمثلة في درء المفسد وجلب المصالح⁵¹⁹.

ولا يُشترط أن تنصّ المعاهدة على "عدم جواز مخالفة الشريعة"، أو أن تكون "الشريعة هي المرجعية"، أو غير ذلك، لأن المعاهدة تُعقد مع دول لا تقرر بالإسلام أساساً، وتخضع للمعاهدات وفق قوانينها وشرائعها، وهذا هو الصحيح، فالدولة الإسلامية تدخل المعاهدات بإرادتها وتوافق على الشروط الموافقة للشريعة دون ذكر هذا الشرط.

وبالتالي فلا وجه للمقدسي من تسفيهه أو تكفير أو تبديع المخالف له.

ولكي نزيد المسألة إيضاحاً فإننا سنضع عدة قواعد في "الشروط في العقود" من كلام ابن تيمية:

قواعد في "الشروط في العقود":

القاعدة الأولى: الأصل في الشرط أن يكون صحيحاً ويصح معه العقد، ولا يكون الشرط محرماً حتى يدلّ الدليل على تحريمه. وهذا هو اختيار ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ونسبوا القول للإمام أحمد بن حنبل.

قال ابن تيمية⁵²⁰: « الْعُقُودُ وَالشُّرُوطُ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ الْعَادِيَةِ. وَالْأَصْلُ فِيهَا عَدَمُ التَّحْرِيمِ فَيَسْتَصْحِبُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ فِيهَا حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ ».

وقال أيضاً⁵²¹: « لَا يُشْرَعُ إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَلَا يُحْرَمُ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ. لِأَنَّ اللَّهَ دَمَّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ شَرَعُوا مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَحَرَّمُوا مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللَّهُ فَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ الْعُقُودَ وَالشُّرُوطَ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فِي مُعَامَلَاتِهِمُ الْعَادِيَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ كُنَّا مُحَرِّمِينَ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللَّهُ؛ بِخِلَافِ الْعُقُودِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ شَرْعَ دِينٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ أَنْ يُشْرَعَ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ. فَلَا يُشْرَعُ عِبَادَةٌ إِلَّا بِشَرْعِ اللَّهِ وَلَا يُحَرَّمُ عَادَةٌ إِلَّا بِتَحْرِيمِ اللَّهِ وَالْعُقُودُ فِي الْمُعَامَلَاتِ هِيَ مِنْ

⁵¹⁹ التحفظ على المعاهدات د. سعد العتيبي

⁵²⁰ الفتاوى الكبرى 90/4، مجموع الفتاوى 149/29، القواعد النورانية 275/1

⁵²¹ الفتاوى الكبرى 91/4، مجموع الفتاوى 152/29

الْعَادَاتِ يَفْعَلُهَا الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ. وَإِنْ كَانَ فِيهَا قُرْبَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ. فَلَيْسَتْ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يُفْتَقَرُ فِيهَا إِلَى شَرْعٍ. كَالْعِتْقِ وَالصَّدَقَةِ. »

القاعدة الثانية كل شرط خالف حكم الله وناقض كتابه فهو باطل

من الأمور المقررة في وصف العقود بالشرعية: أن تخلو عن الشروط الباطلة؛ فلا تتضمن محضراً شرعياً.

والأدلة على ذلك: ما روته عائشة-رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما بال أناس يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مئة شرط، شرط الله أحق وأوثق" رواه البخاري، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً حَرَّمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً» صححه الألباني.

قال ابن تيمية عن حديث عائشة-رضي الله عنها-⁵²²: «وَهَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ الْمُسْتَفِيدُ الَّذِي اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ عَامٌّ فِي الشُّرُوطِ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ لَيْسَ ذَلِكَ مَخْصُوصاً عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِالشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ بَلْ مَنْ اشْتَرَطَ فِي الْوَقْفِ أَوْ الْعِتْقِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الْبَيْعِ أَوْ النِّكَاحِ أَوْ الْإِجَارَةِ أَوْ النَّذْرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ شُرُوطاً تُخَالِفُ مَا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ بِحَيْثُ تَتَضَمَّنُ تِلْكَ الشُّرُوطُ الْأَمْرَ بِمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ أَوْ النَّهْيَ عَمَّا أَمَرَ بِهِ أَوْ تَحْلِيلَ مَا حَرَّمَ أَوْ تَحْرِيمَ مَا حَلَّلَهُ فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بَاطِلَةٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ: الْوَقْفِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ رَوَى أَهْلُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: {الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا} وَحَدِيثُ عَائِشَةَ مِمَّا اتَّفَقُوا عَلَى عُمُومِهِ وَأَنَّهُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُوتِيَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبُعِثَ بِهَا »

ومن أمثلة البنود والشروط الباطلة في القانون الإسلامي: ⁵²³

الاتفاق على بقاء الأسرى من رعايا الدولة الإسلامية - المسلمين وغير المسلمين - لدى الدولة المعادية.. أو رد الرجال أو النساء المسلمين إلى أهل الحرب .. أو على رد ما غنمه المسلمون أو تملكوه من السلاح والعتاد العسكري.. أو بذل مال من المسلمين للكفار .. أو أن تبقى قرية إسلامية تحت حكمهم .. أو نزول المسلمين على حكمهم .. أو على أن تؤخذ قضايا التشريع والقانون المخالفة للشريعة من الدولة الأخرى.. أو أن تستبعد أحكام الدين الإسلامي من مقررات المناهج التعليمية.. أو على المتاجرة بالأمور المحرمة، كالمخدرات وكتب الإلحاد.. أو على فتح نوادي للعرافة والشواذ.. أو استقبالهم سيّاحاً.. أو السماح بإجهاض الأجنة تيسيراً للفاحشة.. أو السماح بإنشاء نوادي للقمار .. أو الاتفاق على زراعة الأفيون.. أو على الغدر بمعاهدين آخرين.. أو أن تتناقض المعاهدة مع التزامات الدولة الإسلامية تجاه دولة أخرى ارتبطت معها بمعاهدة سابقة؛ لأنّ المعاهدة الأولى - إذا كانت شرعية - يجب الوفاء بها، فالتزام ما يناقضها إخلال بها، ونقض لها، وهو لا يجوز إلا عند وجود مبرر شرعي لذلك..

القاعدة الثالثة: الشرط يوجب ما لم يكن واجباً، ويحرم ما لم يكن حراماً، ويبيح ما لم

يكن مباحاً

لقد خصص ابن تيمية لهذه المسألة بحثاً مستقلاً بعنوان " الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: فِي الْعُقُودِ وَالشُّرُوطِ فِيهَا فِيمَا يَحِلُّ مِنْهَا وَيَحْرُمُ وَمَا يَصِحُّ مِنْهَا وَيَفْسُدُ " ⁵²⁴

فمن طبيعة الشرط أن المشتراط يجعل ما اشترطه واجب الوفاء فيتحول الأمر الذي اشترطه إلى واجب كما قال ابن تيمية ⁵²⁵: « وَقَالَ تَعَالَى: { وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ } { الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ } فَذَمُّهُمْ عَلَى نَقْضِ عَهْدِ اللَّهِ وَقَطْعِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِصِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِمَّا بِالشَّرْعِ وَإِمَّا بِالشَّرْطِ الَّذِي عَقَدَهُ الْمَرْءُ بِاخْتِيَارِهِ. »

⁵²³ التحفظ على المعاهدات د. سعد العتيبي

⁵²⁴ مجموع الفتاوى 126/29 ، القواعد النورانية 256 ، الفتاوى الكبرى 76/4

⁵²⁵ مجموع الفتاوى 142/29

وقال⁵²⁶: « **وَكُلُّ شَرْطٍ صَحِيحٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يُفِيدَ وَجُوبَ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا** »

ونستطيع أن نقول:

- ما كان حلالاً أو حراماً مطلقاً فلا يجوز اشتراطه
- ما كان حلالاً في حال مخصوصة فيجوز اشتراطه، ولا يكون الشرط قد حرم الحلال، فإذا اشترطنا أمراً مباحاً فإن الشرط يجعله واجباً.
- ما كان حراماً في حال مخصوصة فيجوز اشتراطه ولا يكون الشرط قد أباح ما حرمه الله.

- الواجب المطلق يجوز اشتراطه وتقييده

ويُفضل الرجوع إلى كتب أصول الفقه التي ناقشت مثل هذه المسائل لتتضح الصورة بشكل أكبر.

قال ابن تيمية⁵²⁷ « فَإِنَّ الْمُشْتَرِطَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُبَيِّحَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَا يُحَرِّمَ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ. فَإِنَّ شَرْطَهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُبْطِلًا لِحُكْمِ اللَّهِ. وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْقِطَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ؛ وَإِنَّمَا الْمُشْتَرِطُ لَهُ أَنْ يُوجِبَ الشَّرْطَ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا بِدُونِهِ. فَمَقْصُودُ الشُّرُوطِ وَجُوبُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا وَلَا حَرَامًا وَعَدَمُ الْإِيجَابِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْإِيجَابِ حَتَّى يَكُونَ الْمُشْتَرِطُ مُنَاقِضًا لِلشَّرْعِ **وَكُلُّ شَرْطٍ صَحِيحٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يُفِيدَ وَجُوبَ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا**؛ فَإِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنَ الْإِقْبَاضِ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا **وَيُبَاحُ أَيْضًا لِكُلِّ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ حَرَامًا**. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ التَّاجِرِينَ وَالتَّنَاقِحِينَ. وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَ صِفَةً فِي الْمَبِيعِ أَوْ زَهْنًا أَوْ اشْتَرَطَتِ الْمَرْأَةُ زِيَادَةً عَلَى مَهْرٍ مِثْلَهَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَيَحْرُمُ وَيُبَاحُ بِهَذَا الشَّرْطِ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي أَوْهَمَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْأَصْلَ فَسَادُ الشُّرُوطِ قَالَ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَنْ تُبَيِّحَ حَرَامًا أَوْ تُحَرِّمَ حَالًا أَوْ تُوجِبَ سَاقِطًا أَوْ تُسْقِطَ وَاجِبًا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ. وَقَدْ

⁵²⁶ مجموع الفتاوى 29148

⁵²⁷ مجموع الفتاوى 148/29

وَرَدَتْ شُبْهَةٌ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ حَتَّى تَوَهَّم أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَنَاقِضٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ كُلُّ مَا كَانَ حَرَامًا بِدُونِ الشَّرْطِ: فَالشَّرْطُ لَا يُبِيحُهُ كَالرِّبَا وَكَالْوَطْءِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ وَكَثُبُوتِ الْوَلَاءِ لِغَيْرِ الْمُعْتَقِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْوَطْءَ إِلَّا بِمِلْكِ نِكَاحٍ أَوْ مِلْكِ يَمِينٍ فَلَوْ أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يُعِيرَ أَمَتَهُ لِآخَرَ لِلْوَطْءِ لَمْ يَجْزَ لَهُ ذَلِكَ؛ بِخِلَافِ إِعَارَتِهَا لِلخِدْمَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ.....

وَأَبْطَلَ اللَّهُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَبَيُّ الرَّجُلِ ابْنَ غَيْرِهِ أَوْ انْتِسَابِ الْمُعْتَقِ إِلَى غَيْرِ مَوْلَاهُ. فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَجُوزُ فَعَلُهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ فَلَا يُبِيحُ الشَّرْطُ مِنْهُ مَا كَانَ حَرَامًا. وَأَمَّا مَا كَانَ مُبَاحًا بِدُونِ الشَّرْطِ: فَالشَّرْطُ يُوجِبُهُ كَالزِّيَادَةِ فِي الْمَهْرِ وَالثَّمَنِ وَالْمُتَمَّنِّ وَالرَّهْنِ وَتَأْخِيرِ الْإِسْتِيفَاءِ. فَإِنَّ الرَّجُلَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْمَرْأَةَ وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِالرَّهْنِ وَبِالْإِنْظَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ **فَإِذَا شَرْطُهُ صَارَ وَاجِبًا وَإِذَا وَجَبَ فَقَدْ حُرِّمَتْ الْمُطَالَبَةُ الَّتِي كَانَتْ حَلَالًا بِدُونِهِ؛** لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ لَمْ تَكُنْ حَلَالًا مَعَ عَدَمِ الشَّرْطِ فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يُبَحِّ مُطَالَبَةَ الْمَدِينِ مُطْلَقًا فَمَا كَانَ حَلَالًا وَحَرَامًا مُطْلَقًا فَالشَّرْطُ لَا يُعَيِّرُهُ. وَأَمَّا مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ فِي حَالِ مَخْصُوصَةٍ وَلَمْ يُبَحِّهِ مُطْلَقًا فَإِذَا حَوَّلَهُ الشَّرْطُ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ قَدْ حَرَّمَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَكَذَلِكَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فِي حَالِ مَخْصُوصَةٍ وَلَمْ يُحَرِّمْهُ مُطْلَقًا: لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ قَدْ أَبَاحَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ بِدُونِ الشَّرْطِ يَسْتَصْحَبُ حُكْمَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ؛ لَكِنْ فَرَقَ بَيْنَ ثُبُوتِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ بِالْخَطَابِ وَبَيْنَ ثُبُوتِهِ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِصْحَابِ. فَالْعَقْدُ وَالشَّرْطُ يَرْفَعُ مُوجِبَ الْإِسْتِصْحَابِ **لَكِنْ لَا يَرْفَعُ مَا أُوجِبَهُ كَلَامُ الشَّارِعِ.** وَآثَارُ الصَّحَابَةِ تُوَافِقُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَقَاطِعُ الْخُفُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ.»

قلت: فتأمل كيف عبر ابن تيمية عن الشرط بأنه يبيح ويحرم ويوجب إذا كان موافقاً لأصول الشريعة، لكنه لا يرفع الحكم الشرعي الأصلي، بل يرفع حكم الاستصحاب، ويبدو لي أن هذا ما يُطلق عليه البعض بالمنع أو التقييد.

المطلب الثالث: شروط صلح الحديبية

يعتبر صلح الحديبية من أهم الأصول التي يُستدل بها في العلاقات الدولية، فقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الصلح قواعد مهمة للغاية.

وإن إيضاح الأخطاء في فهم صلح الحديبية أمرٌ مهم جداً لأن المقدسي وطائفته يعتمدون عليه بشدة في غلوهم وتكفيرهم للحكومات والأفراد، واستغلال ذلك في تفجيراتهم في بلاد المسلمين.

ونحن في هذا المطلب سنناقش فقط جانباً واحداً وهو الشروط التي تمت في صلح الحديبية. فقد احتوى صلح الحديبية على عدة شروط تحتاج دراسة وتعمقاً لاستخلاص العبر والفوائد منها؛ ومن المعلوم أن الشرط الذي يوافق عليه المسلمون يصبح واجباً ويحرم نقضه إلا بضوابط النقض؛ وهذه الشروط هي⁵²⁸:

- 1- وَضِعَ الْحَرْبَ عَشْرَ سَنِينَ وَأَنْ يَأْمَنَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ (مسند الإمام أحمد)
- 2- اشترط الكفار على النبي - صلى الله عليه وسلم - أن «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ كُتِبَ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا.» (رواه الإمام مسلم في صحيحه)⁵²⁹

- 3- واشترط الكفار أيضاً أن يرجع عنهم عامه ذلك، حتى إذا كان العام المقبل قدمها وخلوا بينه وبين مكة فأقام بها ثلاثاً، وأن لا يدخلها إلا بسلاح الراكب والسيوف في القرب، كما روى الإمام مسلم في صحيحه: (وكان فيما اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثاً، ولا يدخلها بسلاح إلا جُلْبَان السَّلاح)

⁵²⁸ زاد المعاد 3/266 ، 3/348

⁵²⁹ شرح النووي على مسلم 12/139

4- أن من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه.

5- (وَأَنْ بَيْنَنَا عَيْبَةٌ مَكْفُوفَةٌ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ) رواه الإمام أحمد

{العيبة المكفوفة}: أي المشرجة وهي المشدودة بشرجها والعيبة هاهنا مثل، والمعنى أن بيننا صدوراً سليمة وعقائد صحيحة في المحافظة على العهد الذي عقدناه بيننا ، وقد يشبه صدر الإنسان الذي هو مستودع وموضع مكنون أمره بالعيبة التي يودعها حر متاعه ومصون ثيابه.

{الإسلال}: السرقة و{الإغلال}: الخيانة

المسألة الأولى: تحريم الحرب الهجومية طيلة فترة الصلح:

من بنود صلح الحديبية: «وَضَعُ الْحَرْبَ عَشْرَ سَنِينَ وَأَنْ يَأْمَنَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» ومعنى هذا البند أن الحرب الهجومية أصبحت محرمة طيلة فترة المعاهدة بين أطراف المعاهدة، فلا يجوز لأحد من المسلمين -الأطراف في المعاهدة- أن يهجموا على الأطراف الأخرى في المعاهدة، وهذا التحريم ليس نسخاً لحكم الجهاد الهجومي، بل تأجيل لهذا الحكم. وهو تحريمٌ بالعقد وليس تحريماً تشريعياً -كما بينا ذلك سابقاً.

وإن من صيغ الهدنة التي ذكرها الفقهاء: لفظ المودعة أو المسالمة أو المصالحة أو المعاهدة أو المهادنة ونحوها.

بل إن من بنود صلح الحديبية (وَأَنْ بَيْنَنَا عَيْبَةٌ مَكْفُوفَةٌ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ) رواه الإمام أحمد

{العيبة المكفوفة}: أي المشرجة وهي المشدودة بشرجها والعيبة هاهنا مثل، والمعنى أن بيننا صدوراً سليمة وعقائد صحيحة في المحافظة على العهد الذي عقدناه بيننا ، وقد يشبه صدر الإنسان الذي هو مستودع وموضع مكنون أمره بالعيبة التي يودعها حر متاعه ومصون ثيابه.

{الإسلال}: السرقة و{الإغلال}: الخيانة

ومن المتقرر عند عامة المسلمين أن شرائع الإسلام وأحكامه لا يمكن أن ينسخها شيء بعد أن انقطع الوحي، فكيف بالمواثيق الدولية، غير أن من هذه الأحكام ما يصح وصفه بالشريعة المنسأة، أي المؤخرة لحين تحقق شروطها وقيام المسوّغ الداعي لها، ولا يدخل في هذا النوع من الشرائع إلا ما كان من قبيل المأمور لغيره، لا لذاته، مثل مصرف المؤلفة قلوبهم في الزكاة، فإنه مصرف يجوز تعطيله عند عدم تحقق مناطه، ولذا عطّله الفاروق رضي الله عنه حين عزّ الإسلام في خلافته مراعاةً منه للمعنى الذي لأجله شرع هذا المصرف، فإذا احتيج إلى تأليف الناس على الإسلام في زمن ما تعين إعمال هذا المصرف مرةً أخرى .

وجهاد الطلب من هذا القبيل، فهو شريعة منسأة لحين تحقق شروطه وقيام الداعي له من غلبة المصلحة فيه على المفسدة، ولأنه مأمور به لغيره، ومقصودٌ به تبليغ الدعوة للناس، فإنه لا يتعين طريقاً أوحداً لهذه الغاية متى ما تحققت بغيره.

ولذا جاء الترغيب في السلم مع الكفار ما دام مقصود جهاد الطلب يتحقق به، من دون الاضطرار إلى القتال وتعريض الأنفس للتلف، فمقصود جهاد الطلب تبليغ الدعوة ونشرها⁵³⁰.

أما عند المقدسي فيوجد غلو حتى في الأسماء والمصطلحات، فقد قال المقدسي⁵³¹:
(انضمت المملكة العربية السعودية ووقعت على معاهدة تحريم الحرب "كيلوج بريان" في 30 رجب عام 1350هـ الموافق 1931/12/10
وواقع هذه الدولة الخبيثة اليوم وغيرها من الدول المستسلمة المتقادة لهذا الطاغوت الدولي يثبت إيمانها الكلي بهذا الكفر البواح (تحريم الحرب الهجومية) وأمثاله الذي يضاد شريعة الإسلام وعقيدة جهاد الكفار المرتدين حتى يكون الدين كله لله، وهذا ليس فقط تحريماً لما أحل الله بل هو تحريم لما أوجب وفرض من قتال الكفار والمشركين)

قلت: تقدم أن الصلح المطلق جائز على أصح القولين ، وأن هذا قول طائفة من المحققين الكبار ، ومما هو معلوم أن الأمة الإسلامية والعربية من أضعف الأمم الموجودة اليوم عسكرياً ولا

⁵³⁰ السياسة الشرعية-د.سعد العتيبي ، جهاد الطلب والمعاهدات الدولية-سامي الماجد

⁵³¹ الكواشف الجليلة 73

تملك شيئاً بالنسبة إلى أسلحة الكفار ؛ لذا فإن إقامتها للجهاد قد يضرها أكثر مما ينفعها ، ومن مصلحتها أن تعقد صلحاً مطلقاً إلى أن تتقوى ، فإذا كان الحال كذلك فإن التوقيع على ترك الحروب قد يكون من الواجبات لحقن دماء المسلمين ، وهذا ما خالفه المقدسي، وعده لجهله من الكفر وأي كفر؟ البواح ، فهو في أقوى أحواله مسألة خلافية في طبيعة المعاهدة هل هي دائمة ام مطلقة.

ويكفياً ردّاً على غلوه المقدسي أن أول بند من بنود في صلح الحديبية هو ترك الحرب لمدة عشر سنين. أي تحريم الحرب الهجومية بين طرفي المعاهدة.

إذن أين المشكلة؟ فيما يبدو لي أن هناك سببان خطأ المقدسي:

السبب الأول طبيعة المعاهدات الدولية واللبس الحاصل فيها، لأن المعاهدة إذا كانت مطلقة أو مقيدة فإنها كصلح الحديبية تعتبر تقييداً للحرب وهذا جائز، أما إذا كانت المعاهدة دائمة فهو يتضمن تحريماً للجهاد، وهو الممنوع عند جمهور العلماء المتقدمين. لكن بوجود فريق من أهل العلم الذين لا يرون الجهاد الهجومي فهنا ينبغي التوقف عن التكفير والتبديع والتفسيق حتى نعلم رأي المخالف.

والسبب الثاني: وجود ألفاظ التحريم والمنع والإباحة (كلفظ يحرم ، ويجوز، ويمنع) في المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية. وهنا يتوجب علينا النظر إلى مضمون المعاهدة وليس اللفظ إذ إننا نتعامل مع كفار وهذه الألفاظ تدل على مضمونها. وبما أن المقصود من هذه الألفاظ ليس التحريم الشرعي والإباحة الشرعية التي تقتضي مخالفة الشرع، إذن لا مانع من استخدامها للدلالة على التحريم العقدي .

ونحيل القارئ لما ذكرناها سابقاً من أقوال ابن تيمية بأن العقد يحرم ما اتفق عليه الطرفان.

والله أعلم.

المسألة الثانية: وضع قيود على دخول المسلمين للحرم:

في البند الثالث: « وأن يرجع عنهم عامه ذلك، حتى إذا كان العام المقبل قدمها وخلوا بينه وبين مكة فأقام بها ثلاثاً، وأن لا يدخلها إلا بسلاح الراكب والسيوف في القرب »
فقد أوجب المسلمون على أنفسهم أن يدخلوا بسلاح الراكب فقط، وأن يقيموا في مكة ثلاثة أيام فقط، ويدلنا ذلك على جواز تقييد المباحات والواجبات -ضمن ضوابط وضوابطها سابقاً من كلام ابن تيمية-.

المسألة الثالثة: شرط ردّ المسلم إلى الكفار:

جاء في البند الثاني من صلح الحديبية: (أن يردّ النبي صلى الله عليه وسلم إلى قريش من جاءه من مسلماً)

وقد اعتبر المقدسي أن شرط ردّ المسلم إلى الكفار كان بوحى من الله ولا أحد يمكنه ذلك بعد النبي. واستدل لذلك بكلام ابن حزم الأندلسي الظاهري.

قال المقدسي⁵³²: « النبي صلى الله عليه وسلم قد قال الله تعالى فيه (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ولذلك لما رد من رد من المستضعفين قال : (يا أبا جندل اصبر واحتسب فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً.) » ثم ذكر ما يؤيد رأيه من اقوال أهل العلم كابن حزم وابن العربي.

وقال أيضاً⁵³³: « القول بخصوصية قبول مثل ذلك الشرط بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وسلم في حق من سيردهم عند قبوله بذلك الشرط : (ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً.) وهذا خبر منه صلى الله عليه وسلم بغيب يعلل قبوله مثل ذلك الشرط ؛ وهو صلى الله عليه وسلم مقطوع بصدقه ؛ ومن ثم فلا يجوز قبول مثل هذا الشرط

⁵³² شبهة تسليم المجاهدين

⁵³³ هذا ما أدين الله به 42

في العهود إلا لمن اطلع على الغيب ؛ ولا يدعي ذلك بعده من البشر أحد إلا كفر .. قال تعالى : (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ) .»

قلت: يستدل المقدسي بكلام ابن حزم ويخالف كبار العلماء الذين يدّعي أنه على نهجهم وأنهم مشايخه كابن القيم⁵³⁴ ، وأئمة الدعوة النجدية، فهؤلاء العلماء قالوا بجواز صلح الكفار على رد من جاء منهم إلى المسلمين، وألا يرد من ذهب من المسلمين إليهم، أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يعتبروا أن هذا الشرط وحي من الله أو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم - كما سنبينه خلال مناقشة المسألة..

ليست المشكلة في مخالفة المقدسي لباقي أهل العلم، بل المشكلة أن أتباعه يعتقدون أن المقدسي يوافق ابن تيمية وأئمة الدعوة النجدية فيتبعون المقدسي كالإمعة.

وإن هذا الشرط قد اختلف أهل العلم في جوازه:

فأجازه الحنابلة⁵³⁵، وكذلك اختار هذا الرأي ابن القيم، حيث ذكر من فوائد صلح الحديثية⁵³⁶: « جواز صلح الكفار على رد من جاء منهم إلى المسلمين، وألا يرد من ذهب من المسلمين إليهم، هذا في غير النساء، وأما النساء فلا يجوز اشتراط ردهن إلى الكفار، وهذا موضع النسخ خاصة في هذا العقد بنص القرآن، ولا سبيل إلى دعوى النسخ في غيره بغير موجب».

ويوجد من أهل العلم من قال بنسخ هذا الشرط، ومنهم من قال بأنه شرط غيبي لا يمكن معرفته إلا بالوحي، لكن الأمر يبقى ضمن الخلاف الفقهي، ولا يمتد إلى التكفير إلا لمن كان من أهل الغلو الذين لا يميزون بين الإجماع الذي يكفر مخالفه، وبين الخلاف الجائز.

وقد رد ابن القيم على دعوى نسخ الشرط في كتابه زاد المعاد⁵³⁷.

⁵³⁴ زاد المعاد 274/3

⁵³⁵ المغني لابن قدامة 301/9

⁵³⁶ زاد المعاد 274/3

⁵³⁷ زاد المعاد 267/3

وقد احتج ابن حزم الظاهري -شيخ المقدسي- بأن مكرز بن حفص قد أجاز -أي أجاره- أبا جندل بعد أن كرر الرسول صلى الله عليه وسلم الطلب من سهيل ورفضه إجازة أبا جندل.

لكن عند إكمال القصة من صحيح البخاري لا نجد اعتداداً بهذه الإجازة من قبل مكرز، وخاصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن مكرز عندما قدم في بداية الصلح (هَذَا مَكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ) البخاري .

على كل حال فنحن لا نرفع المسألة فوق قدرها، بل هي من مسائل الفقه التي تختلف فيها الأنظار.

وقد لخص الشيخ حافظ الحكمي الأقوال في صحة هذا الشرط فقال⁵³⁸: « وقع خلاف بين العلماء في جواز هذا الشرط:

فعند أبي حنيفة أنه غير جائز، لأن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية منسوخ عنده بحديث سرية خالد بن الوليد حين وجهه النبي صلى الله عليه وسلم إلى خثعم وفيهم ناس مسلمون فاعتصموا بالسجود فقتلهم خالد فوداهم النبي صلى الله عليه وسلم نصف الدية، وقال: "أنا بريء من مسلم بين مشركين".

وذهب الحنابلة وهو ظاهر كلام الشافعي إلى جواز هذا الشرط لقصة الحديبية.

وقال أصحاب الشافعي: لا يصح شرط رد المسلم إلا أن يكون له عشيرة تحميه وتمنعه.

وحكى السهيلي عن العراقيين أنهم قالوا: "ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبمكة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما رد المسلمين إلى قريش إلا لقوله: "لا تدعوني قريش إلى خطة يعظمون فيها حرمت الله إلا أجبتهم إليها"، قالوا: وفي رد المسلم إلى مكة عمارة البيت وزيادة خير له في الصلاة بالمسجد الحرام، والطواف بالبيت، فكان هذا من تعظيم حرمت الله تعالى".

538 مرويَات غزوة الحديبية جمع وتخریج ودراسة - حافظ الحكمي 285

والتحقيق: جواز الصلح على رد الرجال، لأنه قد ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد ما ينسخه أو يخصه، والحديث الذي استدل به من قال بالنسخ لم يكن في محل النزاع، إنما هو في خصوص من أقام بين الكفار عن طوعية واختيار، أما الذي يرده الإمام فهو مكره على الرجوع إليهم.

وما ذكره أصحاب الشافعي من اشتراط الأهل والعشيرة لا دليل عليه، فرسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد أبا جندل لم يقل له إن أباك سيمنعك بل قال له: "إن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً" وقال نحو ذلك لأبي بصير.

وكذلك دعوى تخصيص ما وقع في صلح الحديبية بمكة وبالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها وما ذكر من مسوغات لا تكفي للتخصيص. والله أعلم.

قلت: وإن العقل ليعجز عن استيعاب التكفير بمثل هذه الشروط التي فعلها رسول البشرية صلى الله عليه وسلم، فعلى أقل تقدير لو كان الشرط قد نُسخ أو كان غيبياً، فإن فاعله لو اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم متأولاً لكان فعله جائزاً ومعدوراً به، فكيف يتجرأ المقدسي على التكفير ووصف مخالفه بعلماء السلطان، كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

ونود أن يقرأ المقدسي وأتباعه هذا القول لأئمة الدعوة النجدية وهم يميزون مثل هذا الشرط، حيث قال الشيخ عبداللطيف بن حسن في الدرر السنية رداً على بعض الغلاة ممن يكفر بالشبهات⁵³⁹: «وقد بلغني: أنكم تأولتم، قوله تعالى في سورة محمد: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ} [سورة محمد آية: 26] على بعض ما يجري من أمراء الوقت، من مكاتبة، أو مصالحة، أو هدنة، لبعض رؤساء الضالين، والملوك المشركين، ولم تنظروا لأول الآية، وهي قوله: {إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ} [سورة محمد آية: 25] ولم تفقهوا المراد من هذه الطاعة، ولا المراد من الأمر المعروف، المذكور في هذه

539 الدرر السنية في الأجوبة النجدية - رسالة الشيخ عبداللطيف بن حسن وإنكاره تكفير المسلمين 476/1

الآية الكريمة، وفي قصة صلح الحديبية، وما طلبه المشركون واشتراطوه، وأجابهم إليه رسول الله

صلى الله عليه وسلم ما يكفي في رد مفهومكم، ودحض أباطيلكم.»

والله المستعان

المسألة الرابعة: شرط عدم ردّ من ارتدّ من المسلمين وذهب إلى الكفار:

من بنود صلح الحديبية: (من جاء من المسلمين للكفار لم يرده الكفار)، أي من ارتد من المسلمين وذهب للكفار خلال فترة المعاهدة فلا يجب على الكفار رده. وبالتالي فإن المسلمين أوجبوا على أنفسهم ألا يحاسبوا أي مسلم ارتد ولحق بالكفار المعاهدين.

وهذا بالتأكيد ليس إباحة للردة — فقد قيل به الرسول صلى الله عليه وسلم — بل هو تأخير لذلك الحد، فمن ارتد وذهب للكفار خلال فترة المعاهدة فلن نطالب به لمحاسبته، لكن بعد انقضاء المعاهدة يزول المانع الذي من أجله تأخر تنفيذ الحد.

وقد نص الشافعية على جواز شرط أن لا يردوا من جاءهم مرتدّاً من الرجال والنساء على المعتمد من المذهب.

قال النووي في روضة الطالبين⁵⁴⁰: «فَإِنْ عُقِدَتْ [أي الهدنة] بِشَرَطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ [مرتداً]، فَفِي جَوَازِهِ قَوْلَانِ، أَظْهَرُهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا: الْجَوَازُ، وَالثَّانِي: الْمَنْعُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِزْدَادِهِ لِإِقَامَةِ حُكْمِ الْمُرتَدِّينَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: الصَّحِيحُ عِنْدِي صِحَّةُ الشَّرْطِ فِي الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، لِأَنَّ الْأَبْضَاعَ يُحْتَاطُ لَهَا، وَيَحْرُمُ عَلَى الْكَافِرِ مِنَ الْمُرتَدَّةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْمُسْلِمَةِ، وَرَبَّمَا حَاوَلَ تَنْزِيلَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الصِّنْفَيْنِ، فَإِنْ أَبْطَلْنَا الشَّرْطَ وَأَوْجَبْنَا الرَّدَّ، فَالَّذِي عَلَيْهِمُ التَّمَكُّينُ وَالتَّخْلِيَةُ دُونَ التَّسْلِيمِ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ جَرَتْ الْمُهادِنَةُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِرَدِّ الْمُرتَدِّ، وَحَيْثُ لَا يَلْزَمُهُمُ التَّمَكُّينُ وَالتَّسْلِيمُ، يَلْزَمُهُمْ مَهْرٌ مَنْ ارْتَدَّ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ،»

قلت: من المؤكد أن مثل هذا الشرط لا يوافق عليه المقدسي وأتباعه إذ إنه ينسف أسس
الولاء والبراء عندهم، مع أن الذي فعله هو الرسول صلى الله عليه وسلم.

المطلب الرابع: التحفظ على المعاهدات الدولية

التحفظ على المعاهدات هي وسيلة تلجأ إليها الدول لإبداء اعتراضها على بعض نصوص المعاهدة. ويُعتبر التحفظ على المعاهدات من المسائل الحديثة، لذا لم يبحث الفقهاء المسلمون مسألة "التحفظ على المعاهدات"، لكن أساسها الفقهي موجود في كتبهم - كما سنبين -.

وقد عرفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التحفظ في مادتها الثانية (الفقرة د) بأنه « إعلان من جانب واحد أيا كانت صيغته أو تسميته يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة ، وتهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لإحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها علي هذه الدولة.»

والتحفظ نوعان ، تحفظ بالاستبعاد ، وتحفظ تفسيري :

ويهدف النوع الأول إلى استبعاد الأثر القانوني للنص محل التحفظ، بأن لا ينطبق على الدولة أو على المنظمة الدولية التي أبدت التحفظ.

أما النوع الثاني أي التحفظ التفسيري فإنه يهدف إلى إعطاء النص المتحفظ عليه معنى معيناً يطبق في إطاره على الدولة أو على المنظمة الدولية المبدية للتحفظ، أو أن يطبق النص وفق تفسير لا يتعارض مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني للدولة المتحفظ.

وبالإجمال يمكننا القول أن للدولة أن تتحفظ على المعاهدات كاملة، أو على مواد منها، وهذا التحفظ يُلغي الأثر القانوني للمادة بحيث تصبح الدولة المتحفظ غير معنية بهذه المادة.

وبالتالي يحق للدولة المسلمة أن تتحفظ على المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية أو تخالف قانونها الداخلي.

وعندما تتبعنا كتابات المقدسي لم نجده أعطى لهذه المسألة اهتماماً، ولذا فقد تجرأ على التكفير بمعاهدات أو بمواد قد تحفظت عليها الدول. فتجده يُقر بأن الدولة قد تحفظت على مادة

معينة مخالفة للشريعة ثم يكفر تلك الدولة بسبب توقيعها على المعاهدة التي تحتوي على هذه المادة مثل اتفاقية سيداو [القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة] ، واتفاقية حقوق الإنسان⁵⁴¹.

وتابعه في ذلك تلاميذه فنجد نفس الغلو في التكفير في كتاب عون الحكيم لأبي المنذر الحربي (الذي قدم المقدسي لكتابه)⁵⁴².

وقد وجدنا عدداً من الدول - كالسعودية وسوريا ومصر والكويت - قد تحفظت على مواد من اتفاقيات لأن هذه المواد تخالف الشريعة الإسلامية أو مبادئ الشريعة، وهو ما يتناسب مع دستور البلاد وسيادة الدولة.

وحتى نزيل شبهات المقدسي في مسألة التحفظ على المعاهدات، علينا مناقشة هذه المسألة لمعرفة موقف الفقه الإسلامي من مسألة التحفظ على المعاهدات.

المسألة الأولى تكيف التحفظ فقهيًا:

قلنا بأن التحفظ على المعاهدات لم يكن موجوداً عند الفقهاء القدامى بهذا الاسم، لكن يمكن تخريج مسألة "التحفظ على المعاهدات" على مسألة "الشرط المقترون بالعقد" - التي بحثناها سابقاً -، وذلك لسببين⁵⁴³:

أولاً: أن أساس أية معاهدة هو التراضي، وجوهر التحفظ قائم على التراضي بين من يبدي التحفظ ومن يقبله.

ثانياً: بما أن المعاهدة عقد من العقود ، قال ابن القيم⁵⁴⁴: « وَالْعَهْدُ عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ »

والعقود تجوز فيها الشروط، فالتحفظ ليس إلا تقييد القبول بشروط معينة (زيادة أو نقصاً أو إلغاء أو تعديلاً).

⁵⁴¹ الكواشف الجلية 88 ، 90 ، 92

⁵⁴² عون الحكيم - أبو المنذر الحربي - 206

⁵⁴³ المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية - أحمد أبو الوفا 90 ، و التحفظات على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية - د. عبد الغني محمود

ص 77 ، التحفظ على المعاهدات د. سعد العتيبي

⁵⁴⁴ أحكام أهل الذمة 1354/3

ويدور حكم إبداء التحفظ في الشريعة الإسلامية بين الحظر والإباحة والوجوب، فيكون حراماً إذا كان التحفظ في أمر منهي عنه، وواجباً إذا اشتملت المعاهدة على ما يخالف الشريعة، ومباحاً فيما سواه.

إذن فالشريعة الإسلامية تلزم الدولة الإسلامية أن لا ترتبط في أي عقد أو عهد إلا بما يتوافق مع نصوص الشريعة وقواعدها العامة؛ ومن ثم يجب عليها أن تتحفظ على أحكام المعاهدات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ بمعنى أن تعلن - عند ارتباطها بالمعاهدة - رفضها لما فيها من بنود والتزامات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، صراحة أو دلالة؛ وإذا لم يقبل الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى تحفظ الدولة الإسلامية على بنود المعاهدة المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فعلى الدولة الإسلامية أن تبلغ ذلك الطرف أو تلك الأطراف بامتناعها عن الوفاء بتلك البنود، فإمّا أن تبطل المعاهدة بالكلية، أو تكون قائمة مع رفض الدولة الإسلامية، للبنود المخالفة للقانون الإسلامي، وعدم قبول الالتزام بها، فلا تكون سارية في حقها⁵⁴⁵.

وعليه فإن مذكرناه من ضوابط وقواعد في فقرة الشروط في المعاهدة فإنه ينطبق على مسألة التحفظ على المعاهدات.

المسألة الثانية بعض التحفظات للدول على المعاهدات المخالفة للشريعة⁵⁴⁶:

نذكر فيما بعض تحفظات الدول على المعاهدات ، وغالبها للسعودية، لأننا استطعنا الوصول لتلك التحفظات، بالإضافة أن المقدسي صبّ جام غلوّه على دخول السعودية في المعاهدات الدولية ، فكان علينا تبيان غلوّه في ذلك⁵⁴⁷.

المثال الأول: اتفاقية حقوق الطفل (1989م):

⁵⁴⁵ التحفظ على المعاهدات د. سعد العتيبي

⁵⁴⁶ لا بد من الإشارة إلى أن التحفظ على المعاهدات متغيرٌ زمنياً فتستطيع الدولة سحب تحفظها على البنود متى شاءت، لذا قد تتغير التحفظات عما يوجد في الأمثلة التي نذكرها، فيجب متابعة هذه المسألة بخبر قبل إعطاء أي حكم على الدول.

⁵⁴⁷ انظر في تحفظات السعودية: [الإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان وموقف المملكة منه](#)، ومقالة [المملكة العربية السعودية وحقوق الإنسان](#) للأميرة حصة بنت سلمان بنت عبدالعزيز آل سعود ، ومقالة بعنوان [المملكة العربية السعودية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان](#) لعبدالله بن سعود الراشد.

انضمت السعودية لهذه الاتفاقية بتاريخ 1996/1/26م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتحفظت سوريا تحفظاً عاماً على كل ما يخالف القوانين السورية ومبادئ الشريعة الإسلامية!! وخاصة بالنسبة لما ورد في المادة رقم (14) الخاصة بحقوق الطفل في حرية الاعتقاد والدين⁵⁴⁸.

وبشكل مشابه تحفظت عدة دول كالكويت ومصر والمغرب والجزائر وغيرها.

المثال الثاني: اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)⁵⁴⁹:

وقّعت السعودية وصادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ 2000/9/7م وقد تحفظت على ما يلي: تحفظ عام بعدم الالتزام بما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتحفظت على الفقرة (2) من المادة (9)، التي تتعلق بالمساواة بين الأبوين فيما يتعلق بجنسية الأطفال.

والفقرة (1) من المادة (29)، التي تتعلق بإحالة النزاع بين الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية.

وهذا نص التحفظ وفق ما جاء في موقع الاتفاقية الإلكتروني:

(Saudi Arabia Reservations:

"1. In case of contradiction between any term of the Convention and the norms of islamic law, the Kingdom is not under obligation to observe the contradictory terms of the Convention.

2. The Kingdom does not consider itself bound by paragraphe 2 of article 9 of the Convention and paragraph 1 of article 29 of the Convention."

المثال الثالث: الاعلان العالمي لحقوق الإنسان:

⁵⁴⁸ انظر عدة تحفظات لدول أخرى على اتفاقية حقوق الطفل

⁵⁴⁹ انظر تحفظات الدول على هذه الاتفاقية

تحفظت السعودية على المادة السادسة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تعطي (للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج الحق بالتزوج بدون قيد بسبب الدين)، وتحفظت على المادة الثامنة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن: (لكل شخص الحق في تغيير دينه) ،

وتحفظت السعودية على المادة الثامنة من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أعطت (لكل عامل الحق في تكوين اتحادات عمالية دون أن يكون خاضعاً إلا إلى أحكام منظمته)⁵⁵⁰

المثال الرابع: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (1965م):

انضمت السعودية لهذه الاتفاقية بتاريخ 1997/9/23م وقد قدمت تحفظاً عاماً على الأحكام التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. والمادة (22)، المتعلقة بإحالة أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه بعد بموافقة كافة الأطراف ذات الصلة.

المثال الخامس: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984م):

انضمت السعودية لهذه الاتفاقية بتاريخ 1997/9/23م وقد تحفظت على ما يلي: المادة (20) ، حيث لم تعترف بصلاحيات لجنة مناهضة التعذيب الواردة في هذه المادة، والفقرة (1) من المادة (30) بشأن إحالة النزاع بين دولتين أو أكثر فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية، حيث لم تُلزم نفسها بما ورد فيها.

⁵⁵⁰ انظر الإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان وموقف المملكة منه، ومقالة المملكة العربية السعودية وحقوق الإنسان للأُميرة حصة بنت سلمان بنت عبدالعزيز آل سعود ، ومقالة بعنوان المملكة العربية السعودية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لعبدالله بن سعود الراشد.

المطلب الخامس التنظيم الدولي

التنظيم الدولي اصطلاح جديد معناه⁵⁵¹: تجمع الدول أو بعضها تحت هيئات ومنظمات ووكالات للتعاون على حل الأزمات والمشكلات العالمية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم صحية أم غيرها.

ففي هذا العصر الذي كثرت فيه المعضلات والأخطار اتجه كثير من الدول والمهتمين بهذا الأمر إلى تكوين هيئات ونحوها لعلاج تلك المعضلات والأخطار.

وكمثال على ذلك ما يسمى الآن ببيئة الأمم المتحدة، التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية لحفظ السلام وحل المنازعات الدولية وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي⁵⁵²، حسب ما جاء في بنودها.

وقد تفرع عنها عدة منظمات ووكالات متخصصة مثل: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو والتي أنشئت لدعم التعاون بين الأمم في مجال التربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ووكالة الطاقة الدولية، ومجلس الأمن الدولي، وغيرها⁵⁵³، وتلك الهيئات تعتبر دولية، وهناك هيئات تعتبر اقليمية مثل: منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية.

وهذه الهيئات يتم إنشاؤها وفق معاهدة بين عدة أطراف، وتسمى هذه المعاهدة ميثاقاً، ويتم بناءً على هذا الميثاق إنشاء منظمة أو هيئة ويتم تحديد مهامها ضمن الميثاق.

المسألة الأولى: التكيف الفقهي للتنظيم الدولي ، وموقف الإسلام منه⁵⁵⁴:

إن الدخول في تلك المنظمات والتعاون معها يندرج تحت باب "التحالف" ، والذي بحثه الفقهاء في أبواب الجهاد ، والموالات والمعاودة (الاستعانة بالمشرك).

⁵⁵¹ التعامل مع غير المسلمين-د.عبدالله الطريقي 160 ، 363

⁵⁵² ستأتي دراسة منفصلة لهذا الميثاق

⁵⁵³ يراجع في ذلك القانون الدولي العام - علي صادق أبو هيف 601 فما بعدها

⁵⁵⁴ نقصد هنا وضع حكم إجمالي لأصل الدخول في مثل هذه المنظمات دون الخوض في التفاصيل.

والفقهاء مختلفون في جواز التحالفات ، ومن أجازها منهم وضع ضوابط للجواز ولم يجعل الأمر مفتوحاً.

ومن القواعد والأسس في الإسلام: عالمية الإسلام، وأنه الدين الوحيد صحة وشمولاً وكمالاً، وأنه يتسامح إلى حدٍّ بعيدٍ مع غير الحريين وفي الوقت ذاته ينهى عن مولاة الكفار عموماً ومولاة المحادين لله خصوصاً، كما أنه لا يجعل الحرب هي الاتصال الأقرب والوحيد، وكذلك ليس السلم قاعدة عامة بإطلاق، وأنه يجيز المعاهدات وفق مذكراته من ضوابط لها، وأن هناك فرقاً بين مرحلة التمكين ومرحلة الاستضعاف التي يمرّ بها المسلمون.

وبناءً على تلك القواعد فلا نرى ما يصطدم مع جواز الاشتراك في الجملة ، فإن تلك الهيئات ، وإن اختلط فيها المحارب للإسلام والمسلم له، واختلفت الأغراض والأهداف لها، إلا أنه يغلب عليها الطابع السلمي والأغراض الإنسانية والعامة⁵⁵⁵.

فلاشترك جائر من حيث الأصل، وليس هذا حكماً على كل منظمة أو هيئة بل إن الانضمام لكل منظمة يحتاج دراسة مستقلة من المختصين بالشريعة والقانون الدولي، لتحديد مدى جواز التحالف المطلوب.

ومن أهل العلم الذين قالوا بذلك:

أولاً الشيخ ابن عثيمين: فقد سئل ابن عثيمين رحمه الله⁵⁵⁶: «بعض الناس يقول إن الانضمام إلى الأمم المتحدة تحاكم أيضاً إلى غير الله سبحانه وتعالى، فهل هذا صحيح ؟ فأجاب: هذا ليس بصحيح، فكل يحكم في بلده بما يقتضيه النظام عنده، فأهل الإسلام يحتكمون إلى الكتاب والسنة ، وغيرهم إلى قوانينهم، ولا تجبر الأمم المتحدة أحداً أن يحكم بغير ما يحكم به في بلاده، وليس الانضمام إليها إلا من باب المعاهدات التي تقع بين المسلمين والكفار.»

⁵⁵⁵ التعامل مع غير المسلمين - د. عبدالله الطريقي 160 ، 363

⁵⁵⁶ [مجلة الدعوة - العدد 1608 - 10 جمادى الأولى 1418]

فانظر كيف اعتبر الدخول في المنظمات من باب المعاهدات، طبعاً ليس في كلامه إجازة للدخول في الأمم المتحدة، بل كلامه أن التكييف الفقهي للأمم المتحدة هو من قبيل المعاهدات.

مع أن الشيخ ابن عثيمين قد انتقد الأمم المتحدة ووصفها بالأمم المتخاذلة - في إحدى خطبه عند سقوط مدن إسلامية على أيدي الصرب -، لكن هذا لا يعني أنه يلغي قوله بحكم الدخول فيها ... ولا يلزم من نقده للتخاذل تحريم الدخول ... فقد نعرف من العدو خبثاً ومكرّاً ولا يكون هذا مانعاً من عقد المعاهدات معه مع الحذر..

ثانياً: الشيخ صالح الفوزان: ففي سؤال وُجّه للشيخ صالح الفوزان عن حكم العمل في سفارة دولة مسلمة في بلاد الكفر فأجاب⁵⁵⁷: «هذا من التعامل المباح، يكون بين المسلمين وبين الدولة الكافرة ما يُسمى بالدبلوماسية وفتح الصفارة عندهم، وفتح السفارة عندنا هذا لا بأس به، والعمل فيه جائز ولكن بشرط أن يتعد عن مواطن الفساد، والنظام الدولي: أن السفارة أرض للبلد التي هي لها، فالسفارة أرض للسعودية ولو كانت في دولة كافرة هي أرض للسعودية حكماً.»

قلت: فلو أن الشيخ لا يميز التنظيم الدولي لما ذكرها مؤيداً لها، ولكن نكتفي بالقول أن الشيخ يميز التعامل مع التنظيم الدولي إجمالاً.

والمقدسي لا يخالفنا في جواز التحالفات التي تشبه حلف الفضول - وهذا من حيث المبدأ - ، أما تنزيل الحكم على واقع التنظيم الدولي فقد كَفَّر المقدسي من اشترك في تلك التنظيمات الدولية والله المستعان.

قال في الثلاثينية 312 / 320: «قول النبي عليه الصلاة والسلام في شأن حلف الفضول وهو مؤسسة من مؤسسات الكفار: (لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت) وسيأتي.. وبقوله عليه الصلاة والسلام في قصة الحديبية عن كفار قريش: (لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله إلا أعطيتهم إياها) وبما أجابهم إليه من شروط معلومة معروفة.

⁵⁵⁷ شرح رسالة الدلائل للشيخ سليمان آل الشيخ - د. صالح بن فوزان الفوزان 211

أنظرها في البخاري (كتاب الشروط) باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط..»

ثم استدلل المقدسي بكلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في الدرر السنية⁵⁵⁸ - هذا القول الذي أجاز فيه الشيخ عبد اللطيف شروط الحديبية بدون اعتراض عليها-.

فلو أنه ليس من أهل الغلو لما كُفّر بمثل تلك المسائل المتشعبة التي يدخلها التأويل من أبواب شتى. كيف لا وإن هذا الرأي الذي اخترناه - بأن التنظيم الدولي يدخل في باب التحالف- هو رأي موقع السكينة الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية حيث قالوا⁵⁵⁹: «المنظمات الأُمّية التي قامت في الأصل كحلف عالمي لإقامة العدل ونصرة الضعيف وتحقيق الأمن والسلم الدولي.»،

والذي يعبر نوعاً ما عن رأي السعودية في دخول مثل تلك المنظمات.

المسألة الثانية شروط جواز الدخول في التنظيم الدولي:

الدخول في الأحلاف ليس مفتوحاً بلا ضوابط، بل هناك شروط عامة لجواز اشتراك الدولة المسلمة في مثل تلك الهيئات والمنظمات⁵⁶⁰:

أولاً: ألا يكون الاتفاق على شيء محرم مثل ترويج المخدرات، والتعاون في مجال الفنون المحظورة ونحو ذلك.

ثانياً: ألا يكون هناك تحيّز ضد المظلومين والمستضعفين أو ضد جنس من أجناس البشر أو دولة ضعيفة في سائر بقاع الأرض.

⁵⁵⁸ الدرر السنية في الأجوبة النجدية - رسالة الشيخ عبداللطيف بن حسن وإنكاره تكفير المسلمين 476/1

⁵⁵⁹ الموقف السعودي من عضوية مجلس الأمن - موقع السكينة

⁵⁶⁰ التعامل مع غير المسلمين - د. عبدالله الطريقي 160 ، 363

ثالثاً: ألا يفرض على الدولة الإسلامية تطبيق محتوى الاتفاق المخالف لنص شرعي أو لقاعدة عامة من قواعد الشريعة، أو لمصلحة الدولة المسلمة ، نحو إيقاف الجهاد نهائياً وتعطيله، وتوحيد مناهج التعليم، وتعميم الأنظمة الاقتصادية غير الإسلامية، نحو ذلك.

رابعاً: أن تبقى الشخصية الإسلامية عزيزة رائدة، فإن تعرض لها إذلال أو كان هذا التنظيم سيؤول بها إلى الذوبان أو كانت تلك الهيئات تملي عليها آراءها وخططها دون مراعاة للدلة الإسلامي، فإنه يجعل الاشتراك أمراً محظوراً.

فمتى اختل شرط من الشروط السابقة فلاشتراك غير جائز، لأن من أهم مقاصد التحالف هو التأثير عليها واتخاذها منبراً لإعلاء كلمة الله، وبيان محاسن الإسلام، والانتصار للمظلومين.

ويمكن الاستدلال على ما نقول بعدة أدلة وأقوال لأهل العلم:

أولاً: حضر النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية: حلف الفضول، والذي ضم قبائل من قريش، وتعاقدوا ألا يجردوا بمكة مظلوماً من أهلها أو من غيرهم من سائر الناس إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه، حتى ترد مظلمته، وكان هذا الحلف في الجاهلية، وهو الذي قال فيه بعد بعثته: (لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ حِلْفًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ، وَلَوْ أُدْعِيَ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ)، وقال عنه أيضاً: (شهدت حلف المطيبين مع عمومي وأنا غلام، فما أحب أن لي حمر النعم وأني أنكته).

أما قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا حِلْفُ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً) فقد أجاب عنه عدد من شراح الحديث كابن الجوزي وابن حجر، بأن المنسوخ ما كان تحالفاً على الظلم،

قال ابن الجوزي⁵⁶¹: (أصل الحلف: المعاقدة والمعاهدة على المعاضدة، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى الْقِتَالِ وَالْغَارَاتِ فَذَلِكَ الَّذِي أَبْطَلَهُ الشَّرْعُ بقوله: " لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ "، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى نَصْرِ الْمَظْلُومِ وَصَلَةِ الْأَرْحَامِ، فَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً).

وقال النووي⁵⁶²: ((لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ) فَالْمُرَادُ بِهِ حِلْفُ التَّوَارِثِ وَالْحِلْفُ عَلَى مَا مَنَعَ الشَّرْعَ مِنْهُ)

وقال ابن حجر موقفاً بين نفي الحلف وإثباته في الحديث⁵⁶³: (وَيُمْكِنُ الْجُمُعُ بِأَنَّ الْمَنْفِيَّ مَا كَانُوا يَعْتَبِرُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ نَصْرِ الْحَلِيفِ وَلَوْ كَانَ ظَالِمًا وَمِنْ أَخَذِ الثَّأْرِ مِنَ الْقَبِيلَةِ بِسَبَبِ قَتْلِ وَاحِدٍ مِنْهَا وَمِنْ التَّوَارِثِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالْمُنْتَبُتُ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ نَصْرِ الْمَظْلُومِ وَالْقِيَامِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْمُصَادَقَةِ وَالْمُؤَادَّةِ وَحِفْظِ الْعَهْدِ)

ثانياً: كانت للرسول ﷺ عهود وعقود ومعاملات، وتعاملات مختلفة مع اليهود والنصارى والمشركين، بحسب ما تقتضيه مصلحة المسلمين.

ثالثاً: قال ﷺ يوم الحديبية قبل أن يعاهد قريشاً على الصلح: (وَاللَّهِ لَا تَدْعُونِي فُرَيْشُ الْيَوْمِ إِلَى خُطَّةٍ يَسْأَلُونِي فِيهَا صَلَةَ الرَّحِمِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا)، فمراعاة حال المسلمين قوة وضعفاً أمر جاء به الشريعة، فمع ضعفهم وقوة عدوهم يعفى عما لا يعفى عنه في حال العزة والقوة، فهذا النبي ﷺ صالحهم على ما رآه كبار أصحابه من الضيم كعدم وصفه ﷺ بالرسالة، والامتناع عن كتابة البسملة، وعلى أن يرد من جاءه مسلماً من مكة، قال البخاري: (باب ما يجوز من الشروط في الإسلام)، فذكر فيه: «فرد رسول الله ﷺ يومئذ أبا جندل بن سهيل إلى أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأت رسول الله ﷺ أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة وإن كان مسلماً. حتى قال سهل بن حنيف رضي الله عنه كما في رواية للشيخين: اتهموا رأيكم؛ رأيتني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد أمر النبي ﷺ لرددته.»

⁵⁶¹ كشف المشكل من حديث الصحيحين 48/4

⁵⁶² شرح النووي على مسلم 82/16

⁵⁶³ فتح الباري لابن حجر 502/10

وقد قال ابن القيم في ذكر أحكام صلح الحديبية: ومنها: أن مصلحة المشركين ببعض ما فيه ضيم على المسلمين جائزة للمصلحة الراجحة ودفع ما هو شر منه ففيه دفع أعلى المفسدين باحتمال أدناهما.

وقال ابن القيم - رحمه الله - في تعليقه على صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة في الحديبية⁵⁶⁴: (أَنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبِدْعِ وَالْفُجُورِ وَالْبُعَاةَ وَالظَّالِمَةَ إِذَا طَلَبُوا أَمْرًا يُعْظَمُونَ فِيهِ حُرْمَةً مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أُجِيبُوا إِلَيْهِ وَأَعْطَوْهُ وَأُعِينُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ مَنَعُوا غَيْرَهُ فَيَعَاوُنُونَ عَلَى مَا فِيهِ تَعْظِيمُ حُرْمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا عَلَى كُفْرِهِمْ وَبَغْيِهِمْ، وَيُمْتَنِعُونَ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ، فَكُلُّ مَنْ التَّمَسَّ الْمُعَاوَنَةَ عَلَى مَحَبُوبٍ لِلَّهِ تَعَالَى مُرْضٍ لَهُ، أُجِيبَ إِلَى ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ، مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَبُوبِ مَبْغُوضٌ لِلَّهِ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَهَذَا مِنْ أَدَقِّ الْمَوَاضِعِ وَأَصْعَبِهَا وَأَشَقَّهَا عَلَى النَّفُوسِ، وَلِذَلِكَ ضَاقَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ ضَاقَ، وَقَالَ عُمَرُ مَا قَالَ،)

وقال (وَمِنْهَا: أَنَّ مُصَالَحَةَ الْمُشْرِكِينَ بِبَعْضِ مَا فِيهِ ضَيْمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَائِزَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَدَفْعُ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، فَفِيهِ دَفْعُ أَعْلَى الْمَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا.)

وهذا من ابن القيم - رحمه الله - تجويز للتعاون مع الأعداء إلى أبعد ما يمكن.

وقال ابن حجر⁵⁶⁵: (وفي صلح الحديبية جَوَازُ اسْتِنْصَاحِ بَعْضِ الْمُعَاهِدِينَ وَأَهْلِ الدِّمَةِ إِذَا دَلَّتِ الْقُرَائِنُ عَلَى نُصْحِهِمْ وَشَهِدَتِ التَّجَرِبَةُ بِإِيثَارِهِمْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَلَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِنْصَاحِ بَعْضِ مُلُوكِ الْعَدُوِّ اسْتَظْهَارًا عَلَى غَيْرِهِمْ وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مِنْ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ وَلَا مُوَادَّةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ بَلْ مِنْ قَبِيلِ اسْتِخْدَامِهِمْ وَتَقْلِيلِ شَوْكَةِ جَمْعِهِمْ وَإِنْكَاءِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ الاسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْإِطْلَاقِ)

فابن حجر - رحمه الله - يرى جواز استنصاح زعماء الكفار، فكيف بالتحالف الذي هو مجرد تبادل مصالح وهو أقل درجة من استنصاحهم؟

⁵⁶⁴ زاد المعاد 269/3

⁵⁶⁵ فتح الباري لابن حجر 338/5

رابعاً: ما ذكره الإمام العز بن عبد السلام - رحمه الله - في تفضيله تقديم ودعم الأقل فسوقاً من الأمراء والولاة⁵⁶⁶: (فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ الْقِتَالِ مَعَ أَحَدِهِمَا لِإِقَامَةِ وَلَايَتِهِ وَإِدَامَةِ تَصَرُّفِهِ مَعَ إِعَانَتِهِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ دَفْعًا لِمَا بَيْنَ مَفْسَدَتَيِ الْمُسُوفَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ وَدَرْءًا لِلْأَفْسَدِ فَلَا أَفْسَدَ، وَفِي هَذَا وَقْفَةٌ وَإِشْكَالٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّا نُعِينُ الظَّالِمَ عَلَى فَسَادِ الْأَمْوَالِ دَفْعًا لِمَفْسَدَةِ الْأَبْضَاعِ وَهِيَ مَعْصِيَةٌ. وَكَذَلِكَ نُعِينُ الْآخَرَ عَلَى إِفْسَادِ الْأَبْضَاعِ دَفْعًا لِمَفْسَدَةِ الدِّمَاءِ وَهِيَ مَعْصِيَةٌ، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لَا لِكُونِهَا مَعْصِيَةً بَلْ لِكُونِهَا وَسِيلَةً إِلَى تَحْصِيلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ بِالْإِعَانَةِ مَصْلَحَةٌ تَرْبُو عَلَى مَصْلَحَةِ تَقْوِيَتِ الْمَفْسَدَةِ كَمَا، تُبَدَّلُ الْأَمْوَالُ فِي فِدَى الْأَسْرَى الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَيْدِي الْكُفَرَةِ وَالْفَجَرَةِ).

خامساً: قال ابن تيمية - رحمه الله -: (وَالْتَجَاشِيُّ مَا كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِحُكْمِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ قَوْمَهُ لَا يُقَرُّونَهُ عَلَى ذَلِكَ وَكَثِيرٌ مَا يَتَوَلَّى الرَّجُلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّتَارِ قَاضِيًا بَلْ وَإِمَامًا وَفِي نَفْسِهِ أُمُورٌ مِنَ الْعَدْلِ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا فَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ بَلْ هُنَاكَ مَنْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عُودِي وَأُوذِي عَلَى بَعْضِ مَا أَقَامَهُ مِنَ الْعَدْلِ وَقِيلَ: إِنَّهُ سُمَّ عَلَى ذَلِكَ. فَالْتَجَاشِيُّ وَأَمْثَالُهُ سَعْدَاءٌ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَلْتَزِمُوا مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ مَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى التَّزَامِهِ بَلْ كَانُوا يَحْكُمُونَ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي يُمَكِّنُهُمُ الْحُكْمُ بِهَا).

ويقول أيضاً عند تجويزه للعمل في الولايات المشتعلة على ظلم من أجل رفع الظلم⁵⁶⁷: (فَشَرُّ الْعَدْلِ - بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَرَفْعِ الظُّلْمِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ - فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ يَقُومُ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ مَقَامَهُ وَلَا يُطَالَبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِمَا يَعْجُزُ عَنْهُ مِنْ رَفْعِ الظُّلْمِ).

وأخيراً: فلا شك في أن موضوع التحالفات من الموضوعات الخطيرة التي ينبغي أن تجتمع في دراستها والحكم في نوازها هيئة شرعية سياسية ذات خبرة في الحكومة أو الحركة الإسلامية، وأن يدرس هذا في ضوء السياسية الشرعية والمصلحة العليا للإسلام وأهله.

566 قواعد الأحكام 87/1

567 مجموع الفتاوى 357/30 والفتوى مهمة في بابها

المطلب السادس: القانون الدولي العام

المسألة الأولى: تعريف القانون الدولي العام⁵⁶⁸:

اختلف القانونيون في تعريف القانون الدولي العام اختلافاً كبيراً ، ونحن سنختار أوضح التعريفات التي وجدناها: «هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول، وتحدد حقوق وواجبات كل منها في حالتي السلم والحرب»⁵⁶⁹

المسألة الثانية: أساس الإلزام في القاعدة الدولية، وهل يعتبر القانون الدولي قانوناً⁵⁷⁰:

كانت قواعد القانون الدولي محل تكليف متباين من قِبل فقهاء القانون: فهناك من يرى أنها تفتقر إلى صفة القانونية وأن أساس الإلزام فيها مرده إرادة الدول، بينما يرى البعض الآخر أنّ قواعد القانون الدولي ملزمة وأنّ أساس الإلزام فيها موضوعي لا ينبع من إرادة الدول إنما من حاجتها إلى التنظيم.

وقد عُرف هذان الاتجاهات بالمذهب الإرادي -الذي يجعل إرادة الدولة هي أساس الإلزام-، والمذهب الموضوعي -الذي يجعل أساس الإلزام موضوعي- .

وبتأمل القانون الدولي العام وطبيعة التنظيم الدولي المعاصر، ومع العلم بأن القانون الدولي العام ليس قواعد مكتوبة، فإننا نرى أن القانون الدولي العام ليس فيه خصائص الإلزام، بل إن سيادة الدولة وإرادتها هي الباعث على الإلتزام بهذا القانون، مع الإقرار بوجود ضغوط دولية لإجبار الدول على الإلتزام والخضوع لهذا القانون.

وعلى ذلك **فالقانون الدولي لا يعتبر قانوناً له خاصية الإلزام، لأن الإلزام به ينبع من إرادة الدولة، وليس من جهة تفرضه عليها. أي أنه قانون باعتبار وجود قواعد قانونية لها صفة العموم والتجريد، لكنه يفتقر لخصائص الإلزام.**

⁵⁶⁸ اختلف القانونيون في تسمية هذا القانون تبعاً لمدارسهم القانونية، ونظرهم في كنه القانون؛ وما سمي به: "القانون الدولي" و "قانون الأمم" و "قانون الشعوب" و "قانون

الحرب والسلم" و "قانون الجنس البشري" و "القانون السياسي الخارجي" ...

⁵⁶⁹ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - علي منصور 80

⁵⁷⁰ القانون الدولي العام - هشام دهبش ، فقه المتغيرات - سعد العتيبي 98

وهذه قضية مهمة جداً يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحكم على القانون الدولي من الناحية الشرعية.

المسألة الثالثة: مصادر القانون الدولي⁵⁷¹

يقصد بالمصدر: الوسيلة لخلق القاعدة القانونية، أو المنبع الذي تستقي منه القواعد قوتها الإلزامية - وإن مصادر قواعد القانون الدولي ليست هي ذاتها مصادر فروع القانون الوضعي الأخرى، وقد أشارت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى هذه المصادر، وهي:

المصدر الأول: الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة. وهي نوعان:

أولاً: معاهدات خاصة، وهي التي تبرم بين دولتين أو عدد قليل من الدول، كمعاهدة تعيين الحدود والتبادل لثقافية أو التجاري، فهذا النوع من المعاهدات ليس من مصادر القانون الدولي، إلا إذا تكررت الشروط بين عدة دول على مر الزمن، فقد تتطور حينها هذه الشروط إلى قاعدة قانونية، مثل قاعدة عدم تسليم المجرمين السياسيين، والسبب في كونها تصبح قاعدة قانونية أنها أصبحت عرفاً دولياً، أي أن هذا النوع من المعاهدات يرجع إلى العرف الدولي وليس لطبيعة المعاهدات.

ثانياً: المعاهدات العامة: وهي المعاهدات التي تعقد بين عدد محدود من الدول، ويفتح فيها الباب لانضمام دول أخرى إليها، وتنص عادة على قواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الدول، ولذلك يسميها البعض بالمعاهدات الشارعة، مثل معاهدة فيينا 1851 م للتمثيل السياسي، واتفاقية جنيف التي تضمنت نصوص معالجة ومواساة جرحى الحرب، واتفاقيات لاهاي سنتي 1899م، 1907م التي بلغت أربع عشرة اتفاقية وكانت بمثابة تجميع وتدوين لمختلف قواعد القانون الدولي، وعهد عصبة الأمم سنة 1919م، واتفاقية واشنطن سنة 1922م بشأن

⁵⁷¹ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - علي منصور 82، النظام العام للدولة المسلمة - د. عبدالله العتيبي 175

تنظيم حرب الغواصات وحرب الغارات والحرب البيكتريولوجية، وميثاق الأمم المتحدة سنة 1954م .

فإذا كانت الدولة الإسلامية قد وقعت على هذه المعاهدات فهي بطبيعة الحال جزء من قانونها وتستطيع الالتزام بها بلا إشكال.

المصدر الثاني: الأعراف والعادات الدولية المرعية: هذه أقدم المصادر من الناحية التاريخية — وتعرف بأنها " مجموعة القواعد التي تستخلص من تواتر سلوك معين اعتقد أشخاص القانون الدولي أنهم ملزمين باتباعها ". وقد يحوط العرف شيء من الغموض أو الخلاف في تفسيره، ولتلافي هذه العيوب وُجدت المعاهدات.

والعرف يعتبر مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي بشرط ألا يخالف قواعد الشريعة.

المصدر الثالث: مبادئ القانون العام: ويعرفها البعض بأنها المبادئ الأساسية التي تشترك في احترامها والأخذ بها جماعة الدول المتقدمة أو المبادئ التي تقرها وتعترف بها معظم أنظمة القانون لمختلف الأمم. ويشترط لها أن تعترف بها الأمم المتقدمة كما لو أقرتها صراحة في قانونها الوطني أو تبنتها محاكمها الوطنية. ويبدو أن هذه المبادئ هي قواعد العدالة.

وقواعد العدالة في مجملها موافقة لقواعد الشريعة، وخاصة القواعد الفقهية التي وضعها فقهاء الشريعة الإسلامية، فلا مانع من الالتزام بها، وقد جمع أكثر من شخص هذه المبادئ ومنها:

- مبدأ التزام كل من تسبب في ضرر الغير بإصلاحه وتعويضه. والقاعدة الإسلامية في ذلك لا ضرر ولا ضرار.

- مبدأ احترام العقود. وهذا المبدأ من قواعد الإسلام كما قال تعالى «أوفوا بالعقود»

- مبدأ جواز تحليل أحد طرفي التعاقد من الالتزام إذا ما أخل العاقد الآخر بالتزامه. وهذه القاعدة أقرها الله سبحانه بقوله «فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم»

- الأصل تنفيذ العقود وفقاً لشروطها.

- عدم جواز التعسف في استعمال الحق.
- وجوب تنفيذ العقد بحسن نية.
- العقد شريعة المتعاقدين.
- بطلان العقد المخالف للآداب العامة.
- البينة على المدعي.
- جواز إثبات الوقائع عن طريق القرائن.

فالملاحظ على هذه المبادئ أنها لا تخالف قواعد الشريعة الإسلامية. مع التنبيه على ضرورة الإطلاع على كامل المبادئ لمن يريد مقارنتها مع قواعد الشريعة.

المصدر الرابع: أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون الدولي العام. (كمصدر احتياطي). والمقصود بأحكام المحاكم: أحكام محكمة العدل الدولية وقرارات هيئة التحكيم. وبالتأكيد فإن آراء فقهاء القانون قد يكون فيها تحيز وتعصب، وبعضهم يرجع لما يدين به من عقائد ... الخ

ويمكننا القول بأن التوصيات والقرارات والآراء ومدونات السلوك الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها - كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م، والعهدين الدوليين المعتمدين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966م والمعروفين تحت اسم: العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية - لا تتمتع بالطابع الإلزامي للدول إلا بعد إدخالها ضمن التنظيمات الداخلية لها، وفي الدولة المسلمة يمكن أن تكون كذلك إذا خلت من كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

المسألة الرابعة جواز الالتزام بالقانون الدولي في الشريعة الإسلامية⁵⁷²

⁵⁷² انظر: نظرات في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية - عبدالكريم زيدان 142، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية عبدالكريم زيدان 451

الشريعة الإسلامية شريعة عالمية إلهية المصدر شاملة للعالم أجمع، وعلى هذا الأساس فإنها لا تعترف بشرعية أي قانون لا ينبثق منها، ولا تُقرّ بمزاحمته لها، ومن ثم يجب تطبيقها دون سواها على جميع العلاقات البشرية ومنها العلاقات الدولية كلما أمكن التطبيق.

ومن الطبيعي والبدهي أن نعلم أن الدولة الإسلامية عندما تتعامل مع الدول غير الإسلامية فإنها تتعامل مع دول لا تؤمن بالشريعة ولا تحتكم إليها، بل وربما تنكر وجودها.

وبما أن أحكام السير —أو ما يُعبّر عنه بالعلاقات الدولية— هي أحكام شرعية، مصدرها الشريعة الإسلامية، فالدولة الإسلامية تطبقها كم تطبق أي حكم شرعي آخر، وفق أقسام الحكم الشرعي —من وجوب أو ندب أو إباحة أو كراهة أو حرمة—، مع مراعاة مقاصد الشريعة وقواعدها. وعلى ذلك فالدولة الإسلامية غير مُلزَمة بما تلتزم به الدول الأخرى أو ما يوجد لديها من قواعد دولية مَقَنّنة أو غيرها؛ ولا يكون من أحكام السير، إلا ما كان لازماً شرعاً، أو كان مشروعاً والتزمت به الدولة الإسلامية عن إرادة ورضا، صراحة كما في المعاهدات، أو ضمناً كما في الأعراف. ولو التزمت الدولة الإسلامية بما ليس مشروعاً، كان التزامها باطلاً، ويلزم نقضه وفق الضوابط التي حددها الفقهاء لنقض المعاهدات.

والقانون الدولي العام نشأ كقانون للدول المسيحية في غرب أوروبا فقط، ثم ما لبث أن انضمت إليه دول مسيحية أخرى، وظل هذا القانون للدول المسيحية فقط لا يُنظم غير علاقاتها حتى قررت الدول الأوروبية بموجب معاهدة باريس قبول الدولة العثمانية المسلمة والاعتراف لها بالأهلية والصلاحيّة للانضمام إلى مجموعة الدول التي ينظم علاقاتها القانون الدولي العام.

وبتأمل القانون الدولي العام نجده عبارة عن قواعد غير مكتوبة، وهذه القواعد قائمة على أساس العرف والمعاهدات، وهذان المصدران واسعان جداً يستقي القانون الدولي العام قواعده وأحكامه منهما، والشريعة الإسلامية تُجيز الأخذ بالعرف الصحيح ليكون مصدراً للقانون الدولي الإسلامي، ونقصد بالعرف ما كان موافقاً لقواعد الشريعة ولا يتعارض معها.

ومن أمثلة العرف الدولي الذي أجازته الشريعة ، عدم جواز قتل الرسل، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم برسولي مسيلمة الكذاب إذ قال لهما "لولا أن الرسل لا تقتل"، مع أنهما كانا مرتدين كما بين ذلك ابن القيم⁵⁷³، فقد شهدا أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن مسيلمة الكذاب رسول الله.

فهذا الذي أقرّه الرسول صلى الله عليه وسلم هو عُرفٌ دولي تقرّه الشريعة.

أما المصادر الأخرى كقواعد العدالة ومبدأ مشروعية الوسيلة، ومبدأ الوفاء بالعهود ، وقواعد القتال في الحرب، ومعاملة الأسرى، والرأي العام أو الضمير الجماعي أو الإحساس بالترابط ، فهي ماينادي بها فقهاء القانون الدولي العام، ويدعون للالتزام بها، فالشريعة الإسلامية تُقر الكثير من هذه القواعد والمبادئ.

وبما أن القانون الدولي لا يملك صفة الإلزام إلا بما التزمت به الدولة بإرادتها -وهو ما اخترناه في المسألة الثانية-، وهذا مما يحفظ سيادتها.

وعليه نقول: إذا كانت المعاهدات التي دخلت فيها الدولة الإسلامية أو الأعراف الدولية أو قواعد العدل أو غيرها، لا تخالف قواعد الشريعة، وكانت تُنشئ قواعد وأحكاماً عامة، فيمكن للدولة الإسلامية اعتبارها جزءاً من قانونها الدولي الإسلامي الذي تسير عليه الدولة الإسلامية، ولا يضّرّ تسميتها بكلمة قانون، ولا يعني التزامنا بذلك القانون أننا التزمنا بالطاغوت وأمانا به - كما يقول المقدسي - لأن ما عند الدول الأخرى من قواعد في موضوع العلاقات الدولية لا يلزم الدولة المسلمة ولا يعتبر من قواعد قانونها الدولي العام إلا إذا كان موافقاً لقانونها الإسلامي الداخلي.

أما عن مشروعية تطبيق القوانين المأخوذة من غير المسلمين بعد عرضها على قواعد الشريعة فقد سبق ووضحنا موقفنا منه وسبب قولنا بالجواز في فصل التشريع.

⁵⁷³ زاد المعاد 125/3 ، 271/3 ، 534/3 ، 80/5

ومن الأمثلة على هذه المسألة: نظام "تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي"⁵⁷⁴
1432/07/11 هـ

«المادة الثالثة: يقوم تنظيم الهيئة على أساس اتفاقيات جنيف لعام 1949م ، والبروتوكولين الإضافيين لها لعام 1977م ، والاتفاقيات والبروتوكولات المستقبلية المتعلقة بها التي تكون المملكة طرفاً فيها ، وقرارات ومبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المادة السادسة: تلتزم الهيئة عند ممارستها لمهامها وعند وضع برامجها وتطبيق أهدافها بالقواعد الواردة في هذا التنظيم على نحو لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المعمول بها ، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ودون التدخل في الأمور السياسية أو الدينية عند تقديم خدماتها داخل المملكة وخارجها.»

قلت: فهذا مثال من الأنظمة السعودية والذي تم تنظيمه على أساس الاتفاقيات من القانون الدولي العام، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والمسألة اجتهادية بحتة، فمن لم يتبين له وجه قولنا فليختر القول بالمنع، أما أن يُكفر مخالفه – كما يفعل المقدسي – فهذا من مظاهر الغلو التي ننتقدها على المقدسي.

⁵⁷⁴ تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي – هيئة الخبراء

المبحث الثالث

أبرز انتقادات المقدسي وأتباعه على ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد:

من أهم المسائل التي برز فيها المقدسي: تكفيره لمن انضم إلى ميثاق الأمم المتحدة، إذ إنه اعتبر الميثاق تشريعاً كفرياً، وتحاكماً وتحكماً للطاغوت.

وقد كان لهذا القول أثراً بالغاً في الغلو المعاصر في العلاقات الدولية، فالمقدسي يُعتبر من أهم المؤسسين لهذا الفكر المنحرف الذي حَجَرَ على المسلمين أبواباً مهمة في التعامل مع غير المسلمين.

وبالطبع فإننا لا نقول بأن كل ما توصل إليه المقدسي خاطئ، لكن طريقته في النقد جارية على التسرع والجرأة - كما وضعنا ذلك من أقواله - ، والتي أدت به إلى الغلو.

وإنَّ وصول المقدسي لبعض النتائج الصحيحة لا يعني أبداً نفي الغلو عنه، لأن جميع الطوائف لابد أن يكون معها شيء من الحق ليتبعها الناس، وبالتالي فإن وصول المقدسي لبعض النتائج الموافقة لنتائجنا لا يعني أن طريقته صحيحة أو أن طريقتنا متشابهتين.

فالمقدسي اعترض على عدة نقاط في ميثاق الأمم المتحدة وجعل كل واحد من الاعتراضات كفراً بذاته، ليس هذا فقط بل كفر من انضم للميثاق دون مراعاة الخلاف أو حتى أنه لم يهتم بكونه قد يكون مخطئاً.

ومن خلال البحث عمن كتب عن ميثاق الأمم المتحدة وتكييفه الشرعي، فإننا لم نعثر على شيء يُرضي طلبنا، بل هي متفرقات هنا وهناك. فاضطررنا إلى الخوض في كتب فقهاء القانون لمعرفة أقوالهم ومدى اختلافهم، ثم استخلاص التكييف المناسب لميثاق الأمم المتحدة.

إنه لمن المحزن ألا تجد تفصيلاً لأحكام المواثيق والمعاهدات الدولية المعاصرة عند أهل العلم ، رغم أهمية هذه المسألة وتشنت الناس في فهمها.

فإن معظم من تكلم في هذه المسألة من أهل العلم -من المجيزين للدخول في تلك المعاهدات- قد بنى قوله على أن أصل العلاقة بين الدولة المسلمة والدولة الكافرة هو السلم، وكثير منهم اعتمد على كلام ابن تيمية.

ومن أهل العلم الذين منعوا من الدخول في تلك المعاهدات : الدكتور علي العلياني والشيخ عبدالرحمن البراك.

فالدكتور علي العلياني وصف ميثاق هيئة الأمم المتحدة بأنه طاغوت، وذلك في كتابه "أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية" وأصل الكتاب رسالة دكتوراه بإشراف الشيخ محمد قطب رحمه الله، والرسالة مطبوعة⁵⁷⁵. وبمتابعة اعتراضات الدكتور العلياني تبين أن كثيراً من انتقاداته لا تختلف عن آراء المقدسي وطائفته، فهو يعتبر المعاهدات مقيدة فقط، أما المطلقة والمؤبدة فقد اعتبرها لاغية للجهاد، وبالتالي فإن يعتبر معظم المواد ناسخة للأحكام الشرعية باعتبار المعاهدة مطلقة أو مؤبدة. أي أنها تشرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وكذلك فإن طريقته في دراسة الميثاق غير صحيحة، فهو لم يجمع بين مواده بشكل جيد ولم يفسرها بشكل صحيح، فهو يدرس المسائل من ناحية عقدية، حتى أنه لم يذكر نظام التحفظ على المعاهدات.

ثم يتسائل الناس من أين يأتي الغلو وكيف يستفيد منه الخوارج في دعم آرائهم.

ولا ننكر أن الدكتور العلياني قد جلب كثيراً من المواد المخالفة للشرع. لكنه لم يحكم بالكفر على من دخل في هذه المواثيق -كما فعل المقدسي- ، كقوله ص 347 «لو يعقل أهل الدفاع ما يترتب على قولهم المسؤول من إسقاط لفريضة الجهاد ومن تحكيم للكفر لأعلنوا براءتهم من ذلك

⁵⁷⁵ أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية -علي العلياني، ص [347-350، 444-448، 454-459] ، وللتنبية فإنني لا أوافق الكاتب على جميع اختياراته وانتقاداته، فقد قرأت عدة مواضع خلافية يجعلها الكاتب قولاً واحداً ، فهو يأخذ المسألة من جانب عقدي بحث ، ويدخل فيه اما يحتاجه من نقاط عن الجهاد -لأنه موضوع بحثه- ، لكن انتقاد الكتاب خارج مجال بحثنا.

القول الخبيث إن كان فيهم من يحب الله ورسوله ويعرف حدود ما أمر الله به»، فمثل هذا القول لا تجده عند المقدسي وأتباعه لأنهم لم يعذروا أحداً من المنضمين للأمم المتحدة.

أما الشيخ عبدالرحمن البراك فقد اعتبر المعاهدات الدولية المعاصرة محرمة⁵⁷⁶ حيث قال: «وبهذا يعلم أن العهود بين الدول الإسلامية والكفار في هذا العصر قد وضع شروطها واضع قانون هيئة الأمم، وهي عندهم مؤبدة، فلا تكون جارية على العهود التي جاء بها الإسلام»

والشيخ البراك من العلماء الراسخين في العلم -نحسبه كذلك والله حسيبه-. والملاحظ دقته في التعبير لأنه لم يجعل المعاهدة ناسخة للجهاد والاسترقاق بسبب ألفاظ التحريم (كقولهم يحرم القتال ويحرم الاسترقاق)، بل علّق النسخ بكون المعاهدة مؤبدة، وهذا صحيح لأن التأيد يعني النسخ، بينما تأقيت المعاهدة أو جعلها مطلقة لا ينسخ الأحكام بل ينسؤها -أي يؤجل العمل بها- أو يقيدها، حتى لو كان لفظ الشرط: "يحرم ويجوز ويجب"، فالتحريم هنا ليس تحريماً بمعنى النسخ بل هو تحريم باستصحاب الحكم الأصلي -أي الإباحة- فإذا منعنا الاسترقاق في بنود المعاهدة المطلقة أو المؤقتة فهذا يعني تحريمه في العقد، وليس تحريمه في الشرع.

والشيخ البراك ليس كالعلياني والمقدسي فإنه يقول بجواز المعاهدات المطلقة. ولم يقل أن من دخل فيها كافر، ولم يقل يجب نقضها بدون ضوابط كما يفعل أهل الغلو. لكنه وجه انتقاداً شديداً.

وقد نقلنا عدة أقوال لابن تيمية في اعتراضه على مخالفه الذين اعتبروا مجرد وضع الشروط في العقد تشريعاً مخالفاً لشرع الله⁵⁷⁷: ومما قاله: «وَأَمَّا تَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ رَفَعَ الْحُقُوقِ بِالْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ مِثْلُ نَسْخِ الْأَحْكَامِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛»

⁵⁷⁶ مقالة للشيخ عبدالرحمن البراك بعنوان "شريعة الجهاد في الإسلام لاتنسخها المواثيق الدولية"

⁵⁷⁷ مجموع الفتاوى الجزء 126/29 وما بعدها (فصل في القاعدة الثالثة في العقود والشروط فيها)

وقال ايضاً⁵⁷⁸: « وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَ صِفَةً فِي الْمَبِيعِ أَوْ رَهْنًا أَوْ اشْتَرَطَتِ الْمَرْأَةُ زِيَادَةً عَلَى مَهْرٍ مِثْلَهَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَيَحْرُمُ وَيُبَاحُ بِهَذَا الشَّرْطِ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي أَوْهَمَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْأَصْلَ فَسَادُ الشُّرُوطِ قَالَ: لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُبَيِّحَ حَرَامًا أَوْ تُحَرِّمَ حَلَالًا أَوْ تُوجِبَ سَاقِطًا أَوْ تُسْقِطَ وَاجِبًا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ. »

وفي صلح الحديبية كان البند الثاني من بنودها (وضع الحرب بين الطرفين عشر سنين يأمن فيها الناس، ويكف بعضهم عن بعض.)

فهذا البند يعتبر تحريماً -تقييداً- للحرب الهجومية لمدة عشر سنين، ولا يعتبر تحريماً لما شرعه الله من الجهاد الهجومي، بل هو من الشريعة المنسأة -المؤجلة- . وفي هذا البند أصبح الهجوم على المعاهدين اعتداءً ، بسبب ما أوجبه الله على المسلمين من الوفاء بالعهود والمواثيق. ومن ناحية أخرى فقد وجدنا بعض الأقوال لأهل العلم يفهم منها جواز المعاهدات الدولية وقد نقلنا منها في مطلب التنظيم الدولي:

فقد سئل ابن عثيمين رحمه الله⁵⁷⁹: «بعض الناس يقول إن الانضمام إلى الأمم المتحدة تحاكم أيضاً إلى غير الله سبحانه وتعالى، فهل هذا صحيح ؟ فأجاب: هذا ليس بصحيح، فكل يحكم في بلده بما يقتضيه النظام عنده، فأهل الإسلام يحتكمون إلى الكتاب والسنة ، وغيرهم إلى قوانينهم، ولا تجبر الأمم المتحدة أحداً أن يحكم بغير ما يحكم به في بلاده، وليس الانضمام إليها إلا من باب المعاهدات التي تقع بين المسلمين والكفار.»

وفي سؤال وجه للشيخ صالح الفوزان عن حكم العمل في سفارة دولة مسلمة في بلاد الكفر فأجاب⁵⁸⁰: «هذا من التعامل المباح، يكون بين المسلمين وبين الدولة الكافرة ما يُسمى بالدبلوماسية وفتح السفارة عندهم، وفتح السفارة عندنا هذا لا بأس به، والعمل فيه جائز ولكن

578 مجموع الفتاوى 148/29

579 [مجلة الدعوة - العدد 1608 - 10 جمادى الأولى 1418]

580 شرح رسالة الدلائل للشيخ سليمان آل الشيخ - د. صالح بن فوزان الفوزان 211

بشرط أن يبتعد عن مواطن الفساد، والنظام الدولي: أن السفارة أرض للبلد التي هي لها، فالسفارة أرض للسعودية ولو كانت في دولة كافرة هي أرض للسعودية حكماً.»

وسوف نقسم ردّنا على غلو المقدسي إلى مطلبين.

المطلب الأول الرد على أقوال المقدسي واضحة الغلو فيما يتعلق بمحنة الأمم المتحدة

المسألة الأولى : تكفيره بسبب احترام العهود؟!

عندما يكون أحد أسباب التكفير احترام الالتزامات التي تنشأ من المعاهدات، كما قال المقدسي عن سبب تكفيره بميثاق الأمم المتحدة⁵⁸¹: « واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والقوانين الدولية. »

عندئذ فإننا أمام نوع من أنواع الغلو في الدين، إذ إنه يعترض على ما أمر الله به من الوفاء بالعهود. فالمسلمون منذ بداية الإسلام وهم يلتزمون بشروطهم مع الكفار الذين كان هدفهم إبادة الدين وقتل رسول البشرية صلى الله عليه وسلم.

فاحترام الالتزامات الناشئة مع قريش لها ثقل في النفوس أعظم من الالتزامات الناشئة مع غير المسلمين في عصورنا، ولنا في صلح الحديبية خير مثال.

ومن المشكلات توضيح الواضحات.

المسألة الثانية: تكفيره بسبب العيش بسلام مع الكفار؟!

وقال⁵⁸²: « وهكذا أخي الموحد... تكتمل الصورة أمامك وتتضح شيئاً فشيئاً عن هذه الدولة الخبيثة.

– المعاشية السلمية وبأمان وتحريم الحروب (أي تحريم الجهاد) وحل الخلافات سلمياً – تقدم.. »

عجيب أمر المقدسي، ألا يعلم بأن معنى الهدنة كما ذكر الفقهاء هو: المسألة. فعلى ماذا يعترض المقدسي؟! من الطبيعي أن تحتوي المعاهدات على السلم والمسألة، لكن المحذور أن يكون سلباً مؤبداً لأنه يتضمن تحريم الحرب الهجومية. بل إن من بنود صلح الحديبية (وأن بيننا عيبة مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال) رواه الإمام أحمد

⁵⁸¹ الكواشف الجلية 82 ، 94

⁵⁸² الكواشف الجلية 94

{العيبة المكفوفة}: أي المشرجة وهي المشدودة بشرجها والعيبة هاهنا مثل، والمعنى أن بيننا صدوراً سليمة وعقائد صحيحة في المحافظة على العهد الذي عقدناه بيننا ، وقد يشبه صدر الإنسان الذي هو مستودع وموضع مكنون أمره بالعيبة التي يودعها حر متاعه ومصون ثيابه.

{الإسلال}: السرقة و {الإغلال}: الخيانة

المسألة الثالثة: تكفيره بسبب الامتناع عن جهاد الكفار والمشركين.

وهذا غلو واضح لأن أهم معاني المعاهدات هو إيقاف الحرب الهجومية، لكن رأي المقدسي في عدم جواز المعاهدات المطلقة، أدى به إلى الغلو في التكفير.

فانظر ما يقوله المقدسي⁵⁸³: « وواقع هذه الدولة الخبيثة اليوم وغيرها من الدول المستسلمة المنقادة لهذا الطاغوت الدولي يثبت إيمانها الكلي بهذا الكفر البواح (تحريم الحرب الهجومية) وأمثاله الذي يضاد شريعة الإسلام وعقيدة جهاد الكفار والمرتدين حتى يكون الدين كله لله، وهذا ليس فقط تحريماً لما أحل الله بل هو تحريم لما أوجب وفرض من قتال الكفار والمشركين وسيأتي من تصريحات (فهد) إمام المستسلمين واتفاقياته وغير ذلك ما يؤكد هذا كله ...»

لقد ردنا على هذا الكلام سابقاً ما يكفينا الإعادة، فليراجع في موضعه في مطلب الشروط في العقد.

المسألة الرابعة: تكفيره بسبب تهينة القوانين الداخلية بما يتناسب مع المعاهدات التي وقّعت عليها الدولة.

والمقدسي يقصد بهذا الاعتراض طاعة الكفار في تشريعاتهم المخالفة لشرع الله. ولذا فقد سأل سؤالاً ثم أجاب عليه فقال⁵⁸⁴: « ما يقول السادة العلماء!! فيمن يدعي معرفة الهدى والتوحيد، بل والدعوة إليه ثم يتبع ويطيع تشريع الكفار في هذا كله...»

583 الكواشف الجلية 74

584 الكواشف الجلية 82

ثم أجاب المقدسي عن السؤال بنقله قولاً للشنقيطي عن كفر من أطاع الكفار في تشريعاتهم.

وبما أن المقدسي عنده خلل في فهم المعاهدات وتشريع ما لم يأذن به الله، فمن الطبيعي أن يصل لمثل هذه النتيجة العرجاء. إذ إن إجراء تعديلات على القوانين الداخلية للدولة بما يتناسب مع المعاهدات الدولية أمر جائز ومشروع، لأن المعاهدات تعتبر جزءاً من قانون الدولة المسلمة، ونحن نتكلم عن المعاهدات التي لا تخالف الشرع، أما ما يخالف الشرع فشأنه مختلف.

وبما أن الدولة المسلمة ترى أن دخولها جائز في مثل تلك المعاهدات فمن الطبيعي أن تُعدّل قانونها الداخلي بما يتناسب مع المعاهدة التي التزمت بها. وعلى افتراض أن المعاهدة مخالفة للشرع عندها لا بد من النظر في تأويل الدولة وشبهاتها قبل الحكم بالكفر.

المسألة الخامسة: اسم الأمم المتحدة دليل على اتحادها على الكفر!!

قال المقدسي⁵⁸⁵: « واسمها (الأمم المتحدة) من أعظم الأدلة على اتحاد وتناصر وتعاقد وتعاون المائة والتسعة وخمسين دولة المشتركة فيها!!! فكل دولة تشترك فيها فهي متحدة مع أمم الكفر الأخرى على اختلاف مللها ونحلها... »

من أكبر المشكلات توضيح مثل هذه المسائل الدالة على الغلو. فهل يعابد الله يجوز أن نكفر بسبب اسم يحتمل عدة تفسيرات مختلفة. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المسألة السادسة: الالتزام بميثاق الأمم المتحدة يعني الإيمان بالكفر!؟

قال المقدسي⁵⁸⁶: « وبالتالي من المعلوم بداهة أنها [أي السعودية] ملتزمة بكل ما جاء في ميثاقها مستسلمة له بل يصرح مسؤولوها كما تقدّم بأنه هو الأساس والنظام الذي ينبغي أن يقوم عليه هذا العالم كله... »

585 الكواشف الجلية 75

586 الكواشف الجلية 77

... كل دولة تنضم للأمم المتحدة وتستمر فيها فهي مستسلمة ولا بد لميثاقها، مؤمنة بقوانينه ملتزمة منقادة للتعهدات الواردة فيه... مادامت لم تُفصل من هذه الهيئة الدولية أو تنفصل هي وتعلن البراءة منها والكفر بميثاقها...»

قلت: هكذا يفهم المقدسي المسائل، وهكذا يوجّه أتباعه ، غلو صارخ، وتكفير ليس له مثيل. فلا يوجد عنده أعذار ولا تأويلات بل هو الكفر البواح . ولن تجد مثل هذا الكلام عند أهل العلم بل هو من كلام الخوارج والغلاة. والله المستعان.

المطلب الثاني: ميثاق الأمم المتحدة

من اعتراضات المقدسي على ميثاق الأمم المتحدة: وجود بنود مخالفة للشرع، مثل التحاكم إلى محكمة العدل، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء دون التمييز بسبب الدين، واحترام سيادة وسياسة كل دولة من دول العالم.

فهذه البنود يبدو للوهلة الأولى أنها مصادمة للشرع، لكن لابد قبل الحكم أن ندرس الميثاق كاملاً لنعلم صحة الاستدلال. فلو كانت المسألة بيدنا لمنعنا كل هذه المعاهدات الظالمة والمناقضة للشرع في ظاهرها، بل سنطالب بحلّ هذه الموائيق لتلك الأمم المتخاذلة التي ترى دماء المسلمين تسفك ولا تحرك ساكناً بل معظمهم شركاء في القتل.

ومن أجل الوصول إلى حكم ميثاق الأمم المتحدة فإن علينا بحث كثير من المسائل:

- هل الميثاق عقد مؤبد؟
- هل المقصد من الميثاق أمر جائز أم هو عقد على محرم؟
- وإذا كان أصله جائزاً فهل فيه شرط فاسد أم لا؟
- وإذا كان فيه شرط فاسد فهل هذا الشرط يعود على مقصود الميثاق بالنقض أم لا؟
- وينبغي على هذا الحكم بفساد الميثاق نفسه أو بقاءه مطلقاً أو بقاءه مع عدم اعتبار الشرط، أو بقاءه بشروط أو في أحوال دون أخرى.
- ما هي الأحوال التي تم عقده فيها: هل تم اختياراً أم اضطراراً وماذا يترتب عليها، مطلقاً أو مع بعض الشروط التي لها اعتبار في تغيير الأحكام؟
- ماذا يلزم الدول الإسلامية من أجل تصحيح أوضاع بعض تلك الموائيق بما يتلاءم مع مقررات الشريعة؟

- وهل التحفظ العام على ما خالف الشريعة أو التحفظ على بعض البنود يكفي؟

لقد ناقشنا أغلب هذه المسائل عند بحث المعاهدات وشروطها، والمقصد هنا تحقيق المناط.

وطريقتنا في انتقاد الميثاق ستكون كالآتي:

- بحث طريقة تفسير لميثاق ومتابعة الاعلانات والاتفاقيات التفسيرية لنعرف كيفية تفسير المصطلحات غير الواضحة.
 - بحث طريقة انقضاء الميثاق لنعرف فيما إذا كان الميثاق مؤبداً
 - الاطلاع على الديباجة والفصل الأول (الأهداف والمبادئ)، والفصل الخامس (مجلس الأمن) والفصل السادس (تسوية المنازعات) والفصل السابع (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان) والفصل الرابع عشر (محكمة العدل الدولية)، بالإضافة إلى اطلاع سريع على باقي المواد
 - وضع أغلب الاعتراضات التي وجدناها في الميثاق
 - مناقشة الاعتراضات التي وضعناها مع اعتراضات المقدسي والرد على ما فيه غلو من أقواله.
- ونؤكد أيضاً أننا لم ندرس الميثاق دراسة كاملة، بل نوصي وبشدة أن تقوم المجمعات الفقهية وكبار العلماء بدراسة وافية تفصيلية للمعاهدات والمواثيق الدولية ومعرفة حدود ما هو جائز منها. وخلال المناقشة سنستحضر صلح الحديبية وشروطه التي اعتبرها المسلمون جائزة، كشرط رد المسلمين إلى الكفار، وشرط عدم ردّ من ذهب إلى الكفار مرتداً، فهذه الشروط وافق عليها الرسول صلى الله عليه وسلم، رغم غضاضتها على المسلمين، واختلف الفقهاء في جوازها.

المسألة الأولى: ماهية ميثاق الأمم المتحدة

وُقّع ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق. ويتكون الميثاق من تسعة عشر فصلاً، تتضمن مائة وإحدى عشر مادة.

فميثاق الأمم المتحدة هو في حقيقته معاهدة دولية، ولكنها معاهدة من نوع خاص: وهي المعاهدات المنشئة للمنظمات -الذي تكلمنا عنها في مطلب التنظيم الدولي-، والتي يسميها

القانونيون بالمعاهدات الشارعة، وهذا النوع من المعاهدات مهمته الأساسية إنشاء المنظمات الدولية -والتي تقوم على أساس التحالف-، فهو إذن نوع من المعاهدات التي تدخل تحت مظلة عقد الصلح، وتنطبق عليه شروط المعاهدات في الشريعة.

وبالتالي فإن كل ما تم إنشاؤه من خلال هذا الميثاق من منظمات وهيئات، فإنه يدخل في حكم التنظيم الدولي، والذي أجازته العلماء، واعتبروه داخلاً في التحالف.

المسألة الثانية: قواعد تفسير ميثاق الأمم المتحدة

يُقصد بتفسير المعاهدة: تحديد معنى النصوص التي تتضمنها المعاهدة، ونطاق تطبيقها تحديداً دقيقاً.

وعملية التفسير عملية هامة لأن المعاهدات تحتوي أحياناً على نصوص غامضة أو قاصرة أو متناقضة مع نصوص أخرى، ومن ثم يتوقف نفاذ المعاهدة بطريقة سليمة على كيفية تفسيرها، ومن الواضح أن وجود خلاف بين أطراف المعاهدة حول تحديد معنى أحكام المعاهدة أو نطاق تطبيقها قد يؤدي إلى نشوء منازعات دولية.

وإن تفسير الميثاق المنشئة لمنظمات دولية -كميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية - يخضع للقواعد العامة لتفسير المعاهدات في القانون الدولي- من حيث جهة الاختصاص في التفسير وطريقة التفسير التي حددتها اتفاقية فيينا للمعاهدات في الفصل الثالث.

وبحسب اتفاقية فيينا: بما أن ميثاق الأمم لا ينص على طريقة معينة للتفسير، فإن الجهة الأساسية المختصة بتفسير المعاهدات هي حكومات الدول الأعضاء، ويكون الاعتبار الأول لتفسير المعاهدات هو نية الأطراف، وهذا يعني أن الدول الأطراف ما دامت متفقة فيماكانها التفسير كما تشاء، وهذا يتفق مع مبدأ سيادة الدولة.

أما الاعتبار الثاني للتفسير فهو ما يصدر من الدول الأطراف والمنظمات الدولية من اعلانات تفسيرية واتفاقيات ومفاوضات... الخ، متعلقة بتفسير المعاهدة، ومن هذه الاعلانات والاتفاقيات -على سبيل المثال-: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد وضع الإعلان بنوداً

واضحة لمعنى حقوق الإنسان الواردة في الميثاق، وهذا الإعلان يتيح للدول التحفظ على بنوده، فتلغي الأثر القانوني للمواد المتي تحفظت عليها.

والجهة الثانية المختصة بالتفسير فهي الجهة التي يتم تحديدها في بنود الميثاق، فالمادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الملحق بميثاق الأمم المتحدة، تعطي المحكمة اختصاص تفسير المعاهدات، لكنه تفسير استشاري وليس إلزامياً.

وميثاق الأمم المتحدة يعطي الحق لكل فرع من فروع المنظمة -وهو بصدد مباشرة وظائفه - أن يتولى تفسير أجزاء الميثاق المتعلقة باختصاصاته وسلطاته.

فالجهات المختصة بالتفسير والاعتبارات التي ذكرناها، مهمة جداً لضبط المصطلحات الغامضة في الميثاق، أو التي تحمل عدة تفسيرات.

ومن المعلوم في الفقه الإسلامي أن المعاهدة يجب أن تكون واضحة العبارات لضمان الوفاء بالعهد وألا تتصل الأطراف عن التزاماتها.

وهذه القواعد التي ذكرناها آنفاً ستفيدنا في تحديد معنى المصطلحات التي سترد في بنود ميثاق الأمم المتحدة.

المسألة الثالثة: انقضاء ميثاق الأمم المتحدة: هل ميثاق الأمم المتحدة عقد مؤبد محرم، أم عقد مطلق جائز؟

المعاهدات في القانون الدولي لا تختلف عن القانون الإسلامي من حيث أنواع مدتها، والذي يوضح ذلك هو صلب المعاهدة ، وفق ما يلي:

أولاً: إما أن تنص المعاهدة على مدة معينة.

ثانياً: أو لا تنص المعاهدة على مدة لكنها تنصّ على جواز الإنسحاب من هذه المعاهدة ، فهذا النوع من المعاهدات هو المكافئ للمعاهدات المطلقة التي تكلم عنها فقهاء الشريعة، لأنها معاهدات مستمرة حتى يرغب أحد أطراف المعاهدة بالانسحاب.

ثالثاً: أن لا تكون المعاهدة مؤقتة ولا يوجد نص للإسحاب من هذه المعاهدة، وهنا قد تكون المعاهدة مؤبدة وقد تكون مطلقة.

فإذا كان الإسحاب من المعاهدة غير جائز، فهذا يعني أن المعاهدة دائمة وتكون محرمة شرعاً، وإذا كان الإسحاب جائزاً فتكون مطلقة وجائزة شرعاً على القول الراجح.

وقد وضحت اتفاقية فيينا - في موادها من 42 وحتى 71 من الجزء الخامس بعنوان (بطلان المعاهدات وانقضاءها وإيقاف العمل بها) - قواعد الإسحاب من المعاهدات، وهذه القواعد تحدد لنا فيما لو كانت هذه المعاهدات دائمة أم مطلقة. ومما جاء في اتفاقية فيينا الخاصة بانقضاء المعاهدات:

« المادة 54: انقضاء المعاهدة أو الإسحاب منها بموجب نصوصها أو برضا أطرافها

يجوز أن يتم انقضاء المعاهدة أو انسحاب طرف منها:

(أ) وفقاً لنصوص المعاهدة؛ أو

(ب) في أي وقت برضا جميع أطرافها بعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة 55: انخفاض عدد الأطراف في معاهدة جماعية عن الحد الضروري لدخولها حيز التنفيذ ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، لا تنقضي المعاهدة الجماعية لمجرد أن عدد الأطراف فيها قد انخفض عن الحد الضروري لدخولها حيز التنفيذ.

المادة 56: نقض أو الإسحاب من معاهدة لا تتضمن نص ينظم الانقضاء أو النقض أو الإسحاب

1- لا تكون المعاهدة التي لا تحتوي على نص بشأن انقضائها أو نقضها أو الإسحاب منها خاضعة للنقض أو الإسحاب إلا:

(أ) إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت نحو إقرار إمكانية النقض أو الإسحاب؛ أو

(ب) إذا كان حق النقض أو الإسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة.

2- على الطرف الراغب في نقض المعاهدة أو الانسحاب منها عملاً بالفقرة (1) أن يفصح عن نيته هذه بإخطار مدته اثني عشر شهراً على الأقل.»

إذن فالمعاهدات التي تنص على جواز الانسحاب أمرها واضح، وقد نصت عدة موثائق دولية على جواز الانسحاب منها، ومن قبيل ذلك المادة 18 من ميثاق الجامعة العربية، والمادة الأولى من ميثاق العمل الدولية، والمادة الأولى من ميثاق منظمة الأغذية والزراعة، والمادة 19 من اتفاقية صندوق النقد⁵⁸⁷.

أما المعاهدات والمواثيق التي لا تنص على الانسحاب، فلا يجوز الانسحاب منها إلا بأحد شرطين، ويتأمل الشرطين نجدهما غير مضبوطين جيداً ويحتملان تفسيرات بحسب رغبة أطراف الميثاق.

فميثاق الأمم المتحدة لا ينص على جواز الانسحاب ، وهذا يعني أن جواز الانسحاب مرتبط بنية الأطراف أو بطبيعة المعاهدة، وإذا رجعنا لميثاق عصبة الأمم —وهو الميثاق الذي سبق ميثاق هيئة الأمم المتحدة— نجده قد نص على جواز الانسحاب، وفعلاً انسحبت عدة دول منه كاليابان وألمانيا، لكن عند صدور ميثاق الأمم المتحدة لم ينص على تنظيم الانسحاب، **ولذلك نجد فقهاء القانون مختلفين في مدى جواز الانسحاب من الأمم المتحدة.** فقد حصل تعارض في الآراء بين فقهاء القانون في جواز الانسحاب من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك اختلفت وجهات نظر فقهاء الشريعة المعاصرين في تكييف مدة ميثاق الأمم المتحدة وجواز الانسحاب منه.

فيقول الدكتور الغنيمي: «وعدم تنظيم الانسحاب في ميثاق الأمم المتحدة لا يمنع الدول الأعضاء من الانسحاب من الأمم المتحدة وذلك لأنها منظمة تقوم على أساس التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء ولا يمكن فرض استمرار هذا التعاون بالقوة على دولة من الدول»

واستند في قوله هذا إلى المناقشات التي دارت حول موضوع الانسحاب في مؤتمر سان فرانسيسكو لتأسيس منظمة الأمم المتحدة.

بينما تجد غيره يصرح بعدم جواز الانسحاب من المعاهدات التي تنظم وضعاً دولياً دائماً⁵⁸⁸، لأن ميثاق الأمم المتحدة ينظم وضعاً دولياً دائماً، ونية الأطراف عند العقد لم تتجه نحو إقرار إمكانية النقص أو الانسحاب.

ويبدو لي أن هذا الرأي هو اختيار الشيخ عبدالرحمن البراك عندما قال "بأن المعاهدات الدولية وضع شروطها واضعوا قانون هيئة الأمم وهي عندهم مؤبدة".

وقد حصلت حالة انسحاب وحيدة لإندونيسيا من ميثاق الأمم المتحدة، حيث قاطعت الأمم المتحدة في عهد الرئيس سوكارنو، فاحتج بعض فقهاء القانون بخروج إندونيسيا على جواز الانسحاب من الميثاق، أما المخالفون من القانونيين فانقسموا طائفتين: فمنهم من يصف انسحاب إندونيسيا بأنه مروق عن القانون، ومنهم من لا يعتبره انسحاباً أصلاً وإنما هو إيقاف مؤقت.

أضف إلى ذلك أن خروج أندونيسيا وقع قبل اتفاقية فينا للمعاهدات الذي عرض للتوقيع عام 1969م، ودخل حيز التنفيذ عام 1980م، وجُلّ الدول العربية ملتزمة به، بما فيها المملكة العربية السعودية.

والحقيقة أن هذا الأمر يستدعي بحثاً أكبر بين علماء الشريعة وفقهاء القانون وخاصة العالمين بعقود الشريعة، لمعرفة حقيقة الانسحاب من مثل هذه المواثيق.

وهذا الخلاف بين فقهاء القانون انعكس أيضاً على فقهاء الشريعة، والذي يجعل من الحكم الشرعي في مثل هذه المواثيق مجالاً للاجتهاد، فمن تبين له أنها دائمة فعليه أن يمنع الانضمام للمعاهدة، ومن تبين له أنها مطلقة فيمكنه إجازة الانضمام للمعاهدة إذا كانت سليمة من المعارضات الشرعية الأخرى التي ذكرناها في شروط المعاهدات.

أما التكفير بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة لكونه من المواثيق المؤبدة التي تحرم الجهاد وتشعر ما لم يأذن به الله، وعدم عذر المخالف، فهذا من الغلو الذي لا نرتضيه، لأنه تكفير بالمسائل الخلافية، وهو ما وقع من المقدسي وأتباعه حيث اعتبروا هذ الميثاق مؤبداً—ونحن لا

نعترض على هذا فهو قولٌ لأهل العلم كالشيخ البراك-، ثم أطلقوا التكفير -وهذا هو اعتراضنا -.

إذن فالخلاف قائم في نقطتين:

أولاً في طبيعة الميثاق : هل هو مؤبد أم لا.

ثانياً: في كون الحرب الهجومية غير موجودة في الإسلام وهذا القول مخالف لما اتفق عليه الفقهاء القدامى.

وبسبب النقطتين السابقتين فإن التكفير مرفوض.

أما التكفير بسبب ما يحويه من بنود وبسبب محكمة العدل الدولية فهذا سيأتي بحثه.

المسألة الرابعة سمو ميثاق الأمم المتحدة على المعاهدات الدولية:

ميثاق الأمم المتحدة يسمو في قيمة القانونية على باقي المعاهدات الدولية. بمعنى أن يكون له الأولوية في التطبيق على ماعداه من معاهدات دولية أخرى.

فقد نصت المادة (103) من الميثاق على أنه: (إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي يرتبطون به، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق).

ويرى بعض فقهاء القانون أن الأولوية المنصوص عليها في هذه المادة هي أولوية مطلقة تسري في مواجهه كل اتفاق يخالف أحكام الميثاق، بغض النظر عن تاريخ هذا الاتفاق أو الدول الموقعة عليه.

وهذا الرأي القانوني هو نفسه رأي المقدسي الذي يقول في مقالة "الشرعية الدولية « ومعنى ذلك؛ أنه لا يجوز لأي دولة ملتزمة بهذا الميثاق أن تبرم أي اتفاق دولي أو تحتار وتلتزم بشرع بينها وبين دولة أخرى تتعارض أحكامه مع القواعد والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولو كان شرع الله العزيز الجبار!

فكل من انتسب إلى هذه المنظمة الخبيثة وتعهّد بالالتزام بميثاقها وكذا كل من ينادي بالشرعية الدولية والالتزام بها واحترام قراراتها؛ يقر بهذا الكفر البواح صراحة أو بالإلزام شاء أم أبى.»

قلت: إن هذا من إلزام الناس بما ليس بلازم لهم، لأنه يصوّر المسألة على أنها تمنع من الالتزام بشرع الله، وكل من ينتسب للميثاق فإنه يُقر بالكفر البواح أي يُقر بتنحية شرع الله العزيز الجبار، فهذا هو فهم قليلي العلم للمسائل. لأن المسألة أساساً خلافة عند أهل القانون.

والمسألة مختلفة عما يصوّره وليست بتلك السداجة، لأن من صميم شرعنا الوفاء بالعهود، وألا يُخلّ أحد بالاتفاق بينه وبين من اتفق معهم، فمن الطبيعي أن من وقع على الميثاق فعليه الالتزام بنوده ولا يوقع على اتفاقية أخرى تؤدي إلى الغدر أو الإخلال بالعهود.

أما عن منع الميثاق من الالتزام بالشرع فهذا أيضاً غير صحيح، لأن المسلمين الملتزمين بالميثاق يرون أن الميثاق يوافق الشريعة أو أن لهم تأويلاً في الموافقة على بعض البنود الباطلة كالمصلحة والضرورة وغيرها.

لكن المشكلة أن المقدسي يرى التوقيع على الميثاق كفراً بواحاً، فالنتيجة أن هذه المادة تمنع من الاتفاق على معاهدات أخرى توافق الشرع، وهذا يعني أن الموقع يرضى بهذا الكفر؛ ومعلوم أن هذا إلزام بما لم يلتزمه الموقع.

المسألة الرابعة: مقاصد ميثاق الأمم المتحدة:

إن مقاصد أي معاهدة هي التي يتحدد بناءً عليها إذا كان العقد على أمر محرم أم على أمر جائز.

ويمكن معرفة مقاصد الأمم المتحدة من الديباجة ومن المادة الأولى من الفصل الأول بعنوان "مقاصد الأمم المتحدة". فإذا احتوت المقاصد على شروط فاسدة فإنها تُبطل العقد كله لأن الشرط المخالف لمقصود العقد يُبطل العقد كله، وإذا لم تحتوِ على أهداف فاسدة فالعقد جائز، ثم ننظر في وجود شروط محرمة في العقد، وقد تختلف وجهات نظر أهل العلم في تكييف المقاصد.

ويسميتها بعض فقهاء القانون بأهداف الميثاق: وهي المقاصد أو الغايات المشتركة التي أقيمت من أجلها المنظمة أو بمعنى آخر: حكمة إنشائها⁵⁸⁹.

وسننقل الديباجة مع المقاصد كاملة:

«نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا

- أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف،
- وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،
- وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،
- وأن ندفع بالرفي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وفي سبيل هذه الغايات اعترمنا

- أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار ،
- وأن نضم قواناكي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي،
- وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألاّ تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ،
- وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها،

قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدّموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تُسمّى "الأمم المتحدة".

المادة 1 مقاصد الأمم المتحدة هي:

- حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدرّج بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
 - إغناء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
 - تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
 - جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.»
- إذن فالهدف الأساسي من الميثاق هو السلام، وهذا هو المعنى الأساسي للصالح أو الهدنة، وتنسيق أعمال الدول فيما بينها بما يضمن تحقيق مقاصد هذا الميثاق لحفظ السلام الدولي.
- لكن مقاصد هذا الميثاق تحتوي على أمور ظاهرها مخالف للشرع، وسنوضحها كالآتي:

المقصد الأول حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

ماهي حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ذكرت في الميثاق؟

لا يوجد أي تفسير واضح لمعنى حقوق الإنسان في الميثاق، ولذا فإن فقهاء القانون مختلفين في معنى حقوق الإنسان الوارد في الميثاق، وفي مدى إلزاميتها للدول الأعضاء.

وبحسب ماذكرناه في طريقة تفسير المواثيق الدولية: **بما أنه لا يوجد تفسير لهذا المصطلح في صلب الميثاق، فإن الاعتبار الأول لتفسير هذه الحقوق -ومعنى المساواة بين الرجال والنساء- هو نية أطراف المعاهدة.**

ومعنى أن تكون نية الأطراف هي الاعتبار في التفسير: أي أن كل دولة تستطيع تفسير حقوق الإنسان كما تراه مناسباً لدستورها وقوانينها، إذن فالدولة المسلمة تفسره بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية، وهذا أمر ظاهر جداً، إذ إن كل دولة تضع قوانين لتنظيم حقوق الإنسان، وهذه السعودية أول مثال على ذلك، إذ لديها أنظمة خاصة بحقوق الإنسان تجعل من الشريعة أساساً في هذه الحقوق. لكن للأسف فإن الدول المعادية لحقوق الإنسان تضغط على غيرها لتجبرها على التنازل عن حقوقها.

أما الاعتبار الثاني في تفسير حقوق الإنسان الواردة في الميثاق فهو: الاتفاقيات التفسيرية التي صدرت لهذا الميثاق.

وقد صدرت العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، وبالتالي أصبح المصطلح واضحاً، وكل دولة لها الحق **في التحفظ على المواد التي لا ترغب بالالتزام بها.**

فالدولة تكون ملزمة بما وقعت عليه من معنى لهذا المصطلح، **ولا تلتزم بالمعاني الأخرى التي تحفظت عليها**، وكذلك ملزمة بما تضعه من قوانين داخلية لتنظم حقوق الإنسان وفق دستورها الداخلي.

وهذه الإعلانات التفسيرية لم تصدر مباشرة مع توقيع الميثاق، بل جاءت متأخرة عنه.

وهذه النقطة -أي مسألة الاتفاقيات التفسيرية للميثاق- **يعلم بها المقدسي تماماً**، فقد نقل قولاً في الكواشف الجلية ص90: «يقول (رينيه كاسان) نفسه، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في إعداد ذلك الإعلان: (إن الإعلان جاء مفسراً لميثاق الأمم المتحدة، لأن جميع أعضاء الأمم المتحدة تعهدوا بموجب (المادة 62) من الميثاق بأن يقوموا منفردين أو مجتمعين بالتعاون مع الهيئة لكي يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع) أهـ.»

لكن المقدسي لم يأبه لمسألة التحفظ، إما لعدم معرفته بها أو تجاهلها متعمداً ذلك، والذي يظهر لي أنه تجاهل ذلك متعمداً لأن تلميذه الحربي في كتابه عون الحكيم قد علق على تحفظ المملكة على اتفاقية سيداو - وقد ذكرنا ذلك سابقاً- . ولذلك فقد خرج المقدسي بنتيجة خاطئة بأن معنى حقوق الإنسان في الميثاق هو الكفر البواح، وهنا يكمن الخطأ الفادح في التكفير. فعلى من يريد انتقاد هذا المصطلح أن يراعي تحفظات الدول عليه، أما أن يجلب الاتفاقيات ويجعلها كفرةً ويكفر من وقع وتحفظ فهذا هو الغلو.

فنحن نتفق مع المقدسي أن تلك الاتفاقيات تحتوي على بنود باطلة مصادمة للإسلام، وبنود خلافية، فمن وقع على تلك البنود بدون تحفظ فهو الذي وقع في المحرم، أما الذي تحفظ عليها فيكون قد اتخذ الإجراء الصحيح والله أعلم.

فعلى سبيل المثال اتفاقية حقوق الطفل: فقد تحفظت سوريا تحفظاً عاماً على كل ما يخالف القوانين السورية ومبادئ الشريعة الإسلامية!! وخاصة بالنسبة لما ورد في المادة رقم (14) الخاصة بحقوق الطفل في حرية الاعتقاد والدين⁵⁹⁰.

وقد نقلنا سابقاً عدة تحفظات للسعودية على مثل هذه الاتفاقيات وبما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.

المقصد الثاني: السلام وحسن الجوار

⁵⁹⁰ انظر عدة تحفظات لدول أخرى على اتفاقية حقوق الطفل

إذا كانت هذه المعاهدة مؤقتة بمدة أو مطلقة، فإن الموافقة على بنود حسن الجوار والسلام، لا نرى مانعاً منه، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع يهود المدينة. ومن معاني الهدنة التي ذكرها الفقهاء : المسالمة والمواعدة.

أما في حال كانت المعاهدة مؤبدة فهذا يعني تحريم الجهاد الهجومي إلى الأبد وهذا نسخ لحكم الجهاد، خلافاً لمن يرى أنه لا يوجد حرب هجومية في الإسلام.

وهذه إحدى أهم نقاط الخلاف مع المقدسي، فهو لم يعذر مخالفه الذي دخل في المعاهدات المطلقة.

المقصد الثالث حفظ السلم والأمن الدولي:-

جاء في الميثاق: «حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدّرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.»

يُعدّ هذا الهدف أهم ما تقصد الأمم المتحدة لتحقيقه في الميثاق، بل إنه يستوعب غيره من الأهداف الأخرى ويطغى عليها لأنه الغاية الرئيسية التي ترمي إليها كل الأهداف.

ويميز الميثاق بين نوعين من التدابير التي تقوم الهيئة باتخاذها من أجل حفظ السلم والأمن الدولي:

النوع الأول : يتعلق بمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها .

النوعي الثاني : يتعلق بقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.

أي أن الأمم المتحدة تقوم بأعمال منع وقمع من أجل تحقيق السلم والأمن الدولي، أما عن أعمال المنع فهي كل التدابير التي تستهدف منع أو الحد من وقوع الأعمال التي تخل بالسلم والأمن الدولي .

ويلاحظ أن الميثاق قد ربط بين المحافظة على السلم وبين المحافظة على الأمن الدولي، ذلك أنه لا يكفي المحافظة على السلم دون أن يكون هناك أمن دولي.

والمقصود بالمحافظة على السلم: هو منع قيام الحروب أو الحد من قيامها.

أما حفظ الأمن الدولي: فيعني تهيئة العوامل والأسباب التي توفر للدول العيش وهي مطمئنة على سلامتها دون أن تخشى خطر الحرب.

وكما يلاحظ أن نص الميثاق يتحدث فقط عن المحافظة على السلم والأمن الدولي، أي أن المنازعات والحروب الداخلية لا يشملها. لذلك تجد المجتمع الدولي شرهين في التعامل مع داعش والقاعدة عابري القارات لأن أفعالهم تهدد الأمن الدولي، بل وحتى تهدد أمن بلاد المسلمين أنفسهم دون تمييز بين دولة ودولة، بينما لا تتدخل الأمم المتحدة في خصوصيات الدول حتى لو كانت الحرب فيها من أشرس ما يكون لأنها شأن داخلي، إلا إذا تعرض الأمن الدولي للخطر.

وبرغم إقرارنا بما هي عليه الأمم المتحدة من تخاذل وتكالب الكثير لهدم الإسلام. لكننا نرى أن هذا الهدف الذي ذكر في الميثاق لا إشكال فيه من حيث المبدأ، لكن ستظهر لنا إشكالية في الوسائل السلمية التي جاءت في الفصل السادس من الميثاق (في حل المنازعات حلاً سلمياً).

أما التدابير التي يتخذها الميثاق لمنع العدوان: فقد حددها الميثاق في الفصل السابع (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان) والتي تبدأ بعدم استخدام القوة المسلحة، كوقف الصلات البحرية والجوية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها، وقد تتطور إلى استخدام القوة المسلحة لمنع العدوان، وعلى الدول الالتزام بقرارات مجلس الأمن وفقاً لالتزاماتها، وسنناقش هذا الالتزام فيما بعد.

لكن ما المقصود بالعدوان الذي ذكر في الميثاق:

بالرغم من كون مصطلح العدوان والعدو مصطلحات نسبية ويتم استعمالها من قبل الأطراف المتنازعة لكيل الاتهامات لبعضهم البعض - لأن مصطلح العدوان لم يكن له تعريف واضح

عند صدور الميثاق - إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تمكنت بعد نقاشات طويلة إلى تعريف ماهية العدوان⁵⁹¹ .:

« أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية جلستها العامة رقم 2319 المعقودة بتاريخ 14 ديسمبر 1974 بإقرار نص تعريف العدوان الذي وضعته واعتمده اللجنة الخاصة بتعريف العدوان والمنشأة عملاً بالقرار 2330 (د - 22) للجمعية العامة بتاريخ 18 ديسمبر 1967 كما أنها وجهت نظر مجلس الأمن إلى تعريف العدوان وأوصت بمراعاة هذا التعريف كدليل يهتدي به حين البت في أمر وجود عمل من أعمال العدوان وقد جاء في النص تعريفا للعدوان مايلي:

في المادة 1: العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لنص هذا التعريف.

في المادة 5: البند 1. ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبررا لارتكاب عدوان.

واستنادا إلى توضيح التعريف فإن وجود دولة بادئة بالهجوم المسلح كفيلا بتعريف صميمي لعملية العدوان، إذ جاء

في المادة 3: تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة 2 وطبقا لها:

(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة

591 التعريف الدولي للعدوان - ويكيبيديا

(ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى

(ج) ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى

«

إذن فالعدوان يكافئ معنى الحرب الهجومية تقريباً، وهذا هو أول هدف من المعاهدات في الشريعة الإسلامية، أي وقف اعتداء أي دولة على الأخرى خلال فترة المعاهدة، وهذا ما حصل في صلح الحديبية حيث كان من بنود المعاهدة (وضع الحرب عشر سنين) ، وبالتالي فإننا لا نجد مشكلة من إيقاف الحرب الهجومية خلال فترة الارتباط بالميثاق، سواء كان مؤقتاً أو مطلقاً.

أما وصفها بالعدوان فيمكن تجاوزه لأن الهجوم وفق هذه المعاهدة أصبح محرماً بسبب الشرط الذي حرّمه - كما نقلنا سابقاً عن ابن تيمية - وبالتالي أصبح هذا الهجوم عدواناً.

أما عندما تكون المعاهدة مؤبدة فليس لهذا البند فائدة إلا تأكيد نسخ حكم الجهاد الهجومي ووصفه بالعدوان، وهذا قطعاً مرفوض عندنا وإن كان يوجد خلاف فيه عند الكثير من المعاصرين.

وقارن كلامنا بكلام المقدسي⁵⁹²: « ولذلك فإنه (أي القانون الدولي) يعتبر "كل حرب لا تكون دفاعاً مشروعاً عن النفس أو تنفيذاً لقرارات منظمة دولية ذات طابع عالمي، حرباً عدوانية محرمة يعتبرها القانون جريمة كبرى...". »

ولذلك فقد انضمت المملكة العربية السعودية ووقعت على معاهدة تحريم الحرب "كيلوج بريان" في 30 رجب عام 1350هـ الموافق 1931/12/10.

وواقع هذه الدولة الخبيثة اليوم وغيرها من الدول المستسلمة المنتقادة لهذا الطاغوت الدولي يثبت إيمانها الكلي بهذا الكفر البواح (تحريم الحرب الهجومية) وأمثاله الذي يضاد شريعة الإسلام وعقيدة

جهاد الكفار والمرتدين حتى يكون الدين كله لله، وهذا ليس فقط تحريماً لما أحل الله بل هو تحريم لما أوجب وفرض من قتال الكفار والمشركين »

قلت: بما أنه يعتبر المعاهدات المطلقة تلغي الجهاد فهذا يعني أن أي دولة وقعت على المعاهدة فهي تلغي الجهاد، وليس اعتراضنا على خياره الفقهي —مع كونه مخالفاً لابن تيمية وابن القيم وأئمة الدعوة النجدية— ففي النهاية هو له حرية الاختيار الذي وصل إليه، لكن اعتراضنا عليه بأنه يعتبر رأيه اجماعاً يُكفر مخالفه به، فلا يعذر من أخذ برأي آخر قال به كثير من أهل العلم الذين يدّعي أنه على نهجهم.

المقصد الرابع العلاقات الودية بين الدول

من مقاصد الميثاق: «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.»

هذا أحد أهداف الميثاق، والذي لا يملك تفسيراً واضحاً ضمن الميثاق، ولذا صدر "إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة" في (24 تشرين الأول/أكتوبر 1970) والذي يوضح المقصود من هذا المبدأ. ويمكننا إجمال الإعلان بعدة نقاط تحكم العلاقات الودية بين الأمم هما :

الأول : مبدأ المساواة في السيادة بين الدول .

الثانية : تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

والذي يبدو لنا أن هذا التعاون الدولي له حكم التحالف.

الثالثة : أن تكون الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو الغايات المشتركة

يعنى أن تكون الأمم المتحدة أداة للتنسيق بين أعمال الدول والمنظمات الدولية المختلفة وتوجيهها نحو المصالح المشتركة.

وهذا الأمر متعلق أيضاً بحكم التحالف.

الرابعة: حق تقرير المصير ويعني هذا الحق أن يكون للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في أن تقرر مستقبلها وأن يكون للأقاليم المستقلة الحق في أن تختار نظام الحكم الذي يوافقها والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تناسبها .

وكل ذلك يتم وفق مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، وقد أكدوا على هذا الأمر عدة مرات، فجاء في هذا الإعلان: (مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً للميثاق تنفيذاً يحده حسن النية)

واعترضنا على النقطة الرابعة إذ كيف نقبل بأنظمة حكم تخالف الإسلام، وكيف نوافق أن يكون لكل أحد أن يختار ما يشاء من الأحكام، فلا أعلم ما هي وجهة نظر الموقعين على مثل هذا البند.

لكن قد يكون لهم تأويل بما جاء في صلح الحديبية، عندما وافق الرسول صلى الله عليه وسلم على شرط "عدم رد من ارتد منا"، فقد اشترطت قريش على النبي - صلى الله عليه وسلم - أن «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرْدْهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّْا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا [أي الصحابة]: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكُتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّْا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا.» (رواه الإمام مسلم في صحيحه)⁵⁹³ ،

وهذا الشرط قد نص على جوازه الشافعية -راجع فوائد صلح الحديبية في هذا البحث-.

فموافقتنا على شرط "حق الناس في اختيار حكمهم وأنظمتهم" لا يعني الرضا بها، بل قد يكون كما عبّر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، "أبعدهم الله"، وهذا بشرط أن تكون المعاهدة مؤقتة أو مطلقة ، وإلا إن كانت مؤبدة فالشرط يستلزم الرضا بما هم عليه من الأنظمة المخالفة للشرع.

⁵⁹³ شرح النووي على مسلم 139/12

لكن ماذا عن "مبدأ حسن النية" الذي ركز عليه الميثاق والإعلان ، هل له أثر في تفسير معنى العلاقات الودية بين الدول؟ يبدو ان الامر متروك لكل دولة لتحديد حسن النية الخاص بها. لكن الأمر يحتاج لبحث أكبر لمعرفة ما يعتري هذا المبدأ من تفسيرات.

المقصد الخامس: التعاون الدولي

من مقاصد الميثاق: «تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

وجعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.»

وضحنا سابقاً معنى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أما التعاون الدولي وتنسيق الأعمال وما شابهها فهي تدور في فلك التحالف، والذي نراه جائزاً بضوابط، وفي الديباجة لا يوجد ضوابط ولا معنى واضحاً لهذا التعاون.

ولذا فإن التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية يحتاج إلى دراسة حيثياته وضوابطه وما يحتويه من محرمات إن وجدت. لكن من حيث المبدأ فلا إشكال فيه عند من يقول بجواز التحالف بحسب ما وضعه من ضوابط تحكم هذا التحالف من الناحية الشرعية.

المسألة الخامسة مبادئ الأمم المتحدة:

المبدأ الأول: تقوم هيئة الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول :

نص الميثاق على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مواضع متفرقة منه، ففي ديباجة الميثاق نص على أن للأمم كبيرها وصغيرها حقوقاً متساوية.

والسيادة تعني أن تكون الدولة ذات سلطة مستقلة لها استقلالها في ممارسة شؤونها الداخلية والخارجية ، وتمثل السيادة قاعدة جوهرية لخضوع الدول لقواعد القانون الدولي، وهو ما ذكرناه بأن الدولة الإسلامية تستطيع أن تجعل القانون الدولي جزءاً من قانونها الخارجي إذا رأت ذلك موافقاً لقواعد الشريعة.

أما فكرة المساواة في السيادة فتعني التكافؤ في الحقوق والالتزامات التي وقعت عليها في الميثاق، والتي تستلزم أيضاً المساواة في التمثيل، وأن يكون لكل دولة صوت واحد، وأن تكون الأصوات ذات أهمية متساوية.

لكن هذا الأمر غير واقعي، وذلك أن نصوص الميثاق تميز بوضوح بين الدول الخمس الكبرى وبين باقي الدول الأعضاء. فقد مُنحت الدول الكبرى مزايا حُرمت منها بقية الدول الأعضاء مثل منح الدول الكبرى مقاعد دائمة في مجلس الأمن وتحويلها الحق في الاعتراض على قرارات هذا المجلس.

ولهذا يرى الاتجاه الغالب في الفقه القانوني أنه ينبغي فهم مبدأ المساواة في السيادة على أنها مساواة نسبية .

ومن فقهاء القانون من يضيف إلى معنى هذا المبدأ -أي مبدأ المساواة في السيادة-: الاعتراف بسيادة الدول الأعضاء على أرضها.

وأنا لا أجد معارضة صريحة لقواعد الشريعة في معنى المساواة في السيادة. لأن المقصود من هذه المادة لا يعني الاعتراف بشرعية الدول غير المسلمة وبحقها في الحكم وفق قوانينها. **بل هو اعتراف واقعي.**

وقد يكون المقصود هو اعترافاً شرعياً بتلك الدول، فيكون عندئذ اعترافاً مؤقتاً خلال فترة المعاهدة.

لكن ماذا نقصد بالاعتراف الواقعي بالدول غير المسلمة⁵⁹⁴: إن التعامل في أحكام السير (العلاقات الدولية الإسلامية) يقوم على مراعاة الواقع، مع الالتزام بالأوصاف والمعايير

594 انظر المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية-د.عبدالكريم زيدان 400 ، فقه المتغيرات - سعد العتيبي 104

الشرعية، فالشريعة الإسلامية تأمر بإقامة دولة إسلامية، تكون مرجعيتها الشريعة الإسلامية سواء في قانونها الداخلي أو الخارجي، وهذه الدولة الإسلامية بحكم وجودها في العالم الواقعي - وليس التخيلي - فإنها ولا بد أن تعترف بالدول غير الإسلامية لكن هذا الاعتراف ليس اعترافاً شرعياً، بل هو اعتراف واقعي على أساس وجودها المحسوس، لأن ما هو محسوس لا يمكن إنكاره، ويتحقق هذا الوجود المادي بالقوة والمنعة أي بالقدرة الفعلية لهذه الدولة على بسط سلطانها على إقليمها ورعاياها.

وهذا هو الأساس الذي قامت عليه قواعد القانون الدولي الإسلامي والأصل الكبير الذي تفرعت منه جميع أنظمتها وضوابطه وجزئياته، وفي ضوئه يمكننا فهم جميع جزئيات وأفكار قواعد هذا القانون.

وبالتالي فلا بد من التعامل مع الواقع على هذا الأساس، فعلى أساس الاعتراف الواقعي تعقد الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى المعاهدات وما يترتب عليها من التزامات، أو حل مشاكل معلقة، أو تنظيم أمور تجارية فيما بينها، أو تسمح لرعاياها بالدخول إلى إقليم الدولة الإسلامية.. الخ.

وبما أن الدول غير الإسلامية لا تقوم على أساس الإسلام ولا تتخذ شرعته قانوناً لها، وبالتالي فهي في نظر الشريعة كيان باطل قام على أساس باطل، لكننا نتعامل معها على أساس وجودها الواقعي.

ويدل على ذلك سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في رسائله وكتبه إلى رؤساء الدول، مثل كتبه إلى قيصر الروم، وكسرى ملك الفرس، والمقوقس حاكم مصر، والنجاشي حاكم الحبشة، وغير هؤلاء من الأمراء والحكام في الجزيرة العربية وخارجها، وهذا يدل على اعتراف الرسول بكيان هذه الدول والإمارات وإلا لما خاطب رؤساءها وملوكها، وكذلك عقد المعاهدات مع بعضها، وعقد المعاهدات يستلزم الاعتراف بوجودها.

بينما في القانون الدولي فإن الاعتراف بدولة ما، يعني الاعتراف بشرعيتها، ومساواتها بغيرها في الجملة؛ كما أن عدمه ينافي الدخول معها في مفاوضات وعقد معاهدات.

إذن فالاعتراف الواقعي في أحكام السير، أدت إليه الحاجة إلى وجود سلطة يتم التعامل معها في إقليم ما، وفي ظروف معينة؛ ومثل هذا النوع من التعامل لا يلزم منه المساواة بين الطرفين، ولا إعطاء صفة الدوام لدار الكفر؛ ومن هنا جاء اتفاق الفقهاء على اشتراط منع عقد معاهدات مؤبدة مع دار الكفر.

المبدأ الثاني: مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية:

ويعد مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية والجوهرية في القانون الدولي. وطبقاً لنص هذا البند فإن الدول الأعضاء في المنظمة تلتزم بتنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق بحسن نية. وحسن النية في شريعتنا نابع من أوامر الله عز وجل بالوفاء بالعقود، ولذا فإن الدولة المسلمة ملزمة بما وقعت عليه من الاتفاقيات لأن الله سبحانه ألزمها بذلك.

المبدأ الثالث: مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية

ذكرنا من قبل أن تسوية المنازعات السلمية جاء تفصيلها في الفصل السادس من الميثاق (حل المنازعات حلاً سلمياً)، والوسائل السلمية التي تقصدها المادة هي: «المادة 33: يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.» فالاعتراض الذي نراه هو التحكيم والتسوية القضائية، ليس لأننا نرفضه، فالتحكيم هو أحد الطرق الشرعية لحل المنازعات، لكن التحكيم والقضاء الذي نرفضه هو تحكيم محكمة العدل الدولية والقضاء الدولي.

وهذا المبدأ الثالث ليس فيه إشارة صريحة لجواز أو وجوب الاحتكام لتلك المحاكم، بل هو نص عام في استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات، والدول هي التي تحدد هذه الطرق، فقد

تنهي الدول أمورها بالتحكيم الشرعي، وقد تنهيه بالتحكيم في محكمة العدل الدولية، وقد لا تلجأ أساساً للتحكيم.

ولا نستطيع فصل هذا المبدأ عن المادة 33 -التي ذكرناها- ، لكن من حيث كونه مبدأ عاماً على حل المنازعات سلمياً فلا إشكال فيه، خلال فترة المعاهدة.

المبدأ الرابع: مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية:

وهذا المبدأ يعتبر تطبيقاً للمبدأ السابق (التزام الأعضاء بتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية)، وهذا المبدأ جاء بصورة تعهد اتفاقي متبادل يلتزم به كافة الأعضاء في المنظمة وهو الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. ويبدو أن الأمم المتحدة ارتكزت في ميثاقها على اتفاقية بريان كيلوج (اتفاقية باريس ، أو ما يسميه البعض اتفاقية تحريم الحرب) وهي الاتفاقية الخاص بعدم الالتجاء إلى الحرب.

ويستثنى من هذا المبدأ حالات:

أولاً: حالة الدفاع ، كما في المادة 51 من الميثاق، لكن حالة الدفاع تكون خاضعة لمراقبة الأمم المتحدة

ثانياً: تطبيق اجراءات الأمن الجماعي التي يقررها مجلس الأمن وفقاً لنصوص الفصل السابع.

ثالثاً: تدابير القمع التي تطبق وفق المادتين 107 و 1/53 من الميثاق ضد دولة من دول الأعداء في الحرب العالمية الثانية.

رابعاً: استخدام القوة في العلاقات الداخلية للدولة، وهذا واضح من تعبير (العلاقات الدولية) .

فمن ناحية شرعية لا أجد مخالفة لقواعد الشريعة فيما إذا كانت المعاهدة مؤقتة أو مطلقة، أما لو كانت مؤبدة فهذا المبدأ تأكيد لتأييد المعاهدة ونسخ حكم الجهاد.

أما بالنسبة للواقع ، فيكفي انتهاكاً لهذا المبدأ ما نراه يحصل من انتهاكات اسرائيلية لحقوق الدول المجاورة، وإمعانها في انتهاك بنود ميثاق الأمم المتحدة ، ومع عجز مجلس الأمن عن إيجاد حل ، أو تواطؤه معها.

المبدأ الخامس: مبدأ معاونة الأمم المتحدة في الأعمال التي تتخذها وفقاً للميثاق :

يفرض الميثاق على عاتق الدول الأعضاء نوعين من الالتزامات: إيجابي وسلبي:

أما الالتزام الإيجابي: فيقضي بأن تقدم الدول الأعضاء للهيئة العالمية كل المساعدات اللازمة في التدبير التي تتخذها.

والنسبة للالتزام السلبي: فإنه يقضي بأن تمتنع الدول الأعضاء عن مساعدة الدول التي تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع.

وقد تعرض الميثاق في أكثر من مكان لمعنى هذه المادة ، منها المادة 49 والمادة 56 .

وهذه مسألة خطيرة، إذ صحيح أن التحالف مع غير المسلمين له ضوابط، لكن أن نضع مادة في المعاهدة تجيز معاونة الكفار على أي دولة —حتى لو كانت مسلمة— تخالف ميثاقاً وقعنا عليه نحن، فهذا الأمر ليس أمراً بسيطاً.

نعم قد توافق الدولة الإسلامية على مثل هذا البند **مع نية عدم الالتزام به، أو مع تأويلها بأن هذا البند يحتمل أوجهاً ولن يحصل الاعتداء على الدول الإسلامية الأخرى، لكن في الواقع هذا شيء صعب، والواقع مؤلم.**

ولذا نقول بأن على علماء المسلمين دراسة الميثاق، قانونياً وشرعياً وواقعياً لتحديد إمكانية الموافقة على مثل هذه الشروط، وما يعترئها من حيثيات، وهل يمكن أن تكون مشابهة لبنود صلح الحديبية، كشرط رد ما جاء مسلماً من الكفار، أو عدم رد من ارتد من المسلمين.

المبدأ السادس: سير الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة:

جاء في الميثاق: (تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي).

مع أن القاعدة العامة في القانون الدولي أن الدول لا تلتزم بغير رضائها، وهي قاعدة "نسبية آثار المعاهدات الدولية"، ومقتضاها أن أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تسري إلا على أطرافها. إذ إن اختصاص المنظمة لا يتعدى محيط الأطراف المتعاهدة وهي الدول المشاركة في الاتفاق المنشئ للمنظمة وتلك التي انضمت إليها فيما بعد، أما غيرها من الدول فلا يترتب عليها أي التزام بأحكام ذلك الاتفاق خاصة وإنها لم تساهم في وضعه كما لم توافق على الانضمام إلى المنظمة لاحقاً وبالتالي فلا اختصاص للمنظمة يمكن أن تمارسه على دول ليست أعضاء. لكن الميثاق خرج على هذه القاعدة.

لكن وُجد من فقهاء الشريعة من أجاز وضع الشروط التي تؤثر على الغير، لكن هذا المبدأ من الميثاق ليس كالشرط الذي أجازوه العلماء، فهذا المبدأ يمنع المسلمين الآخرين من حقهم في رفض الميثاق، وهذا كما حصل مع الخوارج وأهل البدع الذين ألزموا غيرهم بأرائهم البدعية عبر قتالهم.

فلو أن الدولة المسلمة رضيت بمثل هذا المبدأ فإنها تمنع الدول الإسلامية الأخرى من حقها في نشر الدعوة إلا وفق ما تراه الدولة الأولى، وهذا مخالف لقواعد الإسلام، فكيف إذا كان هذا التعاون مع دول غير إسلامية.

ونحن لا ننكر أن هذه المادة ليست بتلك البساطة التي تنجرّ معها الدولة للموافقة عليها بانبطاحية تامة، وأن فيها من التأويل ما يستدعي النظر في رؤية الموقعين على الميثاق.

فنقول فيه - كما قلنا في غير - : بأن على علماء المسلمين دراسة الميثاق، قانونياً وشرعياً وواقعياً لتحديد إمكانية الموافقة على مثل هذه الشروط، وما يعتريه من حيثيات.

المبدأ السابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

تنص المادة 7/2 من الميثاق على أنه ليس فيه ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.

ويلاحظ على هذا النص ما يلي - :

- 1- أنه يمثل أحد القيود المفروضة على المنظمة العالمية لمصلحة سيادة الدول الأعضاء فيها .
- 2- إشكالية تحديد معنى الاختصاص الداخلي: تعرضت مسألة "تحديد معنى الاختصاص الداخلي" لخلافات شديدة بين المنظمات والدول الأعضاء فيها ، وذلك لأنه يصعب من الناحية العملية حصر المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي علاوة على أن هذه المسائل تختلف من حالة لأخرى، ومن زمن لآخر. وقد قام مجمع القانون الدولي ببحث هذه المسألة في عدة دورات ، وقد أعلن المجمع في إحدى دوراته أنه ينبغي التسليم بفكرة الاختصاص الداخلي ، لأنه يتعذر تحديد هذه الأنشطة ، فلا يوجد في شأنها معيار واضح ، وأنها من الأفكار المتطورة بطبيعتها .

ونظراً لعدم وجود نص صريح في الميثاق في هذا الشأن ، فعلى كل فرع من فروع المنظمة القيام بالفصل في هذا الموضوع .

وإن الميثاق في مواطن عديدة قد أعطى المنظمة سلطة التدخل في شؤون كانت تعتبر في العرف الدولي شؤوناً داخلية مثل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان وشؤون الأقاليم المستعمرة... الخ.

وبكلمة مختصرة فإن تقدير الشؤون الداخلية يخضع لجهاز الأمم المتحدة المختص، وبالتالي تحكمه الاعتبارات السياسية -وليس الموضوعية- التي تسود عملية التصويت في هذه الأجهزة. بالإضافة إلى تدخل الأمم المتحدة والضغط على الدول اقتصادياً أو سياسياً للتوقيع على معاهدات أو اتفاقيات تخالف قانونها الداخلي، وهذا أمر واقع ، فالواقع يكذب هذا المبدأ.

وكلام الشيخ ابن عثيمين⁵⁹⁵ «بأن الأمم المتحدة لا تجبر أحداً أن يحكم بغير ما يحكم به في بلاده، وليس الانضمام إليها إلا من باب المعاهدات التي تقع بين المسلمين والكفار» هو كلام صحيح من حيث المبدأ ، أما واقعياً فيحصل ضغوطات كما ذكرنا. ولذلك وصف في إحدى خطبه الأمم المتحدة بالأمم المتخاذلة.

المسألة السادسة أجهزة الأمم المتحدة

نُظم الهيكل الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة بحيث تضم عدداً من الأجهزة الرئيسية أسماها الميثاق فروعاً رئيسية، وقد حددت الفقرة الأولى من المادة السابعة من الميثاق هذه الفروع الرئيسية: « تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة: جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادي واجتماعي، مجلس وصاية، محكمة عدل دولية ، أمانة»

فمنظمة الأمم المتحدة تتكون من أربعة أجهزة رئيسية ، الأول جهاز عام (الجمعية العامة) ، والثاني جهاز تنفيذي (مجلس أمن ، مجلس اقتصادي واجتماعي، مجلس وصاية) ، والثالث جهاز إداري (الأمانة العامة) والجهاز الرابع الجهاز القضائي (محكمة العدل الدولية) وقد ناقشنا في هذا البحث جهازين فقط هما مجلس الأمن بوصفه الجهاز التنفيذي، وجهاز محكمة العدل الدولية بوصفه الجهاز القضائي.

الفرع الأول مجلس الأمن

مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة⁵⁹⁶، ولا يمثل فيه إلا عدد محدود من الدول وفقاً لمكانتها وأهميتها، فهو يتشكل من 15 عضواً، من بينهم الدول الخمس الكبرى ، وهي دائمة العضوية (الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا والصين وروسيا)

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وللمجلس 15 عضواً (خمسة دائمين وعشرة غير دائمين)، ولكل عضو صوت واحد. وبموجب الميثاق، على

⁵⁹⁵ انظر التكييف الفقهي للتنظيم الدولي ، في هذا البحث

⁵⁹⁶ التنظيم الدولي - د.ابراهيم الغناتي 237

جميع الدول الأعضاء الإمتثال لقرارات المجلس. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان. ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية. وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولاً إلى الإذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما. ويتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب لمدة شهر واحد⁵⁹⁷.

ونحن يهمنا أن نعرف ما هي طبيعة مجلس الأمن ، وهل هو جهة يردّ إليها النزاع؟ أم أنه مجرد جهاز تنفيذي؟

والحقيقة أن مهام مجلس الأمن ليست تنفيذية بحتة بل هو جهاز مهمته الأساسية تتركز في حفظ السلام والأمن الدولي، بالإضافة لمهام أخرى، وقد أوضح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وسائل التسوية السلمية للمنازعات والتي من ضمنها عرض النزاع على مجلس الأمن والوكالات والتنظيمات الإقليمية، في المنازعات ذات الصبغة السياسية، أما المنازعات القانونية فتعرض على محكمة العدل الدولية.

فحتى يباشر مجلس الأمن اختصاصه فليده عدة مراحل:

أولاً: كإجراء تمهيدي فإن المجلس يبحث النزاع أو الموقف الدولي لتحديد ما إذا كان يهدد الأمن الدولي، ثم اتخاذ ما يراه مناسباً. ويكون هذا بأحد الحالات: إما تنبيه من الجمعية العامة، أو تنبيه من الأمين العام، أو تنبيه من أحد أعضاء الأمم المتحدة، أو تنبيه من دولة ليست عضواً، أو يقوم المجلس بصفة تلقائية بفحص أي نزاع دولي ليقرر ما إذا كان استمرار النزاع سيعرض السلم والأمن الدولي للخطر.

ثانياً: إذا لم يتوصل أطراف النزاع إلى حل للنزاع بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة ولتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو بعرض النزاع على الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها ، فيجب عليهم أن يعرضوا النزاع على مجلس الأمن.

⁵⁹⁷ موقع الأمم المتحدة

وعليه فإن المجلس يدعو أطراف النزاع إلى تسوية سلمية المشار إليها في المادة 33 ويترك لأطراف النزاع حرية الاختيار. وللمجلس أن يوصي أطراف النزاع باتباع طرق تسوية محددة من الطرق المذكورة في المادة 33.

أي أن المجلس يقوم بدور شبه قضائي⁵⁹⁸

ثالثاً: إذا رأى المجلس أن استمرار النزاع سيؤثر على السلم والأمن الدولي فله عندئذ أن يتخذ من التوصيات أو القرارات الملزمة ما يجب اتخاذه لحفظ السلم والأمن الدولي، وقد وضع الفصل السابع من الميثاق هذا الأمر.

مع العلم بأن التوصيات هي قرارات غير ملزمة لأطراف النزاع، أما القرارات الملزمة - وهي نادرة- فهي ما يقرره المجلس في الحالات الأخيرة عندما يستمر النزاع إلى حد يهدد فيه السلم والأمن الدولي، وقد تعهد أطراف النزاع بقبولها عند انضمامهم للميثاق. **وفي الحقيقة أن ذلك الإلزام نظرياً ما دامت الهيئة التي قررتها لا تستطيع إجبار الدول المتنازعة على إنفاذه⁵⁹⁹**، ولنا في إسرائيل وانتهاكاتهما لتوصيات وقرارات مجلس الأمن أكبر دليل على ذلك.

ولا يغيب عن الذهن أن استعمال حق الفيتو من أية واحدة من الدول الخمس الأصلية الدائم في المجلس، كافٍ لإسقاط القرار⁶⁰⁰.

إذن هي حلقة مفرغة - كما يقول الدكتور علي منصور⁶⁰¹ - «لأن نصوص الميثاق غير حاسمة في حل النزاع، فهي لم تجعل لمجلس الأمن سلطة حاسمة لحل النزاع، وكذلك النصوص تشير على الدول التي يقوم بينها نزاع أن تلجأ إلى الوسائل السلمية فإن لم تفلح فعليها عرض الأمر على الهيئات الدولية لكن ما سلطان هذه الهيئات؟ تقول النصوص أن خاتمة ما تنتهي بها جهودها: هي التوصية باتباع حل وهي توصية غير ملزمة. وإن لاح في بعض النصوص أنها ملزمة فيبقى

⁵⁹⁸ التنظيم الدولي - إبراهيم العناني 247

⁵⁹⁹ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - علي منصور 202، النزاعات الدولية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية علي الطيار 175

⁶⁰⁰ التنظيم الدولي - إبراهيم العناني، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - علي منصور 199، النزاعات الدولية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية علي الطيار

166

⁶⁰¹ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - علي منصور 202 باختصار

الإلزام نظرياً ما دامت الهيئة التي قررتها لا تستطيع إجبار الدول على إنفاذ أثره. إذ ليس لها سوى تقرير بعض الجزاءات الاقتصادية والسياسية كالمقاطعة التجارية وقطع العلاقات السياسية والحصار البحري السلمي والمظاهرات البحرية. صحيح أن ميثاق الأمم المتحدة نص على بعض وسائل القمع والإكراه. ولكن عبارات النصوص في هذا الشأن عامة وغير محددة -قاصرة- ودون تنفيذها صعوبات جمة.»

إذن فجوابنا على السؤال الذي طرحناه في البداية - هل مجلس الأمن جهة يُردّ إليها النزاع- :

نقول نعم هو إحدى طرق تسوية النزاعات الدولية التي تفحص النزاعات ذات الصبغة غير القانونية -لأن النزاعات القانونية من مهام محكمة العدل الدولية- ، فمجلس الأمن يعتبر جهة شبه قضائية⁶⁰² ، فهو يفحص النزاع وفق ما يراه أعضاؤه من تهديد للسلم والأمن الدولي.

الفرع الثاني : محكمة العدل الدولية

محكمة العدل الدولية-التي يقع مقرها في لاهاي بهولندا- هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. والمحكمة هي الجهاز الرئيسي الوحيد — من الأجهزة الرئيسية الست للأمم المتحدة — الذي مقره خارج مدينة نيويورك الأمريكية. وتضطلع المحكمة بتسوية المنازعات بين الأعضاء وإصدار فتاوى إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ويشكل نظامها الأساسي جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة⁶⁰³.

وقد وضح الفصل الرابع عشر من الميثاق ما يتعلق بـ "محكمة العدل الدولية": فالمحكمة تتولى الفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، والقضاة

⁶⁰² التنظيم الدولي - إبراهيم العناني 247

⁶⁰³ موقع الأمم المتحدة

فيها من خبراء القانون والمشرعين الدوليين المشهود لهم -بحسب ما جاء في نظامها-، وأنهم يحكمون وفق المعاهدات المبرمة بين طرفي التحكيم، ووفق العرف الدولي، ووفق قواعد العدالة ومبادئ القانون.

ويتعهد العضو بقبول حكم المحكمة إذا كان طرفاً في القضية، وإذا امتنع عن الالتزام بهذا الحكم فيمكن أن ينتقل الأمر لمجلس الأمن ليتخذ الإجراءات وفق الميثاق.

فاعترضنا يتلخص في عدة نقاط:

أولاً الدخول في الميثاق يعني الموافقة على إنشاء محكمة العدل الدولية.

ثانياً النزاعات القانونية يجب ردها لمحكمة العدل الدولية، وهي جهة تحكم بغير الشرع الإسلامي

ثالثاً: يجوز للأعضاء أن تسوي خلافاتها عبر هذه المحكمة

هذه النقاط هي ما وجدناه من مأخذ فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية. وهي نفس اعتراضات المقدسي وأتباعه.

المسألة السابعة حكم بنود الميثاق التي تشترط التحاكم إلى أجهزة الأمم المتحدة (مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية)

إن الحكم على مجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية -وكافة أنواع المحاكم والجهات التي تأخذ دوراً قضائياً- يرجع إلى حكم التحاكم إلى غير ما أنزل الله (التحاكم إلى الطاغوت).

وقد فصلنا هذه المسألة في فصل التحاكم إلى الطاغوت، وقلنا بجرمة تحاكم المسلمين (أفراداً وجماعات ودولاً) فيما بينهم أو فيما بينهم وبين غير المسلمين إلى جهة لا تحكم بالشريعة الإسلامية سواء كانت محكمة أو هيئة أو غير ذلك، وسواء أكان قضاتها كلهم مسلمون أو كلهم غير مسلمين ، أو كانوا مسلمين وغير مسلمين.

وقلنا بأن التحكام جائز للضرورة وفق الضوابط التي ذكرها العلماء، والتي يتوجب تحديدها من قبل لجنة من أهل العلم في الدولة المسلمة.

وعلينا التمييز بين صورتين توجدان في ميثاق الأمم المتحدة:

الصورة الأولى: أن يتم تحاكم فعلي لتلك المحاكم:

وهذا في الحقيقة نادر الحدوث ، لأن التحاكم إلى محكمة العدل اختياري، ويكون اجبارياً في المسائل القانونية وتستطيع الدول تجنب ذلك إن أرادت. أما مجلس الأمن فإن النزاعات قد تُعرض عليه بشكل أكبر.

ورغم ذلك فقد قلنا بأن إرادة التحاكم إلى غير الشرع كفر، وأن العدول عن الشرع إلى غيره مع العلم بمخالفته للشريعة وهذا هو الكفر.

أما عندما لا توجد محاكم إسلامية - كحالة الدولة الإسلامية مع الكفار - واضطر المسلمون إلى ذلك فيجوز للدولة المسلمة عند الضرورة والخوف أن تنزل على حكم الكفار. وهذه الضرورة يحددها العلماء.

وقد استأنسنا ببعض الفتاوى لعلماء المسلمين، كقول المالكية:

في شرح مختصر خليل للخرشي 151/3 عند حديثه عن شروط المهادنة (الثَّالِثُ أَنَّ يَحْلُوَ عَقْدُهَا عَنْ شَرْطٍ فَاسِدٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْزْ كَشَرْطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ أَسِيرًا بِأَيْدِيهِمْ أَوْ بَقَاءِ قَرْيَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ خَالِيَةً مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَحْكُمُوا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ أَوْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَّا مَا لَا إِلَّا لِحَوَافِ مِنْهُمْ فَيَجُوزُ كُلُّ مَا مُنِعَ)

ومن قرارات مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة من 1-6 ذي القعدة 1415هـ قرار

جاء فيه:

"سادساً: إذا لم تكن هناك محاكم دولية إسلامية يجوز احتكام الدول أو المؤسسات الإسلامية إلى محاكم دولية غير إسلامية توصلًا لما هو جائز شرعاً"

الصورة الثانية وجود شرط في المعاهدة يوجب التحاكم لهذه المحكمة أو يجيزه إذا رغب الطرفان.

وميثاق الأمم المتحدة من هذا الباب. فهو عبارة عن شرط تقبل فيه الدولة الموقعة أن تتحاكم إلى غير الشريعة. وهذه الشروط بالتأكيد محرمة فاسدة، فلا يجوز للمسلم التوقيع على مثل هذه الشروط ابتداءً، لكنه جائز عند الحاجة إذا كان في نية المسلم عدم الالتزام بهذا التحاكم أو عدم فعل ما يستوجب هذا التحاكم، وقد بحث العلماء عدة نوازل مشابهة لهذه المسألة: منها

"اشتراط التحاكم في العقود المالية إلى قانون وضعي"⁶⁰⁴ ، ومسألة "الموافقة على شروط الفيزا (تأشيرة السفر) والمؤسسات التجارية وشركات البرمجة والبريد الإلكتروني والفيس بوك وتويتر وغيرها"⁶⁰⁵ ، حيث قالوا (إن كانت الشروط عند العقد ، وتضمنت الشرط الفاسد ، واضطر للمعاملة ، أو احتاج إليها حاجة ماسة ، مع عزمه على عدم ارتكاب مخالفة توجب مقاضاته إلى تلك المحاكم ، فلا حرج في الموافقة عليها .)

وهي من النوازل المعاصرة المختلف فيها بين أهل العلم.

وهذا فعلاً قد حصل ، فقد انضمت السعودية إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984م): وتحفظت على الفقرة (1) من المادة (30) بشأن إحالة النزاع بين دولتين أو أكثر فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية، حيث لم تُلزم نفسها بما ورد فيها.

وهذه المسائل الكبيرة لا تُحسم إلا من قبل أهل العلم المعترين العالمين بواقع الدولة وواقع المعاهدات، فليس كلامنا هنا إجازة لأي دولة في الدخول والتحاكم، بل هو مجرد استعراض ونقاش للمسائل.

⁶⁰⁴ ويوجد عدة أبحاث عاجلت هذه المسألة منها: بحث " النص على التحاكم للقوانين الوضعية في المؤسسات المالية" -للشيخ صالح اللحيدان. وبحث "تقييد الرجوع للقوانين في العقود واللجوء للتحكيم" -أ.د/عبد الحميد البعلي.

وقد بحث هذه المسألة المجمع الفقهي الإسلامي في مكة في الدورة العشرين والتي عقدت في الفترة من 19 إلى 23/1/1432 هـ وذلك بعنوان: (اشتراط التحاكم في العقود المالية إلى قانون وضعي) .

وقد تمت في الجلسة مناقشة عدة بحوث أعدت لهذه الجلسة وهي: "اشتراط التحاكم في العقود المالية إلى قانون وضعي"، للشيخ أحمد المرابط بن الشيخ محمد الشنقيطي مفتي موريتانيا ، وبحث "حكم التحاكم إلى القوانين الوضعية"، للأستاذ الدكتور عبد الله محمد الجبوري الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي / الإمارات العربية المتحدة، وبحث "القضاء في الإسلام ورفع القضايا إلى القوانين الوضعية"، للدكتور خليل عبد الكريم كونج، الأستاذ في معهد الدراسات العليا في اسطنبول بتركيا، وبحث "حكم اشتراط التحاكم إلى القوانين الوضعية في العقود التجارية"، للأستاذ الدكتور حمزة بن حسين الفهر الشريف، الخبير الشرعي في بيت الخبرة العالمي للاستشارات المصرفية الإسلامية ، وبحث "اشتراط التحكيم أو التحاكم إلى قانون وضعي في عقود المؤسسات المالية"، لفضيلة الشيخ الدكتور عجيل جاسم النشمي عميد كلية الشريعة في جامعة الكويت سابقاً.

⁶⁰⁵ موقع الشيخ محمد صالح المنجد (سؤال وجواب) ما يلي: (اشتراط التحاكم إلى المحاكم الأجنبية عند تحميل أغلب برامج الكمبيوتر

المسألة الثامنة خلاصة الكلام في ميثاق الأمم المتحدة:

يمكن إيجاز ملاحظتنا على ميثاق الأمم المتحدة كما يلي:

1. ميثاق الأمم المتحدة يجمع بين المعاهدات وبين الحلف، فيجوز الدخول فيه من حيث الأصل بحسب الضوابط التي ذكرها أهل العلم.
2. يوجد خلاف في مدة الميثاق، هل هو مؤبد أم مطلق المدة، وذلك بسبب الخلاف في جواز الإنسحاب من ميثاق الأمم المتحدة.
3. لا يمكن التحفظ على ميثاق الأمم المتحدة.
4. مقاصد ميثاق الأمم المتحدة لا إشكال عليها بالإجمال، وإن كان يعتريه بعض الغموض في مصطلحاته ويحتاج لمتابعة تفسير هذا الغموض.
5. مصطلح "حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الأساسية والحريات..."، ليس له تفسير في الميثاق، بل يتم تفسيره وفق الاعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وعليه تستطيع الدول التحفظ على ما تراه مخالفاً للشريعة. وإن كان في تلك الإعلانات ما يحتاج بحثاً وتفصيلاً.
6. مبدأ "العلاقات الودية بين الدول قائمة على حق تقرير المصير" : هذا المبدأ غير جائز شرعاً، لأنه يعني أن يكون للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في أن تقرر مستقبلها وأن يكون للأقاليم المستقلة الحق في أن تختار نظام الحكم الذي يوافقها والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تناسبها. لكن يمكن تخريج المسألة على الشرط الذي وافق عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية بعدم رد من ارتد من المسلمين وذهب إلى الكفار.
7. مبدأ "الالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة، وتقديم ما تحتاجه من معونة لذلك، أو الامتناع عن معونة من تتخذ قراراً بحقه"، غير جائز لأنه يتضمن الموافقة على قراراتها بحق الدول

المسلمة والمستضعفة. وقد يكون له وجه جوازٍ بالشرط الذي وافق عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية برّد من جاء مسلماً إلى الكفار.

8. مبدأ "فرض رؤية الأمم المتحدة على الدول غير الأعضاء"، غير جائز لأنه يعني أن الدولة الإسلامية إذا لم تنضم للأمم المتحدة فإن الأمم المتحدة ستحاول أن تسير هذه الدولة وفق مبادئ الأمم المتحدة.

9. اشتراط التحاكم لمحكمة العدل الدولية، غير جائز فهو من الشروط الفاسدة المحرمة والذي لا يجوز اشتراطه إلا للحاجة أو الضرورة ، كما بين ذلك العلماء، أما التحاكم الفعلي للمحكمة فلا يجوز إلا للضرورة وفق ضوابطها التي ذكرها العلماء.

10. مجلس الأمن هو جهة تنفيذية لكنه أيضاً جهة لتسوية المنازعات بين الدول، إذن هو جهة يرّد إليها النزاع للفصل في الخصومات، وهذا لا يختلف عما قلناه في محكمة العدل الدولية.

11. حق الفيتو (النقض) للدول الخمس الدائمة العضوية يمثل قمة الدكتاتورية والاستبداد والطغيان، لأنه يجعل من إرادة دولة واحدة متحكمة في إرادة جميع دول العالم وعددها اليوم 192 دولة، فلو أن هذه الدول جميعاً توجهت إرادتها مباشرة أو بواسطة ممثلها في مجلس الأمن باتجاه قرار منصف وشريف لنصرة شعب مظلوم وإنصافه، فإن إرادة واحدة هي إرادة الدولة صاحبة الفيتو (النقض) كافية لإجهاض جميع تلك الإرادات. ولكي يضمنوا تكريس هيمنة الدول الكبرى هيمنة كاملة على العالم، فقد جعلوا تعديل الميثاق خاضعاً لاستخدام حق الفيتو (النقض) ضده، فلا يتم التعديل حتى لو أرادت دول العالم كلها مجتمعة ورفضته دولة الفيتو وحدها، وهذا ما نصت عليه المادة (108) من الميثاق.

أضف إلى ما سبق، تدخل الأمم المتحدة السافر في شؤون الدول، حتى لو كان الميثاق يمنع ذلك ، لكن الاعتبارات السياسية تتدخل في تفسير الميثاق وفرض رؤية الأقوى. وكذلك الجهات اليهودية المسيطرة على الأمم المتحدة.

فكل ذلك يجعل القول بتحريمه متعيّناً، لكن الموضوع متشابك أكثر من النقاط السابقة، فإذا نظرنا إلى مصالح أخرى صارت أمراً واقعياً، بحيث لا يمكن لدولة أن تعيش معزولة عن هذا العالم، فعلاقات الدول ومصالحها قد تشابكت، وإن نقطة الانطلاق في هذه العلاقات هي الأمم المتحدة.

وإن وجود هذه المنظمات قد يحمي الدول الضعيفة في كثير من الأحيان—ولا ننسى ما قلناه عن قرارات مجلس الأمن الدكتاتورية—.

فالمسألة أكبر من حجم هذه الورقات، والحكم فيها يجب أن يكون عبر لجنة من أهل العلم الراسخين في العلم، العالمين بعقود الشريعة، وعندهم إلمام بالقوانين الدولية، من أجل تقرير المصالح والمفاسد وحدود الضرورة التي تبيح للدولة الاشتراك في الأمم المتحدة. ولا يمكن إطلاق حكم عام لكل الدول، بل لكل دولة ظروفها التي يقدّرها أهل العلم فيها.

والله تعالى اعلم

الفصل السادس

مظاهر الغلو في قتال الطوائف الممتنعة

عن التزام الشرائع المجمع عليها

يُعتبر قتال الطوائف الممتنعة من أكثر المسائل التي تجنى فيها المقدسي وطائفته على ابن تيمية، فقد استخدموا فتاواه لقتال من يرغبون بقتاله، فيكفيهم أن يطلقوا وصف الردة على جماعة ما، ثم يبدأ عمل الجنود والصبية والأتباع قتلاً وسفكاً للدماء وهتكاً للأعراض.

ومسألة قتال الطائفة الممتنعة لم يتفرد بها ابن تيمية، فهي مسأل قديمة متفرعة عن حكم قتال مانعي الزكاة، وحكم قتال الخوارج، وهو ما بَوَّب له البخاري بعنوان "باب قتل من أبي قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة"، وتجدها أيضاً عند بعض الفقهاء في باب الأذان من كتاب الصلاة عند حديثهم عن حكم قتال الطائفة التي تمتنع عن الأذان.

إذن فابن تيمية لم يأت بجديد، لكن بما أن ابن تيمية عالم من أهل الاجتهاد المطلق، فهو أهل لتحقيق المناط وإنزال الأحكام على الواقع، ولذا فقد أنزل ذلك الكلام النظري على واقع الطوائف في عصره كالخوارج والروافض والتتار والنصيرية.

والمستغرب أن هذه المسألة لم تأخذ حقها من البحث، فلن تجد من بحثَ هذه المسألة من أهل العلم كما ينبغي وبين كلام ابن تيمية فيها، وإن كان يوجد بعض من ناقشها من الباحثين المعاصرين كالدكتور محمد الوهبي في كتابه "نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف" في باب كفر الامتناع وقرر أن ابن تيمية يرجح تكفير الطائفة الممتنعة⁶⁰⁶، وهذا خطأ واضح على ابن تيمية، فالباحث لم يناقش المسألة بشكل جيد بل كان نقاشاً مقتضباً، وإنه لأمر محزن أن يقرر مثل هذه المسألة بهذه السهولة وهو يكتب رسالة علمية.

⁶⁰⁶ نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف-د.محمد الوهبي-2/ 190 - ط: دار المسلم

وقد استغل غلاةُ خوارج العصر أقوال ابن تيمية وفسروها كما يحلو لهم، واستغلوا تلك الكتابات الخاطئة التي كُتبت عن الطوائف الممتنعة بفهم ابن تيمية!!، ليخرجوا بنتائج كارثية مازلنا نتجرّع مرارتها حتى الآن، فماذا سنتوقع من المقدسي الذي كَفَّرَ الدول بتشريع قانون إسلامي هو "القانون الجنائي العربي الموحد"، وكفر دولاً بشبهات وظنون وبلا مكفّر، بالتأكيد فإن شخصاً كالمقدسي صدر منه كل ذلك الغلو فلن يكون كلامه عن الطوائف الممتنعة إلا نابعاً من ذلك الغلو الفاحش، وقد تأكد ذلك في الثورة السورية التي وصف فيها عدة فصائل بالردة وأوجب قتالها، بينما دافع عن جماعة داعش (تنظيم الدولة في العراق والشام) التي توخّشت على المسلمين وظهرت الكفار، فتورع المقدسي عن وصفهم بالخوارج، بل جعلهم مجرد بغاة، وهل يُعقل أن يصف أتباعه بأنهم خوارج؟!.

المطلب الأول مفهوم الطائفة الممتنعة عن الشرائع

المسألة الأولى الامتناع لغة واصطلاحاً:

قال المقدسي⁶⁰⁷: « والامتناع يرد على معنيين:

- الأول امتناع عن العمل بالشريعة جزئياً أو كلياً.

الثاني امتناع عن القدرة ، أي قدرة المسلمين أن يوقفوه ويحاسبوه ويحكموه لشرع الله.

ولا تلازم بين النوعين فقد يكون الممتنع عن العمل بالشريعة ؛ مقدوراً عليه في دار الإسلام كمن امتنع عن الزكاة وهو فرد مقدور عليه في دار الإسلام.

وقد يجتمعان ، فيمتنع الممتنع عن الشريعة بدار كفر أو بشوكة وطائفة وقانون وسلطان دولة ، بحيث لا يتمكن المسلمون من إنزاله على حكم الله تعالى وإقامة حد الله عليه..

والممتنع عن القدرة ، قد يكون محارباً باليد ، وقد يكون محارباً باللسان فقط ، وانظر الصارم المسلول ص 388»

وقال⁶⁰⁸: « الممتنع: فهو الذي يمتنع إما بدار الكفر، فيلتحق بها فيمتنع بشوكة أهلها الحربيين أو بدولتهم وسلطانهم وقانونهم بحيث يأبى النزول على أحكام المسلمين ولا يتمكن المسلمون من إقامة حكم الله عليه، أو يمتنع بطائفة وشوكة بين المسلمين تمنعه من المسلمين وحكمهم.»

فهذان المعنيان اللذان ذكرهما المقدسي للامتناع موجودان في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء، وتوضيحهما كالآتي.

⁶⁰⁷ الغلائية 55 ، 300

⁶⁰⁸ الغلائية 300

أولاً: الطائفة⁶⁰⁹: فالطائفة من الناس: جماعة منهم ، ويمكن أن تكون واحداً فصاعداً ، وعلى ذلك قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} [الحجرات / 9] ، وقيل اثنان فصاعداً وقيل ثلاثة.

ثانياً: الممتنعة⁶¹⁰: [امتنعَ يمتنعُ امتناعاً فهو ممتنعُ]

الامتناع في اللغة يأتي بمعنيين:

المعنى الأول: الامتناع عن الشيء ومنه: أي الكفُّ عنه. ويكون الامتناع اختيارياً بلا إيجاب.

وهو يعني رفض التنفيذ، يقال: امتنعت المرأة عن فراش زوجها إذا رفضت إجابته إليه. ويدخل في هذا المعنى قول ابن تيمية: الامتناع عن الشرائع: كالنتار والروافض والخوارج وماعني الزكاة.

المعنى الثاني: الامتناع بالشيء: فيقال امتنع بالشيء احتمى به وتحصَّن ويقال "امتنع بقبيلته، وبعائلته"،

وفي المصباح المنير: «وَأَمْتَنَعَ بِقَوْمِهِ تَقَوَّى بِهِمْ وَهُوَ فِي مَنَعَةٍ يَفْتَحِ النُّونَ أَيُّ فِي عِزِّ قَوْمِهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مَنْ يُرِيدُهُ»

ولذلك تجد في كتب الفقهاء أقوالاً مثل / امتنع بدار الحرب، وامتنع بطائفته.

والطائفة التي يمتنع بعضها ببعض هي جماعة من الناس يحمي بعضهم بعضاً. فالطائفة الممتنعة بهذا المعنى يدخل فيها جميع ما ذكره العلماء من قتال الطوائف كالبلغاة والمخاريين والمرتدين والصائليين والكفار.

وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية⁶¹¹: « ولأن هؤلاء الطائفة الممتنعة ينصر بعضهم بعضا فهم كالشخص الواحد»

⁶⁰⁹ المفردات في غريب القرآن للأصفهاني 1/ 532 المعجم الوسيط 2/ 571 ، معجم الفروق اللغوية 1/ 334 ، معجم اللغة العربية المعاصرة 2/ 1423

⁶¹⁰ معجم اللغة العربية المعاصرة 3/ 2128 ، معجم لغة الفقهاء 89 ، تاج العروس 11/ 28 ، المعجم الوسيط 2/ 888 ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 2/

580

⁶¹¹ المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام 3/ 242

وقال⁶¹²: « وَالطَّائِفَةُ إِذَا انْتَصَرَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ حَتَّى صَارُوا مُتَمَتِّعِينَ فَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ كَالْمُجَاهِدِينَ.

....

فَأَعْوَانُ الطَّائِفَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ وَأَنْصَارُهَا مِنْهَا فِيمَا هُمْ وَعَلَيْهِمْ. وَهَكَذَا الْمُقْتَتِلُونَ عَلَى بَاطِلٍ لَا تَأْوِيلَ فِيهِ؛ مِثْلَ الْمُقْتَتِلِينَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ وَدَعْوَى جَاهِلِيَّةٍ؛ كَقَيْسٍ وَبُحَيْرٍ وَنَحْوِهِمَا؛ هُمَا ظَالِمَتَانِ.

... لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْوَاحِدَةَ الْمُتَمَتِّعَ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ كَالشَّخْصِ الْوَاحِدِ »

وقال ابن تيمية عن الذمي ناقض العهد⁶¹³: « فَإِنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ بِطَائِفَةٍ أَوْ بَدَارِ الْحَرْبِ كَانَ مَا يَتَوَقَّى مِنْ ضَرَرِهِ مُتَعَلِّقًا بِعِزَّةٍ وَمَنْعَةٍ كَالْحَرْبِيِّ الْأَصْلِيِّ فَإِذَا زَالَتِ الْمَنْعَةُ بِأَسْرِهِ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَبْقَى إِلَّا مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهُ كَافِرًا فَقَطْ »

وقال ابن تيمية:⁶¹⁴ « وَمَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ إِمَّا كَانَ الْحَدُّ عَلَيْهِمْ لثَبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ وَكَوْنُهُمْ فِي قَبْضَةِ الْمُسْلِمِينَ »

وقال ابن تيمية⁶¹⁵: « الْعُقُوبَاتُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: عُقُوبَةُ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْعَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي: عِقَابُ الطَّائِفَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ كَالَّتِي لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهَا إِلَّا بِقِتَالٍ. فَأَصْلُ هَذَا هُوَ جِهَادُ الْكُفَّارِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَكُلُّ مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى دِينِ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَهُ بِهِ فَلَمْ يَسْتَجِبْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُ »

المسألة الثانية: ضوابط وصف الطائفة بأنها ممتنعة عن الشرائع عند ابن تيمية

⁶¹² مجموع الفتاوى 311/28 ، دقائق التفسير 36/2

⁶¹³ الصارم المسلول 278

⁶¹⁴ الصارم المسلول 507

⁶¹⁵ مجموع الفتاوى 349/28

ذكر ابن تيمية رأيه في الممتنعين عن الشرائع في عدة مواضع من فتاويه، وأفضل تعريف منضبط له، ما ذكره في السياسة الشرعية، حيث قال ابن تيمية⁶¹⁶: «فَكُلُّ طَائِفَةٍ مُتَمَتِّعَةٍ مِنَ التَّزَامِ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ يَجِبُ جِهَادُهَا حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.» ومثله قوله⁶¹⁷: «وَأَيُّمَا طَائِفَةٍ انْتَسَبَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَامْتَنَعَتْ مِنْ بَعْضِ شَرَائِعِهِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ جِهَادُهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ»

فالتعريف فيه عدة ضوابط مهمة:

الضابط الأول: الامتناع من التزام الشرائع:

وهذا من أكثر الأمور المشكلة في التفريق بين الطوائف التي تقاتل والتي لا تقاتل. وخاصة أن ابن تيمية ذكر "الالتزام" ليضبط معنى الامتناع.

فالالتزام معناه⁶¹⁸: [التَزَمَ يَلْتَزِمُ التَّزَامًا]: إيجاب الشيء على النفس، يقال التزم الشخص بالأمر: أوجبه على نفسه. ويقال: التزم أحكام الله أي أوجب على نفسه الأخذ بأحكام الاسلام = الإيجاب على النفس القيام بعمل أو الامتناع عن عمل.

فمن امتنع عن التزام الشيء يعني أنه لم يوجبه على نفسه. أي أنه لم يُدْعَ ولم يَنْقُذْ لهذا الشيء. أو لم يُقَرَّرْ به . وقد أمرنا الله بالتزام شريعته، فمن لم يلتزم بالشريعة فهو لم يُدْعَ ولم يَنْقُذْ للشريعة ولم يوجب هذه الشريعة على نفسه ولم يُقَرَّرْ بها. وهذه مسألة خطيرة.

ولذلك فقد حدد ابن تيمية صفة الامتناع عند مانعي الزكاة بقوله⁶¹⁹: «وَالصِّدِّيقُ قَاتِلَ مَانِعِي الزَّكَاةِ لِكُونِهِمْ اِمْتَنَعُوا عَنْ اَدَائِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَقُوتِلُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ اَقْرَؤُا بِاَدَائِهَا، وَقَالُوا: لَا نُؤَدِّيْهَا اِلَيْكَ، لَمْ يَجْزِ قِتَالُهُمْ عِنْدَ اَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.»

⁶¹⁶ مجموع الفتاوى 308/28 ، وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى 356/28 ، مجموع الفتاوى 468/28 ، مجموع الفتاوى 502/28 ، مجموع الفتاوى 545/28 ، مجموع الفتاوى 557/28

⁶¹⁷ مجموع الفتاوى 356/28

⁶¹⁸ معجم اللغة العربية المعاصرة 2007/3 ، المعجم الوسيط 2 / 823 ، معجم لغة الفقهاء 86

⁶¹⁹ منهاج السنة 426/4

فالامتناع من التزام الشرائع هو عدم الإقرار بها. وهذا جاء صريحاً على لسان مانعي الزكاة وليس بالقرائن فانتبه يارعاك الله، بعد إزالة شبهاتهم من ولي الأمر.

ثم إن جميع الطوائف التي قاتلها أئمة المسلمين كمانعي الزكاة، والخوارج، والروافض، والتتار، والنصيرية كانوا ممتنعين في دُور وكيانات مستقلة، أو أنهم كانوا متميزين عن المسلمين. فمانعو الزكاة كانوا ممتنعين في دارهم، والتتار الشيعة زمن ابن تيمية كان لهم دولةٌ ثم غزوا المسلمين في ديارهم، والنصيرية كان لهم كيانات مستقلة، والرافضة الجبليّة الذين أفتى ابن تيمية بقتالهم كانوا ممتنعين في جبالٍ مستقلين بها عن المسلمين، والخوارج الذين قاتلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه كانوا مستقلين في ديارهم.

وقد صدرَ في زمن علماء المسلمين القدامى أموراً من ولاية الأمر في ديار المسلمين والتي لا تختلف عما ذكرناه في تعريف الطائفة الممتنعة، لكن مع ذلك لم يقل العلماء بأن هذه الحالات هي من قتال الطوائف الممتنعة والتي يجب فيها القتال بالسلاح، بل أدخلها العلماء في باب الخروج على الحاكم والتي لا يجوز قتاله إلا بظهور الكفر البواح.

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية عن حكومة الجهمية زمن الخليفين المأمون والمعتصم، حيث امتنع أولئك الخلفاء بالشوكة –والسلطان والقانون كما يقول المقدسي- وأعلنوا العقائد المناقضة لشرع الله وتحاكموا إلى الطاغوت، كما قال ابن تيمية⁶²⁰ : « كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة مثل أن تركوا الصلّاة أو منعوا الزكاة أو أعلنوا بالبدع المناقضة للإسلام في العقائد أو العبادات أو تحاكموا إلى الطاغوت ونحو ذلك فالواجب على المسلمين قتالهم باتّفاق أئمة المسلمين وإن تكلموا بالشهادتين فيجب قتالهم على نحو ما فعل أبو بكر والصحابّة بأهل الردّة وبالخوارج حتّى يكون الدين كله لله »

620 مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية 506

فالمأمون والمعتصم أعلنوا عقائد الجهمية والتي لم يختلف السلف في كونها كفرًا، وتحاكموا إلى طواغيتهم لإثبات تلك العقائد، وألزموا الناس بها، وعاقبوه وامتحنوهم، حتى أن ابن تيمية وصفهم بالشرك لأنهم شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله وألزموا الناس به، ووصفهم بتبديل الدين، بل إن أفعالهم هي من جنس أفعال كثير من حكام زماننا.

وفوق ذلك فقد كانت حالة المسلمين هي حالة دفاع عن النفس ضد تلك الطائفة، فحكومة الجهمية اعتدوا على المسلمين في بلاد المسلمين.

وبرغم كل ما سبق إلا أن الإمام أحمد منع من الخروج عليهم، ووافقه ابن تيمية على ذلك. ولم يقل أحد منهم أنهم طائفة ممتنعة يجب قتالها بالسيف، ولم يقل أحد بجواز اغتيال أفراد الشرطة والجيش وغيرهم، خلافاً لخوارج العصر الذين أوغلوا في استباحة الدماء.

مع أن ابن تيمية هو صاحب الفتاوى التي يعتمد عليها الغلاة والخوارج المعاصرون في خروجهم على الحكام بحجة قتال الطوائف الممتنعة.

حتى أنه صرح بأن حكومة الجهمية أسوأ بكثير من الخوارج، وإذا نظرت لتوصيف ابن تيمية رأيته يقاتل الخوارج قتال الممتنعين عن الشريعة، وفي الوقت ذاته يؤيد الإمام أحمد بعدم الخروج على حكام الجهمية بل الإكتفاء بجهادهم جهاد الكلمة.

قال ابن تيمية⁶²¹: «وَلَهَذَا كَثِيرًا مَا يَكُونُ أَهْلُ الْبِدْعِ مَعَ الْقُدْرَةِ يُشْبِهُونَ الْكُفَّارَ فِي اسْتِحْلَالِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَكْفِيرِهِمْ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ وَالرَّافِضَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَفُرُوعُهُمْ لَكِنَّ فِيهِمْ مَنْ يُقَاتِلُ بِطَائِفَةٍ مُتَنَبِّئَةٍ كَالْخَوَارِجِ وَالزَّيْدِيَّةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْعَى فِي قَتْلِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْ مُحَالِفِيهِ إِمَّا بِسُلْطَانِهِ وَإِمَّا بِحِيلَتِهِ وَمَعَ الْعَجْزِ يُشْبِهُونَ الْمُنافِقِينَ يَسْتَعْمِلُونَ التَّقِيَّةَ وَالنِّفَاقَ كَحَالِ الْمُنافِقِينَ»

أما المقدسي فيستدل بالامتناع بالقانون والجيش على تكفير الحكام مع أن الحالة نفسها موجودة في حكومة الجهمية، قال المقدسي⁶²²: «فالممتنع عن شرائع الإسلام والممتنع عن النزول على حكم الله، والمحارب للمسلمين الخارج عن قدرتهم وحكمهم، سواء امتنع بدولة الكفر أو

621 الفتاوى الكبرى 527/6

622 الغلائية 55

بقوانينها أو بجيوشها ومحاكمها ، هذا قد جمع بين نوعي الامتناع، فلا يجب تبين الشروط والموانع في حقه قبل التكفير والقتال.. إذ هو لم يسلم نفسه للمسلمين ، ولا سلم بشرعهم وحكمهم حتى ينظر له في ذلك.. فلا يقال قي حق من كانوا كذلك ، أنهم لم تقم عليهم الحجة ، كما يهذر به بعض من يهرف بما لا يعرف ، خصوصاً إذا كانوا محاربين مقاتلين لنا في الدين ، وقد تسلطوا على ديار الإسلام وامتنعوا بشوكتهم عن شرائعه ، وأقاموا وفرضوا شرائع الكفر والطاغوت..»

فسبحان الله على الفرق بين العلامة ابن تيمية وبين الخارجي المقدسي، ثم يأتي أتباع المقدسي أتباع كل ناعق ويقولون بأنه فاهم للواقع ولكلام ابن تيمية. والله المستعان

وقد ذكر ابن تيمية إحدى الحالات التي استولى فيها التتار على بلدة ماردين، فأفتى بقتال الخارجين عن الشريعة فقط، وابن تيمية كان يتكلم عن طائفة ممتنعة امتناعاً واضحاً غزت بلاد المسلمين، وأفرادها معلومون بشكل محدد لا يمكن الالتباس فيه.

لكن كثيراً من أتباع المقدسي استدلوا بهذه الفتوى على قتال الحكام وجيش الدولة التي كفروها وشرطتها بل وشرطة المرور وتسلسل معهم التكفير والقتال حتى وصلوا لغلو فاحش. حتى أن بعضهم كان يكفر ويقاقل بحسب اللباس الذي كان يلبسه الشرطة والله المستعان.

والله أيها الإخوة إنها لمسألة كبيرة وليست من اختصاص طلبة العلم بل من اختصاص كبار العلماء وأهل الحل والعقد. والله المستعان

الضابط الثاني: وجود الشوكة:

والشوكة تعني القوة والمنعة التي تمنح تلك الطائفة القدرة على الكف عن التزام الشرائع الظاهرة المتواترة، حيث قال عن الرافضة الذين يكفرون الصحابة⁶²³: «فَكُلُّ مَنْ أَمْتَنَعَ مِنْ أَهْلِ الشُّوْكََةِ عَنِ الدُّخُولِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ عَمِلَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فَقَدْ سَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا»

وفي موضع آخر لابن تيمية، عند حديثه عن حكم قتال التتار، ذكر الحكم بشكل مختلف، حيث قال⁶²⁴: «كُلُّ طَائِفَةٍ خَرَجَتْ عَنْ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهَا بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَإِنْ تَكَلَّمَتْ بِالشَّهَادَتَيْنِ.»

فها هنا قال عنهم بأنهم خارجون عن الشريعة، وفيما سبق قال بأنهم ممتنعون عن التزام أحكام الشريعة، وكلا الأمرين في التتار، أي أنه لا يفرق بين الخروج عن الشريعة، وبين الامتناع عن التزام أحكامها.

الضابط الثالث: الشريعة هي الأحكام العملية والاعتقادية:

الشريعة عند ابن تيمية - كما عرفناها في فصل التشريع - هي كتاب الله وسنة نبيه، وتشمل جميع الأحكام العملية والاعتقادية، ليس فقط العملية كما روج لذلك الكثيرون.

ولا يدخل فيها أقوال الفقهاء، بل الكتاب والسنة فقط، وهذه مسألة مهمة يجب التنبيه عليها لأنه وبسببها حصل خلط في الحكم على الجماعات ونُسب ذلك إلى ابن تيمية.

ومن ذلك قول ابن تيمية⁶²⁵: «وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الشَّرِيعَةِ لَمْ يَذْكُرُوا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ قِتَالَ الْخَارِجِينَ عَنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ كَمَا نَبِي الرِّكَاءِ وَالْخَوَارِجِ وَخَوِهِمْ إِلَّا مِنْ جِنْسِ قِتَالِ الْخَارِجِينَ عَلَى الْإِمَامِ كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصَفِينَ. وَهَذَا غَلَطٌ»

فقد وضع ابن تيمية بشكل صريح أنه يقصد بالشريعة القسمين الاعتقادي والعملي.

الضابط الرابع: الشرائع يجب أن تكون ظاهرة متواترة مجمعا عليها:

أي هي الأحكام العملية والاعتقادية من الكتاب والسنة المجمع عليها، والتي لم يحصل خلاف بين العلماء في حكمها.

فابن تيمية يقصد بكلامه الأصول فقط ولا يقصد الفروع، ولا يقصد كلام الفقهاء المختلف فيه، بل يتكلم عن أصول الشريعة وقواعدها العامة، وهذا كما قال الشاطبي: «الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ:

⁶²⁴ مجموع الفتاوى 509/28

⁶²⁵ مجموع الفتاوى 486/28

وَذَلِكَ/ أَنَّ هَذِهِ الْفَرْقَ إِنَّمَا تَصِيرُ فَرْقًا بِخِلَافِهَا لِلْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي مَعْنَى كُلِّيٍّ فِي الدِّينِ وَقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، لَا فِي جُزْئِيٍّ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ، إِذِ الْجُزْئِيُّ وَالْفَرْعُ الشَّادُّ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ مُحَالَفَةٌ يَقَعُ بِسَبَبِهَا التَّفَرُّقُ شَيْعًا، وَإِنَّمَا يَنْشَأُ التَّفَرُّقُ عِنْدَ/ وَقُوعِ الْمُخَالَفَةِ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ (الْكُلِّيَّاتِ) (تُضَمُّ) مِنْ الْجُزْئِيَّاتِ غَيْرَ قَلِيلٍ، (وَشَأْنُهَا) فِي الْغَالِبِ أَنْ لَا (تُخْتَصُّ) بِمَحَلٍّ دُونَ (مَحَلٍّ)، وَلَا بِبَابٍ دُونَ بَابٍ.

واعتُبرَ ذَلِكَ بِمَسْأَلَةِ التَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّ، فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا أَنْشَأَتْ بَيْنَ الْمُخَالَفِينَ خِلَافًا فِي (الْفُرُوعِ) لَا تَنْحَصِرُ، مَا بَيْنَ فُرُوعٍ عَقَائِدَ وَفُرُوعٍ أَعْمَالٍ.

وَيَجْرِي مَجْرَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ كَثَرَةُ الْجُزْئِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَ إِذَا (أَكْثَرَ) مِنْ إِنْشَاءِ الْفُرُوعِ الْمُخْتَرَعَةِ عَادَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ بِالْمُعَارَضَةِ، كَمَا تَصِيرُ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ مُعَارَضَةً أَيْضًا،/ وَأَمَّا الْجُزْئِيُّ فَبِخِلَافِ ذَلِكَ، بَلْ يُعَدُّ (وُقُوعُ) ذَلِكَ مِنَ الْمُبْتَدِعِ لَهُ كَالزَّلَّةِ وَالْفَلْتَةِ، وَإِنْ كَانَتْ زَلَّةُ الْعَالَمِ مِمَّا يَهْدِمُ الدِّينَ، حَيْثُ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ/ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثَلَاثُ (يَهْدِمُن) الدِّينَ: زَلَةُ عَالَمٍ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَأَثَمَةٌ مُضِلُّونَ.»

ولكي تتضح المسألة أكثر سنذكر **تعليق الشيخ ابن عثيمين** على كلام ابن تيمية عن قتال الطائفة الممتنعة، حيث قال ابن تيمية⁶²⁶: «وَكَذَلِكَ يُقَاتَلُونَ عَلَى تَرْكِ الرِّكَاءِ وَالصِّيَامِ وَغَيْرِهِمَا وَعَلَى اسْتِحْلَالِ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا كَنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.»

فعلق ابن عثيمين على ذلك بقوله⁶²⁷: «قوله: "وعلى استحلال ما كان من المحرمات الظاهرة" احتراز من الخفية التي يخفى تحريمها على كثير من الناس.

و(المجمع عليها) احتراز من المحرمات المختلف فيها **وإن كانت ظاهرة كالربا**، وذلك لأن المختلف فيها قد يكون للمخالف تأويل فيعذر، من ذلك مثلاً: الربا الاستثماري كما يقولون، أو

626 مجموع الفتاوى 308/28

627 التعليق على السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام بن تيمية، محمد بن صالح العثيمين 219 - باختصار

الربا في الأوراق النقدية أيضاً؛ فإن الربا في الأوراق النقدية إذا لم يكن على وجه الظلم، فيه خلاف من وجهين:

الوجه الأول: منع أن يكون الربا جارياً في هذه الأوراق النقدية، وأن حكمها حكم الفلوس، فليس فيها ربا.

الوجه الثاني: منع تحريم الربا الاستثماري، الذي لا يشتمل على الظلم.

فكان في ربا البنوك شبهتان:

الشبهة الأولى: أنه ربا استثماري. وهؤلاء القوم يقولون: إن الربا الاستثماري ليس حراماً؛
الشبهة الثانية: أن هذه الأوراق، يرى بعض الناس أنها ليس فيها ربا أصلاً؛ لأن الأوراق - كما هو معروف - لم تظهر إلا أخيراً، فاختلف الناس فيها.

فمثلاً: هؤلاء الذين يفتحون لا أقول دكاكين، بل قصور البنوك ويرابون بهذه الطريقة لا يقاتلون؛ لأنهم لم يستحلوا محرماً ظاهراً مجمعاً عليه.

وإن كنا نرى أن كلا القولين: القول بأن الربا لا يحرم إلا إذا اشتمل على الظلم، والقول بأن هذه الفلوس لا يجري فيها الربا - كلاهما ضعيف.

إن هذه المسائل دقيقة، ليس للإنسان إذا رأى رأياً أن يفرضه على غيره ويلزمه بمقتضياته فيطبقها على غيره، هذا غير صحيح. لكن الشيء المجمع عليه كالذي مثل به الشيخ - رحمه الله - : نكاح ذوات المحارم، هذا واضح، فكل مسلم يعرف أن نكاح البنت أو الأخت أو الأم محرّم، ولا إشكال في ذلك. كذلك أيضاً الفساد في الأرض، كل يعرف أن هذا حرام ولا إشكال فيه؛ فإذا وجدت طائفة ممتنعة تسعى بالفساد في الأرض؛ فإنها تقاتل.»

قلت: **هذا هو كلام أهل العلم**، فإذا نظرنا للمقدسي وطائفته كيف يحكمون على الجماعات ويقاتلون الناس لعرفنا قيمة أهل العلم. كيف لا وقد ظهر فساد داعش في الأرض والتي أفسدت جهاد المسلمين وعاثت في الأرض الفساد فتلاً وسفكاً للدماء، وهو من المحرمات الظاهرة

المجمع عليها، وما زال المقدسي حتى الآن يدافع عنهم ويحاييهم ويقول بأنهم مجرد بغاة، ليسوا ممتنعين عن الشرائع الظاهرة المتواترة.

بينما يفتي بقتال طوائف وكتائب أقل منها ضرراً بل فيها من التأويل ما فيها، ويجعل قتالها كالمتردين الكفار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن الامثلة التي ذكرها ابن تيمية عن الشرائع:

المثال الأول: إعلان البدع المناقضة للإسلام في العقائد أو العبادات، ومن أمثلته: حكومة الجهمية زمن المأمون والمعتصم، حيث أعلنوا عقائد الجهمية وعاقبوا المخالف وامتحنوا المسلمين، وكذلك الأمراء في زمن ابن تيمية. ومع ذلك لم يعتبرهم الأئمة من الطوائف الممتنعة لأن المسألة تدخل في الخروج على الحاكم.

فتنبّه يارعاك الله. واترك عنك هذه المسائل الكبيرة.

قال ابن تيمية⁶²⁸: «كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة مثل أن تركوا الصلاة أو منعوا الزكاة أو أعلنوا بالبدع المناقضة للإسلام في العقائد أو العبادات أو تحاكموا إلى الطاغوت ونحو ذلك فالواجب على المسلمين قتالهم باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلموا بالشهادتين فيجب قتالهم على نحو ما فعل أبو بكر والصحابّة بأهل الردّة والخوارج حتى يكون الدين كله لله»

بينما انظر للمقدسي ماذا قال⁶²⁹: «ويدخل في حكم الممتنعين عن قدرة المسلمين وعن شرائع الإسلام في هذا الزمان؛ الطواغيت المعطلين لأحكام الشريعة، المرعين والمحكمين للقوانين الوضعية الكافرة، وأنصارهم وجندهم الذين يظاهروهم على المسلمين ويظاهرون قوانينهم ويقوون شوكتها ويحمونها ويمتنعون من النزول على أحكام الشرع؛ فهؤلاء قد جمعوا بين نوعي الامتناع، الامتناع عن الشرائع والامتناع عن القدرة، إذ هم من أشد المحاربين للإسلام وأهله.»

⁶²⁸ مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية 506

⁶²⁹ الثلاثينية 301

وقال ابن تيمية⁶³⁰: «وهؤلاء الجهمية معروفون بمفارقة السنة والجماعة وتكفير من خالفهم واستحلال دمه كما نعت النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج لكن قولهم في الله أقبح من قول الخوارج وإن كان للخوارج من المباينة للجماعة والمقاتلة لهم ما ليس لهم»

المثال الثاني: التحاكم إلى الطاغوت: ومن أمثلته حكومة الجهمية زمن الخلفاء المأمون والمعتصم الذين تحاكموا إلى طواغيتهم ، والتتار الذين تحاكموا إلى ياسقهم.

قال ابن تيمية⁶³¹: «فَإِذَا كَانَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ اللَّيْلَ، وَيَصُومُونَ النَّهَارَ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ فَارَقُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، فَكَيْفَ بِالطَّوَائِفِ الَّذِينَ لَا يَلْتَزِمُونَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ بِبِاسَاقِ مُلُوكِهِمْ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.»

فالتتار لا يلتزمون **أغلب** شرائع الإسلام بل ويلتزمون قوانين ملوكهم المناقضة للشرع.

المثال الثالث: عدم تحريم دماء المسلمين وأموالهم. والخوارج في مقدمة هذا المثال

قال ابن تيمية⁶³²: «أَوْ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ سَفْكِ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ»

وقال ابن تيمية⁶³³: «وَلِهَذَا كَثِيرًا مَا يَكُونُ أَهْلُ الْبِدْعِ مَعَ الْقُدْرَةِ يُشْبِهُونَ الْكُفَّارَ فِي اسْتِحْلَالِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَكْفِيرِهِمْ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ وَالرَّافِضَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَفُرُوعُهُمْ لَكِنَّ فِيهِمْ مَنْ يُقَاتِلُ بِطَائِفَةٍ مُتَّبِعَةٍ كَالْخَوَارِجِ وَالزُّيْدِيَّةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْعَى فِي قَتْلِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْ مُخَالَفِيهِ إِمَّا بِسُلْطَانِهِ وَإِمَّا بِحِيلَتِهِ وَمَعَ الْعَجْزِ يُشْبِهُونَ الْمُنَافِقِينَ يَسْتَعْمِلُونَ التَّقِيَّةَ وَالنِّفَاقَ كَحَالِ الْمُنَافِقِينَ»

⁶³⁰ بيان تلبس الجهمية 211/4

⁶³¹ مجموع الفتاوى 53/22

⁶³² مجموع الفتاوى 557/28 ، مجموع الفتاوى 468/28 ، الفتاوى الكبرى 473/3

⁶³³ الفتاوى الكبرى 527/6

واعتبر ابن تيمية من استحل دماء المسلمين وأموالهم بأنه مفسد⁶³⁴: « وَقَالَ تَعَالَى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ} .

فَكُلُّ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ أَهْلِ الشُّوْكَةِ عَنِ الدُّخُولِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ عَمِلَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فَقَدْ سَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا؛ وَلِهَذَا تَأَوَّلَ السَّلَفُ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى الْكُفَّارِ وَعَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ حَتَّى أَدْحَلَ عَامَّةُ الْأَئِمَّةِ فِيهَا فُطَاعَ الطَّرِيقِ الَّذِينَ يُشْهَرُونَ السِّلَاحَ لِمُجَرَّدِ اخْتِذِ الْأَمْوَالِ وَجَعْلُوهُمْ بِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْقِتَالِ مُحَارِبِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ سَاعِينَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا. وَإِنْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ مَا فَعَلُوهُ وَيَقْرُونَ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَالَّذِي يَعْتَقِدُ حِلَّ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَيَسْتَحِلُّ قِتَالَهُمْ. أَوَّلَى بِأَنْ يَكُونَ مُحَارِبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ سَاعِيًا فِي الْأَرْضِ فَسَادًا مِنْ هَؤُلَاءِ.

وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدِعُ الَّذِي خَرَجَ عَنْ بَعْضِ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ وَاسْتَحَلَّ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرِيعَتِهِ وَأَمْوَالِهِمْ: هُوَ أَوَّلَى بِالْمُحَارَبَةِ مِنَ الْفَاسِقِ وَإِنْ اتَّخَذَ ذَلِكَ دِينًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ.»

فكلام ابن تيمية موجه لمن يقاتل المسلمين على بدعته أي ليلزمهم بدعته، أو يقاتلهم بغير وجه حق، فهو محارب لله ورسوله.

المسألة الثالثة: غلو المقدسي في استتابة الممتنعين ومعنى الردة المغلظة

يرى المقدسي أن الممتنع عن شرائع الإسلام بالشوكة يُكفر ويقال بلا استتابة، واستدل لذلك بقول ابن تيمية عن الردة المغلظة.

قال المقدسي⁶³⁵: « ويراد بالاستتابة معنيان أيضاً:

الأول: طلب التوبة ممن حكم عليه بالردة.

⁶³⁴ مجموع الفتاوى 470/28

⁶³⁵ الغلاتينية 55 ، 300

الثاني: تبين الشروط والموانع قبل الحكم عليه بالردة ، وهذا هو الذي نريد التنبيه عليه هنا.

«

وقال المقدسي⁶³⁶: « لأن طواغيت الحكم في زماننا كفره محاربون لدين الله، ممتنعون بشوكتهم عن شرع الله؛ والصحيح الذي قرره أهل العلم أن الكافر المحارب الممتنع لا تجب في حقه استتابة أو إقامة حجة أو تبين شروط وموانع.. وانظر في بيان هذا "الصارم المسلول على شاتم الرسول" صلى الله عليه وسلم لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. »

أي أن المقدسي جعل جميع الحكام بلا استثناء كفاراً محاربين لدين الله، ممتنعين بالشوكة.

وقال المقدسي⁶³⁷: « وقد فرق شيخ الإسلام أيضاً في مواضع عديدة من كتبه بين (المرتد ردة مغلظة - وهو الذي يضيف إلى رده الامتناع أو المحاربة والقتل أو القتال - فيقتل بلا استتابة وبين المرتد ردة مجردة فيقتل إلا أن يتوب.

وقال في الصارم المسلول ص 322: (المرتد لو امتنع بأن يلحق بدار الحرب ، أو بأن يكون المرتدون ذوي شوكة يمتنعون بها عن حكم الإسلام ، فإنه يقتل قبل الاستتابة بلا تردد) أهـ. وقال أيضاً فيه ص 325-326: (على أن الممتنع لا يستتاب وإنما يستتاب المقدور عليه) أهـ.

«

وهذا الذي قرره المقدسي نابع من الخلل عنده في التكفير وشروطه وموانعه، وخاصة في مسائل التشريع، حيث يعتبر تشريع ما لم يأذن به الله كفراً أكبر بلا تفصيل ولا يعذر فيه إلا بالإكراه، أي أنهم مرتدون كمسيلمة الكذاب، - وهذا ما بيناه في فصل التشريع-، ثم ينزل ذلك الخطأ على أن أفعالهم تُعتبر من المحاربة وبالتالي فإن ردّهم هي ردة مغلظة كما وصفها ابن تيمية ، والنتيجة كما رأينا: التكفير والقتال بلا استتابة.

⁶³⁶ شبهة إعدام طواغيت الحكم بالجهل والإكراه 4

⁶³⁷ الفلاينية 55

وقد استدل المقدسي لهذا الفهم بكلام طويل لابن تيمية في الصارم المسلول في التفريق بين نوعي الردة⁶³⁸.

لكن بمراجعة كلام ابن تيمية من مصادره، وجدناه يتكلم عن مرتدٍ ثبتت رדתه، ثم بعد ارتداده حارب المسلمين كما يفعل المحاربون قطاع الطرق، أو أنه فعل فعلاً يستوجب القتل حداً، كقتله أحد المسلمين إفساداً في الأرض، أو الزنا بمسلمة، أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم، أو أن هذا المرتد الذي ثبتت رדתه لحق بدار الحرب، أو لحق بدولة خارجة عن الإسلام،

وقد ضرب على ذلك أمثلة منها: العرنيين الذين ارتدوا ثم قتلوا راعي الإبل ومثّلوا به، فقتلهم الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يستبهم لأن فعلهم يستوجب القتل حداً.

وكذلك فإن ابن تيمية لم يكفر جميع أعيان الطوائف الممتنعة عن الشرائع كمانعي الزكاة والتتار والروافض والخوارج وغيرهم، إلا من كان خروجه عن أصل الإسلام كأنصار مسيلمة والنصيرية وأشباههم. وهو ما سماه ردة عن أصل الإسلام. مع أن ابن تيمية بيّن حال الخوارج والروافض الذين حاربوا المسلمين ليلزموهم ببدعهم فوصفهم بالشرك وبأنهم مشاكين للمشركين.

ونبين ذلك من كلام ابن تيمية الذي نقله المقدسي في كتابه الثلاثينية، حيث قال ابن تيمية⁶³⁹: «وقد رأينا سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فرقت بين النوعين فقبل توبة جماعة من المرتدين، ثم إنه أمر بقتل صباية يوم الفتح من غير استتابة لما ضمّ إلى رדתه قتل المسلم وأخذ المال ولم يتب قبل القدرة عليه، وأمر بقتل العرنيين لما ضموا إلى ردتهم نحواً من ذلك، وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى رדתه السب وقتل المسلم وأمر بقتل ابن أبي سرح لما ضم إلى رדתه الطعن عليه والافتراء؛ وإذا كان الكتاب والسنة قد حكما في المرتدين بحكمين، ورأينا أن من ضرّ وآذى بالردة أذى يوجب القتل لم يسقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة عليه، وإن

⁶³⁸ انظر الثلاثينية 305 حتى 307 حيث نقل قول ابن تيمية في الصارم المسلول 366 حتى 372 عن الفرق بين الردة المجردة والردة المغلظة

⁶³⁹ الصارم المسلول 368

تاب مطلقاً، دون من بدّل دينه فقط، لم يصح القول بقبول توبة المرتد مطلقاً، وكان الساب من القسم الذي لا يجب أن تقبل توبته»

وقال ابن تيمية⁶⁴⁰: «(وحاصل هذا الوجه أن عصمة دم هذا [أي المرتد ردة مغلظة] بالتوبة قياساً على المرتد متعذر لوجود الفرق المؤثر، فيكون **المرتد المنتقل إلى دين آخر، ومن أتى من القول بما يضّر المسلمين ويؤذي الله ورسوله وهو موجب للكفر** على نوعين تحت جنس الكافر بعد إسلامه، وقد شرعت التوبة في حق الأول فلا يلزم شرع التوبة في حق الثاني، لوجود الفارق من حيث الإضرار، ومن حيث أن مفسدته لا تزول بقبول التوبة)»

وقال ابن تيمية⁶⁴¹: «وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تضمنت قبول توبة من جرّد الردة فقط. وكذلك **سنة الخلفاء الراشدين إنما تضمنت قبول توبة من جرّد الردة وحارب بعد ارتداده كمحاربة الكافر الأصلي على كفره**،»

قلت: كلام ابن تيمية هنا واضح جداً وينقُضُ كلامَ المقدسي تماماً، إذ إن ابن تيمية اعتبر الخلفاء الراشدين قاتلوا أهل الردة قتال الكافر الأصلي. ومن المعلوم كيف كانت الحروب القتل وسفك الدماء مع أهل الردة والتي هي أعظم مما يفعله حكام زماننا بكثير.

إذن فالردة المجردة هي أن يحارب المرتد كمحاربة الكافر الأصلي على كفره (وهي سنة الخلفاء الراشدين كما ذكر ابن تيمية في الصارم المسلول 367/1)، وهذا النوع هو الذي لم يثبت عليه أنه باشر أو أمر أو عاون بالقيام بأعمال تدخل في الحاربة في دار الإسلام (مثل أعمال قتل النساء والأطفال قصداً والاعتصاب وشم الرسول) وهي الأعمال التي لا تدخل في صلب الحرب بل من أعمال الحاربة، والتي تكون عقوبتها القتل حداً، فهذا النوع من المرتدين لا يسقط عنه القتل لأن رده مغلظة لا تزول بالتوبة.

640 الصارم المسلول 371

641 الصارم المسلول 367

فمن ارتد بامتناعه عن الشرائع وحارب المسلمين على ذلك الامتناع كما يحارب الكفار على كفرهم، فإن ردة هؤلاء ليست ردة مغلظة - كما زعم المقدسي - ، وهذا ما جرى عليه قتال مانعي الزكاة والتتار والروافض .

المطلب الثاني: حكم الطوائف الممتنعة عن الشرائع:

هل نقاتلهم قتال الكفار، ونكفر أعيانهم، أم كيف يكون قتالهم؟

أما المقدسي فيعتبر قتال الطوائف الممتنعة قتال كفر وردة عن الدين، بل ويكفر أعيانهم، وهذا مشهور ومتواتر عنه.

قال المقدسي⁶⁴²: « قال شيخ الإسلام في فتواه الشهيرة في التتار: (كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين، فإذا أقرروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا، وإن امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة...) إلى قوله: (وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار إلى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون.... قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله...) (279-278/28) (ط دار ابن حزم).

إلى آخر فتواه وقد بين فيها أن قتالهم ليس من جنس قتال البغاة المسلمين بل من جنس الذين قاتلهم أبو بكر الصديق من المرتدين.

وقال: (وإذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين—مع كونهم يصومون ويصلون، ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين، فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً للمسلمين؟! (289/28).

«

قلت: أما ابن تيمية فإنه يجعل قتال الطوائف الممتنعة من جنس قتال الخوارج ومانعي الزكاة، أي أنه لا يطلق الكفر على جميع الطوائف كما يفعل المقدسي.

أما حكم الطائفة من حيث الكفر والإسلام فهذا شأن آخر يعتمد على ما امتنعوا عنه من الشريعة.

وهذه مسألة غابت عن كثير ممن تكلم في قتال الطوائف الممتنعة، بل عندما تتمعن في كتابات السلفية الجهادية تجدهم يجعلون قتال الممتنعين عن الشريعة هو قتال ردة عن الإسلام فقط، ثم يختلفون في كفر أعيان الطائفة التي يقاتلوها.

ويجعلون قتال الخوارج كقتال البغاة لأنهم ليسوا كفاراً، ثم يجعلون مستندهم في ذلك كتابات ابن تيمية.

قال ابن تيمية⁶⁴³: «أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مُتَنَعَةٍ عَنْ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهَا حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ....

فَإِنَّهُ يَجِبُ جِهَادُ هَذِهِ الطَّوَائِفِ جَمِيعِهَا كَمَا جَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ مَا نَعِيَ الرِّكَاءَ وَجَاهَدُوا الْخَوَارجَ وَأَصْنَافَهُمْ وَجَاهَدُوا الْخَرْمِيَّةَ وَالْقَرَامِطَةَ وَالْبَاطِنِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ الْخَارجِينَ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ».

ويقول ابن تيمية عن قتال طائفة ممتنعة عن الشرائع⁶⁴⁴: «وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُظْهِرُوا الرَّفْضَ وَأَنَّ هَذَا الْكَذَّابَ هُوَ الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ وَامْتَنَعُوا؛ فَإِنَّهُمْ يُقَاتَلُونَ أَيْضًا؛ لَكِنْ يُقَاتَلُونَ كَمَا يُقَاتَلُ الْخَوَارجُ الْمَارِقُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَمَا يُقَاتَلُ الْمُرتَدُّونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَهَؤُلَاءِ يُقَاتَلُونَ مَا دَامُوا مُتَنَعِينَ وَلَا تُسَبَّى ذَرَارِيُّهُمْ وَلَا تُغْنَمُ أَمْوَالُهُمُ الَّتِي لَمْ يَسْتَعِينُوا بِهَا عَلَى الْقِتَالِ. وَأَمَّا مَا اسْتَعَانُوا بِهِ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حَيْلٍ وَسِلَاحٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَفِي أَخْذِهِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ نَهَبَ عَسْكَرُهُ مَا فِي عَسْكَرِ الْخَوَارجِ. فَإِنْ رَأَى الْاَمْرُ أَنْ يَسْتَبِيحَ مَا فِي عَسْكَرِهِمْ مِنْ الْمَالِ كَانَ هَذَا سَائِعًا. هَذَا مَا دَامُوا مُتَنَعِينَ. فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ شَمْلُهُمْ وَتُخَسَمَ مَادَّةُ شَرِّهِمْ وَالزَّامُهُمْ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَقَتْلُ مَنْ أَصَرَ عَلَى الرِّدَّةِ مِنْهُمْ».

643 مجموع الفتاوى 469/28

644 مجموع الفتاوى 555/28

فلم يفرّق ابن تيمية بين قتال الخوارج وقتال مانعي الزكاة المرتدين، لأن قتالهم حين الإمتناع واحد، والفرق يكون بعد القدرة عليهم فيعاقب كل شخص بما امتنع عنه أو ارتد عنه من الشرائع.

وسنزيد إيضاح هذه المسألة عبر عدة مسائل:

المسألة الأولى: الخوارج اسمٌ جنسٍ لكافة الطوائف التي تكلم عنها ابن تيمية:

الخروج عن الشريعة هو الوصف الجامع لكافة الطوائف التي تكلم ابن تيمية عن قتالها، كالرافضة والتتار ومانعي الزكاة والخوارج الحرورية، والنصيرية، وغيرهم فكلهم خارجون عن الشريعة، بنسب متفاوتة فبعضهم خارج عن أصل الدين وهم المرتدون عن أصل الدين.

وبعضهم خارج عن الشرائع الظاهرة المتواترة، وهم المرتدون عن الشرائع.

قال ابن تيمية⁶⁴⁵: «وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الشَّرِيعَةِ لَمْ يَذْكُرُوا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ قِتَالَ الْخَارِجِينَ عَنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ كَمَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَالْخَوَارِجَ وَخَوَّهَمُ إِلَّا مِنْ جِنْسٍ قِتَالِ الْخَارِجِينَ عَلَى الْإِمَامِ كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصَفِينَ. وَهَذَا غَلَطٌ»

وقال⁶⁴⁶: «الطَّائِفَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ كَمَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَخَوَّهَمُ»

قال ابن تيمية⁶⁴⁷: «وَهَذِهِ النُّصُوصُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَوَارِجِ قَدْ أَدْخَلَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى مَنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْخَارِجِينَ عَنْ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ بَعْضُ هَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنَ الْخَوَارِجِ الْحَرُورِيِّ؛ مِثْلُ الْخَرْمِيَّةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالنَّصِيرِيَّةِ وَكُلِّ مَنْ اعْتَقَدَ فِي بَشَرٍ أَنَّهُ إِلَهٌ أَوْ فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَقَاتَلَ عَلَى ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ: فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْخَوَارِجِ الْحَرُورِيِّ. وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا ذَكَرَ الْخَوَارِجَ

⁶⁴⁵ مجموع الفتاوى 486/28

⁶⁴⁶ مجموع الفتاوى 539/28

⁶⁴⁷ مجموع الفتاوى 476/28

الحرورية لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ صِنْفٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ خَرَجُوا بَعْدَهُ؛ بَلْ أَوَّلُهُمْ خَرَجَ فِي حَيَاتِهِ. فَذَكَرَهُمْ لِقُرْبِهِمْ مِنْ زَمَانِهِ كَمَا حَصَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَشْيَاءَ بِالذِّكْرِ لَوْفُوعِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ»

وكلام ابن تيمية في هذا كثير⁶⁴⁸.

قال ابن تيمية عن الخوارج⁶⁴⁹: « { يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ؛ لِيُنْ أَدْرَكَتْهُمْ لَاَقْتُلُهُمْ قَتْلَ عَادٍ } وَهَذَا نَعْتُ سَائِرِ الْخَارِجِينَ كَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنََّّهُمْ مُرْتَدُّونَ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِلُّونَ مِنْ دِمَاءِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَيْسُوا مُرْتَدِّينَ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ شَرٌّ مِنْ غَيْرِهِ.

.....

الخُرُوجُ وَالْمُرُوقُ يَتَنَاوَلُ كُلُّ مَنْ كَانَ فِي مَعْنَى أَوْلَيْكَ وَيَجِبُ قِتَالُهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا وَجِبَ قِتَالُ أَوْلَيْكَ. وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ عَنِ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ خُرُوجَ الرَّافِضَةِ وَمُرُوقَهُمْ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ.»

المسألة الثانية: الردة عند ابن تيمية قسمان: ردة عن أصل الإسلام وردة عن شرائعه:

يفرق ابن تيمية بين المرتدين عن أصل الدين –كالذين يرفعون شخصاً لمرتبة الألوهية، أو يجعلونه بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم–، وبين المرتدين عن بعض الدين –كالذين يمتنعون عن تحريم دماء المسلمين، ويحْكَمون غير الشرع ويُحْجُّون إلى المشاهد ويعاونون الكفار على المسلمين وغير ذلك.

وهذا التفريق مستندٌ إلى تقسيم حروب الردة التي حصلت في زمن الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حيث قسم ابن تيمية المرتدين إلى ثلاثة أقسام⁶⁵⁰: « وَارْتَدَّ بِسَبَبِ مَوْتِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمَّا حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الضَّعْفِ جَمَاعَاتٌ مِنَ النَّاسِ: قَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنْ الدِّينِ بِالْكُلِّيَّةِ. وَقَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنْ بَعْضِهِ فَقَالُوا: نُصَلِّي وَلَا نُزَكِّي. وَقَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنْ إِحْلَاصِ الدِّينِ

⁶⁴⁸ انظر مثلاً: مجموع الفتاوى 546/28، مجموع الفتاوى 494/28،

⁶⁴⁹ مجموع الفتاوى 497/28

⁶⁵⁰ مجموع الفتاوى 412/28

الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَأَمَّنُوا مَعَ مُحَمَّدٍ بِقَوْمٍ مِنَ النَّبِيِّينَ الْكَذَّابِينَ كَمَسِيلِمَةِ الْكَذَّابِ وَطليحة الأَسدي وَغَيْرِهِمَا»

والفرق بينهما أن ابن تيمية يعامل المرتدين عن أصل الإسلام كما عامل الصحابة مسيلمة الكذاب والمرتدين عن الدين ردة صريحة.

أما المرتدون عن الشرائع فيعاملهم كمانعي الزكاة والخوارج فيتنزل عليهم خلاف الفقهاء في حكم قتالهم.

وقد ذكر ابن تيمية هذا التقسيم —أي الردة عن أصل الإسلام والردة عن الشرائع— في عدة مواضع من كتبه:

الموضع الأول: قال ابن تيمية في رده على الرافضي⁶⁵¹: (وَالرِّدَّةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، كَالْعَالِيَةِ مِنَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، وَكَالْعَبَّاسِيَّةِ. وَقَدْ تَكُونُ الرِّدَّةُ عَنْ بَعْضِ الدِّينِ، كَحَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ الرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَاللَّهُ تَعَالَى يُقِيمُ قَوْمًا يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، وَيُجَاهِدُونَ مَنِ ارْتَدَّ عَنِ الدِّينِ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ، كَمَا يُقِيمُ مَنْ يُجَاهِدُ الرَّافِضَةَ الْمُرْتَدِّينَ عَنِ الدِّينِ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ، فِي كُلِّ زَمَانٍ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، الَّذِينَ يُجَاهِدُونَ الْمُرْتَدِّينَ [وَأَتْبَاعَ الْمُرْتَدِّينَ]، وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ).

قلت: فقد فرق ابن تيمية بين الردة عن أصل الإسلام وبين الردة عن بعض الدين، وجعل الرافضة من القسم الثاني، مع أن المشهور عن ابن تيمية عدم تكفيره لأعيان الروافض.

الموضع الثاني: قال ابن تيمية⁶⁵²: «وَالْعَالِيَةُ يُقْتَلُونَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ الْإِلَهِيَّةَ وَالنَّبَوَّةَ فِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِثْلَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فَإِنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. فَإِنْ كَانُوا طَائِفَةً مُتَنَعَةً وَجَبَ قِتَالُهُمْ كَمَا يُقَاتَلُ الْمُرْتَدُونَ كَمَا قَاتَلَ الصِّدِّيقُ وَالصَّحَابَةُ أَصْحَابَ مُسِيلِمَةِ الْكَذَّابِ وَكُلُّ هَؤُلَاءِ كُفَّارٌ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِاجْتِمَاعِ

651 منهاج السنة 221/7

652 مجموع الفتاوى 474/28

الْمُسْلِمِينَ وَقَتْلُ الْوَاحِدِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُمْ. وَأَمَّا الْوَاحِدُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ فَقَدْ رُوي عَنْهُمَا - أَعْنِي عُمَرَ وَعَلِيًّا - قَتْلُهُمَا أَيْضًا.»

فكلام ابن تيمية عن الباطنية واضح لا يحتمل لبساً فقد جعلهم مرتدين بشكل صريح ومنع مناكرتهم وأكل ذبائحهم، وجعل قتالهم كقتال مسيمة الكذاب، فالمسألة واضحة.

لكن لن نجد ذلك القول في تكفيرهم عند كلامه عن مانعي الزكاة والروافض وغيرهم من الطوائف، فقد جعلهم من المرتدين عن بعض الدين، أو المرتدين عن الشرائع، ولم يقل فيهم نفس قوله في المرتدين عن أصل الدين.

الموضع الثالث: قال ابن تيمية⁶⁵³: «فَكَلَامُ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي الْخَوَارِجِ يَفْتَضِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا كُفَّارًا كَالْمُرْتَدِّينَ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ وَلَيْسُوا مَعَ ذَلِكَ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِ أَهْلِ الْجُمَلِ وَصَفَيْنِ بَلْ هُمْ نَوْعٌ ثَالِثٌ.»

إذن ما هو النوع الثالث الذي يتكلم عنه ابن تيمية، بالتأكيد هو الردة عن بعض الشرائع، لأنه وصف أفعال الخوارج بالكفر كما قال⁶⁵⁴: «وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ وَتَحْلِيدُهُمْ: فَفِيهِ أَيْضًا لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ: وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ-وَالْقَوْلَانِ فِي الْخَوَارِجِ وَالْمَارِقِينَ مِنَ الْحُرُورَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ- وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الَّتِي يَقُولُونَهَا الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كُفْرٌ وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمُ الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ هِيَ كُفْرٌ أَيْضًا. وَقَدْ ذَكَرْتُ دَلَائِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَكِنْ تَكْفِيرُ الْوَاحِدِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمُ بِتَحْلِيدِهِ فِي النَّارِ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.»

الموضع الرابع: تقسيم ابن تيمية للتتار الشيعة إلى أربعة أقسام حيث قال⁶⁵⁵: «فَإِنَّ عَسْكَرَهُمْ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعِ طَوَائِفَ:

1- كَافِرَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى كُفْرِهَا: مِنَ الْكِرْجِ وَالْأَرْمَنِ وَالْمَغُولِ.

⁶⁵³ مجموع الفتاوى 518/28

⁶⁵⁴ مجموع الفتاوى 500/28

⁶⁵⁵ مجموع الفتاوى 413/28 حتى 416 ، ومجموع الفتاوى 535/28

2- وَطَائِفَةٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً فَأَزْتَدَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَانْقَلَبَتْ عَلَى عَقَبَيْهَا: مِنَ الْعَرَبِ وَالْفُرسِ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ. فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَجِبُ قَتْلُهُمْ حَتْمًا مَا لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى مَا خَرَجُوا عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَلَا هُدْنَةٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ وَلَا يُفَادَى بِمَالٍ وَلَا رِجَالٍ وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ وَلَا تُنَكَّحُ نِسَاؤُهُمْ وَلَا يَسْتَرْقُونَ؛ مَعَ بَقَائِهِمْ عَلَى الرِّدَّةِ بِالِاتِّفَاقِ. وَيُقْتَلُ مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ؛ كَالشَّيْخِ الْهَرَمِ وَالْأَعْمَى وَالزَّمَنِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَكَذَا نِسَاؤُهُمْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

3- وَفِيهِمْ أَيْضًا مَنْ كَانَ كَافِرًا فَانْتَسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَلْتَزِمِ شَرَائِعَهُ؛ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ وَالْكَفِّ عَنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَالْتِزَامِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَضَرْبِ الْجَرْيَةِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَاتَلَ الصَّدِيقُ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ؛ بَلْ هَؤُلَاءِ شَرُّ مِنْهُمْ مِنْ وُجُوهِ وَكَمَا قَاتَلَ الصَّحَابَةُ أَيْضًا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْخَوَارِجَ

4- وَفِيهِمْ صِنْفٌ رَابِعٌ شَرُّ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَهُمْ قَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَبَقُوا مُسْتَمْسِكِينَ بِالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ.

فَهَؤُلَاءِ الْكُفَّارُ الْمُرْتَدُّونَ وَالِدَّاحِلُونَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ لِشَرَائِعِهِ وَالْمُرْتَدُّونَ عَنْ شَرَائِعِهِ لَا عَنْ سَمْتِهِ: كُلُّهُمْ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَلْتَزِمُوا شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَحَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَحَتَّى تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ - الَّتِي هِيَ كِتَابُهُ وَمَا فِيهِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَحَبْرَةٍ - هِيَ الْعُلْيَا. »

فالقسم الثاني هم المرتدون ردة صريحة عن أصل الدين، والقسمان الثالث والرابع هما اللذين يقصدهم ابن تيمية بالمتنعين عن التزام الشرائع الظاهرة المتواترة، كمانعي الزكاة والخوارج.

المسألة الثالثة: قتال المارقين صنفان:

قال ابن تيمية⁶⁵⁶: «فإن المروق هو الخروج، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الخوارج: «يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». وهؤلاء المارقون مَرَقُوا مِنَ السَّنَةِ وَخَالَفُوا الْجَمَاعَةَ، »

⁶⁵⁶ جامع المسائل - المجموعة الثامنة 441

قلت: إذن فالخوارج وجميع أشباههم مارقون من الإسلام أي خارجون عن الإسلام، لكن هذا لا يعني كفر الجميع، بل إن فعلهم كفر، لكن وصف الطائفة بالكفر له ضوابط.

قال ابن تيمية⁶⁵⁷: « جِهَادُ أَعْدَاءِ اللَّهِ الْمَارِقِينَ مِنَ الدِّينِ وَهُمْ صِنْفَانِ:

أَهْلُ الْفُجُورِ وَالطُّغْيَانِ وَذَوُو الْغِيِّ وَالْعُدْوَانِ الْخَارِجُونَ عَنْ شَرَائِعِ الْإِيمَانِ طَلَبًا لِلْعُلُوِّ فِي الْأَرْضِ وَالْفَسَادِ وَتَرْكًا لِسَبِيلِ الْهُدَى وَالرَّشَادِ. وَهَؤُلَاءِ هُمْ التَّنَارُ وَنَحْوُهُمْ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ تَمَسَّكَ بِالشَّهَادَتَيْنِ أَوْ بَعْضِ سِيَاسَةِ الْإِسْلَامِ.

وَالصَّنْفُ الثَّانِي: أَهْلُ الْبِدْعِ الْمَارِقُونَ وَذَوُو الضَّلَالِ الْمُنَافِقُونَ الْخَارِجُونَ عَنْ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُفَارِقُونَ لِلشَّرْعَةِ وَالطَّاعَةِ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ غَزَوْا بِأَمْرِ السُّلْطَانِ مِنْ أَهْلِ الْجَبَلِ وَالْجُرْدِ وَالْكَسْرَوَانِ. فَإِنَّ مَا مِنَ اللَّهِ بِهِ مِنْ الْفَتْحِ وَالنَّصْرِ عَلَى هَؤُلَاءِ الطَّعَامِ هُوَ مِنْ عَزَائِمِ الْأُمُورِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَى السُّلْطَانِ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ. وَذَلِكَ: أَنَّ هَؤُلَاءِ وَجَنَسَهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الْمُفْسِدِينَ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ. فَإِنَّ اعْتِقَادَهُمْ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَأَهْلَ بَدْرٍ وَبَيْعَةَ الرِّضْوَانِ وَجُمْهُورَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَأَيْمَةِ الْإِسْلَامِ وَعُلَمَاءَهُمْ أَهْلَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرَهُمْ وَمَشَايِخِ الْإِسْلَامِ وَعِبَادَهُمْ وَمُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ وَأَجْنَادَهُمْ وَعَوَامَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَفْرَادَهُمْ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ كُفَّارٌ مُرْتَدُّونَ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِأَنَّهُمْ مُرْتَدُّونَ عِنْدَهُمْ وَالْمُرْتَدُّ شَرٌّ مِنَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ. وَلِهَذَا السَّبَبُ يُقَدِّمُونَ الْفَرَجَ وَالتَّنَارَ عَلَى أَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ. »

المسألة الرابعة: قتال الطائفة الممتنعة واجب، بقطع النظر عن التكفير:

اعتبر ابن تيمية أن قتال الطائفة الممتنعة عن التزام الشرائع الظاهرة واجب، وهو نوع من العقوبة، وهو من جنس قتال مانعي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، والخوارج الحروية الذي قاتلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فيقاتلون مقبلين ومدبرين ويُجهز على جريحهم ما دام لهم طائفة يمتنعون بها، وتغنم أموالهم التي استعانوا بها على القتال. وهذا كله لا علاقة له بكفر الطائفة، بل هو بسبب امتناعهم بالشوكة عن التزام الشرائع الظاهرة المتواترة.

فلم يربط ابن تيمية القتال بالتكفير والردة كما يفعل غلاة وخوارج العصر.

أما سبي النساء فيتخرج على تكفيرهم، ولذلك كانت مسألة التكفير مسألة كبيرة لا يجوز الإقدام عليها إلا للمجتهدين الثقات.

قال ابن تيمية في كلام جامع لكيفية معاملة من خرج عن الشريعة⁶⁵⁸: «فمن خَرَجَ عن بعض الدين إن كان مقدورًا عليه أمر بالكلام، فإن قَبِلَ وإلاَّ ضَرَبَ وحُبِسَ حتى يؤدي الواجب ويترك المحرم، فإن امتنع عن الإقرار بما جاء به الرسول أو شيء منه ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

وإن كان في طائفة ممتنعة قُوتِلُوا، كما قاتل أبو بكر رضي الله عنه وسائر الصحابة مانعي الزكاة، مع أنهم كانوا مُقَرَّرِينَ بالإسلام بأذنين للصلوات الخمس، وكما قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن معه من الصحابة الخوارج،»

قال ابن تيمية⁶⁵⁹: «وإذا قدر على كافر حربٍ فَنَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ بِخِلَافِ الْخَارِجِينَ عَنِ الشَّرِيعَةِ كَالْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ الْخَوَارِجَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ كَالْخَرْمِيَّةِ وَالتَّتَارِ وَأَمْثَالِ هَذِهِ الطَّوَائِفِ مِمَّنْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَا يَلْتَزِمُ شُرَائِعَ الْإِسْلَامِ

وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ فَإِذَا نَطَقَ بِهَا كَفَّ عَنْهُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَصِلْ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ صَلَّى وَإِلَّا قَتَلَهُ الْإِمَامُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّعِيَةِ قَتْلُهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَلِي الْأَمْرِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدٍ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يُعَاقَبُهُ بِدُونِ الْقَتْلِ

وأما إذا كان في طائفة ممتنعين عن الصلاة ونحوها فهؤلاء يُقاتلون كقتال المرتدين والخوارج ومن قدر عليه قتلته فيجب الفرق بين المقدور عليه وبين قتال الطائفة الممتنعة التي تحتاج إلى قتال»

⁶⁵⁸ جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس 214/5 باختصار

⁶⁵⁹ مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية - البعلبي 510

المسألة الخامسة: الردة عن الشرائع لا تعني كفر أعيان الطائفة:

بعد عرضنا لأقوال ابن تيمية في الطوائف الممتنعة، ووضوح قوله في وجوب قتالها، فإننا لم نعثر على قول صريح في كفر الخارجين عن الشريعة والمرتدين عن الشريعة كمانعي الزكاة والتتار والروافض والخوارج.

فقد وضع ابن تيمية جميع تلك الطوائف في سلة وحدة من حيث وجوب القتال، أما تكفيرها فلم نجد قولاً صريحاً له في ذلك، ولا يجوز الإقدام على التكفير أو نسبه لابن تيمية بدون قول صريح، بل كل ما قيل هو تسميته لهم بالمرتدين أو بالمرتدين عن الشرائع، وهذا الأمر فعله مع حكومة الجهمية بل ومع الخوارج إذ نعتهم بمشابهة المشركين والمرتدين ومعلوم أن ابن تيمية لم يقل بردة تلك الطوائف بل أطلق كفر النوع فقط.

ومع ذلك فإننا نضع بعض ما وصلنا إليه:

أولاً: صرح ابن تيمية بكفر الخارجين عن أصل الإسلام كالباطنية - النصيرية وأشباههم -.

ثانياً: صرح ابن تيمية بعدم كفر الخوارج الحرورية، مع أنه وصف أفعالهم بالكفر ووصفهم بأنهم مشرّعون لما لم يأذن به الله من الدين مشابحين للمشركين والمرتدين⁶⁶⁰.

ثالثاً: أطلق مسمى الردة ومسمى الردة عن الشرائع على عدة طوائف:

قال ابن تيمية⁶⁶¹: « وَإِذَا كَانَ السَّلَفُ قَدْ سَمَوْا مَانِعِي الزَّكَاةِ مُرْتَدِّينَ - مَعَ كَوْنِهِمْ يَصُومُونَ. وَيُصَلُّونَ وَلَمْ يَكُونُوا يُقَاتِلُونَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ - فَكَيْفَ يَمْنُ صَارَ مَعَ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَاتِلًا لِلْمُسْلِمِينَ »

وقال ابن تيمية⁶⁶²: « كَمَا أَنَّ مَذْهَبَهُ [أي الإمام أحمد] فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ إِذَا قَاتَلُوا الْإِمَامَ عَلَيْهِمْ هَلْ يَكْفُرُونَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِوُجُوبِهَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ... »

⁶⁶⁰ الفتاوى الكبرى 339/6 ، التسعينية - ت: د. محمد العجلان 176 ، منهاج السنة 247/5

⁶⁶¹ مجموع الفتاوى 531/28

⁶⁶² مجموع الفتاوى 519/28

وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْخُمْسَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ. وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُبْهَةٌ سَائِعَةً فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنَعِهَا وَإِنْ أَقَرُّوا بِالْوُجُوبِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ.»

فلفظ ابن تيمية للمرتدين يوحى بأنه يكفرهم كما يكفر النصيرية وهذا خطأ واضح على ابن تيمية.

ومن خلال أقوال ابن تيمية في مانعي الزكاة وجدنا أنه وصفهم بالردة عن الشرائع بسبب عدم وجود شبهة سائغة لهم، وبنفس الوقت قال بأن الرافضة فيهم ردة عن الشرائع أعظم من مانعي الزكاة، وتأويلاتهم أقبح من تأويلات مانعي الزكاة، حيث قال عن الرافضة⁶⁶³: «وَالرَّافِضَةُ جَهْمِيَّةٌ قَدَرِيَّةٌ وَفِيهِمْ مِنَ الْكُذِبِ وَالْبِدْعِ وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَعْظَمُ مِمَّا فِي الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ فِيهِمْ مِنَ الرِّدَّةِ عَنْ شَرَائِعِ الدِّينِ أَعْظَمُ مِمَّا فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَالصَّحَابَةُ.»

ومع ذلك لم يكفر ابن تيمية أعيان الرافضة. وهذا يعني أنه لا يكفر أعيان مانعي الزكاة

رابعاً: وصف ابن تيمية الرافضة بأن تأويلاتهم وامتناعهم عن الشرائع أعظم من الخوارج الحرورية وأعظم من مانعي الزكاة، ومع ذلك لم يكفر أعيان الرافضة. بل ولم نجد له تكفيراً صريحاً لتلك الطائفة، إلا تكفيره للرافضة الجبلية التي قاتلها الملك الناصر زمن ابن تيمية.

قال ابن تيمية⁶⁶⁴: «وَالرَّافِضَةُ الْجَبَلِيَّةُ يَجُوزُ أَخْذُ أَمْوَالِهِمْ وَسَبْيُ حَرَمِهِمْ يَخْرُجُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ

«.

قال ابن تيمية عن الرافضة الجبلية⁶⁶⁵: «فَلَمَّا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بِلَدَهُمْ، وَتَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، نَهَيْتُهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ وَعَنْ سَبْيِهِمْ، وَأَنْزَلْنَاهُمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّقِينَ لِكَلٍّ لَا يَجْتَمِعُوا.»

⁶⁶³ مجموع الفتاوى 528/28

⁶⁶⁴ الاختيارات الفقهية لابن تيمية - البعلي، المستدرك على مجموع الفتاوى 223/3

⁶⁶⁵ منهاج السنة 160/5

وللمخالفين شبهة من كلام ابن تيمية عن التتار، حيث يستدلون بقوله⁶⁶⁶: «فَمَنْ قَفَزَ عَنْهُمْ إِلَى التَّتَارِ كَانَ أَحَقَّ بِالْقِتَالِ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّتَارِ؛ فَإِنَّ التَّتَارَ فِيهِمُ الْمُكْرَهُ وَغَيْرُ الْمُكْرَهُ وَقَدْ اسْتَفَرَّتِ السُّنَّةُ بِأَنَّ عُقُوبَةَ الْمُرْتَدِّ أَعْظَمُ مِنْ عُقُوبَةِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ.»

وقول ابن تيمية⁶⁶⁷: «وَكُلُّ مَنْ قَفَزَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَمْرَاءِ الْعَسْكَرِ وَغَيْرِ الْأَمْرَاءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ وَفِيهِمْ مِنَ الرِّدَّةِ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ بِقَدَرِ مَا ارْتَدَّ عَنْهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ. وَإِذَا كَانَ السَّلَفُ قَدْ سَمَوْا مَانِعِي الزَّكَاةِ مُرْتَدِّينَ - مَعَ كَوْنِهِمْ يَصُومُونَ. وَيُصَلُّونَ وَلَمْ يَكُونُوا يُقَاتِلُونَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ - فَكَيْفَ يَمُنُّ صَارَ مَعَ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَاتِلًا لِلْمُسْلِمِينَ»

فيستنتجون من قول ابن تيمية عدة أمور: منها كفر أعيان الطوائف التي حكموا عليها بالكفر. ومنها أن مظاهر الكفار على المسلمين كفر على التعيين.

لكن بتدقيق كلام ابن تيمية وجمعه مع بعضه، نجده يتكلم عن أحد الأقسام التي يتكون منها جيش التتار، وهم المرتدون ردة صريحة عن الدين من الفرس والمغول والعرب، فقد أتم ابن تيمية قوله السابق⁶⁶⁸: «وَإِذَا كَانَتْ الرِّدَّةُ عَنْ أَصْلِ الدِّينِ أَعْظَمُ مِنَ الْكُفْرِ بِأَصْلِ الدِّينِ فَالرِّدَّةُ عَنْ شَرَائِعِهِ أَعْظَمُ مِنْ خُرُوجِ الْخَارِجِ الْأَصْلِيِّ عَنْ شَرَائِعِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ مُؤْمِنٍ يَعْرِفُ أَحْوَالَ التَّتَارِ وَيَعْلَمُ أَنَّ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ فِيهِمْ مِنَ الْفُرْسِ وَالْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ شَرٌّ مِنَ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ مِنَ التُّرْكِ وَخَوَهِمُ وَهُمْ بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمُوا بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ تَرْكِهِمْ لِكَثِيرٍ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ مِنَ الْفُرْسِ وَالْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُمْ يَمُنُّ كَانَ مُسْلِمًا الْأَصْلَ هُوَ شَرٌّ مِنَ التُّرْكِ الَّذِينَ كَانُوا كُفَّارًا؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ الْأَصْلِيَّ إِذَا ارْتَدَّ عَنْ بَعْضِ شَرَائِعِهِ كَانَ أَسْوَأَ حَالًا يَمُنُّ لَمْ يَدْخُلْ بَعْدَ فِي تِلْكَ الشَّرَائِعِ مِثْلَ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَأَمْثَالِهِمْ يَمُنُّ قَاتِلُهُمُ الصِّدِّيقُ. وَإِنْ كَانَ الْمُرْتَدُّ عَنْ بَعْضِ الشَّرَائِعِ مُتَفَقِّهًا أَوْ مُتَصَوِّفًا أَوْ تَاجِرًا أَوْ كَاتِبًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَهَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنَ التُّرْكِ الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي تِلْكَ الشَّرَائِعِ وَأَصْرُوا عَلَى الْإِسْلَامِ.»

666 مجموع الفتاوى 534/28

667 مجموع الفتاوى 531/28

668 مجموع الفتاوى 534/28

المسألة السادسة: كفر الطائفة مرتبط بوضوح الكفر :

قال ابن تيمية⁶⁶⁹: «نُصُوصُهُ صَرِيحَةٌ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنَّمَا كَانَ يُكْفَرُ الْجَهْمِيَّةُ الْمُنْكَرِينَ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ مُنَاقَضَةَ أَقْوَالِهِمْ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ: وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ تَعْطِيلُ الْخَالِقِ وَكَانَ قَدْ أُبْتُلِيَ بِهِمْ حَتَّى عَرَفَ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ وَأَنَّهُ يَدُورُ عَلَى التَّعْطِيلِ وَتَكْفِيرِ الْجَهْمِيَّةِ مَشْهُورٌ عَنِ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ. لَكِنْ مَا كَانَ يُكْفَرُ أَغْيَانُهُمْ فَإِنَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى الْقَوْلِ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِي يَقُولُ بِهِ وَالَّذِي يُعَاقِبُ مُخَالَفَهُ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِي يَدْعُو فَقَطُّ وَالَّذِي يُكْفَرُ مُخَالَفَهُ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِي يُعَاقِبُهُ»

فكفر الخوارج ليس واضحاً كوضوح الجهمية، ولا شك أن أقوال الخوارج وأفعالهم بالمسلمين كفر، كما قال ابن تيمية⁶⁷⁰: «وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ وَتَحْلِيدُهُمْ: فَفِيهِ أَيْضًا لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ: وَهُمَا رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. وَالْقَوْلَانِ فِي الْخَوَارِجِ وَالْمَارِقِينَ مِنَ الْحُرُورَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الَّتِي يَقُولُونَهَا الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كُفْرٌ وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمُ الَّتِي هِيَ مِنْ جَنْسِ أَعْمَالِ الْكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ هِيَ كُفْرٌ أَيْضًا. وَقَدْ ذَكَرْتُ دَلَائِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَكِنْ تَكْفِيرُ الْوَاحِدِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمُ بِتَحْلِيدِهِ فِي النَّارِ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.»

المسألة السابعة: التأويل غير السائغ هو ما يميز البغاة المتأولين عن غيرهم من الطوائف الممتنعة:

التأويل السائغ هو⁶⁷¹: التَّأْوِيلُ السَّائِغُ هُوَ الْجَائِزُ الَّذِي يُقَرُّ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ جَوَابٌ كَتَاوِيلِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَنَازِعِينَ فِي مَوَارِدِ الْاجْتِهَادِ.

669 مجموع الفتاوى 348/23

670 مجموع الفتاوى 500/28

671 مجموع الفتاوى 486/28

وقد اعتبر ابن تيمية أن جنس الخارجين عن الشريعة ليس لهم تأويل سائع ولذلك يجب قتالهم. وقد جعل ابن تيمية جنس الخارجين عن الشريعة يشمل: التتار ومانعي الزكاة والخوارج الحزورية وارانضة والنصيرية وغيرهم.

قال ابن تيمية عن التتار⁶⁷²: «وَهُمْ مِنْ شَرِّ الْبُغَاةِ الْمُتَأَوِّلِينَ الظَّالِمِينَ. لَكِنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ كَمَا تُقَاتِلُ الْبُغَاةُ الْمُتَأَوِّلُونَ فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً قَبِيحًا وَضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا؛»

وقال عن التتار⁶⁷³: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ التَّتَارِيَّةَ يُقَاتِلُونَ كَالْبُغَاةِ فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً قَبِيحًا فَإِنَّ هَؤُلَاءِ التَّتَارَ لَا شُبُهَةَ لَهُمْ بَلْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا خَارِجِينَ عَنْ شَرَائِعِ كُلِّ دِينٍ ثُمَّ لَوْ قَدَّرَ أَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ لَمْ يَكُنْ تَأْوِيلُهُمْ سَائِعًا بَلْ تَأْوِيلُ الْخَوَارِجِ وَمَانِعِي الزَّكَاةِ أَوْجَهُ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ»

وقال عن التتار⁶⁷⁴: «وَالصَّوَابُ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنَ الْبُغَاةِ الْمُتَأَوِّلِينَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا هُمْ مِنْ جِنْسِ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ وَمَانِعِي الزَّكَاةِ وَأَهْلِ الطَّائِفِ وَالْحَرَمِيَّةِ وَخَوَهِمُ يَمْنَنُ قُوتِلُوا عَلَى مَا خَرَجُوا عَنْهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ.»

قال ابن تيمية⁶⁷⁵: «وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ الْحُمْسَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ. وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُبُهَةٌ سَائِعَةٌ فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنَعِهَا وَإِنْ أَقَرُّوا بِالْوُجُوبِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ.»

قال ابن تيمية في التفريق بين البغاة المتأولين وبين الروافض الجبلية - وهم طائفة من الروافض كانت تعيش في جبل كسروان وقاتلها الملك الناصر في زمن ابن تيمية -⁶⁷⁶: «لِأَنَّ مِثْلَ أَوْلَيْكَ [أي البغاة] هُمْ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ وَهَؤُلَاءِ [أي الرافضة الجبلية] لَيْسَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ. وَمِثْلَ أَوْلَيْكَ إِنَّمَا يَكُونُونَ خَارِجِينَ عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ. وَهَؤُلَاءِ خَرَجُوا عَنْ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ. وَهُمْ شَرٌّ مِنَ التَّتَارِ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ؛ لَكِنَّ التَّتَارَ أَكْثَرُ وَأَقْوَى. فَلِذَلِكَ يَظْهَرُ كَثْرَةُ شَرِّهِمْ.»

672 مجموع الفتاوى 541/28

673 مختصر الفتاوى 508/1

674 مجموع الفتاوى 548/28

675 مجموع الفتاوى 519/28

676 مجموع الفتاوى 405/28

وقال عن الرافضة⁶⁷⁷: « وَلَيْسَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ؛ ... وَلَكِنَّ لَهُمْ تَأْوِيلٌ مِنْ جِنْسٍ تَأْوِيلِ
 مَانِعِي الزَّكَاةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. وَتَأْوِيلُهُمْ شَرُّ تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ. »
 إذن فالخوارج الحرورية والرافضة ومانعو الزكاة - لديهم تأويل غير سائع، أما التتار فليس
 لديهم تأويل اصلاً،
 وتأويل الرافضة أسوأ من الخوارج ومانعي الزكاة، ومع ذلك لم يُكفّر أعيانهم.

⁶⁷⁷ مجموع الفتاوى 486/28

المطلب الثالث ضوابط قتال الطائفة الممتنعة:

المسألة الأولى: يجب دعوتهم قبل قتالهم:

لا يختلف قتال الطائفة الممتنعة عن قتال الكفار من حيث وجوب دعوتهم لالتزام الشرائع التي امتنعوا عن التزامها، وكذلك عدم وجوب ذلك عند قتال الدفع.

قال ابن تيمية عن قوم ذوي شوكة يمتنعون من بعض الشرائع الظاهرة⁶⁷⁸: «نَعَمْ، يُجُوزُ؛ بَلْ يَجِبُ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ قِتَالُ هَؤُلَاءِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ مُتَنَعَةٍ عَنْ شَرِيعَةٍ مِنَ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ لِمُتَوَاتِرَةٍ؛

وَيُدْعَوْنَ قَبْلَ الْقِتَالِ إِلَى التَّزَامِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ التَّزَمُوهَا اسْتَوْثَقَ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكْتَفِ مِنْهُمْ بِمُجَرَّدِ الْكَلَامِ. كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ بِمَنْ قَاتَلَهُمْ بَعْدَ إِنْ أَدَّاهُمْ»

وقال أيضاً⁶⁷⁹: « فكلُّ من خرج عن كتابِ الله وسنةِ رسوله من سوائِ الطوائفِ فقد وجب على المسلمين أن يدعوه إلى كتاب الله وسنة رسوله بالكلام، فإن أجاب وإلا عاقبوه بالجلد تارةً، وبالقتل أخرى على قدر ذنبه، وسواء كان مُتَنَسِّبًا إلى الدين من العلماء والمشايخ أو من رؤساء الدنيا من الأمراء والوزراء، فإن من هؤلاء فيهم الأبرار والفجار. »

وقال ابن تيمية عن الطوائف الممتنعة من التتار⁶⁸⁰: «نَعَمْ يَجِبُ أَنْ يُسَلَّكَ فِي قِتَالِهِ الْمَسْلُوكُ الشَّرْعِيُّ مِنْ دُعَائِهِمْ إِلَى التَّزَامِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ تَكُنْ الدَّعْوَةُ إِلَى الشَّرَائِعِ قَدْ بَلَغَتْهُمْ كَمَا كَانَ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ يُدْعَى أَوَّلًا إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ إِنْ لَمْ تَكُنْ الدَّعْوَةُ قَدْ بَلَغَتْهُ. »

وقال عن الطوائف الممتنعة في السياسة الشرعية⁶⁸¹: «وَقِتَالُ هَؤُلَاءِ وَاجِبٌ ابْتِدَاءً بَعْدَ بُلُوغِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ بِمَا يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ. فَأَمَّا إِذَا بَدَّوْا الْمُسْلِمِينَ فَيَتَأَكَّدُ قِتَالُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي قِتَالِ الْمُتَنَعِينَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ قُطَاعِ الطَّرِيقِ. »

⁶⁷⁸ مجموع الفتاوى 557/28

⁶⁷⁹ جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس 215/5

⁶⁸⁰ مجموع الفتاوى 506/28

⁶⁸¹ مجموع الفتاوى 359/28

وعندما أفتى بقتال طائفة من الرافضة كانوا يسكنون الجبل ، ذكر ابن تيمية أن المسلمين لم يقاتلوهم -رغم إفسادهم- حتى أزالوا شبههم، فقال ابن تيمية⁶⁸²: «فَأَعَانَ اللَّهُ وَيَسَّرَ لِحُسْنِ نِيَّةِ السُّلْطَانِ وَهَمَّتْهُ فِي إِقَامَةِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَعِنَايَتِهِ بِجِهَادِ الْمَارِقِينَ أَنْ غَزَوْا غَزْوَةً شَرْعِيَّةً كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَعْدَ أَنْ كُشِفَتْ أَحْوَالُهُمْ وَأُزِيلَتْ عَنْهُمْ وَبَدَلَ لَهُمْ مِنَ الْعَدْلِ وَالْأَنْصَافِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَطْمَعُونَ بِهِ وَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ غَزْوَهُمْ اقْتِدَاءً بِسِيرَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِ الْحُرُورَةِ الْمَارِقِينَ الَّذِينَ تَوَاتَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرُ بِقِتَالِهِمْ وَنَعَتْ حَالَهُمْ مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ.»

قلت: فأين كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من أفعال الخوارج والغلاة في عصرنا الذين يكفرون الجماعات ثم يقاتلونهم ويستبيحون دماءهم وأعراضهم بلا دعوة ولا مقدمات، بل يفتعلون الأكاذيب والحيل القدرة لقتالهم زاعمين بذلك أنهم أقاموا الحجة وأزالوا الشبهات، وأنهم يرضون رب العالمين، والله ورسوله والمؤمنون بريئون من أفعالهم.

وبعضهم يدّعي أنهم أقاموا الحجة على الحكّام عبر الكتب التي كتبها المقدسي، أو الرسائل التي أرسلها ابن لادن أو غير ذلك من الطرق. وهذه كلّها -صدّقوني- شبهات لا تقدّم ولا تؤخّر فليست هذه هي طريقة إزالة الشبهات. ولكم في ابن تيمية خير مثال.

فأجيبونا لماذا يقاتل صبيان المقدسي الجماعات الأخرى التي تخالفهم في العراق وسوريا وأفغانستان؟ هل أقاموا الحجة؟ هل أزالوا الشبهات؟ أم أن ذلك كله عُكَّازٌ يتكئون عليه للوصول إلى مبتغاهم من السلطة وسفك الدماء.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المسألة الثانية: من الذي يجب عليه قتال الطائفة الممتنعة:

إن قتال الطوائف جميعها يدخل في باب العقوبات، أي أن قتال الطوائف لا يختلف أبداً عن إقامة حد الزنا ، وإقامة حد السرقة وغيرها من الحدود. والحدود كلها رحمة من الله، ونعمة على الجميع.

فهي للمحدود طهرة من إثم المعصية، وكفارة عن عقابها الأخروي، وهي له ولغيره رادعة عن الوقوع في المعاصي، وهي ضمان وأمان للأمة على دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وبإقامتها يصلح الكون، ويسود الأمن والعدل، وتحصل الطمأنينة.

قال ابن تيمية⁶⁸³: « الْعُقُوبَاتُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: عُقُوبَةُ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْعَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي: عِقَابُ الطَّائِفَةِ الْمُتَمَتِّعَةِ كَالَّتِي لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهَا إِلَّا بِقِتَالٍ. فَأَصْلُ هَذَا هُوَ جِهَادُ الْكُفَّارِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَكُلُّ مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى دِينِ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَهُ بِهِ فَلَمْ يَسْتَجِبْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُ { حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ } . »

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن الأحكام والحدود مخاطب بها مجموع الأمة، وقيمها السلطان ذو القدرة، فإن غُدم السلطان وأمكن إقامتها من غير سلطان إذا لم يكن في إقامتها مفسدة أعظم من تركها فهذا هو الواجب، وذلك لأن إقامة الحدود من السلطان العام فيها المصلحة المحضة وليس هناك مفسدة.

فإذا نظرنا إلى واقع المسلمين اليوم وقاتل أتباع المقدسي للحكام والإفساد الذي أحدثوه في الأرض عرفنا قيمة أهل العلم، وعرفنا لماذا حاول المقدسي بكل جهده وطاقته أن يبعد أتباعه عن أهل العلم.

قال ابن تيمية رحمه الله⁶⁸⁴: « وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: لَا يُقِيمُ الْحُدُودَ إِلَّا السُّلْطَانُ وَنُؤَابُهُ. إِذَا كَانُوا قَادِرِينَ فَاعِلِينَ بِالْعَدْلِ. كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ إِنَّمَا هُوَ الْعَادِلُ الْقَادِرُ فَإِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِأَمْوَالِ الْيَتَامَى؛ أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا: لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ حِفْظِهَا بِدُونِهِ وَكَذَلِكَ الْأَمِيرُ إِذَا

683 مجموع الفتاوى 349/28

684 مجموع الفتاوى 176/34

كَانَ مُضَيِّعًا لِلْحُدُودِ أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا لَمْ يَجِبْ تَقْوِيضُهَا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ إِقَامَتِهَا بِدُونِهِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ تُقَامُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ. فَمَتَى أَمَكَّنَ إِقَامَتُهَا مِنْ أَمِيرٍ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمَتَى لَمْ يَقُمْ إِلَّا بِعَدَدٍ وَمِنْ غَيْرِ سُلْطَانٍ أُقِيمَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِقَامَتِهَا فَسَادٌ يَزِيدُ عَلَى إِضَاعَتِهَا فَإِنَّهَا مِنْ "بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ" فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادٍ وَلاَةِ الْأَمْرِ أَوْ الرَّعِيَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى إِضَاعَتِهَا لَمْ يُدْفَعْ فَسَادٌ بِأَفْسَدَ مِنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.»

المسألة الثالثة: المقدور عليه من الطائفة الممتنعة لا يعاقب إلا بما ثبت عليه سواء كان ردة أو غيرها

ومعنى هذه المسألة: أننا أثناء القتال لانميز بين أفراد الطائفة، فيقاتل الجميع كالشخص الواحد، أما إذا قدرنا على أحدهم عن طريق أسره مثلاً، فإننا لانقتله لكونه مرتدّاً — كما يقول المقدسي وأتباعه — بل إنه يخضع لمحاكمة ليثبت عليه جرمه ، فإما أن يكون مرتدّاً فيعاقب بالقتل بعد الاستتابة، أو يكون جرمه غير ذلك كالاغتصاب أو التعذيب فيعاقب به.

ويجوز قتل المقدور عليه إذا كان فساداً لا يندفع إلا بقتله. وهذا يرجع للإمام أو من ينوب عنه كالمحاكمة.

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى 476/28 وهو يتكلم عن النصيريين الممتنعين وغيرهم من هو على شاكلتهم: «وَكُلُّ هَؤُلَاءِ كُفَّارٌ يَجِبُ قَتْلُهُمْ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَقَتْلُ الْوَاحِدِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُمْ. وَأَمَّا الْوَاحِدُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمَا - أَعْنِي عُمَرَ وَعَلِيًّا - قَتْلُهُمَا أَيْضًا. وَالْفُقَهَاءُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي قَتْلِ الْوَاحِدِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْ هَؤُلَاءِ فَلَمْ يَتَنَازَعُوا فِي وَجُوبِ قَتْلِهِمْ إِذَا كَانُوا مُتَمَنِّعِينَ. فَإِنَّ الْقِتَالَ أَوْسَعُ مِنَ الْقَتْلِ كَمَا يُقَاتِلُ الصَّائِلُونَ الْعِدَاةَ وَالْمُعْتَدُونَ الْبَغَاةَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِ لَمْ يُعَاقَبْ إِلَّا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ.»

وقال في مجموع الفتاوى 499/28: «فَأَمَّا قَتْلُ الْوَاحِدِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَارِجِ؛ كَالْحُرُورِ وَالرَّافِضَةِ وَخَوِجِهِمْ: فَهَذَا فِيهِ قَوْلَانِ لِلْفُقَهَاءِ هُمَا رَوَايَتَانِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجُوزُ قَتْلُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ؛ كَالدَّاعِيَةِ إِلَى مَذْهَبِهِ وَخَوِجِ ذَلِكَ بِمَنْ فِيهِ فَسَادٌ.»

جاء في مختصر الفتاوى المصرية 511: «وأما إذا كان في طائفة ممتنعين عن الصلاة ونحوها، فهؤلاء يقاتلون كقتال المرتدين والخوارج، ومن قدر عليه قتله، فيجب الفرق بين المقدور عليه وبين قتال الطائفة الممتنعة التي تحتاج إلى قتال.»

المطلب الرابع نماذج من الطوائف الممتنعة الخارجين عن الشريعة

سنحاول في هذا المطلب جمع كلام ابن تيمية عن بعض الممتنعين عن الشرائع وجمع الأسباب التي اعتبرهم بسببها ممتنعين وكيف أنه لم يُكفر أعيانهم. وسنحاول اختصار الأقوال قدر المستطاع.

النموذج الأول مانعو الزكاة:

يقول ابن تيمية عن أنواع المرتدين الذين قاتلهم الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه⁶⁸⁵: «أنواع المرتدين الذين قاتلهم الصديق»: والصديق قاتل المرتدين الذين ارتدوا عما كانوا فيه على عهد الرسول من دينه، وهم أنواع: منهم من آمن بمتنبىء [كذاب] ، ومنهم من لم يقر ببعض فرائض الإسلام التي أقر بها مع الرسول، ومنهم من ترك الإسلام بالكلية.»

أولاً: مانعو الزكاة خارجون عن الشريعة:

وقال ابن تيمية⁶⁸⁶: «وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الشَّرِيعَةِ لَمْ يَذْكُرُوا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ قِتَالَ الْخَارِجِينَ عَنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ كَمَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَالْخَوَارِجَ وَنَحْوَهُمْ إِلَّا مِنْ جِنْسٍ قِتَالَ الْخَارِجِينَ عَلَى الْإِمَامِ كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصَفِينَ. وَهَذَا غَلَطٌ»

وقال⁶⁸⁷: «الطَّائِفَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ كَمَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَنَحْوَهُمْ»

ثانياً: مانعو الزكاة امتنعوا عن أدائها بالكلية ولم يُقرُّوا بالزكاة:

قال ابن تيمية⁶⁸⁸: «وَالصِّدِّيقُ قَاتَلَ مَانِعِي الزَّكَاةِ لِكَوْنِهِمْ اِمْتَنَعُوا عَنْ آدَائِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَقُوتِلُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ أَقَرُّوا بِآدَائِهَا، وَقَالُوا: لَا نُؤَدِّيْهَا إِلَيْكَ، لَمْ يَجْزِ قِتَالُهُمْ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.»

⁶⁸⁵ النبوات 570

⁶⁸⁶ مجموع الفتاوى 486/28

⁶⁸⁷ مجموع الفتاوى 539/28

⁶⁸⁸ منهاج السنة 426/4

قال ابن تيمية⁶⁸⁹: «وَفِي الْجُمْلَةِ فَالَّذِينَ قَاتَلَهُمُ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانُوا مُتَمَنِّعِينَ عَنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

وَالْإِفْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ، فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ، بِخِلَافِ مَنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ وَلَكِنْ امْتَنَعَ عَنْ طَاعَةِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ كَمُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ ;

....

وَأَمَّا قِتَالُ مَانِعِي الزَّكَاةِ إِذَا كَانُوا مُتَمَنِّعِينَ عَنْ أَدَائِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ عَنِ . .

الْإِفْرَارِ بِهَا ; فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ قِتَالِ الْخَوَارِجِ .»

وقال ايضا⁶⁹⁰: «وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِنَّمَا قَاتَلَ مَانِعِي الزَّكَاةِ لِأَنَّهُمْ امْتَنَعُوا عَنْ أَدَائِهَا مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَلَوْ قَالُوا: نَحْنُ نُؤَدِّيهَا بِأَيْدِينَا وَلَا نَدْفَعُهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، لَمْ يَجْزُ قِتَالُهُمْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا .»

وقال ابن تيمية⁶⁹¹: «أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَاتَلَ الْمُرْتَدِّينَ بِمَنْعِهِمُ الزَّكَاةَ»

وقال عن سبي نساء ماني الزكاة⁶⁹²: «فَعُمِّرُ وَافَقَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصَّحَابَةِ. وَأَقَرَّ أُولَئِكَ بِالزَّكَاةِ بَعْدَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْهَا، وَلَمْ تُسَبِّ لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَلَا حَبْسٌ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَلَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ حَبْسٌ لَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ. فَكَيْفَ يَمُوتُ وَهُمْ فِي حَبْسِهِ؟ .

وَأَوَّلُ حَبْسٍ اتَّخَذَ فِي الْإِسْلَامِ بِمَكَّةَ، اشْتَرَى عُمَرُ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ دَارَهُ، وَجَعَلَهَا حَبْسًا بِمَكَّةَ. وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سَبَى أَبُو بَكْرٍ نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ، وَعُمَرُ أَعَادَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا إِذَا وَقَعَ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ اخْتِلَافِهِمَا فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عُمَرُ كَانَ مُوَافِقًا عَلَى جَوَازِ سَبْيِهِمْ لَكِنْ رَدَّ إِلَيْهِمْ

⁶⁸⁹ منهاج السنة 501/4

⁶⁹⁰ منهاج السنة 233/8

⁶⁹¹ مجموع الفتاوى 193/2

⁶⁹² منهاج السنة 349/6

سَبِّهِمْ كَمَا رَدَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى هَوَازِنَ سَبِّهِمْ بَعْدَ أَنْ قَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
فَمَنْ طَابَتْ نَفْسُهُ بِالرَّدِّ وَإِلَّا عَوَّضَهُ مِنْ عِنْدِهِ لَمَّا أَتَى أَهْلَهُمْ مُسْلِمِينَ، فَطَلَبُوا رَدَّ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ.»

النموذج الثاني الرافضة:

كلامنا هنا عن الرافضة الإمامية والإثني عشرية الذين لا يُعتبرون من الغلاة، وهو ما ذكره
ابن تيمية في تقسيمه للرافضة⁶⁹³: «وَالشَّيْعَةُ هُمْ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ،

شَرُّهَا الْعَالِيَةُ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لِعَلِيِّ شَيْئًا مِنَ الْإِلَهِيَّةِ أَوْ يَصِفُونَهُ بِالنُّبُوَّةِ، وَكُفْرُ هَؤُلَاءِ بَيْنَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ
يَعْرِفُ الْإِسْلَامَ، وَكُفْرُهُمْ مِنْ جِنْسِ كُفْرِ النَّصَارَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُمْ يُشَبِّهُونَ الْيَهُودَ مِنْ وَجْهِ
أُخَرَى.

وَالدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: وَهُمْ الرَّاغِبُونَ الْمَعْرُوفُونَ، كَالْإِمَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ عَلِيًّا هُوَ الْإِمَامُ
الْحَقُّ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَصِّ جَلِيِّ أَوْ خَفِيِّ وَأَنَّهُ ظَلَمَ وَمُنِعَ حَقُّهُ، وَيُبْغِضُونَ أَبَا
بَكْرٍ وَعُمَرَ وَيَشْتُمُونَهُمَا، وَهَذَا هُوَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ سِيَمَا الرَّاغِبِينَ وَهُوَ بَعْضُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَسَبُّهُمَا.
وَالدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُفْضِلَةُ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَلَكِنْ
يَعْتَقِدُونَ إِمَامَتَهُمَا وَعَدَالَتَهُمَا وَيَتَوَلَّوْنَهُمَا، فَهَذِهِ الدَّرَجَةُ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً، فَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهَا
طَوَائِفٌ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِبَادَةِ، وَلَيْسَ أَهْلُهَا قَرِيبًا مِمَّنْ قَبْلَهُمْ، بَلْ هُمْ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَقْرَبُ مِنْهُمْ
إِلَى الرَّاغِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُنَازِعُونَ الرَّاغِبِينَ فِي إِمَامَةِ الشَّيْخَيْنِ وَعَدْلِهِمَا وَمُؤَالَاتِهِمَا، وَيُنَازِعُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ
فِي فَضْلِهِمَا عَلَى عَلِيِّ - وَالنِّزَاعُ الْأَوَّلُ أَعْظَمُ، وَلَكِنْ هُمْ الْمِرْقَاةُ الَّتِي تَصْعَدُ مِنْهُ الرَّاغِبِينَ فَهُمْ هُمْ
بَابٌ.»

وقد تكلم ابن تيمية عن الرافضة في عدة مواضع، وألف كتاباً اسمه منهاج السنة النبوية للرد
على شبهات الرافضة، ونحن يهمنا أن نذكر مجمل اعتقاداتهم ومخالفاتهم لأهل السنة، وكيف حكم
عليهم ابن تيمية بأنهم طائفة خارجة عن الشريعة، وأنهم شر أهل الأهواء، وأن فيهم من البدع

⁶⁹³ الفتاوى الكبرى 369/6 ، مجموع الفتاوى 474/28 باختصار

والشرك ما الله به عليم، وكيف أنه لم يُكفر أعيانه الرافضة رغم كل تلك الطوام التي ذكرها عنهم، وكيف أزال شبهاتهم قدر ما يستطيع.

ولذلك فقد اخترنا اثنتين من الفتاوى لابن تيمية، تكلم فيهما عن الرافضة وحكمهم وفصل القول فيهم.

الفتوى الأولى في مجموع الفتاوى (468 - 500) والتي أفتى فيها بوجوب قتال الرافضة وأفتى أيضاً بعدم تكفير أعيانهم.

والفتوى الثانية رسالة إلى الملك الناصر يهنئه فيها بنصره على الرافضة الجبليّة - وهم طائفة معينة من الرافضة - كانوا ممتنعين في جبل كسروان. وسنضع معها أقوالاً أخرى لإيضاح الفكرة.

الفتوى الأولى عن الرافضة⁶⁹⁴:

في قول مجمل لابن تيمية فقد عدد طوام الرافضة بقوله⁶⁹⁵: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالرِّضْوَانِ عَلَيْهِمْ وَالْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ مَا هُمْ كَافِرُونَ بِحَقِيقَتِهِ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْجُمُعَةِ وَالْأَمْرِ بِالْجِهَادِ وَبِطَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ مَا هُمْ خَارِجُونَ عَنْهُ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ مُوَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ وَمُؤَادَّتِهِمْ وَمُؤَاخَاتِهِمْ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ مَا هُمْ عَنْهُ خَارِجُونَ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ وَمُؤَادَّتِهِمْ مَا هُمْ خَارِجُونَ عَنْهُ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ تَحْرِيمِ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ وَتَحْرِيمِ الْغِيْبَةِ وَالْهَمْزِ وَاللَّمْزِ: مَا هُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ اسْتِخْلَالًا لَهُ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّلَافِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْفُرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ مَا هُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْهُ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنَ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَحَبَّتِهِ وَاتِّبَاعِ حُكْمِهِ مَا هُمْ خَارِجُونَ عَنْهُ.

⁶⁹⁴ مجموع الفتاوى 468/28 - 500

⁶⁹⁵ مجموع الفتاوى 485/28

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنْ حُقُوقِ أَزْوَاجِهِ مَا هُمْ بِرَأْءٍ مِنْهُ. وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنْ تَوْحِيدِهِ وَإِخْلَاصِ الْمُلْكِ لَهُ وَعِبَادَتِهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ مَا هُمْ بِخَارِجُونَ عَنْهُ.

فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا جَاءَ فِيهِمْ الْحَدِيثُ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ تَعْظِيمًا لِلْمَقَابِرِ الَّتِي أُخْذَتْ أُوثَانًا مِنْ دُونِ اللَّهِ. وَهَذَا بَابٌ يَطُولُ وَصْفُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا هُمْ كَافِرُونَ بِهِ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنْ قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَالنَّبِيِّ عَنْ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ مَا هُمْ كَافِرُونَ بِهِ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ: مَا هُمْ كَافِرُونَ بِهِ.

وَلَا تَحْتَمِلُ الْفِتْنَى إِلَّا الْإِشَارَةَ الْمُحْتَصِرَةَ.

ويمكننا تفصيل أقواله كالتالي:

أولاً تكفيرهم للصحابة والتابعين وكل من خالفهم في معتقداتهم البدعية⁶⁹⁶:

ثانياً: معاونة الكفار على المسلمين: بسبب اعتقادهم كفر المسلمين⁶⁹⁷.

قال ابن تيمية⁶⁹⁸: «وَالرَّافِضَةُ يُعَاوَنُونَ الْكُفَّارَ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ الْكُفَّارَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْكُفَّارِ فَكَانُوا أَعْظَمَ مُرُوءًا عَنِ الدِّينِ مِنْ أَوْلَئِكَ الْمَارِقِينَ بِكَثِيرٍ كَثِيرٍ».

ثالثاً: مشابكتهم اليهود في الإمامة والإمام المعصوم⁶⁹⁹:

قال ابن تيمية⁷⁰⁰: «وَقَدْ أَشْبَهُوا الْيَهُودَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ لَا سِيَّمَا السَّامِرَةَ مِنَ الْيَهُودِ؛ فَإِنَّهُمْ أَشْبَهُهُ بِهِنَّ مِنْ سَائِرِ الْأَصْنَافِ: يُشَبِّهُونَهُمْ فِي دَعْوَى الْإِمَامَةِ فِي شَخْصٍ أَوْ بَطْنٍ بَعِيْنِهِ وَالتَّكْذِيبِ

⁶⁹⁶ مجموع الفتاوى 477/28 ، مجموع الفتاوى 481/28

⁶⁹⁷ مجموع الفتاوى 478/28 ، مجموع الفتاوى 480/28 ، منهاج السنة 156/5 ، مسألة في الكنائس 113/1 حتى 117 ، رسالة في فضل الخلفاء الراشدين 49

⁶⁹⁸ مجموع الفتاوى 530/28

⁶⁹⁹ مجموع الفتاوى 480/28 ، مجموع الفتاوى 491/28

⁷⁰⁰ مجموع الفتاوى 480/28

لِكُلِّ مَنْ جَاءَ بِحَقِّ غَيْرِهِ يَدْعُوهُ وَفِي اتِّبَاعِ الْأَهْوَاءِ أَوْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَتَأْخِيرِ الْفِطْرِ وَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتَحْرِيمِ ذَبَائِحِ غَيْرِهِمْ.»

رابعاً: الشرك بالله كالغلو في البشر وحج المشاهد:

قال ابن تيمية⁷⁰¹: «وَيُشْبِهُونَ النَّصَارَى فِي الْغُلُوِّ فِي الْبَشَرِ وَالْعِبَادَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ وَفِي الشِّرْكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.»

قال ابن تيمية⁷⁰²: «{ . وَيَرَوْنَ أَنَّ حَجَّ هَذِهِ الْمَشَاهِدِ الْمَكْدُوبَةِ وَغَيْرِ الْمَكْدُوبَةِ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَاتِ حَتَّى أَنْ مِنْ مَشَائِجِهِمْ مَنْ يُفَضِّلُهَا عَلَى حَجِّ الْبَيْتِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ. » وقال ابن تيمية⁷⁰³: «فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا جَاءَ فِيهِمْ الْحَدِيثُ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ تَعْظِيماً لِلْمَقَابِرِ الَّتِي أُتُّخِذَتْ أَوْثَاناً مِنْ دُونِ اللَّهِ.»

خامساً: فيهم كثير من الزنادقة وغالب أئمتهم زنادقة

قال ابن تيمية⁷⁰⁴: «فَالْخَوَارِجُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ زَنْدِيقٌ وَلَا غَالٍ وَهَؤُلَاءِ فِيهِمْ مِنَ الزَّنَادِقَةِ وَالْعَالِيَةِ مَنْ لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ...»

وَأَيْضاً فَغَالِبُ أَيْمَتِهِمْ زَنْدَقَةٌ؛ إِنَّمَا يُظْهِرُونَ الرِّفْضَ. لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا فَعَلَتْهُ أَيْمَةُ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ خَرَجُوا بِأَرْضِ أَدْرَبِجَانَ فِي زَمَنِ الْمُعْتَصِمِ مَعَ بَابِكَ الْخَرْمِيِّ وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ " الْخَرْمِيَّةَ " وَ " الْمُحَمَّرَةَ " وَالْقَرَامِطَةَ الْبَاطِنِيَّةَ " »

سادساً: تأويلات الرافضة شرّ تأويلات أهل الأهواء وامتناعهم أعظم من مانعي الزكاة وشرهم أكبر من الخوارج ومن التتار⁷⁰⁵: ردّة الرافضة عن شرائع الإسلام أعظم من ردة مانعي الزكاة، حتى أنه وصفهم بالمرتدين ، ومع ذلك لم يكفر أعيانهم!؟

701 مجموع الفتاوى 480/28

702 مجموع الفتاوى 482/28

703 مجموع الفتاوى 485/28

704 مجموع الفتاوى 483/28

705 مجموع الفتاوى 486/28 ، مجموع الفتاوى 482/28 ، مجموع الفتاوى 528/28 ، منهاج السنة 160/5

فعند رده على الرافضي في منهاج السنة وصفهم بقوله⁷⁰⁶: «اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِّينَ الْمُفْتَرِينَ، أَتَبَاعِ الْمُرْتَدِّينَ * الَّذِينَ بَرَزُوا بِمُعَادَاةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ وَدِينِهِ، وَمَرْفُوعِ الْإِسْلَامِ وَتَبْذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَشَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَعِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَوَلَّوْا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَالشِّتَاقِ *»، فَإِنَّ هَذَا الْفَصْلَ وَأَمْثَالَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ يُحَقِّقُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الْمُتَعَصِّبِينَ عَلَى الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَحِزْبِهِ [مِنْ أَصُولِهِمْ] مِنْ جَنْسِ الْمُرْتَدِّينَ الْكُفَّارِ، كَالْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

قال ابن تيمية عن الرافضة⁷⁰⁷: «وَهَؤُلَاءِ خَرَجُوا عَنْ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ. وَهُمْ شَرٌّ مِنَ التَّتَارِ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدٍ؛ لَكِنَّ التترَ أَكْثَرُ وَأَقْوَى. فَلِذَلِكَ يَظْهَرُ كَثْرَةُ شَرِّهِمْ. وَكَثِيرٌ مِنَ فَسَادِ التترِ هُوَ لِمُخَالَطَةِ هَؤُلَاءِ هُمْ كَمَا كَانَ فِي زَمَنِ قَازَانَ وَهُوَ لَا كُفْرَ وَغَيْرِهِمَا؛ فَإِنَّهُمْ أَخَذُوا مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافَ مَا أَخَذُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَأَرْضَهُمْ فَيْئًا لِبَيْتِ الْمَالِ.»

وقال ابن تيمية بأن الرافضة شرّ من الخوارج وأعظم ضرراً من التتار⁷⁰⁸: «والرافضة شرّ من هؤلاء [أي الخوارج الحارورية]؛ فإنهم يعاونون اليهود والنصارى، وعاونوهم مع هلاوون لما قدم إلى بغداد، فأعانوه على قتل بيت النبوة العباسيين وغيرهم من المؤمنين، وأعانوا اليهود والنصارى بالشام نوبة هلاوون وقازان، وغير ذلك، ولا ريب أن ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر التتر.»

سابعاً: عدم تكفير أعيان الرافضة:

وأخيراً بعد أن عدد ابن تيمية كفریات الرافضة وبدعهم، وأوضح حكمهم، فإنه قال بعدم كفر أعيانهم⁷⁰⁹: «وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ وَتَحْلِيدُهُمْ: فَفِيهِ أَيْضًا لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ: وَهُمَا رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. وَالْقَوْلَانِ فِي الْخَوَارِجِ وَالْمَارِقِينَ مِنَ الْحَرُورِيَةِ وَالرَّافِضَةِ وَخَوِجِهِمْ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الَّتِي يُقُولُونَهَا الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كُفْرٌ وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمُ الَّتِي هِيَ مِنْ جَنْسِ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ هِيَ كُفْرٌ أَيْضًا. وَقَدْ ذَكَرْتُ دَلَائِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَكِنَّ تَكْفِيرَ الْوَاحِدِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمَ بِتَحْلِيدِهِ فِي النَّارِ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.

706 منهاج السنة 490/4

707 مجموع الفتاوى 405/28

708 جامع المسائل المجموعة السابعة 438 ، مجموع الفتاوى 479 / 28 ، مجموع الفتاوى 493/28

709 مجموع الفتاوى 500/28

فَإِنَّا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِنُصُوصِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ وَلَا نَحْكُمُ لِلْمُعَيَّنِ بِدُخُولِهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ حَتَّى يَثْبُوتَ فِيهِ الْمُقْتَضَى الَّذِي لَا مَعَارِضَ لَهُ.»

ثم وصفهم بأنهم إما منافقون أو جاهلون⁷¹⁰: «وَهَؤُلَاءِ الرَّافِضَةُ: إِمَّا مُنَافِقٌ وَإِمَّا جَاهِلٌ، فَلَا يَكُونُ رَافِضِيٌّ وَلَا جَهْمِيٌّ إِلَّا مُنَافِقًا أَوْ جَاهِلًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَكُونُ فِيهِمْ أَحَدٌ عَالِمًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ، فَإِنَّ مُخَالَفَتَهُمْ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَكَذِبُهُمْ عَلَيْهِ لَا يَخْفَى قَطُّ إِلَّا عَلَى مُفْرِطٍ فِي الْجَهْلِ وَالْهَوَى.»

الفتوى الثانية لابن تيمية في قتال الرافضة الجبلية:

الرافضة الجبلية هي طائفة من الرافضة الذين كانوا يسكنون جبل كسروان في ساحل الشام زمن ابن تيمية، وقد قاتلهم الملك الناصر زمن ابن تيمية، وأفتى ابن تيمية حينها بمعاملتهم كما عامل الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة، وأفتى ابن تيمية بعدم قتلهم بعد القدرة عليهم وبعدم سبيهم، إذ هو لم يقل بكفر أعيانهم، بل قاتلهم قتال المرتدين عن الشريعة كمانعي الزكاة.

وبمتابعة كلام ابن تيمية عنهم وجدنا عدة مواضع تكلم فيها عنهم وأكبرها في مجموع الفتاوى⁷¹¹ حيث كتب كتاباً للملك الناصر بعد انتصاره على هؤلاء الرافضة، ووضح فيها سبب قتلهم وفتواهم فيهم، وكذلك في منهاج السنة⁷¹².

حيث وصف ابن تيمية هؤلاء الرافضة الجبلية بقوله⁷¹³: «وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ بِسَاحِلِ الشَّامِ جَبَلٌ كَبِيرٌ، فِيهِ أُلُوفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ يَسْفِكُونَ دِمَاءَ النَّاسِ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَقَتَلُوا خَلْقًا عَظِيمًا وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَلَمَّا انْكَسَرَ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ غَارَانَ، أَخَذُوا الْحَيْلَ وَالسِّلَاحَ وَالْأَسْرَى وَبَاغَوْهُمْ لِلْكَفَّارِ النَّصَارَى بِقُبُرِصَ، وَأَخَذُوا مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْجُنْدِ، وَكَانُوا أَضَرَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْدَاءِ، وَحَمَلَ بَعْضُ أُمَرَائِهِمْ رَايَةَ النَّصَارَى، وَقَالُوا لَهُ: أَيُّمَا خَيْرٍ: الْمُسْلِمُونَ أَوْ النَّصَارَى؟ فَقَالَ:

⁷¹⁰ منهاج السنة 162/5

⁷¹¹ مجموع الفتاوى 398/28 - 409

⁷¹² منهاج السنة 159/5

⁷¹³ منهاج السنة 159/5

بَلِ النَّصَارَى. فَقَالُوا لَهُ: مَعَ مَنْ تُخْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: مَعَ النَّصَارَى. وَسَلَّمُوا إِلَيْهِمْ بَعْضَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا اسْتَشَارَ بَعْضُ وُلاةِ الْأَمْرِ فِي غَزْوِهِمْ، وَكَتَبَتْ جَوَابًا مَبْسُوطًا فِي غَزْوِهِمْ، وَذَهَبْنَا إِلَى نَاحِيَّتِهِمْ وَحَضَرَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَجَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مُنَازَرَاتٌ وَمُقَاوَصَاتٌ يَطُولُ وَصْفُهَا، فَلَمَّا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بِلَدَهُمْ ، وَتَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، نَهَيْتُهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ وَعَنْ سَبِّهِمْ ، وَأَنْزَلْنَاهُمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّقِينَ لِقَلَّا يَجْتَمِعُوا. »

ومن الصفات التي علق بها ابن تيمية الحكم على الرافضة:

أولاً: تكفيرهم للصحابة⁷¹⁴

ثانياً: تكفيرهم لمن خالفهم في اعتقادهم البدعي الباطل⁷¹⁵

ثالثاً: معاونتهم للكفار على المسلمين⁷¹⁶

رابعاً: إفسادهم في ديار المسلمين⁷¹⁷

خامساً لا يوجد في جبلهم مصحف

قال ابن تيمية⁷¹⁸: «وَلَمْ نَجِدْ فِي جَبَلِهِمْ مُصْحَفًا وَلَا فِيهِمْ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ؛ وَإِنَّمَا عِنْدَهُمْ عَقَائِدُهُمُ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَبَاحُوا بِهَا دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ.»

لكنهم وجدوا كتب أئمتهم التي تحتوي على بدعهم وكفرياتهم⁷¹⁹.

سادساً ليس لهم تأويل سائع وهم شر من التتار⁷²⁰.

⁷¹⁴ مجموع الفتاوى 400/28

⁷¹⁵ مجموع الفتاوى 401/28

⁷¹⁶ مجموع الفتاوى 400/28

⁷¹⁷ مجموع الفتاوى 403/28

⁷¹⁸ مجموع الفتاوى 404/28

⁷¹⁹ مجموع الفتاوى 402/28

⁷²⁰ مجموع الفتاوى 405/28

سابعاً: هؤلاء الرافضة المحاربون قوم جهال⁷²¹

ولذلك ذكر ابن تيمية أن المسلمين لم يقاتلوهم -رغم إفسادهم- حتى أزالوا شبههم، فقال ابن تيمية⁷²²: «فَأَعَانَ اللَّهُ وَيَسَّرَ لِحُسْنِ نِّيَّةِ السُّلْطَانِ وَهَمَّتِهِ فِي إِقَامَةِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَعِنَايَتِهِ بِجِهَادِ الْمَارِقِينَ أَنْ عَزَّوْا عَزْوَةً شَرْعِيَّةً كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَعْدَ أَنْ كُشِفَتْ أَحْوَالُهُمْ وَأُزِيلَتْ شُبُهَهُمْ وَبَدَّلَ لَهُمْ مِنَ الْعَدْلِ وَالْأَنْصَافِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَطْمَعُونَ بِهِ وَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ عَزْوَهُمْ افْتِدَاءً بِسِيرَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِ الْحُرُورِ الْمَارِقِينَ الَّذِينَ تَوَاتَرَتْ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأُمُورُ بِقِتَالِهِمْ وَنَعَتْ حَالَهُمْ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ.»

ثامناً: بدعتهم أشد من الخوارج⁷²³

تاسعاً: غنيمة أموالهم لأنهم اخذوا أموال المسلمين

وقال ابن تيمية عن طائفة الرافضة الجبلية⁷²⁴: «والرافضة الجبلية يجوز أخذ أموالهم وسي حريمهم يخرج على تكفيرهم»

فقد أفتى بأخذ أموالهم لأنهم اخذوا من أموال المسلمين الكثير، وأما سبي النساء فهو تابع لتكفير اعيانهم، وابن تيمية أفتى بعدم سبيهم.

قال ابن تيمية⁷²⁵: «وَهُمْ مَعَ هَذَا فَقَدْ سَفَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ وَأَخَذُوا مِنَ الْأَمْوَالِ مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. فَإِذَا كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَدْ أَبَاحَ لِعَسْكَرِهِ أَنْ يَنْهَبُوا مَا فِي عَسْكَرِ الْخَوَارِجِ مَعَ أَنَّهُ قَتَلَهُمْ جَمِيعُهُمْ كَانَ هَؤُلَاءِ أَحَقَّ بِأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ.»

وقال⁷²⁶: «فَإِنَّهُمْ أَخَذُوا مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافَ مَا أَخَذُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَأَرْضِيَهُمْ فَيَتَّيَّ لِيَتَّيَّ الْمَالِ.»

⁷²¹ مجموع الفتاوى 408/28

⁷²² مجموع الفتاوى 403/28

⁷²³ منهاج السنة 158 - 155/5

⁷²⁴ المستدرك على مجموع الفتاوى 223/3

⁷²⁵ مجموع الفتاوى 404/28

⁷²⁶ مجموع الفتاوى 405/28

النموذج الثالث التتار:

المسألة الأولى: توصيف ابن تيمية للتتار:

أولاً: توصيف طائفة التتار كان بمعرفة واقع جمهور أفرادها:

لم يعتمد ابن تيمية في توصيف التتار على كتبهم وأقوالهم وبياناتهم — كما يفعل المقدسي في تكفير خصومه —، بل اعتمد على واقعهم وعلى غلبة الأمور التي يتميزون بها. ولذلك تجده يصف حال جمهور عسكر التتار، ويقسمهم بحسب خروجهم عن الشريعة وكل ذلك من واقع حالهم، إما بمعينته المباشرة للواقع أو بحسب ما تواتر عنهم.

قال ابن تيمية⁷²⁷: «نَعَمْ يَجِبُ قِتَالُ هَؤُلَاءِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ؛ وَاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْمَعْرِفَةُ بِحَالِهِمْ. وَالثَّانِي مَعْرِفَةُ حُكْمِ اللَّهِ فِي مِثْلِهِمْ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَكُلُّ مَنْ بَاشَرَ الْقَوْمَ يَعْلَمُ حَالَهُمْ وَمَنْ لَمْ يُبَاشِرْهُمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِمَا بَلَغَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَأَخْبَارِ الصَّادِقِينَ.»

وقال⁷²⁸: «وَلَوْ وَصَفْتُ مَا أَعْلَمُهُ مِنْ أُمُورِهِمْ لَطَالَ الْخِطَابُ.»

أما كلامه عن جمهور العسكر فقال⁷²⁹: «فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الْمَسْتُوْلُ عَنْهُمْ عَسْكَرُهُمْ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوْمٍ كُفَّارٍ مِنَ النَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ وَعَلَى قَوْمٍ مُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ - وَهُمْ جُمْهُورُ الْعَسْكَرِ - يَنْطِقُونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ إِذَا طَلِبَتْ مِنْهُمْ وَيُعْظِمُونَ الرَّسُولَ وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يُصَلِّي إِلَّا قَلِيلاً جِدًّا وَصَوْمٌ رَمَضَانَ أَكْثَرَ فِيهِمْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْمُسْلِمُ عِنْدَهُمْ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِ وَلِلصَّالِحِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَهُمْ قَدْرٌ وَعِنْدَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْضُهُ وَهُمْ مُتَفَاوِثُونَ فِيهِ؛ لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّتُهُمْ وَالَّذِي يُفَاتِلُونَ عَلَيْهِ مُتَضَمِّنٌ لِتَرْكِ كَثِيرٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ أَوْ أَكْثَرِهَا.»

⁷²⁷ مجموع الفتاوى 510/28

⁷²⁸ مجموع الفتاوى 552/28

⁷²⁹ مجموع الفتاوى 504/28

وقال أيضاً⁷³⁰: « لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّتُهُمْ وَالَّذِي يُقَاتِلُونَ عَلَيْهِ مُتَضَمِّنٌ لِتَرْكِ كَثِيرٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ أَوْ أَكْثَرِهَا »

وقال أيضاً⁷³¹: « وَقَدْ شَاهَدْنَا عَسْكَرَ الْقَوْمِ فَرَأَيْنَا جُمْهُورَهُمْ لَا يُصَلُّونَ وَلَمْ نَرِ فِي عَسْكَرِهِمْ مُؤَذِّنًا وَلَا إِمَامًا »

إذن فتوصيف الطائفة احتاج من ابن تيمية البحث في أفرادها وأحوالهم. وهذه والله مسألة صعبة لا يمكن لجاهل متعالم كالمقدسي فعلها.

ثانياً التتار من جنس الخوارج:

حين اختلف الناس في حكم التتار جعلهم ابن تيمية من جنس الخوارج مع أنهم لم يخرجوا على إمام، حيث قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية": "وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي كَيْفِيَّةِ قِتَالِ هَؤُلَاءِ التَّتَرِ مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ هُوَ، فَإِنَّهُمْ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ، وَلَيْسُوا بُعَاةً عَلَى الْإِمَامِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا فِي طَاعَتِهِ فِي وَقْتٍ ثُمَّ خَالَفُوهُ !"

فَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ (أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ): هَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ مِنْهُمَا، وَهَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِإِقَامَةِ الْحَقِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ."

ثالثاً التتار جهال:

وقال⁷³²: « وَأَيْضًا لَا يُقَاتِلُ مَعَهُمْ غَيْرُ مُكْرِهِ إِلَّا فَاسِقٌ أَوْ مُبْتَدِعٌ أَوْ زَنْدِيقٌ كَالْمَلَاحِدَةِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَكَالزَّافِضَةِ السَّبَّابَةِ وَكَالْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَّةِ مِنَ النُّفَاةِ الْخُلُولِيَّةِ وَمَعَهُمْ مِمَّنْ يُقَلِّدُونَهُ مِنَ الْمُتَنَسِّينَ إِلَى الْعِلْمِ وَالِدِّينِ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ التَّتَارَ جُهَالٌ يُقَلِّدُونَ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ بِهِ الظَّنَّ وَهُمْ لِضَلَالِهِمْ وَغِيهِمْ يَتَّبِعُونَهُ فِي الضَّلَالِ الَّذِي يَكْذِبُونَ بِهِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُبَدِّلُونَ دِينَ اللَّهِ وَلَا

⁷³⁰ مجموع الفتاوى 505/28

⁷³¹ مجموع الفتاوى 520/28

⁷³² مجموع الفتاوى 552/28

يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ. وَلَوْ وَصَفْتُ مَا أَعْلَمُهُ مِنْ أُمُورِهِمْ لَطَالَ
الْخِطَابُ.»

رابعاً: عسكر التتار أربعة أقسام، والتعامل مع كل قسم يكون بما يستحقه إن أمكن ذلك:
قسم ابن تيمية التتار إلى أربعة أقسام كما قال ⁷³³: « فَإِنَّ عَسْكَرَهُمْ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعِ
طَوَائِفَ:

1- كَافِرَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى كُفْرِهَا: مِنَ الْكِرْجِ وَالْأَرْمَنِ وَالْمَغُولِ.

2- وَطَائِفَةٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً فَارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَانْقَلَبَتْ عَلَى عَقِبَيْهَا: مِنَ الْعَرَبِ وَالْفُرسِ وَالرُّومِ
وَعَبْرِهِمْ. فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَجِبُ قَتْلُهُمْ حَتْمًا مَا لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى مَا حَرَجُوا عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَقَّدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ
وَلَا هُدْنَةٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ وَلَا يُفَادَى بِمَالٍ وَلَا رِجَالٍ وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ وَلَا تُنْكَحُ
نِسَاؤُهُمْ وَلَا يَسْتَرْقُونَ؛ مَعَ بَقَائِهِمْ عَلَى الرِّدَّةِ بِاتِّفَاقٍ. وَيُقْتَلُ مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ؛
كَالشَّيْخِ الْهَرَمِ وَالْأَعْمَى وَالزَّمَنِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَكَذَا نِسَاؤُهُمْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

3- وَفِيهِمْ أَيْضًا مَنْ كَانَ كَافِرًا فَانْتَسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَلْتَزِمِ شَرَائِعَهُ؛ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ
الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ وَالْكَفِّ عَنْ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَالتَّزَامِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَضَرْبِ الْجَزْيَةِ
عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَاتَلَ الصَّدِيقُ مَا نَعِيَ
الزَّكَاةَ؛ بَلْ هَؤُلَاءِ شَرُّ مِنْهُمْ مِنْ وُجُوهِ وَكَمَا قَاتَلَ الصَّحَابَةُ أَيْضًا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ - الْخَوَارِجَ

4- وَفِيهِمْ صِنْفٌ رَابِعٌ شَرُّ مِنْ هَؤُلَاءِ. وَهُمْ قَوْمٌ ارْتَدُّوا عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَبَقُوا مُسْتَمْسِكِينَ
بِالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ.

فَهَؤُلَاءِ الْكُفَّارُ الْمُرْتَدُّونَ وَالِدَّاحِلُونَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ لِشَرَائِعِهِ وَالْمُرْتَدُّونَ عَنْ شَرَائِعِهِ لَا عَنْ سَمِيهِ:
كُلُّهُمْ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَلْتَزِمُوا شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَحَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ
كُلُّهُ لِلَّهِ وَحَتَّى تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ - الَّتِي هِيَ كِتَابَتُهُ وَمَا فِيهِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَحَبْرِهِ - هِيَ الْعُلْيَا. »

⁷³³ مجموع الفتاوى 413/28 حتى 416 ، ومجموع الفتاوى 535/28

ومن تقسيمه لعسكر التتار قوله في تشبيهه واقعة التتار في زمنه بغزوة الأحزاب زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث قال⁷³⁴: « وَفِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ تَحَزَّبَ هَذَا الْعَدُوُّ مِنْ مَعُولٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ التُّرْكِ وَمِنْ فُرْسٍ وَمُسْتَعَرِبَةٍ وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَجْنَاسِ الْمُرْتَدَّةِ وَمِنْ نَصَارَى الْأَرَمَنِ وَغَيْرِهِمْ. »

وكذلك قوله عن عسكر التتار عندما شبّه حالهم بحال المسلمين في غزوة الخندق عندما قال الرسول صلى الله عليه وسلم « {الآنَ نَعْزُوهُمْ وَلَا يَعْزُونَا} »، حيث قال ابن تيمية عن التتار⁷³⁵: « كَذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - هَؤُلَاءِ الْأَحْزَابُ مِنَ الْمَعُولِ وَأَصْنَافِ التُّرْكِ وَمِنْ الْفُرْسِ وَالْمُسْتَعَرِبَةِ وَالنَّصَارَى وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَصْنَافِ الْخَارِجِينَ عَنِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ: الْآنَ نَعْزُوهُمْ وَلَا يَعْزُونَا. »

ولذلك فابن تيمية عندما يقول بأن من التحق بالتتار فيه من الردة بقدر ما ارتد عنه من الشرائع⁷³⁶، فهو لا يقصد تكفير المعينين كما فهم المقدسي وأتباعه واستدلوا بأن القتال مع الخارجين عن الشريعة كفر أكبر لا يُعذر صاحبه، بل إن ابن تيمية كان يتكلم بحسب تقسيمه للتتار إلى مرتدين عن أصل الإسلام ومرتدين عن شرائعه وخارجين عن شرائعه، فالذي يلتحق بالتتار ويقاوم معهم يعتبر مرتداً عن الشرائع بقدر ما ارتد عنه، فيجري عليه مايجري على أمثاله من استتابة بعد القدرة لمعرفة عذره من عدمه.

المسألة الثانية: بعض صفات التتار التي علق بها ابن تيمية حكمه على التتار:

أولاً عامتهم يوجبون الإسلام ولا يقاتلون من تركه⁷³⁷

ثانياً: عامتهم لا يُجرمون دماء المسلمين وأموالهم؛ إلا أن ينهاهم عنها سلطانهم⁷³⁸

ثالثاً: عامتهم لا يلتزمون أداء الواجبات⁷³⁹

⁷³⁴ مجموع الفتاوى 444/28

⁷³⁵ مجموع الفتاوى 462/28

⁷³⁶ مجموع الفتاوى 535/28

⁷³⁷ مجموع الفتاوى 505/28

⁷³⁸ مجموع الفتاوى 505/28

⁷³⁹ مجموع الفتاوى 505/28

رابعاً: حكمهم بالسياسات (القوانين) التي ابتدعوها وسموها الياسق أو الياساق⁷⁴⁰: «وَلَا يَلْتَزِمُونَ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ اللَّهِ؛ بَلْ يَخْكُمُونَ بِأَوْضَاعٍ لَهُمْ تُوَافِقُ الْإِسْلَامَ تَارَةً وَتُخَالِفُهُ أُخْرَى.»

وقال⁷⁴¹: «فَهُمْ يَدْعُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَيُعْظِمُونَ دِينَ أَوْلِيكَ الْكُفَّارِ عَلَى دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَيُطِيعُونَهُمْ وَيُؤَالُونَهُمْ أَعْظَمَ بِكَثِيرٍ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمُؤَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحُكْمِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَ أَكَابِرِهِمْ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.»

وقال ابن تيمية في موضع آخر عن بعض الأمور التي ابتدعها جماعة اسمهم "رماة البندق"⁷⁴²: «وكذلك القوانين التي وضعوها بمنزلة الشريعة، ويقدمون فيها أكابرهم، يسألونهم فيفتوهم، ويحكمون بينهم بغير ما أنزل الله، بل يحكم بجهالته، من جنس يساق التتر، وسوالف الأعراب، وشر من ذلك. وقد قال تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44].»

وحكامهم يحكمون بالجهل وبغير ما أنزل الله، يرفعون من لم يأمر الله ورسوله برفعه، ويخفضون من لم يأمر الله ورسوله بخفضه، ويسقطون ويحرمون من خالف بعض قوانينهم المبتدعة.

خامساً: إفسادهم في الأرض بسبي نساء المسلمين والفجور بهن في المساجد وهدم المساجد⁷⁴³

سادساً: جمهور عسكرهم لا يصلون⁷⁴⁴

سابعاً: جمهور عسكرهم لا يحجّ لبيت الله العتيق مع تمكنهم منه⁷⁴⁵

ثامناً: كثرة الزنادقة والمنافقين في دولتهم⁷⁴⁶

⁷⁴⁰ مجموع الفتاوى 505/28

⁷⁴¹ مجموع الفتاوى 523/28

⁷⁴² جامع المسائل - المجموعة السابعة 304

⁷⁴³ مجموع الفتاوى 520/28

⁷⁴⁴ مجموع الفتاوى 520/28

⁷⁴⁵ مجموع الفتاوى 520/28

⁷⁴⁶ مجموع الفتاوى 520/28

قال ابن تيمية⁷⁴⁷: «وَبِالْجُمْلَةِ فَمَا مِنْ نَفَاقٍ وَزَنْدَقَةٍ وَإِلْحَادٍ إِلَّا وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي اتِّبَاعِ التَّتَارِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَجْهَلِ الْخَلْقِ وَأَقْلَمِهِمْ مَعْرِفَةَ بِالِّدِّينِ وَأَبْعَدِهِمْ عَنْ اتِّبَاعِهِ وَأَعْظَمَ الْخَلْقِ اتِّبَاعًا لِلظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ.»

تاسعاً: لا يقاتلون الناس على دين الإسلام بل يقاتلون على ملك جنكسخان⁷⁴⁸

عاشراً: يعظمون جنكسخان وشرعه أكثر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه:

قال ابن تيمية⁷⁴⁹: «وَهُمْ مَعَ هَذَا يَجْعَلُونَهُ [أي جنكسخان] أَعْظَمَ رَسُولٍ عِنْدَ اللَّهِ فِي تَعْظِيمِ مَا سَنَّهُ لَهُمْ وَشَرَعَهُ بِظَنِّهِ وَهَوَاهُ حَتَّى يَقُولُوا لِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَالِ. هَذَا رِزْقُ جَنْكَسَخَانَ وَيَشْكُرُونَهُ عَلَى أَكْلِهِمْ وَشُرْبِهِمْ وَهُمْ يَسْتَحِلُّونَ قَتْلَ مَنْ عَادَى مَا سَنَّهُ لَهُمْ هَذَا الْكَافِرُ الْمَلْعُونُ الْمُعَادِي لِلَّهِ وَلِأَنْبِيَائِهِ وَرَسُولِهِ وَعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ. فَهَذَا وَأَمثَالُهُ مِنْ مُقَدِّمِيهِمْ كَانَ غَايَتُهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَجْعَلَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا الْمَلْعُونِ.»

أحد عشر: الأكابر منهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى:

قال ابن تيمية⁷⁵⁰: «وَكَذَلِكَ الْأَكَابِرُ مِنْ وَرَرَائِهِمْ وَغَيْرِهِمْ يَجْعَلُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ كَدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَإِنَّ هَذِهِ كُلُّهَا طُرُقٌ إِلَى اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يُرَجِّحُ دِينَ الْيَهُودِ أَوْ دِينَ النَّصَارَى وَمِنْهُمْ مَنْ يُرَجِّحُ دِينَ الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا الْقَوْلُ فَاشٍ غَالِبٌ فِيهِمْ حَتَّى فِي فُقَهَائِهِمْ وَعُبَادِهِمْ لَا سِيَّمَا الْجَهْمِيَّةِ مِنَ الْإِتِّحَادِيَّةِ الْفِرْعَوْنِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ فَإِنَّهُ عَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الْفَلَسَفَةُ»

ثم قال⁷⁵¹: «وَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ وَرَرَائِهِمُ الَّذِينَ يُصَدِّقُونَ عَنْ رَأْيِهِ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ فَإِنَّهُ كَانَ يَهُودِيًّا مُتَفَلِّسًا ثُمَّ انْتَسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالتَّفَلُّسِ وَضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الرِّفْضَ. فَهَذَا هُوَ أَعْظَمُ مَنْ عِنْدَهُمْ مِنْ ذَوِي الْأَفْلَامِ وَذَلِكَ أَعْظَمُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ ذَوِي السِّيفِ. فَلْيَعْتَبِرِ الْمُؤْمِنُ بِهَذَا.»

⁷⁴⁷ مجموع الفتاوى 525/28

⁷⁴⁸ مجموع الفتاوى 520/28 - 521 ، مجموع الفتاوى 552/28 ، الفتاوى الكبرى 542/5 ، المستدرك على مجموع الفتاوى 224/3 ، الاختيارات الفقهية

⁷⁴⁹ مجموع الفتاوى 521/28 - 522

⁷⁵⁰ مجموع الفتاوى 523/28 - 524

⁷⁵¹ مجموع الفتاوى 523/28

اثنا عشر: يجعلون الملاحدة والزنادقة وشرار المسلمين هم الحاكمين على خيار المسلمين⁷⁵²

ثلاثة عشر: إظهارهم الرفض والدعوة إلى الإثني عشرية⁷⁵³

أربعة عشر: انتشار الشرك وأحكام المشركين بينهم:

قال ابن تيمية⁷⁵⁴: «وَقَدْ أَجَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَنَحْوِهِمْ إِذَا فَارَقُوا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَاتَلَهُمْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَيْفَ إِذَا ضَمُّوا إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُشْرِكِينَ - كَنَائِسَا - وَجَنَكِسْخَانَ مَلِكِ الْمُشْرِكِينَ: مَا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُضَادَّةِ لِدِينِ الْإِسْلَامِ»
خمس عشر: ملكهم أظهر الرفض وتزوج بنت أخيه:

قال ابن تيمية⁷⁵⁵: «وَالْتَارَ فِيهِمْ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ، حَتَّى إِنْ مَلَكَهُمْ قَدْ أَظْهَرَ الرِّفْضَ وَتَزَوَّجَ بِنْتَ أَخِيهِ، وَمِثْلَ هَذَا يُوجِبُ قَتْلَ مُسْتَحِلِّهِ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ، بَلْ مِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ قُتِلَ، كَمَا فِي «السَّنَنِ»: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا بَرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِ، وَأَنْ يَأْخُذَ خُمْسَ مَالِهِ. فَكَيْفَ بِمَنْ تَزَوَّجَ بِنْتَ أَخِيهِ؟!»

لم يُكْفَر ابن تيمية أعيان التتار:

اعتبر ابن تيمية التتار كمانعي الزكاة، أي أنهم مسلمون يجب قتالهم بسبب خروجهم عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، ولم يُكْفَر أعيانهم، بل جعلهم من أهل الردة عن الشرائع.
واعتبر أن الرافضة شرٌّ من التتار، لكن التتار أقوى منه الرافضة بسبب وجود دولة لهم. وبسبب مافعلوه بالمسلمين من قبائح.

وبما أن ابن تيمية لم يُكْفَر أعيان الرافضة فهو قطعاً لم يُكْفَر أعيان التتار ولا أعيان مانعي الزكاة، بل عاملهم كما عامل الصديق مانعي الزكاة.

⁷⁵² مجموع الفتاوى 525/28

⁷⁵³ مجموع الفتاوى 527/28

⁷⁵⁴ مجموع الفتاوى 531/28 ، مجموع الفتاوى 608/11 ، الاختائية ت: زهوي 70/1

⁷⁵⁵ جامع المسائل - المجموعة السابعة 440

قال ابن تيمية⁷⁵⁶: « وقتال التتار ولو كانوا مسلمين هو مثل قتال الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة، ويأخذ مالهم وذريتهم: وكذا المتحيز إليهم ولو ادعى إكراهًا. ومن أجهز على جريح لم يأثم، ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئًا خمس وبقيته له، ومن ابتاع منهم مال مسلم أخذه ربه، وإن جهله أعطى ما اشتراه به، وهو للمصالح. »

⁷⁵⁶ المستدرک علی مجموع الفتاوی 223/3 ، الفتاوی الكبرى 5/ 528 ، الاختيارات الفقهية

الخاتمة

من خلال الاستعراض السابق لأدلة خروج المقدسي عن الشريعة، وأبرز مظاهر الغلو عنده، تبين لنا أنه من أبعد الناس عن فهم الواقع، وأنه لا يختلف عن أهل الأهواء والخوارج بالتكفير بغير مكفر، وتحريف كلام أهل العلم، والانحراف في السلوك والمنهج.

وتبين غلوّه في أبرز المسائل التي يدّعي هو وأتباعه أنهم أهل الحق فيها؛ كمسائل التشريع والعلاقات الدولية والطوائف الممتنعة، وما يترتب عليها من طريقة التعامل مع بقية المسلمين، فكان بحق سهماً مغروساً في خاصرة المسلمين، استفاد منه الأعداء في إفساد عقول المسلمين، وضرب المجاهدين، والطعن بالمشروع الإسلامي عامة.

ولابد لمن افتتن بالمقدسي ورغب بالتوبة؛ بعد أن عرف حقيقة منهجه؛ أن يتساءل: ما

هو المخرج من الفتنة؟

فنقول مستعينين بالله:

أولاً: التوبة إلى الله من القول عليه بلا علم، وفي مقدمة ذلك الفتوى والتكفير بلا علم. ومن لوازم التوبة أن تعزم على ألا تعود لمثل ذلك. فعليك أيها المسلم أن تتوقف عن تكفير أي شخص أو حاكم أو غيره حتى يقول به العلماء الربانيون الثقات، فالأصل فيمن نطق الشهادتين وقال أنه مسلم فهو مسلم، حتى يتبين عكس ذلك بيقين من قبل القضاة الشرعيين لأن التكفير أساساً مسألة فقهية، أو يقول بذلك العلماء الربانيون الثقات.

ثانياً: أن تتخلى وتبتعد عن الأئمة الغلاة - كالمقدسي - وأفكارهم إلى الأبد، فلا تأخذ منهم عقيدة ولا توحيداً ولا جهاداً ولا غيره، إلا إذا شهد العلماء بأن الكتاب المعين جيد.

نعم حتى الجهاد لا تأخذه منهم فلا تستغرب، ولا تقل: من أين أعرف أحكام الجهاد المعاصر؟ إذ إن الجهاد المقصود في كتبهم هو القتال بعد التكفير، وهو أساس البلاء الذي نحن فيه، لأن فقههم الجهادي مبني على الغلو في التكفير، فإذا كان الأساس خاطئاً فكيف سيخرج البناء؟.

ثالثاً: الرجوع إلى أهل العلم الربانيين، وعدم تقديم فهمك على فهمهم.

رابعاً: لا يعني كلامنا أن نتوقف عن الجهاد ونلغيه، ونلغي التكفير -حد الردة-، بل لكل مقام مقال، فللجهاد وقته وأهله، ولحد الردة وقته وأهله المختصين به.

فإذا شهد العلماء الثقات بأن الجهاد في مكان معين صحيح، فهذا هو الجهاد المطلوب.

والله تعالى أعلم